مـركـز عـيـســى الـثـقـافـي
ISA CULTURAL CENTRE

# السياسة الأمنية
# في دول مجلس التعاون الخليجي
# التحديات وآفاق المستقبل

الدكتور عبدالله بن علي آل خليفة

2017

**اسم الكتاب:** السياسة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي
التحديات وآفاق المستقبل

**إعداد وتقديم:** الدكتور عبد الله بن علي آل خليفة

**الطبعة:** الأولى

**تصميم واخراج:** سوسن عيسى سلمان

© جميع الحقوق محفوظة لمركز عيسى الثقافي

ص.ب. 75115، المنامة، مملكة البحرين

الموقع الإلكتروني: www.icc.gov.bh

طبع في مطابع الأيام التجارية

مملكة البحرين 2017

* محتوى الكتاب لايعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

**رقم الإيداع:** 973/د.ع/2016

**رقم الناشر الدولي:** 978-99958-93-86-6

# السياسة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي

## التحديات وآفاق المستقبل

الدكتور عبدالله بن علي آل خليفة

## شكر وتقدير

إلى سمو رئيس مجلس أمناء مركز عيسى الثقافي لاهتمامه بتبني أطروحة الدكتوراه التي نلتها من جامعة محمد الخامس بالرباط والتي نالت على تقدير مشرف جداً وتم نشرها في كتاب من إصدارات مركز عيسى، فلكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي العزيزة أطال الله بعمرها التي غمرتني بعطفها وحنانها، وإلى عائلتي الصغيرة التي ساندتني في إنجاز هذا العمل، وإلى وطني دول مجلس التعاون الخليجي الحبيبة، وإلى كل من وقف إلى جانبي وساندني في إتمام هذا العمل، وإلى كل من وقف عائقاً في طريقي وساندني في إضفاء القدرة على التحدي في سبيل الوصول إلى ما وصلت إليه.

**الكاتب**

# تقديم

تمتاز منطقة الخليج العربي منذ الأزل بالعديد من المقومات الحضارية التي جعلتها مطمعاً لكثير من قوى العالم القديم والحديث، وقد تحولت هذه المطامع عبر التاريخ إلى العديد من الممارسات والمحاولات التي عمدت فيها قوى العالم نحو زعزعة استقرار المنطقة وتغيير موازين النفوذ بهدف التحكم في إدارة الموارد والاستئثار بالثروات في هذه المنطقة الحيوية التي تحتل موقعاً جغرافياً وسياسياً مركزياً في قلب العالم، ومعبراً نشطاً للملاحة والتجارة البحرية العالمية، ومخزوناً استراتيجياً لأهم احتياطيات الطاقة في العالم الحديث والمعاصر.

ونظراً لتلاقح شعوب المنطقة، وشراكة القيم والعادات والتاريخ المتأصل، فقد عُومِلَت منطقة الخليج العربي بمختلف أقطاره ككينونة جيوسياسية واجتماعية واحدة، وقد ساهم ذلك بدوره في قيام حضارات ودول المنطقة المتعاقبة وكياناتها السياسية عبر العصور بتبني سياسات أمنية حمائية موحدة، والعمل في أطر استراتيجية متكاملة للحفاظ على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية وضمان استقرارها الشامل.

وجاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمرحلة تاريخية مكملة للظاهرة السياسية والاجتماعية التي تسير على إثرها منطقة الخليج العربي منذ القدم، على اعتبارها خطوة محورية لتحصين المنطقة أمنياً، وتأطيرها سياسيا واجتماعيا. وقد حقق المجلس منذ تأسيسه مطلع ثمانينات القرن الماضي، العديد من الانجازات على كافة المستويات، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز وحدة قيادات وشعوب المنطقة، وجددت العهود الأزلية التي حافظت على مكانة هذا الخليج العربي الشامخ على خارطة العالم.

ويأتي هذا الكتاب لتسليط الضوء على الأوضاع الراهنة المحلية منها والإقليمة

والعربية والدولية والمتغيرات المصاحبة لها، والتي لها انعكاساتها على طبيعة البيئة المحلية والأقليمية والدولية التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تفرض عليها العمل بوعي شديد لكافة المتغيرات والتطورات المستمرة.

وتسترعي الأحداث المعاصرة التي تعصف بالمنطقة ضرورات حتمية التطور السياسي والأمني في طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون، والوصول إلى صيغة أمنية وردعية واضحة تحمي مكتسبات وشعوب المنطقة، وتقف في وجه الأطماع التي تتربص بخير وبقاء هذه المنظومة، وللذود عن قيمها وثوابتها المتجسدة في ولاءات أبنائها لأوطانهم.

**سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة**

**رئيس مجلس أمناء مركز عيسى الثقافي**

## المقدمة:

تتعرض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط للعديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بكافة أشكاله، ذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط بين القارات الثلاث، وكذلك بسبب الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه المنطقة، كل هذه العوامل جعلت منها الكتلة الاستراتيجية الحيوية للعديد من الدول العظمى وذات ثقل سياسي واقتصادي على السياسة العالمية.

وعليه فإن أهمية الخليج الجيوستراتيجة تزداد مع تزايد الاحتياطات النفطية المكتشفة في هذه المنطقة، وفي نفس الوقت مع تزايد الاستهلاك العالمي للنفط واحتياج البلدان الصناعية الكبرى لهذه المادة الحيوية، وإذا ما أضفنا الغاز الطبيعي الذي اكتشف في الخليج أكبر حقوله وثبت احتواء المنطقة على أكبر احتياطي عالمي، سندرك الأهمية التي تحتلها هذه المنطقة اليوم وغداً وفي المستقبل، كما يتيح لنا إدراك أبعاد الظاهرة السياسية والأحداث التي تشهدها هذه المنطقة، ومن ذلك تنامي الهاجس الأمني لدول الخليج العربي خصوصا ما يتعلق منها بالبيئة الإقليمية ودور إيران في هذا التهديد[1].

فالثورة الإيرانية تعتبر الحد الفاصل في علاقة الدولة الإيرانية مع دول الخليج العربي، بل يمكن اعتبار أن رفعها لشعار "تصدير الثورة " وهو السبب الرئيسي في فهم جميع ما يتعلق بالسياسة الخليجية بدءاً بالحرب العراقية الإيرانية وتأسيس منظمة التعاون لدول الخليج العربي، مرورا بسقوط العراق وأفغانستان اللذان كانا يشكلان تهديدا لإيران، وانتهاءً بدعمها اللامحدود للأحزاب والمليشيات والشخصيات الشيعية المؤثرة في البلدان الخليجية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: (شيعة العراق، شيعة القطيف في السعودية، شيعة البحرين،

---

1. نعوم تشوسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص178.

شيعة اليمن شيعة الكويت، النظام في سوريا .....)

وبما أن التحدي الذي تواجهه دول الخليج ليس عرضيا ولا استثنائيا وإنما هو استراتيجية محكمة التخطيط من قبل الدولة الفارسية، فإن الاستعداد لمواجهة هذه المخططات يكون من صميم الأمن الوطني لدول الخليج وتبني مشاريع سياسية وعسكرية واستخباراتية لمواجهة فكرة ولاية الفقيه، وهي ولاية سياسية وفقهية بالمنظور الإيراني، وبالتالي فإن هذا الاستهداف يقتضي بلورة سياسة خليجية مشتركة في الجوانب الأمنية.

من هنا سيحاول الباحث انطلاقا من هذه الدراسة الوقوف على الأسباب والدواعي لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران والعراق والدول العربية، كذلك ما يجب اتباعه من قبل دول المجلس لمواجهة هذه التحديات الأمنية في الإقليم.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسمح للأكاديميين والباحثين في فهم حقيقة الصراع الاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي واختلاف توازن القوى في هذه المنطقة، وانتقال الصراع بين العراق وإيران إلى صراع بين العراق ودول الخليج، وإلى صراع بين دول الخليج وإيران، بالإضافة إلى أن أهمية هذه الدراسة تبرز في خصوصية المرحلة الراهنة التي يمر بها العالم العربي عامة ومنطقة الخليج العربي، وخاصة بعد أحداث الربيع العربي وما تلاها من أحداث كتغيير لبعض الأنظمة السياسية في العالم العربي والفوضى السياسية التي تعرفها المنطقة حاليا، مما يستوجب على دول الخليج العربي تبني سياسات أمنية مدروسة تمكن من الاستفادة من الفرص التي أفرزتها هذه التغييرات وتفادي آثارها السلبية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها ستضيف بعدا أكاديميا في مجال الأمن القومي الخليجي ومصادر تهديده والرهانات المستقبلية، خصوصا وأن مملكة البحرين تفتقد في مكتباتها الأكاديمية دراسة أكاديمية للسياسات الأمنية بدول

الخليـج العربـي.

## أسباب اختيار الموضوع:

إن هـذه الدراسـة معنيـة بالتعـرف علـى التحديـات الأمنيـة التـي تواجههـا السياسـة الخليجيـة في منطقـة الشـرق الأوسـط وأثرهـا علـى الاسـتقرار السياسـي لـدول المنطقـة في ضـوء النظـام العالمـي الجديـد والمتغيـرات الجيوسياسـية لمـا بعـد الربيـع العربـي، كمـا أن هـذه الدراسـة تهـدف بالأسـاس إلـى:

1. التعريف بمنطقة الخليج العربي.
2. التعريف بمفهوم الأمن والسياسة الأمنية.
3. معرفة المحاولات الخليجية للتنسيق الأمني وتقييم هذه المحاولات.
4. المسـاهمة في استشـراف مسـتقبل الأمـن الخليجـي مـن أجـل رسـم ملامـح عامـة لسياسـة أمنيـة خليجيـة مشـتركة لمواجهـة التحديـات التـي تواجـه دول المجلـس في المجـالات الأمنيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة.
5. الأمـن القومـي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة ومـا يشـهده مـن تطـورات بفعـل العوامـل المحليـة والإقليميـة والدوليـة.
6. تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وأثرها على الأمن القومي لدول المجلس.
7. لـم يكـن لموضـوع الأطروحـة الحـظ الـوافي والتحليـل مـن قبـل الباحثـين في دول المجلـس في تحديـد المواقـف الإقليميـة والدوليـة في الاتجـاه نحـو التحـول إلـى صيغـة الاتحـاد عوضـاً عـن التعـاون.

## الإشكالية المعتمدة:

تتجلـى إشـكالية الدراسـة في التعـرف علـى التحديـات الأمنيـة التـي واجهـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي اتجـاه جميـع أطمـاع الـدول الكبـرى، ومحاولـة بلـورة سياسـة خليجيـة

مشتركة بين جميع الدول الخليجية لمواجهة هذه التدخلات، العراقية من قبل، والإيرانية حاليا، وتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج لمواجهة تلك التحديات الأمنية وفقا للمعطيات الدولية والمتغيرات الحاصلة في مجريات الأحداث خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وحتى يتسنى للباحث معالجة إشكالية الدراسة.

**التساؤلات:**

1. ما هي دواعي ومقتضيات التعاون الأمني بين دول المنطقة؟
2. ما هي فرص وآفاق التعاون الأمني الخليجي؟
3. ما هي أفضل صيغة للتعاون الخليجي تحقق الأمن والاستقرار لدول المنطقة؟
4. ما هي المعوقات التي تواجه السياسة الأمنية المشتركة لدول الخليج العربي؟

**الفرضيات:**

تسند هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها دول الخليج العربي تقتضي التعاون فيما بين هذه الدول والانتقال إلى الاتحاد، قد يكون كونفدرالية بين الدول الخليجية من أجل مواجهة هذه التحديات المتمثلة في التهديد الإيراني المباشر والقوى الإقليمية التابعة لها (العراق وسوريا ولبنان)، بالإضافة إلى القوى الداخلية (بالأخص الشيعية منها) في كل دولة بدول مجلس التعاون الخليجي التي تأتمر بأوامر الجمهورية الإيرانية.

**المناهج المعتمدة:**

من أجل تحليل إشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد بالأساس على ثلاث مناهج أساسية (المنهج التاريخي، المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج المقارن) والتي تعد من أهم

المناهج لفهم نظرية النظم والنظرية السلوكية للدول، كما أنها أكثر ملائمة على اعتبار أن هذه الدراسة تتناول مقاربات عديدة تتناول السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، كما تتناول المقاربة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة للانتقال من التعاون إلى الاتحاد، ولمعرفة أكثر هذه المناهج التي اعتمدت في تحليل هذه الدراسة نجد ما يلي:

### 1 - المنهج التاريخي: (Historical Approach)

هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساسين لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وهو يهتم بدراسة وقائع الأحداث التي حدثت في الماضي من خلال جمع المعلومات والبيانات حولها بطريقة منطقية، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط للمستقبل[1].

وقد شهدت المنهجية التاريخية المعاصرة تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) حيث اتجه المؤرخون لتغطية النشاطات الإنسانية المتنوعة في الفكر والاقتصاد والاجتماع والآداب والسياسة[2]، ويهدف ذلك المنهج إلى تتبع مسار الوحدة الخليجية والوقوف على التطورات التاريخية للأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة والتي أثرت على أمنها الإقليمي.

### 2 - المنهج الوصفي التحليلي: (Descriptive Analytical Approach)

يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من جميع جوانبه سواء كان من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها. فالمنهج الوصفي التحليلي يعمل على تصنيف وتحليل وتفسير البيانات ومقارنتها

1 - محمد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم أحمد، المدخل إلى طرق البحث العلمي، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص51 -52.

2 - مفيد الزبيدي، منهج البحث التاريخي، دار المناهج للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 34.

والتعبير عنها بالشكل الذي يؤدي إلى فهم العلاقة بين الظاهرة وواقعها للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تعميمها والاسترشاد بفوائدها[1]، ويرتبط غالباً استخدامه بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويبدأ استخدامه بتحديد المشكلة ووضع الفروض وجميع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها وتفسيرها[2]، وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الكاملة خلف التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي، والسعي إلى معرفة الفرص المتاحة أمام هذه الدول في المجال الأمني، بالإضافة إلى استشراف مستقبل الدول الخليجية في ظل التنسيق الأمني بين دول الخليج.

### 3 - المنهج المقارن: (Comparative Approach)

هو منهج بحثي حديث ينطلق من تحليل الظواهر من قاعدة موضوعية حيث يعتمد على مقارنة الظاهرة المدروسة الحالية مع المماثلة لها لاكتشاف العوامل التي تصاحب حدثاً معيناً، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية[3]، وقد استعمل الباحث هذا المنهج ليقوم بمقارنة التطور بين مجموعة من الكيانات السياسية وخاصة الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي.

## الصعوبات الدراسية:

**تتمثل الصعوبات التي واجهت الدراسة بالتالي:**

- صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بقضايا الأمن القومي الخليجي.
- أن الدراسة شملت العديد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمر

1 - محمد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم أحمد، المدخل إلى طرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 51 - 52.

2 - ربحي مصطفى عليان، أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص 52 - 53.

3 - حسين أحمد علي فروان، قواعد إعداد البحث العلمي وأساليب مناهج التحليل، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2009، ص 63.

الـذي تطلـب جهـداً كبيـرا في الحصـول علـى المعلومـات المتزايـدة بسـبب تنامـي ثورات (الربيـع العربـي).

- الموضـوع ذاتـه طـرح صعوبـة حصـره والإحاطـة بـه حيـث يمتـد إلـى الجانـب الاسـتراتيجي الإقليمـي.

## تحديد المفاهيم:

- **التهديدات الإقليمية:** هي مجموعة من التهديدات شهدها الخليج العربي بشكل عام والتي تعد من العوامل المؤثرة في قضية الأمن القومي الخليجي، من خلال كونها عملت على تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية التي تعرضت إلى تداعيات كبيرة وصلت إلى حد انهيار التوازن الإقليمي بسبب خروج العراق من معادلة توزيع القوى في الإقليم، والذي أدى بدوره إلى هيمنة إيران على منطقة الخليج جراء ما تتمتع به من عوامل عديدة تظهر تفوقاً على دول المجلس، سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو تفوقها بالقدرات العسكرية التقليدية والتي سيضاف إليها القدرات العسكرية النووية، مما سيؤهلها لتحقيق هيمنة مطلقة على دول المجلس ومما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة[1].

**الأمن القومي:** يترادف مفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإقليمي كونهما يتعلقان بحالة الأمن في عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، رغم تعدد تعريفات مفهوم الأمن القومي وتنوعها كغيره من المفاهيم التي تصب في مجال العلاقات الدولية، إلا أن تلك التعريفات تلتقي في أنها تتناول حالة الأمن التي تقع ما بين الأمن الوطني لدولة واحدة والأمن الدولي الجماعي، أما الأمن القومي لإقليم معين فهو الذي يمكن قيامه بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي

---

1- جيمس نويز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، البرنامج النووي الإيراني: الواقع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 77 – 78.

تشهدها وحدات هذا الإقليم وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشئون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية لغرض تطبيق تلك المؤشرات على بلدان الإقليم، ومن ثم لابد من تحقيق عدد من الشروط أبرزها:

أ- إدارة وحدات النظام الإقليمي وتكلفة الصراعات.

ب- اتفاق هذه الوحدات على معايير عدم الاعتداء.

ج- شمول النظام الأمني الإقليمي كافة وحدات الإقليم.

إذ أن الأمن الإقليمي يرتبط بنظيره الدولي من خلال ما يمثله الأمن الإقليمي من تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم التي تعد من المصالح الاستراتيجية للأطراف الدولية ما يجعله دائماً محط أنظار الدول الكبرى[1].

**السياسة الأمنية الخليجية:** هي الحالة الأمنية التي تمر بها البيئة الأمنية لدول المجلس والتي أفضت عن سياسات أمنية تسعى لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي وتبعد احتمالات التهديد عنها، فقد دفعت دول المجلس إلى دعم التماسك الجماعي في مسعى لتجنب مخاطر التفرق، وذلك عبر العمل على دعم علاقة الترابط فيما بين الأمن وعوامل التكامل الأخرى، ليصبح التكامل الاقتصادي والأمن القومي هدفين يعزز كل منهما الآخر إدراكاً بأن القوى العسكرية وحدها يصعب أن تكون ضماناً لتوفير الأمن الدائم لكل دولة من دول المجلس منفردة[2].

**تقسيم الدراسة:**

حاول الباحث في هذه الدراسة قدر الإمكان الإحاطة بجملة من المعطيات التي تهم مجلس التعاون الخليجي من جميع النواحي، فقسمنا هذه الدراسة إلى قسمين يضم كل قسم فصلين:

---

1 - د. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، بيروت، 2012، ص 16 - 17.

2 - جلال خشيب وآمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 201، أكتوبر 2015، المجلد: 50، ص 22.

**القسم الأول: التعاون الخليجي بين النشأة والوجود**

**الفصل الأول: تحديات ونشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

**المبحث الأول:** تداعيات الأمن في الخليج العربي قبل إنشاء مجلس التعاون

**المبحث الثاني:** إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الحاجة والوجود)

**الفصل الثاني: مصادر تهديد الأمن لدول الخليج العربية**

**المبحث الأول:** اختلال توازن القوى في المنطقة والطائفية

**المبحث الثاني:** ظاهرة الإرهاب وخطر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل

**القسم الثاني: تأثير المتغيرات على السياسة الأمنية والحاجة للتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي**

**الفصل الأول: تقييم مسيرة دول مجلس التعاون ومعرفة أسبابها وعلاجها**

**المبحث الأول:** تأثير مشاكل الحدود وغزو دولة الكويت على أمن دول الخليج

**المبحث الثاني:** خلفية وتطور أزمة البحرين وآفاق إنشاء العملة النقدية الموحدة

**الفصل الثاني: آليات تطوير وتوحيد السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول المجلس (الدواعي والتحديات وآفاق المستقبل)**

**المبحث الأول:** انتقال السياسة الخارجية والداخلية من التعاون إلى مرحلة الاتحاد -القوة الصلبة.

**المبحث الثاني:** آليات -القوة اللينة- لدى دول المجلس للعب دور أكبر من خلال التحول للاتحاد

# القسم الأول:

# التعاون الخليجي بين النشأة والوجود

يعتبر موضوع الأمن لدول الخليج العربية بالغ الأهمية من حيث نشأته وتطوره وبلورته في بوتقة واحدة تخدم دول الخليج التي تسعى إلى تثبيت الأمن الإقليمي والذي يلقى بضلاله على الأمن الدولي، وقد يكون من المفيد أن نستدعى تداعيات الأمن في الخليج العربي حين أنهت معظم دول الخليج اتفاقية الحماية البريطانية مطلع السبعينيات من القرن الماضي وخلفية التطورات الأمنية التي جرت في تلك الحقبة، وأبدت دول الخليج العربية إزاء تطور الأحداث السياسية في المنطقة وصراع القوى الدولية والإقليمية التي هزت المنطقة وأثرت على أمن الخليج العربي رغبتها في تحقيق الأمن الذاتي لدولهم وللمنطقة، بهدف إبعاد الصراعات الدولية عن المنطقة؛ وذلك في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قام برغبتها واقتناعها بفاعليته في تحقيق أمنها وتنميتها ورخاء شعوبها مع تطور الأمن لدول المجلس سواء الداخلي أو الخارجي.

إلا أن تلك الفترة المنصرمة من عمر المجلس قد مرت بتحديات جسام صمد أمامها بكل ثبات، ومنها تهديد الأمن لدوله والمتمثلة في اختلال توازن القوى السائد بين القوى الإقليمية في الخليج العربي والذي كان سائدا بين القوى الإقليمية، وأثر اختلال التوازن في المنطقة أدى إلى بروز الطائفية التي تهدد المنطقة من بعد حرب الخليج الثالثة عام 2003، وزيادة خطر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل التي بدأت تهدد أمن المنطقة وطموح بعض الدول الإقليمية لإنشاء المفاعل النووية على ضفاف مياه الخليج الهادئة سعيا منها لإحكام السيطرة على الخليج العربي والتي صاحبها تهديد الإرهاب الذي بدأ بالانتشار سريعاً في دول المنطقة، وقد شهد الخليج العربي بؤر إرهابية ما تزال تحاربها بكل الوسائل والإمكانات.

وتأسيساً على ذلك فإن هذا القسم سيحتوي على فصلين على النحو التالي:

**الفصل الأول: تحديات ونشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

**الفصل الثاني: مصادر تهديد الأمن لدول الخليج العربية**

# الفصل الأول: تحديات ونشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعتبر الأمن [1] من أهم الأسس وأبرز القواعد التي يقام عليها صرح الحضارات، وإذا أرادت أمة أن تحقق لنفسها تقدماً حضارياً مزدهراً فلا بد أن يتوفر الأمن لديها على المستوى الفردي والمستوى الجماعي[2]. وذلك وفق ما شهد به التاريخ وأكدته تجارب الأمم والشعوب والحضارات العريقة[3]، فلا إبداع من دون استقرار، ولا نهضة علمية أو اجتماعية من دون أمن أو طمأنينة تلقح العقول وتشحذ العزائم وتعلي الهمم وتطلق الحريات[4].

ومن هذا المنطلق فقد برزت قضية أمن الخليج العربي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي عندما انتهت معاهدة الحماية السياسية البريطانية عن الدول الخليجية [5]، وظهور النفط كمتغير مستقل أساسي في العلاقات الغربية-الخليجية، الذي زاد من حيوية المنطقة للاقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها مع تنافس القوى الاقليمية من أجل توسيع النفوذ (العراق سابقا، إيران، والسعودية)[6]،

---

1 - الأمن والأمان في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف، قال ابن منظور في لسان العرب:(الأَمانُ والأَمانةُ بمعنى وقد أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأَمان والأَمْنُ ضدُّ الخوف) والأمن والخوف نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، بمعنى أن الإنسان لا تخلو حياته منهما فهو إما في أمن أو خوف ، وليس الأمنُ متمثلاً في اطمئنان الإنسان على نفسه وماله فقط، بل يتعدى الأمن بمفهومه الشامل هذا الجانب إلى جوانب أخرى مهمة، فهناك الأمن الفكري والأمن النفسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، والأمن القومي أو الوطني والأمن الإنساني، ونقصد هنا في هذه الرسالة بالأمن هو الأمن السياسي لدول الخليج العربي في مواجهة التحديات الإقليمية. راجع محمد أحمد بشير: الأمن الفكري وأهميته، كلية الآداب جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، لسان العرب (باب أمن) الجزء (13) الصفحة (21)، القاموس المحيط، الجزء (1) الصفحة (484).

2 - د. محمد السيد المليجي، الأمن في الإسلام حاجة إنسانية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 532، بتاريخ 3/ 9/ 2010، ص22.

3 - يقصد بالأمن الفردي: تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، ويقصد بالأمن الجماعي: أمن الدولة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، راجع، الدكتور زكريا حسين - أستاذ الدراسات الإستراتيجية، بحث عن مفهوم الأمن القومي والاجتماعي، جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره، صحيفة الوطن وورد بريس، بتاريخ 10/05 / 2009.

4 - د. محمد السيد المليجي، الأمن في الإسلام حاجة إنسانية، مجلة الوعي الإسلامي، مرجع سابق، ص22.

5 - د. محمد السيد المليجي، الأمن في الإسلام حاجة إنسانية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 532، بتاريخ 3/ 9/ 2010، ص22.

6 - حمد بن محمد آل رشيد: السياسة الخارجية للسعودية والأمن في منطقة الخليج، أطروحة لنيل شهادة

لذلك كان أبرز التحديات الكبرى التي واجهت المنطقة، الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات التي قامت فيها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بإخراج القوات العراقية من الكويت، وحرب الخليج الثالثة التي تم فيها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا[1].

من هنا سنحاول في الفصل الأول أن نتطرق إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، هذه الفترة التي أتت بعد انقضاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية عن دول الخليج العربي وتركها في مواجهة أطماع الدول الكبرى في المنطقة (إيران والعراق) وتهديد استقرارها ووحدة ترابها الوطني و السياسي، كما أصبحت خيرات المنطقة الطبيعية، ومنها ثروة النفط، محط تطلعات الدول الكبرى التي تطمح للتوسع، بالإضافة إلى قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988) وما كانت تمثله من تهديد مباشر للدول الخليجية، كل هذه التحديات ساهمت في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية تحافظ على أمن الخليج، من هذا المنطلق سنحاول دراسة هذه العوامل من خلال مبحثين هما :

**المبحث الأول: تداعيات الأمن في الخليج العربي قبل إنشاء مجلس التعاون.**

**المبحث الثاني: إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الحاجة والوجود).**

---

الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2011 – 2012 ص12.

1- المرجع السابق.

## المبحث الأول: تداعيات الأمن في الخليج العربي قبل إنشاء مجلس التعاون

كانت الفترة الزمنية التي سبقت قيام منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي امتدت ما بين سنة 1968 وسنة 1981 بالغة الحساسية والأهمية، حيث مهدت لانتهاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية عن دول الخليج العربي حتى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي شهدت صراعا على النفوذ بين الدول الكبرى بالإقليم، الأمر الذي أثر على البيئة الأمنية الخليجية بسبب تخوف دول الخليج ذات الحجم الصغير بالمساحة والسكان من رعب الدول الإقليمية الأخرى.

ذلك الأمر جعل من المنطقة بيئة خصبة للتدخلات والتجاذبات الدولية الكبرى خاصة صراع الحرب الباردة بين القطبين آنذاك. وما ساعد في ذلك الصراع بين القوى العالمية هو انقضاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية عن دول الخليج، والذي بدوره ترك فراغاً أمنياً فتح شهية الدول الإقليمية لمحاولة لعب دور الوصي على باقي الدول الأخرى، حيث استمر الوضع الأمني في تصاعد غير مستتب حتى قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية، كل تلك الأحداث الجسام مع تطورها على أرض الواقع جعل الهاجس الأمني يطغى على ما سواه ويشكل تحدياً لدول الخليج حتى باتت تتوجس الخيفة من علاقاتها مع دول الإقليم.

## المطلب الأول: خلفية التطورات الأمنية في منطقة الخليج العربي

شهدت المنطقة صراعات على السيادة وعلى حفظ الأمن، الأمر الذي دعا بدوره لبلورة السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما بعد. سعت هذه التطورات لبدايات قيام أول اتحاد بين إمارات الخليج قبل قيام دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ما هي نتيجة الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب البريطاني؟ وعلى ماذا كان يدور الصراع؟ وما هي دوافعه؟

### الفرع الأول: مفهوم الأمن والسياسة الأمنية

#### أ. مفهوم الأمن

يتمتع مفهوم الأمن بأهمية كبيرة في مجمل الدراسات والأبحاث السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولأهميته ذكره الله سبحانه وتعالى[1] في كتابه الكريم في عدة مواقع منها "وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله

---

1 – تتجلى أهمية الأمن في الإسلام في إن الله سبحانه وتعالى قد امتنّ على الناس بالأمن، وهذا يدل على كونه نعمةً كبرى تستحق الشكر والمحافظة كما قال تعالى" وقالوا إن نتبع الهدى معك نتخطف من أرضنا أولم نمكن لهم حرماً آمنا يجبى إليه ثمرات كل شيء رزقاً من لدنا ولكن أكثرهم لا يعلمون" سورة القصص " آية (57)، قال الحافظُ ابن كثير في تفسير هذه الآية:" يقول تعالى مخبرًا عن اعتذار بعض الكفار في عدم إتباع الهدى حيث قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا» أي: نخشى إن اتبعنا ما جئت به من الهدى، وخالفنا مَنْ حولنا من أحياء العرب المشركين،أن يقصدونا بالأذى والمحاربة، ويتخطفونا أينما كنا، فقال الله تعالى مجيبا لهم: «أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا» يعني: هذا الذي اعتذروا به كذب وباطل؛لأن الله جعلهم في بلد أمين، وحَرَم معظم آمن منذ وُضع، فكيف يكون هذا الحرم آمنًا في حال كفرهم وشركهم، ولا يكون آمنًا لهم وقد أسلموا وتابعوا الحق؟. تفسير ابن كثير الجزء (6) الصفحة (247) وامتن على أصحاب الحِجْر بالأمن والتطور الصناعي فقال: " وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين" الحجر آية (82) قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسير هذه الآية في كتاب تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان الجزء (1) الصفحة (434) «وَكَانُوا» من كثرة إنعام الله عليهم «يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ» من المخاوف مطمئنين في ديارهم، فلو شكروا النعمة وصدقوا نبيهم صالحا عليه السلام لأدرَّ الله عليهم الأرزاق، ولأكرمهم بأنواع من الثواب العاجل والآجل، بل أن القرآن جعل الأمن المطلق ثواباً وجزاءً وإكراماً منه لأوليائه من أهل الإيمان فقال سبحانه: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"سورة الأنعام آية (82)، كما جعل الله الأمن قرينا لأهل الإيمان في الدنيا والآخرة، إن هم قاموا بشريعة الله على الوجه الأكمل، ففي الحياة الدنيا قال الله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليُمَكِّنَّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا) سورة النور آية (55).

من الثمرات"[1]، وكذلك " ضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة"[2]، وكذلك قوله تعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[3].

والأمن في الإسلام ليس مجرد أمن الفرد من الفرد، بل هو أيضاً أمن الفرد من الجماعة ومن السلطة، فالأمن متبادل، أمن الفرد من الجماعة وأمن الجماعة من الفرد وهو شامل على كل المستويات الأفقية والرأسية والمادية والمعنوية[4]، فالأمن مسئولية الجميع، لقوله تعالى: (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) الآية 32 سورة المائدة، وهو ما يعني توحيد الجماعة في مقاومة العدوان على فرد واحد، فضلاً عن العدوان على الجماعة[5].

من هنا فإن مفهوم الأمن هو مفهوم المسئولية الجماعية لكل فرد في المجتمع، وبذلك وجب تعيين جهاز رسمي تكون مهمته الرئيسية هي توفير الأمن في المجتمع المسلم، حيث ظهر نظام (العسس) في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث كان يشغل المنظومة الأمنية كنظام أمن داخلي أو شرطة[6]، ومن جهة أخرى كان جهاز البريد على علاقة مباشرة مع الخليفة إبان الدولة الأموية وكانت من مهامه كذلك متابعة الاضطرابات السياسية والتجسس ومواجهة الإشاعات واستطلاع قدرة العدو

---

1-القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 126.

2-القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 112.

3- القرآن الكريم، سورة قريش، الآيتين 3 و4.

4- فهد الدعيج، الأمن والإعلام في الدولة الإسلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1989، ص 103 - 105.

5- العقيد الدكتور / هاشم بن محمد الزهراني، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 21/2 حتى 24/2 من عام 1425ه، تحت عنوان:» المؤسسات المجتمعية والأمنية: رؤى مستقبلية

6- فهد الدعيج، الأمن والإعلام في الدولة الإسلامية، المرجع السابق، ص 108 -112.

القتالية ومعرفة أحوال أعداء الدولة[1].

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه في العصور السابقة، إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية حيث يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية[2]، حيث ظهر اتجاه من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحروب وكان من نتائج هذا الاتجاه بروز نظريات الردع والتوازن، حيث تم إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي بعد ذلك في عام 1947 ومن ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة متكيفاً مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية[3].

يرى البعض أن الأمن الوطني[4] هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية ضد التهديدات الخارجية[5]، وعلى الرغم من حداثة الدراسات في هذا الحقل وبالأخص في مجال الأمن الوطني فقد أصبحت محددة وواضحة المعالم لدى القيادات والساسة في بعض الدول، وبرزت كتابات في هذا المجال ومنها المختصة بالأمن القومي الأمريكي، والأمن الإسرائيلي، وأمن منطقة الآسيان (جنوب شرق آسيا ) والأمن المغاربي، والأمن الخليجي وغيرها من المفاهيم والكتابات التي حاولت

---

1- محمد حسين الأعرجي، جهاز المخابرات في الحضارة الإسلامية، منشورات المدى، بيروت، 1998، ص 13 -59.

2- د. سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته، منشورات المكتب العربي للمعارف، سنة 2015 ص 25.

3- د. سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته، المرجع السابق ص26.

4- ظهر مفهوم الأمن الوطني كمصطلح ومفهوم سياسي بعد ظهور الدولة القومية في القرن السادس عشر، أما الاهتمام بالأمن الوطني كظاهرة علمية محل الدراسة والبحث والتقرير تم إلى بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا المفهوم يندرج تحت مفهوم المصلحة الوطنية، وانبثقت عنه مدرستين: المدرسة الأولى التقليدية وهي تنظر للأمن الوطني كقيمة مجردة تعتني بقضايا السيادة والاستقلال، أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الاجتماعية الحديثة وهي تركز على قضايا توفير الموارد الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع محل الأمن.
انظر الدكتور عبد المنعم مشاط: نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي مجلة المستقبل العربي العدد 54 تاريخ 1983 ص 5.
انظر كذلك عبد الله بن إبراهيم الشويعر: الأمن الوطني: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات الأمنية والتدريب المملكة العربية السعودية سنة 1990 ص14.

5-خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم (18) الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1997، ص 5.

أن تحدد الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن والخصوصية الأمنية التي تتمتع بها دولة أو إقليم معين[1]، ومن جهة أخرى يعتبر الأمن من المحددات الرئيسية التي تؤثر على العلاقات السياسية بين الدول ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 [2].

ويستخدم مصطلح الأمن القومي[3] عندما تكون الأمة موحدة في دولة واحدة

---

1 – باري بوزان الأستاذ الفخري في العلاقات الدولية وصاحب الكتابات في الأمن تطرق إلى أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية أنه: "العمل على التحرير من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحياناً في انسج ام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحياناً أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضاً جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب"العمل على التحرر من التهديدات" بتحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقاً". يمكن الرجوع إلى: عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 160، أبريل 2005، ص 56.

2 – د .علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، مملكة البحرين، العدد: 17، شتاء 2009، ص 31.

3– اهتم مفهوم الأمن القومي بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية كمحددات رئيسة لوجوده، فظهرت مدارس فكرية وطرحت أفكار تحليلية إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لمفهوم الأمن القومي، فمنها من ركز على القيم الإستراتيجية، ، ومنها من طرح أهمية الدولة القومية، وآخرون ركزوا للدفاع على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كمحددات للأمن القومي، وهناك من اعتمد على ظاهرة العنف، غير أنه يمكن تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مدارس فكرية: (المدرسة التقليدية) ينظرون إلى الأمن القومي كقيمة إستراتيجية مجردة مرتبطة بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وقيمها القومية، وهذا الأمر يتطلب عنصرين عسكري لحماية الدول من العدوان وسياسي يندرج في عدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن أهم مناصري هذا الاتجاه أرنولد ولفرز، في حين يركز الاتجاه الثاني ( المدرسة الواقعية ) على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن وتقدم البعد العسكري على ما عداه من القضايا ويرون أن القضايا العسكرية والأمنية هي قضايا الأمن القومي الأولى وما عداها من قضايا اجتماعية وثقافية هي قضايا ثانوية، ويتزعم هذا الاتجاه كل من هاليت كار، وهانس مورغنتاو، اللذان أسسا للمدرسة الواقعية الحديثة، وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، وازدياد نفوذ الشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة الدولية ظهر تيار ثالث الذي يرى أن الأمن القومي ليس عسكريا فقط وإنما ربط الأمن القومي بالتنمية فلا وجود لأمن قومي دون تنمية ولا وجود لتنمية بدون أمن قومي ومن أنصار هذا الاتجاه روبرت مكنمارا. للتوسع حول ذلك أنظر إلى: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، طبعة عربية أولى، 2004 .صفحات 414 إلى 417 روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين القاهرة الهيئة العامة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970 ص 125.

Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr. Transnational Relations and World Politics Hardcover – February, 1973 Ken booth : introduction : the interregnum : world politics in transiction " paper presented at new thinking about strategy and international security, p 8.

أو في طور التنسيق المتكامل نحو التعاون والاندماج والاتحاد، فبذلك يتطابق الأمن الوطني مع الأمن القومي ولا توجد إشكالية في ذلك لأنهم يعبرون عن نفس المعنى؛ لأن الأمة لها نفس معنى الوطن، كالأمن الأمريكي أو الأمن الأوروبي، ويختلف الأمر عندما تتكون الأمة من عدة دول وأوطان غير موحدة سياسياً أو حتى اقتصادياً كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية، فالأمن الوطني لا يعني الأمن القومي لأنه يقتصر على أمن الدولة الواحدة، بينما الأمن القومي يندرج في إطار أمن الأمة بشكل عام بالإضافة إلى ضرورة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة من الأمة[1].

ويمكن تحليل مفهوم الأمن القومي في أنه يتميز بالغموض وخضوعه لحقائق متعددة تتسم بتداخل الكثير من الترابطات منها الظروف الداخلية والخارجية[2]، وضمان الأمن المطلق يصعب تحقيقه بسبب ارتباطه بالمتغيرات الخارجية والداخلية التي تؤثر مباشرة في مصطلح الأمن القومي، وكذلك يكون الأمن القومي عرضة للتبديل والتغيير ويصعب حصر الأخطار التي تهدد الدول في مجال واحد سواء في أمنها الداخلي أو الخارجي[3].

ويتجلى مفهوم الأمن بأنه عنصر من عناصر الأمن القومي، أما العنصر الثاني (القومي) فهو يعني الدولة، فالأمن القومي يساوي كيان الدولة لأن الدولة ظاهرة قانونية وسياسية تتسم بعنصر التنظيم القانوني، ويربط فيما بينهم، أي الأمن القومي وكيان الدولة، على أساس أن الأمن القومي هو حق في البقاء للدولة[4]، ويتبين انطواء الأمن القومي على الاهتمام الخاص والمميز وإعطاءه الأولوية والأفضلية

---

1- سعد بن علي الشهراني، اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات، جامعة نايف العربية، الرياض، 2003، ص 1.

2- عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولي، 1994، ص 168 -170.

3- د. ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، منشورات دار النهضة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1985، ص 94.

4 – د. احسان لمفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري، جامعة بغداد كلية القانون، 1990، ص 35.

الاستراتيجية لصناع القرار بالدول تبعاً لمصالحها القومية والأهداف السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية[1].

وينظر آخرون إلى الأمن الجماعي[2] على أنه نظام يقوم على تبرير الحروب ذاتها ونقل مسؤولية الأمن إلى المجتمع الدولي، ويكون ذلك بإقرار حظر استخدام القوة أو تحديدها في العلاقات الدولية وبإنشاء منظمة عالمية ذات اختصاص شامل تسهر على حفظ السلم والأمن الجماعي الذي أسس التنظيم الدولي[3]، ويرى الكاتب والمفكر أمين هويدي أن الأمن يتناسب تناسباً "طردياً" مع مساحة الدولة، فكلما زادت المساحة اتساعاً زادت إمكانية تعزيز الأمن، وكلما قلت المساحة سهل اجتياح الدولة بسبب العمق الاستراتيجي الذي يلعب دوراً في تخفيف امتصاص "القوة الدافعة" لأي عدوان. واستنادا إلى هذه المعطيات فإن أمن دول الخليج العربية لا يتحقق دون العمل الجماعي المشترك الذي يشتمل على السياسة الأمنية الواضحة على مسئولية كل دولة دون استثناء لتحقيق العمق الاستراتيجي المطلوب لردع أي عدوان خارجي[4].

**ب. السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون.**

يعتقد الكثير أن السياسة الأمنية لدول الخليج العربية تمثل السياسة الدفاعية والأمنية في المجالات العسكرية فقط، غير أن هناك مجالات أخرى أصبحت تهديداتها أهم وهي التهديدات غير العسكرية والتي تمس بأمن الإنسان كما تمس

1 – د. فادي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1981، ص 50 -51.

2– يعد الأمن الجماعي أحد مستويات الأمن المتعددة ويركز بالأساس على التنسيق العسكري بين الدول، فلقد اعتبره البعض اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة، وهناك من يراه:"سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم".
حسن أبو طالب:» نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي، ورقة مقدمة إلى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية)، 1998، ص495.

3 – مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 18.

4 – أمين هويدي، السياسة والأمن، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 47.

بالأمن الوطني والدولي (الجريمة المنظمة، المنظمات الإرهابية، الأمراض، المخدرات الأوبئة البيئية، الجفاف شح المياه...)، كل هذه الهواجس فرضت على الدول سواء أفرادا أو بشكل جماعي (تنظيم إقليم معين[1]).

ولمعالجة هذه التهديدات تسعى هذه الدول لوضع سياسة أمنية لمواجهة تلك الأخطار، غير أن ما مرت به الدول الخليجية من تهديدات أمنية جعل نصب أعينها المفهوم العسكري لأجل حماية كيانها وحدودها، فمن أجل ذلك سعت السياسة الأمنية الخليجية من جهة إلى وضع برامج وخطط تضمن أمن الدول الأعضاء من أي خطر خارجي يتربص بالمنطقة، ومن جهة ثانية لم تهمل السياسة الأمنية القائمة على أساس أمن الإنسان وتشديد أكثر على المجال الدبلوماسي كأداة بناء للثقة وتطوير وبناء العلاقات الدولية والقدرة على المساهمة في توسيع استثمار البرنامج الأمني[2].

لذلك ركزت الدول الخليجية على القوة الدبلوماسية من أجل بناء السياسة الأمنية سواء كانت داخلية منها أو خارجية، متبعة مفهوم أن هذه السياسة الأمنية في طياتها هي برامج محددة لتحقيق الأهداف والمصالح لشعوب تلك الدول ومجتمعاتها، فالدولة في سياستها الأمنية بالإضافة إلى الجانب العسكري، يجب عليها أن تراعي احتياجات شعوبها الأساسية (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية) وعدم إهمالها، لذلك يرى الباحث (فوستر) أن للسياسة الأمنية ثلاث مرتكزات تقوم عليها أي سياسة أمنية وهي (القوى الاقتصادية، السياسية، العسكرية)[3].

باحثون آخرون كان لهم رأي مختلف، حيث يعتبرون الشعوب هي الركيزة الأساسية للسياسة الأمنية وبالتالي يجب أن تعتمد على الشعب والأفراد، وكذلك

---

1 – أ. جمال أمين همام، الاتحاد الخليجي. مسيرة وهدف: الخليج في عام 2014 - 2015 الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، جدة، الطبعة الأولى، 2015، ص 22.

2 – ماغلين بيور واليزابيث مكونر، القطاع العسكري في محيط متغير، ترجمة فادي حمودي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص 453.

3 – نفس المرجع السابق، ص 453.

جعل هذه السياسة قابلة للتغيير متى تطلب الوضع ذلك سواء المحلي أو الإقليمي أو الدولي[1]. فالتكيف مع البيئة الخارجية أمر ضروري لاستمرار السياسة الأمنية الفاعلة، كما أن المتغيرات التي تمس أي سياسة أمنية لدولة ما تصب في مصلحة الدولة ويسهل قبولها بشكل ديمقراطي حيث أن لكل دولة أو مجموعة دول إقليمية متحدة محيط تقاس فيه مصالحها أو مصالحهم وهي المصلحة الدفاعية، المصلحة الاقتصادية، ومصلحة النظام الدولي[2].

واتجه عدد آخر من الباحثين إلى تحديد مفهوم السياسة الأمنية بأنه يرجع لعدد من الركائز، فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة بها، ويرجع ذلك الأمر إلى معتقداتها الاجتماعية وبنيتها وعقيدتها الخاصة، ولذلك تتبنى بعض من الدول عددا من التعاريف الضيقة للسياسة الأمنية، وتنحصر في السياسات الدفاعية، وتتبنى دول أخرى تعاريف شاملة تضم كافة القضايا الأمنية، لذلك يتبين أن السياسة الأمنية لها فرعان أحدهما داخلي وآخر خارجي[3]:

أ-**الفرع الداخلي**: يتضح من خلال مفهوم الأمن الداخلي للدولة (مكافحة الجريمة ومحاربة المخدرات واستتباب الأمن والنظام) من خلال إنشاء قوة دفاع مدني وبناء وحدات للأمن الداخلي، وكذلك التركيز على الاقتصاد ووضع سياسات اقتصادية وتنموية فاعلة لتحقيق رفاهية المجتمع، وكذلك سياسات اجتماعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع الحديث.

ب-**الفرع الخارجي**: يتعلق بما ترسمه الدولة من برامج وسياسات لتضمن بها أمنها ولاسيما حدودها الخارجية سواء من دول الإقليم أو الدول التي بخارجه والتي تهددها، فالدولة هنا إما أن تعمل منفردة أو مجتمعة (كدول الاتحاد الأوروبي أو

---

1 – كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1999، ص 54 –64.

2– عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 109.

3 – د. عبد المنعم سعيد، ما بعد "الربيع العربي". الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد: 201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015، القاهرة، ص 47 – 52.

كدول مجلس التعاون الخليجي) لوضع سياسات أمنية تكفل لها الأمن الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية التي تضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته[1].

**شروط بناء السياسة الأمنية:**

عند وضع أي سياسة أمنية لابد وأن تتواجد بعض الشروط التي تساهم بإنجاحها، بالرغم من أن أي سياسة أمنية لأي دولة أو مجموعة دول إقليمية تتقارب بالمعتقدات والثقافة والبيئة والعادات والتقاليد، ومن بعض الشروط لتحقيق السياسة الأمنية هي[2]:

1 - **التنسيق مع البيئتين الأمنيتين الداخلية والخارجية:** عندما توضع السياسة الأمنية لابد وأن تتناسق مع البيئة الأمنية الخارجية، حيث أنه من الصعب وضع سياسة أمنية خارجية تؤدي إلى وجود توتر إقليمي حدودي ومناوشات بين الدول مما يؤثر على استتباب الأمن الداخلي[3]، وما مدى استعداد أي سياسة أمنية للتهديدات والمخاطر الحالية والمستقبلية فهي استراتيجيات تعتمدها مجموعة من الدول لحفظ أمنها واستقرارها، وتتضمن خططاً وتنسيقاً جاداً ومثمرا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر سواء الداخلية منها أو الخارجية[4].

2 - **الاعتماد على توجهات السكان والأفراد:** لابد لأي سياسة أمنية أن تراعي توجهات السكان والشعوب[5]، ولا يمكن وضع سياسة أمنية لا تخدم المصلحة الوطنية

---

1 – محمد أنيس سالم، الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 201، يوليو 2015، ص 87.

2 – عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 160، السنة الأربعون، 2005، ص 56.

3 – Paul. D. Williams, Security Studies: an Introduction, Published in the USA and Canada, Rutledge, 2008, PP 17.

4 – زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواء، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، 2008، ص 203.

5 – إن السياسات التي تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته هي التي تتبنى سياسات أمنية تتماشى مع

للمواطنين، وهذا يعتبر مهم من أجل بلورة أي سياسة أمنية[1].

## الفرع الثاني: خلفية التطورات الأمنية في منطقة الخليج العربي

إن الفترة التي سبقت الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2] في 25 مايو 1981 كانت مليئة بالأحداث المهمة في تكوين البيئة الأمنية الخليجية والتي امتدت ما بين انتهاء اتفاقية الحماية عن دول الخليج العربي وإعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من هذا المنطلق نتساءل عن كيفية تعامل دول الخليج من بعد انتهاء معاهدة الحماية؟ وما هي الدوافع التي جعلت القوى الكبرى وعلى رأسها بريطانيا توافق على فكرة إنهاء الحماية السياسية ؟

في 16 يناير 1968 ألقى رئيس وزراء حكومة العمال هارولد ولسون[3] في بريطانيا خطاباً

---

تلك التحولات التي مست مفهوم الأمن، فبعدما كانت الجوانب العسكرية هي المسيطرة في بناء أي سياسة أمنية لدولة أو إقليم ما، أصبح الإنسان محل اهتمام الدارسين في مجال العلاقات الدولية، وحتى القيادات السياسية التي أصبح عليها في بناء أي سياسة أمنية مراعاة مصلحة الإنسان من أجل بناء سياسة أمنية ناجحة، يمكن الرجوع إلى: عبد الغفار أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الأول، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص326.

1 – عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص 110.

2– منطقة الخليج العربي أو الدول العربية في الخليج العربي بالإنجليزية (Gulf Arab states) هي تلك المنطقة الجغرافية في الجنوب الغربي من قارة آسيا التي تطل على الخليج العربي وتقع عموما جنوب مياهه مغطية الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب الهلال الخصيب. ودولها شاملة كل أو أجزاء من السعودية والإمارات وعُمان والكويت والبحرين وقطر والعراق، واللغة العربية هي اللغة الرسمية لهذه الدول، ومعظم دول هذه المنطقة جزء من مجلس التعاون الخليجي باستثناء العراق، وتطغى اللغة العربية على اللغات المستخدمة في تلك المنطقة، حتى في الجانب الشرقي من الخليج العربي حيث يتحدثها كذلك سكان الأحواز العرب التي هي الآن جزء من إيران في الجنوب الغربي، من هذا المنطلق نطلق على الخليج بـ (العربي) وليس (الفارسي) لكون ضفتي الخليج من العرب والناطقين للغة العربية.

3– جيمس هارولد ولسون، بارون ولسون من ريڤول (James Harold Wilson, Baron Wilson of Rievaulx) وُلد ويلسون في مدينة هدرزفيلد في ولاية يوركشاير شمالي إنكلترا، كان والده عالماً بالصناعة أسماه جيمس هارولد، لكنه عُرف باسم هارولد فقط، تولى ويلسون زعامة حزب العمال البريطاني عام 1963 وعندما فاز حزب العمال في انتخابات عام 1964 عُين رئيساً للوزراء ثم تولى رئاسة الوزراء مرة ثانية من عام 1974 حتى إحالته على المعاش سنه 1976، على صعيد الشؤون الخارجية واجه ويلسون في أثناء توليه رئاسة الوزراء إعلان استقلال روديسيا (المستعمرة البريطانية)، إلى جانب انسحاب بريطانيا من قواعدها في شرق قناة السويس، وفي عهده باعت بريطانيا البلوتونيوم والماء الثقيل سراً إلى إسرائيل. وضع هارولد ولسون عدداً من الكتب أشهرها: «الحكومة العمالية» 1964.1970 و«الحرب على الفقر العالمي» و«الصفقة الجديدة»في 16 مارس 1976،

تحدث فيه عن المشاكل الاقتصادية الحادة التي تواجه الحكومة البريطانية، وبرنامجها الجديد للحد من التزاماتها الخارجية، وأنها قررت الانسحاب من شرق قناة السويس والخليج العربي قبل نهاية عام 1971[1]، هذا الإعلان أبرز مسألة في غاية من الأهمية وهي أمن الخليج والتي لم تكن متداولة إبان فرض معاهدة الحماية البريطانية، حيث كانت بريطانيا تتحكم بالمنطقة وتهيمن عليها، فمنذ ذلك الوقت بدأ الحديث عن الفراغ الأمني والسياسي بالخليج العربي وكيفية ملء هذا الفراغ.

وأعربت الدوائر الأمريكية والبريطانية عن مخاوفها من إجراء هذا الانسحاب، وبذلك توقع مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بجامعة جورج تاون احتمال حدوث ثلاث مخاطر وهي[2]:

أ. حدوث اضطرابات داخلية في الدول الخليجية ما بعد انتهاء معاهدة الحماية.

ب. زيادة حدة النزاعات بين الدول الخليجية (النزاع على الحدود).

ج. تنامي نفوذ القوى الدولية الأخرى بمنطقة الخليج العربي.

على ضوء ذلك فقد رأت الدول الخليجية ضرورة ملء الفراغ الأمني المتوقع من خلال ترتيبات أمنية مسبقة تهدف لحفظ دولهم وصون استقلالها، وعلى وضعها السياسي القائم وصد أي هجوم محتمل على المنطقة ومحاربة شيوع الأفكار والأيديولوجيات[3] التي بدأت تغزو المنطقة مثل الشيوعية والناصرية والقومية

---

فاجأ ولسون بريطانيا بإعلان استقالته من رئاسة الوزراء (دخلت حيز التنفيذ في 5 أبريل 1976) وتوفي في 24 مايو 1995.

1 – د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، دولة الكويت، 1984، ص23.

2 – حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982، هامش 1، ص 138.

3 – بداية ظهور الإيديولوجيات المتمثلة في التوجهات اليسارية والشيوعية والاشتراكية والقومية والناصرية في دول المجلس كان بفعل ارتداد الأحداث العالمية الكبرى فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبانتصار الإتحاد السوفيتي على ألمانيا النازية ( سابقا ) وظهور دول المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وقيام النظام الاشتراكي والانتصارات المتلاحقة لحركات التحرر في الوطن الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وانتصار ثورة يوليو 1952 التي قضت على الحكم الملكي في مصر والانتصارات الكبيرة في إيران التي أبعدت الشاه بوصول محمد مصدق للسلطة ورواج الأفكار اليسارية في المنطقة، يمكن الرجوع إلى: أحمد يوسف أحمد،

العربيـة[1].

فقـد كانـت دول الخليـج تخشـى امتـداد هـذه الحـركات والأفـكار وخاصـة عندمـا دخـل الجيـش المصـري لمسـاندة اليمـن ضـد المملكـة العربيـة السـعودية[2]، وفي نفـس الوقـت بـدأ الانفصاليـون الشـيوعيون (الثـورة التقدميـة) المدعومـة من الاتحـاد السـوفيتي (السـابق) لإقليـم ظفـار بسـلطنة عمـان عـام 1965[3] بالتعـاون مـع الشـيوعيين في عـدن باليمـن، فلذلـك أصبـح خطـر الشـيوعية المدعومـة مـن الاتحـاد السـوفيتي السـابق علـى دول الخليـج كبيـراً لأن تلـك الأفـكار أو الحـركات الانفصاليـة لا تتوقـف عنـد مـكان معـين أي أقاليـم ظفـار بسـلطنة عمـان وإنمـا سـوف يمتـد لباقـي الـدول الخليجيـة[4]، ولاسـيما

---

الصراعات العربية - العربية (1945 - 1981) دراسة استطلاعية، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1988.

1 – Balfour-Paul Glen The End Of Empire In The Middle East' Cambridge University Press 1991 pp120.

2 – تسمى بثورة 26 سبتمبر أو حرب اليمن أو حرب شمال اليمن الأهلية هو انقلاب قام ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام 1962 وقامت خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية وبين الموالين للجمهوريّة العربيـة اليمنية واسـتمرت الحـرب ثمـان سـنوات (1962 – 1970) بـدأت الحـرب عقب انقلاب المشـير عبد اللّه السـلال على الإمام محمـد البـدر حميـد الدين وإعلانـه قيـام الجمهوريـة في اليمـن. هـرب الإمـام إلـى السـعودية وبـدأ بالثـورة المضـادة مـن هنـاك، تلقـى الإمـام البـدر وأنصـاره الدعـم من السـعودية والأردن وبريطانيا وتلقى الجمهوريين الدعم من مصر جمال عبد الناصر، وقد جرت معارك الحرب الضارية في المدن والأماكن الريفية، وشـارك فيهـا أفـراد أجانـب غيـر نظاميـين فضـلاً عـن الجيـوش التقليديـة النظاميـة.وفي نهايـة الحـرب سـيطرت الفصائل الجمهوريـة علـى الحكـم وانتهـت المملكـة في اليمـن وقامت الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة.

3– إقليـم ظفـار هـو إقليـم تابـع لسـلطنة عمـان علـى الحـدود الشـرقية للجمهوريـة العربيـة اليمنيـة، وقـد قامـت فيـه حركـة عرفـت في الإعـلام بثـورة ظفـار وهـي تعتبـر حركـة معاديـة لحكومـة سـلطنة عمـان والاسـتعمار البريطاني بـدأت سـنة 1965 في فتـرة حكـم السـلطان سـعيد بـن تيمور والـد السـلطان قابوس وامتـدت إلـى نهايـة 1975 (بعـد 5 سـنوات مـن حكـم السـلطان قابـوس) وتـم إخمادهـا كليـا، وكانـت هـذه الحركـة تحمـل إيديولوجيـة اشـتراكية شـيوعية يدعمهـا الاتحـاد السـوفييتي وعبـد الناصـر عـن طريـق اليمـن الجنوبـي الاشـتراكي، فكان يتـم تعليـم وتمويـل ثـوار ظفـار مـن الاتحـاد السـوفييتي عـن طريـق اليمـن الجنوبـي البلـد المجـاور، وبتمويـل كل مـن ليبيـا بقيـادة معمـر القـذافي الـذي كان يسـاعد الحركـة في ظفـار علـى حكومـة عمـان هـو وبعـض الاشـتراكين مـن الـدول العربيـة، وبعـد فتـرة مـن هـذه الثـورة قـام أهـل المنطقـة بتسـليم سـلاحهم لحكومـة مسـقط وتـم إخمـاد الثـورة الداخليـة، وبقيـت المناوشـات مـع اليمـن الجنوبـي علـى الحـدود في مناطـق ضلكـوت وصرفيـت، لاحقـاً انتهـت خطـورة التوجهـات الاشـتراكية الشـيوعية بانهيـار الإتحـاد السـوفييتي، وعـاد ثـوار ظفـار واتحـدوا مـع حكومتهـم بقيـادة السـلطان قابـوس بـن سـعيد، وتـم تكويـن جيـش خـاص بهـم يسـمى قـوات الفـرق الوطنيـة، وهـو جيـش غيـر نظامـي وعددهـم يقـارب 10000 جنـدي.

4 – كان لـدور الدعايـة التـي يقـوم بهـا الاتحـاد السـوفيتي (سـابقاً) لنشـر أفـكاره وإيديولوجيتـه تأثيـراً كبيـراً في محاربـة الاسـتعمار الجديـد والامبرياليـة العالميـة، حيـث كانـت تسـتقطب عقـول وأفئـدة الشـباب العربـي، وقـد سـاهم ذلـك في نمـو الوعـي القومـي العربـي المصاحـب إلـى الثـورات العربيـة، ويكمـل هـذا الـدور بطبيعـة الحـال النشـاط

أن الكويت والبحرين كانتا تحتضنان بعض المفكرين وطبقة من المثقفين لهم توجه لذلك المنحى، ولم تهدأ مخاوف الخليجيين رغم خروج المصريين من اليمن نتيجة لمؤتمر الخرطوم عام 1965[1]، وزاد نشاط تلك الحركة في أواخر الستينات تحت اسم (الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي) التي تأسست في عام 1968 ونشطت في أوائل السبعينيات، واتحدت مع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي[2].

حين انتهت معاهدة الحماية السياسية البريطانية عن دول الخليج العربية، بدأت الدول الكبرى في المنطقة بالتطلع للعب الدور الرئيسي الحافظ للأمن بالخليج العربي وتلك الدول هي: المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، مما حدا بدول الخليج الصغيرة المساحة والسكان وكالبحرين، قطر، بالإضافة إلى كل من (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة) والتي كانت تسمى سابقاً بإمارات الساحل المتصالح[3]، إلى التأثر بمشروع الوحدة العربية بين مصر وسوريا في عام 1958 وتداعياته بالرغم من فشله، إلا أن قادة هذه الدول مضوا قدماً في وحدتهم، وعلى ضوء ذلك قامت تلك الدول بإنشاء قوة رمزية صغيرة للحماية تكون بمثابة نواة للجيش[4].

شكلت الاتفاقية التي أبرمت بين حاكم إمارتي أبو ظبي ودبي في يوم 18 فبراير

---

السوفيتي في المنطقة وكذلك نجاحه في الوصول بأفكاره إلى جنوبي الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي. للمزيد يمكن الرجوع إلى: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر (1945 -1971)، معهد البحوث والدراسات العالية، القاهرة، 1974، ص 315 – 319.

1 – منصور زويد الشمري، رؤية إستراتيجية للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 38.

2 – أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798 – 1978، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت،1993، ص 98.

3 – Christopher M The United Arab Emirates; A study in Survival; Boulder .co 2008 pp47.

4 – عند تأسيس الإتحاد نص الاتفاق على أن تكون النواة العسكرية المكونة للجيش الاتحادي ولن يكون خاضعاً لغير السلطة الاتحادية ولن يخضع أبداً للسلطات المحلية في كل إمارة. للمزيد يمكن الرجوع إلى صلاح العقاد، إتحاد إمارات الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 26، أكتوبر 1971، ص 139.

1968 للتعاون في جميع المجالات الأرضية والتي دفعت الإمارات الباقية للمشاركة والتباحث حول الاتحاد، ومن ثم دعوة البحرين وقطر للانضمام لاتحاد الإمارات العربية [1]، وفي إمارة دبي تم التوقيع على قيام الاتحاد بين ست إمارات في الفترة ما بين 25 - 7 فبراير من عام 1968 وانضمت إمارة رأس الخيمة فيما بعد بتاريخ 10 فبراير 1972، ولكن يبقي السؤال لماذا لم تنضم البحرين وقطر لاتحاد الإمارات العربية المتحدة؟

أثناء مباحثات البحرين وقطر للانضمام للاتحاد[2] ظهرت بعض الأمور التي لم تلاقي قبول لدى بقية أعضاء الاتحاد، وكان من المنطقي أن تنصب الجهود كلها لتحقيق إقامة اتحاد بين إمارات الخليج التسع على أن يكون قادراً على الوقوف في وجه أي مطامع توسعية من قبل الدول المجاورة في المنطقة وبالتحديد المطامع الإيرانية، وكان من الواضح أن مهمة تشكيل الاتحاد لن تكون سهلة، إلا أن الجميع كانوا على قناعة ولو بصورة عفوية بأن ذلك هو البديل الذي لا بد منه[3].

في هذه الأثناء تولدت الخلافات بين أعضاء الاتحاد[4]، وتركزت على الإصلاحات السياسية ومنها البرلمان والتوزيع العادل للثروة[5] وكذلك إلى عدم التفاهم حول مسألة

---

1 -Abdulla Omran Taryam ; The Establishment Of The United Arab Emirates 1950-1985' London 'Croom Helm ;1987' pp89-90.

2 - في السعي لانضمام الدول الخليجية للإتحاد خرجت تصريحات من قبل قادة بعض الدول الخليجية التي آثرت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ومنها تصريح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي عهد دولة قطر ( آنذاك ) في 17 مايو 1968 الذي أدلى به لصحيفة الحوادث اللبنانية والذي حاول فيه تقييم دور دولة قطر في الإتحاد على أساس مدى استفادتها من قيامه ذكر فيه: "إننا سوف نخسر أكثر مما نكسب، فسوف نعرض علاقتنا الطيبة مع إيران والسعودية، نحن الآن في موقف محايد من النزاع بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي حول واحة البريمي، ولسنا من جهة ثانية طرفاً في النزاع بين إيران والبحرين، ولكن عندما نصبح عضواً في الإتحاد سوف نصبح فعلاً طرفاً وسوف نتحمل مسئولية الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة". للمزيد يمكن الرجوع إلى: سليم اللوزي، رصاصتان في الخليج، منشورات الحوادث، بيروت، الطبعة الأولى، 1971، ص 40 - 41.

3-رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، دار رياض الريس، لندن، الطبعة الثانية، 1987، ص 14 - 16.

4 - Heard-BeyFrauke ' from Trucial State To United Arab Emirates; A society in Transition , 2nd edition , London , Longman , 1996 , pp368 -370.

5 - Chaudry, Kiren Aziz, The Price Of Wealth Economics and Institution in The Middle East,

الحدود العالقة خصوصاً بين البحرين وقطر بالإضافة إلى تصاعد الخلاف حول طبيعة الاتحاد وسلطة الحكومة الاتحادية وصلاحيات الحكام وامتيازاتهم[1].

كانت للبحرين وضعية تختلف عن باقي دول الخليج حيث كانت تواجه الحالة العدوانية من قبل شاه إيران الذي حاول ونجح باستثنائها من الانضمام إلى الاتحاد بالتهديد المباشر، حيث لم يكن دور الشاه إيجابيا اتجاه البحرين بهدف عزلها عن شقيقاتها دول الخليج والتي استمرت حتى من بعد قيام الثورة الإسلامية لغاية يومنا هذا[2].

ومع إصرار الشاه بتبعية البحرين للإمبراطورية الفارسية كإرث تاريخي وأنه غير راضٍ عن انضمام البحرين للاتحاد، وفي نفس الوقت لم يكن موقف بريطانيا حاسماً لذلك الخلاف، حيث أنه في 25 يوليو 1968 بعث السيد سي دي وايغينز كبير موظفي إدارة السياسة الخارجية البريطانية الى الإدارة العربية بوزارة الخارجية بلندن «إذا البحرين اتخذت القرار بعدم دخولها باتحاد إمارات الخليج العربية سوف يخفف خلافها مع الشاه وأكثر ملائمة لنا وكذلك فسوف تخف حدة الخلافات بين الشاه ودول الخليج العربية» [3].

هذا يثبت لنا بأن بريطانيا كانت لا تشجع دخول البحرين للاتحاد إرضاءً للشاه، وزاد هذا الأخير من تهديداته بتصريحه أنه إذا كانت البحرين من ضمن اتحاد الإمارات سوف لن تعترف إيران بذلك الاتحاد، إلا أنه أي الشاه أدرك بنهاية الأمر أنه لا يملك الإجماع الدولي وكذلك الإقليمي بشأن ادعاءاته عن البحرين مع أنه

---

Ithaca, NY , Cornell University Press 1997, pp124.

1 - Khalifa Ali, The United Arab Emirates Unity In Fragmentation, Boulder, co West View, 1997, pp189.

2 - M, E, Yapp,The Near East Since The First World War, London, longmen, 1996. Pp205 -206.

3 - Matteo Legrenzi,THE GCC AND THE INTERNATIONAL RELATION OF THE GULF'I.B.TAURIS' London ' 2012 'pp19-20

كان يهدد بالذهاب لمحكمة العدل الدولية[1].

أما البحرين من جانبها فكانت مؤمنة بعدالة قضيتها، إذ تم رفض اقتراح تقدمت به إيران يقوم على عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية باعتبار أنه ليست هناك مشكلة قانونية معلقة بين البحرين وإيران حتى تنظر فيها المحكمة، وكذلك عارضته سلطات الحكومة البريطانية، ومن ناحية أخرى لعدم تصعيد الموقف عارض حكام الإمارات الباقية عقد اجتماعهم في البحرين خشية غضب إيران، غير أن حاكم البحرين أصر على عقده بالمنامة العاصمة البحرينية وأصر على عدم عقد الاجتماع خارج البحرين[2].

قام حاكم البحرين المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بزيارة إلى الرياض وكانت هذه الزيارة حاسمة في موضوع البحرين وإيران، حيث أنه بعد إنهاء الزيارة أكدت السعودية على عروبة البحرين، فضلاً عما تناقلته الأنباء عن مشروع بدأ العمل في تنفيذه لإقامة جسر بري[3] عبر مياه الخليج العربي يربط السعودية بالبحرين[4].

فاعتبرت إيران ذلك المشروع بمثابة إجراء دفاعي[5]، وتسببت تلك الاتهامات

---

1 – د. أحمد زكريا الشلق و د. مصطفى عقيل الخطيب، قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 – 1971"دراسة ووثائق"، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1989، ص 76.

2 - Polter Lawrence G, The Persian Gulf in History, New York NY, Palgrave, Mac Millan 2009 , pp34

3 – تعود فكرة إنشاء الجسر الرابط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين إلى زيارة زار أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أخاه الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في مدينة جدة عام 1964 حيث تم طرح تلك الفكرة، وبعدها بعام قام الملك فيصل باستقبال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين خلال زيارته للمنطقة الشرقية للسعودية حيث تم طرح الرغبة في إنشاء الجسر، الأمر الذي وافق عليه الملك فيصل وأمر بتشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لدراسة إمكانية تنفيذ المشروع، وبعد تولي الملك خالد بن عبد العزيز مقاليد الحكم بالمملكة العربية السعودية أكمل الاستشاريون والفنيون دراسة جدوى المشروع (ومن ثم الموافقة المملكة علية).

4 – محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية - السعودية (1979 - 2001) "دراسة سياسية"، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد: 7، السنة:4، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، يناير 2007، ص 10.

5 – جمال زكريا قاسم، علاقات إيران بالسعودية والكويت على عهد الأسرة البهلوية 1925-1979، مجموعة بحوث تحت عنوان العلاقات العربية الإيرانية إعداد معهد البحوث والدراسات جامعة الدول العربية، القاهرة،

في تراجع علاقات إيران السياسية مع دول المنطقة وبالأخص السعودية، غير أنه سرعان ما حسمت تلك الأزمة في أكتوبر 1968 إثر وساطة كريمة قام بها الملك الحسن الثاني (رحمه الله) عاهل المملكة المغربية لعودة التقارب بين دول المنطقة وبالأخص المملكة العربية السعودية وإيران[1]، وبالفعل انتهى الأمر بتسوية الخلافات والتعاون من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار بمنطقة الخليج وتجنب كل من الملك فيصل والشاه وقوع أزمة بين السعودية وإيران بشأن البحرين، وأبدى الشاه حرصه على أن يؤكد للملك فيصل بأنه على استعداد من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وأن يجعل الادعاءات الإيرانية بحق البحرين أن تموت دون ضجيج[2]، مذكراً أنه والعديد من المسئولين الإيرانيين كانوا قد صرحوا في أبريل 1968 أن اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً وأنه من الممكن التوصل إلى تسوية[3].

كانت تلك العبارات التي أوضحها الشاه حول النزاع على البحرين قد أثارت قلق المملكة العربية السعودية من جراء التطلعات الإيرانية الخفية للسيطرة على الخليج العربي عسكرياً، وقد تأكدت تلك المخاوف حين أدلى أحد المسئولين الإيرانيين في أبريل 1968 بقوله: إن تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل شيء ...نحن لا نريد البحرين، ولكن مطالبتنا بها هو موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل الخليج[4].

لقد أبدت المملكة العربية السعودية تخوفاً من نوعية التفكير الإيراني وإلى التصريحات التي تبدي بأن إيران تعرض أمن الخليج للخطر، فمن الواضح أن

---

1998، ص 152.

1 – المصدر السابق صفحة 152.

2 – المصدر السابق، ص 152 -153.

3 – سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 - 1983، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 83.

4 – محمد أبو الحديد، الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 15، يناير 1969، ص 162.وكذلك يمكن الاطلاع على صحيفة إطلاعات الإخبارية الإيرانية في 16 أبريل 1968.

الشاه كان في نهاية عام 1970 راغباً في التراجع عن مطالبته بالبحرين[1]، في مقابل إحداث المزيد من التوتر في العلاقات الخليجية - الإيرانية[2] باحتلاله ثلاث جزر عربية هي (جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[3]) التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، بدليل أن الشاه ذكر في مناسبتين أنه ينوي احتلال تلك الجزر[4] بالقوة حال انسحاب بريطانيا من الخليج في نهاية عام 1971 [5].

ولكن هل اكتفت البحرين بتلك التطمينات والتصريحات؟

ومن هذا المنطلق رحبت دولة البحرين باللجنة الدولية لتقصي الحقائق عن عروبة البحرين والتي عملت تحت إشراف الأمم المتحدة والتي أمر بها الأمين العام للأمم المتحدة (أوثانت)، حيث كلف السيد (فيتوريو وينسبير جوشياردي) الإيطالي الجنسية الذي يعمل مديراً لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ليكون مبعوثاً شخصياً له، وتلقى الأمين العام للأمم المتحدة تأكيدات من السلطات البحرينية بالتعاون التام وتمكين سكان البحرين من مقابلة ممثله الشخصي دون أية موانع وإتاحة الفرصة

---

1- رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي، لندن، 1975، ص 169.

2- د. أحمد مهدي صالح، إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، مجلة صوت العدالة، العدد :10، أبوظبي، 11 سبتمبر2002، ص8.

3 - جزيرة أبو موسى وهي اكبر الجزر تبعد عن الشارقة حوالي 43 كيلومترا، كانت تسكنها عند الاحتلال حوالي مائتي أسرة عربية معظمهم صيادو سمك، وينزح اليها السكان من الشارقة لصيد الأسماك والبحث عن المرعى، وتمتاز هذه الجزيرة بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن ويتوافر فيها معدن اوكسيد الحديد الذي يجري استثماره وتصديره إلى الخارج، والى الشمال الغربي من أبو موسى بحوالي 24 ميلا تقع جزيرة طنب الكبرى وهي دائرية الشكل يبلغ قطرها ميلين ونصف الميل، ويسكنها حوالي 300 نسمة يعيشون على صيد الأسماك ورعي الماشية، وعلى بعد 28 كيلومترا من هذه الجزيرة تقع جزيرة طنب الصغرى وهي على شكل نتوء شبه مثلث. وتكمن أهمية هذه الجزر في موقعها الجغرافي الممتاز فهي تشرف على مضيق هرمز الذي يعتبر باب الخليج العربي، وتحتل الجزر مركز رقابة قوية على هذا المضيق الذي تمر به ناقلة نفط كل اثنتي عشرة دقيقة، ولذلك فإن القوة التي تسيطر على هذا المضيق تتمكن من التحكم في الطريق التجاري للخليج العربي.

4 -روز ماري سعيد زحلان، النزاع حول الجزر العربية 1928 - 1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد: السادس، المجلد الأول، أبريل 1976، ص 14 - 27.

5 - محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971، دار ذات السلاسل للنشر، الطبعة الأولي، الكويت، 1985، ص 392 - 393.

لهم للتعبير عن رأيهم دون تعرضهم للمضايقات والأذى[1].

وفي 28 مارس 1970 وصل السيد جوشياردي على رأس بعثة لاستطلاع الحقائق إلى البحرين، وعلى إثر وصوله أصدر مجلس الدولة بياناً إلى شعب البحرين حول مهمته جاء فيه : «بأنه على الرغم من أن البحرين بلد عربي له كيانه وشخصيته وأن ذلك من المسلمات البديهية المستندة إلى أصدق دلائل التاريخ إلا أن حكومة البحرين ارتأت على ضوء المصلحة العليا[2]، ورغبة منها في حل الخلافات بروح التفاهم وأن يتم إعلان عروبة البحرين على العالم أجمع عن طريق الأمم المتحدة وأن هذا الإجراء الدولي سيكون بداية عهد جديد من الصداقة والتعاون البناء مع الجارة المسلمة إيران، كما أن التواصل إلى الحل يعتبر تثبيتاً للجبهة العربية في معركتنا المصيرية وصوناً للجهد العربي من أن يتشتت في أكثر من جهة» [3].

وفي 30 أبريل 1970 قدم السيد جوشياردي تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي في 11 مايو 1970، والذي قبلته بريطانيا وإيران وأكدت في لجنة تقصي الحقائق على عروبة البحرين، وجاء فيه[4] أن البحرين دولة ذات سيادة واستقلال تام، والأغلبية العظمي من السكان كانوا يضيفون إلى ذلك أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية[5]، وبذلك أسدلت البحرين خلافها الشخصي مع شاه إيران حول مطالبته بالبحرين باعتبارها الولاية الرابعة عشرة من أقاليم

1- التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من 16 يونيو 1969 حتى 15 يونيو 1970 الملحق رقم 1 ص 16.

2- محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الكويت، كاظمة للنشر، ط2، 1984، ص 18. ويمكن النظر إلى: بيان صادر من رئاسة مجلس الدولة في البحرين حول مهمة وينسبير جوشياردي 29 مارس 1970.

3 -Zahlan Rosemary Said the Origins of the United Arab Emirates, Apolitical and Social History of the Trucial State, Macmillan Press, London, 1978, pp 106.

4 - وحيد رأفت، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد: 26، 1970، ص 131.

5 Report Of The Personal Representative Of The Secretary General In Charge Of The Good Offices Mission, Bahrain 30th April, 1970.

إمبراطورية إيران الذي أصدره عام 1957[1].

هذا وقد أعلنت البحرين انتهاء معاهدة الحماية في 14 أغسطس 1971 وانضمت إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة لتصبح إحدى أفراد الأسرة الدولية[2].

في هذه الأثناء كانت هناك قوى إقليمية ذات نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، نذكر من بينها[3]:

1- **الدور الإقليمي السعودي** : لعبت المملكة العربية دوراً كبيراً ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على مستوى الوطن العربي، حيث تعتبر المملكة من مؤسسي الجامعة العربية وكذلك الأمم المتحدة، فقد كانت تولي السياسة الخارجية جل اهتمامها وأنها الدولة العربية الوحيدة التي لم تستعمر، فقد زادت من سياستها الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود (1964 –1975) وتمكنت من لعب دور إقليمي مهم لما تتمتع به من كبر المساحة وعدد سكانها وامتلاكها موارد طبيعية وأكبر احتياط للنفط في العالم، والأهم من ذلك المكانة الروحية للجزيرة العربية لدى المسلمين لوجود الأماكن المقدسة والحرمين الشريفين[4].

لقد كانت المملكة العربية السعودية ومازالت مؤثرة في القرار السياسي لدى جميع دول الخليج، فكان توجهها لملء الفراغ السياسي والأمني، مما تطلب منها اتباع إجراءات استراتيجية لتحقيق الأمن بالإقليم وذلك لضرورة وجودها إقليميا ولاسيما بأن القوتين الإقليميتين الأخرتين (العراق-إيران) لهما مطامع وطموح لبسط سيطرتهما على دول المنطقة في حال خروج بريطانيا من منطقة الخليج العربي،

---

1 – صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1992، ص 265 - 266. وكذلك جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (1914 - 1945)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 137.

2 – منى غزال العليوات، تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين، المطبعة الشرقية، المنامة، 1991، ص 264 - 266.

3- وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر،2010، ص 13.

1 – غريغوري كوساتش وآخرون، تطور السياسة الخارجية السعودية: من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، ترجمة: ماجد التركي، مطابع دبس، الرياض، 1426 هجري الموافق 2005، ص 98 – 99.

فعززت المملكة العربية السعودية علاقتها مع دول الخليج التي أنهت معاهدة الحماية حديثاً وعملت على النقاط التالية[1]:

تقوية مكانة المملكة في التوازن الإقليمي الخليجي من خلال ترابطها مع الدول الخليجية.

دعم الدول الخليجية ومساندتها أمام القوى الإقليمية (إيران والعراق).

تحييد القوتين الإقليميتين (العراق وإيران) من بسط سيطرتهما على دول الخليج.

محاربة الأفكار والأيديولوجيات التي تهدد الأنظمة والمجتمعات الخليجية.

محاولة إيجاد طوق أمني يحمي دول الخليج الست من أي اختلال أمني محتمل على أثر الانسحاب البريطاني.

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ما تمثله المملكة العربية السعودية من ثقل في ميزان العلاقات الإسلامية والعربية-العربية[2]، ولتحقيق تلك النقاط حاولت المملكة الدخول في أحلاف أمنية مع القوتين الإقليميتين بل وشجعت الدول الخليجية بالدخول باتحاد الإمارات الذي كان من المفروض أن يكون تسع دول[3].

2 - **الدور الإقليمي العراقي:** هو القوة الإقليمية الأخرى التي عارضت أي نوع من أنواع التحالفات العسكرية أو حتى التكتلات الإقليمية أو دخول أي قوة عظمى إلى مياه الخليج العربي، واعتبر العراق أن مسألة أمن الخليج العربي تخص شعوب الدول الخليجية، وعلى ذلك من المفروض أن تتحمل هذه الدول حماية سواحلها وشطآنها بالتعاون البناء فيما بينها، وأعرب في المقابل عن رفضه لأي تواجد أجنبي

---

1 - نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة، الرياض، 2004، ص 384 - 385 .

2 - حازم السامرائي، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، دار الحكمة، لندن، 2008، ص 120.

3 - منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (1945 - 1973)، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص237.

في الخليج العربي[1].

لقد رفع العراق الشعار القومي العربي في مواجهة شعار الأمن الإقليمي الخليجي الذي تبنته إيران، فحين رأت إيران وجوب تقارب وجهات النظر بين الدول الخليجية لتقاسم الأمن، أصر العراق على أن يعالج الأمن الخليجي باعتباره جزء من الأمن القومي العربي وأكد على عروبة الخليج منذ الانسحاب البريطاني، لذلك فقد أرسل العراق وفوداً إلى الدول الخليجية العربية للوقوف ضد الطرح الإيراني واعداً منحها فرصة للعب دور سياسي بالخليج[2].

من جانب آخر أعلن العراق عن استعداده تقديم المساعدات العسكرية والسياسية لدعم دول الخليج رافضا بذلك الاحتلال الإيراني للجزر العربية الإماراتية (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) ودعمه للثوار ضد حكومة سلطنة عمان، والسبب يعود إلى مساعدة إيران لعمان ضد الثوار الماركسيين الانفصاليين في أقاليم ظفار المدعومين من الاتحاد السوفيتي، معتبراً أن الخليج العربي يشهد نشاطا استعماريا رجعياً واسع النطاق لأجل تحقيق أطماع الشاه في السيطرة على الخليج العربي ولضرب جميع الاتجاهات التقدمية والثورية لشعوب الخليج العربي[3].

غير أن هذا الطرح وهذه الأفكار لا ترقى إلى النهج السياسي الذي ينتهجه العراق تجاه جيرانه دول الخليج العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية والكويت، بل شن العراق حملة على أنظمة دول الخليج لإجبارها على التغير، ووصل الأمر كذلك إلى الدعوة الصريحة للإطاحة بالأنظمة الملكية في الخليج، ودعم الاتجاهات القومية[4] الراديكالية بهذه الدول، لذلك فإن هذه الأفكار والتوجهات السياسية

---

1 – برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، الدار العربية، بغداد، 1982، ص 90.

2 – د.ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 357.

3 – محمد محمود متولي، حوض الخليج العربي (الجزء الثاني)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 631.

4– عبد الله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى، الرياض،

العراقية تعترض على منح العراق دوراً إقليميا قويا بالمنطقة، كما أن تهديد العراق لدول الخليج لم و يسهم في إدماجه ضمن المنظومة الخليجية، حيث كانت هناك ممارسات أولها محاولة عبد الكريم قاسم عام 1961 غزو الكويت وكذلك محاولاته الاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان، لما تمثلانه من موقع استراتيجي لمنفذ العراق البحري الضيق[1].

ومن جانب آخر سعى العراق إلى فرض زعامته في الخليج العربي والتصدي للأطماع الإيرانية التي كانت مصدراً لتهديد أمن الدول الخليجية، ومن ثم فإن السلوك التوازني الذي انتهجته دول الخليج العربية كان بالتقارب مع إيران رغم أنها تمثل تهديداً عسكرياً لدول الخليج وليس العراق، ومن ثم كان خيارها هو التحالف مع ما أدركته كتهديد أكثر خطورة لاستقرارها السياسي الداخلي حتى لو تطلب ذلك التحالف مع الطرف الذي تعتبره تهديداً محتملاً لها في المستقبل[2].

تجدر الإشارة إلى أن العراق لم يكن في فترة السبعينيات من القرن الماضي مؤهلاً للقيام بأي دور على مستوى منطقة الخليج العربي، وذلك راجع للصعوبات الداخلية وحربه مع الجماعات الكردية بالشمال المدعومة من إيران، وصراعه بالجنوب مع إيران حول شط العرب، بالإضافة إلى توقيعه لاتفاقية تحالف سياسي وعسكري مع الاتحاد السوفيتي في عام 1972، هذه العراقيل أعاقت أي دور للعراق باتجاه دول الخليج العربية[3].

ولذلك لم تكن دول الخليج تثق بالعراق بسبب التوجه السياسي والأيديولوجي لحزب البعث الحاكم في السبعينيات من القرن الماضي، فكان من الضروري لأمن

---

1407 هجري ، ص 197.

1 – ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، الطبعة الثالثة، 2000، ص 457 - 488.

2 – د. أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 43.

3 – عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص 202.

الدول الخليجية إقصاء العراق من التعامل معه إقليميا وبالأخص في موضوع الأمن[1]، ولم يتحرر العراق من مشاكله الداخلية إلا حين تم توقيع اتفاقية الجزائر لرسم الحدود مع إيران عام 1975 حول تقاسم شط العرب وعدم دعم إيران للانفصاليين الأكراد، بعد ذلك أنتهج العراق سياسة أكثر مرونة واعتدال لتحسين علاقاته مع دول الإقليم الخليجية[2].

3- **الدور الإقليمي الإيراني:** رحبت إيران بالانسحاب البريطاني من الخليج العربي، ورأت نفسها القوة الإقليمية الوحيدة المؤهلة للعب دور قيادي بالخليج، فأصدرت بياناً عام 1968 تعارض فيه ارتهان المنطقة لبريطانيا وطالبتها بعدم منح العرب استقلالهم لأن هذه الدول بالأساس أراض إيرانية استقطعتها بريطانيا عن الإمبراطورية الفارسية[3]، كما أن شاه إيران كان يتطلع إلى الزعامة المطلقة بالمنطقة وبسط الهيمنة والسيطرة، لذلك أدلى بتصريح قال فيه « لقد بدأ عصر جديد للخليج، وترى فيه إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله[4]».

وهكذا بمجرد ما أعلنت بريطانيا نيتها بالانسحاب من المنطقة سارعت إيران بالمطالبة بالبحرين واحتلال الجزر العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة لأجل إثبات هيمنتها وإحكام سيطرتها على منطقة الخليج العربي، كما دعمت السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في محاربته للانفصاليين الماركسيين بإقليم ظفار[5]، حيث كانت إيران تتفق مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية

---

1 - R.K .Ramazani , The Gulf Co-operation ; Record and Analysis, Charlottesville ,VA , University Press Of Virginia , 1988, pp143

2 - المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص 58.

3 - سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص 25.

4 - عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص 202.

5 - Zahlan Rosemarie, The Creation of Qatar, Croom Helm, London, 1979, pp103.

في محاربة الأيديولوجيات الراديكالية، ولاسيما الشيوعية منها، ولذلك أطلق عليها لقب (شرطي الخليج)[1].

كل تلك العوامل جعلت لإيران التفوق والأفضلية على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري والجيوسياسي والديمغرافي، حيث لا يوجد منافس قوي لها بالمنطقة مما سهل عليها فرض سيطرتها وهيمنتها على منطقة الخليج وجعلها تفرض شروطها وكذلك تفرض دعواها، حتى وإن كانت باطلة، كمطالبتها بالبحرين[2] واحتلالها للجزر العربية الإماراتية وإلغائها اتفاقية شط العرب مع العراق[3].

وبذلك فإنها ترى أن أمن الخليج العربي إنما هو أمن إيران، فعملت على التحكم والسيطرة البحرية على طول الخليج من جزيرة خرج الإيرانية شمال الخليج عند مصب شط العرب حتى مضيق هرمز بالقرب من بندر عباس، وفي مقابل تقديمها للمساعدة العسكرية للسلطان قابوس في عمان حصل الشاه على مواقع استراتيجية في رأس مسندم الخاضع للأراضي العمانية والتي تتحكم بمدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وفي عام 1972 أعلن شاه إيران أن حدوده تتجاوز مياه الخليج العربي وكذلك خليج عمان لتصل للمحيط الهندي[4].

---

1 – فتحي عفيفي، الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003، ص 83.

2 – محمد حسن عيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، 2002، ص 411 - 426.

3 – نصت اتفاقية عام 1937 بين العراق وإيران على العودة إلى خط (التالوك) في تحديد سيادة البلدين الجارين على شط العرب، وخط التالوك هو مفهوم ملاحي يعني أعمق نقطة في مجري نهر شط العرب، أما مفهوم جزيرة شط العرب فهو مفهوم مجازي - سياسي وليس طوبوغرافي، ثم تم إحيائها في اتفاقية الجزائر عام 1975 والتي أعطت إيران حقوقاً شعر بها الرئيس العراقي السابق صدام حسين أنها إجحاف تم بحق العراقيين في ظروف معينة، وتم تمزيق اتفاقية الجزائر. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص 357.

4 – منى سحيم آل ثاني، مرجع سابق، ص 243.

**بداية سباق التسلح:**

في الفترة ما بين 1968 حتى العام 1977 بدأت أرقام التسلح تصعد صعوداً خيالياً لدى دول المنطقة وخصوصا إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، فإيران وسعت خطط التسليح لديها وبذلك قفزت ميزانية التسلح من 495 مليون دولار إلى 789 مليون دولار. بالنسبة للعراق فقد زاد من إنفاقه على التسلح من 252 مليون دولار إلى 1660 مليون دولار[1].

أما المملكة العربية السعودية فقد ارتفع إنفاقها على التسليح من 321 مليون دولار إلى 7 مليار و 539 مليون دولار، فكان العامل الرئيسي هو زيادة أسعار النفط ما بعد حرب أكتوبر 1973 واستعمال المملكة العربية السعودية والعراق ودول الخليج سلاح النفط ومعارضة إيران لذلك والتي بدورها لم تقطع النفط ولم تستعمله كسلاح أسوة بباقي الدول العربية[2].

وقد رافق هذا الإنفاق الكبير على ميزانية التسليح زيادة في عدد القوات المسلحة لهذه الدول، ففي الفترة المذكورة زاد عدد الجيش الإيراني من 221000 إلى 342000 عسكري أي بزيادة قدرها 54 %، أما القوات العراقية من 78000 إلى 188000 عسكري أي بزيادة 141 %، أما المملكة العربية السعودية فكانت من 34000 إلى 61000 عسكري أي بزيادة 80 %[3].

القوات البرية الإيرانية كذلك طرأت عليها زيادة كبيرة في عدد الدبابات من 860 إلى 1620 دبابة، في حين أن القوات البرية العراقية كذلك زادت من 535 إلى 1400

---

1 – د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 357.

2 – برزان إبراهيم التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، بغداد، 1982، ص 79.

3 – د. علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ص 50.

دبابة[1]، أما القوات البرية السعودية فكانت الزيادة من 25 إلى 475 دبابة[2]، فيما يخص سلاح الجو الملكي السعودي فقد زادت عدد الطائرات المقاتلة من 43 إلى 137 طائرة مقاتلة، أما سلاح الجو الإيراني فقد زاد عدد طائراته من 140 إلى 341 [3]، وسلاح الجو العراقي زاد عدد طائراته المقاتلة من 220 إلى 379.

لم تكن العلاقات بين هذه الدول سباق تسلح فقط وإنما كانت هناك دعوات لإقامة نظام إقليمي بين الدول العربية لحمايتها سواء كانت الدول الكبيرة أو الصغيرة، فلذلك أعلن الشاه في مايو عام 1969 أن إيران تسلح نفسها دفاعاً عن دول الخليج[4]!!! وليس للعب دور الوالد، بل للعب دور يشار إليه بالحكمة والقوة لتحقيق الأهداف الإنسانية، وإذا كانت دول الإقليم تطمح إلى إقامة حلف دفاعي مشترك فإيران ستقوم بتشجيع ذلك الأمر وليس لها أطماع خفية فيه[5]. ولكن هل كان الشاه مستعداً لكل تلك الترتيبات العسكرية؟

في العاشر من يوليو 1969 أبلغ الشاه رئيس وزراء بريطانيا (إدوارد هيث) بذلك، بل وكان أكثر وضوحاً في تصريحه بأن إيران مستعدة للتعاون مع السعودية للدفاع

---

1 – د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 358.

2– محمود محمد الطناحي، الولايات المتحدة والخليج العربي، المؤسسة السعودية للنشر، القاهرة، 2005، ص 393 الى 397.

3–كانت إيران تتفوق على باقي دول الخليج من الناحية العسكرية، على سبيل المثال كانت تملك أحدث الطائرات المقاتلة من أمثال *Tomcat F–14* التي كانت عماد طيران سلاح البحرية الأمريكية في ذلك الوقت، أما عن مبيعات السلاح الأمريكي فقد قفزت إلى إيران من 1.3 مليون دولار عام 1963 إلى 500 مليون دولار عام 1972 ثم إلى 4.3 مليار دولار عام 1974 لتبلغ ذروتها في الفترة ما بين 1970 - 1978 حيث بلغت 20 مليار دولار وتمثل 25 % من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من مبيعات السلاح إلى العالم، وعلق على ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر) بقوله : إن توازن القوى في الخليج من أولويات السياسة الأمريكية ومادامت إيران راغبة في سد الفراغ في الخليج وشراء الأسلحة الأمريكية ودفع ثمنها فليس لدينا مانع في ذلك، إن كانت الصفقات لا تشمل السلاح النووي.

4 Hussein Sirriyeh , Us Policy in The Gulf , 1968–1977 , aftermath of British Withdrawal , London ,Ithaca , PP13 –14.

5 – المصدر السابق، ص 26.

عن دول الخليج[1] وأن قواتهم المسلحة والمظليين في شيراز مستعدون للتدخل في أي دولة خليجية إذا ما تعرضت لعدوان أكثر من استعداد البريطانيين أنفسهم قبل انسحابهم، وكان بذلك يرمي إلى أن يجعل الخليج بحيرة مغلقة أمام التنافس الدولي والقوى العظمي وأن تكون البحرين قاعدة عسكرية للقوات البحرية للحلف المزمع[2].

كان الشاه يبحث عن أسس قانونية لتبرير تدخله في دول الخليج العربية، ولم تستجب له إلا سلطنة عمان وكان ذلك بسبب مساعدته عسكرياً ولوجستياً للسلطنة لدحر تمدد اليساريين في إقليم ظفار، وعاد الشاه وعرض على دولة الكويت ذلك الأمر في أبريل من عام 1974 بعد تعرضها لاعتداء عراقي في حدودها الشمالية مع العراق[3].

ولقد سبق ذلك بثلاثة شهور، أي في يناير 1974، حيث أصدر حزب البعث الحاكم في العراق بيان ذكر فيه أن العراق يقوم بدوره في الخليج العربي وأنه بزيادته للتسلح يصبح (حماية البوابة الشرقية للوطن العربي)، وقد فرض عليه هذا الدور حالة الود القائمة بين إيران والمملكة العربية السعودية، مما يعني في نظر العراق وأدبيات حزب البعث هو هيمنة الدول ذات الميول الإمبريالية، وما شعار حماية البوابة الشرقية إلا شعار يرفعه العراق من أجل أن ينازع عليه مصر التي كانت حاضنة الأمة العربية[4].

لم يكن العراق ببعيد عن المنافسة مع إيران على الزعامة في الخليج وكان قد قدم مقترحا مماثلا للذي طرحته إيران للدفاع عن الخليج العربي، فقد طرح الرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر فكرة تعاون دفاعي عربياً وليس خليجياً

---

1- محمد أحمد عبد العاطي، الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1979، ص 110.

2 - Hussein Sirriyeh, US Policy in The Gulf, Ibid, PP 27.

3 - يوسف فالح خضر أبو الشيح، نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلاليته السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: 1971 - 1997، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، 2005، ص 91 - 93.

4- Hussein Sirriyeh, US Policy in The Gulf, Ibid, PP 22.

واستثناء إيران لأنها ليست عربية، ويذكر الكاتب J. B Kelly (كيلي): أن خروج بريطانيا من الخليج يشبه إلى حد ما ظروف دخولها إليه وإن لم يتطابقا، ولم يكن يقصد إلا كون إيران حجر الزاوية في كل ما جرى خلال الثلاثة قرون ونصف[1].

1- J. B Kelly. Arabia The Gulf, and The West, New York, Basic Books, 1980, pp 103.

## المطلب الثاني: التنافس الدولي والمتغيرات الإقليمية والدولية أساس قيام مجلس التعاون الخليجي

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية بالغة لدى القوى الدولية والإقليمية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى الأهمية التي تتمتع بها المنطقة، وأدى ذلك إلى تهديد الأمن الوطني لدول الخليج العربية الذي يعد أمنها من الأمن القومي العربي.

### الفرع الأول: التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي

إن التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي قديم جداً، إلا أن التاريخ الحديث لإمارات ودول الخليج العربية يبدأ من القرن السادس عشر الذي سيطر خلاله البرتغاليون على المنطقة وشيدوا حصوناً وقلاعاً في مختلف موانئها العربية لحماية تجارتهم إلى الهند[1]، وتمكنت بريطانيا في القرن الثامن عشر من القضاء على نفوذ الدول الأجنبية الأخرى وتثبيت نفوذها السياسي في المنطقة، وذلك عن طريق عدد من الاتفاقيات البحرية والسياسية مع حكام المنطقة[2]، ولعدم السرد التاريخي لتسلسل التنافس الدولي سنكتفي بذكر ثلاثة مبادئ ارتكزت عليها القوة المهيمنة حينها على منطقة الخليج، وتلك المبادى هي:

**أ- مبدأ أيزنهاور**Eisenhower Doctrine[3]: يهدف هذا المبدأ إلى وقف المد

---

1 - د. محمد أحمد عبدالله و د. بشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002)، مركز دراسات البحرين، جامعة البحرين، الطبعة الأولى، 2009، ص 88.

2 - حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت، مركز التنمية والتطوير، 1973، ص 16 - 31.

3 - في يناير عام 1957 ألقى الرئيس الأمريكي أيزنهاور خطاباً أمام الكونغرس حيث أوصى باستخدام القوات الأمريكية لحماية الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، كما أوصى بالدعم المادي للدول المناهضة للشيوعية. لقد عمق مبدأ أيزنهاور سياسة الأحلاف العسكرية باعتبارها سياسة مهمة وفاعلة في خدمة الأهداف الأمريكية حيث سعى إلى تشكيل حلف جنوب شرق آسيا (السنتو) وحلف بغداد، وجسدها ثانية من خلال محاولة نقل تجربة الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان في أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط ، إلى جانب هاتين المحاولتين

الشيوعي لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، بالتحديد بعد النجاح الذي حققه الاتحاد السوفيتي في تمويل بناء السد العالي بمصر وظهور نفوذاً صورياً لهم في كل من سوريا والعراق، ويعد هذا المبدأ تحولا حقيقيا في إعادة توزيع الأدوار بين القوى الكبرى بالمنطقة لأنه يأتي بعد فشل كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بإحراز نصر من خلال عدوانهم على مصر والذي عرف بالعدوان الثلاثي. في أبريل عام 1957، حيث أثار أيزنهاور مبدأ الدومينو والذي طرح فيه فكرته بقوله:" لديكم صف من أحجار الدومينو منصوبة فإذا أطحتم بأول حجر منها فإن الذي سيحدث إلى آخر حجر منها هو حتماً السقوط السريع"[1].

كان الرئيس أيزنهاور مصمماً على توقيع الاتفاقيات مع دول المنطقة لمنعها من أن تسقط في هيمنة الاتحاد السوفيتي كخشب الدومينو، فاتبع مبدأ مبني على سياسة الاحتواء التي طبقها الرئيس ترومان على دول أوروبا ضد التمدد الشيوعي، وهو ما كان يرمي إليه الرئيس أيزنهاور بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط والخليج خاصة؛ لما يوفره من إمدادات نفطية مهمة تعتبر الشريان الرئيسي للصناعات الأوروبية[2].

واعتبر أيزنهاور بأن الاتحاد السوفيتي ليس بحاجة إلى النفط الخليجي لأنهم مصدرين ومنتجين لهذه السلعة المهمة، وإنما يريدون القوة السياسية والسيطرة والهيمنة على منطقة الخليج لتشديد قبضتهم على منابع النفط والتحكم بأوروبا الغربية[3]، ولذلك أخذنا بالاعتبار تبنيهم للعقيدة الشيوعية وتصديرها للعالم،

---

طرح استراتيجية الرد الشامل في مواجهة الاتحاد السوفيتي. يمكن الرجوع إلى كتاب (سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، بيروت، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، 1987 ). ووصف الرئيس أيزنهاور الخليج العربي بأنه من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. يمكن الرجوع إلى كتاب:
AMIR SADEGHI ,HOSSEIN ,The Security Of The Persian Gulf, London Croom Helm , 1981 , pp 73.

1 – باون موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، 1945 – 1980، ترجمة صادق إبراهيم عودة، عمان، دار الشروق، 1984، ص 135.

2 – د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 126 - 131.

3 – محمود رياض، مذكرات محمود رياض، دار المستقبل العربي، القاهرة، الجزء الثاني، 1986، ص 179.

والتخوف العام في حالة سقوط منطقة الخليج تحت سيطرتهم بأنهم سوف يطوقون كل من الهند وباكستان ثم النزول إلى أفريقيا، هذا بعد أن يقيموا موانئهم في مياه الخليج الدافئة التي ستقطع وتتعارض مع المصالح الأمريكية والغربية بالمنطقة[1].

من منطلق رؤية الرئيس الأمريكي أيزنهاور أن الولايات المتحدة الأمريكية في حال فقدانها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً تعتبر خسارة استراتيجية كبرى للمصلحة الوطنية الأمريكية قبل أن تكون خطراً على دول المنطقة أنفسهم[2]، وكذلك تعتبر خسارة اقتصادية بسبب أن من يتحكم بالنفط سوف يتحكم بمصالح العالم الاقتصادي، لذلك كانت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة هي تقديم المساعدات المالية والتدخل العسكري المباشر بالإضافة إلى التهديد بسياسة الردع النووي[3].

**ب - مبدأ نيكسون:** أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون هذا المبدأ الذي عرف باسمه في عام 1969 من جزر غوام (*Guam*) الأمريكية في المحيط الهادي، وكذلك عرف بمبدأ غوام (*Guam Doctrine*) نسبة إلى المكان الذي صرح منه أول مرة [4]. يختلف هذا المبدأ عن مبدأ ترومان الذي سبقه بأنه يستبعد التدخل العسكري المباشر لمساعدة أي دول حليفة بالمنطقة، وإنما دعم المنطقة بقوة جوية وبحرية متواجدة في منطقة الخليج لصد أي عدوان تتعرض له دول المنطقة،

---

1 – ليون هادار، «عاصفة الصحراء: فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»، ترجمة: سعيد الحسينة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص 175.

2 – Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Simon and Schuster, New York, 1991, pp 588.

3 – د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 285 – 287.

4 – د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي «مبدأ كارتر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 57 – 58.

مستبعداً بذلك التدخل العسكري البري ومستفيداً من تجربته بحرب فيتنام. يعرف هذا المبدأ كذلك بمبدأ استراتيجية البدائل (*Surrogate Strategy*)[1].

كانت سياسة مبدأ نيكسون تعتمد على قوتين رئيسيتين بالمنطقة وهما المملكة العربية السعودية وإيران، حيث أطلق عليهما مفهوم العمودين المتساندين (*Twin Pillars*) ومضمون ذلك هو تطوير القدرات العسكرية وتوزيع الأعباء الدفاعية في منطقة الخليج بين عمودين متساويين، لذلك لعبت القوتين الإقليميتين دور البديل للولايات المتحدة الأمريكية (*Surrogate*)[2] في حماية المنطقة من الأطماع الخارجية، والمقصود هنا أطماع الاتحاد السوفيتي في الخليج العربي.

لقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية الدولتين إلى تحديث مستواهما العسكري، وكانت إيران الأكثر تسليحاً مع إمكانيات بشرية كبيرة، أما المملكة العربية السعودية فكان دورها يأخذ المنحى السياسي أكثر من الدور العسكري ولاسيما بمنطقة الخليج والشرق الأوسط[3]، فكانت أمريكا تدعم إيران بالسلاح في الدرجة الأولى وذلك راجع إلى كونها الأقوى عسكرياً بالمنطقة وتمتلك حدوداً طويلة

---

1 – استراتيجية البدائل هي عدم تواجد القوات البرية مثل ما كان بالسابق. وعوض عنها بالسيطرة الجوية، فكان الخليج العربي أول مرة تطبق به تلك الاستراتيجية والتي استعملت فيما بعد بحروب الولايات المتحدة الأمريكية في حرب تحرير الكويت والبلقان وغزو العراق.

2 – اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية الخبير الفريد ماهان (A.Mahan) التي تنص على أن القوة البحرية هي الأساس للسيطرة على العالم، فعملت على تواجدها البحري في المنطقة وأسست ما يعرف بقيادة الشرق الأوسط وتأسيس قيادة الأسطول الخامس وجعلت مقره البحرين منذ 14 أغسطس 1974 ورفعت قواتها من القطع البحرية الأمريكية الموجودة في المنطقة إلى 25 سفينة وحاملتي طائرات نوويتين على سطحها ما يقارب (200) طائرة مقاتلة وقاذفة وتساندهم في حالات الطوارئ قوات محمولة جواً من أمريكا وأوروبا تتمثل في الفرقة (82) مظليين وكذلك الفرقة (101) جنود للقوات الجوية ويساندهم قوات من البحرية الأمريكية المتمركزة في أستراليا وبريطانيا، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية لها وجود دائم في بحر العرب والمحيط الهندي من خلال بارجتين ومدمرتين وبعض السفن الحربية (يمكن الرجوع إلى كتاب السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 115).

3 – W.Taylor Fain, American Ascendance and British Retreat in the Gulf Region, Palgrave MacMillan ,First Published, New York, 2008, pp 172.

مع الاتحاد السوفيتي، وتتقاسم معها بحيرة غزوين، ولذلك السبب لم تجد إيران معارضة من قبل اللوبي الصهيوني في أمريكا في مبيعات الأسلحة، بالإضافة إلى تطلعاتها للسيطرة والهيمنة السياسية ليس فقط على مستوى دول الخليج العربي بل على كل دول المنطقة[1].

تزامن هذا مع ما قام به مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا في أغسطس عام 1972 جوزيف سيسكو (*Joseph Sisco*) بشرح خطوط سياسة نيكسون بالمنطقة ومنها مساعدة التطور السياسي لدول المنطقة[2]، وحفظ واستقلال دول الخليج العربية من التدخل في شئونها الداخلية وبذل جهد مميز لتحفيز الدعامتين للأمن في المنطقة (السعودية وإيران)، وأن يثمر التعاون بينهم لمصلحة أمن المنطقة، إذ كلما استطعنا تقريبهما وتطوير قدراتهما العسكرية وإقامة التعاون المشترك بينهما كلما أصبحتا القوتين الرئيسيتين اللتان سوف تتمكنان من تأسيس الاستقرار بالمنطقة[3].

ركز جوزيف سيسكو على الحفاظ على أمن المنطقة وكذلك الحفاظ على استمرار الوجود السياسي الأمريكي في المنطقة، ويجب أن يستمر الوجود العسكري البحري الأمريكي مرادفا للتوجه السياسي ولو بشكل صغير في البحرين وأن تستمر الزيارات الودية لموانئ المنطقة[4].

لم تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن وجودها العسكري ولو بأعداد أقل، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات العسكرية مع حكومات المنطقة، ومنها الحصول على التسهيلات في مطار البحرين الدولي عام 1967 واستخدام القاعدة البحرية في البحرين (قاعدة الجفير) عام 1949، وكذلك اتفاقية مع سلطنة عمان في عام 1975

1 – جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي من الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص 7 – 8.

2 – د. درية شفيق بسيوني، الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، القاهرة، العدد: 41، ص 93.

3 – منى سحيم آل ثاني، مصدر سابق، ص 266.

4– Randy .B .Bell , Expansion Of American Persian Gulf Policy ,csc, 1990 , p 10.

حيث استخدمت أمريكا قاعدة جزيرة مصيره للبحرية الأمريكية، وتطوير قاعدة (دييغو غارسيا)[1] في المحيط الهادي التي تستخدمها أمريكا قاعدة استراتيجية للطيران[2]. ولكن السؤال: هل استمر مبدأ نيكسون؟

لم يستمر مبدأ نيكسون طويلاً إلا عشر سنوات حيث انهار في عام 1979 بسبب حدوث تداعيات أمنية جديدة أخلت به، وكان أبرزها سقوط الشاه والغزو السوفيتي لأفغانستان ووصول اليساريين في إثيوبيا[3] وكذلك الدور السوفيتي في اليمن الديمقراطي بعد الإطاحة بالرئيس سالم ربيع علي والاشتباكات بين اليمنين الشمالي والجنوبي، مما أثار تخوف المملكة العربية السعودية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

1 – تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية جزيرة دييغو غارسيا الواقعة في المحيط الهادي لدعم العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط والمحيط الهندي ومنها أقلعت طائرات ( بي 52 ) لقصف بغداد عام 1991، ثم أفغانستان عام 2002، وعلى الرغم من بعدها عن الخليج مسافة تصل تقريباً 2500 ميل بحري فأنها أفضل نقطة ارتكاز لدعم القوات الأمريكية في الخليج حيث يمكن جمع شتات القوات الأمريكية من آسيا وأفريقيا ثم التوجه إلى الخليج، وقد شملها استنفار القوات الأمريكية بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان لتستوعب الطائرات والسفن الضخمة، ووصل عدد الجنود فيها إلى 13000 فرد عام 1980.

2 – عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994، ص 64 – 65.

3 – في الجانب الآخر من البحر الأحمر قامت قوات منغيستو هيلا ماريام (Mangesto Hella Miriam) في إثيوبيا بخوض حربين في وقت واحد، ويرجع الفضل للروس الذين زودوه بكل ما يحتاج اليه من تدريب وعتاد ليسترجع إقليم إريتريا المنفصل عنه والمطالب بالاستقلال منذ أيام الإمبراطور هيلاسي لاسي، وهذا الإقليم مهم لإثيوبيا وخطر على السعودية ودول الخليج في الوقت نفسه لأن فيه موانئ مهمة على البحر الأحمر هي المنفذ الوحيد لإثيوبيا، وهي كذلك نقطة وصول السفن الروسية، مما يعرض خط النفط الملاحي القادم من الخليج إلى قناة السويس للخطر، كما كانت إثيوبيا تشن بالسلاح السوفيتي والجنود الكوبيين حرب أوغادين الانفصالية مع الصومال الذين يتلقون دعم من السعودية بالسلاح وكلتا الحربين كانت تهدف إلى وصول إثيوبيا إلى البحر لتكون وجهاً لوجه ضد السعودية ومن ثم تتحكم بخط نقل النفط، يمكن الرجوع لكتاب (أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، مرجع سابق، ص 334).

4 – لقد كان اليمن الجنوبي في فترة الستينيات مرتعاً لانتشار الفكر اليساري القادم من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، فهذه الدول الكبرى كانت في صراع أيديولوجي مع الولايات المتحدة والغرب من أجل نشر فكرها وأيديولوجيتها الشيوعية في مناطق العالم المختلفة، إذ أخذ اليمن الجنوبي الفكر اليساري وتأثيره بشكل كبير بالمد الشيوعي وكان ناجحاً فيه، حيث عمل على استقطاب العديد من أبناء المنطقة لتبني الفكر اليساري في مواجهة الفكر القائم. كان تمركز الفكر وتأثيره اليساري حاضنة وانطلاقة إلى دول الخليج وكان شعاره تغيير الوضع القائم وفرض وضع جديد بعيداً كل البعد عن الوضع المحافظ التقليدي القائم في المنطقة، ولعل منطقة ظفار في سلطنة عُمان كانت الأكثر تأثيراً بهذا الفكر الجديد نظراً لقربها من اليمن الجنوبي الذي بنظامه

من الأسباب المهمة لانهيار مبدأ نيكسون بروز زعامة العراق بعد تراجع الدور المصري، بعد توقيعه اتفاقية كامب ديفيد (اتفاقية السلام) عام 1978 وإعلان المقاطعة العربية في قمة بغداد، إذ أخذ العراق بزعامة الرئيس العراقي صدام حسين قيادة العالم العربي بعد ترتيبه لأوضاعه الداخلية وحلحلة الخلافات الداخلية والخارجية مع إيران بعد اتفاقية الجزائر لترسيم الحدود عام 1975 [1].

ج ـــ **مبدأ كارتر**[2]: لخص الرئيس الأسبق جيمي كارتر سياسته أثناء خطاب ألقاه في 23 يناير 1980 إلى الكونغرس الأمريكي، حيث حمل ذلك الخطاب مبادئ وأفكار ما ستقوم عليه السياسة الأمريكية للوقوف في وجه التحرك السوفيتي، ولهذا سمي المبدأ باسم الرئيس كارتر.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير شامل للسياسة السابقة التي كانت تعمل بها في منطقة الخليج العربي، ولذلك تم اتباع سياسة عسكرية جديدة تتناسب والأحداث الجديدة بالمنطقة خصوصا تغير النظام الحاكم في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني وسقوط نظام الشاه، ومن ناحية ثانية غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في 30 ديسمبر 1979 [3]، وأكد الرئيس جيمي كارتر في

اليساري وبمستشاريه الروس والكوبيين والألمان الشرقيين كان ذراعاً شيوعية في جيب الجزيرة العربية ويسبب خطورة على السعودية من ناحية تحكمه في مياه بحر العرب ومضيق باب المندب وتدفق العمالة اليمنية إلى السعودية وكذلك دعم اليمن الجنوبي لأنه يدعم الثوار اليساريين في ظفار، فالفكر الثوري اليساري الذي كان منتشراً في اليمن الجنوبي لم يكن يستهدف ذلك البلد وحسب بل كان يسعى للوصول إلى المنطقة الخليجية باعتبارها الامتداد الجغرافي لمنطقة الجزيرة العربية، ولذلك ما كان لسلطنة عُمان أن تواجه ذلك الخطر وحدها بل كان للتحرك الخليجي دوراً بارز في المساعدة للقضاء على خطر اليساريين القادم من اليمن.

1 – ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1989، ص 132 – 133.

2 – أعلن مبدأ كارتر في يناير 1980 والذي عرف باسم الرئيس جيمي كارتر، جاء كردة فعل مباشر للتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، وبصدور هذا المبدأ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصراع على منطقة الخليج، وأبدت أمريكا قلقها الشديد إزاء الخطر التي تواجهه هي وحلفائها في الخليج العربي، كما أكدت تصميمها على أن تقاوم بكل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام القوة المسلحة أي محاولة من قبل الاتحاد السوفيتي للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية، وكانت هذه هي جذور فكرة إنشاء قوات التدخل السريع (Rapid Deployment Force) في منطقة الخليج بهدف مقاومة نزعة التوسع السوفيتي وتأمين إمدادات النفط الخليجي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

3 – مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسين، دار الكتاب

خطابه "إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك من استخدام القوة المسلحة"، وبصدور هذا المبدأ بدأت مرحلة جديدة من حالة الصراع الذي يأخذ منحنى المواجهة الحقيقية بين القوتين العالميتين بالصراع على منطقة الخليج العربي" [1].

أوضح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن أية محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة (وهنا يقصد روسيا) على منطقة الخليج العربي ستعتبر عدواناً على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عاقدة العزم على زيادة قواتها بالمنطقة لأنها بصدد تدخلها العسكري في المنطقة لمنع القوات السوفيتية من الولوج لمياه الخليج الدافئة لتأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية[2].

حدد وزير الدفاع الأمريكي (هارولد براون) في خطاب له سنة 1980 أمام مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي المصالح الحيوية الأمريكية وبعض الأهداف الأساسية لسياسة الرئيس كارتر وهي: تأمين تدفق النفط واستقرار الأمن في منطقة الخليج العربي ومقاومة نوايا وطموح توسع الاتحاد السوفيتي الذي بات قريبا من المنطقة، ودفع مسار السلام في الشرق الأوسط وضمان أمن إسرائيل[3]، وتنفيذاً للسياسة المتبعة بمبدأ كارتر اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات وقائية من أجل تنفيذ الوجود العسكري وهي:

أ. تشكيل قوات للتدخل السريع في منطقة الخليج العربي لصد أي هجوم

العربي، بيروت، 2002، ص 40.

1 – د. إسماعيل صبري مقلد، مبدأ كارتر، مجلة اتجاهات إعلامية، الكويت، العدد الأول المجلد الأول، أبريل 1981، ص 198.

2 – عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص 356.

3 – عبد الرحمن محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 72.

سوفيتي متوقع وتأمين تدفق النفط عبر مضيق هرمز[1].

ب. التعاون مع دول الخليج لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية ولاسيما القواعد الجوية والبحرية[2].

ج. تقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وزيادة قدراتها الدفاعية حتى يتسنى لها لعب دور إقليمي أكبر وتمكينها من صد أي عدوان خارجي، وعلى ضوء ذلك حصلت المملكة على خمس طائرات إنذار مبكر من نوع (AWACS)[3] كانت كافية لتغطية سماء منطقة دول الخليج العربية[4].

كان هدف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من السعي للمشاركة الإقليمية هو تشكيل قوة للتدخل السريع من قوات الاحتياط الأمريكية ويتطلب ذلك تسهيلات من الدول الخليجية لمنحها أماكن لتخزين المعدات العسكرية والأسلحة بحيث يسهل انتقال القوات بسرعة في حالة حدوث عدوان[5]، وهذه السياسة أحدثت تغيرا كبيرا على السياسة الأمريكية التي كانت قائمة على العمودين (Twin Pillars) إلى الالتزام الأمريكي بالتدخل السريع والمباشر، ليس ضد العدوان الروسي الذي كان متوقع، بل ضد أي قوة إقليمية داخل منطقة الخليج العربي تهدد وقف تدفق إمدادات النفط إلى العالم، أي (إيران) ومن ثم (العراق) قبل غزو دولة الكويت[6].

---

1- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992، ص 129.

2 - م.د. خليل جودة عبد الخفاجي، الأثر السياسي والعسكري لمبدأ كارتر في منطقة الخليج العربي، مجلة مركز دراسات الكوفة، الجمهورية العراقية، المجلد الأول، العدد: 39، لسنة 2015، ص 158.

3 - طائرات الأواكس تعنى منظومة السيطرة والإنذار المبكر المحمول جواً، وقد خلق النموذج الأول من هذه المنظومة في أواخر عام 1960 وقدم حلاً جذرياً لمشكلة اكتشاف الأهداف التي تطير على ارتفاع منخفض، وأشهر طائرات الأواكس هي:Sentry E-3 (بوينج 707) لأنها أشهر وأهم الطائرات التي تعمل في هذا الميدان وأكثرها إمكانيات، ولكن هناك أنواع أخرى منها: E-2C Hawkeye والروسية MossTu126 وغيرهم.

4 - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 324 - 326.

5 - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان، بيروت، 2000، ص 277.

6 - د. سليمان عبد الله الحربي، كلية دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 140، السنة 37، يناير 2011، ص 268.

ولكن ما هي ردود فعل الاتحاد السوفيتي؟

وجه الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) ومن أمام البرلمان الهندي أثناء زيارته لجمهورية الهند في العاشر من ديسمبر 1980 الدعوة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب، لعدم التدخل في شئون دول الخليج والالتزام بعدم استخدام القوة ضدها، ومنع التدخل في شئونها الداخلية وعدم استخدام أراضيها كقواعد واحترام سيادة دول الخليج ومواردها الطبيعية، وعدم التحكم أو التعرض إلى الممرات المائية التي تربط منطقة الخليج بالعالم للخطر[1].

كان الزعيم الروسي يسعى آنذاك إلى إيجاد موطئ قدم للتدخل السوفيتي في أحداث المنطقة والمشاركة الفعلية فيها، وتقاسم الولايات المتحدة الأمريكية في الثروة النفطية وعدم احتكارها على أمريكا والغرب، وفي المقابل يريد بذلك إظهار حسن النوايا لدول الخليج وتأكيده على عدم وجود أطماع روسية بالخليج وأنه يطمح لإنشاء علاقات ثنائية بين دول المنطقة[2].

وكان رد الإدارة الأمريكية على لسان وزير الخارجية في عهد الرئيس كارتر (إدموند موسكي) (Edmund Muskie) إذ قال:" إن اقتراحات الرئيس بريجنيف تشبه اقتراحات ثعلب في قفص الدجاج"[3]، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مستوى التنافس الذي كان بين المعسكرين الغربي والشرقي على بسط النفوذ في منطقة الخليج[4]، أما الرد الخليجي فكان من قبل دولة الكويت، حيث ذكر وكيل وزارة

1 - Scott Kaufman, Plan Unraveled; The Foreign Policy of the Carter Administer, DeKalb. IL, Northern Illinois University Press, 2008, pp 73 – 77.

2 – موسوعة العلوم السياسية، إصدار جامعة الكويت، دولة الكويت، 1994، المجلد الثاني، ص 732.

3 – يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، المجلد الثاني، 1997، ص87.

4 – كان اشتداد المنافسة على الهيمنة بين المعسكرين الغربي والشرقي في السيطرة على الخليج العربي من خلال غزو أفغانستان، وكذلك على باكستان بالتواجد العسكري على مقربة من حدودها ويعتبر هذا النوع من التدخل هدفاً استراتيجياً ذي طبيعية هجومية بالأساس ألا وهي محاولة السيطرة على منطقة الخليج بما كان يعنيه ذلك من تأثيرات استراتيجية حاسمة في مصالح الروس في صراعهم ضد المعسكر العربي، وقد لا تعني أفغانستان الهدف النهائي للروس في غزوهم لها بل تتيح للاتحاد السوفيتي بقوته البحرية تسهيلات ومدخلاً لمنطقة المحيط الهندي والخليج العربي في الفترة التي أعقبت إخلاء بريطانيا مواقعها شرق قناة السويس عام

الخارجية الكويتي أن مبادرة الرئيس الروسي كانت كشفاً واضحاً لنياتهم تقاسم النفوذ الاقتصادي والهيمنة السياسية مع الغرب[1].

**المحاولات التي سعت إليها دول الخليج إبان الانسحاب البريطاني للطرح الأمني:**

بعد الانسحاب البريطاني طرحت بعض الاقتراحات التي تحمل صفة التعاون الأمني بين دول الخليج الثمانية[2] بهدف التوصل إلى وجود صيغة أمنية تحمي المنطقة، إلا أن وجود النية وحدها لا تكفي لمثل هذا العمل حيث كانت بعض الدول تخفي نيتها للزعامة والسيطرة على المنطقة، وكان الشاه أول من طرح نيته للتعاون الأمني من خلال زيارة الرئيس العراقي الأسبق عبد الرحمن عارف لطهران والذي لاقى قبولاً عراقياً بذلك، إلا أن ثورة يوليو عام 1968 التي قادها حزب البعث أطاحت بالرئيس عارف[3].

هذا وكان الشاه يأمل بأن تستجيب المملكة العربية السعودية لمشروعه الأمني لإدراكه بأن أي سياسة أمنية تستلزم وجوب ترحيب السعودية بها لما تمثل من ثقل بالإقليم، ولأجل ذلك الأمر فقد قام الشاه بزيارة إلى الرياض محاولاً إقناع السعوديين بذلك الأمر، ولكن السعودية لم تستجب له حسب ما أراد وعاد إلى طهران ولم يحقق ما كان يصبو إليه، واتهم فيما بعد كل من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهم يعرقلون السياسة الأمنية في المنطقة[4].

---

1971، وقد تكامل هذا التدخل البحري الروسي إلى المحيط الهندي وبالقرب من الخليج مع عدد أخر من الخطوات والإجراءات التي تمثلت في عقد تحالفات في صيغة معاهدات صداقة وعدم اعتداء مع كل من الهند والعراق والصومال وأثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الديمقراطي، ثم الدور الذي لعبه السوفييت في حرب القرن الأفريقي بين أثيوبيا والصومال لصالح أثيوبيا فضلا عن تدخلاته في منطقة جنوب آسيا.

1 – سليمان ماجد الشاهين، الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1997، ص 32.

2 – الدول هي: المطلة على مياه الخليج العربي وهي إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، دولة الأمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان.

3 – محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص 435.

4 – سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 – 1983، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 80.

أما الكويت فإنها اتبعت سياسة أقرب ما تكون للمحايدة لحرصها على العلاقات الجيدة مع القوى الإقليمية الثلاث (السعودية، العراق، إيران)، وذلك برفضها المشاركة في الصراع الأيديولوجي بين القوى المؤثرة سالفة الذكر، وكانت تفضل التعاون معهم دون الخوض في الأفكار الأيديولوجية التي تتبعها تلك الدول[1].

نوقشت فكرة الاتفاق على صيغة لأمن الخليج تتوافق عليها دول المنطقة، وكان ذلك بين وزراء خارجية دول الخليج العربية أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة بالمملكة العربية السعودية في شهر يوليو 1975، وكذلك نوقشت أثناء اللقاءات الجانبية والمتعددة بين ممثلي هذه الدول في اجتماعات الجمعية العمومية بالأمم المتحدة في نيويورك، للتباحث حول مسألة أمن الخليج التي تجمعهم وسعيهم الدؤوب للبحث عن آلية تعاون فيما بينهم لدرء الخطر وضرورة التنسيق بينهم[2].

ومن هذا المنطلق تمت الزيارات بين القادة وتناول ذلك الأمر تمهيداً لقيام كيان يحفظ الأمن، ولذلك كانت أول هذه الزيارات هي التي قام بها ولي عهد دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في 16 مايو 1975[3] حيث أجرى محادثات مع رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصدر عن تلك الزيارة بيان مشترك وتشكيل لجنة وزارية من الدولتين للتنسيق في ما بينهم برئاسة وزيري الخارجية في كل من البلدين على أن تجتمع مرتين في السنة[4]. وعلى مستوى كل الدول الخليجية فقد تقرر عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الخليجية لبحث موضوع الأمن في الخليج، وتقرر عقده في مسقط بسلطنة

---

1 – وليد الياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، ابريل 1989، ص40.

2 – مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، الجمهورية العراقية، 1984، ص 239.

3 – يحي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية - دراسة قانونية - سياسية - اقتصادية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية، 1983، ص 63.

4 – نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996، ص 130.

عمان في نوفمبر 1976 وكان جدول الأعمال يشمل النقاط التالية:

- الاتفاق على صيغة معينة تحد من نشاطات الأساطيل الأجنبية في الخليج.
- ضمان حرية الملاحة عبر تفعيل التعاون العسكري.
- التعهد بعدم منح أية قواعد عسكرية للقوى الأجنبية.
- إيجاد آليات حل سلمية للخلافات بين دول الإقليم.
- تقسيم مياه الخليج بين الدول التي تطل عليه.
- التعاون المتبادل بين الدول الخليجية لضمان وحدة أراضيها ضد محاولات زعزعة أمنها الداخلي.

تباينت وجهات النظر بين الدول المشاركة والتي كانت كفيلة بفشله لوجود العقبات الكثيرة وعدم الرضا والقبول بالنقاط السابقة، ولم يصدر عن هذا المؤتمر أي توصيات أو بيانات مشتركة وذلك لفشله وعدم التوافق بين الدول المساهمة فيه[1]، إلا أن إيران وعمان طالبتا بعقد حلف عسكري بين الدول الثمانية المطلة على الخليج تتحمل فيه كل دولة جزءاً من المسئولية الأمنية يتناسب مع قدراتها المادية والبشرية، أو أن يشتركوا بحلف تتحمل فيه الدول المشاركة المسئولية متساوية بغض النظر عن حجمها السكاني أو إمكانياتها المادية، إلا أن ذلك أبدى تخوف وتوجس الدول الصغيرة بالمنطقة من ناحية المساحة والسكان حيث لم يلقى هذا المقترح قبول ورضا من الدول المشاركة[2].

على هامش الاجتماع السابق تقدمت سلطنة عمان بمقترح تؤكد فيه حرية احترام خيارات الدول في تحديد شكل نظامها السياسي والاجتماعي وكذلك حرية الملاحة في مياه الخليج العربي والتعاون بين دول الإقليم في المجالات الثقافية والاقتصادية، كما دعت إلى إنشاء حلف عسكري بين تلك البلدان إلا أن هذا المقترح

1 – عبد العظيم رمضان، «الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي»، ورقة قدمت إلى الندوة: العلمية الرابعة «دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجموعة من الدراسات والبحوث إلى قدمت في الندوة العلمية الرابعة 15 – 17 نوفمبر 1993، الكويت، ص30.

2 – أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، السياسة الدولية، العدد62، أكتوبر 1980، ص 12.

واجه معارضة عراقية[1].

ورأت أنه يتوافق مع ما طرحه شاه إيران ورفضه العراق مسبقاً، ولكن العراق طرح رؤية مفادها أن أمن الخليج هو جزء من الأمن القومي العربي ومن الضروري إبعاد إيران عن هذا الأمن العربي، وفي ذلك رأت إيران أن العراق لم يقرر المشاركة إلا بأيام قليلة قبل المؤتمر وأن العراق يريد أن يلعب دوراً إقليميا على حساب إيران[2].

من جهتها تقدمت المملكة العربية السعودية برؤية لتعاون أمني يكون فقط بين الدول الخليجية الست، وتدعو وجهة النظر السعودية لإنشاء منظمة خليجية وتوحيد مصادر السلاح والتدريب عليها حتى يسهل استيعاب التدريب على استخدام السلاح[3]، كما نص المقترح السعودي على التعاون الفعال في المجال الأمني الداخلي والمحافظة على القانون والنظام في دول المجلس بدلاً من الحلف العسكري بين هذه الدول، كما يستبعد المقترح أي تحالفات عسكرية أجنبية في المنطقة وتشجيع استقلال الدول ودعمه[4].

فيما يخص دولة الكويت فإنها اقترحت إنشاء مجلس تعاون لبلدان الخليج العربية يضم البلدان الست الحالية مستثنية بذلك العراق، يبدأ بالتنسيق في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ليقود في النهاية إلى اتحاد خليجي، وأيدتها بذلك المقترح دولة الإمارات العربية المتحدة[5].

كان موضوع الأمن من أكثر المواضيع مناقشة بين قادة الدول الخليجية وذلك

1 – محمد العيدروس، « مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الخليجي والتحديات الخارجية»، ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص 166.

2 – د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 451.

3 - Zahlan Rosemarie said, The Making of the Modern Gulf State: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Revised and updated ed, Reading, PA:Ithaca, 1998, PP 160.

4 – نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص 131.

5 – محمد السعيد إدريس، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 445 – 446.

في فترة السبعينيات ولاسيما بين المحادثات الثنائية من خلال زيارات قادة دول المنطقة، ومن أهم القادة الذين تبنوا منظمة للتعاون الخليجي كان هو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت السابق خلال فترة توليه ولاية العهد، فهو كان أحد القادة الذين تبنوا هذا الطرح وكان يسعى جاهداً لإنجاحه، فبعد الاجتماع الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان في نوفمبر 1976 وفشله في الدعوة لتكوين اتحاد خليجي بين الدول الست يشمل جميع الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإعلام لخدمة دول المنطقة[1].

قفز التعاون الخليجي إلى مزيد من التعاون من خلال إنشاء المؤسسات الخليجية المشتركة بفضل إيمانها بأن الاقتصاد هو العامل المهم لتهيئة الأرضية للاستقرار والأمن، وهنا نلاحظ أن التعاون المشترك بين الدول الخليجية كان مستمراً، فقد ساعدت المشاريع والشركات المشتركة إلى التكافل والمساعدات بين الدول الخليجية وإلى مزيد من التعاون الاقتصادي والأمر الذي شجعه عقد الطفرة الاقتصادية جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية[2].

فالتعاون الاقتصادي الذي سبق دخول دول الخليج بمجلس التعاون كان الأرضية المؤسسة، ومن تلك المشاريع[3]:

| الرقم | المشروع | الأعضاء | السنة |
|---|---|---|---|
| 1 | شركة طيران الخليج | الإمارات، البحرين، عمان، قطر | 1950 |
| 2 | بنك الخليج الدولي | دول الخليج الست بالإضافة للعراق | 1975 |
| 3 | مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك | دول الخليج الست بالإضافة للعراق | 1976 |
| 4 | جهاز تلفزيون الخليج | دول الخليج الست | 1977 |
| 5 | وكالة أنباء الخليج | دول الخليج الست بالإضافة للعراق | 1978 |

1 – خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1987، ص 37.

2 – يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، الجزء 2، 1997، ص 53.

3 – د. ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص 448.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6 | شركة الخليج للبتر وكيماويات | دول الخليج الست بالإضافة للعراق | 1979 |
| 7 | المركز الإقليمي للأرصاد البحرية | دول الخليج الست بالإضافة للعراق وإيران | 1980 |
| 8 | شركة الخليج لصناعة الألمنيوم | دول الخليج الست | 1981 |

## الفرع الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت لقيام مجلس التعاون

اجتمع قادة الدول الخليجية في عام 1980 على هامش مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، وكان هاجس التنسيق والتعاون بين الدول الخليجية هو محور التباحث وصلب محادثاتهم الجانبية، حيث عزموا على عقد اجتماع لوزراء الخارجية في الرياض الذي جرى في 2 فبراير 1981، نوقشت فيه ورقة تقدمت بها دولة الكويت بشأن التنسيق والتعاون[1]، وكذلك قدمت المملكة العربية السعودية مقترحاً تدعوا فيه لعقد اتفاقيات ثنائية بين الدول الخليجية وتم الاتفاق بنهاية الاجتماع على تأسيس منظمة إقليمية مقتصرة على الدول الست الخليجية فقط يطلق عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

فكانت ولادة هذه المنظمة ضمن متغيرات إقليمية ساهمت بشكل أساسي في إبراز مجموعة من التهديدات لدول الخليج العربية تجلت في أربعة تهديدات رئيسية وهي:

أ- اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1978 المبرمة في منتجع كامب ديفيد والتي بدورها أضعفت النظام العربي، وما تبع ذلك من مقاطعة عربية لجمهورية مصر، وشق الصف العربي بين معارض وبين من التزم الصمت[3]، وبعد ذلك انتقل مقر الجامعة العربية إلى تونس أدى إلى ظهور دول لزعامة العالم العربي منها العراق

1 - صلاح الدين حسن السيسي، قضايا معاصرة النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 221 - 222.

2 - د. علي حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص 36.

3 - ليون هارد، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص 127.

وسوريا، وإحساس دول الخليج بضرورة وقوفها موحدة ضد الأخطار الخارجية في هذا الوقت العصيب التي تمر به الأمة العربية، فتم نوعاً ما تدعيم فكرة التعاون فيما بينهم لإقامة المجلس وتكاتفهم جميعاً بكيان واحد لحماية المنطقة[1].

**ب -الثورة الإيرانية:** بعد قيام الثورة الإيرانية ومغادرة الشاه إيران في 16 يناير 1979 ووصول الإمام الخميني إلى طهران في 1 فبراير 1979 ليعلن بذلك قيام الجمهورية الإسلامية في أبريل 1979 [2]، عانت دول الخليج العربية العديد من المخاطر الأمنية التي صاحبت قيام هذه الثورة، فكان نظام الشاه يعد العازل الذي يصد الأطماع السوفيتية في منطقة الخليج، حيث أن دول الخليج كانت محل أطماع للشاه باحتلاله الجزر العربية (أبو موسي، طنب الكبرى، وطنب الصغرى) وادعاءاتها الباطلة بضم البحرين لإيران[3].

إن قيام الثورة الإيرانية كانت أشد قسوة من ناحية التهديد الأمني من نظام الشاه، حيث اعتبر الإمام الخميني أن الولايات المتحدة الأمريكية الشيطان الأكبر وأن الاتحاد السوفيتي الشيطان الأصغر، ويتبع ذلك على أصدقاء الشياطين والأهم في ذلك حلفائهم في الخليج العربي[4]، لذلك يجب أن تمنع هذه الدول من اتباع الشياطين، ولا يتم ذلك إلا عندما تثور شعوبهم ضد حكامهم الموالين للشيطان الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم الشعوب بتشكيل حكومات مشابهه للحكومة الإسلامية الإيرانية، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الشيطان الأكبر، والاعتراف بالدور القيادي والرئيسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أمن الخليج، وهذا يدل على نية النظام الجديد في إيران بتصدير ما أسماها بالثورة إلى الدول

---

1 – محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 35.

2 – د. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 203.

3 – د. ظافر محمد العجمي، مصدر سابق، ص 383.

4 – لواء أ. ح. حسام سويلم، صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

الخليجية بالأخص[1].

أكد الإمام الخميني بأن مبادئ الثورة لا تتفق مع النظام الملكي ونظام الإمارة المتبع في أغلب دول الخليج العربية، وأشار المسئولون الإيرانيون إلى أن دول الخليج العربية ما هي إلا أدوات في كف الاستعمار والإمبريالية الأمريكية، وتبنى نظام الملالي الجديد في إيران نفس خطى الشاه في قضية الجزر العربية الإماراتية[2]، وعادت كذلك المطالبات بالبحرين، وعلاوة على ذلك كانت إيران وراء محاولتين انقلابيتين على نظام الحكم والشرعية في البحرين عام 1981، الأمر الذي أدى إلى دخول دول الخليج العربي في حرب باردة مع النظام الجديد في إيران[3].

ج -**الغزو السوفيتي لأفغانستان:** حدث الغزو السوفيتي لأفغانستان في 27 ديسمبر 1979 وكان له انعكاس مباشر على الأمن في منطقة الخليج، ويعلل الروس غزوهم تنفيذاً لمعاهدة الصداقة وعدم الاعتداء الموقعة بينهم وبين أفغانستان في ديسمبر 1978[4]، وأنهم تدخلوا بناءاً على طلب الحكومة الأفغانية لإحباط مؤامرة من المزمع أن يقوم بها حفيظ الله أمين برغبته إنهاء العلاقات مع الروس، والتوجه ببناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[5].

أصبح هذا الغزو يشكل تهديداً واضحاً للمنطقة ولدول الخليج التي باتت

---

1 – صالح عبد الرحمن المانع، العلاقات الخليجية الإيرانية أبان حكم الرئيس محمد خاتمي، ورقة قدمت إلى ندوة نحو أفاق العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغير، 15 – 17 مايو 1999، ج1، ص 101.

2 – توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى، 2005، ص 237.

3 – عبد الله خليفة الشايجي، عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى نفس المصدر السابق، ج1، ص 71.

4 – في 27 ابريل 1978 استولى الشيوعيون على السلطة في أفغانستان، وفي 5 سبتمبر 1978 وقعت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي وعدم اعتداء وكان الاتحاد السوفيتي يريد حماية النظام الثوري الجديد، وبهذه المعاهدة تأكد دخول أفغانستان في دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق.

5 – عبد الحميد المواني، الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي، مجلة السياسات الدولية، السنة 116، العدد 60، أبريل 1980، ص 57.

تتخوف من طموحات الاتحاد السوفيتي الكبيرة، إذ سوف يدفعه للحصول على مواقع متقدمة ويمكنه من السيطرة على طرق تدفق النفط للعالم أيضاً، وذلك إما عن طريق إنشاء قاعدة له يتحكم خلالها في مضيق هرمز القريب من أفغانستان[1]، أو من خلال هيمنته وسيطرته على دول الخليج، أما في حال تمكن السوفييت من السيطرة على منطقة الخليج أو على مضيق هرمز الذي يمر منه النفط إلى أوروبا واليابان فإن معادلة القوة الدولية تصبح لصالح السوفييت مع انهيار دول الغرب اقتصاديا وعسكرياً[2]، لذلك جاء التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ كارتر لحماية هذه المنطقة من التوغل السوفيتي المحتمل وتهديده للمصالح الغربية.

**د-الحرب العراقية الإيرانية:** تعود أسباب الحرب إلى النهج الذي اتبعه الإمام الخميني بتهديد العراق عبر التصريحات بعزمه على استرداد شط العرب[3] وبأنها أراضي إيرانية محتلة من قبل العراق، وعلى ضوء ذلك فقد بدأت حرب إعلامية بين الدولتين أدت إلى محاولة العراق تخليص إقليم عربستان[4] من الاحتلال الإيراني.

ويمكننا تلخيص أسباب الحرب كالآتي:

1. مقاومة التوجه الإيراني للاستيلاء على شط العرب.

---

1 - Scott Kaufman, Plan Unraveled; The Foreign Policy of the Carter Administer, Ibid, PP 75.

2- Robert W, Tucker. American Power And The Persian Gulf. Commentary, vol70, No5, November 1980, P27-28.

3 - Samir Al- Khalil, The Republic Of Fear, University Of California Press, USA, PP 64 -110.

4 – يقع إقليم عربستان في أقصي الجناح الشرقي للوطن العربي في المنطقة المحصورة بين الجبال والبحر على رأس الخليج العربي من الشرق ويحدها من الشرق جبال البختيارية، ومن الشمال جبال كردستان وتعرف هذه السلسلة من الجبال الممتدة في شرق الإقليم وشماله باسم جبال زاجروس، وتقدر مساحة إقليم عربستان حوالي 185 ألف كيلو متر مربع ( أكثر من مساحة فلسطين المحتلة بست مرات حيث تبلغ مساحة فلسطين ب 27 ألف كيلو متر مربع تقريبا ) وينتمي سكان عربستان إلى قبائل عربية عريقة زحفت من الأقاليم قبل الإسلام من شبه الجزيرة العربية، وأهم تلك القبائل هم : بنو كعب الذي ينحدر منهم شيخها خزعل وبنو طرف، وربيعة وبنو تميم، ونتيجة للحرب التي شنتها إيران بقيادة الجنرال رضا خان فقد ضمتها لإيران وذلك عام 1925 .

2. تحرير أراضي عربستان من الاحتلال الإيراني.

انطلقت شرارة الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، وبذلك استغل الرئيس العراقي صدام حسين الفوضى في إيران ليعلن الحرب عليها والتي استمرت ثمان سنوات (1980 – 1988)، حيث كان العراق متفوقاً وأكثر تنظيماً على إيران، وقد وقفت دول الخليج العربي في صف العراق لتطابق مصالحهم في ذلك الوقت مع العراق. وجاء تصريح مستشار المرشد الأعلى الإمام آية الله الخميني في إيران صادق خلخالي باستمرار الحرب حتى النصر، وأن كربلاء[1] ما هي إلا نقطة بداية إلى طريق القدس، وأنه من المفترض تحرير الخليج العربي والسعودية ومصر ثم العراق، حيث أطلق هذا التصريح في بدايات الحرب عندما كان في الجزائر، مما يؤكد عداء إيران الشديد للدول العربية التي تقف في صف العراق والتي تدين بالمذهب السني كذلك[2].

ترجع الحرب العراقية الإيرانية إلى التحول في القوة بينهم، بسبب الهجوم الاستباقي الذي قاده العراق لتفوقه في الميزان العسكري من جهة، ولتأمين العراق وحزب البعث الحاكم من الأيديولوجية الجديدة، وهي الإسلام الشيعي المناهض لفكر حزب البعث من جهة أخرى، لذلك نجح العراق لاحتواء مخرجات الثورة الإيرانية وحجم تهديداتها على أمنه وسلامة نظامه[3]. أما بالنسبة لإيران فكانت الحرب في تلك

---

1 – كربلاء من المدن المقدسة التي تشد لها الرحال عند الشيعة وذلك لوجود ضريح الإمام الحسين بن علي وأصحابه الذين استشهدوا معه في موقعة الطف ضد جيش يزيد بن معاوية، وتقع كربلاء في وسط العراق جنوب العاصمة بغداد بمسافة 105 كيلومتر.

2 – أحمد جلال التدمري، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية، ورقة قدمت إلى ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغير، 15 – 17 مايو 1999، ج2، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000، ج1، ص212.

3 – بالنسبة إلى دول الخليج فإنها واجهت التحول الإيراني الكبير في الأيدلوجية من حليف إلى ند مهدد للأمن وشرعية الحكم فيها وبذلك تحولت الدول الخليجية إلى أكبر داعم للعراق وتبدل الحال من حالة الريب من قبل دول الخليج إلى حلفاء يجمعهم خطر إيراني مشترك، وأتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة من الدعم المالي إلى الدعم التعبوي واللوجستي للعراق، للمزيد راجع كتاب، نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج

الفترة مفيدة لها كذلك، لأن النظام الإيراني جديد وفي حاجة لتوحيد وتعبئة الصفوف في محاربة فكر البعث، وتقوية الثورة داخلياً والقضاء على معارضيها من حزب توده السياسي (ذو التوجه الشيوعي)[1].

## المبحث الثاني: إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الحاجة والوجود)

دخلت منطقة الخليج العربي حقبة جديدة في تاريخ هذه المنطقة، حيث قرر زعماء الدول الخليجية في مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 25 -26 مايو 1981 الدخول بمنظومة التعاون والتشاور والتنسيق فيما بينهم تحفظ لهم دولهم واستقلالها في زمن وجب فيه التعاون بين التكتلات[2].

هذه المنظومة هي مجلس التعاون الخليجي، وقد جاءت الديباجة للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على تأكيد وثائق الصلة بين الدول الأعضاء والروابط الخاصة التي تجمعهم فيما بينهم، وتطابق أنظمة الحكم والسمات المشتركة من نسب ودين ولغة وعادات، ولذا كان إنشاء الدول الست لدول مجلس التعاون الخليجي طبيعياً لما ذكرنا من ترابط اجتماعي وقبلي، ووفق اعتمادها اقتصاديا على الريع النفطي[3].

---

العربية، من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1996 ، ص 111.

1 – حزب توده الإيراني هو حزب شيوعي إيراني تأسس في عام 1941 وتزعمه سليمان محسن إسكندري، وقد لعب هذا الحزب دوراً أساسياً أثناء حكومة محمد مصدق بالخمسينيات وقبل سقوط الشاه كان الحزب يطمح في أن يكون هو البديل في السلطة، فقد كان من المهيمنين على الحياة الفكرية والفنية في ذلك الوقت، وقد تعاون مع الإمام الخميني وبعد الثورة أغلق الخميني جريدتهم والحزب وطردهم من أعمالهم في 1984 وتم التعامل معهم كعملاء للسوفييت.

2 – د. عبد الله بن عبد الله العبيد، السياسات الزراعية المشتركة ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، الأردن 29 - 31 ديسمبر 2009، ص 4.

3 – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عشرون عاماً من الإنجازات، يناير 2002، ص3.

وقد أوحى ذلك للكثير من الباحثون أن المجلس يقوم على حفظ الثروة النفطية والملكيات[1]، إلا أن ذلك لم يكن صحيحاً من منطلق هذين السببين فقط، بل ما استشعرت به هذه الدول مجتمعة بحكم الجغرافيا السياسية التي تجمعهم لوجوب العمل جميعاً على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تواجههم، بتبني منهاج عمل مشترك يكفل لهم أمناً مستقراً برسم سياسة أمنية فاعلة لحماية المنطقة، للوصول إلى الهدف المنشود من فرض الأمن لتتمكن الدول مجتمعة من تحقيق التنمية المستدامة لدول الإقليم.

## المطلب الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التأسيس والأهداف

يأتي تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلبية لمسار العلاقات بين دول المنطقة وشعوبها الذين يتطلعون نحو التكتل والانصهار بتجمعات إقليمية[2] توصلها إلى النضج السياسي والتطور الاجتماعي والاقتصادي والتكامل السياسي والأمني.

### الفرع الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جاءت مبادرة تأسيس المجلس من فكرة لا مكان للدول الضعيفة والمتفككة إلا في صيغة تعاون، ومن بعد ذلك اتحاد كامل في جميع المجالات. وفيما يتعلق بإقامة

---

1 – السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 16 – 17.

2 – يمكن تعريف دول الإقليم وفقاً لخمسة أنواع من المعايير وهي: النظم التي تقوم على التجانس الاجتماعي والثقافي، وتلك التي تقوم على تشابه في الاتجاهات السياسية والسلوك الخارجي، والنظم القائمة وفقاً لمعيار الاعتماد السياسي المتبادل، والنظم التي تصنف وفقاً لمعيار التقارب الجغرافي. ويذكر الباحثين أن هناك معايير متعددة يتم بموجبها تعريف نظم الدول الإقليمية ومنها: 1 - وجود أكثر من ثلاث دول ضمن عضوية النظام الإقليمي حيث أشار د. محمد السعيد إدريس إلى أن كانتوريوشبيغل وفولك مند لوفيتز يرون أن هذا الشرط غير ضروري ومهم، انطلاقا من أن الدولة المركبة أو الاتحادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا والاتحاد السوفيتي السابق يمكن أن تشكل نظاماً بذاتها، في حين يري تومبسون وجود دولتين على الأقل. 2 - ارتباط دول الإقليم بمنطقة جغرافية معينة. 3 - وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين دول الإقليم. 4 - دخول دول الإقليم في منظومة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية تعكس هوية دول الإقليم بعيداً عن تدخلات القوى الكبرى ونفوذها. 5 - وجود درجة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (يمكن الرجوع إلى د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 24.

نظام إقليمي يمكن التمييز بين أربعة افتراضات وذلك على النحو التالي[1]:

1 -**الأمن الشامل:** Comprehensive Security: في هذه الحالة يفترض أن تدرك كل وحدات النظام الإقليمي الارتباط القوي بين القضايا العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن مفهوم الأمن يتسع ليشمل كل هذه الجوانب، بل لا يمكن الحديث عن أمن إقليمي يغطي جانباً واحداً من هذه الجوانب لأن الأمن الإقليمي على درجة عالية من التعقيد، ويتأثر بكل الجوانب وربما بنفس الدرجة وأن أعمال أي منها من شأنه أن يقوض الأمن الإقليمي برمته.

2 -**الأمن التعاوني:** Co-operative Security: يركز الأمن هنا على التعاون الرسمي بين الوحدات المختلفة لتطوير مجموعة من مبادئ ومعايير سلوكية تلتزم بها الأطراف المختلفة في النظام الإقليمي، ويتم مناقشة هذه المبادئ والمعايير بين الأطراف ويتم التأكد من الالتزام بها[2].

3 - **الأمن المنسق:**Co-ordinated Securit: وهذا يشير إلى تنسيق السياسات الأمنية للوحدات من أجل تحقيق أهداف متفق عليها[3].

4 - **الأمن الجماعي:** Collective Security : في هذه الحالة تتعامل الدول مع أي تهديد لأي طرف من الأطراف على أنه تهديد لها جميعاً بما يجعل من الضروري أن تتصدى له بصورة جماعية Collectively ، وذلك بحشد مصادر القوة من كل دولة وكذلك الأطراف لمواجهة التهديدات المحتملة ضد أي اعتداء على دول الإقليم[4].

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن مجلس التعاون الخليجي عند إنشائه أخذ بعين الاعتبار الجمع بين هذه الافتراضات الأربعة لخلق منظومة أمنية متكاملة، كما

---

1 - دياب موسى البداينه، الأمن الوطني في عهد العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2001، ص 35 - 36.

2 - أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية ومواجهة العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 197.

3 - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009، ص 112.

4 - زكريا حسين، الأمن القومي، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2007، ص 14.

ذكرت ديباجة النظام الأساسي للمجلس أن تكوين مجلس التعاون انطلق من قناعة الدول المشاركة والتنسيق والتعاون والتكامل فيما بينهم لخدمة الأهداف السامية للأمة العربية[1]، وأن هذا المجلس هو خليجي المنشأ والتركيبة، عربي الهوية، وإسلامي الجوهر، وذو توجه عالمي، ونظرا لأهمية وارتباط أعضاءه بالعالم العربي فإن العلاقة بين الجزء والكل هي علاقة عضوية قدرية وليست خياراً مطروحاً للنقاش أو القرار السياسي[2].

وبحكمة الدول المؤسسة لمجلس التعاون التي استوعبت التجارب الوحدوية والاندماجية العربية السابقة، ارتأت دول المجلس لدى تكوين النظام الأساسي عدم تقيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصيغة نظرية محددة، بل جاءت الأهداف بشيء من العمومية المرنة من قبيل الإشارة إلى التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في شتى الميادين وصولاً إلى وحدتها[3].

تم التصديق على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الأول من قبل قادة المجلس وكذلك تم اختيار أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي وهو ( السيد عبد الله يعقوب بشاره)[4] من دولة الكويت، وتشكيل هيئة لتسوية المنازعات، ووضع النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، تشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بالمجلس في شتى المجالات، وكانت أول الإنجازات هو توقيع زعماء الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة الموحدة،

1 – نزيره الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 141، يوليو 2000، ص 142 – 144.

2 – الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الثانية، 1999، ص 587 -589.

3 – علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص 44.

4 – عبد الله يعقوب بشاره دبلوماسي كويتي من مواليد دولة الكويت عام 1936، حصل على درجة الليسانس في الآداب من جامعة القاهرة عام 1955 عمل بسفارة دولة الكويت في تونس عام 1963، في العام 1973 أصبح مديراً لوزارة الخارجية ثم سفير بلاده في الأرجنتين ومفوضاً في البرازيل، وعين مندوباً دائماً في عام 1979 للكويت لدي منظمة الأمم المتحدة وتولى رئاسة مجلس الأمن الدولي في فبراير من نفس العام، حيث وافق قادة مجلس التعاون تعيينه بمنصب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حسب ما تنص عليه المادة 14 من النظام الأساسي للمجلس وجدد له مرتين .

وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت بعد ستة شهور من الدورة الأولى بمدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في العاشر من نوفمبر عام 1981[1].

وتعتبر هذه الاتفاقية مهمة لأنها تعتبر أساس الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت بين دول المجلس عام 2000، لتضمنها على ما استجد من ظروف من جهة ومن جهة أخرى على توحيد الجهود الاقتصادية المتشعبة على التشريع والتي أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع المستجدات الاقتصادية[2]، عبر نقلة نوعية على صعيد العمل المشترك ليواكب التطورات في المجالات العالمية والإقليمية، بتفعيل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي والتكامل الإنمائي، ونصت الاتفاقية على اعتماد برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ للوصول للتكامل الاقتصادي[3].

غير أن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لم يشر إلى أولوية الشئون الأمنية تجنباً للصيغ التي قد تختلف عليها الدول المؤسسة، وتفتح المجال للخلافات عوضاً عن التوافق لإبعاد المنطقة عن الصراعات التي تخل بالسلم والأمن الدوليين في منطقة الخليج العربي، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والانتماء الكامل للعروبة والتمسك بسياسة عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والقواعد[4].

لذلك حرصت الدول الأعضاء على الاهتمام بالجوانب الأخرى مثل الاقتصاد والتعاون الثقافي والاجتماعي لتعزيز مبدأ التعاون، ومع ذلك فإن ميثاق النظام

---

1 – عبد الهادي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: "آلياته، أهدافه المعلنة، علاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 41.

2 – خالد شمس عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، 2014، ص 24.

3 – عبد الهادي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص 221.

4 – د. محمد نعمان جلال، قوات درع الجزيرة ودورها في أمن الخليج، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3166، الاثنين 9 مايو 2011.

الأساسي لم يشر صراحة إلى "الأمن" كهدف رئيسي لقيام المجلس إذ لم ترغب الدول الأعضاء في أن يعتبر تحالفاً ضد أحد من دول الإقليم[1]، وهذا لا يعني أن الأمن لم يحظ باهتمام دوله بسبب الخصوصية التي تميز هذه الدول من حيث كونها دول نفطية وتملك مخزون نفطي كبير، محاطة بدول إقليمية كبيرة وقوية مقارنة بحجم دول الخليج وإمكانياتها، فلذلك كانت مسألة الأمن حاضرة[2].

كما أكد النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المادة (4) أن نشاط المجلس شامل جميع الحقول والميادين، على الرغم من أنه لم يشر إلى الشئون الأمنية والسياسية التي تدخل ضمناً في نشاطها، كما أن تصريحات القادة والمسئولين عن القرارات الصادرة من المجلس أكدت بأن أمن الخليج العربي هو مسئولية دُوَلَه[3]، ويمكن أن نرى ذلك جليا من خلال الاهتمامات الأمنية في المضامين التي وردت بأول بيان في قمة أبو ظبي في الفترة ما بين 25 - 26 مايو 1981 والتي تنص على أن «أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها وأن المجلس إنما

---

1 – د. عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية/ مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أكتوبر 2014، ص 4.

2 – د. أشرف محمد عبد الحميد كشك، مصدر سابق، ص 136.

3 – لم تُشر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون - الذي وقعه قادة الدول الست في 25 مايو 1981 - إلى البعد الأمني، وإنما أشارت إلى عوامل قيام المجلس بالقول: "إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية... وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها... ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية... فاستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة هدفها... وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى... وتوجيهاً لجهوده إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، فالعاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود أشار إلى أن "إقامة التعاون لدول الخليج العربية يمثل الاستجابة العملية لمطلب شعوب المنطقة وضرورة إقليمية أملتها متطلبات العصر، فضلاً عن توفير عنصر التجانس ومقومات التقارب بين دوله الست"، وهو ما ذهب إليه معظم الدبلوماسيين الخليجيين من أن تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان أمراً حتمياً نظراً لامتلاك المنطقة للكثير من المقومات المشتركة، والروابط الدينية والثقافية إلى جانب تشابهها في الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصلات القربى التي تجمع العائلات الخليجية تبعاً للروابط بسبب التصاهر والتزاوج والنظام القبلي. يمكن الرجوع إلى:

Charles W. Kegley Jr. The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics: An Introduction in: Charles W. Kegley Jr, ( Ed ) Controversies in International Relations Theory: Realism and Neoliberal Challenge, St. martin's Press, new York, 1995, PP 4.

يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها»[1].

## الفرع الثاني: أهداف وتوجهات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يهدف مجلس التعاون الخليجي إلى[2]:

1. تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنظمة والقوانين في الدول الأعضاء، وذلك من خلال اجتماع مختلف المسئولين في كل المجالات.
2. تحقيق المواطنة الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى والاتفاقات في جميع المجالات الاقتصادية التجارية والمهنية.
3. تقريب المواقف وتنسيقها في المجالات السياسية والمبيعات النفطية ومحاولة توحيدها كسياسة واحدة في العلاقات الدولية.
4. تحقيق الأمن الجماعي عن طريق الاستراتيجية الأمنية وذلك باتجاهات داخلية من خلال الاتفاقية الأمنية، وخارجية عن طريق مزيد من التنسيق في مجالات الدفاع ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراء التدريبات والتمارين المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال جهاز (درع الجزيرة) العسكري[3].

يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من[4]: (الملحق 1)

1. المجلس الأعلى: وهي السلطة العليا للمجلس وتضم الملوك والأمراء ورؤساء

---

1 – كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسات عربية، عدد33، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص 45 - 46.

2 – إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة علم السياسة، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 1044.

3 – يرجع تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ليعطي البُعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة تفجر الصراع العسكري في المنطقة واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور "شرطي الخليج"، مما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي مما دفع دول المجلس إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة. يمكن الرجوع إلى: د. عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، مرجع سابق، ص 6.

4 – عبد السلام صالح عرفه، المنظمات الدولية الإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1999، ص 366.

الدول الأعضاء، ومن واجباته إقرار السياسات والأنظمة والقوانين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويجتمع مرة في كل عام بإحدى عواصم دول المجلس الست، ويختص المجلس بالآتي:

أ- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

ب- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

ج- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها.

د- النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها.

ه- اعتماد أساس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

و- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

2. المجلس الوزاري: ويضم وزراء الخارجية للدول الأعضاء والوزراء الآخرون، وتتجلى مهمة هذا المجلس في اقتراح السياسات ورفع التوصيات والمشاريع الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة شهور على الأقل[5].

3. الأمانة العامة[6]: ومقرها العاصمة السعودية الرياض وهي تختص بإعداد

5 - د. عبد الله الأشعل العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 199.

6 - يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة في إنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة، وإن عملها يتطلب الاستقرار ويقع على عاتق إداراتها المختلفة مهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات، وطبيعة عمل كهذا يتعذر معه انتقال إداراتها وتناول اجتماعاتها في عواصم الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية التي يمكنها التحرك والاجتماع في مختلف الدول الأعضاء، وتتكون الأمانة العامة في مجلس التعاون من أمين عام وأمناء مساعدين يعينهم أيضا الأمين العام وكل من في الأمانة العامة من مواطني الدول الأعضاء، عدا الموظفين الذي يعين بعضهم من غير مواطني الأعضاء بموافقة المجلس الوزاري، وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ولذلك فإن الأمانة العامة مقرها الرياض إلا أن باقي الأجهزة العاملة بمجلس التعاون وهي المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وهيئة تسوية المنازعات واللجان المختلفة لها أن تجتمع في غير دولة المقر حسب ظروف عملها بالإضافة إلى تشكيل أجهزة منها لدفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. (أنظر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة السادسة، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1991).

الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق ومتابعة المشاريع ومتابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات، سواء التي تصدر من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وتضم المجالات التالية[1]:

أ. الشئون الاقتصادية والمالية.

ب. الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج. الشئون التعليمية والثقافية.

د. الشئون الاجتماعية والصحية.

ه. الشئون الإعلامية والسياحية.

و. الشئون التشريعية والإدارية.

تظل التحديات الأمنية تحتل الأولوية على جداول أعمال القمة لدول مجلس التعاون الخليجي في البيئة الإقليمية غير المطمئنة، وتبعث بمؤشرات عدم استقرار الوضع الأمني في منطقة الخليج[2].

إذ لا تزال الهواجس الأمنية تعصف بهذه المنطقة وعناصر عدم الأستقرار تحيط بها، ويعتبر موضوع الأمن أحد أصعب المواضيع التي تواجهها دول مجلس التعاون منذ انطلاق مسيرته ولأهمية موضوع الأمن والدفاع عند إنشاء المجلس. فإن الآراء تقول بأن دول المجلس سعت من خلال مجلس التعاون نحو تأمين حدودها والحفاظ على استقرارها ضد التصعيد الإقليمي، مع وصف أن هذا المجلس هو الوحيد الذي

---

1 – يحيي حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1993، ص 120.

2 – وردت مفردة أمن الخليج العربي للمرة الأولى في مقررات القمة العربية في قمة فاس بالمملكة المغربية عام 1982 باعتباره أحد الموضوعات التي تم البحث فيها على المستوى الوزاري ولم تتخذ قرارات بشأنها، كما ورد للمرة الثانية في قمة الدار البيضاء عام 1989 والذي كان بمناسبة الحديث عن ضمان أمن الخليج العربي ضمن أحد متطلبات التسوية النهائية بين العراق وإيران وتكرر ذلك الأمر في قمة بغداد عام 1990 قبل غزو العراق لدولة الكويت بشهرين فقط. يمكن الرجوع إلى ( أحمد يوسف، التوجهات العربية للأمن القومي بين المفهوم والخبرة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2005، ص 12).

تدارك موضوع التعاون العسكري بين أعضائه[1].

يأتي ذلك تحت مفهوم الأمن الجماعي الذي يرتكز على فكرة الإرادة الجماعية في الدفاع عن المجال الجغرافي والمصالح الحيوية للأعضاء المكون منهم مجلس التعاون الخليجي المؤسس لبنية الأمن الإقليمي، فمفهوم الأمن الجماعي هو النظام الذي يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها البعض في حالة تعرض إحداها للهجوم أو الاعتداء[2].

سعت دول مجلس التعاون إلى إنشاء كيان دفاعي يجمعهم في تكتل واحد لمعالجة الخلل في العديد من الدول الأعضاء، وذلك لحماية حدودها وترابها الوطني في وجه التهديد العسكري في منطقة الخليج (الحرب العراقية الإيرانية) وتأثيرها على دول الخليج، انطلاقا من مبدأ النظام الأساسي لمجلس التعاون والذي ينص على أن حماية وتأمين دول المنطقة هي من مسئولية أبناء الدول الخليجية، وأن مجلس التعاون هو وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة والاعتماد على السواعد الوطنية[3].

كان تصريح السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أكثر وضوحاً عن عجز دول الخليج عن تأمين الحماية الكافية لحفظ التراب الوطني حيث قال: «إذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي فذلك لاعتقادنا بأنه

---

1 – مراد إبراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، ص 134.

2 – محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص 10 - 11.

3 – اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 واستمرت حتى عام 1988، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو ثمانية شهور ليسرع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة وهما العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها وإنما أيضاً على كافة دول المنطقة, يمكن الرجوع إلى: عبد الله الأشعل، العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 58، 2005، ص 55.

ليس فينا دولة واحدة قادرة على حماية أمن الخليج بمفردها، ولكن حتماً في تكتلنا الأمني الدفاعي الجماعي قضية يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي»[4].

## المطلب الثاني: تطور الأمن الخليجي الخارجي والداخلي

تتوفر في دول مجلس التعاون الخليجي كافة الإمكانات والطاقات التي تؤهلها أن تصبح قوة عسكرية وسياسية واقتصادية هائلة قادرة على حماية أمنها الإقليمي، في وقت لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة التي تبدو هشة وسريعة الاستجابة إلى المتغيرات التي تقع في محيطها الخارجي[5].

ويزيد من أهمية وسهولة تظافر هذه القوى والإمكانات أن منظومة مجلس التعاون تضم دولاً تشكل منطقة جغرافية واحدة، في ظل ضعف وعجز الدول الصغيرة عن توفير الحماية والأمن والاستقرار لشعوبها، وبالتالي تسعى إلى حماية تؤمنها دول أكبر قوة مما يؤدي مع مرور الوقت إلى تجريد الدول المحمية من حقها في اتخاذ سياستها الخاصة[6].

وهذا يقودنا إلى الإيمان المطلق بأنه لا بقاء للضعيف في عالم التكتلات الاقتصادية والأحلاف العسكرية والتي إذا ما تم توحيدها تصبح قوة كبيرة قادرة على توفير الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، والتي تزيد من مناعتها وقوتها ضد المطامع الإقليمية والدولية، ودول مجلس التعاون تشكل وحدة متماسكة وقادرة على تأسيس منظومة عسكرية حديثة تمتلك الأسلحة المتطورة المدعومة بالتكنولوجيا المتقدمة[7].

---

4 – د. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدولة الخليج العربية، آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص 18.

5 – ظافر محمد العجمي، التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، 2014، ص 32.

6 – صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة الجغرافيا السياسية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، 1981، ص 37.

7 – إسماعيل مقلد، نظريات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 1987، ص 312.

## الفرع الأول: الأمن الخليجي الخارجي

أفرزت القمة الثالثة لقادة دول مجلس التعاون الخليجية والمنعقدة في المنامة عاصمة البحرين في الفترة من 9 حتى 11 نوفمبر 1982 توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء القوة الذاتية الفاعلة التي تحقق اعتماد الدول الخليجية على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها[1]، فقد تم تشكيل قوة رمزية تظم لوائين مدرعين متمركزين بمدينة الملك خالد العسكرية بمنطقة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، ويرجع اختيارهم لهذا المكان إلى كونها منطقة استراتيجية تبعد عن حدود دولة الكويت 165 كيلو متر، وكذلك لقربها من مصادر التهديد وهي العراق وإيران[2]. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية الأمنية الجديدة فقد وضعت أهداف رئيسية منها:

1. إن الهدف من القوة العسكرية لدول مجلس التعاون هو الدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء خارجي على الدول الأعضاء وليس العدوان على أحد[3].
2. الاعتداء على أي دولة من دول المجلس يعتبر اعتداء على دول المجلس جميعاً[4].

---

1 – نايف هذال الهاجري، مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلف، الطبعة الأولى، 2005، ص 24

2 – بتاريخ 19 مارس 1988 أعلنت السعودية أنها حصلت من الصين على نظام للصواريخ المتوسطة المدى من طراز 2Sl1c1c أرض - أرض يصل مداها إلى أكثر من 3500 كيلومتر ونشرتها في أراضيها لحماية أمنها، وكذبت ما نشرته بعض الصحف عن كون هذه الصواريخ ذات قدرات نووية، ومن جانبها أكدت الصين أنها باعت المملكة هذه الصواريخ لأغراض دفاعية فقط وأنها غير نووية، وقد أثار نشر هذا الخبر رد فعل إسرائيل التي هددت بشن هجوم وقائي لتعطيل هذه الصواريخ خوفاً على أمنها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حذرت إسرائيل من أي محاولة لضرب تلك الصواريخ وأعلن (ريتشارد ميرفي) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط آن ذاك أن المملكة لجأت لشراء تلك الصواريخ من الصين بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي تزويدها بصواريخ أمريكية، وأشار إلى أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت مليئة بالصواريخ وأن ضمان أمن إسرائيل يتوقف على التوصل إلى سلام دائم في المنطقة، هذا وقد رفضت الدول العربية التهديد الإسرائيلي وجاءت متضامنة مع السعودية، ومن جانبها أعلنت المملكة العربية السعودية أنها سوف تمضي في تنفيذ برامجها الدفاعية وتعتبر صفقة الصواريخ وسيلة دفاعية لدعم الأمن القومي السعودي. يمكن الرجوع إلى كتاب (د. يحي حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1989، ص 117 ).

3 - Cordesman , Anthony , Saudi Arabia Enters The Twenty-First Century , West Port , CT , praeger , 2003, PP66.

4 – هذا ما سنوضحه فيما بعد حين وقفت دول الخليج جميعاً متحدة ضد العراق حين غزا دولة الكويت في

3. عدم إتاحة الفرصة لبسط النفوذ الأجنبي على المنطقة وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية للدول الأعضاء ومحاولة تطويرها وتنميتها.
4. إعطاء التصنيع الحربي أهمية بالغة للعمل على سد احتياجات القوات المسلحة لدول مجلس التعاون[1].
5. العمل على تقوية وتدعيم الجبهة الداخلية والتصدي لأي محاولة تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلي والاستقرار داخل دول مجلس التعاون.
6. اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً من القوة العربية ودعماً لها في مواجهة الأخطار الخارجية.
7. يقوم المجلس بالتنسيق بين دوله في السياسة الدفاعية وإقامة المناورات المشتركة والعمل على توحيد برامج التدريب ورفع كفاءة القوات المسلحة[2].

ولقد تمت متابعة ما أنجز بالقمتين التاليتين (أي الرابعة والخامسة) في الدوحة في الفترة مابين 7 - 9 نوفمبر 1983 في الفترة ما بين 27 - 29 نوفمبر 1984، إلا أن قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقروا الاستراتيجية المشتركة في مجال الدفاع في قمة مسقط عاصمة سلطنة عمان في الفترة ما بين 3 - 6 نوفمبر 1985، التي أسست العمل الأمني المشترك من خلال عدة عناصر رئيسية هي[3]:

---

.1990 /8/2

1 - أقرت قمة الدوحة في عام 1983 ضرورة تصنيع السلاح الخليجي بهدف الاستقلالية في تسليح الجيوش والمساهمة في تكامل وتنسيق التدريب الخليجي، إلا أنها لم تترجم على أرض الواقع. ونصت اتفاقية الدفاع المشترك على أنشاء مجلس دفاع مشترك يضم وزراء الدفاع بالدول الأعضاء ولجنة عسكرية عليا تضم رؤساء الأركان وتنبثق عنها عدة لجان متخصصة بمختلف مجالات التعاون العسكري وأقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987 وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض، وتشكل الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء. يمكن الرجوع لكتاب (علي بن حسين القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1997، ص 131 - 133).

2 - علي قاسم العقابي، الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أخبار البترول والصناعة، العدد 201، السنة 12، أبريل 1987، ص 15.

3 - د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية،

1. بناء القوة العسكرية الخليجية المشتركة (درع الجزيرة) وذلك بتطويرها في المستقبل للمساعدة في الدفاع عن دول الخليج العربية.
2. تطوير القوات الجوية المشتركة حيث يمثل ذلك هدفاً رئيسياً في الاستراتيجية الدفاعية المشتركة، وبالفعل قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء تدريبات جوية مشتركة.
3. تشكيل القوات البحرية المشتركة والتركيز على التدريبات والمناورات المشتركة.
4. إقامة الصناعات الحربية المشتركة لتحقيق الاستقلالية الخليجية في مجال صنع الأسلحة، ولذلك خصصت ميزانية وقدرها 140 مليون دولار لإنشاء قاعدة صناعية مشتركة خاصة بها[1].

لذلك تم عقد اجتماعات دورية واستثنائية لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون وكذلك لرؤساء هيئة الأركان لوضع آلية العمل العسكري المشترك والأمور الفنية التي تسعى إلى التكامل في المجال العسكري، وكان أهمها الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع في المملكة العربية السعودية[2]، حيث تم وضع آلية للسياسة الدفاعية لدول الخليج تضمنت برنامج زمني للتدريبات العسكرية المشتركة على مدار السنة، مع رصد الميزانية المالية لذلك الغرض، كما تم أيضاً الاتفاق على توحيد مصادر السلاح بين الدول الخليجية خاصة في أسلحة الدفاع الجوي ومنظوماتها الحديثة وتوحيد أساليب ومنهجية التدريب من أجل توحيد العقيدة العسكرية التي يعمل بها جميع منتسبي القوات المسلحة لدول المجلس والعمل كفريق واحد لتوحيد شبكة متطورة للدفاع الجوي المشترك بين الدول الخليجية، مستفيدة من قدرات طائرات الأواكس السعودية وأنظمة الدفاع الجوي (*Lambda*)[3] في دولة الإمارات العربية المتحدة

مرجع سابق، ص 654.

1 – د. هاشم عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، الإسراء للخدمات الإعلامية، الرياض، 1993، ص 77 – 78.

2 – د. محمد الحشاش، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، القاهرة، 1999، ص 24.

3 – أستخدم الدفاع الجوي في دولة الإمارات في حقبة الثمانينيات لمبادا ( *Lambda* ) وهي صنع بريطاني فرنسي لنظام الدفاع الجوي ويتمثل ذلك مع أنظمة دفاع (أرض - جو) لحماية القواعد الجوية بحيث أنها تمثل الصيد

و(*Thomson*)[1] في دولة الكويت، إلا أن ذلك التنسيق كان لفترة وجيزة وتراجعت عنه فيما بعد[2].

اتجهت الدول الخليجية إلى زيادة التدريبات العسكرية بين دولها بغية رفع الكفاءة القتالية لدرع الجزيرة، فكان أول تمرين خارجي لدرع الجزيرة المتمركز في مدينة الملك خالد العسكرية في حفر الباطن الذي كان في صحراء دولة الإمارات العربية المتحدة وشاركت فيه كل القطاعات العسكرية البرية والجوية والبحرية من جميع جيوش دول الخليج[3]، حيث أدت إلى تكوين استراتيجية عسكرية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وتلاحم جيوش المنطقة، للتعرف على طبيعة الأرض والحركة فيها واختبار القدرات القتالية لقواتها المسلحة[4].

تساهم المملكة العربية السعودية بما يوازي 70 % إلى 80 % من حجم قوات درع الجزيرة التي يصل عددها إلى عشرة آلاف جندي[5]، ولكن هل هذه القوة الوليدة

---

الثمين والأساسي للطائرات المعادية في أي هجوم جوي وتتمثل تلك الأنظمة القابلة للحركة بشكل جيد وتحمل على شاحنات وتتكون من رادار/ مواقع تحكم، غير أن هذا النوع لا يكون ذو مدى كبير بل يكون محدود المدى والمسافة والتغطية.

1 – يعتبر نظام الدفاع الجوي المستخدم في دولة الكويت في الثمانينيات والمصنع من شركة *Thomson* البريطانية عصب نظام الدفاع الجوي والذي يستخدم ضد الطائرات العامودية وطائرات الهجوم الأرضي السريعة وهذا النظام مجهز على عربة مدرعة ذات جنزير ويعتبر نظام حماية للقواعد والأماكن الشديدة الأهمية وهو من النوع الذي لا يغطي المساحة الكاملة بسبب قصر مداه المؤثر.

2 - Anthony Cordesman , The Gulf And The West , London , West View Press , 1988 , pp153.

3 – عقد التمرين الأول لقوات درع الجزيرة في 3 أكتوبر 1983 ولمدة ثلاث أسابيع وكان في منطقة صحراء أبو ظبي، وقد شارك عدد 5300 و1200 عسكري وكذلك شهد التمرين مشاركة طائرات النقل والطائرات العامودية وقد تمثل دور العدو القوات الجوية والبحرية التي قامت بإنزال جوي وبحري، وقد حقق التمرين تقدم ملموس في التعرف على القدرات العسكرية والاستجابة السريعة لأي إنذار. يمكن الرجوع إلى: د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 559.

4 – خليل بحسون، موسوعة الخليج العربي: تاريخهن اقتصاده، عسكرية، دار الصداقة العربية، ج1، بيروت، 1997، ص 133.

5 – اللواء الركن يوسف إبراهيم السلوم، السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الحرس الوطني، المملكة العربية السعودية، العدد 113 يناير 1992، ص 36.

تكفي لسد ثغرة الأمن الكبيرة لدى دول الخليج؟ ظلت هذه القوات بمثابة نواة صغيرة وبما أنها كانت قوة ناشئة فقد اضطرت دول الخليج إلى طلب الحماية[1] من دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع علمها على السفن الخليجية أو ناقلات النفط التي تعبر مياه الخليج حين تطورت الحرب العراقية الإيرانية حين كانت السفن وناقلات النفط في الخليج هدفاً لتوسيع الحرب[2] الدائرة بينهما[3].

تمثلت أول تجربة حقيقية لاختبار جاهزية وفاعلية درع الجزيرة في تمركزه

---

1 – لقد أدت الحرب إلى تدويل الصراع العراقي الإيراني وزيادة نفوذ الدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، في منطقة الخليج. فقد سعت هذه الدول إلى الاستفادة من الثغرات التي أوجدتها الحرب لتعزيز وجودها السياسي والعسكري في منطقة الخليج وأصبحت منطقة الخليج مسرحا للأحداث السياسية، وحلبة للصراع السياسي بين العملاقين، وميدانا لفحص أسلحتهما الحربية.
وبالإضافة إلى الاعتبار الأمني فإن الحرب أوجدت نوعا من التبعية الأمنية إذ أصبحت دول الخليج العربي في حاجة إلى الحماية الأمريكية في تصدير نفطها بسبب امتداد القصف للسفن حاملات النفط في عرض مياه الخليج. يمكن الرجوع إلى: دوري غولد،"مواقف الدول العظمى تجاه الحرب" الحرب العراقية الإيرانية،عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986م، ص 19 – 28. ويمكن الرجوع كذلك إلى الإتحاد السوفيتي والحرب... تقدير موقف، مجدي حمادة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد: 63 يناير1981، ص 67.

1 – بتاريخ 17 مايو 1987 تعرضت فرقاطة "ستارك" الأمريكية حاملة للصواريخ تابعة للبحرية الأمريكية لقصف طائرة ميراج عراقية في مياه الخليج في أثناء قيامها برحلة في اتجاه البحرين قادمة من شمال الخليج مما أسفر عن مصرع 27 قتيلا من الجنود الأمريكيين، وقد تزايدت المخاوف في جميع إنحاء العالم في ذلك الوقت من احتمال اتساع نطاق حرب الخليج وبعث الرئيس العراقي برسالة إلى الرئيس الأمريكي ابدي فيها أسفه لهذا الحادث وذكر أنه لم يكن مقصودا على الإطلاق، وأن العراق لا يرغب في مهاجمة أي هدف تابع لأي بلد سوى إيران بسبب استمرارها في العدوان على العراق، وأعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن قرار إعادة تسجيل الناقلات الكويتية ولن تنهي وجودها العسكري في الخليج لأن هذه السياسة تعبر عن المصالح الأمريكية في المنطقة، ويرى المراقبون أن الحادث دفع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية للنزاع العراقي الإيراني، وشجع السكرتير العام للأمم المتحدة في إجراء محادثات مع الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل التفاهم حول خطة يتبناها مجلس الأمن لإيقاف حرب الخليج، على الجانب الآخر قررت الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة العراق بدفع 75 مليون دولار تشمل تعويضات لأسر الجنود الذين لقوا .مصرعهم في الحادث وتكاليف إصلاح الفرقاطة. يمكن الرجوع إلى كتاب (د. يحي حلمي رجب، مصدر سابق، ص 62 ).

2 – محمد أحمد العدوي، حرب الخليج وأمن الخليج، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولي، 1998، ص 245.

خارج قواعده بحماية جزيرة بوبيان[1] الكويتية في 3 مارس عام 1986، وكان السبب في ذلك هو استيلاء القوات الإيرانية على شبه جزيرة الفاو العراقية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وقد اتخذ مجلس التعاون الخليجي هذه الخطوة لإظهار التكاتف الخليجي إشارة في وجه إيران أن دول الخليج تقف متكاتفة ومساندة مع العراق[2]

ومن جهة أخرى لا تريد دول الخليج أن تكون طرفا في الصراع الدائر بين القوتين الإقليميتين (العراق - إيران)، وفي نفس الوقت كان العراق يطالب بضرورة التمركز في جزيرة بوبيان لكونها ذات موقع استراتيجي من أجل أن يسترجع شبه جزيرة الفاو[3].

إن الاختبار الحقيقي لتلك القوة كان غزو العراق الغاشم على دولة عضو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في 2 أغسطس 1990 ومدى قدرتها على مواجهة العدو وتحرير دولة الكويت، وهو ما جعل هذه الحرب أن تكون حاسمة في مسيرة التعاون العسكري الخليجي، ذلك أن قوة درع الجزيرة وقفت عاجزة عن صد الغزو عن دولة الكويت بسبب ضآلة حجم القوة التي كانت تقدر ب (60 ألف) جندي مقارنة بحجم قوة المعتدي[4].

---

3 – جزيرة بوبيان جزيرة كويتية تقع في أقصي شمال غرب الخليج العربي بالقرب من الشمال الشرقي للكويت ويحد الجزيرة من الغرب خور عبد الله ومن الشرق خور الصبية ومن الشمال جزيرة وربه وتعد جزيرة بوبيان أكبر جزيرة كويتية وثاني أكبر جزيرة في الخليج العربي من بعد جزيرة قشم الإيرانية وتبلغ مساحتها 15 % من المساحة الكلية لدولة الكويت وهي 890 كم2 وتقع في الشمال الشرقي من مدينة الكويت وترتبط بجسر حديد مع اليابسة ويبلغ 60 % من الجزيرة مناطق محمية (جريدة الوسط البحرينية، العدد 3417، الأحد 15 يناير 2012).

4 - Matteo Legrenzi , The GCC and the International Relation of the gulf , I.B Tauris , 2011 , pp78.

3 – نظراً لأهمية ميناء جزيرة الفاو الاستراتيجية للعراق وإلى قربه من الأراضي الإيرانية، ويقع الميناء في شبه جزيرة الفاو الممتدة داخل شط العرب في جنوبي العراق على بعد حوالي عشرة كيلومترات من مصب شط العرب في الخليج العربي عند رأس البيشة ويبعد حوالي 90 كيلو متر جنوب شرق البصرة، فقد أحتلته إيران في فبراير 1986 خلال الحرب العراقية الإيرانية وقد شكل الاحتلال الإيراني لشبه الجزيرة بعداً جديداً للحرب نظراً لقربها من الكويت التي كانت تدعم العراق حالها حال باقي دول الخليج وبالفعل في مطلع عام 1988 قصفت إيران موانئ تصدير البترول الكويتية بصواريخ ( سيلك وورم ) *Silkworm* الصينية الصنع حتى أستطاع العراق تحرير شبه جزيرة الفاو .

4 – محمد أحمد العدوي، حرب الخليج وأمن الخليج، مرجع سابق، ص 253.

لذلك حاولت الدول الخليجية حل الأزمة سلمياً بالوسائل الدبلوماسية مع التأكيد على انسحاب العراق بالكامل من الأراضي الكويتية من دون شروط، إلا أنها لم تجد قبول العراق الذي أخذ يتمركز بمواقع جديدة على الحدود الكويتية السعودية، وخوفاً من توسع الغزو واتجاه القوات المعتدية جنوباً على طول امتداد الساحل الشرقي[1] للمملكة العربية السعودية التي يقع بها حقول وآبار النفط وصولاً إلى البحرين، فقد أكدت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعها بتاريخ 9 أغسطس 1990 حرية اختيار وسائل حماية أمنها، بالاستعانة بقوات أجنبية بالمجتمع الدولي لحماية المنطقة ولتحرير دولة الكويت وإعادة الشرعية لها[2].

وبصدور القرار الأممي رقم 668 من مجلس الأمن عملت دول الخليج لتقديم كافة التسهيلات لاستقبال القوات العسكرية للتحالف الدولي لتحرير دولة الكويت ومنها القواعد والموانئ[3]، وتحملت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت تمويل بعض من الميزانية التي رصدت إلى عملية (عاصفة الصحراء) والتي أدت إلى تحرير دولة الكويت من قبل التحالف الدولي[4].

بعد تحرير دولة الكويت[5] تم بحث تطوير القوة العسكرية الخليجية الفعالة

---

1 – محمد عبد السلام، السلوك العسكري ومحدداته، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 103، يناير 1991، ص 124.

2 – د. عبد الحميد الموافي، مجل التعاون لدول الخليج العربية، وإطار التعامل الخليجي في التسعينات، مجلة التعاون، مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 22 يونيو 1991، ص 71 – 72.

3 – بصدور القرار ألأممي رقم 668 والداعي لتحرير دولة الكويت ومن ثم تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قدمت دول مجلس التعاون التسهيلات اللازمة لتلك العمليات ومنها استخدام القواعد الجوية والموانئ البحرية، وكذلك تقديم التسهيلات اللوجستية من أجل تحرير دولة الكويت، وقد صاحبها كذلك تقديم المساهمة في تمويل ميزانية عاصفة الصحراء، وقد كانت بعض الدول ومنها الجمهورية الألمانية واليابان قد ساهمتا بالمبالغ المالية عوضاً عن المشاركة العسكرية في تلك العملية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، دار الرواق، لندن، 2005، ص 165.

4 – عبد الله عبد الخالق، الشرق الأوسط ونقلة اللاعودة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 293، 2004، ص 73.

5 – شاركت كل من الولايات المتحدة الأمريكية 430 ألف جندي وبريطانيا 35 ألف جندي وفرنسا 15 ألف جندي وجمهورية مصر العربية 30 ألف جندي والجمهورية السورية 7500 جندي والمملكة المغربية 1200 جندي وباكستان 5000 جندي ودول أخري 3000 جندي ، هذا وكان العدد الكلي للقوات المشاركة 60 ألف جندي.

وزيادة فاعلية درع الجزيرة ومنها ما اقترحه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بأن يتم إنشاء جيش خليجي موحد يصل قوامه إلى 100 ألف جندي، إلا أن هذا المقترح لم يلاقي أي استحسان من قبل دول المجلس حيث تم الاتفاق على زيادة العدد لقوات درع الجزيرة إلى 25 ألف جندي في نهاية 1996[1]، ونذكر على سبيل المثال بعض معوقات التعاون العسكري التي واجهت دول المجلس في حقبة التسعينيات بعد تحرير دولة الكويت ومنها[2]:

1. غياب الإرادة السياسية لدى قادة دول المجلس لتحقيق التعاون الفعال، ويعود ذلك إلى اختلاف الرؤى والسياسات فيما يتعلق بمصادر التهديد حين نظرت المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين إلى أن إيران مصدر التهديد الرئيسي، إلا أن سلطنة عمان تخالفهم الرأي فيما أبدت دولة قطر تعاونا مع إيران وبدأت بالاتصال السياسي مع العراق.

2. صعوبات فنية تواجه المشاركين في حال تكوين جيش موحد كما طرحه السلطان قابوس منها عدم توحيد منظومة السلاح الخليجي، وذلك يؤدي إلى فشل التعاون وصعوبته لاختلاف الأسلحة ونوعياتها وكذلك قدراتها.

3. اختلاف القدرات الخاصة بالدول الأعضاء في نطاق الدعم المادي والبشري، حيث تختلف بعض الدول الصغيرة في حجمها وميزانيتها العسكرية عن الدول الكبيرة بالمجلس حيث لا مجال للمقارنة بين إمكانيات المملكة العربية السعودية ودعمها المادي والبشري للمجال الأمني والعسكري ودولة صغيرة مثل مملكة البحرين[3].

---

لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى محمد أحمد العدوي، مصدر سابق، 253.

1 – بسام العسلي، أمن الخليج والقدرة الذاتية، مجلة الدفاع العربي، أبريل 1995، ص 23.

2 - Charles Tripp , The Gulf State And Iraq, Survival ,vol, 34, no.3, Autumn ,1992 ,p47.

3 – تختلف دول مجلس التعاون في دعمها لقواتها المسلحة بين الدولة الكبيرة (المملكة العربية السعودية) وبين الدول الصغيرة كما هو الحال في دولة الكويت وقطر ومملكة البحرين، حيث تتباين بينهم في الإنفاق العسكري وذلك يعود إلى حجم القوات المسلحة، ولكن تحاول الدول الصغيرة التنوع في نوع الأداء في الأدوار العسكرية بحيث يبرز دورهم من ناحية التكامل بالقوة الجوية والقوة البحرية وتزودهما بأحدث المنظومات العسكرية

4. بعد تحرير دولة الكويت، وقعت دول الخليج منفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية أمنية كل دولة لوحدها وتنفرد أمريكا[1] بحماية دول الخليج، وهذا راجع أساسه إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي أوج الحرب الباردة، إذ كان لأمريكا التأثير الواضح في البيئة الأمنية الخليجية، حيث دخلت دول الخليج مع أمريكا في تحالفات عسكرية وقبلت بالنظام الأمني الأمريكي بكل اتفاقياته الأمنية وغيرها، ومن تلك الاتفاقيات[2]:

أ- اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة الأمريكية دون الاهتمام بتطوير درع الجزيرة[3].

---

الجديدة.

1 - وقعت دولة الكويت في 9 ديسمبر 1991 أول اتفاق أمني مع الولايات المتحدة الأمريكية ويمنح هذ الاتفاق استخدام الأراضي الكويتية من قواعد برية وجوية وموانئ بحرية وكذلك منحها حق تخزين السلاح والمعدات العسكرية (معسكر الدوحة)، أما البحرين فإنها وقعت الاتفاقية بتاريخ 27 أكتوبر 1991 وقطر في 7 يونيو 1992 ودولة الإمارات العربية المتحدة في 23 يوليو 1994. يمكن الرجوع إلى كتاب (نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 306). سلطنة عمان وقعت اتفاقيتين في وقت سابق تم تجديدها حال انتهائها إذ ماتزال تمثل الضمانة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وتتضمن التسهيلات التي تقدمها. يمكن الرجوع إلى ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 73. المملكة العربية السعودية فأنها اكتفت بالمعاهدات السابقة ولم تبرم اتفاقية جديدة الا في حدود مجالات ضيقة كالاتفاقية التي وقعتها في 1992 على تدريب بعض قطاعات الجيش السعودي، ويعزو بعض المحللين في ذلك الأمر لمعارضة رجال الدين السعوديين للحكومة لوجود قوات أجنبية في جزيرة العرب. يمكن الرجوع الي
Anthony, John Duke, After The Gulf War , The GCC and The World, Washington D.c. ; Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown, University, 1992,pp28 .

2 - مصطفى العاني، الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 10، 2005، ص 16.

3 - استجابت بعض دول الخليج لمبادرة التعاون والتنسيق الأمني الجماعي الذي أطلقها حلف الناتو ضمن مساعيه للتحول إلى قوة عسكرية عالمية وذلك انسجاما مع الواقع الاستراتيجي الذي فرضته انتهاء الحرب العالمية الباردة 1991 والتحديات الأمنية الجديدة التي طرأت عن تداعيات أحداث 9/11، وسعيه كذلك إلى توسيع نطاق أعضاء الحلف من خارج نطاق القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، ولذلك أطلق الحلف مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الخليج عام 2004 من أجل إحداث توازن إقليمي جديد في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ولتطوير التعاون الفعال مع التحديات الأمنية الجديدة بدءا من القيام بعمليات بناء وحفظ السلام في جنوب شرق آسيا وكذلك أوروبا ومحاربة الإرهاب الدولي والاستعدادات لمخاطر وتهديد أسلحة الدمار الشامل. يمكن الرجوع إلى كتاب (فيليب جوردون، تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 115، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والنشر ، أبو ظبي، الطبعة الأولي، 2008)، وقد أنظمت أربع دول للمبادرة هي : الإمارات والبحرين والكويت وقطر، وتحفظت على الانضمام دولتين هما : السعودية وعمان . ويهتم حلف الناتو بدول الخليج وذلك لضمان استقرار الأوضاع الأمنية لما تمثله هذه المنطقة

ب- زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية فقط من دون الدول الأخرى.

ج- تم استبدال منظومة الطيران في دولة الكويت من طائرات الميراج الفرنسية الصنع إلى طائرات F-18، وطائرات الهليكوبتر من الغزال الفرنسية إلى طائرات الأباتشي الهجومية، أما في الإمارات فتم استبدال طائرات الميراج 2000 إلى F-16 الأمريكية والهليكوبتر من السوبر بيوما إلى طائرات BLCKHAWK المتعددة المهام[1]، واستبدلت سلطنة عمان طائرات الجاكوار الإنجليزية بـ F-16، أما قطر فإنها لم تجري أي تحديث لطائراتها المقاتلة التي تستعملها وهي الميراج 2000 واكتفت بالاتفاقية الأمنية مع أمريكا، أما المملكة العربية السعودية والبحرين فقد ظل تسليحهم معتمداً على السلاح الأمريكي، غير أن مبيعات السلاح زادت بشكل ملحوظ بعد تحرير الكويت[2].

د- من جانبها ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن توحيد السلاح لدى دول المجلس يساعد على تطوير العقيدة القتالية لدى أفراد قواتها المسلحة ويوحدها في سبيل تدريبهم عليها في هذه الفترة، ثم الانتقال إلى مرحلة العمل الموحد في حالة تطوير المنظومة[3].

مع بزوغ الألفية الثالثة بدأت دول مجلس التعاون بمحاولة تطوير الأمن العسكري

---

من حيوية بالنسبة لدول الحلف الأوروبية، والتصدي لمصادر التهديد الأمني وخاصة التهديد المحتمل من الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها (السلاح النووي) وتقديم العون والمساعدة إلى دول الخليج في المجال الأمني والدفاع والإدارة المشتركة للعمليات العسكرية وكذلك تقديم الدعم للمساعدة في مجال الإصلاح السياسي. يمكن الرجوع إلى كتاب (د. مصطفى علوي، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، سلسلة دراسات استراتيجية رقم (129)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولي، 2008، ص 56).

1 – سايمون وايزمان، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي: في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 590.

2 – أنتوني كوردسمان، أمن الخليج أولوية أمريكية حتى عام 2040: أثر التغيرات الدولية على أمن الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، 2011.

3- Matteo Legrenzi , THE GCC AND THE INTERNATIONAL RELATION OF THE GULF , I.B Tauris , 2011 , pp 83-84.

لديها، وبالنظر إلى أهمية التنسيقات الدفاعية السابقة، فقد رأت أن آلية عملية الدفاع الذاتي عن أنفسهم كانت بإنشاء قوات درع الجزيرة . ولاعتماد دول المجلس عليها وحماية أنفسهم فأصبح لزاما تطويره[1] وذلك من خلال:

1. توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في ديسمبر 2000.
2. إنشاء منظومة اتصالات عسكرية بين القوات المسلحة الخليجية.
3. ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بين دول المجلس بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال مشروع يسمى (حزام التعاون) وقد بدأ تنفيذ المشروع وتم تشغيل المرحلة الأولي منه في نهاية عام 2001.
4. دراسة إمكانية إنشاء قمر صناعي خليجي لأغراض الاستطلاع.
5. مواصلة وتكثيف التمارين الجوية وكل القطاعات الأخرى (البرية والبحرية).
6. التعاون الاستخباراتي بشأن تبادل المعلومات وكذلك القطاعات المساندة (اللوجستية)[2].

منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي أحدثت علامة فارقة في السياسة الأمريكية اتجاه الدول الإسلامية التي اتهمت بالإرهاب الدولي، فقد ترتب على ذلك تطورات استراتيجية وتغير في السياسة العالمية ككل، ومن منطلق من ليس معنا فهو ضدنا الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن[3] فقد قام بغزو أفغانستان في 2001 والعراق في 2003 وتمركزت القوات الأمريكية في الخليج العربي وبحر العرب والتي بدورها أثرت على الاستقرار الإقليمي.

ومع أن نتائج الغزو الأمريكي للعراق يتطلب من دول الخليج تطوير قوات درع الجزيرة باعتبارها المدافع الوحيد عن تلك الدول، وسد الفراغ الأمني في المنطقة

---

1 – أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟ مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 218، أبريل 1997، ص31.

2 – عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

3 – أ. عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 14.

بعد غزو العراق وتدمير قواته وحل جيشه، والذي بدوره يصب في مصلحة إيران وينبئ بعدم الاستقرار واحتمالية وقوع اعتداءات جديدة في المنطقة، وهذا ما يعكس الرغبة الصادقة لدى الدول الخليجية لتطوير الاستراتيجية الدفاعية لديها لحماية دولها، وكذلك حماية أمنها الداخلي من تنامي دور القاعدة الإرهابي بعد غزو العراق[1].

لقد أضحى أمر الأمن وأهمية التعاون العسكري الخليجي الموحد هو العامل المشترك لدى القادة وصناع القرار في دول الخليج، لذا نرى أن كل جدول أعمال يبحث الموضوع الأمني، ولاسيما مع تصاعد وتيرة العنف في العراق من بعد الغزو واحتدام الصراع على النفوذ في العراق ما بين أمريكا وإيران، خصوصاً في السيطرة على مراكز صنع القرار في النظام العراقي الجديد[2].

ومن نتائج الغزو الأمريكي للعراق بروز تهديد جديد غير تقليدي يشمل عنصرين: عنصر داخلي تمثل في تخوف دول الخليج التي بها مواطنون يتبعون المذهب الشيعي بارتباطهم عقائدياً بزعامات مرجعية دينية بمدينتي قم الإيرانية والنجف العراقية، العنصر الآخر هو تنامي ظاهرة الإرهاب في العراق، وكل هذا ساهم في تطور المنظومة الأمنية الخليجية من «أمن دولة» إلى «الأمن الجماعي»[3].

لهذا كانت دول الخليج العربية تستحضر الهواجس الأمنية والاستراتيجية المهمة لها وهي تضع السياسة الأمنية الجديدة حول الأمن الجماعي في بيئة متوترة خاضت

---

1 - أشرف سعد العيسوي ن قراءة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 42.

2 - صابر محمد السويدان، الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل، آراء حول الخليج، العدد: 42، جدة، 2007، ص27.

3 - هناك عدة تفسيرات وتعاريف لكثير من العلماء لمفهوم الأمن الجماعي وكل تلك التعاريف تجمع على فكرة الإرادة الجماعية في الدفاع عن المجال الجغرافي والمصالح الحيوية لأعضاء الدول في منظومة الأمن الإقليمي، فالكاتب محمد إبراهيم زيد ذكر أن مفهوم الأمن الجماعي يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض أحدها للهجوم. محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص10 - 11 .

ثلاثة حروب في الثلاثة عقود الماضية[1]، فكانت بحاجة لتطوير مراكز صنع القرار الأمني وإنشاء القيادة المشتركة لعملية إدارة الجيوش[2] وإلى جانب توضيح عدد من الأولويات والمبادئ التي تؤسس الأمن الجماعي. ونذكر ما حدده أشرف سعيد العيسوي في النقاط التالية[3]:

1. ضرورة شعور دول مجلس التعاون فرادى بالأمن الذي يستمد قوته من العضوية في الجماعة الإقليمية والتقليص الجماعي من حدة التهديد إلى مستوياتها الدنيا.
2. مواجهة التهديدات من المصادر الخارجية أو على الأقل الحد منها إلى المستويات الدنيا.
3. العمل الجماعي من أجل استقرار الأمن الداخلي لدول الخليج ومواجهة أي إثارة للنزاعات القبلية أو الطائفية أو المذهبية.
4. الاحترام المتبادل بين دول مجلس التعاون وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتأكيد على احترام السيادة الوطنية للدول وبقاء الاستقلال مع التأكيد على مبدأ التكافل السيادي[4].

---

1 – أما هيثم الكيلاني فأنه يرى أن الأمن الجماعي هو: الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي والإقليمي. هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري في الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس ،1996، ص 72. أينيس كلود جوهر فإنه يعرفه كالاتي: المبدأ الذي يقضي في العلاقات الدولية بأن يعين كل واحد من نفسه حارساً على أخيه فهو ترجمة دولية للشعار (الفرد للكل والكل للفرد) وقوامه أن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية وغير القانونية ضد أي دولة أخري يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى (أنيس ل. كلود) النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 339.

2 – جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق والنظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 144.

3 – أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 25 – 26.

4 – من أمثلة التكافل في دول الخليج هو وقوف الدول ومشاركتها القوية بحرب تحرير الكويت 1990 ووقوف الدول الخليجية مع السعودية في 2009 عند انتهاك الحوثيين في اليمن الحدود السعودية الجنوبية وتكافل دول الخليج حين وقفت مع مملكة البحرين في مارس 2011 من خلال دخول درع الجزيرة.

يقوم تطوير درع الجزيرة في السياسة الأمنية الجديدة لدى دول المجلس على احتفاظ كل دولة عضو لمجلس التعاون بقواتها وتطويرها وتدريبها وتسليحها والاحتفاظ بها على أراضيها وتكون تحت إشراف الدولة مباشرة وتكون معنية بمراعاة قواتها العسكرية[1]، في مقابل أن تتكون قيادة مشتركة في الأمانة العامة لها قيادة وضباط ومسئولون وتقوم تلك القيادة بمناورات مشتركة مستمرة من أجل رفع كفاءة التعاون بين القوات المنتشرة في كل بلد وهذا يهدف إلى استنساخ تجربة حلف الناتو (NATO)[2]، ولذلك كان لزاماً على دول الخليج تطوير مرحلة التعاون العسكري من خلال إقرار اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون، وكان ذلك في عام 2008 ومن بنودها الرئيسية :(ملحق 2)

1. إنشاء مجلس دفاع مشترك يضم وزراء دفاع دول المجلس.
2. إنشاء لجنة عسكرية عليا تضم رؤساء أركان القوات المسلحة في دول المجلس

وتتفرع منها لجان فنية متخصصة في القطاعات العسكرية والدفاع الإقليمي[3]:

أ-التنسيق في مجال القوات البرية: الذي هو أكثر عددا بين الدول قاطبة، ولذلك وضعت خطة عمل في عام 2008 في اجتماعات عدة وكان أبرزها الذي عقد بنهاية نفس العام بحضور مساعد الأمين العام للشئون العسكرية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تضمن فيه دراسة سبل تطوير قوات دول الخليج المشتركة التي تقوم بمهام الأمن والمحافظة على الاستقرار بدول المنطقة،

---

1 - موسى حمد القلاب، شؤون الدفاع في دول مجلس التعاون: الخليج في عام 2008 - 2009، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2009، ص 230.

2 - الناتو هو منظمة حلف شمال الأطلسي تأسست عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن 14 أبريل 1949، ويوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا وله أمين عام للحلف الذي بدوره ينسق الأمور الأمنية بين كل الدول الأعضاء ودعت الضرورة دول الحلف إلى الاتحاد بينهم بسبب توحد القوات الروسية في أوروبا الشرقية وشعور دول غرب أوروبا بقرب هجوم روسي وقرب إنشاء حلف وارسو الشرقي بزعامة روسيا، ومن أهداف الناتو هو حماية الدول الأعضاء فيه وهنا يلعب الناتو دوراً رئيسي خلال الأزمات السياسية وتساهم كل الدول الأعضاء في بناء القوة بالمعدات العسكرية التابعة لها .

3 - د. ظافر العجمي، التعاون العسكري الخليجي إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة، مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، 2014، ص 33.

ومن ثم عقد رؤساء الأركان بجيوش دول المجلس الاجتماع الدوري السادس في إطار " اللجنة العسكرية العليا[1] ".

ولقد أسفر هذا الاجتماع عن تحديد ادوار تطوير التنسيق العسكري بين الدول، وبعدها أجري تمرين (الصقر الجارح) الذي بين مدى تعاون الجيوش وجاهزيتها بين الدول الخليجية، وبنهاية العام عقد اجتماع لوزراء الدفاع في الدوحة، حيث تم اعتماد سياسة القوات البرية والتعاون فيما بينها[2]، تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، جاءت هذه التمارين والتدريبات المشتركة في إطار مفهوم الأمن المشترك بهدف رفع قدرات القوات المسلحة القتالية أثناء أداء المهام المشتركة المنوطة بها[3].

تهدف التمارين إلى رفع الكفاءة والقدرة العسكرية والتنسيق بين القوات المسلحة من أجل بناء قوات تحمي دولها من التهديدات الإقليمية، ولاسيما التهديدات الإرهابية وهجمات أسلحة الدمار الشامل وأساليب إدارة الطوارئ والأزمات، وكان هدف جميع التدريبات نقل الخبرات المميزة التي تجمع منسوبي دول المجلس[4].

وجاء هذا الحث من قبل المملكة العربية السعودية لتطوير القوات الخليجية وتطوير قوات درع الجزيرة كقوة خليجية مشتركة رادعة وضاربة على مستوى

---

1 – إن وجود قوات مشتركة لدول مجلس التعاون يعتبر أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة تهدف إلى توفير أمن دفاعي جماعي فاعل لحماية دول المجلس، والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها من بعد تشكيل قوات درع الجزيرة، أعقبها صدور العديد من القرارات لتطوير هذه القوة بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الأمنية، ومصادر وأنواع التحديات والمخاطر والتهديدات التي قد تواجه دول المجلس، فقد تم تطويرها إلى قوات درع الجزيرة المشتركة ولقد عززت بجهود جميع القطاعات الثلاث البرية والجوية والبحرية وفقاً للمفهوم العملياتي المعتمد وذلك لرفع كفاءتها القتالية بما يكفل تنفيذ مهام التعزيز والإسناد للقوات المسلحة الوطنية لدول المجلس بصورة كاملة. للمزيد يمكن الرجوع إلى: دعم نوعي للتعاون الخليجي المشترك، درع الوطن، مجلة عسكرية واستراتيجية تصدر عن التوجيه المعنوي في القوات المسلحة بدول الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد: 515، ديسمبر 2014، 53.

2 – موسي حمد القلاب، شئون الدفاع في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 230 .

3 – قراءة في اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار الساعة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد: 4740، السنة الثامنة عشر، 19 ديسمبر 2011، ص 5.

4 – اللواء الركن متقاعد/ حسام سويلم، المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

الإقليم، ويجسد ذلك مفهوم الأمن المشترك الذي يحدد مضمون الاستراتيجية المشتركة والتي من أهم مكوناتها تحديد العدو، ومعرفة التهديد المشترك، والأهداف الأمنية المشتركة، والتي هي بدورها تفعّل الأمن المشترك في تحقيق أهداف الردع ومن ثم الحماية[1].

ب-التنسيق في مجال القوات الجوية: بذلت دول مجلس التعاون جهداً من أجل رفع كفاءة القوات الجوية والدفاع الجوي والسلامة الجوية والبحث والإنقاذ، وتوحيد المفاهيم الاستراتيجية المشتركة الخاصة بالعمليات الجوية والدفاع الجوي، وعرض الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتبع في حالات الاشتباك الجوي والمواجهة الجوية مع العدو، وكذلك في حالات الكوارث والأزمات[2].

لهذا يعتبر سلاح الطيران في العصر الحديث من أهم عوامل حسم المعركة، حيث أن من يمتلك السيادة الجوية هو الذي يستطيع السيطرة على مجرى المعركة ومن ثم النصر يكون حليفه، ويعود ذلك إلى مستوى التكنولوجيا المتبعة في الطيران[3]. حيث تسعى دول المجلس لإدخال المنظومات الحديثة من الطيران، بتعاقد كل من المملكة العربية السعودية على استلام 84 طائرة من نوع *F-15 EAGLE* وينتهي تسليمها بحلول عام 2015، وطائرات نقل *C-130* هيركوليز، و22 طائرة هوك للتدريب ينتهي تسليمها عام 2016، بالإضافة إلى طائرات الأباتشي الهجومية للإسناد البري القريب (*Close Air Support*)[4].

---

1 - د. محمد العباسي، أزمات الأمن القومي العربي، دار الوحدة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 173.

2 - Anthony Cordesman. Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources in: The Future Of Warfare in the 21 Century, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014, pp 208.

3 - Gary C , Beyond The Battle Line; US Air Attack Theory And Doctrine 1919-1945, Alabama, Air University Press,1996, pp12-15.

4 - يمثل الإسناد الجوي القريب Close Air Support بمثابة حجر الأساس لإنجاح المعركة ومن ثم النصر فيها، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة حيث لم يرغب القادة الجويين الأمريكان أن يوفروا دعماً ثانوياً للجيش يأتي عن طريق مدفعية الميدان بل فضلوا أن يدربوا الطيارين على القيام بمهمات الهجوم الاستراتيجي دعماً إلى القوات البرية المشاة والدبابات والمدرعات، ولقد جابهت القوة العسكرية الأمريكية

أما عمان فبالإضافة إلى منظومة F-16 التي لديها فإنها تعاقدت على تسلم 12 طائرة يوروفايتر (تايفون) بحلول عام 2017 في حين أن الإمارات لديها مظلة جوية قوية تتكون من 80 طائرة F-16 بلوك 60 وتسعي كذلك للحصول على 25 إضافية، وتمتلك أنظمة باتريوت الصاروخية ذات القدرات المتطورة (Bac 3) الحديثة وهي صواريخ أرض - جو[1].

إن تفوق القوة الجوية لدى دول الخليج ووفرة الطائرات الضاربة بعيدة المدى تزيد من قدرة دول الخليج على التهديد بشن هجمات دقيقة على أهداف اقتصادية وعسكرية لدى المعتدي في مجال الإقليم، وتسعى لحيازة أسلحة متطورة ونظم متقدمة للحماية الذاتية وقدرات جوية أفضل مثل صواريخ (أمرام)[2] التي سوف

---

البرية خلال الحرب الكورية والفيتنامية عدوا وتضاريس صعبة جعلتها مضطرة للاعتماد بشكل رئيسي على الإسناد الجوي القريب *CAS* ولقد حسمت الحرب الباردة وعلى وجه الخصوص الغزو السوفيتي لأوروبا تطوير تعاليم المعارك الجوية والبرية وذلك بدمج العمليات مع بعضها البعض بما في ذلك *CAS* و المنع الجوي (*AI*) *Air Intercept* كعناصر مهمة لوقف أو أبطاء التقدم السوفيتي، ونجحت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في التقليل من احتمال تنفيذ هذه التعاليم من قبل القوات الأمريكية، ولقد أثبت استخدام *CAS* في التاريخ الحديث إذ تضمنت عاصفة الصحراء عمليات دامت 38 يوماً استخدمت فيها الهجمات الاستراتيجية *CAS* و *AI* وأعقبتها حرب برية دامت أربعة أيام، وكذلك للمضي قدماً في هذا الاتجاه نفذت الولايات المتحدة الأمريكية عمليات قوة التحالف ضمن نطاق الحرب الجوية على صربيا عام 1999. لقد عكست عملية غزو العراق الطبيعة السريعة لتطوير مهمة الإسناد الجوي القريب المشترك حيث كانت المهمة في الماضي تعتبر عملية تنفذ بشكل خاص من قبل عدد محدود من الطائرات، أما الآن فأصبحت هذه المهمة عملية مغايرة حيث يتطلب تنفيذها عدداً كبيراً من منظومات الأسلحة ويؤثر عدد من العوامل على نجاح تطبيق الإسناد الجوي القريب المشترك *Joint Close Air Support* بما في ذلك التقدم التكنولوجي في أسلحة التصويب الدقيق *Precision Weapons*، ولقد كان للحرب على الإرهاب بعد أحداث سبتمبر 2001 تأثيرات بارزة على دور وطريقة تنفيذ *JCAS* يمكن الرجوع إلى:

Walter J. Boyne, Beyond the Wild Blue: A History Of The U.S Air Force, 1947-1997, Thomas Dunne Book, st Martins Press, New York, 1997, PP 56-59.

1 - محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي... ماذا بعد درع الجزيرة، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مارس 2012. وكذلك يمكن النظر إلى: صحيفة العرب العدد: 9461، الخميس 6 فبراير 2014، ص 6.

2 - صواريخ أمرام *AMRAAM* الحديثة هي صواريخ جو-جو متقدمة المدى من طراز *AIM*-120 *C*-7 صنع شركة رايثون (*Raytheon*) وتستطيع تلك الصواريخ توفير قدرات قتال جوي ودفاع جوي غير مسبوق، وتتميز كذلك في دقة توجيهها بالرادار وقدرتها على تتبع الأهداف الجوية من مسافات بعيدة وبالسرعة المناسبة، ويستعمل هذه المنظومة الصاروخية الجيش الأمريكي حيث يعتبر صاروخ أرض-جو الصاروخ الاساسي للقوات البرية، وكذلك حلف الناتو الذي يستعمله ضمن أنظمة الدفاع أرض-جو واستعماله على طائرات *F*-15,*F*-

تغير التوازن التقليدي في المنطقة.

ج - التنسيق في مجال القوات البحرية: عكفت اجتماعات القادة العسكريين بدول المجلس على تطوير الكفاءة البحرية لدول المجلس باعتبار أن هذه الدول تطل على مياه الخليج، ولذلك فحماية مياه المنطقة تعتبر من صلب أهميتها الاستراتيجية، غير أن دول الخليج العربي ليس لها إلا منفذ واحد وهو مضيق هرمز، فكان لزاماً حماية ذلك المنفذ الذي يواجه العمليات الإرهابية[1] والتهريب وقرصنة سفن نقل النفط، حيث تكررت هذه الهجمات في غضون السنوات الأخيرة ولاسيما في خليج عمان وبمقربة من مضيق هرمز من خلال زوارق صغيرة قادرة على التخفي من الرادارات، وكذلك لحماية آبار النفط والغاز في عرض مياه الخليج والتنقيبات عن الآبار الجديدة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل عواصم دول الخليج العربية تطل على مياه الخليج الهادئة باستثناء الرياض العاصمة السعودية[2].

طورت بعض دول المجلس القوة البحرية إلى مستوى عال، فعلى سبيل المثال عززت القوة البحرية الإماراتية لديها (طرادات بينونة) الفرنسية الصنع وهي طرادات حربية حديثة لتعزيز أسطولها البحري، يدعمها أسطول يتكون من 24 سفينة هجومية برمائية، وسبعون مروحية هجومية ونقل لمشاة البحرية والتي ستتمكن من إنزال كتيبة معززة من المشاة المدرعة وقوات المشاة فوق الجزر والمناطق الساحلية[3]، ومن جانبها تمكنت سلطنة عمان من نشر ثلاث سفن في المياه الدولية

16,*F*-18 وطائرات التايفون وطائرات 35-*F* الحديثة. وتمتلك هذه المنظومة كل من سلاح الجو الملكي السعودي وسلاح الجو الإماراتي وسلاح الجو السلطاني العماني وسلاح الجو الملكي البحريني، ومن خارج دول مجلس التعاون تمتلك هذه المنظومة كل من مصر والأردن والمملكة المغربية. (مجلة الأمن والدفاع العربي، 17 نوفمبر 2009)

www.sdarabia.com.

1 - عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، الطبعة الأولى، ص 44.

2 - عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص13 - 21.

3 - فادي نصار، تطور القوة العسكرية للإمارات العربية المتحدة، مجلة الدفاع العربي، دار الصياد، بيروت، السنة الأربعون: العدد: 3، ديسمبر 2015، ص 57. وكذلك عبد الله آل هيضه، دول الخليج تخطو نحو الحماية

لتقوم بدوريات في المحيط الهندي تعززها 36 مروحية هجومية ونقل[1]، أما مملكة البحرين فإنها تولت قيادة قوة المهام المشتركة 152 المتعددة الجنسيات لبسط الأمن بالخليج وبحر العرب ضد الهجمات الإرهابية والقرصنة[2].

بدأت دول المجلس الخليجي بالسعي للدفاع عن مناطقها الاقتصادية، فبدأت بمشروع "درع الأمن القومي القُطري"، وهو عبارة عن شبكة من أجهزة رادار وأنظمة مراقبة ساحلية ترتبط بأسطول نامي ويكبر بشكل مطرد، مدعوم من قوات الردع التي تشمل طائرات مقاتلة ومروحيات وزوارق دورية، وزودت المملكة العربية السعودية بزوارق لحرس السواحل وطائرات استطلاع ومروحيات وطائرات بدون طيار وشبكة اتصالات لاسلكية لاستكمال منظومة أمن الحدود السعودية[3].

## الفرع الثاني: الأمن الخليجي الداخلي

ترتبط نظرية الأمن الخليجية بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به دول المجلس، ذلك أنه منذ نشأة الدول ونظرية الأمن الخليجية تقوم بالدفاع عن الدول الأعضاء ضد التهديدات المحتملة[4]، لذا فإن أهميتها تتجلى في تحقيق المشاركة الفعالة بين السلطة والمجتمع بحيث أن كل طرف يقوم بواجبه الطبيعي في عملية بناء الدولة

---

الذاتية. بقوات بحرية، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد :13571، 24 يناير2016.

1 – البحرية العُمانية تحتفل بوصول سفينة الشامخ، مجلة البحرية اليوم، وزارة الدفاع "البحرية السلطانية"، العدد: 81، نوفمبر 2013، ص 12.

2 – أثمر اجتماع قادة القوات البحرية لدول المجلس والدول المطلة على البحر الأحمر في 29 يونيو 2009 والذي عرف لاحقاً بإعلان الرياض والذي أعلن المبادئ التالية: أ) الدعوة إلى تشكيل قوة واجب بحرية عربية من دول المجلس والدول العربية المطلة على البحر الأحمر. ب) تكون القوة تحت قيادة المملكة العربية السعودية لتصبح هي المنسق لتلك القوة. ج) استبعاد البحر الأحمر من أي ترتيبات دولية خاصة لمكافحة القرصنة البحرية باعتبار أن أمن البحر الحمر وخليج عدن يقع تحت مسئولية الدول المطلة عليه. للمزيد يمكن الرجوع إلى: محمد جمال مظلوم، القرصنة في خليج عدن، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، يناير 2009، ص 27.

3 – مايكل نايتس ،تقرير عن البحرية لدول الخليج، معهد واشنطن، 14 سبتمبر 2009 .

4 - Reyadh Alasfoor, The Gulf Co-operation Council: Its Nature and achievements, A political Analysts of Regional Integration of the GCC State 1979-2004, Lund Political Studies 149, Lund University 2007, pp 16-20.

وتنميتها وإعمارها، ويرجع السبب في ذلك الاستقرار لأنه لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيداً عن انسجام النخب السياسية والطبقة الثقافية بين السلطة والمجتمع بكل فئاته وأطيافه ومذاهبه وتياراته[1].

إن أهمية الاستقرار السياسي نابعة من أهمية تماسك الجبهة الداخلية ورص الصفوف وتقوية عوامل الوحدة الوطنية، للوقوف على التحديات الأمنية وفق نظرية أمنية خليجية واحدة مرتبطة بشكل كلي بسياسة الدول الأعضاء ومواردها وإمكانياتها حيث تهدف لحماية مصالحها وأهدافها الداخلية والخارجية[2]، ولذلك أتبعت دول الخليج مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى واحترام قراراتها الوطنية، مع الأخذ بحماية أمنها الداخلي من كل أشكال التدخل الخارجي ورفضه، ولذلك بادرت دول الخليج لعمل إجراءات مهمة عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي في إطار منظومة خليجية أمنية استراتيجية[3]:

1 - فيما يختص الأمن الداخلي، فقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون في الرياض 1982 والذي أقر الاتفاقية الأمنية، ومنذ ذلك الحين بدأت جهود الأمن تتكامل بدوله[4].

2 - أما ما يتعلق بأمن النظم السياسية فإنه يتحقق بالتأكيد على روح التضامن والارتباط بين الحاكم والمحكوم وإحساس المواطن بالانتماء إلى وطنه وأمته،

---

1 - Antony Cordesman, Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources in the Future of Warfare in the 21st Century, Ibid, pp 9.

2 - خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف "مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي (محور المجتمع والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2008، ص 237.

3 - د. ظافر محمد العجمي، قراءة كويتية للاتفاقية الأمنية الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، مارس 2013.

4 - لقد تطلبت عملية إعادة النظر بالبيئة الأمنية في شموليتها أن تتكفل دول المجلس بالأمن الداخلي، فقد عقد الاجتماع الأمني الأول بين دول المجلس في العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة ما بين 23 - 24 فبراير 1982 لوضع سياسة التنسيق والتعاون، فتشكلت لجان أمنية متخصصة للتنسيق والتعاون نتج عن عملها منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول المجلس والتي أكدت على وحدة وترابط أمن تلك الدول ومبدأ الأمن الجماعي. يمكن الرجوع إلى: المرجع السابق.

وتوسيع قاعدة التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

3 – المحافظة على البنيان الاجتماعي للمجتمعات العربية الخليجية على التمسك بالتقاليد العربية والإسلامية ومحاربة أخطار العادات الوافدة التي تجلبها العمالة غير العربية[2].

4 – إشاعة روح الانسجام السياسي بين أعضاء مجلس التعاون، وذلك بالحرص على نبذ المنازعات والحل بالطرق السلمية (مثل الخلاف البحريني القطري حول ترسيم الحدود)[3].

5 – تطبيق مبدأ ارتباط أمن الخليج العربي بالأمن القومي العربي مع كل ما يتعلق بهذا المبدأ من خطوات وإجراءات على كافة الأصعدة، ومن ذلك حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الرئيسي لنقل النفط لما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع المجموعة العربية والمجتمع الدولي[4].

تتبع دول الخليج مبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي والتمسك بسياسة عدم الانحياز وتطوير القدرات الذاتية في المجالات العسكرية والأمنية وغيرها[5].

**الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي هدفا في غاية الأهمية تسعى أي

---

1 – د. حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 86.

2 – عبد الوهاب محمد الجبوري، عروبة الخليج العربي وأمنه، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المملكة الأردنية، 5 فبراير 2013.

3– محمد شوقي عبد العال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، دراسات استراتيجية العدد :157، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 7.

4 – د. فتحي العفيفي، الخليج في النظام الإقليمي العربي معضلات الوحدة والاندماج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2007، ص 27.

5 – أنظر للمادة الخامسة من النظام الأساسي للموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: *www. gcc. sg. org. com* تاريخ الاطلاع 24 يناير 2016.

دولة إلى تحقيقه، فهناك دولة تعتبر مستقرة سياسياً وهناك كذلك دولة مستقرة نسبياً، ويمكن تلخيص المؤشرات الدالة على وجود الاستقرار السياسي في دول الخليج كالآتي[1]:

1. الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة: عندما تتم عملية انتقال السلطة بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها فذلك يدل على الاستقرار السياسي في ذلك البلد، أما إذا ما انتقلت السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي[2].
2. شرعية النظام السياسي: إن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، ويتبين ذلك من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم والولاء له تعبيراً عن رضاهم[3].
3. الثبات في المناصب القيادية السياسية: إن بقاء القادة على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، مع اقتران ذلك برضا الشعب في

---

1 – يعتبر الاستقرار السياسي في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على أدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، فكلما كان النظام قريب جداً من جميع الفئات داخل المجتمع ويملك خبرة كبيرة في التعامل السلس مع الأحداث سواء بين النظام السياسي والمجتمع أو بين أفراد المجتمع كلما سمح ذلك بقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الاجتماعي داخل الدولة . يمكن الرجوع إلى (سعد الدين العثماني، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982، 5 نوفمبر2010). أما كارولينا كورفال: فقد اعتبرت أن الاستقرار السياسي لا يعنى الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والمنازعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسي الظروف، فالاستقرار السياسي مربوط بطبيعة النظام السياسي فإذا كان للنظام السياسي الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات بحيث يستعمل القوة ويستعمل الحل السياسي في الوقت المناسب استطعنا القول بأن هناك استقرار عام داخل الدولة يمكن الرجوع إلى : Carolina Curvale, Does Political Participation After Political Stability Department Of Politics, New York University, 2011,pp3 .

2 – انظر على سبيل المثال: أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009، ص 9 – 20.

3 – ماكس فيبر *Maxweber*، في تحليله لمفهوم الشرعية فإنه يذهب إلى أن الحاكم يكتب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم وانه من دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يمتلك القدرة الضرورية لإدارة الصراع بالدرجة اللازمة على المدى الطويل.

حاكميته[1].

4. السيادة: وتظهر هذه الخاصية من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على فرض الحماية للبلد وحماية المجتمع من الأزمات والصراعات والمنازعات الداخلية وقدرته على فرض السيطرة من خلال بسط الأمن الداخلي، وكذلك قدرته على تصدي الأخطار الخارجية، سواء كان غزواً عسكرياً مباشراً أو تدخلاً خارجياً غير مباشر أو هجمات إرهابية عابرة للأوطان[2].
5. عدم وجود حروب أهلية وثورات شعبية: تؤدي العدالة الاجتماعية وفرض القوانين إلى حالة من تكافئ الفرص بين المواطنين وإحساسهم بالعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وبين الأقاليم والمناطق[3].
6. الرخاء الاقتصادي: عندما ينجح النظام السياسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، فذلك يحقق حساً وطنياً قوياً لدى المواطنين ورضا شعبي عارم اتجاه النظام السياسي[4]، فقد حققت دول المجلس

---

1 – أحمد يحيي، «دول مجلس التعاون الخليجي: البيئة الداخلية وآفاق الإصلاح»، في د. عمر الحسن (إشراف) «دول مجلس التعاون الخليجي عام 2020، دراسة استشرافية»، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مايو 2007، ص 25ـ 27.

2 – كلما عجزت الدولة عن مواجهة الأعداء كلما كانت أكثر تعرضاً للتدخلات الأجنبية والغزو الفكري والثقافي وبالتالي أصبحت أقل أمناً واستقراراً، ولكن قدرة الدولة على مواجهة الأعداء المحتملين تشمل على حماية أمنها الوطني، ومن هذه العناصر : الموقع الجغرافي للدولة، الموارد الطبيعية (الغذاء ،المواد الخام الأولية) درجة الانسجام والتماسك بين سكانها وروحهم المعنوية، إضافة إلى نوع الحكم وشكل العلاقة بين السلطة الحاكمة والمواطنين المحكومين وقدرات الدولة العسكرية والدفاعية والدبلوماسية القادرة على توظيف كل عناصر القوة .

3 – إن ظاهرة الصراعات الداخلية والمسلحة في بعض الأحيان تعد من أكثر الظواهر انتشارا في الدول النامية عموماً وذات التعددية العرقية والثقافة خاصة، ويتخذ هذا الصراع أشكالاً مختلفة كالصراعات السياسية والقبلية والجهوية والدينية والطائفية والثقافية وتعد هذه الصراعات هي أهم سمات الدول النامية اليوم. ومن أهم أسباب تخلفها وفقرها. يمكن الرجوع إلى:

*Stacy. R. and J. Oliver, The Political Environment, Macdonald and Evans ltd, Plymouth, U.K,* 1980, *P*21.

4 – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا: أن الأمن لا يعني تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه وليس هو القوة العسكرية التقليدية رغم أنه قد يحتوي عليها، أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن. يمكن الرجوع إلى كتاب (عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسليح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص 6).

إنجازات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية وتأسيس بنية تحتية وفوقية وغيرها من مظاهر الدولة الحديثة وتوفير خدمات اجتماعية واسعة لمواطنيها[1]، فقد عززت دول المجلس وفرة اقتصادية تؤهلها لزيادة الإنفاق العام ومواصلة تنفيذ سياساتها الاجتماعية والاقتصادية لرفاهية مواطنيها[2].

**التعاون في مجال الأمن الداخلي:** التعاون الأمني الخليجي لم تؤسسه اتفاقية إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981، بل هو تعاون قبل ذلك منذ أمد طويل، ويهدف التعاون الأمني، الداخلي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء بهدف وصولها إلى تحقيق التكامل بين أجهزتها الأمنية والتعاون في وهو متعدد الجوانب ويشمل أجهزة المرور والمؤسسات العقابية والإصلاحية والجنسية والجوازات وأمن المطارات ومكافحة المخدرات والأسلحة والمتفجرات وحرس الحدود وخفر السواحل والدفاع المدني، حيث شكلت لجان لبحث التعاون بين الدول في كل فرع من تلك الأفرع، وإدراكا من دول مجلس التعاون على أن تنمية الدول وازدهارها اقتصاديا لا يتم إلا عن طريق تحقيق التعاون الأمني، وكان ذلك في أول اجتماع لهم في الرياض[3]. هذا الأجتماع حددت

---

1 – تتبع دول المجلس سياسة دعم المواد الأساسية لمواطنيها من خلال المواد الغذائية، فلذلك يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة، والإنفاق الاجتماعي يعطي الأولوية في توجه حكومات دول المجلس، علاوة على عدم وجود ضرائب على الدخل أسوة بدول العالم الأمر الذي سهل خدمات التعليم والتوظيف والإسكان والرعاية الصحية والمرافق والمياه والكهرباء والمحروقات، وهي تعتبر من أشد العوامل الحاسمة لأهميتها في دعم الاستقرار الداخلي، وقد شهدت السنوات السابقة أجور القطاع العام زيادات متوالية وتقديم التعليم المجاني ومنح مالية ومساعدات إلى قطاع الصحة والإسكان وفي كثير من الحالات تتولى دول المجلس رعاية مواطنيها من المهد إلى اللحد. للمزيد يمكن الرجوع إلى: أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد: 434، بيروت، أبريل 2015، ص 80.

2 – يقدر حجم الاقتصاد الخليجي بأكثر من تريليون و600 بليون دولار أمريكي في عام 2013، بمعدل نمو حقيقي بلغ 4,6 %، وتشهد دول المجلس أعلى معدلات بمتوسط الدخل الفردي (62 ألف دولار سنويا في المتوسط في العالم) للمزيد يمكن الرجوع إلى:
Fred Lawson, Transformation of Regional: Economic Governance in the Gulf cooperation Council Occasional Paper: 10: Center for International and Regional Studies at Georgetown University in Qatar, 2012, pp 6-13.

3 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 275.

فيه أهداف ومبادئ التعاون الأمني وتوج بالاتفاقية الأمنية بين الدول الأعضاء مؤكدة على وحدة مصيرهم وترابطهم القائم على مبدأ الأمن الجماعي، وكان ذلك في مجال التعاون الأمني من خلال مؤتمر وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون والذي عقد في مدينة الرياض في 23 فبراير 1982 [1]؛ والتي سبقتهم بها المملكة العربية السعودية باتفاق ثنائي مع البحرين في 20 ديسمبر 1981 [2] وذلك في أعقاب اكتشاف السلطات الأمنية في البحرين مخطط يسعى إلى الانقلاب على الحكم حيث تم إيقاف 73 بحرينياً لتورطهم بذلك الأمر في 13 ديسمبر 1981، مع تأكيد البحرين أن أجهزة الأمن تملك الأدلة بأن هؤلاء كانوا على علاقة بالنظام الإيراني، واتهمت النظام الإيراني بتدريبهم وإمدادهم بالسلاح[3].

وانطلاقا من هذه التحديات أقرت دول الخليج الاستراتيجية الأمنية الشاملة من خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط في سلطنة عمان 15 فبراير 1987 ، ومن ثم صادق عليه المجلس الأعلى في ديسمبر من نفس العام، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التعاون التام بين الدول وتمتلك أهداف معينة وهي ملزمة للدول التي وقعت عليها مع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول مجلس التعاون لدول الخليجي ومن بنود تلك الاتفاقية[4]:

---

1 – عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 112.

2 – طرحت فكرة الاتفاقية الأمنية في 23 فبراير 1982 في اجتماع وزراء الداخلية في الرياض وكانت البحرين من أولى الدول الموقعة على اتفاقية أمنية ثنائية مع السعودية بعد أن اتهمت إيران بالتدخل في شئونها الداخلية عبر تشجيع محاولات انقلابية في البحرين، وحذت عمان والإمارات حذو البحرين، مما مهد لطرح مشروع الاتفاقية الأمنية المشتركة التي تمت المصادقة عليها في المنامة في 1994، حيث بارك المجلس الأعلى لدول الخليج العربية الاتفاقية، حاثاً بقية الدول على التوقيع عليها، وكانت الكويت من أولى الدول التي شجعت على الانضمام لهذه الاتفاقية إلا أنها لم تصدق عليها، إذ تحفظت على المادة (12) من الاتفاقية التي تجيز لدوريات المطاردة التابعة لأي دولة عضو اجتياز حدود الدولة المجاورة مسافة لا تزيد على 13 ميلاً لإلقاء القبض على المجرمين، لتعارضها مع الدستور الكويتي، إلا أنها وقعت على تلك الاتفاقية بعد حل مجلس الأمة الكويتي في عام 1987. يمكن الرجوع إلى كتاب (عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سابق، ص 125 – 127).

3 - Matteo logrenzi, Ibid, p:80 .

4 – لقد تطلبت عملية إعادة النظر بالبيئة الأمنية في شموليتها أن تتكفل دول مجلس التعاون الخليجي بالأمن الداخلي. وقد عقد الاجتماع الأمني الأول بين دول المجلس في العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة 23 –

1. تجريم غسيل الأموال: صادقت دول المجلس على الاتفاقيات الدولية الهادفة للحد من ظاهرة غسل الأموال، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غسيل الأموال والمخدرات التي اعتمدت في مدينة (فيينا) بالنمسا في ديسمبر 1988، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي عقدت في تونس عام 1994 والتي تنص على " تجريم تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلة من أي جريمة من هذه الجرائم أو فعل ناتج عن الاشتراك فيها بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكابها على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله[1]". شاركت دول المجلس الجهود الدولية اللاحقة في إطار مكافحة غسل الأموال وكان ذلك في مدينة (بازل) بسويسرا عام 1988 والذي يسمى قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازل، وتختص بحظر استخدام البنوك في النشاط المتعلق بجرائم غسل الأموال، وعلى ضوء ذلك اعتمدت البنوك الخليجية توفير بيانات معينة في التحويلات الإلكترونية ولجميع الشركات المالية بهدف محاربة الجريمة المنظمة وجريمة غسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع والتي تهدد كيان الدول ولاسيما الخليجية منها[2].

2. ظاهرة التطرف والإرهاب: دعوة علماء المسلمين إلى تباين قيم ومبادئ الإسلام

24 فبراير 1982 للتنسيق والتعاون، فتشكلت لجان أمنية متخصصة للتنسيق والتعاون نتج عن عملها منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول المجلس، والتي أكدت على وحدة وترابط أمن تلك الدول ومبدأ الأمن الجماعي، معتبرةً أن التدخل من قِبل أية جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس. وخلال العقود الماضية من عُمر المجلس، ظهر المحور الأمني كأقوى أوجه التعاون بعد المحور الدفاعي، متجاوزًا التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. حيث تحققت إنجازات وخطوات عدة في مجال التعاون الأمني، منها الاستراتيجية الأمنية الشاملة التي أقرت في 15 فبراير 1987 في مسقط كإطار عام للتعاون الأمني، وكان لها أهداف ذات وسائل تنفيذ محددة. د. محمد ظافر العجمي، قراءة كويتية للاتفاقية الأمنية الخليجية، مرجع سابق.

1 – ورقة عمل مقدمة من العميد طايل كايد المجالي مساعد مدير الأمن العام للبحث الجنائي بمديرية الأمن العام بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان: النماذج العربية والدولية في مكافحة غسيل الأموال، الحلقة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الفترة ما بين 11 – 13 يونيو 2012، الرياض، ص 9.

2 – د. صالح السعد، خصائص جريمة غسيل الأموال وأنماطها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة الحادية والعشرون، المجلد الحادي والعشرون، العدد: الثالث، المملكة الأردنية الهاشمية، سبتمبر 2013، ص 69.

الحنيف القائمة على التسامح ونبذ العنف ومواصلة اجتهادهم لتقديم الحلول الصحيحة والمناسبة إلى مشاكل العصر. ووفق مبادئ الدين الإسلامي التزمت دول المجلس بضرورة تعزيز الجهد لإظهار الصورة الحقيقية والمشرفة للإسلام بالإدانة والرفض لأعمال العنف والإرهاب بكل أشكاله ودوافعه[1]، وتفعيل كل الجهود لمواجهة هذه الممارسات الهدامة، من خلال تعزيز التعاون بين جميع الأجهزة الأمنية والتعليمية والإعلامية لدرء الخطر عن دول الخليج من هذه الظواهر وكذلك مواجهتها ومساندة المجتمع العربي والدولي للتصدي لها، حيث وقعت دول المجلس في عام 2004 على اتفاقية الإرهاب[2] ولذلك شكلت لجنة أمنية دائمة عام 2006 والتي تعقد اجتماعاتها دورياً لتعزيز التعاون والتنسيق في هذا المجال[3].

3. اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية: إدراكا من الدول الأعضاء ومراعاة للاستقرار الاجتماعي والنفسي وأثره في تأهيل المحكوم عليه بالسجن لمدة طويلة، أقرت الدول الأعضاء الاتفاقية في مايو 2006 في مدينة أبوظبي وتضمنت أن ينقل السجناء إلى بلدانهم ليقضوا مدة عقوبتهم بالقرب من أسرهم وذويهم مراعاة للجوانب الإنسانية وتحقيق حقوق الإنسان[4].

---

1 – عبد الحسن شعبان، الإسلام في السياسة الدولية وحوار الحضارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 15، صيف 2007، ص 161.

2 – أوضح الباحث المتخصص في الشئون الأمنية مطير الشمري: أن دول مجلس التعاون تعرضت في الفترة بين عام 2001 – 2010 إلى 262 عملية أحبط منها 211 ونفذت 51، كان نصيب السعودية 222 عملية أحبط منها 194، فيما سجلت الكويت 20 عملية أحبط منها 5، الإمارات 11عملية نفذت 5، البحرين 6 نفذت 2، قطر 3 نفذت 1، عمان لم تجرى أية عملية خلال الفترة. وأوضح الشمري أن الإحصاء كشف أن عمان لم تكن ساحة للإرهاب على قرار بقية دول المجلس، بينما كانت السعودية أكثر دولة تعرضت للإرهاب في تلك الفترة فاستحوذت على 88 %، وأحبطت أجهزتها الأمنية 87 % عملية إرهابية. وتوصل الباحث بأن السعودية أكثر دول المجلس استهدافا من التنظيمات الإرهابية تليها الكويت ثم الإمارات والبحرين وقطر بينما عاشت عمان هدوءاً نسبياً. (260 عملية إرهابية تستهدف دول مجلس التعاون خلال 10 أعوام، جريدة إيلاف العدد 4773، 16 /6/ 2014).

3 – نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص 276.

4 – مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقدها الثالث التكامل والوحدة 2001 – 2010، مركز المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، الطبعة الثالثة، 2010، ص 205.

4. التدريب والتعليم الأمني: نظراً إلى ما تمثله التدريبات والدورات لمنتسبي الأجهزة الأمنية من إعداد وتأهيل للكوادر الأمنية، أقر المدراء العامين بالكليات في الأكاديميات والمعاهد الأمنية والشرطية في دول المجلس اتفاقية تنظيم عملية الدورات لديهم، ولذلك اعتمدوا الدليلين العسكري والتعليمي ليكونا مرجعين تستفيد منهما المؤسسات التعليمية وكذلك الزيارات وتبادل المعلومات والآراء والأفكار الأمنية[1] انطلاقا من الاستراتيجية الأمنية الشاملة المنعقدة في مسقط عام 1987 ، حيث تم تطويرها برداء جديد لتواكب أهداف دول المجلس المستقبلية ومنها توطيد الأمن وحماية الحدود، تنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية لمزيد من تعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية، مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث والتعرف على مصادر الخطر والتصدي له من مكافحة الإرهاب والتطرف[2] وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتفاعل معها،وتنظيم العمالة الوافدة لاعتبارات تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس، وتحضيرا للسوق الخليجية المشتركة، فقد تم تسهيل إجراءات تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء وانسياب السلع والبضائع لدعم التجارة البينية وذلك لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين وتعزيزاً للترابط الاجتماعي بين الدول الخليجية[3].

أرادت دول مجلس التعاون أن تتكفل الاتفاقية الأمنية الخليجية بالتحديات الداخلية الجديدة على الساحة الأمنية، واعتبار توقيع الاتفاقية الخليجية بين دول

---

1 – أنظر التعاون الأمني على الموقع الالكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: *www.gcc.sg.org.com* تاريخ الاطلاع: 26 يناير 2015.

2 – نبيل علي صالح، الإعلام الخليجي مهام ومستويات، آراء الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 3، 2004، ص: 37.

3 – مصطفى عبد العزيز مرسي، تحديات العمالة الوافدة في الخليج: مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية؟ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، يونيو 2008، ص 3.

المجلس خطوة من شأنها أن تسهم في تعزيز جهود دول المجلس الأمنية، ولتوسيع آفاق التعاون والترابط والتكامل فيما بينها في كافة المجالات الأمنية، وقد قامت دول الخليج بإعادة صياغة الاتفاقية الأمنية المعدلة والتي تتكون من عشرون مادة وذلك في القمة التشاورية في الرياض 14 مايو 2012 وصادقت عليها بشكلها النهائي كل الدول[1] (ملحق 3)، إلا أن دولة الكويت لم تقم بالتوقيع عليها لوجود عدة أسباب أهمها إخلال تلك الاتفاقية بمبدأ سيادة الدولة على أراضيها وعدم جواز تسليم المتهمين السياسيين لتعارض ذلك مع الدستور الكويتي[2].

رغبة في رفع مستوى المنظومة الأمنية الخليجية فقد أنشئ جهاز أطلق عليه الشرطة الخليجية *GCC Police*، وهي بمثابة الإنتربول بالنسبة لدول الخليج ومقره مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتبع الأمانة العامة لدول الخليج العربية، ويعمل هذا الجهاز بما لا يتعارض مع الدساتير والأنظمة الأساسية والتشريعات الوطنية وكذلك الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الإقليمية في كل دولة على حده[3].

ومن واجباته تعزيز وتطوير التعاون الأمني بين الأجهزة الشرطية في الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة، ودراسة الظواهر الإجرامية وأنشطة المنظمات والشبكات الإجرامية ورصد ودراسة وتحليل أنشطة المجرمين وأساليبهم الإجرامية

---

1 – د. ظافر محمد العجمي، قراءة كويتية للاتفاقية الأمنية الخليجية، مرجع سابق.

2 – ويبدو أن رفض الكويت للاتفاقية الأمنية الخليجية وتعوُّد بقية أعضاء المجلس على أنماط الاستجابة الكويتية حيال ما يتعلق بقضايا السيادة والدستور، قد دفع بعض دول المجلس للمراهنة على التسليم للزمن بحقه في توضيح الرؤية للكويتيين، فأُعيد طرحها بعد 20 عامًا، وبعد إدخال بعض التعديلات عليها كمحاولة من محاولات المجلس التي لا تتوقف للتلاؤم مع الظروف الجيوستراتيجية المتغيرة، خصوصًا وأن دولة الكويت قد رفضت أيضًا اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي عام 1983، واتفاقية مكافحة الإرهاب عام 2004؛ لتعارضهما مع الدستور الكويتي، ونيلهما من سيادة الدولة. وبصيغتها المعدَّلة في القمة التشاورية في الرياض بتاريخ 14 مايو 2012، صادقت عليها بشكل نهائي كل الدول، إلا أنّ دولة الكويت التي وقعت على الاتفاقية لم تصادق عليها بعد.

3 – د. محمد السعيد إدريس، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

والتنسيق بشأنها مع الدول الأعضاء[1]، وكذلك التنسيق مع المنظمات والمكاتب الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الجريمة للاستفادة من خبراتها بهذا المجال وتعميمها على الدول الأعضاء وتسهيل تبادل المعلومات والإحصائيات التي تخص الشأن الأمني بين أجهزة الشرطة من خلال إنشاء قاعدة بيانات لهذه المعلومات بالجهاز[2].

---

1 - رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس المنظومة الخليجية فإن التحديات الأمنية لدول المجلس تتعاظم مع مرور الوقت. إن مشروع الشرطة الخليجية المشتركة هو بلا شك مشروع طموح جاء بعد طول انتظار فقد سبقته اتفاقيات أمنية كثيرة بين دول المجلس وهي بلا شك تزداد مع أتساع التحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي، فخلال العقد الأخير على الأقل زاد التعاون الأمني كثيراً بين دول المجلس من أجل تسليم المجرمين أو المطلوبين يرادفه تبادل معلوماتي واستخباراتي ساهم في حفظ الأمن الداخلي الخليجي، ولكن حاجة هذا الوقت لا تتطلب مجرد تعاون أو تنسيق أمني مشترك بل تتطلب وحدة أمنية بمعنى إلا تقتصر التحديات الداخلية التي تواجهها دولة ما على هذه الدولة فحسب بل إن المسئولية لابد وأن تكون تضامنية وفق منهاج الأمن الجماعي وبالتالي من حق جميع دول المجلس المشاركة في حفظ أمن الدولة التي تواجه مثل هذه التحديات لأن عدم المشاركة والدعم الأمني سيؤديان في النهاية إلى تدهور الأمن الخليجي وتأثر باقي دول المجلس. يمكن الرجوع إلى: يوسف البنخليل، الشرطة الخليجية بانتظار التحديات الأمنية، صحيفة الوطن، مملكة البحرين، العدد: 2913، بتاريخ 1 ديسمبر 2013.

2 - بحث بعنوان: تعزيز التعاون الأمني الخليجي، أخبار الساعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد: 5294، السنة العشرون، 6 يناير 2014، ص 2.

## الفصل الثاني: مصادر تهديد الأمن لدول الخليج العربية

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد توازن القوى ومعادلة الكفة في بناء القوة وتوازنها من استقلالها إلى ما يحقق رؤيتها ومصلحتها، وذلك مع مرور المنطقة بظروف حرجة للغاية إبان حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة الأمر الذي عزز من توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاستفادة من قوة النظام الدولي في سبيل الحفاظ على توازن قوى متعدد الأقطاب، يحفظ للدول الخليجية أمنها وسيادتها ويمنع تفرد القوى الإقليمية الأخرى (العراق - إيران) في زعامة منطقة الخليج العربي.

إن نظام توازن القوى مر بمراحل معقدة من التغيرات في تركيبته في منطقة الخليج العربي حيث لعبت التطورات التاريخية والأطماع لدى دول الإقليم، خاصة في جانب النزاعات والصراعات العسكرية في ظل الحروب التي شهدتها المنطقة في غضون الثلاثة عقود فقط، حيث شهدت المنطقة محاولات متكررة من قبل القوى الإقليمية (العراق – إيران) لإحداث تغيرات في طبيعة ترتيب القوى الإقليمية تصب في مصلحة تغير ميزان القوى لإحداهما على حساب الوضع الإقليمي للقوى الأخرى، الأمر الذي امتاز به نظام توازن القوى في الخليج خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عبرت عنها قوى التنافس الإقليمي تارة بالصراع بين دول الإقليم الفاعلة (العراق - إيران)، والعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991، والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 بزعامة الإمام الخميني، وأخيرا الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003 [1].

لقد برزت الطائفية في منطقة الخليج العربي أشد ما يكون البروز بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، ثم ازدادت بعد سقوط نظام صدام حسين إبان الغزو

---

1 – وليد محمود عبد الناصر، الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية والإيرانية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 95 يناير 1989، ص 178 – 182.

الأمريكي البريطاني في العراق لدى تولي الطائفة الشيعية مفاصل الدولة الرئيسية في الحكومة العراقية الجديدة وبروز خطابات الاستقطاب الشيعي الطائفي. وكذلك الخطاب التكفيري ومحاولة إعاقة الخطابين[1] (السني - الشيعي) استمالة الشارع العراقي لصالحه.

إن أثر التسلح النووي الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية والسياسية خطير جداً وكفيلاً لعزلتها الإقليمية عن واقعها الجغرافي، حيث أن سعي إيران الدخول إلى النادي الدولي النووي كان كافياً لتوجس دول الإقليم الخطر ومن ثم اللاعبين الفاعلين في السياسة الدولية.

عانت دول مجلس التعاون الخليجي من ظاهرة الإرهاب وذلك بعد التفجيرات الإرهابية في نيويورك في عام 2001 وقبل ذلك الوقت كذلك، ولاسيما بعد ما عانت دول الخليج من عودة المجاهدين العرب من أفغانستان حيث كان الخليجيون يشكلون النسبة الكبيرة منهم.

ويمكن تغطية تلك المواضيع من خلال مبحثين هما:

**المبحث الأول: اختلال توازن القوى في المنطقة والطائفية.**

**المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب وخطر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.**

---

1 – محاضرة بعنوان الطائفية في الخليج لم تعرف ولن تعرف الحرب الطائفية، د عبد الله بن إبراهيم العسكر، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.

## المبحث الأول: اختلال توازن القوى في المنطقة والطائفية.

يعد موضوع نظام توازن القوى مصدراً لحفظ الاستقرار الدولي والإقليمي أحد ركائز النظام الدولي والإقليمي في السياسة الدولية، ومر النظام الدولي بالعديد من المراحل مما ساعده لبلوغ ما وصل إليه اليوم ويتكون من:

**المرحلة الأولى:** التي هيمنت على العلاقات الدولية منذ انعقاد معاهدة ويستفاليا في 1648 ، والتي أنهت الحروب الدينية في أوروبا واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية وقامت على التعددية القطبية، وكانت أوروبا هي مركز الثقل في النظام العالمي آنذاك وعرفت هذه المرحلة بنظام توازن القوى التقليدي[1].

**المرحلة الثانية:** وهي المرحلة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى 1989، وتمثلت بظهور عالم ثنائي القطبية التي سيطرت فيه قوتان أساسيتان متنافستان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ودخلتا في صراع حاد على السيطرة على العالم والتي عرفت بالحرب الباردة[2].

**المرحلة الثالثة:** التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة وما تزال مستمرة حتى الوقت الراهن، وقد شهدت العديد من الأحداث التاريخية من تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام القطبية الثنائية وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة العالم، حيث أعلن الرئيس جورج بوش الذي عاصر بداية المرحلة أن نظاماً عالميا جديداً قد بدأ[3]، بينما رأى أغلب المحللين السياسيين أن النظام الدولي دخل مرحلة جديدة وخطرة رغم أن ملامحه لم تتضح بشكل نهائي[4].

---

1 – مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد 1991، ص 238.

2 – محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1992، ص 260.

3 – مظفر نذير طالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقيع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد، مايو 2005، ص 3.

4 – خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت 2007، ص 3 – 35.

## المطلب الأول: اختلال توازن القوى في منطقة الخليج العربي

إن نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي تعرض إلى التهديد المستمر وهو ما جعله لا يتصف بالاستقرار وإنما بالتحول والتغير، ويرجع ذلك بسبب التوازنات التي تفرضها التفاعلات الدولية والإقليمية بين عناصر النظام الدولي والإقليمي، لذلك فإن أكثر المناطق التي تتعرض للتهديد تكون بين دول كبرى ودول صغيرة في نفس الإقليم، أي أن نظام توازن القوى يتعرض للخلل من زيادة قوة دولة على حساب دولة أخرى أو من خلال انهيار دولة كبرى من الإقليم تكون سبباً في زعامة دولة على حساب دولة أخرى[1].

ولكن هل هذا الوضع يصب في مصلحة دول مجلس التعاون أم لا؟ وهل هذا الوضع تستفيد منه الدول الإقليمية بمنطقة الخليج العربي؟

### الفرع الأول: دور العراق في اختلال توازن القوى.

يعد دور العراق في اختلال التوازن بالشرق الأوسط من أهم الأسباب في عدم الاستقرار في هذه المنطقة، كما تعد سنة غزو القوات الأمريكية للعراق سنة مفصلية في تاريخ العراق وتاريخ المنطقة ككل، لذا سنسلط الضوء على دور العراق قبل سنة 2003 ودوره بعدها.

---

1 – لقد برزت الحاجة لفهم العلاقات السياسية الدولية من خلال ما يسمى بنظرية توازن القوى في العلاقات حتى أصبح قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات وبالتالي يحيط بدوافع السلوك الدولي، فأصبح التوازن يفترض تعدد القوى السياسية أي الدول، كما يشير التقارب الذي يحصل بين هذه الوحدات أو الدول والصراع أو التنافس فيما بينها وعلى مستوى الصراعات الإقليمية فهي على الرغم من أنها تبدو محدودة ضمن إطارها الإقليمي، إلا أن لها امتدادات عالمية وهي بتعبير آخر صراعات إقليمية ذات أبعاد دولية تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة التوازنات والمصالح الدولية، وتتصارع القوى العالمية والإقليمية فيما بينها من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من القوة أو السعي لامتلاكها بما يحقق التوازن الكمي والنوعي على المستوى الإقليمي والدولي في مختلف المجالات أو جزء منها، وتسعى الدول في هذا المجال لتسخير قدراتها كافة لخدمة الأهداف والغايات التي تحقق هذا التوازن وبما يحقق المطلوب الوطني، ومن هذا المنطلق فإن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول تحكمها درجات التفاوت في القدرات الكمية والنوعية والكيفية التي تستخدم فيها هذه القدرات والتي تشمل القدرات والتي تشمل المكونات المادية وغيرها التي يتضمنها تنظيم القوة بحسب ما هو متاح منها لكل دولة. يمكن الرجوع إلى: محمد عبد القادر فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، 1990، ص103.

### أ-العراق قبل 2003

إن نظام توازن القوى منطقة الخليج العربي تعرض ومازال يتعرض إلى عدم الثبات والتحولات بسبب المتغيرات السريعة التي فرضتها القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي ومتغيرات النظام الدولي المؤثرة في النظام الإقليمي الخليجي، وكذلك سعي القوى الإقليمية في فرض تغيرات أمنية وسياسية تنعكس سلباً على هيكل توازن القوى في منطقة الخليج العربي[1].

كان العراق يشكل أحد أضلع مثلث ميزان القوى في منطقة الخليج العربي لاسيما في فترة الستينات والسبعينيات من القرن الماضي وبلوغه أقصى مستوى للجهازية العسكرية وكذلك الإفراط في التسليح، حتى جاء تدمير المفاعل النووي العراقي (مفاعل تموز) عام 1980 من قبل الطائرات الإسرائيلية، واتسم نمط العلاقات العراقية مع دول الخليج العربية بعدم الثبات وأخذ طابعاً سلبياً في كثير من الأحيان حتى نشبت الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) التي كان أحد وجوهها أنها شنت نيابة عن دول الخليج ، لتلقيه دعماً كبيراً من تلك الدول سواء المادية أو السياسية أو العسكرية، وتطورت العلاقة العراقية-الخليجية إيجابا حتى انتهت بالغزو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1990 لتسود حالة من العداء بين الطرفين[2].

شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً تاريخياً في بناء الجبهة الشرقية، وعلى الرغم من ذلك فإن الحرب لم تحسم الصورة النهائية لهذه الجبهة إذ تحول العراق من خطر مؤكد إلى خطر محتمل بسبب العدد الكبير لجيشه وكمية السلاح وبالأخص

---

1 – تعريف مصطلح توازن القوى: هو حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية الأساسية توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن. يمكن الرجوع إلى د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات - مطبوعات جامعة الكويت، كلية الاقتصاد والتجارة والعلوم والسياسة، الكويت، 1971، ص 27.

2 – صلاح كامل مشرف، أسرار حرب الخليج في الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، خالد بن محمد القاسمي، الجزء الأول، الطبعة الأولي، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1992، ص 2.

صواريخ أرض-أرض (السكود)[1].

وأدى الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في يوم 20 مارس 2003 إلى انهيار الدولة العراقية، باعتبارها إحدى القوى المؤثرة في منطقة الخليج العربي، إذ لم يترك للعراق مجال للنأي بنفسه عن أتباعه لإحدى القوى الإقليمية، حيث الصعوبة تكمن في تعامله مع قضايا المستقبل لكونها قضايا متشعبة وشائكة في مضامينها ونتائجها على نحو جعل العراق مصطفاً بجانب أحد المحاور التي تشكلها دول المنطقة في مواجهة المحاور الأخرى[2].

لقد أدى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق إلى اختلال ميزان القوى في منطقة الخليج العربي وذلك بفعل ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال المتمثلة في الحاكم العسكري للعراق (بول بريمر) المعين من قبل المحتل على إصدار قرار بحل الجيش العراقي وكذلك المؤسسات العسكرية بالكامل[3]، مما أدى إلى تفجر العنف في العراق سواء ضد المحتل أو اقتتال الجماعات العراقية لبعضها البعض، وبدلاً من أن يؤدي وجود المحتل لاستقرار العراق وفرض الديمقراطية التي وعدوا بها والحفاظ على ميزان القوى، فقد أتى تدفق النفوذ الإيراني في كل اتجاه بعدما كان مكبوحاً من قبل نظام الرئيس السابق صدام حسين وقواته المسلحة ذات الخبرة العالية في القتال والسيطرة الإقليمية[4].

وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في مأزق مع الثغرة الكبيرة على حدودها الشرقية وتهديد مباشر مع النفوذ الإيراني، الذي تطور برعاية المحتل

---

1 – أنطوان زحلان، العرب وتحديات العلم والثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 336.

2 – مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر، سبتمبر 2015، ص 18.

3 – دانييل بنيامين وستفين سايمون، فشل الحرب على الإرهاب واستراتيجية للتغلب عليه بشكل صحيح، ترجمة: علي حسين باكير، نيويورك تايمز بوكس، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2005، ص 179.

4 – عبد الخالق فاروق، بعد استعمار العراق المقاومة والعالم رؤية استشرافية، الطبعة الأولي، القاهرة، إصدارات سطور، 2004، ص 148.

الأمريكي البريطاني، وتزامن ذلك بوجود وعي متزايد من قبل صناع القرار في منطقة الخليج العربي بالخطوة المتنامية داخل البيئة الاستراتيجية الخليجية[5]، ويأتي تصريح الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عبد الرحمن بن حمد العطية في سياق هذا الموضوع الهام: «بأن منطقتنا تواجه أخطار وتهديدات أسوأ مما كان ماثلاً قبل عام 2003 وهو ما يجعلنا نتساءل أين ذهبت الوعود الأمريكية بجنة الديمقراطية التي بشروا بها ؟ والتي أدت إلى تحريك النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية التي أصبحت تحصد مئات الأرواح يومياً»[6].

لدى إيران مصالح متباينة اتجاه العراق، فهي تسعى لإقامة نظام موال لها في العراق حتى تكتسب سياستها الخارجية بعداً عربياً ومنع إقامة دولة مستقلة للأكراد بشمال العراق حتى لا تفقد النفوذ هناك، ميزان القوة الإقليمي لصالح إيران التي تمتلك طموحات واضحة للهيمنة الإقليمية مما أجج جذوة الخلاف السني - الشيعي وتحولها إلى لهيب مدمر، جعل العراق عندئذ حمام دم طائفي كبير شمل أيضاً الأقليات الأخرى كالمسيحيين والكلدانيين والتركمان والأزيدية[7].

وفي تصريح لافت لرجل الدين المعارض لإيران العلامة السيد علي الأمين[8] في مقابلة تلفزيونية مع قناة المستقبل اللبنانية وفي انتقاده الصريح للنظام الإيراني ذكر بأن «الصراع المذهبي بدأ بعد سقوط العراق وعندما دخلت الأحزاب الدينية ورجال الدين إلى السلطة المدعومين خارجياً، إذ كانت إيران ومازالت ترعى الأحزاب

---

5 – منصور حسن االعتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1989 – 2000)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 224.

6 – عبد الرحمن بن حمد العطية، معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 21.

7 – رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق، دار الجمل، كولونيا، الجمهورية الألمانية، الطبعة الأولى، 2003، ص 217.

8 –يمكن الرجوع إلى مقابلة السيد علي أمين على قناة LBC بتاريخ 21 سبتمبر 2013 .www.lbcgroup. tv.com .

والتنظيمات المسلحة[1] في العراق حتى قبل سقوط نظام الرئيس صدام حسين بفترة طويلة»، فهي تستضيف على أراضيها رموز عراقية لحزب الدعوة العراقي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والذي يمتلك تنظيماً عسكرياً باسم (فيلق بدر) الذي كان يرأسه عبد العزيز الحكيم وخلفه إبنه عمار بعد وفاته»[2].

وفي هذا الإطار يمكن تفسير تصريح قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني العميد قاسم سليماني خلال ندوة الشباب والصحوة الإسلامية التي نظمت بإيران في 18 يناير 2012 والذي قال فيها: "إن إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وأن هاذين البلدين يخضعان بشكل أو بآخر لإرادة طهران وأفكارها «مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإمكانها تنظيم أي حركة تؤدي إلى تشكيل حكومات إسلامية هناك بغية مكافحة الاستكبار»[3].

---

1 – منذ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق وسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين عام 2003 نجحت إيران بالتأثير على السياسة العراقية من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية لإنشاء دولة فيدرالية ضعيفة يهيمن عليها الشيعة وتكون أكثر انصياعا للنفوذ الإيراني، وقد عملت طهران على دعم الجماعات والمليشيات الشيعية المسلحة وعززت من قوتها الناعمة في المجالات الاقتصادية والدينية والاستخباراتية، فقد قامت الاستراتيجية الإيرانية على الدعم المسلح لتلك الجماعات دون غيرها من الشعب العراقي لكي تتمكن هذه الجماعات والمليشيات من ترجمة أهميتها الديمغرافية إلى نفوذ سياسي وبالتالي تعزيز السيادة الشيعية الموالية لطهران في العراق وهي تمارس نفوذها من خلال سفارتها في بغداد وقنصلياتها في البصرة وكربلاء وأربيل والسليمانية، كما أن كلا سفيريها في بغداد بعد عام 2003 "حسن كاظم قمي وحسن دناني وفر" الذي ولد في العراق ولكن الرئيس السابق صدام حسين طرد عائلته قد خدم في قوة القدس النخبوية التابعة للحرس الثوري الإيراني وبالتالي يعكس تعيينهما دور الأجهزة الأمنية الإيرانية في صياغة السياسة في العراق وتنفيذها في قوة القدس المسئولة عن العمليات الخارجية السرية الأكثر حساسية في إيران. ومن الأحزاب الإرهابية التي ترعاهم إيران: عصائب أهل الحق، سرايا طليعة الخراساني ، كتائب سيد الشهداء، حركة حزب الله النجباء، كتائب حزب الله العراق، سرايا السلام، فيلق الوعد الصادق، منظمة بدر الجناح العسكري، لواء عمار بن ياسر، لواء أسد الله الغالب ، لواء اليوم الموعود ، سرايا الزهراء ، لواء ذو الفقار، لواء كفيل زينب، سرايا أنصار العقيدة، لواء المنتظر ، بدر المجاميع الخاصة ، لواء أبو الفضل العباس، حركة الجهاد والبناء، سرايا الدفاع الشيعي، كتائب درع الشيعة، حزب الله الثائرون ، كتائب التيار الرسالي، سرايا عاشوراء، كتائب مالك الأشتر، حركة الأبدال، جيش المختار، الحشد الشعبي، حركة العراق ( كتائب الأمام علي). للمزيد يمكن الرجوع إلى: مايكل ايزنشتاين، بحث عن إيران والعراق، معهد واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 13 سبتمبر 2015، على الموقع الالكتروني: *www. washingtoninstitute. org. com* تاريخ الاطلاع 29 يناير 2016.

2 – إبراهيم نوار، مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، إبريل 2003، ص90.

3 – عبد الله الشمري، إيران والربيع التونسي، جريدة اليوم، المملكة العربية السعودية، الاثنين 18 فبراير 2013،

**ب-العراق بعد 2003**

على ضوء الأحداث على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وإقليمياً، شهد ميزان القوى في الخليج إعادة هيكلة جذرية إذ فرضت التحديات الأمنية الجديدة لدول الخليج العربي تغيرات عميقة في الإقليم فأصبح التهديد الآتي من العراق بعد احتلاله أبرز التهديدات الأمنية لدول الخليج العربي المؤثرة في الأمن الداخلي، وصار العراق ملاذاً للميلشيات المدعومة من إيران وذو توجه إيديولوجي بغيض يحمل حقد وكره للمكونات الأخرى وتشجيعها للمنظمات الدينية المتطرفة وتقديم الدعم لها بصورة غير منظورة[1].

فمنذ سقوط بغداد عام 2003 عززت إيران نفوذها في العراق مما يفضي إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي وأن القادة الإيرانيون سوف يستغلون فرصة تنشيط دورهم الإقليمي ومحاولة فرض الهيمنة الإيرانية عليها تحت ذرائع دينية، فهي تريد علاقة مستقرة مع العراق بسبب أولوياتهم الدينية والثقافية والتي تتضمن تمتعهم بحرية زيارة المدن المقدسة في كربلاء والنجف والحوزات الدينية[2]، فقد رتبت إيران لتحقيق ذلك على عدة المستويات، فمعظم النخب الشيعية الحاكمة في بغداد مؤيدة لإيران وهي قادرة على ممارسة نفوذ كبير في مجريات العملية السياسية العراقية من خلال الأحزاب الشيعية مثل حزب الدعوة الحاكم حالياً أو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أو التيار الصدري[3].

بدأت المنافسة بين الأحزاب الشيعية للاستحواذ على السلطة في العراق بعد الغزو، حيث قتل رجل الدين البارز عبد المجيد الخوئي في النجف وصرح أقربائه

---

العدد 14493.

1 – حميد الراوي، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، العدد 12، ص16.

2 – مثني حمد الثويني، العلاقات الأمريكية -الإيرانية للمدة 1989 – 1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999 ص 89.

3 – ماد ويس، خمسة مؤشرات على نجاح إيران في العراق، مختارات إيرانية، العدد 105، إبريل 2009، ص 67.

بأنه قتل ضحية صراع بين الزعامات الشيعية للسيطرة على مدينة النجف، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى مقتدى الصدر زعيم الصدريين وابن محمد باقر الصدر، وكذلك في أواخر مارس 2008 بين حكومة المالكي والمليشيات الشيعية في مدينة الصدر وأنحاء بغداد كان إشارة أخرى على سياسة الدعم الإيرانية[4].

لم يعد العراق يمثل التهديد العسكري التي تخشاه دول مجلس التعاون الخليجي كما كان سائداً فترة الرئيس صدام حسين، فطبيعة التهديد تغيرت فالعراق يعيش الآن في حالة من الفوضى والاقتتال المذهبي والطائفي، وهذا ينعكس على الأمن الخليجي عموماً، وتمثل التهديدات الجديدة الآتية من العراق في أربعة نقاط رئيسية[5]:

1. تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة ومدربة وحاضنة ومصدر للعناصر المتطرفة والإرهابيين من عرب وعراقيين وخليجيين.
2. تحول العراق لمفهوم "الدولة الفاشلة[6]".
3. دور إيران المتنامي ومتابعه من دور منفذ في المنطقة من خلال مشروع إيراني طموح لفرض السيطرة والتحكم وتغير في ميزان القوى في المنطقة.
4. تخوف دول مجلس التعاون الخليجي من عراق يعطي الطائفة الشيعية وإيران ثقلاً سياسياً كبيراً وكذلك من خطر التمدد الشيعي والتي قد يكون لها دوراً سلبياً في أمن واستقرار منطقة الخليج.

---

4 – مي مجيب عبد المنعم مسعد، بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة (دراسة حالة الشيعة في العراق 2003 – 2005)، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 160 – 168. وكذلك جريدة الحياة الدولية، لندن، 13 أبريل 2003، العدد 14629.

5 - ValiNasi, The Shia Revival; How Conflicts With Islam Will Shape The Future, New York, Norton, 2006.

6 – أتى ذلك التصريح من قبل وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرتس غيتس في حوار المنامة ديسمبر 2007، من معايير فشل الدولة هو العجز عن الحفاظ على سيادة الدولة واستقرارها السياسي والحفاظ على وحدة التراب الوطني وتراجع النمو الاقتصادي ومنع تدخل الدول المجاورة في شئونها الداخلية وتحويلها إلى تابع، فشل الحكومة المركزية عن توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والماء دون تقنين أو قطع وتوفير الأمن والأمان لكافة الشعب وليس لطائفة او عرق معين وكذلك يطلق مصطلح الدولة الفاشلة على الدولة التي تعجز عن حماية أمنها وتوفير الأمن والخدمات والعمل وتشهد انقسامات وحروب داخلية وميلشيات وتشظي طائفي ومذهبي وعرقي ( يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام وكذلك مجلة فورن أفيرز).

تتلقى دول مجلس التعاون الخليجي من أرض العراق تهديدات شتى ومنها إنشاء معسكرات للتدريب يقيمها فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني في صحراء النجف لتدريب أتباع النظام الإيراني من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين ، السعودية ،الكويت) والتي سمحت بها حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي[1]، والتي تدار من قبل الإيرانيين أنفسهم وتصاغ سيناريوهات مستقبلية لتحركات تخريبية وإنشاء جماعات إرهابية مقاتلة تستهدف السيطرة على دول الخليج العربي بالتوازي مع تمدد نفوذ وهيمنة الجماعات الطائفية الإيرانية، وكذلك توجيه القنوات الإعلامية سواء الإخبارية أو الدينية التابعة إلى النفوذ الإيراني بمهاجمة الأنظمة الحاكمة بدول المجلس وخلق بيئة معادية[2].

كما يشكل حزب الله العراقي أحد التنظيمات التي بدأت تحتك مباشرة مع دول الجوار الخليجي حيث أطلق الحزب، ويتزعمه واثق البطاط، قذائف المورتر داخل الأراضي السعودية مستهدفاً نقاط الحدود، حيث شجبت السعودية تلك التصرفات وألقت باللوم على عاتق الحكومة العراقية لعدم فرض سيطرتها وهيبتها على كامل أراضيها، والتي جعلت من ذلك الحزب خطرا يهدد دول الجوار وهو الذي يرتبط مباشرة بالقيادة الإيرانية[3]. ولكن ماذا تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي من العراق؟

تأمل دول مجلس التعاون الخليجي مضاعفة جهد العراقيين أنفسهم من أجل إعادة مسيرة العراق إلى مكانته السابقة وهي من جهتها لن تتأخر في مد يد العون والمساعدة لإصلاح الخطأ الكبير الذي خلفته الحكومات السابقة[4]، التي كانت

---

1 – د. محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2012، ص 9-8.

2 – مايكل نايش، تجربة البقاع اللبناني في العراق، معهد واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 مارس 2015، الموقع الإلكتروني:
www.washingtoninstitute.org.com تاريخ الاطلاع 30 يناير 2016. وكذلك العراق ومعسكرات تدريب مخربي البحرين والسعودية، داوود البصري، جريدة إيلاف، 5 ديسمبر 2013، العدد 4610.

3 – أمن الخليج خط أحمر، د. عبد الرحمن الحبيب، صحيفة عكاظ، المملكة العربية السعودية، 25 فبراير 2013، العدد 4271.

4 – سوسن صبيح حمدان، الحدود البصرية العراقية-الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مركز المستنصرية

مرتمية في أحضان الإيرانيين وعودة العلاقات العراقية -العربية والإقليمية[1]، كما ترى دول المجلس ضرورة إنصاف أهل السنة العراقيين الذين همشوا من بعد غزو العراق وأصبحت السلطة بيد الطائفة الشيعية دون غيرهم، واعتبارهم شركاء في الوطن وإدارته، وأن حقوقهم ليست هبة من أي حاكم شيعي بل أنه حق لهم[2].

الطريق الوحيد لعودة العراق لمكانته السابقة هو إلغاء القوانين التي جاء بها المحتل الأمريكي المتمثلة في شخصية بول بريمر الحاكم السابق المعين لإدارة شئون العراق، والذي قسم المجتمع العراقي وزاد بانقساماته ورهن العراق لدى الفرس تحت غطاء استئصال الإرهاب واجتثاث البعث الذي همش به مجمل شعب العراق[3]. كما أن التخلي عن الميلشيات الطائفية التي نشأت في إيران هو السبيل لقوة العراق، ويكفي ما مر به العراق من تجارب الحكم الطائفي والتي قادت البلاد إلى صراع دموي وتناحر مقيت على السلطة، وأخيراً ما آل إليه العراق من تقسيم مناطق للأكراد في الشمال والعرب السنة في الوسط والعرب الشيعة في الجنوب متزامنة مع حالة الفوضى التي تعم المناطق جميعاً[4].

**الفرع الثاني: دور إيران في اختلال توازن القوى**

يعتبر الدور الإيراني كبيراً في اختلال التوازن في منطقة الشرق الأوسط وينعكس على عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، ولذلك سنلقي الضوء على الدور الإيراني المزعزع لأمن المنطقة:

---

للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2012، ص 29.

1 – جايمس دويتر، «العراق من الديمقراطية إلى الحكم» ضمن كتاب: هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 149.

2 – فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية والسياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز لمجموعة العمل التابعة لمركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون، دولة قطر، 2015، ص7.

3 – عبد الوهاب القصاب، «إعادة تشكيل الجيش العراقي - رؤية أولية»، ضمن كتاب: برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص240.

4 – دول الخليج والعلاقة مع العراق في عهد العبادي، د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 30 أغسطس 2014، العدد 13059.

**أ- إيران الدولة كمساهم في اختلال ميزان القوى في المنطقة**

تشكل منطقة الخليج العربي نقطة احتكاك رئيسية بين العرب والفرس كقوميتين متضادتين، إذ يبدأ الصراع فيها من التسمية نفسها، فإيران تزعم بأن الخليج فارسي والعرب يؤكدون أن الخليج عربي، وعملت إيران طول الفترات السابقة ومنذ حكم الشاه على استعراض قوتها في العالم من خلال أجهزة نشيطة للدعاية تم توظيفها لتلميع صورتها للعالم وتمثلت في إذاعة طهران الدولية التي ساهمت في اختراق البنيات الثقافية للمجتمعات العربية[1].

تميزت علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بإيران بكونها "غير مستقرة" وتأخذ منحى التوتر وعدم الاستقرار في ظل توالي الأزمات التي تسببها السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج والمنطلقة، بهدف الهيمنة الإيرانية الإقليمية التي لم تتغير منذ عقود، سواء في عهد الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية حتى صارت المملكة العربية السعودية المنافس الأيديولوجي والجيوستراتيجي الرئيسي لها مع السعي لمواجهة نفوذها ودورها الإقليمي[2]، وتوجد خلافات مع دولة الكويت بسبب مشكلات ملف الجرف القاري ولدولة الإمارات قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث ذات الأهمية الاستراتيجية في وسط مياه الخليج العربي، والتوتر المستمر مع مملكة البحرين بسبب دعم إيران للعناصر التخريبية من الشيعة في البحرين[3].

تشعر دول الخليج العربية بالقلق حيال أهداف إيران في التحكم بالمنطقة، ومن أسباب ذلك هو كبر حجم الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية في بلدان الخليج وبالأخص البحرين والكويت والمنطقة الشرقية من

1 - في منتصف السبعينيات ومقابل بعض المساعدات الاقتصادية وافق الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (1957 - 1987) على السماح لإيران بإنشاء محطة البث الإذاعي في تونس وتبث برامجها باللغات الفارسية والعربية والفرنسية والإنجليزية وموجهة إلى شمال أفريقيا وأوروبا الغربية وشرق البحر المتوسط.

2 - اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2011، ص 509.

3 - صالح المانع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، جمال سند السويدي، محرر، إيران والخليج: والبحث عن الاستقرار، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1996، ص 224 - 225.

المملكة العربية السعودية[1]، ويزداد هذا القلق مع ظهور الزعامة السياسية للشيعة في العراق فذلك قد يشجع شيعة الخليج للتحالف مع شيعة العراق مما قد يسمح في إمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة للتحالف مع الشيعة في المنطقة، ويأتي تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (طيب الله ثراه) للتعبير عن مخاوفه من تكوّن هلال شيعي يمتد من لبنان إلى العراق وإيران ثم يتجه جنوباً إلى البحرين وما تلاها وصولاً إلى اليمن[2].

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي استخدام العديد من الخطوات لمناهضة المخاطر التي مصدرها إيران لمعرفتهم بأن الطموحات الإيرانية هي في السيطرة على منطقة الخليج العربي وزيادة نفوذها فيها بشتى الطرق، وسرعة تنامي المشروع الإيراني النووي وكذلك التحرك الشيعي غير المسبوق في الدول الخليجية مما يؤكد للعيان بأن هنالك تمدداً شيعياً بدأت ملامحه في التشكيل[3]، وهذا يشمل جميع الدول السنية في الخليج العربي والتي مازالت علاقاتها بإيران مضطربة بشكل واضح ومثير للقلق، فمع تعاظم النفوذ الإيراني في العراق الذي أصبح قاعدة انطلاق للفكر الشيعي الذي يدعو لتصدير الثورة بهدف قلب الأنظمة الحاكمة الخليجية التي تنتهج سياسة مغايرة لإيران وتعتبرها معادية لها في المنطقة، بدأ تكوّن جبهة جديدة معادية لدول مجلس التعاون تمتد إلى سوريا وحزب الله اللبناني[4].

إن الغزو الأمريكي للعراق جعل من إيران القوة الإقليمية الوحيدة، وهذه كانت نتيجة من النتائج الاستراتيجية للغزو، فقد خلصت دراسة أجراها المعهد الملكي

---

1 – يمنى سليمان، الأزمة السعودية الإيرانية التطورات والتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2016، ص 3.

2 – شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيما، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 186 – 187.

3 – أ. وجدان فالح حسن، البرنامج النووي لإيران وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، الجمهورية العراقية، العدد: 2–1، المجلد: 42، 2010، 233.

4 – فوزي درويش، إيران: محاولة فك الأزمة النووية (1/2) مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009، ص 9.

البريطاني للشؤون الدولية في أغسطس 2006، إلى أن إيران قد استفادت من الغزو الأنجلو أمريكي في إزاحة الحكومتين المنافستين لها في المنطقة (نظام صدام حسين وحكومة طالبان في أفغانستان)، وبينت الدراسة بأن النفوذ الإيراني في العراق اليوم أكبر من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لإيران وجوداً هاماً في أفغانستان[1].

إن اختلال ميزان القوى لصالح إيران بعد تحرير دولة الكويت وطرد الجيش العراقي منها منح إيران فرصة لها لتعزيز موقفها من هذا العدوان على دولة الكويت لاسترضاء دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك دول الغرب مما ينهي عزلتها الإقليمية والدولية[2]. وشهدت هذه الفترة التي تلت فترة الحرب العراقية الإيرانية الطويلة التي أنهكت كلا البلدين دخول العلاقات السعودية الإيرانية مرحلة جديدة بالكامل فانتقلت العلاقة من الصراع الثنائي إلى التنافس على النفوذ الإقليمي[3].

شهدت العلاقات الخليجية - الإيرانية انفراجا في حقبة التسعينيات بسبب تولي الإصلاحيين الحكم برئاسة السيد محمد خاتمي، فمجمل الوضع الإيراني كان يتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة شعبية واسعة في تاريخ إيران ما بعد الثورة في انتخابات 23 مايو 1997، وهو ما أكده خاتمي في سعيه نحو تفعيل حكم القانون وبناء المجتمع المدني[4].

حاولت إيران تحويل دول مجلس التعاون الخليجي بعيداً عن ظهورها كقوة إقليمية منافسة إلى الارتباط بمحور تقوده إيران باعتبارها الدولة الإقليمية القادرة

---

1 – جوين دايار، الفوضى التي نظموها - الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008 ص 145.

2 – ميتشيل بيلفر، رئيس قسم العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية في جامعة ميتروبوليتان، براغ، في محاضرة ألقاها في منتدى حوار المنامة 2012.

3 – محمد السعيد إدريس، الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة؟ ملف إيران - العرب، مجلة الرأي الآخر، العدد الرابع، يونيو 2014.

4 - Ali Abotalebi, The Struggle For Democracy in the Islamic (Republic Of Iran) Middle East Review Of International Affairs (MERIA) vol4,no.3,septemper, 2000, pp42-50.

على حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي[1].

لقد تولدت لدى إيران قناعة تتلخص في أنها لا تستطيع بمفردها الدفاع عن نفسها في مواجهة التكتلات المحيطة، لأن الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يعتبران من دوافع تهديد الأمن الإيراني إذا لم تتوافر القوة اللازمة لحمايتها، لذلك سعت القيادة الإيرانية ضرورة تنمية وامتلاك عناصر القوة القومية عن طريق[2]:

1. امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة.
2. الانخراط في نظام دفاعي يحقق لها الاعتماد المتبادل.
3. ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على حساب الكتل الديموغرافية المجاورة لذلك زيادة العمق الإيراني.
4. سياسة التقارب وعقد التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحتملة ضدها.

إلا أن مع نهاية فترة الرئيس محمد خاتمي وتولي المحافظين سدة الرئاسة في إيران متمثلة في محمود أحمدي نجاد (2005 – 2012) أخذت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتدهور نحو الأسوأ، ابتداءً بالتهديد العسكري اتجاه دول المنطقة وانتهاءً بالمزاعم التي أطلقها مستشار المرشد الأعلى في يناير عام 2009 التي زعم فيها بأن مملكة البحرين ما هي إلا المحافظة الرابعة عشر من محافظات إيران[3] وصولاً بطرد السفراء بين المملكة المغربية وإيران وقطع العلاقات الدبلوماسية، وقيام إيران كذلك بالهجوم الإعلامي ضد دول الخليج والدول المعادية لسياساتها حتى وصول الربيع العربي، في عام 2011 الذي اثبت تورط إيران الحركات الإرهابية ودعم المتشددين من الشيعة بإثارة المظاهرات وأعمال العنف والشغب والتخريب في كل من

---

1 – إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984، ص 23 – 25.

2 – شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 181.

3 – د. محمد سعد أبو عامود، إيران ودول الخليج العربية، علاقات متوترة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 176، إبريل 2009، ص 94 – 95.

البحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وجعلت السياسية الإيرانية مبدأ تصدير الثورة هدفاً حيوياً ومصيرياً سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له استراتيجية خاصة لها وسياسات تستند على مصادر وإمكانات وطاقات لتنفيذها[1].

إن اختلال ميزان القوى يؤدي إلى انعدام الأمن في منطقة الخليج العربي وبالأخص تهديد الملاحة في مياه الخليج العربي عن طريق إغلاق مضيق هرمز أو حتى مضيق باب المندب في اليمن[2].

إذا اضطرت إيران إلى اتخاذ تلك الإجراءات فإن رقعة الحرب سوف تكون عالمية وليس إقليمية كما حدث مع غزو العراق لدولة الكويت، ويرجع ذلك للمصالح العالمية الحيوية للمضيقين وبالأخص الصناعية، ولاسيما أن إيران تتفوق على دول الخليج العربية في ذلك الأمر لبسط سيطرتها على الجزر الإماراتية العربية المحتلة في وسط الخليج العربي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مما يمنحها تفوقاً استراتيجيا في التحكم والسيطرة[3].

إن الطبيعة الجغرافية والبحرية تبين أن خطوط الملاحة البحرية الرابطة بين مصافي النفط على شواطئ دول الخليج والواصلة عبر مضيقي هرمز وباب المندب حتى قناة السويس هي أهداف بسيطة وليست صعبة وسهلة الوصول، ومكشوفة في حالة ضرب واستهداف تلك الناقلات والمصافي، ومن جهة أخرى غزارة النفط المصدر من تلك المنطقة حيث يقدر من مضيق هرمز حتى عام 2030 بـ 28 مليون برميل يومياً وباب المندب بـ 5 ملايين برميل يومياً وقناة السويس بـ 6 ملايين برميل يومياً[4].

---

1 – عبد المؤمن محمد السعيد، إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الاستراتيجي العربي، 1994، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الأهرام، 1995، ص 51.

2 – حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 37.

3 – عبد الجليل زيد المرهون، أوروبا وأمن الخليج: الفرص والخيارات، الرياض، مركز الدراسات الأوروبية، 2009، ص 24 – 27.

4 – أنتوني كورد زمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات

من تداعيات استمرار الخلل في ميزان القوى القائم هو نشوب سباق التسلح في المنطقة الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً رائجة لاحتكار السلاح العالمي بالمنطقة وتستغل قلق دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إبرام صفقات أسلحة ضخمة تستوعب حجماً كبيراً من إيرادات النفط، حيث يشير معهد ستوكهولم الدولي[1] لأبحاث السلام أن المملكة العربية السعودية فقط من بين دول الخليج الأخرى أنفقت في عام 2013 على صفقات السلاح 67 مليار دولار بزيادة قدرها 14 %.

إن الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي يعاني من اختلال توازن القوى الحاد الذي تتفوق فيه إيران وامتداد نفوذها في المنطقة بشكل غير مسبوق ومن شأن هذه الحالة أن تمتص حجماً هائلاً من الفوائض المالية على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي هي جزء من استراتيجية الأمن في دول الخليج العربي[2].

إن تنامي القوة الإيرانية التقليدية وكذلك سعيها للحصول على السلاح النووي قد أخل ميزان القوى الإقليمية، وهي من الأسباب التي تدفع للتوتر في الإقليم، لذلك استعانت دول الخليج بالقوى العظمى من أجل بسط الأمن بالإقليم إلا أن هذا الخيار أدى بدوره إلى مأزق أمني ومتمثلاً في انسحاب القوات الأمريكية من العراق بعد غزوه عام 2003.

إن تخفيض وجود القوات الدولية في منطقة الخليج العربي والذي يشبه بدوره الانسحاب البريطاني عام 1971 حين انتهت معاهدة الحماية السياسية دفع دول المنطقة للسعي إلى مفهوم استراتيجي لحماية نفسها بذاتها (المساعدة الذاتية) والمطروح من قبل جون ميرشيمر[3]، وتحقيق أمنها الاستراتيجي والاستعداد

---

الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 73.

1 - Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) www.sipri.org.com.

2 - Bill Mc Sweeney, Security Identity and Interests Sociology Of International Relation, Cambridge, United Kingdom, 2004, pp79-80.

3 - John Mearcheimer, Strategies For Survival In Perspectives on World Politic, 3rded Richard Little and Michael, London and New York, Routledge Taylor, 2006, pp 60-68.

بالسلاح المتطور لتضمن هذه الاستراتيجية تقليل المخاوف الأمنية، علما بأن الثغرة الاستراتيجية في الأمن الخليجي تكمن في ضآلة عدد القوات المسلحة مقارنة بدول الإقليم، مما يؤدي إلى عدم تغطية مساحة دول الخليج بشكل قوي وفعال ضد أي اختراق عسكري معادي، وهذا يعكس اختلال التوازن الذي تواجهه دول المجلس[1].

ترى دول الخليج العربية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران بعد احتلال العراق عام 2003، وكذلك إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان، فأصبحت إيران هي القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي بعد القضاء على قوة العراق الذي كان الدولة الوحيدة القادرة على كبح جماح القوة الإيرانية، ناهيك عن أن النظام السياسي الذي أفرزه الاحتلال الأمريكي في العراق تديره قوى سياسية محسوبة على إيران على نحو يزيدها قوة وتأثيراً في تطورات الأحداث في العراق أو في المنطقة[2].

كل هذه العوامل أدت إلى تزايد مخاوف تنتاب العديد من الدول الإقليمية من أن إيران تستخدم تفوقها في ميزان القوى الإقليمية لدعم تمددها في الإقليم، بدءا من أزمة الملف النووي وما تنتجه من تداعيات سلبية محتملة على المنطقة مروراً بتهديداتها المتكررة باستهداف مصالح دول الجوار أو إغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لحظر نفطي أو ضربة عسكرية أمريكية أو غربية وانتهاءً بتدخلاتها في الشؤون الداخلية لبعض الدول وعلى رأسها مملكة البحرين[3].

تتمثل سياسة إيران لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية عبر تشديد قبضة النظام الديني الحاكم من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية[4] وإقصاء الإصلاحيين

1 – أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد:10، دولة قطر، سبتمبر2014، ص 37.

2 – جايمس دويتر، «العراق من الديمقراطية إلى الحكم» ضمن كتاب: هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية–الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص 149.

3 – د. محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، العدد 29، إبريل 2011، ص 4 – 5.

4 – تعتبر نظرية ولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية فلا يستقيم النظام إلا بها

وتمكين المتشددين وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

1. دعم وتقوية نفوذ المواطنين الشيعة في البلدان العربية والإسلامية ومساعدتهم للوصول إلى الحكم، بدءا من دول الخليج العربية وسوريا ولبنان وباكستان وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية.
2. تبني القضية الفلسطينية ودعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزه باعتبارهما نواة لدولة إسلامية تكون موالية لإيران.
3. دعم الأحزاب والحركات السنية المعارضة في الدول العربية والإسلامية خصوصاً ذات التوجه الإسلامي الأصولي مثل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.
4. بناء شراكة استراتيجية قوية مع سوريا في الشرق العربي باعتبار تقارب المذهب الشيعي مع المذهب العلوي الحاكم في سوريا وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية.
5. دعم أحزاب إرهابية في دول مجلس التعاون ودول الشام مثل حزب الله بجميع فروعه في دول الخليج والعراق ولبنان.
6. بناء مصالح اقتصادية مشتركة مع روسيا والصين لمساندة إيران سياسياً واقتصاديا وعسكرياً.

---

ولا تكتسب شرعيته إلا بأعمالها وذلك وفقاً للدستور، وهي تعكس إيمان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بقوة أن الإسلام لا يحتوي على قواعد وأحكام عامة تتعلق بإدارة المجتمع ولكنه يؤسس شكلاً محدداً للحكم (يمكن الرجوع إلى أحمد مهابه، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، دار الحرية 1989). فالمرشد باعتباره الولي الفقيه يتمتع بوضع شديد التميز ويتدخل في معظم سلطات الدولة وفقاً للمادة 57 من الدستور والتي تنص على أن «السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – السلطة القضائية، وتمارس هذه السلطات صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في الدستور وتعمل السلطات مستقلة عن بعضها البعض ولكن عندما تم تعديل هذه المادة في عام 1989، كان تعديلها هو إضافة صفة «المطلق» لإشراف ولي الأمر والتي حذفت الجملة الخاصة بأن التنسيق يتم بواسطة رئيس الجمهورية وكذلك فالمادة 110 من الدستور المعدل التي تفصل من مسئوليات القائد وصلاحيات منصبه بصفة أكبر، وهي وظائف القائد وصلاحيته. يمكن الرجوع إلى عبد الله يوسف مهر، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار، السياسة الدولية، السنة 35، أكتوبر 1999.

1 - حسام سويلم، إيران بين السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي، مختارات إيرانية، العدد 102 يناير 2009، ص90.

**ب- إيران ودورها في دعم الحركات المعارضة بالدول السنية**

إن تحرك إيران لنشر معتقداتها وتبشيرها بالمذهب الشيعي ليس إقليمياً فقط، بل تحركت نحو القرن الأفريقي، وكما ذكر أستاذ العلوم السياسية (رمضاني) بقوله "طالما آمنت إيران بأن حدود الدولة الإسلامية تتجاوز حدودها السياسية كدولة قومية"[1]، حيث قامت بدعم ومساندة الاتحاد الإسلامي الصومالي وهي جبهة أصولية إسلامية لتمكنها من السيطرة على الصومال، إلا أن هذه الحركة دخلت في قتال مع حركة الشباب الإسلامي التي أنشأت في ما بعد حالة الفوضى التي شهدتها الصومال بعد سقوط حكم الرئيس السابق محمد سياد بري[2]، وبذلك يصبح لإيران الوجود في مضيق باب المندب الذي يعد الشريان الثاني من بعد مضيق هرمز الذي تبسط السيادة عليه حالياً لها. من جهة أخرى كذلك كان للتحرك الإيراني في السودان وما وصلت إليه العلاقات من توطيد حيث سارعت لاحتضان الانقلاب العسكري على الرئيس البشير، ذلك أن تواجدها داخل البحر الأحمر من خلال السودان، أي غرب المملكة العربية السعودية، يؤدي إلى تهديد الملاحة فيه[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه في سبتمبر 2010 رست حاملة طائرات ومدمرة من سلاح البحرية الإيراني في ميناء بور تسودان على البحر الأحمر، وكذلك تكررت الزيارات لذلك الميناء في سبتمبر 2013 حيث أعلنت السودان عن رسو سفينتين أخريتين

---

1 - Ramazani, R, K, Iran Islamic revolution & The Persian Gulf, Current History, vol.8, January 1985, pp 498.

2 - حركة الشباب الإسلامية الصومالية هي حركة إسلام سياسي قتالية تنشط في الصومال وتتبع فكرياً تنظيم القاعدة وتأسست عام 2004، كانت الذراع العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية التي انهزمت أمام القوات التابعة للحكومة الصومالية المؤقتة غير أنها انشقت عن المحاكم بعد انضمامه إلى ما يعرف باتحاد المعارضة الصومالية، وامتهنت الحركة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال وفي بحر العرب وقامت الحركة كذلك بعملية تفجيرات انتحارية من أشهرها اغتيال وزير الداخلية الصومالي آنذاك (عمر حاشي أدن) في 18 يونيو 2009 الذي قتل في تفجير داخل فندق ببلدة - بلدوين - وسط الصومال وقتل معه 30 شخصاً على الأقل حيث تبنت الحركة في مؤتمر صحفي لها الهجوم ووصفت وزير الداخلية القتيل بالمرتد الكافر.

3 - شحاتة عوض، السودان و«عاصفة الحزم»: ضرورات واستحقاقات التموقع الإقليمي الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، يونيو 2015، ص7.

إيرانيتين، وتواصل وجود السفن الحربية في الموانئ برسو سفينتين أخيرتين في مايو 2014 [1].

غير أن السياسة السودانية ولما أحست بالخطر من تقديم التنازلات لصالح إيران أخذت بالتغيير وأصبحت العلاقات السياسية لها مردودها العكسي على الأمن السوداني، ففي 3 سبتمبر 2014 دعت السلطات السودانية لإغلاق المركز الثقافي الإيراني وجميع فروعه المنتشرة في السودان وأمهلت القائمين عليه مغادرة البلاد خلال 72 ساعة، وفي تصريح لوزير الخارجية السوداني "علي كرتي" أشار إلى أن المركز يهدد الأمن في البلاد ويسعى لتحقيق مكاسب طائفية شيعية دخيلة على المجتمع السوداني، وضبطت السلطات الأمنية السودانية حالات مارسها المركز الثقافي الإيراني في عدد من الأحياء الشعبية وفي بعض الجامعات ونشر المذهب الشيعي بالمال بالإضافة إلى وسائل أخرى بصورة غير مقبولة[2]، وتسعى إيران إلى تشجيع الصحوة الإسلامية الدينية من خلال المراكز الثقافية في عدد من الدول مثل السودان وشمال أفريقيا وذلك من أجل تأمين دور إيراني في هذه المناطق وإبقاء الثورة الإسلامية الإيرانية مصدر إلهام للحركات الإسلامية أينما وجدت[3]، ويتضح من كل هذه المساعي بأن إيران تحاول أن تجد نفسها متزعمة للإقليم العربي لما يحققه ذلك من التوازن الاستراتيجي، حيث أعلنت طهران أكثر من مرة أنها ثقل إقليمي لا يمكن تجاهله في المستقبل لتحديد مستقبل المنطقة العربية[4].

1 - «مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغيير» ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير 2ج (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000) ج1، ص 276.

2 - جريدة الشرق الأوسط، لندن، الثلاثاء 3 سبتمبر 2014، العدد 13063.

3 - أول مركز ثقافي إيراني أفتتح في السودان عام 1988 في عهد حكومة الصادق المهدي، وقد أثيرت شكوك حول نشاطه لنشر المذهب الشيعي بشكل علني لأول مرة في احتفال بعيد ميلاد الإمام المهدي جنوب الخرطوم عام 2009 حضره عدد من الشيعة.

4 - سعت إيران إلى تسويق نفسها من أجل بسط نفوذها في القارة الأفريقية من بوابة التشيع الذي مكنها من تحويل سبعة ملايين مسلم سني على مذهب الإمام مالك إلى شيعة في غرب القارة، وفي سبيل تحقيق هذا المسعى استخدمت إيران ترسانة دعائية ضخمة وصرفت عشرات المليارات من الدولارات، ووظفت جيشاً من الدعاة والخبراء والمستشارين. أمين سعيد، خريطة الشيعة في العالم: دراسة عقدية - تاريخية. ديمغرافية.

تعتبر إيران كذلك من أهم اللاعبين الأساسيين الذين دعموا ثورة الشباب اليمنية في 11 فبراير 2011 وما تلاها. ولكن لماذا؟

ساعدت إيران في تحول جماعة عبد الملك الحوثي الموالية لها إلى قوة مؤثرة على الساحة السياسية في اليمن حيث أخذ النفوذ الإيراني بالتوسع في اليمن ودعمت جماعة الحوثيين بالسلاح وتجنيد وتدريب أفرادها من جماعة الحوثي في معسكرات تابعة للمعسكر الأول للإيرانيين، حيث تم استئجار الأراضي من إريتريا وبإشراف وتمويل إيراني[1] وهذه المعسكرات هي: المعسكر الأول والذي يوجد بالقرب من ميناء عصب قبالة المعسكر الكبير للجيش الأريتيري المسمى "ويعا"، والمعسكر الثاني في الساحل الشمالي بين منطقتين "حسمت وايربطي" على ساحل البحر الأحمر، والمعسكر الأخير يوجد في منطقة "ساوي" وهو أحدث المعسكرات التي أقامها الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين وهو قريب من الحدود السودانية[2].

كما اعترضت السلطات اليمنية عدد من السفن التي تحمل الأسلحة والمتفجرات على سواحلها المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب، ومنها ما أعلنته السلطات اليمنية في يناير 2013 حيث كشفت عن ضبطها سفن إيرانية متوجهة إلى جماعة الحوثيين، كانت تحمل أسلحة من بينها صواريخ ومتفجرات وقذائف صاروخيه ومعدات تستخدم لصناعة المتفجرات وكانت قادمة من إيران ومتوجهة إلى جماعة الحوثيين[3].

مع أهمية البعد الطائفي لدى إيران فإن اهتمامها بالحالة اليمنية من خلال دعمها للحوثيين إلا أن النظرة الاستراتيجية لدى القيادة الإيرانية هو سعيها لوجود موطئ قدم، على الأراضي اليمنية المجاورة لمضيق باب المندب بجانب تحكمها في مضيق هرمز

استراتيجية، القاهرة، مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 84.

1 - أحمد محمد أبوزيد، معضلة الأمن اليمني-الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلآت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2013، ص 81.

2 - أمل العالم، العلاقات الحوثية الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أبريل 2015، ص 5.

3 - أمل عالم، الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، يونيو 2015، ص 7.

لتعزز سيطرتها على الممرات المائية الحيوية على البحر الأحمر والخليج العربي وهي بذلك تسعى كذلك لتطويق دول الخليج جنوباً والمملكة العربية السعودية بالخصوص بعدما نجحت بتطويق الشمال (العراق -سوريا- لبنان -غزة) في إطار التنافس على ميزان القوى بالمنطقة، وتعتبر إيران أن لليمن أهمية كبيرة فهو يمثل البوابة الجنوبية للوطن العربي عموماً ودول الخليج بشكل خاص[1].

تمكنت إيران وبنجاح لوجود حليف لها في اليمن وتأثيرها من جعل العراق تحت نفوذها سياسياً ومذهبياً، وبذلك فهي تسعى متذرعة بجماعة الحوثيين ولإتباعهم المذهب الشيعي الأثني عشري وجعلهم نفس أنموذج حزب الله في لبنان، وذلك ما تخشاه دول مجلس التعاون الخليجي لظهور جماعة شيعية منفصلة عن الدولة في اليمن قد يشجع ويحرك النزعات الطائفية الموجودة لدى المواطنين الشيعة في دول الخليج العربية[2].

فما هي خيارات دول مجلس التعاون لمعالجة اختلال توازن القوى في الإقليم؟

تتلخص خيارات دول مجلس التعاون في الآتي:

1. استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في بناء قوتها الذاتية سعياً لمعادلة كفة

---

1 - التهديد القائم من منطقة وخليج عدن يتمثل في تصاعد نشاط القرصنة في القرن الأفريقي حيث أن أعلى نسبة شهدتها ظاهرة القرصنة كانت في الفترة ما بين عامي 2008 - 2010 وتتحدد خطوات تهديدات القرصنة في محورين هما: إعاقة إمدادات النفط وإيجاد مصدر مالي لتمويل نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب وعلى سبيل الذكر أستهدف القراصنة بالذات السفن التجارية وسفن النفط العملاقة التي تعتبر أهدافاً سهلة من حيث بطء الحركة فوق الماء وأنها تحمل أطناناً من النفط، إذ تم على سبيل المثال اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة (سيريس ستار) في نوفمبر 2008، وكانت قيمة الحمولة النفطية تساوي 100 مليون دولار وطلب الخاطفون فدية مقابل تحريرها وإلا سوف يتم بيع النفط في السوق السوداء وتدمير الناقلة، بفعل أعمال القرصنة تلك، ارتفعت تكاليف التأمين على السفن بنسبة 40 %، أما المحور الثاني لتهديدات القرصنة للأمن فهو إمكانية تحالف القراصنة والجماعات الإرهابية باستعمال أموال الفدية لشراء الأسلحة المتطورة ويصبح مضيق باب المندب معرض للخطر ومن سلبيات هذه التهديدات هو التحالف بين الجماعات الإرهابية ونقل الأسلحة إلى جنوب المملكة العربية السعودية عبر بوابة اليمن، يمكن الرجوع إلى (ماري بوس، مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا، نحو أحياء علاقات تاريخية في الخليج في عام 2008 -2009، مركز الخليج للأبحاث، 2009، ص 196. وكذلك يمكن الرجوع إلى: مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، 2009، ص 40.

2 - مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2008، ص 204.

ميزان القوى من خلال زيادة الإنفاق العسكري من تسليح وتجهيزات على حساب قطاع التنمية والبناء الاقتصادي وهو ما تنبذه دول المجلس حالياً لأنها تولي بناء المجتمعات والبنى التحتية والفوقية لدولها[1].

2. السعي لاستقرار العراق وبنائه لعودة العراق إلى المنطقة ومساعدته في بناء وتأهيل الجيش العراقي كقوة موازية لإيران، وهذا الطرح لا يمكن تطبيقه حالياً لأن اتجاهات النخب السياسية المسيطرة على الحكومة والساحة السياسة العراقية ذو توجه إيراني الهوى ربما أكثر من الإيرانيين أنفسهم، حيث وطدت علاقاتها المتينة مع إيران ضد الجبهة الغربية من الخليج العربي المتمثلة في دول الخليج العربية التي أدت لزيادة المخاوف الأمنية وعمق حدة اختلال ميزان القوى لصالح إيران[2].

3. ظهور حقائق استراتيجية جديدة في المنطقة كأن تتفكك أقاليم إيران وتضعف من الداخل ويحدث تقسيم عرقي أو اثني مما يؤدي إلى ضعفها الذي يؤدي بدوره لوقف التهديد الإقليمي في تاريخ العلاقات الدولية، وهذا فعلاً ما تعاني منه إيران اليوم من مخاوف متزايدة وهي شبح نشوب نزاعات داخلية مسلحة ذات طابع أثني أو عرقي في الجسد الإيراني، فخطر انجراف إيران إلى حرب أهلية أو صراع عرقي أو طائفي[3].

---

1 - جلال خشيب وآمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 202، أكتوبر 2015، ص 23.

2 - د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد:201، يوليو2015، ص 93.

3 - ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2005، ص 143. هذا وتتوزع قوميات وأقليات أثنية وعرقية كثيرة في إيران، فلو أخذنا عدد العرب في إيران فيبلغ عددهم أكثر من مليون ونصف نسمة أي بنسبة تقترب من 2 % من سكان البلاد، بينما يشكل أكراد إيران (وغالبتهم من السنة) نحو خمسة ملايين نسمة ونسبتهم نحو 7 % من مجموع السكان، ويتوزع السنة في إيران على أربع قوميات هي: أ-عرب منطقة خوزستان (الأحواز). ب-البلوش في منطقة سيستان وبلوشستان. ج-تركمان في منطقة شمال خراسان (تركمانستان). للمزيد يمكن الرجوع إلى: عائشة أحمد المري، الأقليات في إيران. أزمة وطن أم أزمة مواطنة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد: 5، مايو-يونيو 2010، السنة الأولى، ص 13. أما القومية الرابعة فهي الأكراد الأكثر عدداً بحيث يتوزعون على مساحة تقدر بنحو 25 ألف كلم 2 أي بنسبة 8 %

## المطلب الثاني: الطائفية آثارها وتهديداتها على منطقة الخليج العربي

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من خطر ظاهرة الطائفية حديثاً وتحديداً بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق في 20 مارس 2003 والذي على إثره انهارت الدولة العراقية ونظامها الأمني ومن ثم العسكري في 9 أبريل 2003، وقد أعلنت دول مجلس التعاون عن خشيتها من هذا التهديد الجديد الذي أصبح أشد خطورة على أمن الدول والمجتمعات وتهديد المجتمعات المتجانسة والتي يعتبر المجتمع الخليجي أحدها.

قد لا تكون حدة الشقاق المجتمعي والطائفي في دول الخليج العربية بلغت درجة الخطر التي وصلت إليها الدول الأخرى، ولكن شبح تلك الظاهرة في مجتمعات الخليج قد يكون في طور البروز لأسباب عدة منها انتقالها من دول الجوار والتي تتصدى لها دول الخليج بكل ما تملك. ولكن ما الأسباب التي قد تؤدي للطائفية في دول مجلس التعاون؟ وما هو مصدرها؟

يمكن مناقشة ذلك الأمر من خلال تناول النقاط التالية:

**الفرع الأول: الصراع الطائفي في العراق وآثاره على دول الخليج العربية.**

**الفرع الثاني: تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج العربية (الصراع المذهبي في اليمن نموذجاً)**

---

من مساحة إيران كلها. يمكن الرجوع إلى: صلاح سالم، المشكلة -الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد: 6 أبريل، 1994، ص 193. وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولاتي كرمنشاه وأردلان إضافة إلى مقاطعتي لورستان وخوراسان. يمكن الرجوع إلى: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 143. وهناك كذلك أقليات وأعراق منها الأذريين وهم الذين ينحدرون من منطقة أذربيجان القسم الإيراني وذلك راجع إلى فترة الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية وأدت إلى زيادة التنافس على إيران إذ أدى التدخل إلى تقسيم إيران إلى منطقتين: الشمالية تسيطر عليها القوات السوفيتية بما فيها أذربيجان الإيرانية والمنطقة الكردية، في حين سيطرة القوات البريطانية على المنطقة الجنوبية من إيران. يمكن الرجوع إلى: رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، بيروت، 1983، ص 106 – 111. هذا ويثبت التاريخ الحديث أن تقسيم الدول أو إعادة صياغة جغرافيتها يؤدي للتقليص من تهديداتها الأمنية حيث تفككت إمبراطورية النمسا-المجر بعد الحرب العالمية الأولى وقسمت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد تم تقسيم يوغسلافيا عرقياً بعد الحرب الباردة. يمكن الرجوع إلى: محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص139 – 157.

## الفرع الأول: الصراع الطائفي في العراق وآثاره على دول الخليج العربية

شهد العراق صراع طائفي بعد عام 2003 وكان له مردود على دول المجلس وسنلقى الضوء على بعض منها.

### أ- الدور الإيراني في تأسيس المذهبية الطائفية في العراق

يمتاز العراق بأنه بلد الحضارات القديمة كحضارة ما بين النهرين والحضارة السومرية والحضارة الآشورية وهي عاصمة الثقافة الإسلامية في عهد الخليفة هارون الرشيد. وطبيعة العراق جعلته مهد الحضارات الأديان سواء السماوية الثلاثة أو حتى الوثنية التي كانت تستمد أصولها من المجوسية في عهد الدولة الفارسية قبل الإسلام، وكان العراق على الدوام مكاناً تجتمع فيه المذاهب والأعراق بصورة أثرت في نسيج المجتمع، ولكن أكثر الانقسامات الطائفية هي التي بين الطائفة السنية والطائفة الشيعية بسبب التغذية الإقليمية لتلك الجماعات، مما يؤثر سلباً على استقرار السيادة الوطنية وإضعاف الدولة مع احتمالية انفصال الأقاليم التي تتبع طائفة معينة ويمتد خطرها على المنطقة كلها[1].

تعتبر الطائفية وأفكارها الشريرة من أشد الأخطار على المجتمعات فبسببها لن يوجد استقرار سياسي وأمني واجتماعي يمكن أن تشهده وتنعم به منطقة الخليج العربي. وخطر الطائفية يتمثل في تشطير وتمزيق المواطنين والحيلولة دون قيام أي

---

1 - تعتبر قضية الطائفية والتعصب قضية جدلية والواقع أن مشكلات التعصب العرقي شغلت علماء الاجتماع وانثروبولوجيا الثقافية والسياسية وكان من أبرزها كتابها «أنبر كوهين» *Anber Cohen* وبيرنارد بيرلسون» ولقد أشار هؤلاء الكتاب إلى مشكلة التعصب العرقي والتهجير ألقصري. يمكن الرجوع كذلك إلى كتاب السيد حنفي عوض، دراسات في علم الإنسان، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 104 – 111 ويعرف *Taylor Ryan* الطائفية بأنها: التعصب حالة من التصلب الفكري أو الجمود العقائدي حيث يسلك اتجاهات الفرد والجماعة نحو جماعات وطوائف أخرى، ويكشف المتعصب عن خضوع كبير لسلة الجماعة التي ينتمي إليها، مع نبذ الجماعات الأخرى ويرتبط بذلك ميل إلى رؤية العالم في إطار جامد من الأبيض إلى الأسود مع ميل استخدام العنف في التعامل مع الآخرين. يمكن الرجوع إلى كتاب زايد الحارثي، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 54. ويعرف قاموس العلوم الاجتماعية التعصب بأنه «غلو في التعلق الشخصي بفكرة أو مبدأ أو عقيدة بحيث لا يدع مكاناً للتسامح، وقد يؤدي إلى العنف والاستماتة». يمكن الرجوع إلى سعد الدين إبراهيم التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، من الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الأطفال والتعصب والتربية، احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكويت، 1988 –1989، ص 195 – 209.

شكل من أشكال التعايش السلمي بين فئات المجتمع، فحين تنتشر هذه الأفكار بين الناس تضع المجتمعات من أقصاها إلى أقصاها في مواجهات تؤدي إلى حروب أهلية دموية طاحنة[1].

بعد سقوط بغداد في 9 أبريل 2003 أصبحت إيران هي المحرك الوحيد في العراق لارتباطها بالعديد من القوى الشيعية، حيث بدأت في التناحر والتصفية فيما بينها من أجل الاستحواذ على السلطة ذلك أنها بلغت مداها في عام 2006 [2]، ووقف المحتل الأمريكي عاجزاً صامتاً أمام الهيمنة الإيرانية على العراق وذلك راجع لعدة أسباب منها مذهبية وأخرى طائفية:

1. من الناحية المذهبية فإن إيران وبعد الثورة في عام 1979 اعتبرت نفسها الحامي الوحيد للمذهب الشيعي وبدأت بمنهج تصدير الثورة إلى دول الإقليم المحيطة والدول الأخرى، وكان نشر التشيع هدفاً رئيسياً لأجل سيطرتها على أتباع المذهب الشيعي من العرب وغيرهم المتواجدين في المنطقة العربية ومن ثم يسهل التخلخل والولوج إلى الدول الخليجية والعربية بهدف المرجعية الشيعية[3]. ولتضمن إيران الهيمنة جعلت رجال الدين في مراتب عليا يسمون بآيات الله ومنحهم صلاحيات واسعة ليتبعهم أشخاص وجماعات وأحزاب لتحقيق أهداف وغايات سياسية معينة، ورأت إيران أن تكوين التكتلات البشرية على أسس مذهبية وطائفية أسهل وأقصر الطرق لتحقيق الزعامة في الإقليم عن طريق تسلق ظهور المخدوعين بشعاراتهم وأفكارهم الطائفية وهذا ما اتبعته السياسة الإيرانية[4].

---

1 - هناك أمثلة على المجتمعات التي دخلت في حروب وصراعات أهلية مثل الحرب الأهلية في لبنان، وكذلك بين الصرب والبوسنة في يوغسلافيا السابقة.

2 - ولي نصر، الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، ترجمة: سامي الكعكعي، بيروت، 2007، ص 182.

3 - رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، مجلة العلوم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 14، ربيع 2007، ص 13.

4 - بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص13 – 14.

عـزز العـراق الجديـد، ومـا حملـه مـن تغيـرات في هـرم السـلطة، النفـوذ الشـيعي فقلـص مـن التوتـر المذهبـي مـع إيـران الـذي كان سـائداً في عهـد النظـام السـابق، إلا أن البنـاء السياسـي الهش في العـراق اليـوم وكذلـك اسـتمرار الخلافـات المذهبيـة يبقـى مـن التحديـات الرئيسـية التـي يواجههـا، وهـذا مـا يجعـل إيـران مهتمـة بصـورة واضحـة بنشـر المذهـب الشـيعي في العـراق حيـث تكاتفـت الجماعـات الشـيعية في صـف واحـد مـع الأحـزاب الذيـن تربـوا وترعرعـوا في إيـران وتجـاوزت بعـض الأحـزاب الـولاء للوطـن العراقـي إلـى الـولاء العقائـدي لإيـران[1].

2. أمـا مـن الناحيـة التاريخيـة فتتمثـل في حالـة العـداء الطويلة بين العـراق وإيران، حيث كان العـراق ومـازال يمثـل أهميـة اسـتراتيجية لإيـران باعتبـاره الممـر المؤدي بالفـرس إلـى شـواطئ البحـر المتوسـط، كمـا أنـه هـو الطريـق البـري الـذي تسـلكه القـوات عبـر البصـرة والإحسـاء إلـى عمـان ودول الخليـج ليصبـح الخليـج بحيـرة فارسـية[2]، خصوصـاً أن عـددا مـن سـكان الخليـج يعتنقـون المذهـب الشـيعي ليصبحـوا بذلـك أدوات يمكـن اسـتخدامها مـن جانـب الفـرس لتحقيـق طموحاتهـم في السـيطرة علـى المناطـق العربيـة المحيطـة وشـبه جزيـرة العـرب، وإقامـة دولـة شـيعية كبـرى تضاهـي الدولتـين الإسـلاميتين الكبيرتـين آنـذاك الدولـة العثمانيـة في تركيـا والبلقـان ودولـة المماليـك في مصـر والشـام والحجـاز وهمـا دولتـان تدينـان بالمذهـب السـني[3].

لقـد انتقلـت الجهـود الإيرانيـة بذلـك إلـى العـراق حيـث أخـذ التشـيع بعـداً جديـداً كعامـل حاسـم في بنـاء اسـتراتيجية الأمـن القومـي الإيرانـي التـي ولـدت بعـد الثـورة الإيرانيـة عـام 1979، ذلـك باعتبـاره الممثـل للإسـلام الـذي انطلقـت الثـورة باسـمه وتحـت لوائـه[4]، اتجـه النظـام الإيرانـي نحـو العـراق باعتبـاره المعبـر الأول لتصديـره التشـيع

1 - جـو دين ديـار، الفوضـى التـي نظموهـا: الشـرق الأوسـط بعـد العـراق، ترجمـة: بسـام شـيحا - قـراءة لمـى مضـر الأمـارة، مجلـة المسـتقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، العـدد: 356، أكتوبـر 2008، ص 162.

2 - آمـال السـبكي، تاريخ إيـران السياسـي، المجلس الوطنـي للثقافـة والفنـون والآداب، دولـة الكويـت، 1999، ص 19.

3 - جمـال زكريـا قاسـم ويونـان لبيـب رزق، محـرران، العلاقـات العربيـة الإيرانيـة، القاهـرة، جامعـة الـدول العربيـة معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، 1993، ص 50 – 51.

4 - آمـال السـبكي، تاريخ إيـران السياسـي، مرجـع سـابق، ص 219 - 223.

والثورة الإسلامية إلى الأقطار العربية المجاورة، لذلك تمكنت إيران من أن تجمع الفصائل الشيعية تحت سيطرتها والتي أصبحت فيما بعد جزاءً أساسياً في نظام الحكم الجديد في العراق بعد سقوط بغداد الذي أعده الحاكم الأمريكي "بول بريمر"[1].

يمكن القول أن حدوث الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان نقطة تحول جديدة في التوجهات الإيرانية تجاه دول الإقليم وبالأخص العراق واتخاذ ما يسمى تصدير الثورة والتأكيد على أن الخليج فارسي وليس عربي، فأخذت العلاقات العراقية الإيرانية نحو الانحدار الذي أدى بدوره إلى حرب الخليج الأولى بين عامي 1980 – 1988[2]، في هذه الفترة الحرجة من علاقات البلدين سعت إيران لإتباع توجهات جديدة من خلال مخططات سياسية وعسكرية لتنفيذ مبدأ تصدير الثورة وسرعة وتيرة تصديرها إلى العراق ودول الخليج العربي التي سعت إلى قلب أنظمة الحكم فيها كما حدث في مملكة البحرين عام 1981، وتشكيل أجهزة تدين بالطاعة العمياء لإيران وبالولاء المطلق إلى الولي الفقيه الإمام الخميني[3].

لذلك تم تأسيس جيوش خاصة وهي الحرس الثوري الإيراني الذي يكون تابع لسلطة الولي الفقيه القائد الأعلى للثورة الإسلامية الإمام الخميني، وفيلق بدر[4]

---

1 - بول بريمر عينه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأبن (2000 – 2008) حاكماً مدنياً ورئيس للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في 6مايو 2003، قبل تعيينه في ذلك المنصب كان يرأس شركة استثمارية للأزمات تابعة لشركة (مارش ومكلينان)، وسبق له العمل في السلك الدبلوماسي بين عامي 1966 – 1989.

2 - نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 60.

3 - د. أشرف كشك، العلاقات الخليجية الإيرانية الواقع وآفاق المستقبل، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، مملكة البحرين، 2014، ص 14.

4 - تشكل فيلق بدر من جنود الجيش العراقي الشيعة الذين أسرو لدى إيران في حرب الخليج الأولى حيث أنضم العديد من العراقيين إلى منظمة بدر ليتدربوا على يد ضباط حرس الثورة الإسلامية في إيران، وقد قدر عدد الذين أنضموا للفيلق بمائة ألف مقاتل، وقد دعم هذا الجيش بكافة الأسلحة الخفيفة والثقيلة وطائرات الهليكوبتر بالإضافة لاستيلائه على بقايا أسلحة الحرب العراقية الإيرانية ، وكانت بداية العمل العسكري حين أصدر المرجع الشيعي آية الله العظمي محمد باقر الصدر عام 1979 فتواه بمواجهة حكم صدام حسين وأعتبره "واجباً شرعياً"، وبناء على هذه الظروف بدأت تتشكل الميلشيات المسلحة والتي نفذت بعض العمليات

وتلك الأدوات العسكرية كان لها دور مهم في إدارة الصراع الإيراني مع العراق طوال فترة الحرب العراقية الإيرانية وحتى بعد انتهاء الحرب وحصول حركة التمرد في الجنوب العراقي بعد حرب الخليج الثانية (حرب تحرير دولة الكويت) عام 1991، وتمثل دورهم من خلال إدخال الآلاف من عناصر الحرس الثوري الإيراني إلى العراق والسعي إلى تجنيد حفنة من العراقيين للعمل في منظمات معادية للعراق كفيلق بدر وغيره في المحافظات العراقية (البصرة - ميسان - وواسط - وذي قار) وهذه العناصر قامت بعدد كبير من العمليات العسكرية التخريبية منها القتل والتخريب وحرق الدوائر الحكومية[1].

هذا ويمثل العراق قلب الاستراتيجية الإيرانية ومحور الحركة الإيرانية الخارجية لأسباب كثيرة منها[2]:

1. تأكيد إيران بأن العراق هو امتداد تاريخي ومذهبي وجغرافي لإيران واعتباره إقليم إيراني وليست دولة مستقلة، وهذا ما أشار إليه أول رئيس وزراء لإيران بعد الثورة أبو الحسن بني صدر[3]: «إن العراق عبر التاريخ كان جزءاً من فارس وإن آثار كسرى مازالت موجودة قرب بغداد حتى الآن»، وعزز من هذا الكلام تصريح

---

المشتركة، وعلى أثر ذلك شنت الحكومة العراقية حملة من الاعتقالات وذلك بإعدام محمد باقر الصدر مطلع الثمانينيات مما أجبر كوادر حركة فيلق بدر على الهروب إلى الخارج وخاصة إيران وإعادة تنظيم الصفوف ومد الجسور مع الموالين لهم داخل العراق بهدف تشكيل بداية مرحلة جديدة من المواجهة ضد حزب البعث الحاكم ونظام الرئيس صدام حسين الذي حظى آنذاك بدعم دول الإقليم وقوى دولية وعربية، وكانت فكرة العمل المسلح لا تلقى رواجاً لدى الأوساط الشيعية ولكن بفعل الخطاب الديني والفتاوى الصادرة من المراجع الدينية في قم والنجف .

1 - Iran and its strategic role in the Gulf, Baker Institute Study No.7, Rice University, June 1998,p 2.

2- Gregory F. Giles, "The Islamic Republic of Iran and Unconventional Weapons", in Peter R. Lavoy et al. (eds.), Planning the Unthinkable, Ithaca, Cornell University Press, 1998, pp. 81.

3 - الحسن بني صدر ولد عام 1933 وينتمي للمذهب الشيعي كان أول رئيس لإيران بعد الثورة من 4 فبراير 1980حتى 21 يونيو 1981 حين أختلف مع الخميني بعد اتهامه بضعف الأداء في استراتيجية الحرب مع العراق، أما من جهته فكان معارضاً للحرب مع العراق، بقى مختبئ من يوم إقالته حتى 10 يوليو 1981 حين قام بحلق شاربه وارتدى الزى الرسمي للقوات الجوية الإيرانية وأستقل طائرة بوينج 707 بقيادة العقيد طيار بهزاد موعضي حتى وصوله إلى فرنسا طالباً اللجوء السياسي ومازال مقيماً هناك حتى الآن.

رئيس أركان الجيش الإيراني «فيروز أبادي» بأن الخليج والمنطقة كانت دائماً ملكاً لإيران وأن نفط الخليج يقع في مناطق فارسية[1].

2. اعتبار العراق البوابة الوحيدة لنشر فكر الثورة والتشيع الولائي وأن بقاء العراق بعيداً عن السيطرة الإيرانية يعني عزل إيران عن أماكن التواجد الشيعي في كل من سوريا ولبنان[2].

3. تعتبر إيران أن العراق هو حجر العثرة أمام امتداد النفوذ الإيراني إلى الخليج العربي الذي يدين بعض سكانه بالمذهب الشيعي، ووضح ذلك جلياً خلال الفترات التي كان فيها العراق قوياً اقتصاديا وعسكرياً[3].

4. إعطاء أولوية خاصة للمدن المقدسة لدى الشيعة (مثل النجف وكربلاء) واعتبار سيطرة إيران عليها وتحويلها إلى قبلة لدى أتباع المذهب الشيعي ومنافسة أتباع المذهب السني على (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ليصبح لها مزيد من النفوذ لدى الطوائف الشيعية الأخرى (الإسماعيلية والزيدية) المنتشرة في بعض الدول[4]، هذا ويمكن القول أن فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق هي التطبيق العملي لكافة الأهداف والاستراتيجيات التي رسمها القادة الإيرانيون بخصوص تصدير ونشر الثورة والسيطرة على العراق ، حيث استطاعت إيران من خلال هذه المرحلة ومن خلال الطابور الخامس الإيراني والمكون من الإيرانيين المتواجدين في العراق بصورة شرعية أو غير شرعية ومن عراقيين مواليين لإيران وعدد كبير من المنظمات والميليشيات العاملة في كافة المجالات[5].

---

1 - محمد فريد، تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ العراق الحديث، القاهرة، 2007، مطبعة الوراق، ص 66 – 70.

2 - د. إبراهيم حمامي، أعداد السنة والشيعة في العراق، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المملكة الأردنية الهاشمية، 30 ديسمبر 2012.

3 - يوسف بودانسكي، التاريخ السري لحرب العراق، ترجمة: السفير سليم الأمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنسر، الأردن، 2004، ص 275.

4 - رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر، 2000، بيروت، الطبعة الأولى، ص 198 – 207.

5 - عبد الوهاب القصاب، معضلة الحوار بين طهران وواشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، المملكة

اتبعت إيران عددا من الأدوات المؤثرة على السياسة الأمنية في العراق ومنها:

أولا: اعتبار إيران المستفيدة الوحيدة من احتلال وتدمير العراق وإسقاط نظامه الذي ظل ندا لإيران لسنوات طويلة يحول دون تمددها الإقليمي، وقد ساهمت إيران بشكل فعلي في الاحتلال الأمريكي للعراق بواسطة خلايا فعالة وقوى مدربة عسكرياً واستخباراتيا لصالح القوات الغازية في مراحل الحرب وتأمين خطوط التموين والإمداد للقوات الغازية وتعزيز تقدمها نحو العاصمة بغداد والقيام بإشاعة الفوضى والنهب والقتل لإرباك الأمن الداخلي والتأثير على أداء القوات العراقية عسكرياً ومعنوياً[1]، مما ساعد على تسهيل مهمة القوات الغازية الأمريكية، وقد أقر بذلك نائب رئيس الجمهورية الإيرانية محمد أبطحي الذي قال "لولا التسهيلات الإيرانية لما تمكنت أمريكا وبريطانيا من ضرب العراق وإسقاط نظامه"[2]، ونظراً لتوافق ذلك مع الهدف الإيراني في ذلك الوقت، ألا وهو تدمير وإزاحة العراق من النظام الإقليمي وخلق نظام جديد يسهل السطوة الإيرانية على المنطقة، قامت إيران بعد احتلال العراق بتصفية وقتل المئات من الضباط والطيارين ورجال المخابرات والعلماء العراقيين ومطاردة وإزاحة القوى العراقية المدعومة من قبلهم من خلال التنظيمات المسلحة ومنها[3]:

أ- **حزب الدعوة العراقي**: حزب مدعوم من إيران وتفرعت منه أحزاب فرعية مثل حزب الدعوة تنظيم العراق، حزب الدعوة مكتب طهران، حزب الدعوة مكتب العاصمة البريطانية لندن (الذي كان يمثله رئيس الوزراء العراقي

---

الأردنية الهاشمية، 2009، ص 113.

1 - د. عبد الوهاب القصاب، النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والتحديات والتداعيات على دول الجوار العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر، يناير 2011، ص 6.

2 - محجوب الزويري، أمريكا واحتلال العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 73.

3- YoelGuzansky, Made in Iran, The Iranian Involvement in Iraq, Strategic Assessment 13,no.4, January 2011.

السابق إبراهيم الجعفري)[1]، حزب الدعوة الإسلامية، مؤتمر الشهيد الصدر، حزب الدعوة المجلس الفقهي، حزب الدعوة الشهيد الحسين، وكل الأحزاب ترتبط مباشرة مع إيران وتدار من قبل المخابرات الإيرانية من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل العراق وكذلك احتواء القوى الناهضة للحكم الإيراني، وتمتاز كل تلك الأحزاب الشيعية بعلاقات فوق الممتازة مع سلطات المحتل الأمريكي في العراق وهذا يتناقض مع خطابهم السياسي الذي يدعو لرحيل المحتل، حيث استعملوا تلك العلاقات لإذكاء الحرب الطائفية ضد السنة وضد خصومهم من الشيعة العرب في العراق المناهضين للاحتلال الأمريكي[2].

ب- **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية**: الذي يترأسه عبدالعزيز الحكيم[3] وتربطه مع منظمة بدر بعلاقة تنظيمية وهو مدعوم من إيران بالمال والسلاح، حيث استولى على المؤسسات الحكومية بعد دخوله مع منظمة بدر إبان سقوط بغداد، وأشعلت الحرب الطائفية فيما بعد بقتل وتشريد مئات من أبناء المذهب السني الذين كانوا يقومون بدور المقاومة في وجه القوات الأمريكية والبريطانية الغازية، بالإضافة إلى اختراق الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الجيش والشرطة.

ج- **التيار الصدري**: وينسب إلى محمد صادق الصدر ويترأسه الآن مقتدى الصدر الذي يمتاز بخلافات مع الأحزاب الأخرى، ويمتلك جيش المهدي الذي أصبح قوة عسكرية وسياسية بعد سقوط بغداد، ويقدر عدد أفراده

---

1 - إبراهيم الجعفري هو أول رئيس وزراء للحكومة العراقية بعد سقوط بغداد عام 2003، أنخرط في صفوف حزب الدعوة الإسلامية عام 1966، غادر مع عائلته عام 1980 عشية الحرب مع إيران ومكث هناك حتى عام 1990، ثم طلب اللجوء السياسي في بريطانيا وعاش هناك لاجئ سياسي حتى تولى الحكومة العراقية 2003.

2 - فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 245.

3 - كان أحد المعارضين لنظام الرئيس صدام حسين حيث أنه قد غادر العراق إلى إيران في مطلع الثمانينيات مع بدء حرب الخليج الأولى ولم يعد إليها إلا بعد سقوط بغداد، وإزداد دوره السياسي في العراق بعد توليه قيادة المجلس الإسلامي الأعلى العراقي إثر اغتيال محمد باقر الحكيم في تفجير سيارة مفخخة في النجف عام 2003، ويرأس المجلس الأعلى حالياً عمار الحكيم إبن عبد العزيز الذي توفى عام 2009.

بخمسة وعشرون ألف مقاتل. وقد وجهت لمقتدى الصدر زعيم التيار التهمة بقتل الإمام الخوئي عام 2003، ويأتي ذلك ضمن عمليات التصفية المذهبية وكذلك تفجيرات مراقد الأئمة الشيعة في مدينة سامراء في عام 2006 [1]، وهذا ما يبين مدى حدة المنافسة على الإمساك بالسلطة بين الأحزاب المتصارعة من جهة ومن جهة أخرى الانقسام الطائفي والتناحر المذهبي، ليصبح المهدد الرئيسي على أمن العراق ومن ثم انتقاله إلى دول الجوار الخليجي، ويرجع ذلك إلى ضعف السلطات العراقية أمام قوة وسيطرة الجماعات المتصارعة على الساحة السياسية العراقية مما يجعلها غير قادرة على فرض وسيطرة السلطة على كل مفاصل الدولة[2].

ثانيا: عملت إيران على خلخلة الأوضاع السياسية في العراق وخلق حكومات ضعيفة تصبح سهلة التحكم فيها وتدين بالولاء والطاعة لإيران وهو ما من شأنه أن يسهل تحقيق المصالح الممكنة بأقل تكلفة[3]، وذلك راجع لسبب وجود المرجعية كمؤسسة دينية (وهي موجهة للرأي العام الشيعي) مما أدى لنشوء الأحزاب الشيعية داخل حاضنة لها ترعاها المرجعية بصورة مباشرة الأمر الذي أدى لصعود الدور الإيراني إقليمياً، كل ذلك أدى إلى وجود العلاقة الوثيقة القوية الرابطة بينهم وبين إيران حيث بينت الأحداث والتطورات المستمرة في العراق دور العامل الإقليمي (إيران) وتأثيراته في المعادلات المحلية ومدى تأثيرها ونفوذها على أرض الواقع من خلال الأحزاب المنتمية لها[4].

ثالثا: مارست إيران الضغط على الحكومات العراقية المتتالية بعد الغزو الأمريكي

---

1 - فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص7.

2 - جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 149 – 151.

3 - جوان كول وآخرون، العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص157.

4 - فاضل الربعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، مرجع سابق، ص13.

البريطاني من أجل تقديم تنازلات في شأن الحدود المشتركة، وبالفعل استجابت الحكومات العراقية للضغوطات الإيرانية مع العلم أن البلدين كانا قد وقعا اتفاقية الجزائر لرسم الحدود عام 1975 [1] والتي توضح الحدود الفاصلة بين البلدين.

**ب- تكريس الطائفية من خلال الأحزاب العراقية الموالية لإيران**

اتبعت إيران أساليب لزيادة الانقسام المذهبي ومما شجع على نمو الطائفية في العراق هو عدم النضوج السياسي وفكر إدارة الدولة لدى الأحزاب الشيعية والجماعات السنية لأنهم أصبحوا أداة في يد المحتل الأمريكي لخوض حرب ضد بعضهم البعض ونسيان الاحتلال وبدا ذلك أصبح جلياً من خلال تصريحات قادة الأحزاب والجماعات بعضهم البعض بأنهم العدو الحقيقي وليس المحتل[2]، وهكذا

1 – ترجع اتفاقية الجزائر عام 1975 التي وقعت بين العراق وإيران في 6مارس عام 1975 ووقعها عن الجانب العراقي نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وعن الجانب الإيراني الشاه محمد رضا بهلوي ومن أهم ما ورد فيها أن تمتنع إيران عن تزويد الأكراد بشمال العراق بالسلاح لمطالبتهم بالحكم الذاتي ، وامتناع الحكومة العراقية عن دعم عرب أقاليم الأحواز المحتل من قبل إيران بالانفصال عن فارس ، وكذلك الاتفاق على نقطة خط القعر الحدودي بين الدولتين ورسم خط حدودي رمزي شمل تقاسم شط العرب وسمى بخط التالوك ولكن صدام حسين الغى الاتفاقية عام 1980 بعد سقوط حكم الشاه مما أشعل الحرب العراقية الإيرانية التي أستمرت ثمان سنين . إذ أن خط الحدود بين البلدين طويل ومعقد فيبلغ حوالى 1250 كيلومتر الذي يشكل على الدوام عامل تهديد منذ رسمه بشكل نظري باتفاقية معاهدة قصر شيرين أو زهاب باللغة التركية وهي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في 17 مايو عام 1639 في قصر شيرين في كركوك وأنهت هذه المعاهدة الحرب الذي أستمرت بين الجانبين خمسة عشر عاماً في عهد السلطان مراد الرابع العثماني ، ورسمت هذه المعاهدة الحدود بين البلدين على أساس الوضع الراهن آنذاك فأعطت بريفيا جنوب القوقاز لإيران والعراق للدولة العثمانية ، وقد شهد القرن العشرين توترات في العلاقات البينية بين العراق وإيران تراوحت بين إسناد إيران للمقاتلين الأكراد لخلق قلاقل في الأمن الداخلي العراقي للضغط عليه بهدف الحصول على مكاسب في شط العرب الذي طمحت إيران في الحصول على نصف مجراه من التقائه بالحدود البرية العراقية ، وكان التوتر في العلاقات منذ الثلاثينيات من القرن الماضي الذي أفضى إلى تنازل العراق عن مسافة مقابل ميناء عبدان يمر خط الحدود من خط منتصف العمق خط الثالويك16 ، *Thalweq Line*.وقد كانت إيران قد أخرت اعترافها بنظام الحكم الوطني في العراق حتى عام 1928 ولمدة سبعة أعوام طمعاً في الحصول على الامتيازات الأجنبية التي كانت سائدة في حقبة الحكم العثماني وهو الأمر الذي رفضه العراق ، ومن التوترات أيضا أن العراق قد أستضاف الشاه محمد رضا بهلوي لما فر خوفاً من حكومة محمد مصدق في بداية الخمسينيات حين أممت المشاريع النفطية الإيرانية . وكذلك يمكن الرجوع إلى:

Sharif M. Shja, Islamic Revolution in Iran and its Impact on Iraq, Islamic Studies, vol.19, no,3.( Autumn ) 1980, PP216 –217.

2 - د. أحمد الأزدي، الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، 2014، ص58.

تمزقت الأوطان تحت وطأة الصراعات الطائفية والمذهبية ولاسيما بأن الصراعات المذهبية أكثر ارتباطا بالمشاعر الدينية والعاطفية التي تزرع الكراهية والأحقاد في النفوس. إن حالة التشكيك التي اتبعتها إيران في العلاقات ما بين السياسيين ورجال الدين السنة واتهامهم بالفساد وقيامهم ببعض الأعمال المخالفة للنظام والدستور أدى لابتعاد المكون السني الذي يتكون منه المجتمع العراقي عن المجال السياسي واتخاذ القرار في منظومة الحكم العراقي، بل سعت إيران كذلك لتشويه المذهب السني واتهامه بالإرهاب سعت لخلق مناخ مملوء بالكراهية والحقد بين فئات المجتمع[1].

لهذا يعتبر الدور الإيراني المحرك الأساسي للأحزاب الشيعية التي ارتبطت بإيران منذ فترة طويلة على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية من خلال الكثير من وكلائها من داخل الساحة العراقية المؤثرة في المشهد العراقي، بالإضافة إلى اعتماد الكثير من الساسة العراقيين على إيران في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2010 عندما اتخذت إيران دور الوسيط بين الأحزاب من أجل تشكيل الحكومة[2] وحصل نفس الأمر في أبريل عام 2014 عندما أصرت إيران على شخصية نوري المالكي لرئاسة الوزراء والذي ما لبثت أن بدلته فيما بعد.

عكفت إيران على زيادة التوغل الداخلي في العراق من خلال إتاحة المجال لعمل أجهزة الاستخبارات الإيرانية للعمل السياسي السري من جهة ومن جهة للعمل العلني من خلال الحرس الثوري الإيراني وجهازي الأمن والاستخبارات الإيرانية ومجموعات من الميليشيات التابعة لها أخرى، فتم استغلال الحوزات الدينية في مدينة قم المقدسة لدى الشيعة في إيران وتتمثل بوجودها داخل تنظيمات خيرية دينية ومكاتب صحفية وإعلامية وواجهات دبلوماسية وتجارية[3].

---

1- Michael Knight, Iran Influence in Iraq Washington Institute near east, April 2012.

2 - محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010 ص 17.

3 - د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، مجلة السياسة الدولية،

وعملت إيران على إقامة شبكة واسعة من التنظيمات الخيرية والأحزاب السياسية البديلة التي تعمل بشكل نشط لتوسيع أنشطتها لكسب المزيد من الناس إلى هذه التنظيمات التابعة لها بكل الأشكال منها المباشر غير المباشر، ولكنها تلتزم بخطها المذهبي والفكري والسياسي[1] لإحداث اختراق في الجانب الديني وزيادة النفوذ الإيراني من خلال ربط شريحة واسعة من الشعب العراقي سواء الموالي لإيران أو غير الموالي تحت مسمى التشيع وذلك من خلال إثارة الفتن المذهبية والطائفية بين (السنة والشيعة) والترويج لفكرة المظلومية، وقد أدخلت إيران أكثر من ألفين رجل دين مدارس الحوزات العلمية المنتشرة في العراق للتأثير على مجمل الشعب العراقي الذي لا يؤمن جميعه بمبادئ إيران[2] .

وضعت إيران الأموال في خدمة الكثير من رجال الدين الشيعة لتصرف على الفقراء من قبل قوى إسلامية سياسية شيعية بهدف التأثير الفكري والسياسي والعملي عليها تطبيقاً للتوجيهات الإيرانية وكذلك تصرف الأموال على الميلشيات المسلحة التي تمارس التهديد والاختطاف والقتل والتخريب ضد مؤسسات الدولة العراقية وضد المجتمع ككل لاستمرار الفوضى في العراق[3]، وتزامن ذلك مع فكرة توطين الإيرانيين الشيعة في بعض المناطق المختلفة طائفياً إما من خلال شراء المنازل أو الأراضي أو من خلال تهجير سكانها بالمضايقات سواء الأمنية أو الاقتصادية من خلال أنصارها داخل العراق، وذلك ساعد على إحداث خلل في التوازن الديموغرافي لهذه المناطق لصالح الطائفة الشيعية المدعومة من إيران، وهذا ما تم تطبيقه في فترة حكومة إبراهيم الجعفري بتعهد حكومته بإقرار خطة توطين ما يقارب مليوني

---

القاهرة، العدد: 201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015، ص93.

1 - Shahram Chubin, Iran's Power in Context, Survival Journal, vol. 51, no.1, Feb. – March 2009, p:180.

2 - The Islamic Republic and Soft War , see Naima Adel Khan, Iran Integrates the Concept of the War Into its Strategic Planning, Terrorism Monitor 8,no.23, 12June2010 .

3 - فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، مرجع سابق، ص12.

شيعي قادم من إيران إلى الأراضي العراقية في الجنوب منها مناطق ابي الخصيب والزبير ومحافظة البصرة التي تسكنها القبائل العربية[1].

كما استغلت إيران الفوضى ما بعد الغزو الأمريكي البريطاني للعراق ونفوذها لتشكيل الحكومات العراقية فقامت بالاستيلاء على كثير من الأراضي العراقية وبالذات في محافظتي ميسان والبصرة، وتتميز تلك المحافظات بتواجد حقول النفط العراقية الكبرى وتسعى منذ فترة إلى ضم جزيرة أم الرصاص[2] العراقية الغنية بالنفط العراقي[3].

عملت إيران على تعزيز الطائفية والانقسام المذهبي في العراق وذلك من خلال تشكيل حكومة عراقية ذات أغلبية شيعية وفي نفس الوقت زجت برجال الدين العراقيين الموالين لها في التشكيل الحكومي ذو الطابع الديني، وليس بالضروري أن تكون قائمة على أساس ولاية الفقيه المتبعة في إيران ولكن على الأقل لا تكن العداء لإيران، وظهر ذلك جلياً من خلال كون إيران أول حكومة تعترف بمجلس الحكم العراقي المؤقت الذي تلا الغزو وأعلنت في نفس الوقت تأييدها للحكومة ودعمها للدستور وإجراء الانتخابات وقدمت الدعم اللازم للقوى الشيعية دون غيرها للمشاركة، وهذا يدل على أن إيران كانت تسعى لتقسيم العراق من حيث الديانات والأعراق والطوائف المذهبية[4]. ولقد ساعدها على تحقيق ذلك الأمر الإعداد الجيد من إنشاء شبكة واسعة من العراقيين الفاعلين الموالين لها، والعمل

---

1 - حسين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، الطبعة الثانية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 38. وكذلك حسام سويلم، الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران، مختارات إيرانية، العدد 105، أبريل 2009، ص 95.

2 - جزيرة عراقية تقع في شط العرب قرب مدينة البصرة تعرضت للاحتلال في حرب الخليج الأولي وكان ذلك في 19 فبراير 1986 وحررتها القوات العراقية بعد يومين، سميت بهذا الاسم لكثرة ما خلفته القوات البريطانية فيها من عتاد أثناء احتلالها للبصرة أوائل القرن العشرين.

3 - حسام سويلم، التوجه الإيراني في الخليج المضامين والاحتمالات، مختارات إيرانية، العدد 48، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة يوليو 2004.

4- Anashiravan Ehteshami & Mahjoob Zweiri, Iran and The Rise of its Neoconservatives, The Politics of Tehran's Silent Revolution. London, New York, I.B Tauris,2007.pp209 .

على إحداث درجة من الفوضى التي تتحكم فيها الميليشيات والعصابات التابعة لإيران لفرض واقع الوجود الإيراني في العراق وتحقيق هدفها السياسي عبر توجيه ضربات قوية للسنة في العراق وإضعاف وجودهم ووزنهم النسبي على الساحة السياسية العراقية[1].

ساعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2012 على إتاحة المجال لإيران للتحرك بمزيد من الحرية في الشأن العراقي، الذي تواكب مع المتغيرات الإقليمية المهمة والمتمثلة في ثورات (الربيع العربي) سنه 2011 وما أفرزته من تحدي أساسي لإيران يتمثل في التهديد المحتمل لمشروعها الذي تبنته وهو الهلال الشيعي لتطويق الدول العربية والخليجية، ومن أبرز ملامح (الربيع العربي) في 2011 هو احتدام حالة الشقاق المجتمعي الذي يقوم على الانتماء المذهبي أو الاثني أو القبلي أو غيرها من الانقسامات، وذلك ما يحصل الآن في كل من العراق وسوريا واليمن وحتى ليبيا وآخرها السودان الذي قسم بين شمال مسلم وجنوب مسيحي[2].

وفي قراءة لمؤشرات النفوذ الإيراني في العراق فيما بعد الانسحاب الأمريكي نجد:

1. الحيلولة دون وجود حكومة قوية تسعى لبناء العراق في جميع المجالات العسكرية أو السياسية أو الإيديولوجية، ويظهر ذلك في مؤازرة العراق للمواقف الرسمية الإيرانية من خلال حكومة نوري المالكي في تأييد الثورات العربية التي تمتاز دولها بعلاقات سيئة مع إيران مثل مصر وليبيا والاضطرابات التي حدثت في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ورفض الحكومة العراقية تأييد الثورة في سوريا حيث وقفت صفاً مع النظام الحاكم هناك تزامناً مع مواقف إيران[3].

2. التزام الحكومة العراقية بالصمت المطبق حين اتخذت إيران قرارا بوقف

---

1- Patrick Clawson, Much Traction From Steps, The Washington Institute, 2010 .

2 - د. عبد المنعم سعيد، ما بعد «الربيع العربي».. الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015، ص50.

3 - ريان ذنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أكتوبر2011، ص4.

تدفق مياه (نهر الوند)[1] التي تنبع من الأراضي الإيرانية وتتجه إلى محافظة ديالى العراقية تحت ذرائع واهية، مما سبب أضرارا اقتصادية واجتماعية بالغة ترتبت عليها آثار حرمان أهالي المنطقة من المياه الصالحة للشرب وفسره أهالي ديالى بالضغط عليهم للرحيل عن منطقتهم، وبالتالي إعادة تشكيل الخريطة السكانية للمحافظة ذات الأكثرية السنية[2].

3. إعطاء الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي تسهيلات لإيران من شأنها زيادة النفوذ الإيراني داخل العراق، وذلك عن طريق العديد من المشاريع مثل ربط موانئها بخط للسكك الحديدية العراقية لزيادة اعتماد العراق على بضائعها[3].

## الفرع الثاني: تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج العربية: الصراع المذهبي في اليمن (نموذجاً)

تعمل دول المجلس على منع وصول الصراع المذهبي لديها من دول الجوار وكذلك على عدم توظيف الورقة المذهبية لدى مجتمعاتها، لذلك نحاول أن نسلط بعض الاهتمام على هذا الموضوع:

### أ- حيثيات الصراع في دول الخليج العربية

تحاول دول مجلس التعاون الخليجي جاهدة محاربة وصول الطائفية إلى مجتمعاتها وخاصة تلك الدول التي يدين مواطنوها بمذهبين[4] وهي: المملكة العربية

1 - يبلغ نهر الوند 150 كيلومتر وينبع من جبال زاجروس في إيران ويمر بمدن عدة حتى وصوله إلى محافظة ديالى ليصب فيما بعد في نهر دجلة.

2 - نبيل السلمان، المياه في حوض دجلة والفرات في حروب المياه من الفرات إلى النيل، مكتبة الصفدي، دمشق، الجمهورية السورية، 2004،ص 131.

3 - محمد الأنوار، حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :148، أكتوبر2014، ص146 - 147.

4 - يرجع وجود مذاهب أخرى في الخليج إلى قدوم بعض المذاهب الشيعية أو الخارجية أو الإسماعيلية إلى الجزيرة العربية فإنهم في البداية اتجهوا إلى التبشير بمذهبهم في مناطق حضرية زراعية مثل البحرين وهو الاسم الذي تعرف به منطقة غرب الخليج ، واليمامة وهو الاسم الذي يطلق على المنطقة الحضرية في وسط الجزيرة العربية واستطاعت بعض تلك المذاهب أن تقيم لها إمارات مثل : الإمارة الجنابية القرمطية في الإحساء والهفوف شرق جزيرة العرب والتي أسسها ابو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي عام 918 ه، والإمارة الأخضرية الحسنية في اليمامة والتي أسسها محمد بن يوسف

السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان، وقد تخلو كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر من خطر الانقسام المذهبي بشكل كبير مع وجود أعداد قليلة مقارنة بعدد السكان، ولا توجد إحصائيات رسمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بالتقسيم الطائفي وذلك راجع لإيمان دول المجلس بمبدأ المواطنة وليس مجتمع مقسم بحسب الطوائف والأديان والملل[1].

تتشكل دول مجلس التعاون الخليجي من ثلاث فئات مذهبية وهم أتباع المذهب السني وهم الأكثرية في دول مجلس التعاون، ثم أتباع المذهب الشيعي ويتمركزون في كل من البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية والكويت[2].

كما أن أتباع مذهب الإباضية[3] وهم متواجدون في سلطنة عُمان، إلى جانب طوائف صغيرة متفرقة في دول الخليج كالإسماعيلية والبهرة وبعض المذاهب المتفرعة

---

بن إبراهيم بن عبد الله الحسيني الملقب بالأخيضر سنة 858ه، والدعوة الأمامية التي أسسها في اليمن الهادي يحيي بن الحسين بن القاسم الرس بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الحسيني سنة 893ه، والعوة والدولة الإسماعيلية في اليمن التي أسسها علي بن محمد الصليحي سنة 1071 للميلاد والإمارة الحسينية كإمارة الجعافرة في مكة المكرمة أو إمارة طاهر بن مسلم الحسنية في المدينة المنورة وكلها كانت في منتصف القرن العاشر الميلادي ، كل هذه الكيانات السياسية التي قامت على عاتق طائفة دينية منذ القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر الميلادي لم تشهد صراعاً دموياً بين الطوائف الدينية الموجدة آنذاك باستثناء دولة القرامطة.

1 - عبد الله حسن النبالي، قراءات في الجمهورية الإيرانية (6): الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، عمان، 2005، ص 93.

2 - ناسيلييف، تاريخ المملكة العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقديم للطبع، موسكو، 1986، ص 508.

3 - الإباضية وهي في أصل الكلمة أهل الحق والاستقامة هو مذهب جابر بن زيد الأزدي العماني ولد عام 22ه، وهو بذلك يعد أقدم المذاهب أجمعين فقد ولد أصحاب المذاهب الأربعة الحنفية- الشافعية - المالكية - الحنبلية ، بعد مولده والبعض بعد وفاته ، وهو إمام متحدث وفقيه متبحر في الفقه أمضي بقية حياته بين البصرة والمدينة المنورة بشكل جعله على صلة بأكبر فقهاء المسلمين حينذاك هذا وقد روي عن ابن عباس أنه قال للناس: إسألوا جابر بن زيد فلو سأله أهل المشرق والمغرب لوسعهم علمه، وبذلك يكون ظهور مذهب الإباضية في القرن الأول الهجري في البصرة فهو أقدم المذاهب الإسلامية وعبد الله بن أباض التميمي كان مدافعاً للمذهب في عصر الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان ينتقد فيها سلوك الأمويين المخالف لسنة رسول الله وعلة التسمية تعود إلى المواقف الكلامية والجدلية السياسية التي أشتهر بها عبد الله بن أباض في تلك الفترة ، نشأة الإباضية بدأت في البصرة وما حاولها ثم في عمان وخرسان تبعاً لفلول الخوارج في عهد الدولة الأموية ولكنها تمركزت فيما بعد في عمان وفي أول الدولة العباسية وأيام المنصور ، وعقد الإباضية البيعة لأول إمام لهم في عُمان عام 134ه وأسمه الجلندي بن مسعود ولا يزالون في عُمان وكذلك في جبل نفوسه في ليبيا وموجودون في الجزائر .

من المذهبين السني والشيعي ولذلك اتسمت العلاقات بين هذه الفئات السكانية بالمتينة ولم يحصل صراع أو نزاع بمعنى الكلمة، ويبقى السؤال: لماذا لم يحصل ذلك؟ وذلك راجع إلى[1]:

1. أن أتباع المذاهب في دول الخليج من أصول عربية ولم تشهد دول الخليج أي عرق أو إثنيات غير العربية.

2. نظام الحكم في دول الخليج العربي مدني وليس عسكري ولا توجد عصبية دينية لدى القادة لتنحاز لها، بالإضافة أنه لا يوجد زخم عسكري قد يصبح في خدمة أي صراع طائفي ولم تشهد دول المجلس في تاريخها الحديث أي اضطهادٍ طائفي يقوم به الجيش.

3. تطل دول مجلس التعاون الخليجي على مياه الخليج العربي، لذلك لعبت دوراً كبيراً في تشكيل الوعي السياسي والثقافي للمواطنين وكذلك يوجد لديهم قبول للآخرين بسبب كثرة الوافدين وتنوعهم الديني والثقافي، الشيء الذي يشكل أساساً متيناً في عدم الاقتتال والانحراف المجتمعي[2].

4. سكان دول مجلس التعاون الخليجي كانوا منذ القدم يمتهنون التجارة حتى في المهن الموسمية مثل الغوص والزراعة التي كانت تخدم مهنة التجارة بشكل أعم، لذلك سيطرت عقلية التجارة على تفكير ووجدان المواطن الخليجي وهي عقلية قد لا تذهب إلى حد الاقتتال والصراع[3].

5. إن الأقليات الدينية في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بشكل كبير بمستوى من ممارسة العقائد والشعائر ولم يذكر أن هناك اضطهاد ديني في ممارسة حرية

---

1 - أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، يناير2005، ص88.

2 - محمد شحات عبد الغني، توطين العُمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون هل آن الأوان لإعتبرها قضية أمن قومي؟، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2005، العدد :41.

3 - مايكل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ترجمة دهام العطاونة، الجزء الأول، المكتبة العربية، لندن، 1986، ص 113.

العبادة[1].

فبعد سقوط بغداد لم تتوجس دول مجلس التعاون الخليجي مشاعر الخوف من نشوب النزعات الطائفية والمذهبية لوحدها، بل كذلك الدول العربية الأخرى، حيث عبر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين في ديسمبر 2004 عن تخوفه من ظهور "الهلال الشيعي" والذي حذر منه[2]، واشتدت المخاوف في عام 2007 عندما وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في خطوة غير مسبوقة وخروج على المعهود في السياسة المتبعة لدى المملكة العربية السعودية أصابع الاتهام لإيران في سعيها لنشر المذهب الشيعي في منطقة الشرق الأوسط ذات الغالبية السنية.

ولقد كان خادم الحرمين الشريفين يرمز إلى التوسع الإيراني على حساب مواطني دول مجلس التعاون من الطائفة الشيعية، حيث لا توجد مراجع شيعية عليا في دول مجلس التعاون وأن أتباع المذهب الشيعي مرتبطون بمرجعياتهم في النجف (العراق) أو قم (إيران)، وفي الفقه الشيعي أن يكون ملتزماً بطاعة مرجع التقليد في جميع الأمور وبالتالي فإن نفوذ المؤسسات الشيعية الدينية الإيرانية يتعدى إطار

---

1 - تمتاز بعض دول مجلس التعاون الخليجي بمنح الحرية في ممارسة المعتقدات الدينية ومنها على سبيل المثال مملكة البحرين التي تمنح إجازة رسمية لمدة يومين في السنة بمناسبة ذكرى عاشوراء، وكذلك تشارك أجهزة الدولة من الشرطة والإعلام في تلك المناسبة ويتزامن مع هذا الحدث مشاركة أبناء دول مجلس التعاون الخليجي في شعائر عاشوراء لدى الطائفة الشيعية في البحرين حيث أنهم يأتون إلى الحسينيات والمآتم للمشاركة في مواكب العزاء في شهر محرم من كل عام، ويبلغ عدد المآتم في البحرين 595 مآتماً وعدد المساجد الشيعية 728 مسجداً مقارنةً بعدد المساجد للسنة التي تبلغ 399 مسجداً وتوجد المحاكم الشرعية الجعفرية التابعة للمذهب الشيعي أسوة بالمحاكم الشرعية السنية، وترعى الحكومة المعاهد الدينية للطائفتين كالمعهد الديني للسنة والمعهد الجعفري للشيعة، يمكن الرجوع إلى: احترقت كل الأوراق وعادوا بالاضطهاد الديني الكاذب، للكاتب الصحفي هشام الزياني، جريدة الوطن البحرينية، العدد 3074، بتاريخ 11 مايو 2014.

2 - أطلق الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية في مقابلة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست في 8 ديسمبر 2004 تحذيراً شديداً في تعليقه على الانتخابات العراقية التي كان من المزمع إجراءها في 30 يناير 2005 وقال فيه: «إذا هيمنت الأحزاب أو السياسيون الموالون لإيران على الحكومة العراقية الجديدة يمكن أن يبرز هلال جديد من حكومات يهيمن عليها الشيعة أو حكومات تمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان، تعمل تغير توازن القوى التقليدية بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين وتشكل تحديات جديدة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأضاف بأن بروز هلال شيعي جديد سيزعزع استقرار الدول الخليجية التي يشكل الشيعة جزء من السكان على الخصوص .

الدولة الرسمي والهدف منه خلق وإنشاء كتلة ضغط منتمية إلى المؤسسة الدينية الإيرانية، واستعمالها وقت الحاجة من قبل المراجع الدينية العليا على شكل فتاوى وتحريض والذين بدورهم يمثلون المرشد الأعلى للثورة الإيرانية[1].

ويتضح ذلك من خلال التزام كل فرد من أفراد المذهب الشيعي بدفع خُمس[2] دخله لهذه المراجع مما ينتج عنه تجمع مالي كبير ويكسبهم مرونة عالية وقدراً من الاستقلالية التي بدورها تصب في تراكم النفوذ العام للدولة الإيرانية وليس لمذهب التشيع[3]، وأعقب تصريح خادم الحرمين تصريح الأمير تركي الفيصل الرئيس السابق للاستخبارات العامة الذي أدان فيه إيران بإثارة الصراع الطائفي والعنف المذهبي[4].

كما حذر الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في تصريح له إلى قناة العربية الإخبارية في 8 إبريل 2006 حول ولاءات الشيعة حيث ذكر فيه بأن ولاء أغلب الشيعة في المنطقة لإيران وليس لدولهم وقد لاقى هذا التصريح معارضة من قبل إيران والعراق[5].

في مبادرة من المملكة العربية السعودية وسعياً منها لتجنب المخاطر المحتملة لأي

---

1 - محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، مايو2012، ص3.

2 - الشيعة يؤدون الخمس من أرباح مكاسبهم إلى أئمتهم وتمول أموال الخمس الحركات الشيعية في كل أقطار العالم ويعتبرون آيات الشيعة من كبار الرأسماليين في العالم أذا أضفنا إلى أموال الخمس أموال النذور الهائلة التي تلقى على أعتاب وأضرحة الأئمة.

3 - فكرة المؤسسة الدينية ارتبطت بالمذهب الشيعي وحده خاصة مع إنشاء الحوزات العلمية الدينية التي بنيت على أساس المدارس الفقهية التي تمثلها مراجع الشيعة وقد ساعد على ذلك مبدأ الإمامة الذي يفرض على كل شيعي أن يكون مقلداً لفقيه من الفقهاء يرجع إليه في أمور دينه ودنياه ويكون الصلة بينه وبين الإمام، لأن من مات وليس في عنقه بيعه -كما يعتقد الشيعة-مات ميتة الجاهلية، أنظر د. أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق.

4 - كلمة ألقاها الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود الرئيس السابق للاستخبارات العامة السعودية خلال المؤتمر السنوي 2 لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية والذي عقد في مدينة أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي ذكرها الكاتب يوهانس رايزنر، المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 190 – 191.

5- www.alarabiya.net/articales/2006/04/08.22686html. 2014 الاطلاع تاريخ 3 يوليو.

صراع طائفي أو مذهبي يطال دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الدول التي تحظى بأعداد من الطوائف والمذاهب حيث أتت مبادرة خادم الحرمين الشريفين من أجل تهدئة مشاعر التوتر المذهبي في المنطقة بدعوة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد لزيارة الرياض في 3 مارس2007 [1] .

تضمنت هذه المبادرة إخماد نار الفتنة الطائفية في العراق خوفاً من انتقالها إلى الدول الأخرى المحيطة، وبالأخص دول الخليج العربي، وبعد الزيارة صرح الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود "إذا كان هناك خلاف مذهبي موجود في المنطقة فيجب ألا يؤدي للعداوة والكراهية"، وفي رأيه أن من أسباب تصاعد النزاعات الطائفية والمذهبية يرجع إلى وقوع العديد من النخب السياسية والأحزاب رهينة لتلك الصراعات التي أصبحت تشكل خطراً أمنياً واستراتيجيا مباشراً بالبقاء القومي للدول وتخوف كل طرف من الآخر وصرف الدول عن التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن[2].

إن تلك المخاوف التي تهدد المنطقة المتمثلة في الصراعات المذهبية والطائفية والتي أصبحت قريبة من منطقة الخليج العربي والتي تخوف منها الأمير تركي الفيصل قد ذكرها الكاتب جاريث ستانسفيلد في ظهور «الهلال الشيعي[3]» والذي يمكن أن ينمي مشاعر الطائفية داخل المجتمعات الخليجية والتي تدعمها إيران دعما مباشرا، والتي سوف تتأثر بمواقف إيران في سيطرتها ودعمها للأحزاب الشيعية بالعراق ودعمها اللامحدود للرئيس السوري بشار الأسد ضد الثورة الشعبية وتمويلها لحزب الله[4] في لبنان وبعض الفصائل الفلسطينية، فبعد الحرب

---

1 - نيفين مسعد، معضلة العلاقات العربية - الإيرانية منذ احتلال العراق، مجلة الدراسات الفلسطينية، رام الله، العدد: 74 – 75، المجلد: 19، ربيع/صيف 2006، ص38.

2 - يوهانس رايزنر، المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 27 – 32.

3 - جاريث ستانسفيلد، مرجع سابق، ص144 – 145.

4 - الدور الإيراني في لبنان تمثل في إعلان عن إنشاء حركة أمل في 6 يوليو 1975 كرد فعل لعدم التمثيل السياسي للطائفة الشيعية في لبنان ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية انضمت حركة أمل إلى المعسكر

الأهلية في لبنان (1975 - 1990) ثم العراق والآن سوريا هناك صراع طائفي وعرقي يمتد في جذوره إلى الانقسام الكبير الذي شهده العالم الإسلامي في القرن السابع، إلا أن هذا الصراع لم ينفجر على نحو واضح إلا بعد الغزو الذي قادته أمريكا وبريطانيا ضد العراق ، إذ وصل غزو الأقلية الشيعية في الإسلام إلى السلطة في بلد عربي لأول مرة منذ سقوط الدولة الفاطمية عام 1171 [1].

**ب- الصراع المذهبي في اليمن**

بعد انتهاء القطبية الثنائية وبداية عصر الهيمنة الأمريكية شهدت المنطقة صعودا قويا للخطاب الديني الذي يدعو لمزيد من الاختلافات المذهبية (السنية- الشيعية) وفق خطوط تقسيم مذهبية وطائفية وقومية[2]. لقد كان التوجه الإيراني

---

الإيراني المعادي للعراق، وقامت الحركة بحرق مبنى جريدة بيروت المؤيدة للعراق، وتذكر مجلة الشراع اللبنانية في عام 1980 حل حزب الدعوة في لبنان نفسه وأصبح أعضاءه يعملون مع الثورة الإسلامية في إيران مباشرة وأقامت الثورة الإسلامية في إيران صلات معينة مع عدد كبير من عناصر وكوادر حركة امل ومنهم المسئول عن حركة أمل في إيران السيد إبراهيم الأمين الذي أصبح فيما بعد أحد البارزين في حزب الله (يمكن الرجوع إلى محمد ناجي، الانكماش مستقبل الدور الأمريكي الإيراني بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية العدد 186، 2011. تأسس حزب الله في عام 1982 كحركة سرية وظل الحزب في العمل السري حتى عام 1984 ويمكن القول إلى أن نشأة هذه المقاومة المسلحة في كنف حربها ضد الاحتلال الصهيوني التي تخدم في جانب أساسي منها أهداف السياسة الإيرانية في بعديها الإقليمي والدولي وتشير أسس المجتمع الإسلامي الذي تتعهد ولاية الفقيه بإقامته، وقد كانت بمنزلة المولد الحقيقي لحزب الله في لبنان باعتباره حزباً يضم كافة المجموعات الشيعية الراديكالية التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجاً لها وفي الإمام الخميني قائداً لها ( يمكن الرجوع إلى سلام سفاف، دور إيران الإقليمي في المشرق العربي في سوريا ولبنان، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2005، ص 117 - 121).

1 - هي أحدى دول الخلافة الإسلامية والوحيدة بين دول الخلافة التي اتخذت من المذهب الشيعي (ضمن فرعه الإسماعيلي) مذهباً رسمياً لها وقامت الدولة الفاطمية بعد أن نشط دعاة الإسماعيليون في إذكاء الجذوة الحسينية ودعوة الناس إلى القتال باسم الإمام المهدي المنتظر وذلك خلال العهد العباسي فأصابوا بذلك نجاحاً في الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم خصوصاً بسبب مطاردة العباسيين لهم فانتقلوا إلى المغرب حيث تمكنوا من استقطاب الجماهير وأعلنوا قيام الخلافة بعد حين شملت الدولة الفاطمية مناطق واسعة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فأمتد نطاقها على طول الساحل المتوسطي من المغرب حتى مصر ثم توسع الخلفاء الفاطميون أكثر فضموا إلى ممتلكاتهم جزيرة صقلية والشام والحجاز فأصبحت دولتهم أكبر دولة استقلت عن الدولة العباسية والمنافس الوحيد لها على زعامة الأراضي المقدسة وزعامة المسلمين.

2 - د. نادية محمود مصطفي، د. باكينام الشرقاوي (محرران) مشروع الشرق الأوسط الكبير والأمن العربي، أعمال المؤتمر السنوي التاسع لمركز البحوث والدراسات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2005.

نحو تصدير الثورة الإسلامية طغى على الساحة السياسية بعد قيام الثورة، فقد كانت تصريحات القادة الثوريين في إيران تدعو إلى تصدير الثورة الإسلامية، وهو التوجه الذي ترافق جنباً إلى جنب مع مساندة ودعم إيران للحركات الإسلامية ذات الأهداف التخريبية في العديد من دول العالم والتي تلجأ إلى استخدام القوة للتخلص من الشرعية، فقد قامت إيران بإقامة العديد من المعسكرات لتدريب المتطرفين بخاصة العرب منهم على أعمال التخريب والتدمير، ويظهر في هذا المضمار دور الحرس الثوري الإيراني الذي يتولى مسئولية التدريب تلك في إيران بمعسكرات الإمام علي ومعسكر فاتح "غنى" ومعسكر "أبيك" في مدن طهران وقم ومنطقة قزوين كما أن الحرس الثوري له وجود فعلي خارج إيران في عدد من الدول العربية[1].

إن إيران تدعم الصراع المذهبي الحاصل الآن في اليمن والذي يعتبر الحديقة الخلفية لأمن دول الخليج العربي، حيث أنها تدعم جماعة الحوثيين الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية من المذهب الشيعي ضد الحكومة والقبائل المتعاونين معها، وقد حاربت الحكومة اليمنية جماعة الحوثيين مرات عديدة وكان آخرها في نوفمبر 2009 [2]، إلا أن الصراع عاود بعد الربيع العربي والثورات العربية والتي كان اليمن من ضمنها حيث اتهمت الحكومة اليمنية إيران بدعم الحوثيين وإمدادهم بالسلاح وبشتى طرق الدعم، وأستنكرت اليمن ذلك التدخل السافر لطهران في الشؤون الداخلية للبلاد ويرى اليمن أن ذلك بمثابة نفس الدعم الإيراني في لبنان والعراق. وتهدف إيران إلى محاصرة أمن دول مجلس التعاون من الجنوب والعراق من الشمال من أجل توسيع نطاق السيطرة الإقليمية وفرض سياستها وتكون لها اليد الطولى في

---

1 - جمال سند السويدي، مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغير، ورقة قدمت الى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغير، ج2، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000، ج1، ص276.

2 - إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، نوفمبر 2014، ص3.

تحقيق مصالحها الإقليمية[1]، ويبقى السؤال لماذا كل هذا الاهتمام الإيراني باليمن؟

1. ثقل اليمن الديموغرافي في جنوب الجزيرة العربية حيث يطل على مضيق باب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب، ويتعدى عدد سكان اليمن سكان المملكة العربية السعودية مما يعنى توفر مصادر حيوية للقوة الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية البرية كما هو مؤكد من قبل التراث الاستراتيجي التقليدي في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية[2].

2. تهدف إيران من خلال إشعال الصراع المذهبي في اليمن بين السنة والشيعة من أتباع الحوثي لإضعاف الحكومة اليمنية لتصبح دولة فاشلة غير مستقرة حتى يسيطر على كل أراضيها وتستطيع بذلك الجماعات التي تدعمها إيران بسط سيطرتها في الشمال بمحافظة صعدة القريبة من الحدود السعودية والجنوب للقاعدة مع حدود سلطنة عمان، وكلتا الدولتين الخليجيتين لهما حدود مشتركة طويلة مع اليمن. وتقدم إيران الدعم للقاعدة والقبائل العربية المتحاربة مع الحكومة ليصبح الوضع في حالة حرب دائمة، مما يؤثر على أمن الخليج العربي، وكذلك الملاحة البحرية التجارية في بحر العرب والبحر الأحمر في حال سيطرة القاعدة أو غيرها على مضيق باب المندب، مما قد يزيد من حالات القرصنة وتوقف إمدادات النفط والتجارة العالمية[3].

3. يوجد من اليمنيين جالية كبيرة منتشرة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ويمتهنون أعمال عديدة منها التجارة والأعمال الحرة، وهم سريعون بالاندماج والانصهار في وسط هذه المجتمعات لعوامل كثيرة منها اللغة والدين

---

1- Kenneth Waltz, acritical rationalist between International Politics and Foreign Policy in The Future Of International Relations Masters in The Making?,ed, Iver B. Neumann and Ole Weaver , Routledge, London, New York, 2005, pp41-68 .

2 - د.محمد سعد أبو عامود، خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :192، ابريل 2013، ص93.

3 - Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs, U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 3rd edition, 2013) .

والأصل والكثير منهم قد تجنس بجنسيات دول مجلس التعاون، وبذلك تسعى إيران لتعمل من خلالهم على اختلال الأوساط الخليجية لصالحها[1].

تشهد المنطقة العربية الآن حالة من الشد الطائفي والمذهبي حيث أصبح الخطر الحالي والداهم هو الخلافات ليست الحدودية فقط ولكن المذهبية والطائفية التي يصدق وصفها بالقنابل الموقوتة، بل أن بعضها بدأ بالانفجار وأصبحت عدة مناطق من الوطن العربي تعاني منها ولا يزال الأمر في بداية اشتعاله. إن الثورة الإيرانية كانت ومازالت مسئولة عن تنامي ظاهرة التيار السياسي في شكل رسمي أو ما يسمى بالإسلام السياسي، بل إنها حاولت تصدير ثورتها في المناطق العربية المجاورة والآن تحاول إيران توظيف الورقة المذهبية لخلق مناطق نفوذ تحاول من خلالها محاصرة وخنق الدول العربية واستنزافها مما يعزز لدى طهران هامش المناورة السياسية[2].

إن التوجه الإيراني نحو تصدير الثورة الإسلامية بقوة في منطقة الخليج العربي بل وفي العالم الإسلامي اصطدم بالمملكة العربية السعودية، حيث يرى البعض أن ما يحدث من صراع بين الدول للهيمنة الإقليمية هو بين المملكة وإيران، وقد بدأت بوادر ذلك الصدام باتهام المملكة العربية السعودية بأنها لا تمثل الإسلام الحقيقي[3] حيث طرحت إيران نفسها بصفتها نظاماً إسلامياً بديلاً يمثل الإسلام الحقيقي، وربما كانت عملية طرح فكرة تدويل الأماكن المقدسة[4] تعبيراً عن ذلك، في الوقت

---

1 - جراهام فولر ، الشرق الأوسط في التقييم الاستراتيجي ، ترجمة زلمي خليل زاده ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص 253 – 255.

2 - محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد :121، شتاء 2006، ص32.

3 - Frederic Wehrey and Other, Saudi-Iranian Relation Since Fall Of Saddam: rivalry, Cooperation, And Implications for US policy,CA, Santa Monica, Rand, 2009, pp32..

4 - تدويل الأماكن المقدسة طرح طرحته إيران تنفيذاً لنظرية أم القرى لمحمد جواد لاريجاني والتي تتكلم عن وضع الحرمين الشريفين الحرم المكي والحرم المديني تحت إشراف لجان دولية إسلامية تدير شئون الحرمين الشريفين وأن تكون لإيران الأولوية في ذلك الشأن وألا يبقى تحت إدارة المملكة العربية السعودية لأن بنظر محمد جواد لاريجاني السعودية دولة كافره.

ذاته بدأت إيران تطرح نفسها باعتبارها قوة إسلامية عالمية داخل العالم من خلال دعمها المسلح للمنظمات الإرهابية وحركات التطرف سواء داخل الدول العربية أو داخل البلدان الأوروبية والغربية مؤكدة أنها حامية الإسلام وقضاياه[1].

ومع ذلك وبسبب ارتباط هذا التوجه بالعنف والإرهاب والتطرف الديني فإن كل الأساليب التي قامت بها إيران من دعمها لأعمال العنف أو الإدانات الإعلامية من أجل تحقيق أهداف التفوق الإقليمي داخل الخليج أو تحقيق بروز دولي لها باعتبارها رائدة للإسلام، ومن ثم لم يجن النظام الإيراني من خلالها إلا النتائج العكسية باتهام الإسلام باعتباره دين عنف وإرهاب[2].

وينطبق الشيء نفسه على محاولات تصدير الثورة، فعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية في إيران قد حظيت بتأييد شعبي وعالمي في بداية انبثاقها باعتبارها ثورة على الاستبداد والدكتاتورية، فقد أصبحت موضع شك عالمي بسبب ارتباطها بتأييد عمليات العنف والإرهاب التي تمارسها منظمات تدعى الإسلام هذا إلى جانب أن الإخفاقات التي مني بها نظام الثورة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد جعلت نموذج الثورة هشاً ضعيفاً لا يصلح للتصدير إلى الخارج[3].

إن إيران تتحمل وزر محاولة التغلغل في المنطقة العربية من منطلقات مذهبية صرفه كما في العراق ولبنان واليمن ومناطق أخرى من العالم العربي، الأمر الذي قادها إلى حالة من التأزم الحاد ساهم في تعالي النبرة المذهبية في المنطقة، بل يجعلها شريكاً للقوى الغربية التي هي الأخرى تحاول توظيف الخلافات المذهبية والطائفية لإعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة من جديد[4].

---

1 - منصور حسن العتيبي، السياسية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 - 2000)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 117 - 120.

2 - د. جلال دهقاني، السياسة الخارجية الإيرانية التوجهات والانعكاسات، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد :35، يونيو 2003.

3 - علاء طاهر، تسيس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 22 يونيو 1994، ص 4 - 5.

4 - خالد بن نايف الهباس، الخلافات المذهبية وعلاقتها بصراعات الإقليم، جريدة الحياة، لندن، يوم الأحد

لقد تبلور دور القوى الأجنبية في تأجيج الانقسامات المذهبية والطائفية في المنطقة بعد الأزمات التقليدية الناجمة عن حروب إقليمية مباشرة أو بالوكالة منذ عام 1991 بنهاية الحرب الباردة وعلى نحو متصاعد تدريجياً، حيث عرفت المنطقة سيناريوهات إعادة تقسيمها باستخدام الورقة المذهبية والقومية[1]، وذلك تكراراً لسيناريو الحرب العالمية الأولى على عكس سيناريو الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العالمي، فلم تعد خطوط التحالفات والتحالفات المضادة خطوطاً إيديولوجية ولكن حضارية ودينية ومذهبية وقومية، ثم ظهرت أنماط جديدة من القضايا مثل: التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، الحريات الدينية، الإرهاب الإسلامي على حساب قضايا التجزئة والاحتلال العسكري وجميعها قضايا ذات أبعاد دينية وثقافية، مما يبين أن أساليب التدخل التقليدية قد ارتدت أثواباً جديدة وتحرك القوى الإقليمية بورقة المذهبية والقومية[2].

إن تدخل العديد من المنظمات الغربية المهتمة بشئون دول مجلس التعاون والتي تصدر تقارير كثيرة في هذا الشأن والتي تفتقر إلى المصداقية في كثير من الأحيان، وبالنظر إلى الانحياز إلى طرف ضد طرف آخر حيث يتم التطرق إلى موضوع ما من منطلق مصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن تلك الانقسامات الطائفية والمذهبية تمثل تهديداً لها تارة وتستغلها تارة أخرى، وأن مصالح الدول الغربية لا تتطابق بالضرورة مع مصالح شعوب المنطقة[3].

إلا أن بعض الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان قد تم تسييسها عن هدفها الرئيسي وهو النهوض بالعمل الحقوقي الإنساني ورقيه، فقد جاءت المنظمات

---

27 يوليو 2014، العدد: 18741.

1 - حسن حمدان العليكم، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، صيف- خريف 1993، ص5 – 26.

2 - شاهين علي الشاهين، التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد: الرابع، 2004، ص262.

3- Nir Rosen, Aftermath Following The Bloodshed Of Americans Wars In The Muslim World New York, Nation Books, 2010, pp 213.

الغربية التي تبين قضايا "حقوق الإنسان" لتكرس كل طاقاتها على تناول أي قضية تتعلق بحقوق الإنسان في الوطن العربي من منظور طائفي أو من الزاوية المذهبية[1]، والتقارير المنشورة عبر وسائل الإعلام وكذلك تصريحات الساسة والنشطاء الغربيين أخذت في الأعوام الأخيرة منحى طائفي خطير وبشكل فاحش، ووضع برامج دعم لأكاديميات التغيير ومبادرات الشرق الأوسط التي تبنت الطائفية وجعلت منها مرتكزاً لإحداث شرخ طائفي في البنية الوطنية العربية بتمويل غربي[2].

1 - فتوح صادق هيكل، واقع التركيبة الطائفية في دول الخليج العربي، شؤون خليجية، الرياض، العدد:74، خريف 2006، ص78 – 88.

2 - الغرب والطائفية، د. محمد مبارك، جريدة أخبار الخليج البحرينية، 16 يوليو 2014، العدد 13263.

## المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب وخطر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل

أصبح الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد حياة البشر في أي مكان في العالم كما أن هذه الظاهرة لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة أو بإقليم أو بحضارة بعينها، لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث في كل حين أن هذه الظاهرة الإجرامية بلا وطن ولا دين ولا هوية، لذلك بات موضوع الإرهاب يلقى اهتمام العديد من الباحثين وكل منهم يتناوله من الزاوية التي يعتقد أنها هي الوسيلة الكفيلة لمكافحته في ضوء الإيديولوجيا التي يؤمن بها، والسعي إلى تحقيق مصالح دولته بصورة قد تختلط بين الرؤية القانونية والمواقف السياسية والعمل على محاربة تلك الظاهرة التي أصبحت خطراً استراتيجيا يهدد جميع الدول بما فيها الدول الصغيرة التي كانت تعتقد بأنها في منأى عن العمليات الإرهابية[1].

الأمر الآخر الذي لا يقل خطورة عن ظاهرة الإرهاب هو السعي لامتلاك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل التي تعتبر من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تنأئ بنفسها عن الدخول في ذلك المعترك بل وتحاول تجنبه وإصرارها على أن تصبح منطقة الشرق الأوسط بكاملها منطقة خالية من هذه الأسلحة التي تسعى بعض دول المنطقة لامتلاكها من أجل إحكام سيطرتها والتفوق على الدول الصغيرة لتعزيز قدراتها العسكرية والتي سوف تمنحها بعداً استراتيجيا يتعدى منطقة الشرق الأوسط.

---

1 - د. عبد الله الأشعل، القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص131.

## المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب: السني - الشيعي - بدايته ومواجهته

تعتبر ظاهرة الإرهاب[1] في دول مجلس التعاون الخليجي حديثة الظهور حيث برزت مع وظهور الجماعات الدينية مستندة إلى الغلو والفكر التكفيري وإساءة استخدام مفهوم الدين والجهاد والسعي إلى إشاعة الرعب وتقويض وظائف الأمن الشيء الذي أدى بدوره إلى إضعاف سلطة الدولة[2].

ومع إطلالة الألفية الجديدة أصبح الإرهاب الذي تمارسه جماعات تتبنى

---

1 - من تعريفات الإرهاب ما يلي: الإرهاب لم يولد صدفة بل نتيجة تراكمية بسبب أجواء وبيئة مركبة تتداخل فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وتردي ظروف المعيشة وإفرازات التنمية السريعة، وكذلك التعسف والاستبداد والإفراط في استخدام القوة من قبل السلطة يمكن الرجوع إلى (د. محمود عرابي الإرهاب مفهومه، وأنواعه، أسبابه، آثاره، أساليب المواجهة، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007 ،ص 40) الأستاذ نبيل حلمي عرفه بقوله: الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنها رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما (د. نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص27 – 28) أما حسنين المحمدي بوادي قال: الأعمال الإجرامية التي تكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر معنوي وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي (حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، دار الفكر الجامعي، ألإسكندرية، 2004، ص 54. المفكر سوتيل *Sottil* عرّف الإرهاب أنه "عمل أجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف محدد يمكن الرجوع إلى (د. منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص41). المفكر الإنجليزي ايريك ديفيد *Eric David* قال عن الإرهاب: هو كل عمل من أعمال العنف المسلح يرتكب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أو ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي يحُظر فيها استخدام الوسائل الوحشية والبربرية أو مهاجمة الضحايا الأبرياء أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية، يمكن الرجوع إلى (سامي جاد عبد الرحمن واصل إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص78. المفكر الإيطالي فيجينه *Vigna* يرى بأن الإرهاب هو استخدام العنف كأداة لتحقيق أهداف سياسية، يمكن الرجوع إلى عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 39. محمود شريف بسيوني يرى أن الإرهاب استراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزنا بواعث عقائدي، أيديولوجية ترمي إلى إحداث رعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين من أجل الوصول إلى السلطة أو الدعاية لمصلحة أو مطلب، بغض النظر عما إذا كان مُقترفو العنف يعملون لمصلحتهم الشخصية أو لمصلحة دولة من الدول، يمكن الرجوع إلى (علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008).

2- Ishtiaq Ahmed, Religious Terrorism, 1in Palmer Fernandez, Encyclopedia of Religion and War, New York, Berkshire, Routledge, 2003, pp421-428.

التفسيرات الدينية المنحرفة في عالم الإسلام، فقد استهدفت دول مجلس التعاون مثلما استهدفت البلدان العربية والغربية، ولكن كيف نشأ الإرهاب وما هي طرق مواجهته وعلاجه؟

**الفرع الأول: بدايات ظاهرة الإرهاب - السني الشيعي - بدول الخليج العربية**

لقد نشأ الإرهاب[1] في منطقة الخليج العربي قبل تكوين منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أي في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من قبل تيارات معينة كانت تنشط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين تتبنى الأفكار العروبية واليسارية والقومية والليبرالية التي كانت بدورها نشطة في تلك الحقبة من التاريخ الحديث لدول الخليج.

شهد المجتمع الخليجي غلوا وتطرفاً في هذا النوع من الفكر صاحبه في بعض الأحيان عنف غير قانوني ولكنه محدود لا يتعدى سيطرة الدولة، ويتميز كذلك بأنه غير منظم وعابر للحدود كالتنظيمات الإرهابية الحديثة حيث صاحبت كذلك محاولات مستمرة من قبل المنتمين إلى تلك التيارات في فرض الفكر الذي يتبنونه على المجتمع باستخدام وسائل وأدوات متعددة مع محاولة استئصال الفكر المعارض وتخوينه[2]. وبنهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي وانكفاء الحركات اليسارية والعروبية والقومية والليبرالية برز التوجه الديني السياسي بشقيه (السني-

---

1 - يرجع نشأة الإرهاب في منطقة الخليج إلى عام 1345 ه، وذلك أثناء محاصرة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لمدينتي جدة والطائف خلال توحيد المملكة العربية السعودية حيث تمرد عليه اثنان من قادته العسكريين حيث كانا يطالبان الحصول على ولاية إمارتي جدة والطائف، وعندما رفض الملك عبد العزيز ذلك انفصلا عنه وتمردا عليه واتخذا من الدين الإسلامي وسيلة لتأليب الناس ضده وكان هذا أول ظهور لفكر ما عُرف باسم (أخوان من طاع الله) وبدأت تلك الجماعة بتكفير المجتمع وإرهاب الناس والاحتجاج على أخذ المملكة العربية السعودية بوسائل الحضارة الحديثة، وسعت تلك الجماعة لفرض نهجها التكفيري بالقوة وإرهاب الآمنين مما حدا بالملك عبد العزيز إلى محاربتهم والقضاء عليهم. يمكن الرجوع إلى: مكافحة الإرهاب الموقف والإنجاز سجل وثائقي لأبرز الجهود السعودية في مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، الرياض، 2007 ، ص7.

2 - إبراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين (1914 – 1971)، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، 1976، ص165 – 173.

الشيعي)[1].

أما الشق السني فقد كانت السلفية الجهادية آخذة بالتطور والنمو في المجتمعات الخليجية وظهرت في ملامحها التي مزجت ما بين الحركة السياسية والسلفية النصية[2]، وتكون لها رصيد من الفكر الآيديولوجي ذي الطبيعة غير السلمية ومن أشهرها ما قامت به مجموعة مسلحة تسللت سراً إلى أقبية بيت الله الحرام في مكة المكرمة في نوفمبر 1979، الموافق للأول من محرم عام 1400 هجرية، وكانت من جنسيات مختلفة، فاستباحت حرمة البيت العتيق ودنست الحرم المكي الشريف في امتداد إلى الفكر السلفي التكفيري، حيث ادعت هذه المجموعة المارقة أن من بينهم المهدي المنتظر في محاولة منهم بهذا الادعاء الزائف كسب تعاطف الناس بامتطاء صهوة الدين، وتمكنت قوات الأمن آنذاك من القضاء عليهم واعتقال زعيمهم جهيمان العتيبي[3] وتنفيذ الحكم الشرعي بالقصاص فيه وفي 64 إرهابي ممن كانوا معه وذلك في أربع مدن رئيسية في المملكة العربية السعودية (الرياض- مكة المكرمة- المدينة المنورة- الدمام)[4].

---

1 - ممدوح أنيس فتحي، الحركات الإسلامية والتطرف والإرهاب بين دول مجلس التعاون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص60 - 96.

2 - خالد المشوح، التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات، مركز الدين والسياسة للدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2012، ص31.

3 - جهيمان بن محمد بن سيف الحافي العتيبي (16 سبتمبر 1936- 9 يناير1980) كان قائد المجموعة الإرهابية التي اقتحمت الحرم المكي في مطلع القرن الهجري الجديد لمبايعة من أسموه بالمهدي المنتظر، أسس الجماعة السلفية المحتسبة وأصدر في سبيل نشر أفكاره العديد من الرسائل أهمها الرسائل السبع، رسالة الإمارة والبيعة والطاعة، كشف تلبيس الحكام عن طلبة العلم والعوام وهي رسالة كتبها مدافعاً عن الإخوان الذين كانوا في جيش الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى توحيد المملكة ورفع راية التوحيد، تم إلقاء القبض عليه مع 63 من أتباعه المتورطين في عملية الاعتداء على الحرم المكي الشريف وتم تنفيذ حكم الإعدام بحد السيف فيه في يناير 1980 ، اسدل الستار بذلك عن حادثة إرهابية شهدتها مكة المكرمة ودول الخليج في السنوات الأخيرة.

4 - علي بن سعيد بن عواض عسيري مكافحة الإرهاب دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010 ص 93. وكذلك يمكن الرجوع إلى مكافحة الإرهاب: الموقف والإنجاز سجل وثائقي لأبرز الجهود السعودية في مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولي، الرياض، 2007، ص7. وللمزيد يمكن الرجوع الى:
Matteo Legrenzi, THE GCC AND THE INTERNATIONAL RELATIONS OF THE GULF,I.B.TAURIS, London, New York, 2011, pp 30 .

بالنسبة للشق الشيعي فقد بدأ بالظهور مع نهاية حقبة السبعينيات وتزامن ذلك مع انتصار الثورة الإيرانية، وتجاوب مع مبادئ الثورة وتعليماتها الكثير من شباب دول الخليج العربي من الطائفة الشيعية ووصلت ذروة التأثر بالتحريض الإيراني لبعض القيادات الشبابية من المذهب الشيعي على المطالبة بحقوق يزعمون استلابها منهم[1]، ففي البحرين مثلا حدثت أعمال عنف من حرق وتخريب في الممتلكات العامة وترويع الآمنين قبل أن تكتشف السلطة في الثمانينيات محاولة الانقلاب التي كان يديرها (هادي المدرسي) الذي فر هارباً لإيران وترك مصير أتباعه بيد السلطات البحرينية[2] وهو من أتباع (التيار الرسالي) الشيرازي[3]، والتي أتبعتها في ما بعد أحداث 1994 [4]، من قتل للشرطة والإخلال بالأمن العام

1 - د. عمر الحسن، حلقة نقاشية نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2011 – 2012 بعنوان: مستقبل النظام السياسي في إيران.. إلى أين؟، القاهرة، 24 مارس 2013.

2 - يمكن الرجوع إلى مصدر سابق: *Matteo Legrenzi, pp*80.

3 - هادي المدرسي، من أتباع التيار الرسالي وامتداده في كربلاء في العراق، منذ أن قدم هادي المدرسي إلى البحرين عام 1971 قام حينها بالإشراف على تأسيس مجموعة من الحركات الراديكالية التابعة لهذا التيار ومنها :أ- جمعية الإرشاد الإسلامي(1971)، ب- الجناح العسكري للجمعية متمثلاً في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (1979)، يرجع تسميه ذلك التيار بالشيرازي إلى مقلدهم ويعتبر الأب الروحي لتلك الجماعة (علي محمد الشيرازي) حيث أنه بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 أندمج أتباع المرجع علي محمد الشيرازي في برامج تصدير الثورة وأنتقل كادرهم التنظيمي إلى طهران حيث سخروا طاقاتهم في دعم الثورة الإيرانية لقناعتهم بعالميتها إلا أن انكفاء زعماء إيران نحو ترتيب الأوضاع الداخلية في ما بعد الثورة وبروز إشكالية التعريف بنظام ولاية الفقيه - التي لا يتبعها جميع الشيعة - إلى وقوع خلاف بين التيار الشيرازي وتيار ولاية الفقيه الحاكم في إيران، ففرضت الحكومة الإيرانية على رجل الدين الشيعي البارز محمد علي الشيرازي الإقامة الجبرية واعتقلت إبنيه وضيقت عليهما وضيقت على أتباعه ومنعتهم من ممارسة أنشطتهم وصادرت بيوتهم وسياراتهم وممتلكاتهم وسجن بعضهم لمخالفتهم القوانين مما أضطر أغلبهم للخروج من إيران، وكان حسن الشيرازي ( شقيق علي محمد الشيرازي ) قد أقام علاقات قوية مع نظام حافظ الأسد بسوريا وأسس مركزاً له في السيدة زينب في العاصمة السورية دمشق حيث كان يشرف على تدريب التابعين لهم من كوادر الحركة الشيرازية في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. يمكن الرجوع إلى: يوسف الهزاع، كيف تعيد المنظمات الأصولية تشكيل نفسها حقوقياً في البحرين، جريدة إيلاف، لندن، العدد 4704، 8 ابريل 2014.

4 - ترجع أحداث ما يسمي "بأحداث التسعينات" التي مرت بها البحرين إلى تبني عريضة سلمية شكلها ناشطون سياسيون من القوميين واليساريين وكذلك شيوخ الدين من الطائفتين السنية والشيعية تطالب فيها الأمير الراحل حاكم البحرين الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة (1961 – 1999) وكانت تلك العريضة الشعبية في العام 1991 أي بعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي وتطالب فيه العودة بالعمل بالدستور البحريني وإحياء المجلس الوطني المنتخب الذي بدأ أعماله في 1973 وتم حله في صيف 1975 وتم العمل بقانون أمن الدولة

واستمرت هذه الأحداث بضع سنوات برعاية الجماعات الإرهابية التي تمارس الحرق والتخريب بدافع نيل الحقوق الوطنية والإصلاحات السياسية الفئوية حيث وجهت الحكومة الاتهامات إلى حزب الله الإرهابي الموالي لإيران[1].

أما في دولة الكويت فلا يقل نشاط حزب الله الإرهابي عنه في البحرين أو السعودية بل انبثقت منه كذلك (منظمة الجهاد الإسلامي التي أعلنت عن مسئوليتها عن التفجيرات وأعمال القتل التي حصلت في دولة الكويت بين عامي 1983 – 1988 [2]، وكان من أبرزها محاولة اغتيال أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في 25 مايو 1985 [3]، واختطاف طائرة الخطوط الجوية الكويتية من قبل حزب الله،

---

حتى عام 2001، وتعتبر هذه المطالبات مشروعة إلا أن هذه المطالبات انتهت بأن تكون شيعية التوجه خالصة ومدعومة من إيران واتضح ذلك جلياً من خلال المصادمات وأعمال التخريب والحرق والإخلال بالنظام، وبعد سنة ونصف من تلك المصادمات بين قوات الأمن والمخربين أعلنت السلطات الأمنية البحرينية في 3 يونيو 1996 عن ضبط مؤامرة انقلاب من مجموعة مدعومة من إيران تدعى "حزب الله البحرين" وعلى أثر ذلك سحبت البحرين سفيرها من إيران ونشرت الدولة عبر وسائل الإعلام المخطط الانقلابي وصور لأعضاء التنظيم وكذلك المنفذون لتغيير نظام الحكم بالقوة، ومن ذلك الحين ظل أسم حزب الله والمتفرع منه حزب الله البحرين مرتبطاً بأحداث العنف التي تضرب بها البحرين في حين أن حزب الله يلوذ بالصمت حيناً ويبادر إلى النفي حيناً أخر إزاء ما تعلنه حكومة البحرين إلا أن علاقته الوطيدة بإيران تجعله في دائرة الأحداث التي تقع في البحرين، إذ تتهم حكومة مملكة البحرين الحزب بأنه يجند البحرينيين من الطائفة الشيعية الموالين لإيران بإدخالهم معسكرات تدريبية على حمل السلاح وصنع المتفجرات والتخريب في الممتلكات العامة والخاصة وإرهاب المواطنين وغيرها من الأنشطة الرامية إلى نشر الفوضى المؤدية إلى زعزعة النظام والانقلاب عليه .

1 - د. عمر الحسن، التصدي لحزب الله: تداعيات القرار الخليجي على العلاقات مع إيران، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، يونيو 2013، ص3.

2 - تنوعت عمليات منظمة الجهاد الإسلامي المتفرعة من حزب الله في عملياتها في الكويت من تفجير محطة الكهرباء عن طريق قنبلة بواسطة التحكم عن بعد وتفجير أستهدف السفارة الفرنسية في الكويت واستهداف السفارة الأمريكية التي راح ضحيتها سبعة أشخاص و 62 جريح ومبني مطار الكويت في ديسمبر 1983، وفي 18 يونيو 1986 تم استهداف مجمع نفط الأحمدي بثلاث تفجيرات متزامنة في آبار النفط وشبكتي خطوط أنابيب النفط، وفي عام 1987 أصاب صاروخ مبنى شركة النفط الرئيسي على الشاطئ الكويتي محدثاً تدميراً بالغاً وفي أكتوبر من نفس العام وضعت قنبلة في شركة خطوط بان أمريكان في مدينة الكويت، وفي عام 1988 استهدفت قنبلة مكاتب الخطوط الجوية السعودية في الكويت بعد أقل من 24 ساعة على قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإيران، ونفس العام انفجرت سيارة أمام المقر الرئيسي للخطوط الجوية الكويتية قتل فيها شخصان.

3 - في 25 مايو 1985 سائق سيارة انتحاري تابع إلى حزب الله قاد سيارته المحملة بالمتفجرات مستهدفاً موكب أمير دولة الكويت، ولله الحمد نجا سمو أمير الكويت من محاولة الاغتيال إلا من بعض الإصابات الطفيفة، وقتل أشخاص من المرافقين لسموه والسائق الانتحاري، وأصيب 12 شخصاً من مرافقين الأمير بإصابات وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي تبنيها لهذا العمل الإجرامي.

وكان المقصد من كل هذه العمليات الإرهابية هو إجبار الحكومة الكويتية[1] على تغيير موقفها المساند والداعم للعراق إبان الحرب العراقية الإيرانية، ولذلك كانت الفاتورة باهظة الثمن لدى الكويت في سبيل دعمها للعراق ومساندتها له أثناء الحرب[2].

عانت المملكة العربية السعودية مثل ما عانت نظيراتها الكويت والبحرين، وترجع بدايات تكوين حزب اللّه السعودي أو ما يعرف بـ: "حزب اللّه الحجاز" إلى وقت قصير بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وما تبعه من دعوات تحريضية من قبل آية اللّه الخميني لشيعة الخليج بالقيام بثورة مماثلة وهو الأمر الذي وجد استجابة لدى مجموعة من أتباع المذهب الشيعي ومجموعة رافضة لتلك التحريضات لأسباب عدة، وعلى إثر ذلك تم تأسيس منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية برئاسة مرشدها السعودي "حسن الصفار".

تمثلت أهداف منظمة الثورة الإسلامية في تبني ثورة الإمام الخميني في العالم الإسلامي من أجل استبدال الحكم السني بحكومات شيعية موالية لإيران، إذ ترى المنظمة أن الأنظمة الخليجية الحاكمة هي أنظمة غير إسلامية كما صرح به الإمام

---

1 - في الخامس من أبريل عام 1988 قام حزب اللّه بخطف طائرة الخطوط الجوية الكويتية «الجابرية» والتي كانت قادمة من العاصمة التايلندية بانكوك إلى مسقط بسلطنة عُمان ثم إلى دولة الكويت وعلى متنها 111 راكب، وتم خطفها من مطار مسقط بعد أن أستطاع الخاطفون المسلحون السيطرة على قيادة الطائرة ثم اتجهوا بها إلى مطار «مشهد» في إيران وتزودوا بالأسلحة من هناك وقاموا بإجراء مفاوضات مع السلطات الكويتية طالبوا بها بالإفراج عن عناصر من حزب اللّه مسجونين في دولة الكويت في تفجير موكب الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح وفي التفجيرات سابقة الذكر، وبعد أن فشلت المفاوضات اتجهوا بالطائرة إلى مطار بيروت الذي رفض استقبالهم ثم توجهوا إلى قبرص وهناك قاموا بقتل راكبان كويتيان هما «عبد اللّه الخالدي وخالد أيوب» للضغط على السلطات بالسماح لهم بتزويد الطائرة بالوقود، ثم اتجهوا إلى الجزائر ومكثوا هناك 9 أيام وهي أطول مدة من بين المحطات السابقة حيث أقاموا مفاوضات طويلة مع السلطات الكويتية لم يتم الكشف عن نتائجها عند سماح السلطات الجزائرية للخاطفين بمغادرة الجزائر عبر طائرة أخرى في مقابل الإفراج عن كل الرهائن بعد رحلة عذاب استمرت 16 يوماً حيث تم الإفراج عنهم في 21 إبريل 1988، وكان من قادة الخاطفين القيادي في حزب اللّه «عماد مغنيه» الذي اغتيل في دمشق في حادثة تفجير سيارة في 12 فبراير 2008، الذي ووصف الحادث الرئيس الأمريكي جورج بوش قائلاً: أن العالم مرتاح بدون عُماد مغنيه .

2 - حسن أبو طالب، الغزو العراقي للكويت الأبعاد والنتائج، السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص11.

الخميني من قبل[1].

شهد موسم الحج لعام 1987 ولأول مرة ظهور ما يسمى بحزب الله الحجاز وهو الجناح العسكري لمنظمة الثورة الإسلامية حيث تم تجنيد مجموعة من الشباب الشيعي السعودي وهم الذين درسوا في مدينة قم الإيرانية من أجل القيام بعمليات التخريب والفتنة والإرهاب أثناء مواسم الحج[2]، وظهرت باكورة الأعمال الإرهابية الوحشية لحزب الله الحجاز في هذا الموسم والتي تمثلت في نجاح أفراد من الحزب وبدعم من الحرس الثوري الإيراني في حشد تظاهرة كبيرة تهدف لإثارة الفتنة في بيت الله الحرام والأماكن المقدسة نتج عنها تخريب في الممتلكات العامة وإشاعة الفوضى وترويع الآمنين في بلد الله الحرام، مما أدى إلى سقوط العديد من الحجاج بين قتلى وجرحى حيث أصدر الحزب بعد أسبوع من تلك الأحداث بيان تبنيه لتلك الأعمال المشينة[3].

أدى الخلاف فيما بعد حول المرجعيات السياسية بين حزب الله الحجاز وبين المنظمة الأم منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية إلى حد التفريق والانعزال بينهم، من جهة أخرى أنتهج حزب الله الحجاز طريق العنف والإرهاب وكان ذلك بقيامه بتفجيرات نفق المعيصم الذي وقع في موسم حج عام 1989 مما أدى إلى مقتل العشرات من حجاج بيت الله الحرام[4].

بعد نجاح الحزب في استقطاب المزيد من أتباع المذهب الشيعي في السعودية ولاسيما من رابطة علماء الحجاز الشيعية ومن الغاضبين على مواقف منظمة الثورة الإسلامية التي بدأت تبدي مرونة تجاه الحكومة السعودية، استغل فترة

---

1 - د. توبي ماثيسن، حزب الله الحجاز بداية ونهاية تنظيم إرهابي، ترجمة وتحقيق د. حمد العيسي، دار مدارك للنشر، الرياض، 2014، ص73.

2 - كينيث كازمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الثالثة، 1996، ص 193.

3 - توبي ماثيسن، حزب الله الحجاز: بداية ونهاية وتنظيم إرهابي، أعداد وترجمة وتحقيق: حمد العيسى، مدارك للنشر، دبي2012، ص88.

4 - علي الصادق، ماذا تعرف عن حزب الله، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الثانية، 2007، ص37.

مهادنة الحكومة السعودية، مع منظمة الثورة الإسلامية ليعلن عن عمليات نوعية تخل بالأمن السعودي لإثبات أنه مازال يتمتع بالقوة والسيطرة على أتباع المذهب الشيعي وذلك من خلال تنفيذه لبعض العمليات الإرهابية المختلفة ما بين تفجيرات لمنشآت نفطية[1] واغتيالات[2] لدبلوماسيين سعوديين بالخارج[3].

مما لا شك فيه أن أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل يحقق درجة من الأمان حيث يمكن الإرهابيين من النجاة بأنفسهم والهروب من مسرح العمليات ومكان التفجير مستخدمين تقنية التفجير بواسطة اللاسلكي مما يتح للإرهابي وقت كافٍ للمناورة.

قام حزب الله الحجاز في 25 يونيو 1996 بأعنف تفجير في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية راح ضحيته 19 أمريكيا كانوا يعيشون في مبنى سكني بمدينة الخُبر[4] ووجهت أصابع الاتهام إلى حزب الله الحجاز، إذ بين الرئيس الأمريكي

1 - قام حزب الله الحجاز في سبتمبر 1987 بتفجير في معمل غاز الجعيمه، وفي مطلع العام 1988 قام الحزب كذلك بتفجير منشأة نفطية في منطقة الجبيل الصناعية شرق المملكة وهو التفجير الذي تبناه الحزب عبر 4 من عناصره وكان أحدهم قد سبق له المشاركة في القتال مع حزب الله اللبناني ويدعى علي عبد الله الخاتم، وبعد التفجير أكتشف الحراس التابعين إلى شركة البترول والبتر وكيماويات العديد من العبوات المتفجرة في معمل التكرير في منطقة رأس تنوره، وعلى أثر ذلك دخلت قوات الأمن السعودية في مواجهة حاسمة مع عناصر حزب الله الحجاز فاعتقلت الكثير من عناصره كما قامت بتعقب العديد من الخلايا وتقديم أفرادها المتورطين في العمليات الإرهابية إلى القضاء حيث تم تنفيذ حكم الإعدام في حق 4 مدانين في العمليات الإرهابية للمنشآت النفطية.

2 - أجرى حزب الله الحجاز تغييراً في عملياته الإرهابية فعمد إلى استخدام استراتيجية جديدة تمثلت في استهداف العناصر الدبلوماسية السعودية في الخارج فنقل معركته إلى السفارات السعودية المنتشرة في العالم، حيث شهد عام 1989 عمليات تفجير كثيرة للعديد من السفارات السعودية وراح ضحيتها القنصل العام السعودي في تايلند وكذلك تفجير سفارة السعودية في العاصمة التركية أنقره وراح ضحيته العديد من القتلى والجرحى.

3 - د. توبي ماثيسن، حزب الله الحجاز بداية ونهاية تنظيم إرهابي، مرجع سابق، ص89.

4 - أُعتبر تفجير الخُبر الذي كان يقطنه جنود تابعين للولايات المتحدة الأمريكية هو الأعنف في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث أُلقي اللوم على حزب الله الحجاز في تلك العملية وذكرت المصادر الأمنية السعودية بأن الرأس المدبر هو: عبد الكريم حسين محمد الناصر، ومعه أحمد إبراهيم المغسل، علي سعيد علي الحوري، إبراهيم محمد صالح اليعقوب بالإضافة إلى 9 إرهابيين من الجنسية السعودية ولبناني واحد ، ولم تفلح الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين الرياض وطهران عام 2001 في فترة ما عرف بعودة العلاقات إلى طبيعتها نسبياً على تسليم هؤلاء الإرهابيين الذين فروا إلى إيران بعد التفجير .

الأسبق جورج بوش أن: " الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على مأخذ الجد ما أسماه التهديدات الإرهابية الشيعية بالقدر نفسه الذي تهتم فيه بالتهديدات الإرهابية السنية " وحمل الرئيس بوش حزب الله الحجاز مقتل 19 مواطناً أمريكياً في السعودية وشبه ذلك العمل مثل ما قام به حزب الله اللبناني من تفجيرات لقوات المارينز الأمريكية في بيروت عام 1983 والتي راح ضحيتها 241 من الجنود الأمريكان[1].

بعد انهيار الشيوعية وانسحاب القوات الروسية من أفغانستان ومن ثم دخول الأفغان أنفسهم بحروب للتنافس على السلطة في ذلك البلد الذي أثخن بالجراح، ونشاط حركة طالبان التي استأثرت بالسلطة هناك بقيادة تنظيم القاعدة، أخذ هذا التنظيم يخرج من حدود الدولة الأفغانية ويتوسع إلى دول الإقليم المجاورة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت من أشد الداعمين لحركة طالبان ضد الغزو الروسي ومع عودة أبناء دول الخليج ممن شاركوا بدعم حركة طالبان وغيرها من الحركات الجهادية ضد الغزو الروسي لم يطب لهم العيش في المجتمعات الخليجية الهادئة، وهم على مدار تلك السنوات المنصرمة في كر وفر مع القوات الغازية حتى بدأ مشروع تنظيم القاعدة يسطر على جل تفكيرهم ومنها بداية ظهور ما كان يسمى تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية[2]. ما هي أهداف التنظيم؟ وهل حقق نجاحات لأهدافه؟

لقد دأب تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على إسماع صوته إلى المجتمعات الخليجية وخصوصاً استقطاب الشباب على وجه التحديد عن طريق القيام بتفجيرات ضد أهداف حكومية وأجنبية، من هذه تفجيرات (تفجيرات العليا والأحياء السكنية بشمال مدينة الرياض ومجمع المحيا السكني والخرج عام 2003) بهدف بث الرعب والخوف في المجتمع واستهداف المصالح الأجنبية والهيئات الحكومية وبعض المجمعات السكنية التي يقطنها الأجانب[3].

---

1 - جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد: 10144، 6 سبتمبر 2006.

2 - هشام الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي، دار الانتشار العربي، بيروت، 2010، ص121.

3 - راجع البيان الصادر من وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية على الموقع الالكتروني: *www,mofa.*

تهدف تلك العمليات الإرهابية إلى إحداث مستوى من الرعب الفعلي من خلال القتل العشوائي عن طريق العبوات المتفجرة في الأماكن العامة والسكنية المكتظة بالسكان والقريبة من وسائل الإعلام المحلية والدولية، بهدف انتشار الخبر وإظهار حجم التفجير على نطاق واسع من المشاهدين وهي استراتيجية الصدمة والدهشة بحيث لا يترك للخصم التقاط الأنفاس وإعادة تنظيم نفسه وهي نفس العقيدة التي تتبعها القوات العسكرية الأمريكية والتي طبقتها في غزوها للعراق عام 2003 [1].

تزامن ظهور تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية مع أحداث الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج ورفضهم القاطع لهذا التواجد الكثيف في المنطقة وبالذات على الأراضي السعودية[2] أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1990 والتهديد العراقي باحتلال المناطق الشرقية من السعودية، ولم يكن هذا الحضور العسكري الأجنبي وبالأخص الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي بلا تداعيات أمنية ولا صعوبات وإنما برزت معه العديد من الجماعات الدينية التي دعت إلى مناهضة الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة وبالأخص في جزيرة العرب (السعودية) وبنت شرعيتها بواسطة الشعار الذي حملته تلك الجماعات " أخرجوا النصارى من جزيرة العرب[3]" متمسكين بحديث الرسول ﷺ "لا يجتمع في الجزيرة دينان[4]".

---

*gov. sa. com* تاريخ الاطلاع 13 يوليو 2014.

1 - كارل بيلدر، المشروع الأمريكي في عصر المعلومات، دراسات عالمية: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، تحرير زلمي خليل زاده وجون وايت، سلسلة محاضرات الإمارات، 53، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص 50 – 54.

2 - حشدت الولايات المتحدة الأمريكية 527 ألف جندي على الأراضي السعودية بحلول يناير 1991 في إطار تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية الغازية من دولة الكويت في عملية عاصفة الصحراء وهي المرة الأولى التي تطأ فيها قوات أجنبية الأراضي السعودية لغايات قتالية والتي كانت المملكة العربية السعودية ترفض وبشدة أي تواجد عسكري أجنبي في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة.

3 - صحيح الإمام مسلم، تحت الحديث رقم 4748.

4 - استغلت الجماعات المتطرفة المناخ المناسب لتوليد الإرهاب مرتبط بسوء الإدراك والفهم لأبعاد الدين الإسلامي الحنيف والقراءة الخاطئة للتراث الإسلامي الذي كُتب في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مغايرة إلى وضعنا الحالي ومنها سوء قراءة تراث أحمد أبن تيمية، يمكن الرجوع إلى (تقي الدين أحمد أبن تيمية الحراني، مجموعة الفتاوى، الجزء 36، تلخيص عامر الجزار وأنور الباز، المنصورة، دار الوفاء للطباعة

بقدر ما أدى الوجود العسكري الأجنبي إلى حماية الأمن الاستراتيجي في المنطقة ولدول الخليج العربي خاصة إبان حرب تحرير دولة الكويت، أدى إلى زيادة عدم الاستقرار داخل المجتمعات الخليجية وتفشي ظاهرة الإرهاب وبخاصة في المملكة العربية السعودية، وعلى إثر هذا المتغير المهدد للبيئة الاستراتيجية الخليجية ظهرت العديد من الجماعات المسلحة سواء المناهضة للقوات الأجنبية أو للحكومات الوطنية القائمة في الدول الخليجية ومن تلك الجماعات والتنظيمات[1]:

أ- جماعة كتائب الحرمين التي تأسست عام 2003 على إثر سقوط بغداد وتغير النظام في العراق وقد قامت تلك الكتائب بالعديد من التفجيرات الانتحارية في العاصمة السعودية الرياض[2]، ومن أهدافها المعلنة مناوئة النظام الملكي السعودي وهي بذلك تنشد تطبيق الشريعة الإسلامية ومناهضة الغرب والوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي سواء كقوات عسكرية أو أساطيل بحرية أو قواعد للطيران[3].

ب- القاعدة في جزيرة العرب والتي تأسست عام 2004 أي بعد سقوط بغداد بعام واحد، حيث بدأت هذه الجماعات تعمل بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية واستغلت تنظيم القاعدة في أفغانستان حيث كان أعضاؤها من السعوديين

---

والنشر والتوزيع، 1997،27: 198 – 256) الذي تعتبر فتاويه أكثر الأحكام الفقهية التي تعتمد عليها القاعدة في تأصيل مواقفها السياسية والعقائدية والعسكرية وبالأخص الآراء المتعلقة في العلاقة مع الكفار ومسائل التكفير، والعلاقة مع العصاة من المسلمين، أن المواقف المتطرفة للجماعات الإرهابية ناتجة عن القراءة الخاطئة للتراث الإسلامي الذي كُتب بعيون مُعينه وفي ظروف معينة وكما يرجع سبب ذلك أيضا إلى الانتقائية الإدراكية للتراث كما أكدت على هذه المعاني نظرية التأثير الانتقائية بأن يتم التركيز على مواضيع معينة دون أخرى وجزئيات معينة دون الدين كله وآراء معينة دون أخري يمكن الرجوع إلى ( عامر مصباح، علم النفس الاجتماعي في السياسة والإعلام، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011، ص298 – 300 )، والحديث الشريف رواه الإمام أحمد في مسنده (222/1) والبخاري في صحيحة .

1 - د. عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، مجلة الأمن والحياة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد: 235، 2002.

2 - كما أشرنا سابقاً إلى تفجيرات العليا والأحياء السكنية في شمال العاصمة السعودية الرياض ومجمع المحيا السكني ومنطقة الخرج.

3 - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري، 2006، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 739.

الذين ذهبوا للقتال بجانب قوات طالبان الأفغانية ضد القوات الروسية إبان الغزو الروسي[1] لأفغانستان عام 1980، وتطابقت أهدافها مع التنظيم الأم ثم توسع التنظيم لاحقاً إلى الدول الإقليمية وخاصة اليمن عندما تم تشكيل قيادة جماعية تضم يمنيين وسعوديين[2].

إن اعتداءات 11 سبتمبر 2011 وتورط تنظيم القاعدة به جاءت في سياق سلسلة من العمليات التي تبناها هذا التنظيم الإسلاموي المتطرف وغيرها من الحركات الإسلامية المرتبطة به، وهو ما جعل الحديث يتزايد في العديد من دوائر السياسة والإعلام الغربية عما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي" أو "الإسلام الإرهابي" وضرورة مكافحته واستئصاله[3].

في أعقاب اعتداءات سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت إلى العلن وبشكل ملفت إلى الأنظار العديد من التصريحات الصادرة مباشرة عن رؤساء دول ومسئولين كبار تتهم الإسلام كدين إرهابي وتعتبر المسلمين إرهابيين وأن الإسلام هو السبب الرئيسي لتزايد أعمال الإرهاب الدولي[4].

كان للمملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من الاتهامات بالإرهاب من بين

---

1 - Gawdat Bahgat, Saudi Arabia and the War on Terrorism: Arab Studies Quarterly,vol,26,no:1, 2004.pp 51-63. And F.Gregory Gause, Saudi Arabia and the War on Terrorism in: Adam Garfinkle, ed., A Practical Guide to Winning the War on Terrorism, Hoover Institution Press Publication: no. 530, Stanford, CA: Stanford University, Hoover Institution Press, 2004, pp94-100.

2 - ترجع جذور تنظيم القاعدة في اليمن إلى النشأة الأولى للتنظيم في أفغانستان في عام 1989 عندما كان العديد من مساعدي زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن من جنسية يمنية، ومنذ ذلك الحين أصبح هناك تنسيق كبير بين العناصر اليمنية وتنظيم القاعدة لتطوير النشاط الإرهابي في منطقة الخليج ككل، خاصة داخل السعودية، وقد ساعد على ذلك المناخ الذي ساد بعد الغزو الأمريكي البريطاني على العراق عام 2003، والذي بدوره ساعد، على تجنيد موجة كبيرة من الشباب الخليجي والعربي في صفوف تنظيم القاعدة بدعوى قتال الأمريكان في العراق، ولقد أدت هذه التطورات إلى وقوع سلسلة من التفجيرات في المملكة العربية السعودية وتعرض الأمن السعودي إلى تحديات خطيرة جراء ذلك، وكانت إحدى مسببات القوة في عمل تنظيم القاعدة الإقليمي هو التنسيق الإقليمي في ما بينهم وإيجاد المصادر المتعددة للتمويل المستمر للعمليات الإرهابية.

3 -Daniel Byman, Deadly connections: States That sponsor Terrorism, Cambridge, MA, New York: Cambridge University Press, 2005, pp 223-228.

4 - أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 166.

الدول الخليجية الأخرى، وذلك راجع إلى عدد المواطنين السعوديين الذين انخرطوا بالقتال في أفغانستان، ومن ثم في تكوين القاعدة السوسيو-ثقافية المتمثلة أساساً في أن أمير الجماعة وهو أسامة بن لادن سعودي الجنسية ومن الطبيعي أن يلتحق بتنظيمه العديد من السعوديين خاصة أولئك العائدين من أفغانستان في فترة التسعينات من القرن الماضي، ومن بعدها تأتي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومن أهمها دولة الكويت التي ينتمي إليها نائب أمير الجماعة سليمان أبو غيث[1].

تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بفعل القيود التي فرضتها دول الغرب عليها بفعل اتهامها غير المباشر بما يسمى بالإرهاب الأيديولوجي لتنظيم القاعدة وهو ما كان يأمل تنظيم القاعدة أن يحدث، حيث وجد المناخ المناسب لزيادة نفوذه عبر العالم على عكس ما كانت تأمل الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء معها في الحرب على الإرهاب بحيث أصبح لتنظيم القاعدة أكثر مما كان لتحارب فيه الولايات المتحدة والحلفاء والأصدقاء سواء في منطقة الشرق الأوسط أو منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص[2].

لقد أدى التدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان في 2001 بعد أحداث 11 سبتمبر إلى جلب التعاطف مع تنظيم القاعدة من قبل مناصريهم في دول مجلس التعاون واليمن وباكستان وأفغانستان والعراق وصولاً إلى الصومال وبعض الدول التي تقع في المحيط الاستراتيجي للأمن الخليجي[3].

يتميز موقع المملكة العربية السعودية ودول الخليج بتواجده في مركز المناطق

1 – سليمان أبو غيث هو كويتي الجنسية من مواليد 14 ديسمبر 1965، وهو المتحدث الرسمي لتنظيم القاعدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2011، وهو صهر أمير الجماعة أسامة بن لادن، ألقى القبض عليه في الأردن قبل أن يرحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليحاكم هناك تاريخ الاطلاع 1/10/2014 / www.bbc.co.uk/arabic worldnews/2014/09/140923__usa__abughaith__prison.

2 - Stephane Lacroix, Islamo - Liberal Politics in Saudi Arabian: Paul Arts and Gerd Nonneman, eds, Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society Foreign Affairs, Hurts, London, 2005, pp48.

3 - Abd Al-Aziz Al-Muqrin, Al- Qaida's Doctrine for Insurgency: A Practical Course for Guerrilla War, translated and Analyzed by Norman Cigar: Foreword by Julian Lewis, Potomac Books Inc, Washington, DC, 2009, pp157.

غير المستقرة سياسياً وأمنياً والذي يكثر فيه نشاط تنظيم القاعدة، إذ يحيط بدول الخليج من الجنوب اليمن ومن الشرق العراق ومن الغرب القرن الأفريقي كالصومال، بالإضافة إلى قربها من مناطق النزاع الأخرى مثل أفغانستان وباكستان والصراع العربي الإسرائيلي[1].

سعت دول الخليج العربية إلى تكوين فرق أمنية لمكافحة الإرهاب واحتواء أنشطة تنظيم القاعدة في الإستراتيجية الأمنية لدول الخليج بعد الأضرار الكبيرة التي تسبب بها تنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية، ومنها رفع كفاءة قوات الأمن في الملاحقة والتعقب والمعالجة الأمنية وجمع المعلومات وتحليلها بطريقة مناسبة وسريعة وتطوير التعاون بين القطاعات الأمنية المختلفة، ومكافحة تعقب مصادر تدفق الأسلحة والأدوات ذات العلاقة التي تستخدمها العناصر الإرهابية في تنفيذ عملياتها عبر الحدود ويندرج ضمن سياق هذه الاستراتيجية ضوابط حمل السلاح في المجتمع ومحاربة انتشاره[2].

إن خطر حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب هو من شأنه زيادة غير مسبوقة لمواجهة من الإرهاب التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وتنذر بتحول دول بكاملها إلى دول فاشلة مثل أفغانستان وباكستان واليمن والعراق، وتبعات تلك الحرب هي مزيداً من موجة العنف والتفجيرات المستهدفة لحكومات المنطقة والمنشآت العامة والمصالح الأجنبية كالتي ضربت بعض دول الخليج في حملة محاربة إرهاب تنظيم القاعدة[3].

---

1 - توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ترجمة: أمين الأيوبي، مراجعة: سعود السويدا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص38 – 56.

2 - مصطفى العاني، دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لجان مكافحة الإرهاب لمجلس الأمن، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص412.

3 - نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار في احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل، المستقبل العربي، العدد: 293 يوليو 2003، ص 107 – 109.

## الفرع الثاني: مكافحة ظاهرة الإرهاب من قبل دول مجلس التعاون الخليجي

تركزت الاستراتيجية العامة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي لمجابهة الإرهاب واحتواء أخطار تنظيم القاعدة على استقرار منطقة الخليج العربي، ولكن من ناحية التقييم يعتقد عدد من الباحثين والمفكرين أن استراتيجية مكافحة الإرهاب تشوبها العديد من النواقص والثغرات مما جعلها لا تحقق مردوداً استراتيجيا متلائماً مع الموارد المخصصة لتلك الاستراتيجية[1]، وذلك راجع إلى إهمال بعض الجوانب غير الأمنية من إدراجها بتلك الاستراتيجية التي أدت إلى تفجر بعض الموجات الإرهابية في دول الخليج ومنها:

1. ضبط الخطاب الديني: ويتم ذلك من خلال سيطرة الدولة على مجريات الأحداث التي تتم من خلالها وضع سياسة معينة لاختيار الخطباء وأئمة المساجد بهدف مراقبة توجه هؤلاء الأئمة والوعاظ، وعدم تركهم دون توجيه لتصبح لإمام المسجد سلطة مطلقة وتقديرية يتحكم فيها هو دون غيره، رغم أن الإمام هو الشخص الذي له الكلمة الفصل في كل ما تتلقاه عقول المصلين[2]، فبالإضافة إلى عمله الأساسي وهو إمامة المصلين والخطابة في الجامع، له الصلاحية كذلك في التدريس والدعوة لكل ما يتعلق بنشر الأفكار الدينية السمحة، إلا أن النقص هو في أداء الدولة التي أقتصر دورها للأسف على ترميم القديم من المساجد أو صيانتها أو بناء الجديد منها وإقامة الاحتفالات السنوية للمناسبات الدينية، أما مسئولية

---

1 - عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009، ص 284 – 309.

2 - انحراف بعض الأئمة والوعاظ عن النهج السليم في نشر تعاليم الدين الحنيف وتنافس البعض منهم على الصراع السياسي من أجل الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها باستخدام كل أدوات العنف والقمع الذي يجري في أكثر من بلد عربي والكشف عن المنطق الذي يفسر توسيع نشاط المنظمات الإرهابية واستشراء العنف في منهاجها. يمكن الرجوع إلى: عبد السلام بنعبد العالي، منطق الخلل، دار توبقال للنشر، المملكة المغربية، 2007، ص12.

الإمامة في المساجد فتركت حسب تقدير الإمام[1]، حيث قفزت عليها الجماعات الدينية، لتحول المنابر إلى ميادين لصراعات الجماعات الدينية فيما بينها، وعندما تمدد نفوذ تلك الجماعات سياسياً تحولت المساجد إلى مقرات سياسية تدار من على منابرها الصراعات الحزبية[2] ومراكز لتجنيد الشباب[3].

2. تجفيف منابع الإرهاب مادياً: تأتي استراتيجية مكافحة الإرهاب من خلال مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل وضع الضوابط المناسبة في احتواء أعمال تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه بشكل يصعب على التنظيمات الإرهابية الاستمرار في ذلك النهج ويأتي كل ذلك في إطار عمل مجموعة العشرين التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والمهمة الموكلة لدول مجلس التعاون هي وضع الإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى منع التمويل الإرهابي والتحقيق في عمليات التمويل للجماعات الإرهابية عبر العالم[4].

من مخاطر ما ينطوي عليه تمويل الإرهاب استمرار عمليات تجنيد للأفراد عبر العالم خاصة في مناطق النزاع والتمزق الوطني مثل أفغانستان والعراق واليمن وسوريا والصومال، حيث يتم شراء المقاتلين من هناك ودفع الرواتب لهم، كما أن مصادر التمويل المتدفقة بوفرة على الجماعات الإرهابية تساهم في اقتناء

1 - ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 2007، ص5.

2 - من توصيات المجلس الوطني في مملكة البحرين والمنعقد في يوليو 2013، في محاربة الإرهاب هو ما أمر به صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين من توصيات المجلس الوطني وذلك بشأن فرض عقوبات صارمة على الإرهابيين، ومن تلك التوصيات إسقاط الجنسية البحرينية عن كل مرتكبي الجرائم الإرهابية والمحرضة عليها والمعاقبة على فعل التحريض على العنف والإرهاب، وإن من الواجب أن يحاكم المحرض على الجرائم الإرهابية ولها عدة وجوه وكذلك عدة أقنعة سواء من كانوا على المنابر أو على وسائل التواصل الاجتماعي لأن الإرهاب الفكري وتعويد الناس على تقبله عبر الوعظ السياسي أكثر خطورة من تنفيذ العمليات الإرهابية نفسها، وشدد المجلس الوطني كذلك على محاربة العنف بكل أشكاله وتشديد العقوبة على المحرضين على ارتكاب الجرائم الإرهابية وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب .

3 - سوسن الشاعر، هل تأكدت الدولة أن مساجدنا لله وحده، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد: 13091، 1 أكتوبر 2014.

4 - راجع البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد :443، السنة 38، بيروت، يناير 2016، ص183 – 184.

الأسلحة والمعدات اللازمة للعمليات الإرهابية وتقديم رشاوى سخية للمسئولين الأمنيين والقادة العسكريين في مناطق النزاع من أجل تسهيل عمليات نقل وتمويل الإرهابيين، ويمكن السيطرة على تلك المخاطر عبر التعاون الدولي من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهابيين[1].

3. دور الإعلام: يعتبر الإعلام بمثابة الأداة المهمة التي تستعملها التنظيمات الإرهابية في توجيهها إلى الرأي العام وذلك من خلال قنوات الأخبار والمعلومات التي تزودنا بها شبكات الإنترنت والفضائيات ووسائل الاتصال الأخرى كالهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ يعتمد اهتمام أفراد المجتمع على تكوين موقف معين أو تبني فكرة معينة من خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها لهم بواسطة وسائل الإعلام المختلفة[2].

زاد اهتمام الدراسات الحديثة بدور الإعلام في ظهور السلوك الإرهابي لأنه أصبح لغة الحوار بين الحكومات والإرهابيين، حيث يعتمد الإرهابيون في العصر الحديث على وسائل الإعلام المختلفة لتغطية أخبارهم والهجمات الإرهابية في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهماً لقياس مدى نجاحهم الإرهابي، وصولاً لدرجة أن البعض أعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملاً فاشلاً[3].

يأتي استغلال الإرهابيين لوسائل الإعلام لترويج أفكارهم الإرهابية ودعمها من خلال محاولاتهم المستمرة في البحث عن الدعاية الإعلامية لتسليط الضوء على وجودهم وأهدافهم، مستفيدين من الجوانب غير الوظيفية للعولمة التي مكنت التنظيمات الإرهابية من أن تستفيد منها بالرغم من العمل الحثيث عبر العالم للقيام بتعقب شبكة الاتصالات للجماعات الإرهابية إلكترونياً، ولكن حتى يومنا

---

1 - مصطفى العاني، مرجع سابق، ص 409.

2 - د. هيفاء يوسف الكندري، دوافع السلوك الإرهابي لدى الشباب في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 151، السنة 39، أكتوبر2013، ص 61.

3 - هايل الدعجة، الإعلام والإرهاب، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي حول الإرهاب في العصر الرقمي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

هـذا لـم يتـم التغلـب علـى كل العقبـات التقنيـة التـي يسـتفيد مـن ثغراتهـا الإرهابيـون وحرمانهـم مـن الاسـتفادة مـن امتيـازات التكنولوجيـا والإعـلام[1].

الإرهـاب ليسـت فكـرة ذاتيـة الدفـع أو عـدوى في حـد ذاتهـا كمـا أنـه لا يمثـل إيديولوجيـة قائمـة علـى أسـس واضحـة ومنطقيـة، وإنمـا هـو أداة يلجـأ إليهـا الضعيـف دائمـا لمواجهـة القـوي، سـواء كان هـذا الضعيـف أفـرادا أو جماعـات أو حتـى دولاً، وفي هـذا السـياق يعتقـد جاريـث إفانـز[2] أن الاسـتراتيجية الملائمـة لمكافحـة الإرهـاب العالمـي يجـب أن تتضمـن العمـل بشـكل متزامـن علـى خمسـة مسـتويات مختلفـة هـي:

- مستوى الدفاع عن الوطن.
- مستوى مطاردة المتسببين في الأعمال الإرهابية وتقديمهم للمحاكمة ومعاقبتهم.
- مسـتوى بنـاء دفاعـات أماميـة في الـدول التـي ينتمـي إليهـا الإرهابيـون أنفسـهم وذلـك عـن طريـق تعزيـز قـدرات هـذه الـدول التنظيميـة والاسـتراتيجية علـى مكافحـة الجماعـات الإرهابيـة والحيلولـة دون تحولهـا إلـى دولـة فاشـلة تحـت ضغـط الإرهـاب.
- مسـتوى معالجـة القضايـا السياسـية المسـئولة عـن إنتـاج مشـاعر الكراهيـة والميـل نحـو الانتقـام وممارسـة العنـف العشـوائي.
- مسـتوى معالجـة القضايـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة الأساسـية التـي تولـد الشـعور بالظلـم والحرمـان وتنتـج انفصـام الفـرد عـن محيطـه الاجتماعـي وتقديـره السـلبي للحيـاة والمسـتقبل.

عملـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي في مجـال التعـاون الدولـي لمكافحـة الإرهـاب والتصـدي لـه علـى مجالـين مهمـين همـا[3]:

أ- المجـال القانونـي: ويقـوم علـى تطبيـق التشـريعات الدوليـة في القبـض علـى

---

1 - كـين بـوث وتيـم ديـون، عوالـم متصادمـة: الإرهـاب ومسـتقبل النظـام العالمـي، ترجمـة صـلاح عبـد الحـق، أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، 2005، ص 9 – 21.

2 - جاريـث إفانـز، تغيـر معاييـر الأمـن في القـرن الحـادي والعشـرين في الخليـج: تحديـات المسـتقبل، أبـو ظبـي، مركـز الإمارات للدراسـات والبحوث الاسـتراتيجية، 2005، ص 52 – 54.

3 - كين بوث وتيم ديون، مرجع سابق، ص 107.

الإرهابيين وعدم السماح لهم بالهروب أو لجوئهم إلى بلد آخر.

ب- المجال الأمني: تكثيف تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المختلفة وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات والوحدات المكلفة بمكافحة الإرهاب وتقديم التسهيلات لها والقيام بجهود مشتركة بينهما على مستوى إقليمي ودولي.

تمثلت نتائج التعاون على المستويين الخارجي والداخلي لمنظومة دول مجلس التعاون، أما المستوى الخارجي فكان على نطاق الدول الإسلامية والآخر على نطاق الدول العربية حيث تبلورت فيما يلي[1]:

1. شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب بعدما شهده العالم الإسلامي خلال العقد الأخير من القرن العشرين من بروز لعدة حركات متطرفة تسببت في إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة، حيث أبرمت معاهدة شاملة بين الدول الأعضاء في المنظمة تهدف إلى محاربة الإرهاب الدولي وكان ذلك في شهر يونيو عام 1999، دخلت هذه المعاهدة[2] حيز التنفيذ ابتداء من شهر نوفمبر 2002 [3].

2. تمثلت الاستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب واحتواء تهديدات تنظيم القاعدة في منطقة الخليج العربي في التنسيق مع الدول العربية في إطار الجامعة العربية، حيث استطاعت الدول العربية بعد عدة اجتماعات الاتفاق والإجماع على اتفاقية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب، حيث وقع وزراء الداخلية العرب في اجتماع مشترك بتاريخ 22 إبريل 1998 على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة التي

---

1 - راجع ندوة الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص176 – 177.

2 - محمود عرابي، الإرهاب، مفهومه، أنواعه، أسبابه، آثاره، أساليبه، مواجهته، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 68 – 69.

3 - تحتوي الاتفاقية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على ديباجة و42 مادة وللاطلاع على نصوص الاتفاقية أنظر إلى الموقع:

www.o/c-oci.org/arabic/convetions/terrorism.hlm

دخلت حيز التنفيذ في 7 مايو 1999 [1]، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية من الاتفاقيات المهمة والتي عرفت مصطلح الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[2].

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة حجر الزاوية في التنسيق الأمني العربي على كل

---

1 - اعتمد التعاون العربي في www.arableagueonline.org تتكون الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من ديباجه و22 مادة أنظر إلى الموقع: مواجهة مكافحة الإرهاب على مستويات عدة منها مستوى وزراء الداخلية، مستوى وزراء الإعلام، مستوى وزراء العدل، يعقد وزراء الداخلية للدول العربية الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية في عملية التكامل العربي في مواجهة الأخطار ومنها الإرهاب، وتعود نشأة مجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في القاهرة عام1977، وصادق المؤتمر الثالث المنعقد بالرياض عام 1982 على النظام الأساسي للمجلس بعد عرضه على مجلس الجامعة العربية الذي أقره في سبتمبر1982، وتمكن المجلس من وضع استراتيجية أمنية عربية موحدة عام 1983 لحماية الأمن الداخلي للدول العربية من الأخطار التي تهددها، ومع تصاعد موجة الإرهاب في بعض الدول العربية في التسعينيات حيث بدأ المجلس يهتم لمواجهة هذه المشكلة حيث عقد الاجتماع 9 للمجلس الذي عقد في تونس في شهر يناير1992، بداية لمحاولة التنسيق العربي في مجال مكافحة الإرهاب فقد جاءت بداية التعاون الحقيقي من خلال الاجتماع العاشر في يناير 1993، حيث اقترحت جمهورية مصر بوضع استراتيجية أمنية عربية خاصة لمواجهة الإرهاب. أما الاجتماع في 11 يناير 1994 الذي نجحت فيه جهود كل من مصر والجزائر وتونس في إدراج الإرهاب لأول مرة في جدول أعمال المجلس فقد جاء هذا التطور بعد تحول بعض الدول من موقفها المتحفظ بشأن الجماعات السياسية المستترة تحت عباءة الدين. أما في مجال الإعلام فكانت بداية في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ1993 حيث ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريراً مهماً تحت عنوان «دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف الديني والإرهاب» وكذلك ناقش وزراء الإعلام العرب في دورته 26 التي عقدت في القاهرة عام1993 في وضع آليات مواجهة التطرف وتمت مناقشة خطة لمواجهة الإرهاب في الدورة 28 للمجلس في1995 حيث تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال. وفي سبتمبر1995 عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني العربي في تونس وكان هذا المؤتمر خطوة كبيرة في سبيل دعم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب. أما وزراء العدل العرب فكانت بداية اهتمامه بالتصدي لظاهرة الإرهاب عام 1993 حيث دعا في اجتماعه في 9 /4/ 1993 لاتفاقية عربية مشتركة لمنع التطرف، كما بحث الوزراء تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع الاتفاقية، في الاجتماع العاشر للمجلس في شهر أبريل عام 1994، حيث عرض مشروع الاتفاقية المقترحة على الوزراء إلا أنه اتفق على تأجيل مناقشته في الاجتماع 11 /11/ 1995 الذي أصدر قرار يقضي بتعميم المشروع مع الدول العربية لدراسته وإبداء الرأي والمقترحات في غضون شهر مايو1996 وتم إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بتاريخ 22 أبريل 1998. للمزيد راجع (د. عبد الصمد سكر، التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة، دراسة تحليلية القاهرة 1997، ص 132 - 133).

2 - يمكن الرجوع إلى نص المادة (1/2) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

المستويات من أجل احتواء جميع التهديدات الإرهابية والمحافظة على الاستقرار الأمني للدول العربية، ولقد ساهمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في توحيد مفهوم الإرهاب ومصادره وطبيعته بالشكل الذي يؤدي إلى تسهيل التعاون الأمني بين الدول العربية في مقاومة الأنشطة الإرهابية الخارجة عن القانون والمؤثرة في الأمن العام، ومن الأهمية في تلك الاتفاقية هي تميزها بين العمل الإرهابي وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الثانية على أنه "لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي[1]"، كما أن هذه الاتفاقية أصبحت فيما بعد أرضية للعديد من الترتيبات القانونية في نفس الاتجاه.

أما على المستوى الداخلي فإنها تمثلت بالاستراتيجية الأمنية لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب: وتمثلت الاستراتيجية بأنها كان لها الدور في التنسيق وتطوير الاستراتيجيات من أجل مكافحة الإرهاب واحتواء التهديدات الأمنية والإرهابية على حد سواء، لقد كانت مواقف دول مجلس التعاون واضحة من الإرهاب كظاهرة مهددة لاستقرار دول الخليج وفي نفس الوقت بأنها حازمة في اتخاذ التدابير الصارمة لمكافحته واحتواء إمداداته الإقليمية وتداعياته الأمنية عبر الحدود، يأتي ذلك ضمن العمل المشترك لدول المجلس[2]، وفي هذا الصدد اتخذت خطوات نوعية تجاه مكافحة الإرهاب ومحاربته حيث تمثل الاتفاقية الأمنية المبرمة والتفاصيل التي تضمنتها تطويراً للفكر الجماعي الاستراتيجي المشترك في مكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الخليج العربي على اعتبار أن الاختراق الأمني للتنظيمات الإرهابية بشكل عام وتنظيم القاعدة بشكل خاص ليس مقتصرا على دولة بعينها وإنما يهدد

---

1 - وزارة الثقافة والإعلام، موقف السعودية من الإرهاب، الطبعة الأولى، الرياض، دار القمم للإعلام، 2005، ص 25 – 124.

2 - د. أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، سبتمبر 2009.

دول المنطقة ككل ذلك أن جل المنخرطين بالتنظيم الإرهابي هم من منطقة الخليج[1].

فمن أجل ذلك كان التعاون الأمني وثيق بين دول مجلس التعاون حيث وضعت له استراتيجية أمنية في مكافحة الإرهاب على مستوى دول الإقليم، ومن تلك الاتفاقيات:

أ- إقرار دول مجلس التعاون الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 والاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1997، ومدونة السلوك لمكافحة الإرهاب لعام 1996، والاستراتيجية الأمنية العربية عام 1983، ولقد شكلت هذه الاتفاقيات الأرضية الصلبة المناسبة للتنسيق والمشاركة بين الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون من أجل رفع الفعالية لمحاربة الأعمال الإرهابية.

ب- العمل بالاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تمت صياغتها عام 1987، والتي تصاحبت مع إقرار الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب عام 2002، والتي من شأنها توسيع خطة مكافحة الإرهاب لتشمل أبعادا غير أمنية كالبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الديني وعدم اقتصارها على البعد الأمني فقط.

ج- إعلان مسقط بسلطنة عُمان بشأن مكافحة الإرهاب والذي صدر عن الاجتماع الحادي عشر لوزراء داخلية دول المجلس عام 2002 والذي أتى تطويرا للاستراتيجية الأمنية لدول المجلس في مكافحة الأعمال الإرهابية ولاسيما العابرة للحدود.

د- نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في الرابع من شهر مايو 2004 [2] بالتوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب بهدف تفعيل استراتيجية مكافحة التطرف المقرون بالإرهاب و التي اعتمدها المجلس في دورته الحادية والعشرين في المنامة بشهر

---

1 - د. محمد السعيد إدريس، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات مابعد قمة الكويت، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

2 - وصف الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي «عبد الرحمن بن حمد العطية» توقيع الاتفاقية بأنه حدث كبير في تاريخ مسيرة التعاون المشترك في الأمن على مستوى مجلس التعاون ودعا في كلمته الافتتاحية إلى ضرورة اتخاذ كل الإجراءات الأمنية وتشديد الرقابة على الحدود لمنع تسلل الإرهابيين والمهربين وذلك بسبب الوضع الأمني في العراق وما يعانيه من انفلات أمني قد يؤثر على أمن واستقرار المنطقة.

ديسمبر 2001 [1]، ومن شأن هذه الاتفاقية التصدي وبشكل جماعي للأعمال الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وكذلك تدعو هذه الاتفاقية إلى تنسيق وثيق بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس و تعاهد الدول المتعاقدة بالتعاون أمنياً فيما بينها في مواجهة المخاطر الإرهابية ومحاولة إجهاض أي أنشطة إرهابية على مستوى الإقليم ومنع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو اتخاذ أراضي دول المنطقة مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الأفعال او الجرائم الإرهابية والشروع فيها.

شددت دول مجلس التعاون من إجراءاتها ضد الأعمال الإرهابية المحتملة على قطاع الاقتصاد الوطني فأولت أهمية بالغة لمصدر الدخل القومي لكل دولة من دول المجلس حيث تمثل المنشآت النفطية العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الخليجي، فإذا تأثرت فقدت الدول جزء كبيراً من اقتصادها.

تبلغ المنشآت النفطية أهمية كبرى بالنسبة لدى لاقتصاد دول مجلس التعاون، فإذا حدث عمل تخريبي لتلك المصانع يكون بمثابة إهدار للأمن بمفهومه الشامل ومن ثم يستطيع الإرهابيون تحقيق أهدافهم من وراء الاعتداء على المنشآت النفطية وتوقف الإمدادات النفطية عبر الأسواق العالمية، مما يهدد أمن الدول الأخرى التي تعتمد على النفط الذي يكون مصدره دول مجلس التعاون في الصناعة أو الاستهلاك اليومي[2]، وقد تتخذ العمليات الإرهابية على المنشآت النفطية أشكال متعددة منها:

1. التخريب بالحريق: ويعتبر هذا النوع من أكثر الطرق سهولة فقد يلجأ إليها الإرهابيون حيث تكون خطورتها كبيرة على المنشأة البترولية بسبب احتوائها على المقومات الأساسية للحريق من وجود حرارة ومواد قابلة للاشتعال، وقد يتعدى أثر

---

1 - علي بن فايز الجحني، أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 360.

2 - ام. اس نفياس و ا.ي. ارهوتن، حروب النفط: الهجوم على السفن التجارية إبان الحرب (العراقية - الإيرانية) في الفترة ما بين 1980 – 1988، توريس للدراسات الأكاديمية، آي. بي. توريس للنشر، الطبعة الأولى، لندن، 1996، ص181 – 193.

الحريق إلى خارج المنشأة فيؤثر على البيئة المحيطة أو المنشآت الصناعية الأخرى، كما أن ضبط فاعلها مسألة صعبة [1].

2. التخريب الميكانيكي: وهو تخريب في الآلات والمعدات الخاصة بالمنشآت البترولية أو تكسير أجزاء من هذه المعدات وتحتاج إلى وقت كبير لإصلاحه مما قد يؤدي إلى توقف الإنتاج.

3. التفجير: ويهدف هذا النوع إلى تفجير المنشأة النفطية أو خطوط الإنتاج التي يصعب أو يستحيل إصلاحها، وذلك بقصد تعطيلها عن الإنتاج كوضع الألغام لتحدث الانفجارات عند تشغيل الآلات أو الكهرباء وخصوصاً لمنصات إنتاج النفط في مياه الخليج العربي[2].

تعتبر ناقلات النفط العملاقة التي تعبر مضيق هرمز وباب المندب القادمة من موانئ دول مجلس التعاون أكثر عرضة للأعمال الإرهابية خاصة فيما يتعلق بأمن الملاحة الدولية عبر مياه الخليج العربي، وبذلك تصبح تهديدات المنظمات الإرهابية ومعها تنظيم القاعدة أكثر خطورة تستوجب العمل المشترك لمحاربة الإرهاب في هذه المنطقة التي تعتبر أكثر مناطق العالم حيوية للاقتصاد العالمي على اعتبار أن ناقلات النفط العملاقة تشكل 90% من الملاحة في مياه الخليج. وفي حال تمكن الجماعات الإرهابية من الوصول إلى أهدافهم وتفجير منصات نفطية أو ناقلات النفط سوف يكون الوضع مأساوي، إذ يعتبر تفجير ناقلة النفط بمثابة تفجير نصف قنبلة نووية إذا ما تم تفجيرها وهي محملة بالنفط[3].

---

1 - سعد سرور القثامي، دور التخطيط في مهام قيادة أمن المنشآت رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997، ص43.

2 - عمر محمد الشعيبي وإبراهيم الغانم، أمن وسلامة المنشآت، وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية،1985، ص 17.

3 - مايكل ريتشاردسون، معالم الإرهاب البحري: التهديدات الناجمة عن انتشار الأسلحة، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، 8 يوليو2008، ص13.

**المطلب الثاني:**

**الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل وتأثيرهما على دول المجلس.**

تعتبر إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي وبحكم موقعها الجيوسياسي فقد أصبحت محط أنظار العالم، إلا أنه مع إعلان الجمهورية الإسلامية عام (1979) اتجهت إيران ما بعد الثورة إلى لعب دور إقليمي مختلف عن الدور الذي كانت تلعبه فيما قبل الثورة، أي أيام حكم الشاه، حيث انتهجت مبدأ تصدير الثورة إلى الدول المجاورة التي أخذت في منحى العداء أكثر من الصداقة[1].

أدت الحرب مع العراق عام (1980-1988) إلى عزل إيران عن المحيط العربي والخليجي ومن ثم انقسام الصف العربي بين مؤيد ومعارض للحرب وتدهور علاقاتها مع الدول الغربية، من جهة أخرى اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتشابك والتعقيد مع حصول بعض الانفراجات بين الحين والآخر. وبالرغم من وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد ظلت العديد من المسائل العالقة تصيغ العلاقات بنوع من التوتر إذ ظلت الجزر الثلاثة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة محتلة من طرف إيران[2].

وتحمل هذه الأخيرة العروة الوثقى من تعقيد العلاقات والقطيعة مع دول المجلس، ذلك أن البرنامج النووي الإيراني يعطي إيران بعداً استراتيجيا وحيوياً وبالتالي يعتبر موضوعا غير قابل للمساومة في نظر القيادة الإيرانية ويمثل مطلبا قومياً على المستوى الرسمي والشعبي الإيراني، فيما يشكل لدول الخليج مصدر قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات لأنه يضخ في مصلحة إيران الاستراتيجية ويضعف دول مجلس التعاون أمنيا[3].

ما هي التهديدات الأمنية والسياسية التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني

---

1 - وائل محمد القيسي، دول مجلس التعاون بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد :90، مارس 2012، ص64.

2 - أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :146، أكتوبر2001، ص111 – 112.

3 - خالد حسين، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة اللبنانية، بيروت،2009، ص12.

على دول مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف تستطيع دول المجلس مواجهتها وحماية أراضيها؟

**الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي وأزمة التهديد النووي الإيراني:**

تهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي إلى إبعاداً المخاطر الخارجية عنها حيث إنها محاطة بقوى نووية مثل إسرائيل والهند وباكستان فالدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مع كوريا الشمالية التي نجحت نوعا ما لتحدي المجتمع الدولي والمضي قدماً في برنامجها النووي[1].

بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن دول مجلس التعاون الخليجي التي لم ترفض علناً في حق امتلاك إيران في التسلح النووي السلمي، وهذا ما يؤكد لدول مجلس التعاون الخليجي نية إيران في حصولها على السلاح النووي إنما لها من التأثيرات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، حيث ستلجأ إيران إلى استعمال سلاحها النووي في حال نشوب حرب كوسيلة للدفاع، والأخطر من ذلك هو ربما استخدامه لتهديد الدول المجاورة لها في الإقليم في سبيل تحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام عامل القوة والتهديد إلا بالسلاح النووي الذي تفتقده دول مجلس التعاون حالياً[2]، والخوف من عواقب الانتقام الإيراني العشوائي إذا ما حصل لها تهديد خارجي[3].

إن دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربي تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطورا مرعبا في السياسة الإقليمية الخليجية رغم ادعاء إيران بسلمية

1 - إياد عايد وإلى البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي (دراسة جيوبوليتكية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، الجمهورية العراقية، العدد:3، المجلد 11، 2008، ص346.

2- Cordesman,A& Al-Rodhan K, Iranian Nuclear Weapons, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, 2006, pp5.

3 - عطا السيد فتوح، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة شئون خليجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 43، خريف 2005، ص99 – 100.

برنامجها النووي واستخدامه للأغراض السلمية فقط، وقد عززت ادعاءات تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1] المخاوف والشكوك لدى دول المنطقة حول نية إيران تطوير برنامجها للأغراض العسكرية، مما يزعج دول المجلس التي التزمت بإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من خلال مطالباتها المستمرة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيمائية تماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم (687) لعام (1991) وبيان مجلس الأمن بتاريخ 31 يناير 1992.

إن مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي سوف يمهد الطريق أمام سباق محموم بالمنطقة لامتلاك الأسلحة النووية كما حصل بين الهند وباكستان الأمر الذي سوف يدخل المنطقة في دائرة الخطر النووي[2]، وقد أطلقت إيران برنامج تطوير الأسلحة النووية خلال حربها مع العراق 1980-1988 للتعويض عن حظر الأسلحة الأمريكية التي كان يعتمد عليها نظام الشاه وتطوره مع مرور الوقت، حيث تنتج إيران الآن دباباتها الخاصة وناقلات الجند المدرعة والصواريخ وتسعى كذلك لتخصيب البلوتونيوم وكذلك تحميله على رؤوس الصواريخ الحربية من نوع الأبابيل وسجيل[3].

أدت حرب تحرير العراق بالإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين في العراق مما خلق توازن جديد للقوى الإقليمية على حساب دول مجلس التعاون حيث زادت قوة إيران بدون وجود أي منافس لها يسد ثغرة سقوط بغداد، ذلك أن هذه الحرب أدت إلى تدمير الجيش العراقي الذي يعد من أقدم جيوش المنطقة والذي أسس

---

1 - *IAEA* هي منظمة غير حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست في 29يونيو1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية وتسعى كذلك الوكالة إلى التوسع في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية لدفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتطويره باستخدام هذه الطاقة في توليد الكهرباء لزيادة موارد الطاقة المحركة في العالم وكذلك باستخدام الإشعاعات النووية في مجالات الطب والزراعة والصناعة من دون أن يسبب هذا الاستخدام خطراً على الصحة العامة أو على السلم الدولي، ويقع المقر الرئيسي للمنظمة في العاصمة فيينا بالنمسا.

2 - سعيد باديب، العلاقات بين دول المجلس وإيران والاختبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 14، نوفمبر 2005، ص27 – 32.

3 - تعتبر صواريخ الأبابيل وسجيل هي الصواريخ الروسية الصنع من نوع سكود بي وسي ويصل مداهما حتى 3000 كيلومتر.

في العشرينيات من القرن الماضي حيث يعد العراق حاليا بدون جيش وطني نظامي يجمع كل أطيافه الوطنية إلا من وجود مليشيات تتبع أشخاص يأتمرون بأوامر طهران وتشير التقارير أن باستطاعة الجمهورية العراقية تكوين جيش بحلول أواخر عام 2018 [1]، في حين أن إيران لديها أكثر من نصف مليون جندي مع خبرة قتالية واسعة ومجهزة بأسلحة متطورة لهذا السبب فإن هذا التوازن غير المتكافئ للقوة لن يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة المضطربة والتي تعج بالصراعات وكذلك لقربها من دول غير مستقرة كاليمن وحاليا سوريا[2].

حذر مسئولون سعوديون أن وجود إيران نووية يمكن أن يتسبب في سباق تسلح إقليمي مما يشير إلى أن المملكة العربية السعودية وجميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي سيضطرون إلى الحصول على التكنولوجيا النووية أيضا، وفقا لذلك كان تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بأن المنطقة قد أصبحت على نحو متزايد من الخطر كبرميل الزيت الجاهز للانفجار[3].

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بشكل كبير بتأمين الاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك دورها الحيوي في تأمين الممرات المائية التي تصدر عبرها الهيدروكربونات (النفط والغاز) إلى الاقتصاد العالمي، إلا أن خفض الإنفاق الدفاعي وإعادة التوازن للاستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا ربما يفضي إلى تخفيض عدد القوات الأمريكية المنتشرة بالمنطقة حتى لو ازداد اتجاه التهديد الإيراني يوما بعد يوم[4].

---

1 -Anthony H Coredesman, A.Burke Chair in Strategy. Security Challenges and Threats in the Gulf A net Assessment Center for Strategic& International Studies (csis) Washington D.C, USA. September 2008,pp104.

2 - عصام نايل المجالي، تأثير التسلح على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2012 ص70.

3 - عادل علي عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، دار مدارك، دبي، 2010، ص134.

4 - د. أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها، سلسلة محاضرات الإمارات 130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2010، ص 22.

لذلك كان الإنفاق العسكري للدول الخليجية حتى عام 2011 يصل إلى 71.5 مليار دولار تعود معظمها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأن دول المجلس لا تتردد في ضخ مبالغ كبيرة في سبيل حماية واستقرار أمنها واستقرارها مستفيدة من درس غزو العراق لدولة الكويت، وربما لا تكون دول الخليج بنفس حجم القوات الأمريكية إلا أنها عازمة العقد على أن تكون أكثر تطورا باستثمار أموال طائلة في مجال الصناعات الدفاعية[1].

عرفت القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون تزايدا ملحوظا يوما بعد يوم بسبب النضج المستمر الذي تشهده القطاعات العسكرية، حيث تم إدخال منظومات جديدة متطورة في الخدمة و التي زادت بدورها من القوة الدفاعية وقللت من نقاط الضعف وذلك من خلال تعزيز بنيتها الدفاعية المنسقة من خلال اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك والتعاون الفعال بين الأجهزة الدفاعية[2]، تفاديا لمشكلة الأمن التي توليها دول المجلس اهتماما كبيرا حيث ترى أن قيامها بالتسلح إنما هو من أجل حماية دولها وشعوبها، إلا أن دول أخرى ترى فيه تهديداً لها وتقوم هي أيضاً بالتسلح فتدخل الدول في حالة سباق من أجل التسلح[3].

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حليفا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لردع إيران عن مشروعها النووي، فعلى مدار العقد الماضي حاولت دول مجلس التعاون تجنب المواجهة مع إيران وفضلت مواجهة التوسعات الإيرانية بالطرق الدبلوماسية ولاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين وتفكيك القوة العسكرية العراقية، والتي لعبت بدورها في مصلحة الاستراتيجية الإيرانية ليتوغل الإيرانيون

---

1 – عادل عبد الونيس، مجلس التعاون الخليجي وإيران..25 عاما من الحذر والترقب مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد(30)،2007، ص53–48 . ويكمن الاطلاع كذلك على :THOM SHANKER, U,S. Arms Sales Make Up Most Of Global Market, New York Times, New York, 22August 2012.

2 - Michael D Yaffe, The Gulf and a New Middle East Security System Middle East Policy, Vol, XI,no.3 (Fall2004),124 .

3 - عبد النور بن عنتر، المعهد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص13.

بمفاصل الدولة العراقية، وبالنظر إلى تاريخ طويل من الكراهية والصراع العسكري بين البلدين فقد استفاد الإيرانيون من الغزو العقائدي بانضمام الشيعة إلى جانبهم[1]، كما أصبح جليا بتكوين الدولة الحديثة بالديمقراطية الأمريكية استحوذت الأحزاب الشيعية على الحكم وسط مقاطعة للمكون السني، ومن ثم ظفرهم برئاسة الوزراء التي نص عليها دستور الحاكم المدني (بول بريمر) لتصبح إيران المحرك الرئيسي للدولة العراقية الحديثة وكأنها تابعة أو محافظة للإيرانيين[2].

في اجتماع القمة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في 10 ديسمبر 2006 تمت الدعوة لدراسات مشتركة من الخبرات الأجنبية لتقديم مشروع للطاقة النووية المدنية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على قاعدة مفادها أن المخزون النفطي والغازي سينفذان يوما ما وذلك يرمز إلى بداية سباق التسلح النووي بالمنطقة، ويرجع ذلك بسبب أن إيران أوشكت على الانتهاء من برنامجها النووي[3]، و تجدر الإشارة إلى أن العراق كان سباقا في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي للقيام بذلك لولا تدمير المفاعل النووي من قبل غارات الطيران الحربي الإسرائيلي في منتصف عام 1981 [4] بعد اكتمال بنائه وقبل تشغيله، وقبل ذلك بعام واحد تم اغتيال العالم المصري "يحيى المشد" الذي صمم المفاعل[5].

---

1 - سعيد رفعت، حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد :132، ربيع2007، ص15.

2 - احمد إبراهيم محمود، حرب العراق وانعكاس الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، مكتبة النجار، القاهرة،2003، ص 176 - 177.

3 - ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني، الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2008، ص 13 - 14.

4 - ترجع الطموحات النووية العراقية إلى عام 1975 حيث كان صدام حسين يشغل منصب نائب الرئيس العراقي وقتها ولديه آمال كبيرة لامتلاك كافة أسباب القوة فوقع في 18 نوفمبر 1975 اتفاقا مع فرنسا للتعاون النووي، بعدما أوقفت مصر برنامجها النووي عام 1967، فكان توجه العراق لتشييد المفاعل نفسه على الأراضي العراقية وجلب الخبرات المصرية، وكانت الحكومة المصرية وبسبب الظروف الاقتصادية لسنوات استعدادا لحرب أكتوبر1973 أوقفت المشروع تماماً وسهلت انتقاله إلى العراق مع الخبرات المصرية العاملة فيه.

5 - يحي المشد عالم ذرة مصري وأستاذ جامعي عمل بالتدريس في جامعة التكنولوجيا قسم الهندسة الكهربائية في العراق، وجد مقتولا في يوم الجمعة 13 يونيو 1980 في حجرته رقم 941 بفندق الميريديان في العاصمة الفرنسية

لقد أبرمت المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2011 اتفاقا مع كوريا الجنوبية في مجال تطوير الطاقة النووية وبناء محطات للطاقة النووية والأبحاث العلمية والتطوير والتدريب وإدارة المخلفات النووية وأمان المفاعلات النووية، ويعتبر هذا الاتفاق هو الثالث الذي أبرمته المملكة من بعد اتفاقيتين مع كل من الأرجنتين وفرنسا[1].

في هذا الاتجاه بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها القيام بنفس الشيء، ففي مايو 2013 وضع حجر الأساس في بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية ويتوقع أن تبدأ بالتشغيل في العام 2018، وتتولى كوريا الجنوبية بناء 4 مفاعلات نووية في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب عقد تبلغ قيمته 40 مليار دولار وقع عام 2009[2].

ظلت باقي دول مجلس التعاون الأخرى أقل تفاعلاً في الموضوع النووي حيث تراجعت دولة الكويت عن التوجه النووي بعد الحادث النووي الذي حصل في اليابان في مارس 2011، ولم تتخذ قطر أي بوادر في هذا الاتجاه سوى الإعلان في فبراير 2010 عن العزم على إنشاء محطة نووية للأغراض السلمية دون خطوات فعلية ملموسة، أما مملكة البحرين فإنها أعلنت عن إنشاء اللجنة الوطنية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية عام 2009 ولم تتخذ أي خطوات في هذا الطريق إلا الإعلان في ديسمبر 2010 عن التخطيط لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء بحلول عام 2017 دون وجود ما يعكس هذا التوجه على أرض الواقع[3].

---

باريس، ووجهت أصابع الاتهام إلى الموساد الإسرائيلي الذي يسعى لتصفية الخبرات العربية في المجال النووي.

1 - على ضوء ذلك صرح الأمير تركي الفيصل الرئيس السابق للاستخبارات العامة السعودية في كلمة رئيسية خلال مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مدينة أبو ظبي بقوله: (ما المانع من امتلاك قوة نووية تواجه القوة الإيرانية، وإن فشلت الجهود الدولية في منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أو تطور القوة النووية الإسرائيلية)؟ يمكن مراجعة نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، الإمارات العربية المتحدة، العدد 54، 2005، ص59.

2 – يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية: www.ar.enec.gov.ae تاريخ الاطلاع 28 يوليو 2014.

3 - عماد خدوري، مستقبل الطاقة النووية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

أما سلطنة عُمان، فكل ما اتخذته من قرارات لم يتعد الإعلان في مايو 2008 عن الاتجاه نحو الطاقة النووية وتشكيل لجنة بهذا الخصوص وتوقيع مذكرة تفاهم مع روسيا الاتحادية حول التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية في 2009 [1].

بعد سقوط بغداد عام 2003 والوضع الأمني غير المستقر بالعراق وانطواء الدولة العراقية تحت سيطرة الإيرانيين وبروز الإسلاميين الشيعة الموالين لإيران من أمثال حزب الدعوة الحاكم بالعراق حاليا[2]، أصبحت إيران تعمل جاهدة لطمأنة دول مجلس التعاون بشأن برنامجها النووي إلا أن دول المجلس أبدت قلقا كبيرا تجاه نوايا إيران النووية لأن اختلال ميزان القوى في المنطقة يميل حاليا لصالح إيران لأنها بصدد الانتهاء من البرنامج حتى لو حاولت تطمين دول المجلس برنامجها مخصص للأغراض السلمية والمدنية، فالجميع يرى العكس في ذلك لأن استمرارها بتحدي ليس دول المجلس القريبة منها فقط بل للمجتمع الدولي وذلك بسبب عدم سماحها لفرق التفتيش الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة النووية بمتابعة البرنامج وهذا يعد خرقا للمعاهدة الدولية بالحد من انتشار الأسلحة النووية[3].

مازالت دول المجلس تعتمد على قوة الردع الأمريكية[4]، والمناقشات الأوروبية مع إيران إذ أن من الأفضل لدول مجلس التعاون أن تدخل كطرف مؤثر بالمنطقة في المحادثات مع القوى الدولية المتمثلة في مجموعة 5+1 للحد من تسلح إيران النووي،

---

العربية، بيروت، العدد: 430، 2014، ص51.

1 - أشرف عبد العزيز عبد القادر، الخيار الذاتي: الردع الخليجي في مواجهة القدرات النووية الإيرانية، الساسة الدولية، العدد 196، إبريل 2014، ص34.

2- Matteo Legrenzi, TheGcc and The International Relations Of The Gulf, I.B.Tauris, London.2011. pp115.

3 - أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص 18 – 21.

4 - محمد صفوت الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربعة حول إيران النووية، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد 20، 2006، ص58.

مع تطابقه للمواصفات التابعة للوكالة الدولية[1]، وعندما سئل المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين عن الملف النووي الإيراني وهل هناك نتيجة من المباحثات الجارية؟ فأجاب: "بأننا (أي دول المجلس) لسنا بطرف في مفاوضات النووي الإيراني وأن مشروعها أصبح أمميا فالتنبؤ سياسيا بما سيؤول إليه الأمر صعب ولكن الاجتماعات الأخيرة فشلت بسبب تعنت الجانب الإيراني"، ومن جانبها أعلنت إيران أنها ماضية في مشروعها وإذا استمرت في مشروعها فستتسبب في مشاكل لدول مجلس التعاون[2]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجيل الحالي أكثر تعصبا ورعونة وأقل قراءة للأحداث العالمية من الجيل السابق المؤسس للثورة.

من جهة أخرى فقد تأخرت دول الخليج فعليا بإدانة إيران لتطويرها البرنامج النووي الذي يؤثر سلبا على المنطقة وذلك راجع إلى سببين رئيسيين وهما:

أ-غموض البرنامج الإيراني وعدم الإعلان عنه من قبل إيران أو الوكالة الدولية للطاقة النووية والأهم هو تزامنه مع وقت الغزو الأمريكي للعراق.

ب-خشية بعض دول المجلس مثل المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت بإثارة الموضوع لأن إيران تتحكم بالشيعة وتحركهم من منطلق عقائدي وتبنيهم لعقيدة الولي الفقيه الشيعية (الولاية)[3].

حاولت إيران تغيير صورة سعيها للحصول على السلاح النووي في إطار الشرعية والسيادة الدولية إلا أنها بذلك تخالف اتفاقية الحد من إنتاج وتطوير السلاح النووي، ولاسيما أن هناك دول بالمنطقة لصيقة بإيران تمتلك السلاح النووي

---

1 - مجموعة 1+5 تشكلت بموجب قرار من مجلس الأمن لمتابعة برنامج إيران النووي ومطابقته للمواصفات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة النووية وتتكون المجموعة من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن وبالإضافة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

2 - مقابلة القائد العام لقوة دفاع البحرين، جريدة أخبار الخليج، المنامة، مملكة البحرين، العدد 12868، 16 يونيو 2013.

3 - جمال زكريا قاسم، العلاقات العربية الإيرانية، الفصل الرابع العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،1993، ص146.

العسكري وهما جمهوريتا الهند وباكستان[1]، فترى إيران أن من حقها الشرعي الدفاع عن نفسها بامتلاك السلاح النووي، فهي تارة تقول أنه للأغراض السلمية وتارة أخرى تلمح بأنه للأغراض الدفاعية ضد أعداء العرب والمسلمين وهي بذلك تقصد إسرائيل، وعلى الرغم من إنكارها المستمر وجود اهتمام لديها بامتلاك أسلحة نووية أو القدرة على إنتاجها فإنها على الأقل تولى أهمية قصوى لامتلاك "قدرات" التسلح النووي مما سيدفعها إلى الإصرار على الاحتفاظ بحد أدنى من نسبة تخصيب اليورانيوم[2] بحيث تتمكن من رفع هذه النسبة متى قررت

---

1 - إن الدافع وراء الانتشار النووي في شبه القارة الهندية ليس هو فقط العلاقة المتوترة بين الهند وباكستان وسباق التسلح بينهما الذي يرجع إلى الأيام الأولى من استقلالهما عام1947، وإنما إلى طبيعة وأطراف توازن القوى في جنوب شرق آسيا ككل، الصين أحد أطراف الهيمنة على ميزان القوى هناك وتجمعها مع الهند حدود طويلة شهدت صدامات في ستينيات القرن الماضي وبالنسبة للصين فإنها تنظر للهند على أنها المسئولة عن وجود القلاقل الأمنية في إقليم التبت المحاذي للصين الذي يطالب سكانه بالاستقلال عن الصين، واستضافتها لزعيم التبت الدالاما، والهند ترى أنها بين فكي كماشة من الشمال الغربي باكستان والشمال الشرقي الصين، كل ذلك أدى إلى مسألة الانتشار النووي في المنطقة والتي بدورها تؤثر على منطقة الخليج العربي بسبب التأثيرات الواسعة للأسلحة النووية في حالة نشوب نزاع مسلح، على الطرف الآخر توجد باكستان التي هي بدورها تسابق الهند على الميزان الاستراتيجي لكي تبقى داخل الميزان وتقيم نوعاً من التوازن الإقليمي بالرغم من تباين حجم القوى بينهم لصالح الهند ، يعتبر الدافع وراء دخول باكستان سباق التسلح النووي مع الهند في مايو1998 هو وجود القوة الهندية كمصدر تهديد متنامي لوجودها ولا سيما التاريخ الطويل من الحروب بينهما والمنازعة على منطقة كشمير الحدودية ، وأبدت باكستان تخوفها من استخدام الهند لقوتها العسكرية الضخمة في نزاع مستقبلي من أجل تغيير الوضع الاستراتيجي داخل باكستان وتشجيع انفصال إقليم السند المضطرب في باكستان، لذلك دخلت باكستان في سباق التسلح من أجل وقف تهديدات جارتها الهند وإشراكها بميزان القوى الإقليمي. للمزيد يمكن مراجعة: ديفيد تانكس» الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحه الدمار الشامل وأثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مُركز في الدفاع الجوي الصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، تحرير جاكلين ديفيس، تشارلز بيري، وجمال سند السويدي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 51 – 55.

2 - يستخدم اليورانيوم 235 والبلوتونيوم 239، وهو أحد نظائر البلوتونيوم، وهو الذي يستخدم لإنتاج القنابل الذرية، واليورانيوم من المواد التي تستخدم كوقود نووي في المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، ويرجع سبب استخدام اليورانيوم والبلوتونيوم 239 في إنتاج الأسلحة النووية وفي المفاعلات النووية إلى خواصه المناسبة وإلى إمكانية إنتاج كمية كبيرة ونقية منه، ففي أي مفاعل نووي حيث ينشأ عن انشطار نواة ذرة يورانيوم 235 من 2 إلى 3 نيوترونات يمكن أن تمتص تلك النيوترونات بواسطة اليورانيوم 239 فينشطر مثلما يحدث مع اليورانيوم 235، وفي مفاعل الماء الخفيف ينتج الطاقة الكهربائية حيث يعود ثلث الطاقة الناتجة من الانشطار إلى البلوتونيوم 239، ويحدث انشطار البلوتونيوم239 في مفاعلات القوى حيث يتولد في قضبان اليورانيوم 238 وذلك لأن قضبان الوقود تحتوى على أكسيد اليورانيوم المخصب والذي يحتوي على 97 % يورانيوم 238 و3 % يورانيوم 235.

امتلاك السلاح النووي[1].

ترى إيران أنه بامتلاكها للسلاح النووي تزيد من سيطرتها الاستراتيجية وبذلك فهي تقدر أن تنافس الدول المسيطرة سياسيا وعسكريا وربما اقتصاديا بالمنطقة، حيث شعرت دول مجلس التعاون الخليجي بأنها وسط قوتين متصارعتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، غير أن المملكة العربية السعودية قد صرحت وعلى لسان وزير خارجيتها أن دول المجلس بالقريب العاجل ستتبنى البرنامج النووي الخاص بها أسوة بدول الجوار إيذانا ببدء التسلح النووي بالمنطقة وهو ما أعُتبر رسالة رد على البرنامج النووي الإيراني[2].

حاولت إيران من خلال موفدين من قبل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية كسب دول المجلس بجانبها إلا أنها اشترطت سحب القوات الأجنبية تدريجيا من منطقة الخليج العربي، وهذا ما تراه دول المجلس تهديداً لأمنها بسبب تفوق إيران بالوقت الحاضر على دول المجلس بالعدة والعدد وشبه امتلاكها للسلاح النووي حيث أن من هذه الشروط هو خلو المنطقة من أي تواجد أجنبي لبسط السيطرة الإيرانية على دول الإقليم ولاسيما بالمعابر البحرية كمضيق هرمز[3]، إلا أن دول المجلس رفضت هذا المقترح ولم يحصل توافق بالرأي وأبدت دول المجلس عدم الرضا على موقع إجراءات السلامة بالمحطة النووية في منطقة أبوشهر الساحلية المطلة على ضفاف مياه الخليج العربية والتي تكون أقرب للعاصمة البحرينية المنامة منها للعاصمة الإيرانية طهران[4]، والسؤال الذي يفرض نفسه، هل تتأثر المنطقة بتواجد هذه المحطة؟

---

1 - أشرف عبد العزيز عبد القادر، الخيار الذاتي: الردع الخليجي في مواجهة القدرات النووية الإيرانية، مجلة الساسة الدولية، القاهرة، العدد 196، إبريل 2014، ص 33.

2 - نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، 2007، ص137.

3 - د. محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :165، يوليو2007.

4-Matteo Legrenzi, The Gcc And The International Relations Of The Gulf, I, B.Tauris, London, 2012, pp124.

توجد دلائل علمية على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفق القواعد العلمية المضبوطة في ذلك، فمفاعل أبوشهر الذي يقع على بعد نحو 150 ميلاً بحرياً من مدينة الكويت يعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملك عناصر الأمان النووي، وهو ما يعنى أن دول الخليج تظل معرضة لخطر تسرب الإشعاعات من تلك المنشآت، وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنه أن يؤدي إلى كابوس نووي أكبر حجماً وأبعد تأثيرا من كارثة ( تشرنوبيل عام 1986)[1] بسبب تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات والمعامل النووية وهو ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية بالغة الخطورة وهذا ما قد يحدث أيضاً في حالة وقوع زلزال مدمر بسبب وقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشطة بالزلازل كما هو الحال بالذي حصل في اليابان في شهر مارس 2011، مما يعنى أن زلزالاً قد يسبب حادثا نوويا تكون نتائجه الكارثية أكثر تأثيرا على دول المجلس منها على إيران، كما أن تلوث مياه الخليج نتيجة إلقاء إيران مخلفاتها النووية فيه والذي من شأنه أن يؤدي إلى تلوث إشعاعي تستمر آثاره لسنوات وتقود إلى إغلاق محطات تحليه المياه التي تعتمد عليها دول المجلس[2].

زاد الرئيس الإيراني المنتخب من قبل الشعب الإيراني محمود أحمدي نجاد (2005 - 2012) من حدة التوتر السياسي بين كل من إيران من جهة ودول مجلس التعاون والغرب من جهة أخرى بالتحديات في المنطقة نحو الأسوأ، فما زالت إيران ماضية في برنامجها النووي وكذلك التسلح بالأسلحة غير التقليدية أيضا، كتدشينها في 22 أغسطس 2010 لأول طائرة قاذفة بدون طيار محلية الصنع أطلق عليها "سفير الموت" لأعداء إيران مخوفا بها دول الإقليم وكذلك صواريخ "شهاب" الباليستية

---

1- Guzansky,Y, The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge; In The Line Of Fire, MERIA, Journal, Vol,(14,no,4,2011,pp3-6).

2 - د. مهدي شحادة ود. جواد بشارة، إيران وتحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، الطبعة الأولى،1999، ص 125 – 126. ويمكن كذلك النظر إلى مقال الصحفية رندة تقي الدين، مخاطر النووي الإيراني، جريدة الحياة، لندن، العدد 17474، 3يناير2011، ص34.

التي تغطي في مداها أبعد من دول مجلس التعاون، ولقد أطلق الرئيس الإيراني نجاد تصريحه الشهير بأنه سوف يمحى إسرائيل من خارطة العالم في حال تعرض إيران لأي عمل عسكري من قبل الدولة العبرية[1].

كان الهدف واضحا من قبل الإيرانيين وهو شق الصف بين القيادات السياسية في دول المجلس وبين شعوبهم التي تتسم بكراهية الإسرائيليين، وكذلك إيعاز من الإيرانيين بأن القيادات الخليجية تقف بصف الأمريكيين وليس في صف شعوبها محاولة بذلك تزعم العالم الإسلامي كمناورة سياسية[2]، حيث انحازت دول المجلس مع كفة الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين منطقة الخليج من أي تصرف لا تحمد عقباه بعد التهديدات الإيرانية التي أخذت تتصاعد ضد الولايات المتحدة الأمريكية المتواجدة بالمنطقة وضد دول مجلس التعاون خاصة بضرب القواعد الأمريكية الموجودة في دول المجلس في حال تعرض إيران للخطر، ومع إحساس دول المجلس بهذا الخطر أخذت بتأمين نفسها تدريجيا بتوسيع ترسانة السلاح واستبدال مسمى قوات درع الجزيرة إلى قوات مجلس التعاون الخليجي المشتركة وزيادة عددها لتكون نواة حقيقية لدرء الخطر عن دولهم[3].

إيران من جانبها تتهم إسرائيل بأنها لم تقم بالتوقيع على اتفاقية الحد من الانتشار النووي وحتى اتفاقية الأسلحة البيولوجية وأن إيران قد قامت بالتوقيع على هذه المعاهدات بالفعل في وقت سابق وكذلك المعاهدات الإضافية في عام 2003 [4].

تحاول إيران الزج بالصراع العربي الإسرائيلي لمصلحتها لتضمن وقوف بعض الدول المجاورة لإسرائيل معها متاجرة بشعارات تحرير فلسطين، وكما يقول المفكر

1 - Anthony H, Cordesman and Khalid R, Al-Rodhan Iran's Weapons of Mass Destruction (The Real and Potential Threat) The CSIS Press, Washington,DC,2006 .PP 9.

2 - Rodger Shanahan, Perspectives: The Gulf State and Iran Robust Competitors or Interested by standers?, Lowly Institute for International Policy, Sydney, Australia, November 2009.

3 - د. أشرف محمد عبد الحميد كشك، مصدر سابق، ص 180.

4 - تشير التقديرات أن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية يضم ما يقارب (200) قنبلة نووية كما تشير المصادر المختلفة إلى أن إسرائيل ربما تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها في القذف المدفعي أو الجوي، ليس هذا فحسب بل توجد احتمالات لوضع إسرائيل خطط حرب لحماية نفسها من جيرانها العرب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل ولا سيما وأنها تتعهد بإخفاء إمكانياتها النووية.

المغربي محمد عابد الجابري "حتى القسم الأكبر من تكويننا الثقافي - السياسي بات مبنياً على النقل لا العقل وعلى المرويات وليس على الحقائق وعلى الانفعال وليس على الأفعال"، وفي كل الأحوال فإنه لا يمكن إغفال القدر الكبير من التناقض القائم علميا ما بين الخطاب الإيراني الذي يتوعد إسرائيل بالنفي المطلق من الوجود وبين الكثير من المواقف السياسية لإيران نفسها، حيث أنه لم يسجل لإيران أي مساهمة أو مشاركة عملية مباشرة في أي ساحة أو في أي جولة من المعارك والحروب العديدة على طول امتداد الصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى أن إيران وبواسطة وكلائها كحركة أمل وحزب الله شنت حربا ظالمة على المخيمات الفلسطينية في لبنان وقتلت الآلاف من المواطنين والفدائيين لمنع استمرار وتصاعد المقاومة التي نجحت في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى الشريط الحدودي ولتحتكر بعد ذلك ولنفسها شرف المقاومة[1].

فيما يخص تعاون إيران مع إسرائيل فكان في عهد الإمام الخميني ويرجع ذلك في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إبان عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان وانفضحت أسرار هذا التعاون بعد انكشاف قضية إيران أو ما كان يعرف بإيران كونترا[2] وذلك عندما زودت إسرائيل إيران بصفقات أسلحة لدعمها في الحرب مع

---

1 - جوني منصور وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل: تاريخ-واقع-استراتيجيات-تحولات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، سبتمبر2009، ص279.

2 - ترجع فضيحة (إيران جيت) باعتراف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام1986 بإبرام صفقات سرية مع إيران، عرفت فيما بعد بإيران جيت أو إيران كونترا في خروج على الحظر الأمريكي، واستهدف إبرام الصفقات تأمين الإفراج عن أمريكيين يحتجزهم متشددون شيعة وهم تنظيم حزب الله في لبنان، وحولت حصيلة مبيعات السلاح سراً إلى متمردي الكونترا الذين كانت تدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية في نيكاراجوا حيث استخدمت إيران وفنزويلا عوائدهما النفطية لتشجيع الدول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على انتهاج سياسات معادية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكانت نيكاراجوا وبوليفيا أول المستهدفين في أمريكا الجنوبية، فبعد أيام قليلة من تنصيب دانيال أورتيجا رئيسا لنيكاراجوا علق الرئيس الإيراني قائلاً: لقد عادت الثورة الاشتراكية السابقة إلى السلطة، وكلا البلدين لديهما أفكار متشابهة فضلاً عن كونهما عدواً مشتركاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانبه توجه الرئيس أورتيجا إلى طهران وشدد عام 1985 خلال زيارته على عمق الروابط بين نيكاراجوا وإيران، وبعد شهر من تلك الزيارة وقعت الدولتان عدداً من اتفاقيات التجارة ووافقت طهران على تقديم (350) مليون دولار كتمويل لميناء نيكاراجوا، وبعد الإعلان عن هذه الاتفاقيات وصف أورتيجا الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الإرهابية وأكد كذلك دعمه للبرنامج النووي الإيراني.

العراق[1]، وكشف النقاب في إسرائيل عن فضائح أخرى عندما زودت شركة (موشيه ريجف) إيران بمواد تسليحية من عام 1992 وحتى عام 1994 [2]، وانكشفت علاقة رجل الأعمال الإسرائيلي (ناحوم منبار) بإيران و الذي زودها في عام 1997 بمواد كيماوية خطيرة كغاز الخردل السام[3].

كل تلك الأمور تضع دول مجلس التعاون في نظر الباحث بين مطرقة طموح الإيرانيين لامتلاكهم السلاح النووي وبين سندان الإسرائيليين الذين يريدون تأمين وجود كيانهم فلذلك تحس دول المجلس بأن وجود القوات الأمريكية مهم لاستقرار المنطقة غير أنه وجود آني وليس لمدة أطول من ذلك ولا بد من اتخاذ التدابير الأمنية

---

1 - محمد سعيد باديب، العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 24، 2005، ص45.

2 - تؤكد الدراسة التي أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول تاريخ العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية حيث أستمر التعاون بينهم حتى من بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في العديد من المجالات أهمها التسليح حيث كانت إسرائيل المصدر الأول للسلاح في إيران في الفترة من 1980 – 1985، وذكرت صحيفة هارتس الإسرائيلية لتقرير داخلي لوزارة الدفاع الإسرائيلية أن إسرائيل حافظت على علاقات صناعية عسكرية مع إيران تم بموجبها تزويد إيران ب58000 قناع للغازات السامة من شركة شانون للصناعات الكيماوية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. يمكن الرجوع إلى: الحلقة النقاشية التي نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2011 – 2012: مستقبل النظام السياسي في إيران إلى أين؟، القاهرة، 24مارس 2015. ويؤكد الكاتب الأمريكي-الإيراني المولد ترينا بارسي في كتابه (التحالف الغادر) بأن التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية مستمرة وأن الاتصالات المكثفة لإسرائيل مع الجيش الإيراني موجودة، حيث كان هناك تعاون في شهر يوليو عام 1981 وكان الهدف من ذلك التعاون هو تدمير المفاعل النووي العراقي (أويزاك)، ومن جانب آخر أتهم ضابط سابق ورجل أعمال إسرائيلي يدعى (قاحوم ماينار) في عام 1998 في بيع أسرار ومعدات عسكرية لإيران تمكنها من صنع سلاح كيماوي، كما فتحت السلطات الأمريكية تحقيقاً حول قيام بعض تجار السلاح الإسرائيلي كذلك بيع قطع غيار لطائرات عسكرية مقاتلة لإيران متجاوزين في ذلك العقوبات المفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي. يمكن الرجوع إلى: ترينا بارسي، التحالف الغادر «إيران وإسرائيل وأمريكا»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011. وكذلك تشير تقارير بريطانية أن سفينتين محملتين بشحنات قطع غيار الطائرات الحربية انطلقتا من ميناء قريب من حيفا في إسرائيل في ديسمبر 2012 والثانية في إبريل 2014 وتضمنت قطع غيار لطائرات «الفانتوم 4-*F*» وطائرات توم كات 14-*Tom CAT F* وهو ما يخرق الحظر الدولي المفروض على مبيعات السلاح لإيران. يمكن الرجوع إلى: جلال الدين عز الدين علي، كيف فهم العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، دولة الكويت، فبراير 2015. وكذلك:
Avi Primor, No Permanent Allies No Permanent enemies only Permanent Interests: Israeli – Iranian Relations, Israel Journal of Foreign affairs viii: 1,2014.

3 - سمير غطاس، في أصول المسألة الإيرانية، جريدة المصري اليوم، القاهرة، العدد 2085، السبت 27 فبراير 2010.

من قبل دول المجلس لحماية نفسها.

## الفرع الثاني: الصواريخ الإيرانية وتأثيرها على دول مجلس التعاون والإقليم

بدأ برنامج إيران النووي سنة 1974 بمشروع بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية في محطة أبوشهر وذلك بمساعدة ألمانيا الغربية آنذاك، غير أن ذلك المشروع قد ألغي بعد خمس سنوات أي بقيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، وشهدت الفترة ما بين عامي (1979 - 1983) توقفا شبه تام للبرنامج النووي السلمي الإيراني نتيجة لإيقاف ألمانيا تعاونها مع إيران وانسحاب مجموعة (يوروديف - *Eurodif*) الفرنسية من مشروع بناء مفاعل نووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران تطبيقا للعقوبات الغربية عليها[1].

وشهدت تلك الفترة أيضا هروب العديد من علماء الذرة الإيرانيين من المعارضين لنظام الثورة خارج إيران، ونجاح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها خلال الحرب بين البلدين خاصة بعد قيام سلاح القوة الجوية العراقي بقصف المفاعل النووي الإيراني في أبوشهر[2]، مما دعا الإمام الخميني لإصدار أوامره بإلغاء البرنامج النووي والإبقاء على مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران الذي ظل يعمل لإعداد متخصصين في هذا المجال[3].

عادت إيران إلى التفكير في إحياء برنامجها النووي في عام (1984) مع إدراكها الحاجة الماسة للتخطيط الاقتصادي بعيد المدى، حيث أعلنت الحكومة الإيرانية أول خطة من خطط التنمية الخماسية الخاصة بها والتي تضمنت إعادة تشكيل

---

1 - رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوائل، الطبعة الأولى، دمشق، 2006، ص114.

2 - ميثاق خير الله جلود، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3304، 2011، ص1.

3 - هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، بيروت،2005، ص 283.

البرنامج النووي الإيراني بمساعدة الهند التي وفرت لإيران ملاذا آمنا بعيدا عن الانحياز نحو أحد قطبي السياسة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)[1].

ومع تقدم البرنامج النووي في السنوات اللاحقة حصلت إيران على مساعدات من دول أخرى مثل الصين وكوريا الشمالية وألمانيا والاتحاد السوفيتي ومن ثم روسيا الاتحادية[2] التي واصلت دعمها لها في التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن لإكمال العمل بالمشروع[3]، واستبعاد ألمانيا[4].

لقد أوجدت فترة توقف المشروع النووي في إيران واستئنافه من جديد ومرورها بسنوات الحرب مع العراق أوجدت لدى إيران العزم على تصنيع الأسلحة التقليدية عوضا عن الحظر المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية بعد حادثة احتجاز الدبلوماسيين بالسفارة الأمريكية بطهران ما بعد قيام الثورة[5]، حيث بدأت إيران بتصنيع تقنية الصواريخ قصيرة المدى وركزت بالأخص على تقنية الصواريخ أرض/أرض مع زيادة المدى مجتازة بذلك دول الجوار ليصل

---

1 - رياض الراوي، مرجع سابق، ص123.

2 - أظهر الاتحاد السوفيتي عام 1990 رغبته في التعاون نوويا مع إيران حيث بدأت المباحثات لتطوير مفاعلي أبوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات، وقد أذاعت الحكومة الروسية في عام1995 رسميا أنها ستُكمل بناء وتأهيل مفاعلي أبو شهر وبناء ثلاثة مفاعل أخرى في الموقع نفسه، لكن سرعان ما جاء الإعلان الروسي عن إمكانية إيقاف العمل بمفاعل بوشهر النووي مما خلق أزمة بين البلدين، وقد جاء ذلك متزامنا مع انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران من أجل إيقاف تخصيب اليورانيوم، ووفقا لمتحدث باسم وكالة الطاقة التابعة لحكومة روسيا الاتحادية فإن إيران قد تأخرت كثيرا في تسديد المستحقات المالية العائدة للمشروع ولابد من شأن ذلك أن يؤثر على موعد تسليم «الوقود النووي» الخاص بالمنشأة وبالتالي يؤخر العمل فيها، إذ أن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان الروسي والإيراني سابقا بخصوص المفاعل كان يقضي أن تسلم روسيا الوقود النووي المخصص للمنشأة النووية الإيرانية في مارس2007، على أن يتم تشغيلها رسميا في سبتمبر من العام نفسه (يمكن الرجوع إلى: علي حسين باكير، ملابسات الأزمة الروسية-الإيرانية حول مفاعل أبوشهر النووي، صحيفة السياسة الكويتية، دولة الكويت، العدد 13764، 30 /3/ 2007.

3 - محمود أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، أبو ظبي، 2006، ص 233.

4 - عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مملكة البحرين، 2007، ص74.

5 - عدنان أبو ناصر، التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد: 101، السنة التاسعة، مايو 2010، ص 18.

مدى الصواريخ إلى تركيا والأردن، وكذلك قيام الإيرانيين بالتعاون مع عملائهم بالحرب بالوكالة بتزويد حزب الله في لبنان بصواريخ قصيرة المدى مجهزة برؤوس تقليدية لاستفزاز الإسرائيليين وإثبات وجود الإيرانيين بالمنطقة التي تشهد صراعا[1].

لم يتوقف طموح إيران النووي رغم الحصار الاقتصادي ومناقشات دول 5+1 والمفاوضات الجارية، وإن نجحت سيكون في الأغلب حول النسبة التي سيقبل بها الغرب ويسمح بها لإيران فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم[2]، إلا أنها ماضية في برنامجها النووي وكذلك في إجراء التجارب على الصواريخ البالستية حيث أن نجاح هذه التجارب باستعمال الانشطار النووي وبالسماح لها بتركيب رؤوس نووية على الصواريخ التي لديها مستفيدة من حصولها على المساعدات التقنية الفنية من كوريا الشمالية والتي كانت مصممة من قبل الصينيين والباكستانيين[3].

يعتبر التهديد النووي الإيراني التهديد الفعلي اليوم في منطقة الخليج العربي من خلال تطوير إيران لصواريخ تقليدية يمكن تركيب رؤوس نووية عليها، والتي تعزز قدراتها الدفاعية لما تتعرض له من حصار اقتصادي خانق، تتحدى المنطقة

1 - اللواء ركن متقاعد/ حسام سويلم، المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

2 - محمود حامد عطية، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص 105.

3 - شهد النووي الإيراني تعاوناً مع كلاً من الصين وباكستان، حيث كان التعاون مع الصين عام 1992، واشتملت الاتفاقية على تزويد إيران بمفاعل نيوترون (*MNSR*) بقدرة 27 كيلوواط ومفاعلين نوع كنيشان قدرة 300 كيلوواط. ويرجع التعاون مع باكستان إلى عام 1987، حيث ذكرت دوائر المخابرات الغربية أن باكستان التي حازت على السلاح النووي عام 1986 زودت إيران بمساعدات نووية قيمة منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات، وجرى هذا التدريب في مختبرات (كاهوتا)، وعلى إثر ذلك صرح الرئيس الباكستاني السابق الجنرال ضياء الحق علناً في نوفمبر1986 أن باكستان راغبة في التعاون مع إيران في الأمور النووية، وذلك رداً على طلب إيران في هذا الشأن وتطويراً لهذا التعاون وقع الجانب الإيراني والباكستاني في عام 1987 على اتفاقية لإرسال مهندسين إيرانيين للتدريب في باكستان، ووقع الاتفاقية من الجانبين الإيراني مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية "رضا آمر الله" ومن الجانب الباكستاني نظيره "منير أحمد خان"، وتنص الاتفاقية على تدريب ما لا يقل عن 6 علماء إيرانيين في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية في باكستان، وقد سعت إيران خلال عامي 1988 – 1989 إلى الحصول على المساعدة من باكستان، على عمليات تخصيب اليورانيوم في المعامل الباكستانية. للمزيد يمكن مراجعة: خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، إيران التاريخ والثورة (الثورة الإيرانية من وجهة النظر الإيرانية) موسوعة مقاتل من الصحراء، دار الساقي، لندن، 1996، ص2.

من خلال سيطرتها على العراق ومساندتها المباشرة لنظام الأسد في سوريا وكذلك دعمها اللا محدود لحزب الله بالجنوب اللبناني[1].

إن تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز الحيوي يقصد منه منع تصدير الطاقة خصوصاً من دول مجلس التعاون، وبذلك تبدو هي المتحكمة بذلك الممر الحيوي ولاسيما مع ازدياد الحظر الدولي في شهر يوليو 2012، مع كل تلك التهديدات فإن دول المجلس تحملها بالجدية التامة والتي من شأنها الإسراع بتشييد المفاعل النووية للأغراض السلمية بدول المجلس ومراقبتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية[2].

تتفق دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب على أن إيران وبرامجها النووية ولاسيما تطويرها لصواريخ مختلفة المدى معتمدة على أصول تلك الصناعات والتقنيات الروسية والصينية وكوريا الشمالية على اعتبارها تهديداً مباشراً ليس لأمن منطقة الخليج فحسب وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك حتى يصل إلى تهديد مجمل الدول العربية وحتى الغربية في أوروبا[3].

ترى إيران أن بامتلاكها وحيازتها لتقنية الصواريخ البالستية بشتى مستوياتها تستطيع أن تتفوق عسكرياً بالمنطقة كاستهدافها المناطق ذات الكثافة السكانية أو الحيوية أو حتى المصالح الغربية بالمنطقة والقواعد العسكرية التي تستخدمها تلك القواعد بمنطقة الخليج العربي، أما من جهة أخرى فترى إيران أن امتلاكها هذه الأنواع من الصواريخ ترفع من قدرتها العسكرية وتشجع وتعزز روح العقيدة العسكرية لديها وتزيد من نفوذها بالمنطقة وترهب وتردع محاولة لتقييد برنامجها، ونستشف ذلك من خلال التصريحات الأخيرة حول الصواريخ التي باستطاعتها حمل الرؤوس النووية والتي يصل مداها إلى 90 ميل للمتوسط ويصل طول المدى

---

1 - عبد الله السناوي، خروج مصر إلى الإقليم. السؤال الإيراني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :201، السنة الحادية والخمسون، يوليو2015، ص57.

2 - أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 62، 2005، ص 63 – 67.

3 - محمود أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، ابوظبي، 2006، ص 364.

إلـى 200 ميـل بحـري[1].

تبـدي دول الإقليـم خشـية مـن امتـلاك إيـران للـرؤوس الحربيـة التقليديـة لمنظومـة الصواريـخ لديهـا، إلا أن الخطـر الأكبـر هـو في تطويـر إيـران لتلـك الصواريـخ بـرؤوس حربيـة كيميائيـة أو بيولوجيـة مسـتفيدة مـن معاملهـا النوويـة في قاعدة "بارشـين" القريبة مـن طهـران (رغـم أن إيـران وقعـت في وقـت سـابق عـام 2003 علـى اتفاقيـة حضـر امتـلاك الأسـلحة الكيميائيـة).

سـعت إيـران إلـى تطويـر منظومـة الصواريـخ البالسـتية متوسـطة المـدى، فقـد أجـرت التجـارب علـى صـاروخ [2] شـهاب 3 وهـو في الأصـل صناعـة كوريـا الشـمالية وصـولا إلـى شـهاب 6، وكذلـك طـورت صواريـخ أطلقـت عليهمـا عاشـوراء وسـجيل ويتكـون الصـاروخ مـن قطعتـين يصـل طولـه إلـى 15 متـر وذو وقـود صلـب ليـس بسـائل[3].

عملـت إيـران علـى تطويـر صواريـخ قصيـرة المـدى (كـروز) تم نصبهـا علـى مقربـة مـن مضيـق هرمـز الحيـوي لتمنـع فيـه الملاحـة والعبـور للبواخـر في حـال تم إغلاقـه حيـث أن ميـزة هـذه الصواريـخ أنهـا لا تحتـاج إلـى قواعـد ومنصـات إطـلاق وسـهلة الحمـل

1 - Anthony H Cordesman, The Military Balance in The Middle East, Greenwood Publishing Group, California, USA, 2004, PP492.

2 - صـاروخ شـهاب 3 الـذي يبلـغ مـداه 200 ميـل بحـري قـد أدخـل الخدمـة بنهايـة عـام 2003، وتمكنـت إيـران حتـى يونيـو 2005 مـن إنتـاج 150 صاروخـا مـن هـذا النـوع حيـث أعلـن وزيـر الدفـاع الإيرانـي علـي شـمخاني أن دائـرة التصنيـع الحربـي في وزارتـه أجـرت في 29 يونيـو 2005، تجربـة علـى صـاروخ يتجـاوز مـداه 12 ألـف كيلـو متـر يعمـل بالوقـود الصلـب وتعتبـر صناعـة الصواريـخ التـي تعمـل بهـذا النـوع مـن الوقـود أكثـر تعقيـدا، كمـا أنهـا الأكثـر سـهولة في تحريكهـا والأسـرع في نشـرها وذلـك لأن الوقـود الصلـب هـو الأكثـر ثباتـاً داخـل الصـاروخ مقارنـة بالوقـود السـائل، فالصواريـخ التـي تعمـل بهـذا النـوع ينبغـي ملـء خزانهـا بعـد نشـر الصـاروخ وقبـل إطلاقـه مباشـرة. صـاروخ شـهاب 4 هـو صـاروخ أرض - أرض وهـو نسـخة مطـورة مـن الصـاروخ الكـوري الشـمالي (نـودونج) المعتمـد علـى تقنيـة 4-SS الروسـية، ويصـل مـداه إلـى 2000 كيلـو متـر، ويعمـل بالوقـود السـائل الـذي يعتبـر اسـتثمارا اقـل مخاطـرة مـن الوقـود الصلـب وقـادراً علـى حمـل رؤوس حربيـة بـوزن يتـراوح بـين 750 – 1000 كيلوغـرام. صاروخـي شـهاب 5 وشـهاب 6 قـد وصفتهمـا إسـرائيل بأنهمـا يعُبـران عـن مشـروع إيرانـي لتطويـر صواريـخ عابـرة للقـارات، أي أنهمـا ذوا مـدى يصـل إلـى 10 آلاف كيلومتـر، وإذا مـا قـررت إيـران ذلـك فـإن شـهاب 5 وسـيعمل بالوقـود السـائل سـيصل مـداه إلـى 5500 كيلـو متـر، في حـين سـيصل مـدى شـهاب 6 إلـى أبعـد مـن 10 آلاف كيلومتـر وهـو يتضمـن تكنولوجيـا صاروخيـة مثـل التـي يعمـل بهـا الصـاروخ الروسـي 20. لمزيـد مـن التفاصيـل يمكـن الرجـوع إلـى: عبـد الجليـل المرهـون، أمـن الخليـج وقضيـة التسـلح النـووي، مركـز البحريـن للدراسـات والبحـوث، مملكـة البحريـن،2007، ص116.

3- Anthony H Cordesman& Khalid. Al-Rodhan, Gulf Military Force in an Era Of Asymmetric Wars, Greenwood Publishing Group, California, USA2006, pp394.

والاستعمال[1].

تمتلك إيران صواريخ قصيرة المدى صينية الصنع من نوع 801/ 802 ودخلت الخدمة في الجيش الإيراني عام 1995 ويمكن لتلك الصواريخ مشاغلة الأهداف من بعد 6 أميال بحرية وتمتاز بدقة عالية وعلو منخفض، وبالإمكان وضعها على مقربة من مضيق هرمز أو على سفينة صغيرة في بحر عمان لتهديد الملاحة فيه ومنع العبور والملاحة في ذلك الممر المائي الحيوي إذ يبلغ عرض الخليج العربي 300 كيلومتر في أبعد نقطة و50 كيلومتر في أقرب نقطة عند مضيق هرمز[2] وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن سواحل دول المجلس قريبة جدا وفي مرمى النيران للصواريخ الإيرانية، إضافة إلى أن إيران لا تحتاج إلى صواريخ طويلة المدى لضرب المناطق الحيوية بدول مجلس التعاون لأنها مازالت تحتل الجزر الإماراتية الثلاث التي تعطيها أفضلية في الوصول لمدى أطول في حال تمركزها ونصب منصات الصواريخ من على أراضي الجزر العربية المحتلة، من جهة أخرى فإن إيران تطمح للمزيد من التطوير لبرامجها الصاروخية وهي تهدف لإطلاق صاروخ عابر للقارات بحلول عام 2015 [3].

أجرى الإيرانيون تجربة ناجحة في شهر أغسطس 2010 بإطلاق صاروخ مطور حديث ذو وقود سائل، أعلن بعدها وزير الدفاع الإيراني بأن التحسينات على جميع المنظومات الصاروخية وإدخالها في الخدمة سريعا، وبحلول عام 2012 أجريت

---

1 - عصام نايل ألمجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص106.

2 - الصواريخ 801/ 802 هي سيلك وورم (*Silk Worm*) وهو صاروخ مضاد للسفن من إنتاج الصين الشعبية يستخدم من فوق سطح السفن أو من على منصة إطلاق برية ويعتبر هذا الصاروخ نسخة مطابقة للصاروخ الروسي: *SS-N25TYX*، إذ حصلت الصين على تكنولوجيا الصاروخ الروسي في عام 1965 وبدأت إنتاجه عام 1974، ويعتبر من الصواريخ البحرية المتوسطة المدى ذو أجنحة مثلثة الشكل ومسار طيرانه منخفض من 10 إلى20 متراً ويتميز بإمكانية فعالة لمقاومة الإعاقة الإلكترونية إذ يثبت على رأس الصاروخ رادار يحدد مساره. يمكن الرجوع إلى: العقيد بحار/ مصطفى أحمد المبروك، صواريخ الدفاع الساحلي، مجلة المسلح، ليبيا، 2008.

3- Wendy Frieman, China Arms Control and Nonproliferation, Psychology Press, New York, 2004, pp 98.

تجربة ناجحة لصاروخ الفاتح 110 مع إدخال التحسينات على النظام الملاحي وهو بذلك يعد تطويرا لنفس الصاروخ أطلق عليه (الزلزال)[1] الذي يحمل رأس متفجر يصل وزنه إلى 600 كيلوغرام ومداه المؤثر400 كيلومتر، أما صاروخ الفاتح 110 فقد زود بنظام ملاحي جديد فضلا عن النظام الدوراني القديم مع إدخال التعديلات للحفاظ على زاوية الإطلاق مع الأخذ كذلك بتحسين نسبة الخطأ في الإصابة وذلك بعد توثيق التعاون التقني مع الصينيين من ناحية التصميم والإنتاج من منصات ثابتة أو متحركة[2]، فقد صرحت إيران مؤخراً بامتلاكها صاروخ أطلقت عليه (خليج فارس) مطوراً حديثاً وهو يعتبر صاروخ طويل المدى حيث يصل إلى 1100 كيلومتر وسرعته تصل إلى 2 ماك[3] ويحمل رأس متفجر يزن ما بين 450 - 650 كيلوغرام دخل بالخدمة مطلع عام 2011.

على إثر تلك التهديدات الصاروخية المدمرة لم تقف دول مجلس التعاون مكتوفة الأيدي في محاولة منها لصد التهديدات الإيرانية فقد قامت بشراء منظومة متطورة من صواريخ (باتريوت)[4] المضادة للصواريخ من الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حماية أجوائها من التهديدات الإيرانية المستمرة وتطويرها لمنظومة الصواريخ

1 - قامت روسيا والصين بمساعدة إيران بإنتاج الصواريخ 4SS والمعروفة في حلف الناتو باسم (ساندال) وفي إيران (زلزال) وذلك في المركز السري لتصنيع الصواريخ في معمل باركين قرب طهران، تجنبا في تورط روسيا الاتحادية في مخالفة اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية، فتم الاتفاق بين موسكو وطهران على دراسة إمكانية إدخال هذا الصاروخ ضمن مشروع أبحاث الفضاء وبالفعل تم ذلك تحت هذا العنوان حيث أرسلت موسكو إلى طهران الكثير من مكونات الصواريخ والمعامل اللازمة لتجربتها بالإضافة لبعض المحركات من طراز (RD-214) التي أنتجتها شركة (لانسرجوماشر). مجموعة باحثين، النظام السياسي في إيران، مركز سوريه للبحوث والدراسات، دمشق، 2014، ص15.

2- Anoushiravan Ehtesham, After Khomeini: The Iranian Second Republic, Routledge, New York, 2002, pp184.

3 - ماك هي سرعة اختراق الصوت فهي تصل للواحد ماك 661 ميل بحري في الساعة.

4 - باعت شركة بوينج النظام الصاروخي (PAC-3 ) *Patriot Advanced Capapility*-3 *Missile* المتكامل القادر على الدفاع في مواجهة الصواريخ قصيرة والمتوسطة المدى، باعته على دول مجلس التعاون الخليجي، ومن شأن تلك المنظومة الصاروخية التي تعمل ببث جهاز إرسال طاقة كهرومغناطيسية عبر الأثير بسرعة الضوء، وتظهر على شاشة الرادار مكان وجود الهدف وباستخدام الحاسب الآلي تتم معرفة البيانات اللازمة لقواعد الاشتباك وحساب خط سير الصاروخ المعادي، ومن الممكن أيضا أن يحدث نوع من التشويش على نظام صواريخ العدو من خلال أوامر التوجيه.

المعادية، وبلغت قيمة تلك الصفقة ما يقارب الستة ونصف مليار دولار أمريكي لاقتناء هذه المنظومة والتي أدخلت الخدمة في الجيش الأمريكي عام 2012 من أجل ردع الصواريخ المهاجمة.

على مدار العقد الماضي حوَّل قادة ومسئولون خليجيون تركيزهم من تجنب النزاع إلى ردع التوسعات الإيرانية بالعمل الفعال والعملي، إذ أن دول المجلس قد أكملت في وقت سابق ربط مراكز التحكم لإدارة العمليات والإنذار لمبكر المشترك والدفاع الصاروخي المتكامل بتوفير المزيد من أنظمة القذائف والرادارات الحديثة عالية التقنية اللازمة لحماية المنطقة[1].

باتت معظم دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد منظومة الباتريوت الصاروخية المضادة للصواريخ وتم تحديثها بالجيل الجديد من تلك المنظومة (*THAAD*)[2] حيث

---

1 - مايكل نايتس، الارتقاء إلى مستوى التحدي الإيراني، معهد واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 2013.

2 - تعد تلك المنظومة الصاروخية خطوة لمواجهة خطر الترسانة الصاروخية الإيرانية التي تشكل تهديدا وتحديا استراتيجيا لدول الجوار ويتكون نظام *THAAD* وتمتاز هذه المنظومة بأن لديها القدرة على توجيه الضربة القاضية لأية هجوم وهو نسخة متطورة من النظام الذي بدأ في الثمانينيات من القرن الماضي ووصل حاليا إلى مستوى أكثر تقدما بعد أن مر بمراحل عدة للتطور في كل المواقف ( يمكن الرجوع إلى هالة الخياط وعبد الرحمن إسماعيل، الإمارات تتعاقد على شراء نظام الدفاع الصاروخي المتطور "ثاد"، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد13746، 19 فبراير2013 . وتتكون المنظومة من راجمة صواريخ متحركة وصواريخ اعتراضية مزودة بمستشعرات وحاسوب قادر على التمييز بين الأهداف الحقيقية والخادعة بالإضافة إلى محطة رادار كشف وتتبع، ومركز قيادة وسيطرة متحرك الأمر الذي يمنح النظام خفة حركة عالية حيث أن القاذف مجهز على عربة من النوع *M*1075 ويبلغ طولها12 مترا وعرضها3.2 مترا في حين تتكون بطارية النظام من 9عربات مجهزة بالقواذف تحمل كل10 صواريخ، إضافة إلى مركزين للعمليات ومحطة رادار تعالج المعلومات عن الهدف ونقطة الاصطدام المحتملة قبل الانطلاق، كما يمكن تحديث تلك البيانات وإرسال أوامر لتصحيح المسار للصاروخ أثناء الطيران، ويبلغ طول الصاروخ 17.6 مترا ووزنه900 كيلو غرام ويستخدم الوقود الصلب ويتوجه إلى الهدف بالأشعة تحت الحمراء ليصطدم به مباشرة (يمكن مراجعة محمد نجيب، اقتناء الإمارات لمنظومة صواريخ ثاد للدفاع الصاروخي على نار حامية، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد: 359 ،13ديسمبر2010،ص21) حيث طلبت المملكة العربية السعودية تلك المنظومة الحديثة لتحل محل صواريخ باتريوت (*PAC*–2) الموجودة لديها والتي يعتمد عليها سلاح الدفاع الجوي الملكي السعودي حاليا إضافة لصواريخ(*HAWK*–*MIM*23) و(*MIM*–104) وتعد منظومات (*THAAD*) أول نظام يصمم للدفاع ضد الصواريخ البالستية القصيرة والمتوسطة المدى داخل الغلاف الجوي وخارجه، ويكمل هذا النظام أنظمة باتريوت المصممة للدفاع على علو منخفض (*Lower*–*aimed*) بما في ذلك صواريخ (*PAC*–3) التي تستخدم لاعتراض الصواريخ البالستية والجوالة والطائرات إلى ارتفاعات عليا. وطلبت الإمارات العربية المتحدة شراء ثلاث وحدات من نظام الدفاع الصاروخي (*THAAD*) مع147 صاروخا وأربعة أنظمة رادار *THAAD* و6 محطات تحكم بالنيران

كانت المنظومة القديمة تحمل أربعة صواريخ فقط في كل قاذف، بينما المنظومة الجديدة فهي نظام للدفاع الجوي للارتفاعات العالية من مسرح العمليات وكذلك توفر تغطية ممتدة لمواقع القوات والتجمعات السكانية والأهداف الاستراتيجية على مساحات واسعة في مسرح عمليات إقليم محدد ضد هجمات الصواريخ البالستية المعادية واعتراضها، بالإضافة إلى أنها مجهزة لحمل الصواريخ من على منصة إطلاق واحدة مع رادار متطور ونظام كهربائي حديث مع تحسين نظام الإصابة بالأهداف التي صرحت به الشركة المصنعة -لوكهيد مارتن - أن نسبة الإصابة بالأهداف المسجلة كانت 100 % .

بالإضافة إلى 9راجمات بقيمة إجمالية تقدر ب 7 مليارات دولار.

## خلاصة القسم الأول

تتميز منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة مستمدة من الحقائق الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية، مما جعلها محط اهتمام العديد من الدول التي أصبحت تتنافس عليها سياسيا وعسكريا. فمنذ انتهاء معاهدة الحماية البريطانية الذي على أثره أوجد الفراغ الأمني الكبير الذي تنافست عليه قوى إقليمية، لذا سعت دول الخليج من البداية لتكوين اتحاد يشمل بعض إمارات دول الخليج الصغيرة، إلا أن المسعى لم يستطع أن يحيط بكل الإمارات، ويرجع ذلك بالخصوص إلى وجود عقبات في ذلك الوقت منها إيران التي كانت تريد فرض سياسة معينة في عهد الشاه على دول الخليج العربي ومنها مطالباتها الباطلة في البحرين ومن ثم احتلالها للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في المقابل حاولت هذه الدول الدخول بأحلاف معينة، ولكن لم يكتب لها النجاح ويرجع ذلك إلى التنافس بين اللاعبين في الإقليم وفي نفس الوقت عدم وجود الثقة بين هذه الدول كما كانت إيران حامية لدول الخليج من التمدد الشيوعي، غير أن هذه الأمور سرعان ما تغيرت مع قيام الثورة الإيرانية وتبدل في دور إيران من حامٍ لدول الخليجية من الفكر الشيوعي إلى مهدد بالفكر الجديد التطرفي الشيعي وتصدير الثورة لدول المنطقة التي تختلف معها بالنظام السياسي.

لذا قامت دول الخليج في المقابل بمساندة العراق في حربه مع إيران وتغيير نمط التحالفات الموجودة طبقاً لطبيعة التهديد وقوته واتجاهه والمصلحة بين دول المنطقة، كل ذلك أدى إلى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول المنطقة والعمل على تحقيق أمنها واستقرارها وحمايتها من التدخلات الأجنبية الأخرى.

يتضح مما سبق أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الوحيدة في النظام العربي التي تمكنت حتى الآن من الحفاظ على تماسكها عبر المنظمة الإقليمية، ومن هنا فإن التحديات التي تواجه دول الخليج تفرض عليها العمل بوعي على زيادة تعاونها، للحفاظ على أمن المنطقة في إقليم مضطرب وشديد الحساسية مع تغير في نمط التحالفات الدولية والإقليمية، وتغيير في ميزان القوى حيث أن الصيغة الصحيحة لأمن الخليج يجب أن تعني ضمان الأمن والحفاظ على المبادئ والمصالح الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي باستطاعتها أن تكون القوة الفاعلة في المنطقة لما تملكه من إمكانيات اقتصادية وقوة سياسية مؤثرة في المنطقة مع تطوير نظرتها العسكرية ومنظومتها الأمنية.

شهدت منطقة الخليج العربي اختلالا في ميزان القوى الإقليمية، وذلك حين خرج العراق من دوره القيادي وتهميش دوره العربي في المنطقة بعد الغزو الأمريكي-البريطاني عام 2003، مما دفع بالإيرانيين لزيادة سعيهم الحثيث لملء فراغ خروج العراق من الساحة الإقليمية مما أتيح لهم من تعزيز ودعم عناصر وأحزاب عراقية تابعة لهم في العقيدة والفكر الأيديولوجي، حيث استبدلت مكانة العراق القوية بأحزاب متناحرة تسعى للاستحواذ على السلطة والموالاة لإيران مما تسبب بتأثير أمني كبير على دول مجلس التعاون الخليجي، وأدى إلى تداعيات منها دخول دول المنطقة في سباق محموم للتسلح العسكري وإنفاق ميزانيات كبيرة باهظة الثمن في سبيل توفير أسلحة متطورة.

إن زيادة آثار الطائفية التي بدأت تهدد كيان دول المنطقة ولاسيما بعد غزو العراق عام 2003 حيث بدأت الأحزاب الموالية للسلطات الإيرانية بالإمساك بزمام السلطة هناك والتناحر فيما بينهم من جهة وتقسيم المجتمع العراقي بين طوائفه وملله، وذلك من شأنه انتقال تلك الأوضاع إلى دول مجلس التعاون والتي تهدد أمنها واستقرارها ومن تلك الأعمال التي تسمح لإيران التدخل في دول المجلس بواسطة دعمها لمذهب معين أو إتباع ملة معينة والتي لن تسمح بها دول المجلس.

ومن المعضلات التي واجهتها دول مجلس التعاون هو خطر الإرهاب الذي بات يتزايد في العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط، ومحاربة دول المجلس لتلك الظاهرة إنما نابع من إيمانها العميق بخطرها على الدول والمجتمعات الخليجية الآمنة والتزام دول المجلس بالقرارات الأممية والدولية في محاربة تلك الظاهرة البشعة، ولاسيما تأثيرها الكبير على أمن دول المجلس ومن ثم بروز أكثر من جهة تدعم الإرهاب سواء كانت داخلية أم خارجية تهدد به المنطقة واستغلال الشباب ومدخرات المنطقة للهدم لا للبناء.

مع تزايد الخطر النووي الذي تشعر به دول المجلس وازدياد صعوبة الوضع لدى دول المجلس التي باتت ترى أن الخطر النووي يهدد كيانها ومستقبلها وموجه إليها لأنها هي الحلقة الأضعف في الإقليم والتي مازالت لا تملك السلاح النووي، من أجل ذلك فهي ساعية في ذلك الأمر ولكن ليس للاستخدام العسكري بل للاستخدام المدني السلمي وتحت إشراف دولي لإيمانها بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعدم وجود الطموح لديها باستخدامه إلا في الناحية السلمية لإيمانها بالتعايش السلمي مع جيرانها في الإقليم.

# القسم الثاني:

# تأثير المتغيرات على السياسة الأمنية والحاجة للتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي

استطاعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتصدر قمة الاهتمامات الدولية إلا أنها قد شهدت تحديات وبعض المتغيرات التي طرأت على مسيرة دول المجلس وأثرت في واقع مسيرة التعاون ومنها تأتي معضلة الحدود السياسية بين دول المجلس في مقدمة الملفات المتداولة على الصعيد الأمني، ويأتي الغزو العراقي لدولة الكويت ليشكل دافعا قويا وسببا مباشرا في تكاتف دول المجلس للوقوف صفا واحدا ضد التهديد الخارجي وتعاضدها في رد ذلك التغيير في سياسة الأمن لدول المجلس لتفادي الخطر وصيانة المنطقة لعدم تكرار تلك الكوارث.

إن موقف دول المجلس من (ثورات الربيع العربي) واضح ومساند لشعوب الدول المتطلعة للتغير وقد استطاعت دول المجلس إجراء الإصلاحات وقامت بخطوات في هذا الاتجاه من خلال إجراء إصلاحات سياسية داخلية وخارجية لمواكبة تطورات الوضع الإقليمي، وما تزال دول المجلس تلعب دورا مهما في التنمية المحلية والإقليمية إضافة إلى المحاولات المستديمة إلى توحيد السياسة النقدية سعيا إلى الوصول للتكامل والترابط.

تسعى دول المجلس لتطلعات وآفاق المستقبل وإنها تملك المقومات للانتقال إلى مرحلة الاتحاد من خلال القوة الصلبة التي تتمثل بالعمل الجماعي من خلال السياسة الواحدة المتبعة وتوحيد السياسات الأمنية والدفاعية الكفيلة بحماية دول المجلس، وكذلك تمتلك دول المجلس للقوة اللينة والمتمثلة في نمو المساعدات الإنمائية الخارجية واستخدام القوة النفطية كأداة قوة من قبل دول المجلس لتفعيل سياستها الخارجية مصحوبة بدور الإعلام الحديث ونشر الثقافة الخليجية اتجاه العالم الخارجي.

وتأسيسا على ذلك فإن هذا القسم سيحتوي على فصلين على النحو التالي:

**الفصل الأول: تقييم مسيرة دول مجلس التعاون ومعرفة أسبابها وعلاجها**
**الفصل الثاني: آليات تطوير وتوحيد السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول المجلس (الدواعي والتحديات وآفاق المستقبل).**

## الفصل الأول: تقييم مسيرة دول مجلس التعاون ومعرفة أسبابها وعلاجها

تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي ككيان واحد في منطقة مضطربة وبالغة الأهمية للأمن العالمي بمثابة خطوة مهمة في مسار الدول العربية الخليجية، غير أن هذه التجربة الفتية شابتها بعض العوائق التي من شأنها التقليل من مضي مسيرة المجلس طوال الفترة الماضية، في المقابل تسعي دول مجلس التعاون لحل هذه المشاكل والتغلب عليها حيث تعتبر مشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون عائقا رئيسيا أمام توسيع نطاق التعاون بين دول المجلس، إذ لم تظهر تلك الحدود إلا إبان معاهدة الحماية البريطانية لدول مجلس التعاون الذي بدوره رسم الحدود السياسية بين دول المنطقة والتي كانت في الماضي فضاء مفتوح لتنقل القبائل ومن ثم الرعي، وقد ازدادت تلك الأهمية بعد اكتشاف النفط في دول المجلس، إلا أن خلافات دول مجلس التعاون كانت أكثر حدة قبل إنشاء كيان مجلس التعاون في الثمانينيات من القرن الماضي والتي لم تصل إلى الصدام المسلح بين الدول وكانت دائما توجد لها حلول في إطار المباحثات بين الجانبين مع شدة حدتها بين الفينة والأخرى، ولكن مع وجود مجلس التعاون اتجهت حدة الخلافات الحدودية بين الدول الأعضاء إلى نوع من التهدئة، ولقد أتبعت دول المجلس سياسة احتواء الخلافات والمنازعات الحدودية ومحاولة تهدئتها دون الوصول لحلها في بعض الأحيان والحيلولة دون تفجرها.

كما يعتبر غزو دولة الكويت من أهم المعوقات المباشرة لتطور دول مجلس التعاون الخليجي بسبب احتلال دولة عضو في مجلس من قبل العراق، حيث ظلت تلك الدول مترابطة ومتماسكة في وجه التهديد العراقي الذي كان يطمح لتوسيع نطاق الغزو، إلا أن هذه الدول اتخذت التدابير والاحتياطات المهمة في إطار وجود الائتلاف الدولي والسعي لتحرير دولة الكويت، حيث ظهرت معطيات جديدة وكذلك تهديدات جديدة لدول مجلس التعاون التي أرادت تحصين أمنها الخارجي ومن ثم الداخلي بعد الغزو العراقي لدولة الكويت الذي كان يهدد استقرار ووحدة دول مجلس التعاون الخليجي.

كما يمكن القول أن خلال نهاية العام 2010 وبداية عام 2011 عرفت الدول العربية تحولات عديدة كانت بداياتها احتجاجات شعبية ثم تحولت فيما بعد إلى أبعد من ذلك كالوقوع في بوادر التقسيم والاحتراب الطائفي والعرقي والمذهبي، والجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست محصنة بشكل كلي أو في منأى عن الاحتجاجات المطلبية العادلة إن وجدت، بل ما يميز دول المجلس عن غيرها من الدول العربية هو عامل الخصوصية الذي لا يشير إلى الاستثناء بقدر ما يعبر عن اختلاف الموارد وبعض الحريات السياسية[1].

من هنا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين موزعين كالآتي:

**المبحث الأول: تأثير مشاكل الحدود وغزو دولة الكويت على أمن دول الخليج.**

**المبحث الثاني: خلفية وتطور أزمة البحرين وآفاق إنشاء العملة النقدية الموحدة.**

---

1 - غريغوري غوس، كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي؟، مركز بروكنجز الدوحة، الإصدار رقم 8، سبتمبر 2013، ص6.

## المبحث الأول: تأثير مشاكل الحدود وغزو دولة الكويت على أمن دول الخليج

تعتبر مشكلات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المعوقات التي كانت حاضرة منذ تأسيس منظومة مجلس التعاون وهي مستمرة إلى يومنا الحاضر، ولربما تكون من العوائق التي تمنع دول مجلس التعاون المضي قدماً نحو الاتحاد المنشود المتمثل في الانسجام التام، إلا أن تمسك الدول الخليجية بعدم حل موضوع الحدود نهائياً يذهب بها إلى مشكلة سيادة الدول على إقليمها الداخلي والخارجي، وهو ما سوف يبقيها في دائرة إثبات الدول لأحقيتها في بسط سيادتها على كامل حدودها وخاصة على النقاط الحدودية ذات الاختلاف عليها والتسابق إلى إثبات أحقيتها فيها من الطرف الآخر المنادي بنفس الحجة مما يبقي فكرة النزاع الحدودي قائمة[1].

شكلت حرب الخليج الثانية (غزو العراق لدولة الكويت) أو ما عرف اصطلاحا بأزمة الخليج الثانية، وما أفرزته من نتائج، منعطفا مهما في تاريخ البشر في القرن العشرين وربما لا تقل خطورة عن مستوى الحرب العالمية الأولى والثانية، ذلك من ناحية تعقيداتها وعدد الأطراف المتداخلة فيها وتناقض مصالحها ومنافعها التي تريد تحقيقها من خلال هذه المنطقة، وأن أسباب الأزمة كانت عبارة عن خلاف تقليدي بين دولتين متجاورتين حول حدودهما الإقليمية إلا أنه سرعان ما تحول إلى صراع عالمي[2] خرج عن كل المقاييس القانونية والسياسية وتحكمت فيه المقاييس الاستراتيجية.

---

1 - محمد شوقي عبدالعال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية 157، أبو ظبي، دولة الأمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 8.

2 - د. المهدي المنجرة، الحرب الحضرية الأولى، منشورات العيون، الرباط، المملكة المغربية، 1991، ص127.

## المطلب الأول: مشكلات الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون وآلية تسوية المنازعات

حرص القانون الدولي المعاصر على تأكيد وجوب الأخذ بالحل السلمي للخلافات والمنازعات الإقليمية، ومن البديهي أن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ليست ثابتة ولكن تتميز بكونها متعددة ويمكن اللجوء إليها لفض كافة المنازعات صغيرة كانت أم كبيرة أم غير خطيرة شريطة موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة تطبيقاً لمبدأ السيادة بين الدول والمساواة فيها[1].

لم تكن دول الخليج العربية تعرف حتى الماضي القريب أية حدود فاصلة بينها وحتى وإن كان لها معنى فأنه مغاير لما هو موجود والمعمول به حالياً[2]، ذلك أن حدود الأراضي في بلدان الخليج العربي كانت تعتمد على مصادر المياه والرعي في البر، أما في البحر فكانت تعتمد على استخراج اللؤلؤ[3]، ولم تعرف حدود ثابتة على الخرائط الجغرافية قبل القرن العشرين ويرجع ذلك إلى اتفاقية عام 1913 بين الدولة العثمانية وبريطانيا التي تحددت بموجبها الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في دول الخليج العربية حسب اتفاقيات الحماية المبرمة[4].

---

1 - أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية: دراسة لبعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص 9 – 13.

2 - لم يكن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه الغربي معروفاً أو موجوداً في دول الخليج العربية ولا مبدأ ثابت لتقرير السيادة حيث يرجع إلى إعلان الولاء لشيخ القبيلة وكان شيخ القبيلة يمارس صلاحيته على الأراضي التي يملكها هو وقبيلته وكان جميع أفراد القبيلة يدينون له بالولاء وفي نفس الوقت كانت حدود الأراضي لها قدسية عند تلك القبائل ومعترف بها وذلك أن لكل قبيلة منطقة تقليدية تنتقل إليها مع اختلاف فصول السنة ولم تكن حدوداً واضحة وثابتة بل كانت حدود المنطقة هي الأراضي التي تقطنها القبائل الموالية لها.

3 – د. وليد حمدي الأعظمي، ترسيم الحدود بين البحرين وقطر في الوثائق البريطانية، الناشران: د. عبد اللطيف الخاجة و د. وليد حمدي الأعظمي، لندن، 1992، ص 21.

4 – د. خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، بغداد، الجمهورية العراقية، 1972، ص 16.

## الفرع الأول: مشكلات الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون

تعتبر إشكالية موضوع الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر المواضيع تعقيداً وحساسية لدول المجلس حتى يومنا هذا، ويرجع ذلك إلى وجود الامتداد السكاني للقبائل في دول المنطقة حيث أن فروعاً وأفخاذاً من القبيلة الواحدة تقطن في أكثر من دولة، والأمر الآخر هو تأخر نشوء الدولة القومية بين دول مجلس التعاون الخليجي فالحدود المرسومة بين تلك الدول هي نتيجة لتدخل طرف خارجي (بريطانيا)، فخلال القرن التاسع عشر وكذلك القرن العشرين كان رسم الحدود السياسية بين دول المنطقة رغبة من القوى الخارجية لضبط الإدارة المحلية لتلك الى الدول ومن بعد خروجها وقعت تلك الدول في مطب النزاعات الحدودية والصراعات الإقليمية .

شهدت منطقة الخليج العربي نزاعا بين الدول على الحدود[1] فيما بينها والتي كانت قد حددتها بريطانيا بين تلك الدول في العصر الحديث، حيث اكتسبت هذه

---

1 -عرفها فقهاء القانون الدولي بأنها الحدود الدولية التي تعني الخطوط الوهمية على سطح الأرض والتي تفصل إقليم دولة من إقليم دولة أخرى وبأنها الخط الذي تعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها يمكن الرجوع إلي: د. فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 13. وكذلك الحدود عبارة عن خط يحيط بالدولة ويفصل إقليمها عن إقليم الدولة المجاورة وتبدأ منه سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادته خارجه وهي ظاهرة اتفاقية بشرية لأن اختيارها وتعينها وتخطيطها يتم بواسطة الإنسان والحدود قد تتفق بعض الظواهر الطبيعية في بعض الأحيان، وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون إقليم كذلك لا يتصور وجود إقليم غير محدد المعالم ومن الصفات الأساسية لإقليم أي دولة أن يكون محدد المعالم، لذلك تم رفض النظريات التي تؤدي عدم ضبط حدود الدولة ومن تلك الأمثلة النظرية السوفيتية التي تُعرف بنظرية الحدود القائمة وكذلك النظرية النازية الخاص بالدولة ذات الحدود المتحركة للمزيد يرجي مراجعة: صالح محمد محمود، التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص34. أما الحدود الدولية في العصر الحديث فهي تكتسب أهمية منها القانونية والسياسية والاقتصادية بعد اكتشاف معظم سائر أجزاء المعمورة، والحدود في القرن العشرين كانت من أهم أسباب المنازعات الدولية مما جعل الدول في حالة اضطراب دائم مما يجعل الحدود تحظى بعناية وحماية القوانين الداخلية في الدول والقانون الدولي كذلك حيث أن الحدود تعد مكاناً لإقامة العلاقات بين الدول ولقد كانت الحدود قديماً تخضع للقانون الداخلي فقط حيث كان يجرى تحديدها من جانب واحد وبطريقة محاكم التحكيم، أما في عصر الأمم المتحدة فإن الحدود يجرى تحديدها بموجب معاهدات واتفاقيات دولية ملزمة كما أن خضوع الدول للقانون الدولي يقدم للدول المتجاورة أفضل الروابط لإقامة علاقات حسن الجوار المبنية على أساس الاحترام المتبادل شريطة أن تكون تلك الدول قائمة على أساس شرعي ومعترف بها من قبل الدول المجاورة لها، يمكن الرجوع للمرجع السابق ص 35.

الحدود أهمية قصوى على جميع الأصعدة منها الأمني والاقتصادي فأدى ذلك إلى نشؤ النزاعات الحدودية بين الدول وخصوصاً العربية التي كانت تحت الحماية من قبل دول أجنبية في سبيل الحصول على مكاسب اقتصادية تحقق نوعاً من الاستقرار الأمني والاجتماعي، وعلى الرغم من أن النزاعات في غالبها كانت في صورة حروب بين تلك الدول إلا أنها لم تصل لحلول لتلك النزاعات، فلقد لجأت بعض الدول للقانون الدولي (خلاف مصر وإسرائيل حول طابا والبحرين وقطر حول رسم الحدود بينهما ومجموعة الجزر) وغالبا ما يكون الصراع الحدودي حول مناطق يتأكد أن بباطنها ثروات معدنية أو بترولية أو إنها زراعية[1].

لقد حاولت دول المجلس في معظم الأحوال أن تحل خلافاتها الحدودية بطرق ودية وخصوصاً إذا كانت العلاقات جيدة بين دولتين على خلاف حتى لا تكبر إشكالية الخلاف وتتحول إلى نزاع وتكون بإتباع المساعي الحميدة المتبعة من طرف دول المجلس لمحاصرة تلك الخلافات بينها، وعلى العكس فإن مثل تلك النزاعات يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة تصل إلى حد المواجهة العسكرية التي قد تنشب بسبب التوتر في العلاقات بين الدولتين الشقيقتين التي بهما الخلاف الحدودي[2].

تمثلت خلافات الحدود الجغرافية بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة من الخلافات وهي:

1. تقسيم المنطقة المحايدة بين كل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت: تم إنشاء المنطقة وتقاسمها بين الدولتين حسب اتفاقية ومعاهدة العقير عام 1922 [3]، ومن أبرز نقاط هذه الاتفاقية بأنها أوجدت للمرة الأولى في تاريخ المنطقة

1- عوض وداعة الله حسين، أثر النزاعات الحدودية على الأمن القومي ورقة علمية قدمت في جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، ص3.

2- جاسم محمد كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، المجلد رقم30، العدد2، دولة الكويت، 2002، ص 231 .

3- اتفاقية العقير عقدت في عام 1922 وكان السبب الرئيسي لتلك الاتفاقية هي تثبيت الحدود في هذه المنطقة على أساس اتفاقية بريطانيا والدولة العثمانية عام 1913، حيث أن في بداية العقد الثاني من القرن العشرين بدأت القبائل الموالية لسلطان نجد (الملك عبد العزيز آل سعود قبل أطلاق أسم المملكة العربية السعودية) بمهاجمة جنوب العراق الذين عرفوا بالإخوان وكان زعيمهم فيصل الدويش (الذي سبق ذكره في مبحث الإرهاب

عملية تخطيط ورسم للحدود يكون رسمياً وربطه بمفهوم السيادة، وكذلك وضعت الاتفاقية منطقتين محايدتين الأولى بين السعودية والكويت سميت بالمنطقة المحايدة والأخرى بين العراق والسعودية وسميت منطقة العراق المحايدة، وكان الهدف من إقامة هاتين المنطقتين هو تسهيل انتقال القبائل البدوية التابعة للأطراف المعنية في الاتفاقية للرعي[1].

حيث واجهت عملية تخطيط الحدود بين السعودية والكويت صعوبات بالغة لكون الأرض تفتقر إلى المعالم الذي يرتكز عليه خط الحدود. إن مفهوم الحدود السياسية كان جديداً في تلك المناطق بسبب تردد القبائل القاطنة في تلك المناطق للرعي وكانت علاقة التبعية تعتمد على العلاقات القائمة بين شيوخ القبائل وحكام تلك الدولتين، وعلى هذا ترك آبار مياه الشرب مشاعاً بين القبائل والمناطق التي تختلط فيها القبائل لتصبح محايدة وهكذا انبثقت فكرة المناطق المحايدة لتمنع كذلك حدوث الاحتكاكات والمنازعات بين كل من السعودية والكويت والعراق[2].

أشارت اتفاقية العقير إلى أن هناك اتفاقية أخرى ستليها في شأن حدود المنطقة المحايدة وهو ما يعني أن التسوية في خصوصها كانت مؤقتة كي يتسنى للدولتين استغلال مواردها بالتساوي إلى أن توضع التسوية النهائية للحدود[3]، إلا أن تلك الاتفاقية لم تتطرق لماهية الحقوق التي يوجب تناصفها بين الدولتين وتركت الاتفاقية الأمور وهمية بدون أي ضوابط تنظيمية لممارسة حقوقهم على المنطقة،

---

بالفصل الثاني) فدعت بريطانيا إلى عقد اجتماع بين الأطراف الثلاثة ( سلطان نجد والعراق والكويت) لترسيم الحدود بينهما وترأس السيد بيرسي كوكس المعتمد البريطاني في العراق والملك عبد العزيز ومثل العراق السيد إبراهيم حقي وعن دولة الكويت الميجور مور والوكيل السياسي في دولة الكويت. للمزيد من التفاصيل أنظر إلى م. ر. ب ديكسون: الكويت وجارتها، ترجمة فتوح الخترش، مكتبة ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1995، ص 343.

1 - سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1970، ص 78.

2 - محمد السيد عرفة، الأهمية الأمنية للحدود الدولية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 3.

3 - الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء 14، الطبعة الثانية، 1999، ص113.

بل تركت الحرية للطرفين في كيفية التصرف حسب علاقات البلدين فيما إذا كانت جيدة أو سيئة، ويمكن القول أنه في بدايات التطبيق اتسمت العلاقات بالجيدة وذلك راجع إلى كونها صحراء جرداء خالية من أي عمران والأهم أن النفط لم يكتشف في هذه المنطقة بعد[1].

جاء البرتوكول بين الدولتين في 21 مارس 1961 من أجل تنظيم أدق للمنطقة بعد تغير الظروف الاقتصادية إثر اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون، وفي هذه المنطقة بشكل خاص، الأمر الذي يستدعي وجود تنسيق أكبر من قبل الإدارتين من أجل منح امتيازات للشركات العاملة في استخراج النفط وإقامة المنشآت السكنية للموظفين والعمال في حقول النفط، فقد قامت كل من الدولتين بإنشاء أجهزة إدارية لمتابعة شئون تلك المنطقة وإخضاعها للرقابة العاملة وتسيير حياة المواطنين، مع غياب تام للعنصر التنموي في هذه المنطقة حيث عرفت إهمالاً من الناحية التعميرية والاهتمام ويرجع ذلك إلى أن كلتا الدولتين لا تعتبرانها ملكاً خاصاً لهما[2].

وجدت تلك الإجراءات العراقيل والصعوبات في التنظيم والإدارة مما حدا بالبلدين إلى عرضها للمناقشة وقد طرحت بعض الأفكار منها إنشاء إدارة مشتركة متطورة لإدارة المنطقة، والأمر الآخر هو تقاسم المنطقة المحايدة بين الدولتين مع إبقاء الثروات الطبيعية مشتركة إذ أخذ بالرأي الثاني، وإقراراً لهذا التوجه فقد وقع الطرفان مذكرة متبادلة في مدينة جدة في 5 أغسطس 1963 [3]، ونصت المذكرة

---

1 – د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1945–1914، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973، ص 10.

2 - جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 111، السنة 29 أكتوبر 2003، ص 21.

3 - تضمنت اتفاقية جدة لتقسيم المنطقة المحايدة من 23 مادة وتقوم على أساس بروتوكول 1963 الموقع بين الدولتين ونصت على إنهاء الوضع بتقسيم المنطقة إلى قسمين يكون أحدهما إلى دولة الكويت والآخر إلى السعودية على أن تبقى الحقوق متساوية للطرفين في تلك المنطقة عملاً باتفاقية العقير 1922 وتضمن الاتفاقية إلى حرية كل دولة في ممارسة حقوقها الإدارية فيها والدفاع عنها بنفس الكيفية التي تمارسها على إقليمها ونصت الاتفاقية إلى عدم التنازل من قبل الدولتين لأي طرف ثالث.

بأن يكون هناك اتفاقا كاملاً يتم بموجبه التقسيم وتنظيم الأمور الإدارية وكان ذلك في 7 يوليو 1965 [1].

بالمصادقة على معاهدة تقسيم المنطقة المحايدة في 18 ديسمبر 1969 فقد تجاوزت كلتا الدولتين أي طريق يؤدي إلى الخلاف على الحدود، وبدأت المملكة العربية السعودية بتعمير مدينة الخفجي من جانبها وكذلك فعلت دولة الكويت بالعناية بمنطقة الوفرة القريبة من حدود النويصيب الفاصلة بين الدولتين، فقد شكلت لجنة المنطقة المكونة من الجانبين الكويتي والسعودي للنظر في الأملاك الخاصة في تلك المنطقة والتي تخص مواطني الدولتين للتعويض المادي عنهما على أن يكون لديهم صك ملكية يسبق تاريخ شهر يوليو من عام 1966 [2]. على الرغم من اتفاق البلدين على بنود اتفاقية جدة عام 1965 إلا أن موضوع الجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة بدأ يشكل قلق لدى الدولتين علاوة على ذلك فإن وضع بعض الجزر وهما قاروه وأم المرادم[3] ظل غير محسوم وبدأت الدولتين التمسك بملكية الجزر نظراً للاختلاف على تكييف الاتفاقية السابقة الذكر.

فالكويت وبحسب قرب الجزر لها جغرافياً بدأت بالتنقيب عن النفط عليهما، ففي عام 1949 منحت الكويت إحدى الشركات الأمريكية حق التنقيب عن النفط في الجزيرتين[4]، وهو ما أوجد معارضة من قبل السعودية في ذلك الوقت كما أنها رفضت اقتراحا تقدمت به الكويت عام 1961 لتقاسم عوائد النفط من على

---

1 - جاسم محمد يوسف كرم، مرجع سابق، ص 22.

2 - جريدة الوطن الكويتية، دولة الكويت، يوم الأربعاء 10 ديسمبر 2014، العدد: 13994، السنة 52، ص 4.

3 - جزيرة قاروة: هي من الجزر الكويتية الصغيرة الغير مأهولة بالسكان تبعد عن الساحل الكويتي ب 37.5 كم وعن المملكة العربية السعودية ب 40 كم مساحتها طولاً 275 متراً وعرضها 175 متراً وهي جزيرة صخرية تحيط بها المياه الضحلة سيمت بهذا الاسم نسبة لوجود رواسب نفطية هي (القار) الذي يخرج من أجزاء سواحلها وصخورها. أما جزيرة أم المرادم: فهي جزيرة بيضاوية وشواطئها عميقة حتى أنه يمكن أن ترسو السفن الكبيرة على شواطئها وهي تقع في أقصى الطرف الجنوبي للحدود البحرية الكويتية.

4 - أ.د. عبد الله سيد هدية ود. حامد حافظ العبد الله ود. عبد الله يوسف سهر، وسائل تسوية المنازعات داخل الاتحاد الأوروبي مقارنة بمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية: 30، يونيو 2010، ص 59 – 60.

الجزيرتين مقابل الاعتراف بسيادة دولة الكويت عليهما، ثم أعلنت السعودية بخطوة أبعد من ذلك عن إعلانها عن مد السيادة على الجزيرتين من طرف واحد عام 1977 [1]، إلا أن سرعان ما عاد الوضع على ما كان عليه من ذي قبل، ولم تحدث مشاكل أو مواجهات بين البلدين.

ويعتبر تشكيل مجلس الأمن الدولي للجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق بعد حرب الخليج الثانية وتحرير دولة الكويت أعطى الدافع الكبير لدى الدولتين لإقرار الحدود البحرية بينهما والاتفاق على الجرف القاري[2]، غير أن إيران أرادت أن تفرض نفسها وذلك بإعلانها أنها تنوي استخراج الغاز الطبيعي من حقل الدرة[3] الذي يقع بتلاقي حدود الجرف القاري للثلاثة دول السعودية والكويت وإيران وكان ذلك في شهر يونيو 2000، مما حدا بالمملكة العربية السعودية للإسراع بترسيم الحدود البحرية مع دولة الكويت وكان ذلك في 2 يوليو 2000.

إلا أن إيران من جهتها قد أكدت أحقيتها في حقل الدرة البحري وذلك في أغسطس 2014 أن هذا الحقل يقع في المنطقة المقسومة البحرية بين السعودية والكويت والتي تعود الملكية لهما، إذ لم يسبق لإيران أن عارضت عمليات التنقيب في تلك المنطقة التي تشرف عليه السعودية والكويت لعلمها علم اليقين بأن هذا الحقل لا يقع في جرفها القاري[4]، وتحاول إيران أثبات ذلك بتصريح محمد باقر سليماني مدير إنتاج النفط والغاز في شركة النفط البحري التابعة لوزارة النفط الإيرانية الذي أتهم السعوديين والكويتيين بتصريحه استنتجوا أن إيران ليس لها أي حصة في

---

1 - عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، 1997، ص 137 – 174.

2 - جاسم محمد يوسف كرم، ترسيم الحدود السياسية لدولة الكويت كإحدى نتائج الغزو العراقي على دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد: 74، يونيو 1994، ص 30.

3 - حقل الدرة: هو حقل نفطي ويحتوي على مخزون يقدر ب 5.5 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ويقع في الجهة الشرقية في مواجهة الحدود السعودية الكويتية حيث تزعم إيران أن لها حصة في الحقل، إلا أن الخبراء يؤكدون أن كامل الحقل يقع في المياه الإقليمية للسعودية والكويت.

4 - الكويت تحتج لدى القائم بالأعمال الإيراني بسبب حقل الدرة، وكالة أنباء رويتر عربي .*www.ara reuters.com* تاريخ الاطلاع 10 سبتمبر 2015.

الحقل بسبب عدم وجود اتفاقية لترسيم الحدود البحرية والجرف القاري ما بين إيران من جهة والسعودية والكويت من جهة أخرى"، إلا أن السعودية والكويت لم يعيروا تلك التصريحات أي اهتمام لعلمهم بأن حقل الدرة لا يقع في حدود إيران بل في حدود مياههم الإقليمية[1].

2. الخلاف الحدودي السعودي - العمُاني: لقد تركزت قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان حول الحدود المشتركة بين البلدين في صحراء الربع الخالي[2] وقد جرت سلسلة من المفاوضات حول المناطق الحدودية محل الخلاف وقد تم رسم الحدود في ما بين البلدين وضمان سيادة كل دولة منهما وتنظيم التنقل في ما بينهم على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في شهر مارس 1990، إلا أن تلك الاتفاقية قد لاقت معارضة من قبل اليمن حيث تدعى بأنها أرض يمنية ويطلق عليها الصحراء اليمنية الكبرى[3] غير إن تلك الدعاوى لم تكن مبنية على الحقائق التاريخية.

3. الخلاف الحدودي السعودي-الإماراتي: يرجع الخلاف الحدودي الذي يشمل

---

1 - من جانبها إيران تطلق على حقل الدرة «آراش»، يمكن الرجوع إلى حقل الدرة النفطي والمحاولات الإيرانية للتعدي على حقوق السعودية والكويت، تقرير صادر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، منشور في صحيفة أخبار الخليج، مملكة البحرين، العدد: 13768، السنة الأربعون، الخميس 3 ديسمبر 2015، ص 18، وكذلك يمكن الرجوع إلى خلاف نفطي جديد بين السعودية والكويت حول حقل الدرة البحري، جريدة العرب، لندن، العدد :9727، 3 نوفمبر 2014، ص11.

2 - إجتمع السير أندروز راين مبعوث الحكومة البريطانية في يوليو 1934 مع السلطان تيمور بن سعيد بن تيمور سلطان عُمان الذي أبدى له بأن حدود السلطنة تمتد شمالاً حتى منطقة الربع الخالي وجنوباً إلى رأس زربه على شق حدود محمية شرق عدن وظفار، وتفصل بينهما منطقة الرمال العظيم (الربع الخالي) كما جاء في بروتوكول سنة 1905 مع الدولة العثمانية والتي أدمجت وضمنت معاهدة 1914، إلا أن الملك عبد العزيز الذي فرض سيطرته على تلك المناطق التي كانت تحت حكمه المباشر أثبت أنها تقع داخل حدود المملكة العربية السعودية وليس خارج حدودها ، يمكن الرجوع إلى ( جون. س. ولنيكسون، ترجمة مجد عبد الكريم، حدود الجزيرة العربية، وقصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص331-241) أما ما يخص حدود اليمن مع السعودية فيمكن إرجاعه إلى تاريخ الخط الأحمر الذي اتفقت عليه بريطانيا والدولة العثمانية إبان المؤتمر العثماني البريطاني لتحديد مناطق نفوذهما في شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية عام 1913 وجرى التصديق على هذه الاتفاق في 5 يوليو 1914 يمكن الرجوع إلى: Helms .C .H. The Cohesion Of Saudi Arabia. London. Croom Helm. 1981. Pp 278.

3 - د. محمد مصطفى شحاتة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 111، 1 يناير1993، ص 16.

ثلاث دول هي السعودية عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على منطقة واحة البريمي[1] التي تمتاز بوفرة ينابيع المياه، مما يجعلها أكثر المناطق كثافة بالسكان بالإضافة لكونها مركز طبيعي للزراعة والتبادل التجاري وتعتبر كونها الطريق المؤدي إلى مسقط عاصمة سلطنة عُمان[2]، ويرجع الخلاف لاستفسار الحكومة الأمريكية بناء على طلب من شركة بترول كاليفورنيا من وزارة الخارجية البريطانية في عام 1933 عن حدود السعودية مع دولة الإمارات ودولة قطر[3] إذ سعت الولايات المتحدة إلى توطيد نفوذها الاقتصادي في منطقة الخليج العربي لتوفير الاحتياطي من النفط من أراضيها لئلا تحتكر منابعه الأيادي البريطانية التي تفرض سيطرتها على المنطقة[4].

ذهبت السعودية بالقول بأن أجزاء من البريمي تابعة لها وتمسكت كل من عُمان ودولة الإمارات بذلك وتوقفت أعمال التنقيب عن النفط في فترة الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد انقضاء الحرب تجدد الخلاف مرة أخرى أي في عام 1949 بسبب استمرار شركة النفط الأمريكية التنقيب لصالح السعودية بالقرب من البريمي وسبخة مطي والتي تعتبر داخل أراضي إمارة أبو ظبي، وقد هدأ الخلاف عندما تدخلت بريطانيا لحل الخلاف في 30 يناير 1952 والتي أقرت بأن الإقليم الواقع

---

1 - واحة البريمي شاسعة المساحة تمتد مساحتها الدائرية إلى 985 كيلو متر مربع تقع في منطقة واسعة تفصل الخليج العربي عن خليج عُمان وترتبط بمدخل وادي الجزي الذي يشقه جبل الحجر ليربط ساحل الباطنة وميناء صحار بمنطقة الظاهرة بسلطنة عُمان، أما واحات البريمي محل النزاع فهي جزء من منطقة البريمي وتبلغ أهميتها لوجود احتياطات هائلة من النفط فيها وكذلك لوفرة المياه فيها فضلاً عن وقوعها على مفترق الطرق التي تصل ساحل الإمارات بسلطنة عُمان.

2 - أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1965، ص 132 – 133.

3 - يعتبر هذا من بدايات ظهور النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي حيث وجدت بريطانيا نفسها أمام توسع النفوذ الأمريكي في السعودية من خلال شركات النفط والسعي للتنقيب عن مزيداً من آبار النفط في المناطق الصحراوية من دول الخليج العربي.

4 – قدري قلعجي، الخليج بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1992، ص 572.

غربي سبخة مطي يعتبر تابع لحاكم أبوظبي[1].

يمكن القول بأن الفترة ما بين 1949 – 1968 أي العام الذي أبدت فيه بريطانيا نيتها الانسحاب من شرق قناة السويس وإنهاء معاهدة الحماية مع دول الخليج العربي تحديداً، بدأ الخلاف يطفو على السطح مرة أخرى بقيام شركة أرامكو السعودية بالتنقيب عن النفط في مناطق العقل والمجن وبينونة التي تعتبرها بريطانيا أراضي إمارة أبوظبي دفع بالسعودية إلى التوقف عن التنقيب في تلك المناطق[2].

سعت كل من السعودية وعُمان لحل خلافهما الحدودي حول واحة البريمي في عام 1971 وذلك بتنازل السعودية عن ثلاث قرى بموجب الاتفاق في نفس العام لصالح السلطنة وجاء ذلك من خلال قيام السلطان قابوس بن سعيد بزيارة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في العاصمة السعودية الرياض بشهر أكتوبر 1971 حيث أصدر بيان مشترك بإسدال تلك الخلاف[3].

حذت دولة الإمارات العربية المتحدة حذو سلطنة عُمان بحل الخلاف الحدودي مع السعودية وذلك عام 1974 [4] بموجب تنازل السعودية عن مطالبها في واحة البريمي لأبوظبي لقاء تنازل من قبلهم عن مثلث أرض غرب أبوظبي وجنوب شرق دولة قطر بما هو معروف بسبخة مطي، كما يتضمن الاتفاق إنشاء ممر بري يربط السعودية ليصل لخور العديد[5] على الساحل الغربي لأبوظبي، كما تنازلت السعودية

---

1 – صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص 105 – 206.

2 - عويضة الجهني، التنافس السعودي البورسعيدي في جنوب غرب الخليج العربي، مجلة الدارة، العدد: الثاني، السنة الثالثة والعشرون، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997،

3 - ربيع خالد الفرجات، النزاع حول واحة البريمي بين عامي1949 - 1974، رسالة ماجستيرقسمالتاريخ، الجامعة الأردنية، 2010، ص 23.

4 - برزان إبراهيم التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليجالعربي، بغداد، 1982، ص 79.

5 - خور العديد: منطقة ساحلية تملك منها السعودية بموجب أتفاق 1974 ساحل بطول 25 كيلومتر تطل به على مياه الخليج العربي وتفصل به حدود دولة الإمارات العربية المتحدة عن دولة قطر، كما آلت للسعودية حسب الاتفاق السابق ما نسبته 80 % من آبار حقل زراره الشيبة التي تضم احتياطياً يقدر ب20مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتقضي الاتفاقية في حال اكتشاف النفط على الحدود المشتركة سواء قبل الاتفاق أو بعده أن تؤول ملكية الحقل برمته إلى الدولة التي يقع فيها الجزء الأكبر منه ولذلك أصبحت ملكية حقل

كذلك عن بعض آبار النفط التابعة والمستثمرة حالياً من قبل حكومة أبوظبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ولأبوظبي تحديداً شريطة أن تعطي أبوظبي للسعودية ممراً برياً إلى خور العديد المطل على حدودها الشرقية الجنوبية لدولة الإمارات فبذلك حققت السعودية كل مطالبها في غرب أبوظبي حيث نالت على سبخة مطي الغنية بالنفط وخور العديد الذي هو ممر بين أبوظبي ودولة قطر مقابل تنازلها عن المطالب في واحة البريمي[1]. ما لبث هذا الاختلاف وأن عاد مرة ثانية للظهور في صيف 2009 ولكن بصورة أخف عن ذي قبل حين عرقلت السعودية حركة المرور البري بين البلدين بحجة أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد وضعت خريطة على بطاقة الهوية الإماراتية تظهر فيه أراضي سعودية السابق ذكرها (خور العديد) بأنها تابعة للإمارات، ورداً على ذلك شكلت دولة الإمارات في نهاية عام 2009 مجلساً خاصاً للحدود يتولاه ولي عهد أبوظبي سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الذي عهدت إليه رئاسة اللجنة الحدودية المكلفة بالنزاعات الحدودية مع المملكة العربية السعودية[2]، وقد عللت دولة الإمارات في مطالبها إلى نقطة جوهرية وهي أن المجلس الوطني الاتحادي (مجلس الشعب) لم يصادق رسمياً على تلك الاتفاقية المبرمة بين البلدين إلا أن الخلاف لم يدم طويلا حتي تم التفاهم عليه من لدن قيادة البلدين ولكن يبقى الخلاف موجود يطفح بين الحين والأخر[3].

4. الخلاف السعودي - القطري: يرجع الخلاف السعودي - القطري إلى تاريخ 4 ديسمبر 1965 حين وقعت اتفاقية في مدينة الدمام شرقي المملكة العربية السعودية

---

الشيبة وموارده ملكاً للسعودية وطبقاً لتلك الاتفاقية بدأت شركة أرامكو السعودية للنفط العمل فيه عام 1998 وينتج نحو 600 ألف برميل يومياً من النفط الخام.

1 - أ. د. محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد: الثامن، السنة الثانية، 1أكتوبر 1976، ص 46 – 49.

2 - بلال عبد الله، دلالات التوتر الحدودي بين الإمارات والسعودية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 183، 1 يناير 2011، ص 29.

3 - الأزمة السعودية الإماراتية تتفاقم، جريدة القدس العربي، لندن، السنة الحادية والعشرون، العدد:6208، 21 مايو 2009، ص 19.

بين البلدين ووقع عليها نيابة عن حكومة دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد[1] ونيابة عن حكومة السعودية الأستاذ أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية آنذاك[2]، ولم يتم إعداد خريطة الحدود النهائية بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين الأمر الذي أدى إلى حدوث خلاف بينهما عام 1992 حول نقاط الحدود[3].

وجهت قطر اتهامها للملكة العربية السعودية بأنها شنت يوم الأربعاء 30 سبتمبر 1992 اعتداء من قبل القوات العسكرية السعودية على نقطه شرطة الخفوس التابعة لدولة قطر ترتب عليه استشهاد اثنين من أفراد القوات المسلحة القطرية وتم أسر جندي ثالث، وهو الأمر الذي اعتبرته قطر بمثابة التمهيد لعملية ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين بصورة منفردة من جانب السعودية ودونما مشاركة قطر وهو ما يعتبر مخالفاً لإحكام اتفاقية الدمام عام 1965 [4].

من جانبها اعتبرت المملكة العربية السعودية الخلاف الحدودي مع دولة قطر لم يتجاوز تراشق في إطلاق النار ما بين رجال البادية السعوديين وحرس الحدود القطري، وليس للقوات المسلحة السعودية أي دور فيه حيث نجم عن تلك الحادثة

---

1 - تولى الحكم في دولة قطر عام 1972 حتى يونيو عام 1995.

2 - تتكون اتفاقية الدمام لعام 1965 من عدة مواد منها: يتم تقسيم دوحة سلوى مناصفة بين البلدين بطريقة مسافات متساوية من الساحلين ويؤخذ بالخط المستقيم في حالة التعاريج، وتحديد النقاط الجغرافية الخاصة تحديد الحدود المشتركة بين الدولتين، وكذلك بأن يعهد إلى إحدى شركات المساحة العالمية القيام بمسح وتحديد نقاط الحدود بين البلدين على الطبيعة وفقاً لما جاء في هذه الاتفاقية، وكذلك إعداد خريطة بالحدود البرية والبحرية وما يتعلق بذلك من بيانات أخرى، وتكون تلك الخريطة بعد توقيع الطرفين عليها هي الخريطة الرسمية المبينة للحدود فيما بين البلدين، وتلحق بالاتفاقية باعتبارها جزءاً مكملاً لها وأن تتحمل الدولتين مناصفة تكاليف عملية المسح المشار إليها في الاتفاقية وأن تشكل لجنة فنية مشتركة من عضوين عن كل طرف يناط إليهما إعداد مواصفات عملية المسح وبيان خطوط الحدود بين البلدين وفقاً لهذه الاتفاقية والإشراف على تنفيذ عملية المسح ودراسة نتائجه. يمكن الرجوع إلى : خالد أحمد عثمان، ملامح اتفاقية الحدود السعودية القطرية والقيمة القانونية لتسجيلها، جريدة الاقتصادية، السعودية، العدد: 5647، 28 مارس 2009.

3 - د. محمد مصطفى شحاتة، الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 111، 1 يناير 1993، ص 16.

4 - د. محمد مصطفى شحاتة، المرجع السابق، ص 17.

مقتل مواطن سعودي مما استدعى إجراء تحقيق لمعرفة ظروف وملابسات الحادث من قبل السلطات السعودية[1]، وليس كما تدعيه قطر من أن الحادث قد تم داخل أراضيها، وأبدت المملكة العربية السعودية استغرابها من قيام مجلس الوزراء القطري في جلسته غير العادية بتاريخ 1 أكتوبر 1992 بإيقاف اتفاقية الحدود بين البلدين الموقعة بالدمام عام 1965 [2].

ويمكن القول أن هذا الخلاف السعودي القطري قد أخذ أبعاداً تصعيدية من قبل دولة قطر اعتبرتها جميع دول مجلس التعاون الخليجي خروجاً على وحدة الخليج وتمثلت في الآتي:

أ- استئناف علاقاتها مع العراق وهي ما تزال منقطعة من قبل جميع دول المجلس في أعقاب غزو العراق لدولة الكويت مما أثار حفيظة دول المجلس.

ب- جرت محاولات للتنسيق بين دولة قطر وإيران مما حمل إيران عن تأييدها لقطر في خلافها مع السعودية، وأبدت دول المجلس خشيتها من توثيق العلاقات بين البلدين وأن أي دولة من دول المجلس توثق علاقتها مع إيران بصورة فردية من شأنه أضعاف الموقف العام لدول المجلس.

ج- بادرت قطر إلى مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون وأعلنت عن نيتها الانسحاب من القوات المشتركة (درع الجزيرة)[3].

في هذه الأثناء نشطت الوساطات الخليجية الفردية والجماعية وكذلك العربية ومنها الوساطة المصرية والمغربية، وكانت أبرزهم وساطة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك[4] بين البلدين والتي عقدت بالمدينة المنورة في 20 ديسمبر

---

1- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ط1، 1993، ص 118.

2 - صادق سعيد محروس، منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة النزاع القطري البحريني والنزاع القطري السعودي، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 8، العدد :1، 1995، ص 265 – 284.

3 - صادق سعيد محروس، المرجع السابق، ص 277 – 278.

4 - كانت مبادرة الوساطة التي قام بها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك تنص على تنفيذ الاتفاق

1992 [1]، وعلى ضوء تلك الوساطة التي تم بموجبها التعاقد مع الشركة الفرنسية (أي.جي) لتنفيذ مشروع تحديد نقاط الحدود وترسيمها على الطبيعة للشروط والمواصفات المنصوص عليها بالاتفاقية، ووقعت كل من السعودية وقطر في الدوحة في 21 مارس 2001 لترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين وقد وقعها من الجانبين وزير الخارجية السعودي سمو الأمير سعود الفيصل آل سعود والجانب القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وقد صرح وزير الخارجية السعودي بأن هذه الاتفاقية نهاية لحلقة المفاوضات حول الحدود بما يعود بالخير على البلدين ودول مجلس التعاون ككل[2].

5. الخلاف الحدودي البحريني - القطري: يعتبر الخلاف الحدودي بين مملكة البحرين ودولة قطر إكمالاً لسلسلة الخلافات الحدودية التي تعاني منها دول مجلس التعاون إلا أن هذا الخلاف كان مختلفاً عن جميع الخلافات السابق ذكرها بين دول المجلس. حيث يعتبر الخلاف الحدودي الوحيد بين دول المجلس الذي تم التوافق عليه بين الدولتين العضوتين بمنظمة مجلس التعاون خارج إطار مجلس التعاون وذلك من خلال محكمة العدل الدولية، إضافة إلى أنه الخلاف الأول بين دول المجلس حول الحدود البحرية والخط الفاصل بين مياه الدولتين وأحقية الجزر الموجودة بينهما والتي أدت في السنوات الماضية إلى وجود حساسية سياسية بين البلدين[3]، ويمكن وصف إجمالي للخلاف بين الدولتين على مجموعة من الجزر الغنية بالنفط والغاز والمياه العذبة فضلاً عن موقعها الاستراتيجي المهم للدولتين

---

الحدودي الموقع بين البلدين عام 1965 وتم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين فيها خط الحدود النهائية والملزم لكل طرف، وكذلك تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة يناط لها تنفيذ اتفاق الدمام عام 1965 وبجميع البنود وأحكامه وتكليف اللجنة بوضع علامات الحدود طبقاً للخريطة المرفقة وبإمكانها أن تستعين في عملها بشركة مسح يتفق عليها الطرفان وتنتهي اللجنة من أداء مهامها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان الذي وقع في 20 ديسمبر 1992.

1 - د. مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 4.

2 - خالد أحمد عثمان، ملامح اتفاقية الحدود السعودية القطرية والقيمة القانونية لتسجيلها، مرجع سابق.

3 - جاسم محمد كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت، المجلد 30، العدد: 2، 2002، ص231.

على حد سواء وهي جزر حوار وفشت العظم وفشت الديبل وقطعة جرادة وجزيرة جنان[1].

يرجع الخلاف بين الدولتين إلى البدايات الأولى من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبالتحديد عام 1868 وذلك في أعقاب إعلان إمارة قطر بانفصالها عن السيادة البحرينية، وكان النزاع في تلك الفترة المبكرة منصب على من تكون له السيادة على منطقة الزبارة[2]، فقد أثبتت البحرين الملكية القانونية للمنطقة نتيجة إشغالها المباشر فيها من عام 1766 حتى 1878 ثم الإشغال غير المباشر بواسطة قبيلة النعيم المقيمة هناك حتى عام 1937، أما دولة قطر فقد ادعت بأنها تشغل المنطقة منذ عام 1878 وأن تلك القبيلة كانت موالية لها وتدفع لها ضريبة الجزية بموجب اتفاق تم إبرامه بين بريطانيا العظمى والبحرين[3]، غير أن البحرين أثبتت

---

1 - علي الدين هلال ونيفين مسعد عبدالخالق، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 41 - 42.

2 - منطقة الزبارة: تمتد منطقة الزبارة إلى الرأس الشمال الغربي لشبه جزيرة قطر والتي أسستها قبيلة آل خليفة عام 1766، وشيدت عليها قلاع (صبحا ومرير) وهي الأسماء التي كانت تحملها قلاع شيدوها في فترات سابقة أي في نهاية القرن السادس عشر في منطقة الأفلاج شرق إقليم نجد بالجزيرة العربية، واكتسبت منطقة الزبارة سمعة كبيرة في تلك الفترة للتجارة حيث شقوا بها قناة بحرية لرسو السفن وامتهنوا التجارة التي بدورها نهضت بمكانة الزبارة في تلك الفترة. للمزيد من التفصيل يرجى مراجعة: كتاب تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين، تأليف أحمد مصطفى أبو حاكمة، ترجمة محمد أمين عبد الله، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1984، ص 43 و174.

3 - يشير مؤرخ الخليج J.G. lerimer في كتابه: The Gazetteer Of The Persian Gulf بأن حاكم البحرين السابق الشيخ محمد بن خليفة (1843 - 1868) كان يملك السيطرة الفعلية لشبه جزيرة قطر، غير أن تمرد أهل الدوحة على حكمه أضطره إلى التحالف مع شيخ أبوظبي ونظما حملة كبيرة وهاجما الدوحة والوكرة في شبه جزيرة قطر، وسمى ذلك بخراب الدوحة الكبير في عام 1867، ووجدت بريطانيا أن تلك الفرصة مواتيه لكبح جماح حاكم البحرين والحد من قوته الزائدة بذريعة خرق اتفاقية عام 1861 الموقعة بينه وبين بريطانيا العظمى والتي تنص على عدم الاشتغال بالقرصنة وتهديد موقع بريطانيا في الخليج أمام القوى الأخرى (العثمانيون)، ذلك الأمر الذي أدى لعزل حاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة وتولي أخيه الشيخ علي بن خليفة الحكم، وهذا الأمر الذي أرادته بريطانيا أدى لعزل قطر عن تبعيتها للبحرين، ومن ثم رأى العثمانيون أن الفرصة متاحة لهم لمهاجمة قطر واحتلالها حتى عام 1872، وكان العثمانيون يحذرون بريطانيا من مغبة التدخل في شئون قطر وتعتبرها ضمن الممتلكات العثمانية، وأراد العثمانيون إعطاء دور لقطر باستجابتهم لطلب من شيوخ آل ثاني الحماية ضد أي تهديد من البحرين والتي كانت تلك أول الخطوات على طريق الانفصال القطري عن حكم البحرين وبالرغم من بسط آل ثاني سيطرتهم على الساحل الشرقي لقطر إلا أنهم لم يتمكنوا من إحكام سيطرتهم على كافة أجزاء شبه جزيرة قطر وخاصة منطقة الزبارة الشمالي الذي كان يسكنها قبائل النعيم

بالوثائق أن قبيلة النعيم تدين بالولاء لحكام البحرين عام 1868 [1]، الأمر الآخر هو تحديد الخط الفاصل بين دولتي البحرين وقطر باعتبار أنه سوف يمر من ناحية جزر حوار لكونها تابعة للبحرين وتشمل كذلك فشتي الديبل وجرادة[2] وهما ليستا بجزيرتين وإنما ضحضاحين[3]، بريطانيا من جهتها أكدت بتبعية جزر حوار للبحرين وقد تجلى ذلك بشكل واضح في مضمون الرسالة التي بعث بها المعتمد البريطاني في البحرين (تشارلز بلجريف) في 23 ديسمبر 1947 إلى حاكم كل من البحرين وقطر وجاء فيها تبيان الموقف البريطاني فيما يتعلق بالجزر كالآتي:

أ- تحديد الخط الفاصل بين البحرين وقطر على أنه سوف يمر من عند جزر حوار باعتبارها جزر تابعة للبحرين.

ب- تحديد منطقة جزر حوار تابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية.

ج- تقرير تبعية فشت الديبل وقطعة جرادة للبحرين مع توضيح بأنهما ليستا جزيرتين بل هما ضحضاحان ليست لهما مياه إقليمية.

فيما استمر الوضع على هذا النحو حتى حصول الدولتين على انتهاء معاهدة

---

المواليين لحكام البحرين *John, Wilkinson, Arabia Frontiers, London,* 1991, *pp*46

1 - جيوفاني ديستيفانو، نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين، سلسلة محاضرات الإمارات 112، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 5.

2 - جزر حوار كانت ومازالت تحت الحكم البحريني وكانت تقطن بها قبائل بحرينية وهي مسكن لقبيلة الدواسر الذين يقضون بها فصل الشتاء ويرحلون عنها في فصل الصيف إلى قرية الزلاق في غرب البحرين وكان أول استطلاع لتلك الجزيرة كان في عام 1820حيث كانت قريتين في جزيرة حوار، أما الآن ففيها قوات عسكرية ويقع فيها فندق لمن أراد الإقامة في تلك الجزر وهي تبعد عن البحرين ب 16 كيلو متر وتبلغ مساحتها 52 كيلومتر مربع وتتكون من عدة جزر منها: سواد الجنوبية والشمالية وربض الشرقية والغربية، المحزورة، عجيرة، الحجيات، الوكور. ولذلك فهي مجموعة جزر طبيعية وعلى ضوء ذلك تقدمت البحرين في عام 2002 باعتبار تلك الجزر موقعاً للتراث العالمي نظراً لبيئتها الفريدة لأنها موطن لطائر غراب البحر السوقطري ولكن لم يقبل الطلب التي تقدمت به البحرين. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة: د. ناجي أبي عاد و د. ميشيل جزينيون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1999، ص 147.

3 - أحمد الرشيدي، التسوية القضائية للنزاع القطري - البحريني صفحة جديدة في العلاقات المشتركة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :145، 1 يوليو2001، ص 7.

الحماية البريطانية في بداية السبعينيات من القرن الماضي[1]. إلا أن الخلاف ظل قائما بينهم حتى توصلت الدولتان في عام 1978 وبوساطة كريمة من المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية قضت بتجميد الوضع في الجزر محل الخلاف، وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد حدثت بعض التطورات التي من شأنها زيادة التوتر وعودة الأزمة بين البلدين في مارس 1982 حين دشنت البحرين سفينتين حربيتين أطلقت عليهما (حوار) و (الزبارة) مما أثار حفيظة دولة قطر التي قدمت احتجاجا رسميا على ذلك ثم قرر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بحث الخلاف وتهدئة الأوضاع بعد الوساطة السعودية[2].

غير أن الأمور لم تقف عند هذا الحد فقد أعلنت البحرين في سبتمبر 1984 عن نيتها إجراء دراسات جدوى حول ردم جزء من منطقة فشت العظم البحرية بما يسمح بإنشاء مدينة عليها وتلا ذلك بعام خطوة أخرى تمثلت في قيام المنامة في ديسمبر 1985 بإقامة منطقة للتدريب العسكري في المياه الإقليمية وتشمل جزر حوار، مما أوجد معارضة من قبل الدوحة والتي اعتبرته خرقاً واضحاً لاتفاق عام 1978 واعتبرته تعدياً لجرفها القاري وعارضت الطيران فوق هذه المنطقة المخصصة للتدريب والمناورات العسكرية[3]، وصل النزاع بين الدولتين إلى حافة الصراع المسلح بينهم بعد أن شرعت البحرين في بناء مركز حراسة لخفر السواحل البحرينية على فشت الديبل فما كان من قطر إلا أن عارضت ذلك الأمر وأرسلت أربع طائرات قطرية بعملية إنزال فوق منطقة فشت الديبل محل النزاع وقامت باحتلال المنطقة واعتقلت ثلاثين شخص من العمال في المنطقة من جنسيات مختلفة[4] وكان ذلك

---

1 - محمد أبو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 111، 1 يناير 1993، ص 229.

2 - د. صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 285.

3 - أحمد منيسي، الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني، الأهرام، القاهرة، العدد:41740، السنة 125، 18 مارس 2001.

4 - اعتقلت القوات المسلحة القطرية ثلاثين عاملاً من فوق فشت الديبل وهم من جنسيات مختلفة (25 من الفلبين، 2 من بريطانيا، 2 من تايلند، 1 هولندي).

في 26 إبريل 1986، الأمر الذي دفع بالبحرين إلى تعزيز تواجدها العسكري بجزر حوار تحسباً لأسوأ التوقعات، إلا أنه في هذه الأثناء وكعادة دول مجلس التعاون في خلافاتهم الحدودية تنشط الوساطات ومنها السعودية والعمانية التي تمكنت من تطويق الأزمة دون توسعها ومن ثم الاتفاق بين البلدين إلى الرجوع إلى ما قبل 26 إبريل 1986 وعدم السماح إلا لصيادي الأسماك التابعين للبحرين بمزاولة مهنة الصيد من على فشت الديبل وتواجد خفر السواحل البحرينية امتدادا لجزر حوار وأن لا يقوم أي طرف بتغيير الوضع[1].

شهدت الفترة بعد التهدئة تجمد في الموقف حتى عاد للظهور مرة أخرى من خلال القمة الخليجية المنعقدة بالدوحة في 25 ديسمبر 1990 والتي وقعت البلدان على اتفاق مبادئ اقترحها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود[2]، وبانقضاء المهلة التي حددها الملك فهد آنذاك للتوصل لحل ودي بين البلدين تقدمت قطر في 8 يوليو 1991 منفردة إلى محكمة العدل الدولية بعدما استنفدت الوساطة كل السبل مما حدا بالبحرين في يوليو 1992 التقدم للمحكمة وقبول المحكمة دعاوى الطرفين[3].

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها النهائي في الخلاف بين البلدين في 16 مارس 2001 بعد مداولات دامت لعشر سنوات وجاء الحكم في رسم الحدود بين الدولتين وإسقاط دعوى البحرين في منطقة الزبارة وفشت الديبل وبذلك تعود ملكيتها لدولة قطر وكذلك أسقاط الدعوى القطرية في جزر حوار وقطعة جرادة

---

1 - أحمد منيسي، المرجع السابق.

2 - أكدت مبادئ اتفاق خادم الحرمين الشريفين على: 1-استمرار مساعي الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود حتى مايو 1991 ويجوز بعد ذلك التاريخ أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل الدولية بناءاً على الصيغة البحرينية التي قبلتها قطر والإجراءات المترتبة عليها مع استمرار المساعي الحميدة للسعودية أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم. 2-التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً. 3- إذا ما تم التوصل إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين يتم سحب القضية من التحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

3- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، مرجع سابق، ص 123.

وتعود ملكيتها للبحرين[1]، كلتا الدولتين رحبتا بصدور قرار المحكمة وتعهدتا بطي صفحة الخلاف لتبدأ الدولتان مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية تقوم على مبادئ التعاون وحسن الجوار[2].

ويستنتج من كل ما سبق أن التصدي لمواجهة التهديدات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي يستلزم أن تبادر جميع الدول إلى تسوية ما بينها من منازعات حدودية، علماً بأن الخلاف البحريني-القطري قد حُل من خارج منظومة مجلس التعاون الخليجي عبر محكمة العدل الدولية، لذلك يطرح الاستنتاج التالي وهو أن جميع الخلافات السابقة ذكرها كانت المملكة العربية السعودية طرف فيها مما أوجد لها حل في داخل إطار مجلس التعاون الخليجي بينما نرى أن الخلاف البحريني-القطري الذي لا توجد للمملكة العربية السعودية أي طرف فيه قد تم حله من قبل محكة العدل الدولية.

**الفرع الثاني: آلية تسوية المنازعات في مجلس التعاون**

أوجدت المنظمات الإقليمية بعض الآليات لفض وحل المنازعات داخل المنظومة وهي تعد شكلاً من أشكال التنظيم الدولي بوجه عام وقد أقر ميثاق الأمم المتحدة قيام تنظيمات إقليمية تحفظ السلم والأمن الدوليين طالما ألتزمت في نشاطها بمعايير الأمم المتحدة ومبادئها ومن بين هذه التنظيمات: جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتمتع تلك التنظيمات الدولية بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وتتمسك بمبادئها ولا تحيد عنها[3].

توجد لدى المنظمات السابقة ذكرها آليات واجبة الإتباع عند نشوء نزاع بين

---

1 - جيوفاني ديستيفانو، نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين، مرجع سابق، ص 6 – 9.

2 - د. محمد حسن القاسمي، حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري - البحريني وانعكاساته على قضية الجزر الإماراتية المحتلة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد: 3، السنة 29، سبتمبر 2005، ص 245.

3 - محمد شوقي عبدالعال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، دراسات استراتيجية العدد: 157، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 9.

دولتين فيها أو أكثر وذلك راجع لاتفاق أعضائها عند التأسيس فضلاً عن لجوئها إلى آليات دولية أخرى على حسم النزاعات أو استحداث آليات عمل من غير المنصوص عليها في وثيقة التأسيس ومن تلك الآليات المتبعة في حل المنازعات هي[1]:

1. المفاوضات: هي من الوسائل التي تلجأ إليها الدول لحل نزاعاتها وتُعقد بين ممثلين عن الحكومات المتنازعة فيها وتقليب وجهات النظر بينهم بهدف الوصول إلى حلول مناسبة للدولتين وقد جرى العمل الدولي على أن تكون المفاوضات هي الخطوة الأولى التي يتم اللجوء إليها من جانب الدول في حال نشوب صراع بينهما[2].

2. الوساطة: تعتبر الوساطة من الأساليب السلمية الشائعة لتسوية النزاعات الدولية يقوم بها طرف ثالث بالجهود والاتصالات لتسوية النزاع بين الأطراف المتنازعة ويدعوهم إلى حل الخلاف القائم بينهم بالمفاوضات أو استئنافها إن كانت قد قُطعت أو وصلت إلى طريق مسدود، بينما أطراف النزاع ليست ملزمة بما يقدمه الوسيط من تقريب وجهات النظر ومحاولة تذليل المعوقات بين المتنازعين إلا إذا اتفقت على قبولها، وهي تختلف عن التحكيم الذي يتسم بصفة الإلزام التي يتم إضفاؤها على ما يصدر من المُحكم أو هيئة التحكيم من قرارات[3]، والوساطة تأخذ أشكالاً منها:

أ- الوساطة الجماعية: وهي تقوم بها عدة دول أو حتى أشخاص من جهود دبلوماسية لتسوية نزاع ما بناء على طلب من الأطراف المتنازعة.

ب- الوساطة الفردية: وهي قيام دولة أو شخصية دولية بجهود للتوسط بين الأطراف على أن توافق هذه الأطراف على تلك الوساطة.

ج- الوساطة التعاقدية: وهي أن تتفق الدول بموجب معاهدة تعقدها على نص

---

1 - محمد رأفت سعيد، مقدمة في القانون الدولي، دار الشغي للنشر، القاهرة، 2008، ص 92 – 93.

2 - محمد بدرالدين مصطفى نحو إطار لدراسة المفاوضات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 125، القاهرة، 1 يوليو 1996، ص 52.

3 - صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 906 – 908.

يلزمها اللجوء إلى وسيلة الوساطة في حالة خلاف معين بينهما.

3. المساعي الحميدة: تقوم بها دولة أو منظمة دولية أو ربما شخصية دولية مرموقة والهدف منها تهيئة المناخ الذي يسنح أن تجلس فيه الدولتين المتنازعتين على مائدة المفاوضات، ويلعب دور المساعي الحميدة على محاولة تضييق فجوة النزاع بين الأطراف المتنازعة من دون تقديم اقتراحات محددة لتسوية النزاع[1].

4. التحقيق: يتم اللجوء إليه من قبل الدول المتنازعة عندما تثور الخلافات في الرأي حول نقاط تتعلق بتكييف وقائع معينة وإذا فُصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع، ويمكن تعريف وسيلة التحقيق بأنها تجمع الأطراف المتنازعة ولكنها لا تتوصل إلى اتفاق بالطرق السلمية وغالبا ما تكون مهمة لجنة التحقيق فحص الوقائع وتقديم تقرير على أساسه يمكن تسوية النزاع القائم[2].

5. التوفيق: يعتبر من التسويات السلمية للنزاعات الدولية وعادة ما تتولاه لجنة تمتاز بالحيادية وتتكون من خمسة أعضاء يعين كل طرف عضوا ويعين الثلاثة الباقون من الدول الأخرى، ويصدر عنها تقرير غير ملزم يحاول بقدر الإمكان التوفيق بين أطراف النزاع عن طريق إجراء اتصالات مع جميع الأطراف كل على حدة وهي غير ملزمة قانونياً إلا أنها تسعى إلى التوفيق بين الأطراف، وقد يكون إلزاميا وقانونياً إذا التزمت أو تعهدت الدول المتنازعة إذا طلبت ذلك من خلال اللجنة[3]، ومن جهة أخرى فإن التوفيق يختلف عن التحكيم من حيث أن هذا الأخير يندرج بحكم إلزامي بينهما ينتهي الأول باقتراحات فقط بينما يتمتع أطراف النزاع بحرية كاملة في قبولها أو رفضها[4].

---

1 - محمد شوقي عبدالعال، المرجع السابق، ص 15.

2 - محمد السعيد الدقاق ومصطفى حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 97 – 102.

3 - عبد العزيز سرحان، الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12 – 13.

4 - د. محمود مختار بربري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2004، ص 19.

6. التحكيم: يوصف التحكيم والقضاء الدوليين بأنه من أهم الوسائل القانونية أو القضائية لفض المنازعات بين الدول وهي تختلف عن الخطوات الخمس السابقة بكونها قرارات ملزمة لأطراف النزاع وتمتاز التسوية القضائية للنزاع بكونها تفصل في النزاع عن طريق حكم ملزم[1] وبات نهائي[2].

إن منطقة الخليج العربي تمتاز بتداخل حدودها حيث لا تكاد دولة من دول المجلس إلا وتتشابك مع الأخرى أو مع أكثر من دولة كالمملكة العربية السعودية التي تتشابك حدودها الجغرافية مع جميع دول المجلس وترتب على ذلك ما شهدته دول مجلس التعاون من خلافات حدودية في ما بينها نظراً لهذه الوضعية الجغرافية[3]، وعلى الرغم من أن التجربة التكاملية الخليجية قد حققت بعضاً من الأهداف التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون وقدمت لنا أنموذج للوحدة العربية ذات هياكل مؤسسية، إلا أن من المؤسف له أن بعض الخلافات الحدودية الخليجية التي تثار بين الحين والآخر تنال من كينونة وشخصية مجلس التعاون.

إن التحديات المحيطة بمنطقة الخليج العربية منها الدولية والإقليمية التي يشهدها عالم اليوم وتتمثل في العناصر السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشكل تهديدا مباشرا لدول المجلس، وتتطلب التكاتف ومواجهة قوية من لدن دول مجلس

---

1 - إن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في المادة 36/2 ينص على: أن الدول التي هي أطراف في هذا النظام أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون الحاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات التي تتعلق بالمسائل الآتية: 1ـــ تفسير معاهدة من المعاهدات. 2ـــ أية مسألة من مسائل القانون الدولي. 3ـــ تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقاً للالتزام الدولي. 4ـــ نوع التعويض المترتب على خرق الالتزام الدولي ومدى هذا التعويض. وقد عرفت اتفاقية لاهاي لعام 1907 التحكيم بأنه تسوية المنازعات فيما بين الدول بواسطة القضاة الذين تختارهم وعلى أساس احترام القانون الدولي ومن ثم فالتحكيم يتم بمعرفة طرف ثالث من غير أطراف النزاع سواء أكان الحكم شخصيا أم هيئة تحكيم ويعتبر المحكم قاضياً أختاره الطرفان المتنازعان لحسم النزاع بينهما بحكم يصدره وفقاً للقانون يكون ملزماً للأطراف ويجوز حجية الأمر المقضي به في مواجهتهم، وقد يكون التحكيم اختياريا ويكون ملزماً إذا اتفق الأطراف مسبقاً على إحالة النزاع إلى التحكيم يمكن الرجوع إلى: صالح الشاعري، مرجع سابق، ص24.

2 - صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص 912.

3 - محمد بن إبراهيم الشعلان، تاريخ الخليج العربي، مؤسسة التقدم العلمي، دولة الكويت، 2000، ص 34.

التعاون ونبذ الخلافات جانباً ويكون ذلك بحلها[1].

إن سيناريو الخلافات الخليجية وطريقة حلها يشير إلى أنه إذا لم تتدخل الإرادات السياسية العليا في دول المجلس فإن الرهان على عامل الزمن لن يأتي إلا بمزيد من الخلافات والمشاحنات بين الدول الأعضاء وذلك يشكل مخاوف من أن يؤدي استمرار الخلافات إلى إضعاف رصيد الإنجازات التي حققتها دول المجلس على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية[2].

تبين المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أجهزة المجلس والتي تشكل هيكلة الرئيسي ومنها:

- المجلس الأعلى ويتبعه هيئة تسوية المنازعات.
- المجلس الوزاري.
- الأمانة العامة.

ويحق لكل جهاز من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية وتمتاز هذه الأجهزة بأنها في حالة عمل دائم ومستمر وبذلك تختلف عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد لبحث موضوع معين ثم تنفض وكما أن عمل الأجهزة الفرعية يرتبط بما تفوضه فيه هذه الأجهزة الرئيسية[3].

إن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يغفل عن النص الذي يمنحه إحدى الآليات الرسمية لفض الخلافات والمنازعات المثارة بين اعضائه سلمياً لتشجيع دول المجلس على روح التعاون والترابط والعمل المشترك بينهم، لذلك كانت "هيئة تسوية المنازعات" التي تم تشكيلها طبقاً لنص المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون ومرتبطة ارتباطا مباشراً بالمجلس الأعلى الذي

---

1 - د. مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دراسات استراتيجية، العدد: 96، 2004، ص 7 – 18.

2 - محمد خلفان الصوافي، قراءة في ديناميات العلاقات ... لماذا لا تؤسس محكمة للخلافات الخليجية.... الخليجية ؟، مجلة آفاق المستقبل، العدد: 2، أبو ظبي، نوفمبر، 2009، ص 8.

3 - عبد الله هدية، قضايا سياسية شرق أوسطية، مطابع الطوبجي، القاهرة، 1998، ص 104.

يتكون منه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس[1].

يتولى المجلس الأعلى تشكيل هيئة تسوية المنازعات في كل حالة على حدة وعلى حساب طبيعة الخلاف أو النزاع، حيث تمارس الهيئة المذكورة صلاحيتها واختصاصاتها إذا نشأ خلاف تفسيري لتطبيق النظام الأساسي أو فيما يتعلق بفض المنازعات التي تُثار بين الدول الأعضاء ولم تتم تسويتها في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، حيث يقوم المجلس الأعلى بإحالة النزاع إلى الهيئة وتقوم هي بدورها برفع تقريرها الذي يتضمن توصياتها بحسب الحالة المحالة إليه إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً، هذا وتعتبر هيئة تسوية المنازعات جهازاً استشاريا لكون القرار الأخير من اختصاص المجلس الأعلى[2].

تتشكل هيئة تسوية المنازعات من عدد من مواطني الدول الأعضاء من غير طرفي النزاع لا يقل عن ثلاثة أشخاص، وبإمكان الهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين[3]، وتلتزم الهيئة بتسوية المنازعات وفقاً لإحكام النظام الأساسي، لمجلس التعاون بالإضافة إلى القانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الإسلامية، وضماناً لعمل الهيئة لعمل الهيئة وحيادتها فقد تقرر منح الهيئة وأعضائها في أقطار دول مجلس التعاون الخليجي الحصانة اللازمة والامتيازات التي يطلبها تحقيق أغراضها المنصوص عليها سواء في النظام الأساسي لمجلس التعاون أو في النظام الأساسي للهيئة، ويمكننا القول بأن التوصيات التي ترفعها الهيئة وتصدر عنها وفقاً لما تقرر بنظامها الأساسي تعد بمثابة تقارير استشارية لا تتمتع بصفة الإلزام[4].

---

1 - راجع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: المادة السادسة.

2 - عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 125 – 126.

3 - ترفع الهيئة توصياتها إلى المجلس الأعلى الذي له بعد انتهاء مهمتها استدعاؤها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها ويكون لكل عضو صوت واحد وتصدر توصياتها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء فإن تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. للمزيد من المعلومات يرجي الاطلاع على النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون.

4 - عبد المنعم محمد داوود، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 88.

إن النص الرسمي للنظام الأساسي لمجلس التعاون قد تحاشى ما يصدر عن هيئة تسوية المنازعات بالحكم وإنما اعتبره تقريرا أو توصية مجردة من أي قوة ملزمة، حيث أن الهيئة بالمعنى القانوني للكلمة لا تعد جهة قضائية ولا يوجد لها دور معلوم وواضح المعالم إزاء المنازعات الخليجية ومتطلبات تسويتها سلمياً[1]، إلا أن ما تقوم به الهيئة هو تقديم الاقتراحات والحلول التي تراها مناسبة طبقاً لما يفرضه القانون الدولي والشريعة الإسلامية وحتى إن كانت الإجراءات التي تقوم بها تتم وفق أحكام قضائية واجبة وملزمة التنفيذ[2].

إن خلافات دول المجلس التي مرت بها نرى أنها لم تتم وفق هذه الآلية المنصوص عليها في النظام الأساسي إنما كان الاحتكام إلى سبل أخرى كالوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم الدولي، أما إذا نظرنا إلى مقارنة بين عمل مجلس التعاون الخليجي والمتمثل في هيئة تسوية المنازعات والاتحاد الأوروبي، نجد أن هناك فرق كبير من ناحية الآليات المتبعة ونتائجها الملزمة بها الدول الأوروبية، حيث تمثل محكمة العدل الأوروبية[3] وهي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي والآلية المحورية لحل الخلافات سواء كانت الحدودية أو أي نزاعات بين أعضاء الأتحاد الأوروبي، ولذلك فمنذ تشكيلها لم يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى أية مؤسسة دولية أو حتى أي آلية قانونية أخرى أو حتى سياسية[4].

---

1 - عبد الله الشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 1983، ص 156 – 157.

2 - عبد المهدي الشريدة، مرجع سابق، ص 125.

3 - تتكون المحكمة الأوروبية من قاضي عن كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وبساعدهم في أعمالهم كذلك تسعة محامين وذلك عبر تعيينهم جميعاً قضاة ومحامين بالتراضي العام بين الدول الأعضاء (أي بقرار جماعي) من المجلس ولمدة ست سنوات قابلة للتجديد مع توفير الضمانات الكاملة لتمكينهم من القيام بأعمالهم وأداء واجباتهم، ويختار القضاة من بينهم رئيساً للمحكمة كل ثلاث سنوات والمحكمة وحدها الحق والصلاحية في عزل أي قاضي وذلك بالإجماع ولأسباب صحية أو مهنية أو أخلاقية، وفيما يتعلق بالمحامين العموميين فقد رأى الاتحاد أن يأتي خمسة محامين من الدول الكبرى في الاتحاد والأربعة الباقون يتم اختيارهم بالتناوب من جنسيات دول التحاد الأوروبي. للمزيد من الإيضاح يرجى مراجعة حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص 215.

4 - أ. د. عبد الله سيد هدية ود. حامد حافظ العبد الله ود. عبد الله يوسف سهر، وسائل تسوية المنازعات داخل الاتحاد الأوروبي مقارنة بمجلس التعاون الخليجي، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،

تختص محكمة العدل الأوروبية بالنظر في المسائل التالية[1]:

1. الفصل في المنازعات أو الخلافات التي تثور بين مؤسسات الاتحاد من ناحية وبين الدول الأعضاء من ناحية أو بين مؤسسات الاتحاد بعضها مع بعض حول صلاحيات كل منها وما تقوم به من أنشطة.
2. الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
3. الفصل في المنازعات التي تنشب بين الأفراد والشركات من ناحية وبينهم وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.
4. تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
5. الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديدا القوانين الواجبة تطبيقها على تلك المسائل.

ومن أجل تنفيذ أحكام محكمة العدل الأوروبية تنص المادة (228) فقرة (2) حول مسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ أحكام المحكمة حتى لو أقتضى الأمر تعديل التشريعات المحلية التي تتعارض معها، وقد أستدعى هذا النص إدخال تعديل إجرائي يسمح للمفوضية في حال عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي لأحكام محكمة العدل الأوروبية باستصدار أحكام جديدة تلزم الدولة أو الدول المخالفة بدفع غرامات مالية أو حرمانها من مزايا محددة عقاباً لها[2].

وعليه فإن دور محكمة العدل الأوروبية قد أسرعت في دمج دول الاتحاد وتكاملها من الناحية القانونية، ومن شأنها الفصل في أي خلافات قد تنشب بين الدول مما يؤكد استقلالية هذه المحكمة بسبب القرارات الملزمة والواجبة تنفيذها من قبل الدول المؤسسة لها بسبب وجود مرجع قانوني يجمع ذلك التجمع الإقليمي المتطور.

---

الرسالة: 316، الحولية: 30، 2010، ص 32.

1 - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص54.

2 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص 218.

## المطلب الثاني: تأثير غزو دولة الكويت على تطور مجلس التعاون الخليجي.

إن أزمة الكويت وحرب تحريرها لم تتوقف آثارها على العراق والكويت بل امتدت آثارها إلى دول الجوار التي تميزت ببروز نظام دولي جديد، وتصفية تركة ووضع دولي كان قائما خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الحرب الباردة) فالجانب العربي ظهر عجزه عن ملائمة أوضاعه حسب القانون الدولي ومبادئ قانون الشرعية الدولية التي ينشدها المجتمع الدولي في مجال المنازعات الإقليمية[1]، إذ تطغى على الخطاب العربي سواء الرسمي أو الشعبي عواطف الأخوة والروابط الثقافية ولكن ما أن تظهر عوامل النزاع حتى ينشب الخلاف وتتبع الدول قوانين القوة والعنف والغزو وحروب الحدود وتنسى الروابط المشتركة والمصير الواحد وأبسط صورة هي خلافات الحدود وأعقدها صورة التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض وذلك بدوافع أيديولوجية في أغلب الأحيان[2] أما الجانب الأجنبي فإنه وجد الفرصة سانحة له لفرض سياسته ونفوذه في الدول العربية.

### الفرع الأول: الصراع الحدودي بين العراق والكويت من أهم معوقات قيام الاتحاد

يعتبر العراق قوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة متفوقا على دول المنطقة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي غير أنه وظفهما في توسعه العسكري من خلال الحرب مع إيران وغزو دولة الكويت، وممارسة التهديد ومحاولة بسط الهيمنة على كل من سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، وعلى الجانب الاقتصادي فقد بلغت إيرادات النفط العراقي على سبيل المثال في سنة 1974 ما يقارب 6 مليارات دولار الأمر الذي أدى به لإتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة، تم ذلك برفع رواتب موظفي الدولة وتخفيف الضرائب والتوسع في الاستثمارات على نطاق

---

1 - خلود سرور، انعكاس التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية - الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2005، ص 184.

2 - محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، 1988، ص 139.

واسع والصناعات الثقيلة والبتروكيماوية وتحقيق مستوى متطور في التعليم والصحة وإدماج العنصر النسوي في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي جعل النظام العراقي يتطلع إلى لعب دور إقليمي أكبر منافساً لدور إيران في المنطقة متزعماً ما عرف جبهة الصمود والتحدي خلال فترة الثمانينيات في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي[1].

اتبع العراق سلوك عدواني اتجاه جيرانه من الدول وليس التعاون القائم على سياسة حسن الجوار التي هي إحدى المبادئ الأساسية في فقه وقواعد القانون الدولي، لا سيما فيما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، فالدول العربية تشكل بنية النظام الإقليمي العربي الذي بدوره المكمل إلى النظام الدولي إلا أن علاقة الدول العربية يغلبها التوتر والحذر في مسألة الحدود والجوار فنراها ترتفع تارة وتفتر تارة أخرى[2].

فكانت أي فكرة حول انتقال دول مجلس التعاون إلى مستوى الاتحاد يعد تهديدا مباشرا للجمهورية العراقية خصوصا وأن هذه الأخيرة كانت على خلافات مع جيرانها وتتمحور حول الحدود عموماً نظرا لكون العراق يعتبر غير محظوظ جغرافياً[3] بسبب عدم امتلاكه منافذ بحرية كبيرة، فهو يعتبر معزول عن البحار القريبة كالبحر الأسود وبحر قزوين اللذان يفصلهما عنه سلسلة جبال كردستان وزاجروس من جهة الشمال، وأما من جهة الغرب فإن الحاجز للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر هي جبال طوروس وهضبة بادية الشام ومن ثم

---

1 - د. عبد الله الأشعل، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة، القاهرة، 1997، ص 104.

2- طلال زيد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق، المستقبل العربي، العدد :427، السنة 37، بيروت، سبتمبر2014، ص90.

3 - الوصفية الجغرافية تسمى في مصطلح قانون البحار بالبلاد الغير محظوظة جغرافيا سواء لانعدام اتصالها بالبحار العالية بصفة كاملة أو نسبياً مثل حالة العراق الذي يمتلك منفذ بحري وحيد ضيق ومحدودية المجال البحري الذي يطل على مياه الخليج العربي مما يقلل حق العراق في الوصول إلى أعالي البحار المفتوحة في المجالات الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالدول المحيطة بالعراق كسوريا وتركيا وإيران ودول الخليج العربية.

الصحراء السورية، فالمنفذ البحري الوحيد للعراق فهو من الجهة الجنوبية[1] الذي يتصل بها بالعالم من خلال البحر وذلك عن طريق مياه الخليج العربي والتي تقدر بـ 58 كيلومتر فقط من خلال مصب نهر شط العرب غرباً حتى مدخل خور الزبير شرقاً[2].

حاول العراق البحث عن حلول لتوسيع مجاله البحري وذلك بعد إنجازه قناة البصرة الصناعية لمحاولة التوسع في استخدام منفذ خور الزبير كمجرى مائي ملاحي للعراق وإنشاء ثلاث موانئ تجارية هي ميناء البصرة وخور الزبير وأم قصر وكذلك إضافة ثلاثة أرصفة لتفريغ النفط هي ميناء الفاو والبكر والعمية، وتقدر الطاقة الإجمالية لهذين الميناءين بـ 115 مليون طن سنوياً للبضائع و175 مليون طن سنوياً للنفط، في حين كانت القوة البحرية العراقية المكلفة بالحماية لا تزيد عن 2500 جندي من أصل 3.5 مليون عسكري في الجيش العراقي[3].

ومع كل هذه الجهود التي قام بها العراق إلا أن الممر المائي العراقي يمتاز بوجود جزر تابعة لدولة الكويت المطلة على مياه الخليج العربي ومنها جزيرتي بوبيان ووربة اللتين كان العراق دائماً يدعوا الكويت للتنازل عنها [4] من أجل تحسين وضعه البحري الاقتصادي والعسكري وتوسيع مجاله البحري بما يتلاءم مع قوته وبروزه كقوة إقليمية كبرى، الأمر الذي قوبل بالرفض التام من قبل القيادة الكويتية[5].

فالمشاكل الحدودية بين العراق والكويت كانت حاضرة في كل الأزمات بالإضافة إلى أسباب ناشئة عن الوضع الدولي بشكل عام وتتخذ كستار وغطاء أحياناً للوضع الإقليمي بين الدول، ولهذا فإن المشكلة الحدودية بين العراق والكويت بالرغم من

---

1- خطاب صكار العاني ونوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص 7.

2 - د. محمود توفيق، محددات السلوك العراقي مع دول الجوار دراسة في الجغرافيا السياسية، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، 2004، ص16.

3 - د. محمود توفيق، المرجع السابق، ص 19.

4 - محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مطبعة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 16.

5 - د. عبد الله الشعل، المرجع السابق، ص 105.

ترسيم الحدود إلا أنها بين الحين والآخر تطفو على علاقة البلدين وهي بمثابة الشرارة التي لا تريد أن تخمُد وتنطفىء حتى إذا هبت ريح على المنطقة تعود وتتوهج من جديد بفعل عدم الالتزام الفعلي بمبدأ ترسيم الحدود[1].

من جانبه يلوح العراق بين الحين والآخر في مطالبته بدولة الكويت على أساس نظرية الحقوق التاريخية المعروفة في المنازعات الإقليمية، بينما تفند دولة الكويت تلك الادعاءات عن نفسها بقواعد القانون الدولي الحديث، فدولة الكويت بنشأتها الحديثة تحت حكم آل صباح موجودة منذ عام 1715م حتى يومنا هذا وقد حصلت على انتهاء الحماية عن البريطانية عام 1961 وتم انضمامها لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية كدولة مستقلة ذات سيادة[2].

يتمسك العراق برواية مفادها بأن أرض الكويت إنما هي جزء من المقاطعة العثمانية القديمة التابعة للبصرة وأن دولة العراق عندما استخلفت الإمبراطورية العثمانية في بلاد الرافدين لها حق تاريخي على أرض الكويت، ونرى ذلك حين غزا العراق الكويت فإن النظام العراقي أطلق عليها المحافظة (19)[3] إشارة إلى استرجاع الكويت إلى حضن العراق وأنها أصبحت محافظة من محافظات العراق، غير أن دولة الكويت لا تتبع العراق لا من قريب أو بعيد[4] حيث ظهرت خرائط جغرافية طبعت في منتصف القرن (17) الميلادي وهي خريطة هولندية تذكر أسم القرين[5]

---

1- محمد نايف العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من 1961 - 1973، مركز البحوث والدراسات الكويتية، دولة الكويت،2001، ص181.

2- Ahmed Mostafa Abuhakima, History Of Eastern Arabia (1750-1800), Beirut, 1965, p84.

3 – بيار سالينجار وإيرك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الحادية عشر، 1993، ص 137.

4 - جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، بيروت، دار الساقي، 2004، ص 235 – 254.

5 - عرفت الكويت باسم «القرين» وهي تصغير لكلمة «القرن» التي تعنى التل أو الأرض المرتفعة أو الهضبة وقد أطلق أسم القرين على القرية التي بُنيت سكانها على شكل حصون فوق هضبة مرتفعة قرب البحر وأن أول من بنى هذه الحصون في مكان تواجد مدينة الكويت الحالية هو «براك بن غرير آل حميد» شيخ قبيلة بني خالد ما بين عامي 1669 – 1682م، يمكن الرجوع إلى كتاب: أنستاس ماري الكرملي: في تسمية مدينة الكويت، مجلة المشرق، عدد: 10، بيروت، 1904، ص 449 – 458. غير أن أول من أستخدم أسم الكويت في مخطوط هو

ضمن وثائق شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي أنتقل مقرها من البصرة جنوب العراق إلى الكويت عام 1795 أثر خلاف مع السلطات العثمانية هناك[1]، وبذلك فهذه دلالة بوجود دولة الكويت ككيان مستقل عن الكيانات الجغرافية الموجودة في محيطه وإلا ما جاء ذكرها في خرائط القدماء ككيان مستقل بذاته أو كان من الأحرى تسميتها أرض عراقية، كما أن انتقال شركة الهند الشرقية الإنجليزية من البصرة جنوب العراق إلى الكويت يعطي دلالة قوية بأن دولة الكويت منفصلة عن العراق وليست للدولة العثمانية، وأن دولة الكويت قد خضعت بالحماية البريطانية في 23 يناير 1899 في عهد الشيخ مبارك آل صباح الذي وقعها بصفته أميراً للكويت وليس مفوضاً من قبل الدولة العثمانية، وهذا أن دل على شي فيدل على أن دولة الكويت وجدت ككيان سياسي وقانوني يتمتع بالعناصر القانونية للدولة والمكونة من الإقليم والشعب والسلطة[2].

تعتبر مسألة الحقوق التاريخية التي يقصد بها الاختصاصات التي تثبت للدولة على إقليم دولة أخرى فترة من الزمن دون معارضة من تلك الدولة، وأن الحقوق التاريخية بالمفهوم الذي تمسك به العراق ليس لها سند من الواقع أو القانون وقد رفضها المجتمع الدولي منذ البداية في مؤتمر لاهاي (1899) والمؤتمر الثاني (1907) كسند لاكتساب السيادة على الأقاليم لما فيها من خطر وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وتكون سبباً يسهل الرجوع إليه لتبرير اعتداء أي دولة على الدول المجاورة لها تحت المبررات التاريخية التي تكون في غالب الأحيان

---

الرحالة «مرتضى بن علوان» عام 1709 الذي وصفها بأنها تشبه الأحساء بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية إلا أنها دونها ولكن بعماراتها وأبراجها تشابهها وهذه الكويت المذكورة أسمها «القرين». يمكن الرجوع إلى: د. أحمد الميال وطارق الزروقي وآخرون، ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، 1992، ص 13.

1 - د. ميمونة الخليفة العذبي الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، المجلد الأول، دولة الكويت، 1989، ص 217 – 237.

2 - د. رشيد حمد العنزي: تحديات الحدود البرية بين الكويت والعراق طبقاً لقواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، العدد: 4-3، جامعة الكويت، 1992، ص 316.

غير ثابتة[1].

إن الادعاء من طرف دولة أن لها الحق في إعادة فرض سيادتها على إقليم كان فيما مضي من التاريخ جزء منها وتحت سيطرتها، وأن استعمال القوة لإعادة فرض السيطرة عليها يعتبر مخالفاً للقانون الدولي[2]، فالادعاء بوجود حقوق تاريخية هو ادعاء غير مشروع قانونياً وإن هناك إجماع على رفضها وفقاً لقواعد القانون الدولي ولا يوجد لها سند قانوني، كما يشير إلى ذلك كثير من الفقهاء، وبأن القبول بالحقوق التاريخية[3] يؤدي إلى إعادة رسم شامل للخريطة السياسية للعالم بأكمله كما فعل العراق حين اجتاح دولة الكويت، إذ استغل الظروف الدولية الناتجة عن نهاية الحرب الباردة وضعف سلطات المنظمات الدولية على اتخاذ تدابير حاسمة ضد المعتدي وغزوه دولة الكويت بحجة الحقوق التاريخية[4].

أول المعاهدات التي أبرمت بين دولة الكويت والعراق كانت عام 1913 أثناء حكم الشيخ مبارك آل صباح وكان الطرفان هما بريطانيا نيابة عن الكويت بموجب اتفاقية الحماية والدولة العثمانية التي كانت تحكم العراق حيث رسم خط مستقيم

---

1 - أحمد حسن الرشيدي: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 779.

2 - د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم - قانون السلام -، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 69.

3 - إن العراق لو ساير منطقه وقبوله بنظرية الحقوق التاريخية فإن ذلك يؤدي إلى أن إقليمي الموصل وكركوك المشكلين للإقليم الشمالي للعراق حالياً لم يكونا تابعين للسلطة المركزية ببغداد تاريخياً، بل كانا تابعين للسلطة المركزية للباب العالي مباشرة ولهذا فإنهما طبقاً لنظرية الحقوق التاريخية يصبحان من حق الدولة التركية المستخلفة للإمبراطورية العثمانية في كل الأقاليم التي كانت تابعة للسلطة المركزية العثمانية، ومن جهة أخرى فإنه لم يثبت أن استخلف العراق الدولة العثمانية في إقليمي بغداد والبصرة التي كانت تتبعها الكويت بل التي استخلفت الدولة العثمانية في ذلك هي بريطانيا العظمى التي بدأت فرض سيطرتها على العراق والكويت كإقليمين مستقلين منذ سقوط الدولة العثمانية. إن انسياق العراق وراء هذا التبرير أدى به إلى تناقض فاضح وذلك باعترافه بدولة الكويت ككيان سياسي له مقومات الدولة ومن الناحية الدستورية كذلك ، أما من ناحية القانون الدولي فهي مسألة ثابتة ولا مجادلة فيها وذلك منذ عام 1932 . يمكن الرجوع إلى: د. محمد عبدالعزيز سرحان، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي: دراسة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 84.

4 - د. يواقيم رزق مرقص، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دار الأهرام، القاهرة، العدد: 66، مارس، 1991، ص 6.

فكانت منطقتي صفوان وأم قصر تابعة للعراق وأما الكويت فكان نصيبها جزيرتي وربه وبوبيان[1].

إن اتفاقية العقير[2] التي جرى توقيعها بين كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت هي بمثابة المرجع الحدودي بينهما وجاءت تفعيلاً لاتفاقية 29 يوليو 1913 المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية باعتبارهما الدولتان اللتان تربطهما اتفاقيات في كل من العراق والكويت، غير أنه إبان تتويج الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق عام 1921 وحصول العراق على الاستقلال، بقيت الكويت تحت الحماية البريطانية إلى أن حاول أبنه الملك غازي ضمها للعراق عام 1932 الأمر الذي رفضه الكويتيون وتعهدت بريطانيا بضمان استقلالها[3].

كان العراق دائم التطلع لدولة الكويت وكان ذلك بإعلان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد[4] عن رفض بلاده اتفاقية عام 1913 واتفاقية العقير عام 1922 كذلك عندما قابل المبعوثين البريطاني والأمريكي لمواجهة المد الناصري الذي كان في أوج قوته بعد إعلان الاتحاد العربي بين مصر وسوريا بداية الخمسينيات من القرن الماضي وطلب منهما استرجاع الكويت للعراق عن طريق إرسال قوات عراقية للكويت، ولكن هذا المشروع سقط مع سقوط الملكية في العراق عام 1958 [5].

---

1 - عبد العزيز يوسف الأحمد، موسوعة حرب تحرير الكويت من الاحتلال إلى التحرير، الكويت، الطبعة الثالثة، 1994، ص 9.

2 - يمكن الرجوع إلى اتفاقية العجير الموقعة في الفترة ما بين 27 نوفمبر حتى 2 ديسمبر عام 1922 الواردة في المطلب الأول.

3 - أحمد إبراهيم علي، النظام العالمي الجديد وحرب الخليج، دار الصياد، بيروت، لبنان، 2004، ص 187.

4 - نوري باشا السعيد (1888 – 1958) سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة بدءاً من وزارة 23 مارس 1930، إلى وزارة 1 مايو 1958، تخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في إسطنبول ثم خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانظم إلى الأمير فيصل إبن الشريف علي بن الحسن في سوريا وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على أيدي الجيش الفرنسي عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي ، أضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده، إلا أنه تم إعدامه في محاولة هروبه ألأخيرة بعد سقوط الملكية.

5 - حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004، ص 164.

كذلك في عهد الجمهورية العراقية بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال عبد الكريم قاسم أعلن في تاريخ 14 يوليو 1958 أنه يرفض اتفاقيات 1913 واتفاقية العقير 1922 كما فعل نوري السعيد من قبله[1]، وعشية انتهاء الحماية البريطانية الكويتية عقد عبدالكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في 25 يونيو 1961 أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق[2] وقال فيه: "لقد

---

1 - أحمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، 1996، ص 46.

2 - ذكر عبد الكريم قاسم أن العراق سيسلم مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية مدعياً أن دولة الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأنه بصدد استصدار مرسوما جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائماً مقام لقضاء الكويت ليكون تابعاً للواء البصرة ثم أعلن عن نيته ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة، أستند عبد الكريم قاسم في مطالبته بضم الكويت إلى دعاوي الحق التاريخي ومحاربة الاستعمار وتوزيع الثروة وأراد بذلك أن دعواه بالمطالبة بالكويت لها بعد قومي حيث أنها تقضي على الاستعمار الذي يسيطر على الدول العربية، فكان لتلك التصريحات ردود فعل إقليمية وعربية ودولية، فقد أصدر الديوان الملكي السعودي بيان يؤكد فيه أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد وأرسل رئيس هيئة الأركان بالجيش السعودي إلى دولة الكويت ومن ثم أرسلت قوات سعودية تمركزت في الكويت لمواجهة التهديد يمكن الرجوع إلى: د. ميمونة آل صباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ط3، 2000، ص 468 – 490. أما ردود فعل الدول الإقليمية فقد عارض شاه إيران الحكم العسكري العراقي ونواياه التوسعية عربياً، كما عارضت كل من جمهورية مصر العربية عبر خطابات الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر توجه العراق وأيده في ذلك الملك الأردني حسن بن طلال، وعلى إثر ذلك فقد عقد مجلس الجامعة العربية في 10 يوليو1961 وتم إرسال قوات عربية إلى دولة الكويت ولقد تقدمت المملكة المغربية بمشروع مفاده أن يتعهد العراق بإتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية من الكويت على أن تحل محلها قوات عربية وقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة والجامعة العربية. أنعقد مجلس الجامعة العربية مرة أخرى في 20 يوليو 1961 وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع ما عدا العراق الذي كان مُقاطعاً للجلسات ويدعو هذا الاقتراح على سحب القوات البريطانية وتحل محلها قوات عربية واحترام العراق لسيادة دولة الكويت ، وكانت الدول التي أرسلت القوات هي السعودية ومصر والسودان والأردن حيث بلغت عدد القوات: 2300 عسكري وحلت محل القوات البريطانية في الكويت وهذه تعتبر أول مرة تتمركز قوات طوارئ عربية على الحدود بين دولتين يمكن الرجوع إلى: د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011، ص298. أما دولياً فقد استجابت بريطانيا إلى طلب الشيخ عبدالله السالم آل صباح في 30 يونيو1961 بالمساعدة العسكرية وقامت بإنزال القوات البريطانية تنفيذاً للبند الرابع من اتفاقية انتهاء الحماية مع بريطانيا وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها الكامل للإجراءات البريطانية، وذهبت إلى الاعتقاد بوجود دوافع روسية وراء مغامرة عبد الكريم قاسم، وفي الأمم المتحدة قدمت بريطانيا مشروعاً إلى مجلس الأمن في 2يوليو1961 يدعو إلى احترام سلامة وسيادة أراضي الكويت، وفي الوقت نفسه قد رفع العراق شكوى إلى مجلس الأمن على أساس نزول القوات البريطانية في الكويت يشكل تهديداً إلى سيادة العراق ولقد ساندت روسيا العراق إذ أستخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو)لإسقاط مشروع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة ولقد ظل الفيتو قائماً حتى زوال حكم عبد الكريم قاسم عام 1963. يمكن الرجوع للمصدر السابق، ص 299.

قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية عام 1899 لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي لذلك قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها وعندما نقول هذا فإن باستطاعتنا أن ننفذه"[1].

في عهد حزب البعث الحاكم برئاسة أحمد حسن البكر الذي لم يختلف عن سابقه، أخذ يلوح بعدم عدالة الحدود في المعاهدات السابقة حتى اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية وتم احتلال نقطة شرطة (الصامتة) في الأراضي الكويتية في 20 مارس 1973 [2] راح ضحية ذلك الاعتداء بعض العساكر من الكويتيين واستمر هذا الاحتلال حتى تم إبرام اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في عام 1975 والذي تم على إثره سحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية في يوليو 1977 [3]، ما أن أنجز كل من العراق وإيران معاهدة الجزائر الحدودية حتى فتح العراق باب النزاع مع جارته دولة الكويت حيث ألقى نائب الرئيس العراقي صدام حسين خطاباً قال فيه "إننا لا نريد توسيع المجال العراقي لكننا نريد تعميق خليجية العراق بشكل يسمح لبلدنا أن يدافع عن نفسه وعن سائر بلاد الخليج ضد أي عدوان خليجي، وأنه لو في يوم ما تشكل العراق والكويت جزءاً واحداً في المنطقة العربية فإن ذلك سوف يؤدي بالتأكيد في مصلحة العراق والكويت في آن واحد ولكل المناطق الأخرى للأمة العربية الكبيرة " [4].

إن خطاب نائب الرئيس العراقي صدام حسين آنذاك كان أداة ضغط لإجبار

---

1 - د. ميمونة الخليفة العذبي آل صباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، الطبعة الثالثة، 2000، ص 457.

2 - عبد الرحيم ابوطالب، أزمات العراق والكويت وأبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص53.

3 - عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات وتحديات، جامعة الكويت، دولة الكويت، الطبعة الثانية، 1993، ص141.

4 - بول بالطه، أزمة الخليج العربي الحالية وسابقاتها، باريس، مطبعة هيرودوت، العدد: 58، ص 59.

الكويت تقديم تسهيلات للعراق في منحه أراضيها وبعد ما رفضت دولة الكويت تلك العروض العراقية في مقايضة تأجير الأراضي الكويتية إلى العراق في مقابل إمداد العراق للكويت بالمياه العذبة عبر الحدود البرية المشتركة بينهما[1]، وقد قام بتلك الوساطة الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات في شهر مارس 1975 بل لم يكتب لهذا التعاون حظوظ النجاح وعادت العلاقات بين الدولتين للصراع مجدداً إلى أن وصل الأمر للغزو والاحتلال في عام 1990 [2].

إن وضع دولة الكويت كان في موقع الخطر بسبب التهديد المبطن من قبل العراق الذي يريد توسيع دائرة نفوذه على حساب الدول الأخرى، وليست الكويت وحدها بل بعض الدول الخليج العربي كما هو الحال للبحرين التي تتلقى التهديدات الإيرانية باستمرار[3]، حيث يذكر أحد الكتاب الغربيين في كتابه أن الكويت والبحرين كلتاهما تعانيان من تحدي جيرانهما الأقوياء بسبب موقعهما الجغرافي وبخاصة بعد انتهاء معاهدة الحماية البريطانية، وهؤلاء الجيران هما العراق وإيران، فالعراق يعتبر الكويت جزءاً منه وإيران كذلك تعتبر البحرين جزءاً منها وأن كلتيهما تعتبران أن الإمبريالية البريطانية اقتطعت هذه المناطق منها، فإذا نجحت إيران في الحرب العراقية الإيرانية فستشكل خطراً على دول الخليج العربية وكذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر، فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوباً[4].

لقد كانت العلاقات الكويتية الإيرانية متوترة في الثمانينيات من القرن الماضي أثناء الحرب العراقية الإيرانية بسبب موقف الكويت المساند للعراق والذي بموجبه تحملت أعباء مالية وسياسية بسبب ذلك الموقف، كما انعكس القلق من خطر

---

1 - Richard Schofield, Arabian Geopolitics Regional 3: Documentary Studies, The Iraq – Kuwait Dispute 1830-1994, Vol 4, Hobbs Ltd, Southampton, UK, 1994, P 473.

2 - ماجد الماجد، احتلال الكويت، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1990، ص 70.

3 - د. محمد السعيد إدريس، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، المركز العربي للبحوث والدراسات، الدوحة، قطر، 2013.

4-Robert G. Darius, Gulf Security Into The 1980s, Stanford University, California, USA, 1984, pp 121.

الثورة الإيرانية على مُجمل دول مجلس التعاون الخليجي[1]، لم تكن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات بالنسبة لدولة الكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخيله دون معاناة، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصاديا وسياسيا ومعنويا على دول المنطقة وهددت الوجود المستقل للدولة الكويتية ذاتها بشكل كبير عن باقي دول المجلس، ولهذا يصبح مفهوم قلق الكويت من تصعيد العمليات العسكرية بين العراق وإيران في منطقة الخليج مهدداً للاستقرار[2]، لذلك كان موقف دولة الكويت من الحرب العراقية الإيرانية مبني على رأي جماعي لدول مجلس التعاون الخليجي مفاده بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة، ولذلك هي وقفت إعلاميا واقتصاديا مع العراق دون أن تضع في حسبانها أن الأمر نفسه سيحدث لو أنتصر العراق[3].

ما أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها في 8 أغسطس 1988 حتى بدأ العراق يدعو دول مجلس التعاون الخليجي دعم موقفه من البناء والازدهار الأمر الذي لعب فيه العراق دور كبير في الإقليم وعلى مستوى الشرق الأوسط، ولذلك رفع العراق شعارات لتعزيز موقفه الإقليمي والقومي العربي واستمالته ناحيته من أجل كسب التأييد لمواقفه المستقبلية، ومن تلك الشعارات[4]:

أ- التأكيد على أن الثروة النفطية هي ملك للأمة العربية وليس لمجموعة دول وأفراد.

ب- صرح العراق أنه على استعداد للدفاع عن أي دولة عربية إذا تعرضت للعدوان الاستراتيجي وأنه سيستعمل السلاح الكيمياوي المزدوج ليحرق

---

1- Richard Sindetar and J.E.Peterson, Gross Current In The Gulf, London and New York, 1988, pp 95-98.

2 - فيكتور يجور يفتش، الاتحاد السوفيتي وبلدان الخليج العربي، دار العلاقات الدولية، موسكو، 1988، ص 117.

3- S.Chubin and C.T,Iran And Iraq at War, London, 1988,pp 152-155.

4 - محمد مظفر الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج من موها إلى الكويت، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 56.

نصف إسرائيل.

صرح الرئيس العراقي السابق صدام حسين في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بغداد مايو 1990 بلهجة أشبه بإعلان حرب على دول مجلس التعاون الخليجي حيث جاء فيه[1]: "الحرب يا أخواني لا تعني فقط استخدام الدبابات والمدفعية والطائرات والسفن الحربية، بل إنها يمكن أن تكون بوسائل أخرى لتدمير اقتصاد الدولة مثل الإنتاج الزائد من النفط، إن بعض دول الخليج يضخون كميات زائدة من النفط بهدف خفض سعر النفط وكل انخفاض في أسعار البترول بقيمة دولار واحد فإنه يعني خسارة العراق التي تُقدر بمليار دولار سنوياً، إنهم يشنون حرباً اقتصادية ضدنا[2].

العراق كان في نفس الفترة يعاني من آثار السياسة الاقتصادية المكلفة لحربه مع إيران والتي صاحبت الحالة الاجتماعية والسياسة الخارجية التي كان يتزعمها لإبراز دوره إقليمياً، حيث أثقلت كاهله كل تلك السياسات وجعلته يمر بأسواء مرحلة نتيجة الإنفاق الكبير على القطاع العسكري إبان حرب الخليج الأولى[3].

كان العراق يسعى لتعقيد الموضوع وعدم السعي إلى إيجاد حلول فكان هذا الأمر سببا في عدم اتخاذ أي خطوة نحو الاتحاد الخليجي يمكن أن تفسر أنها موجهة للعراق، في المقابل وجه اتهامات إلى دولة الكويت مدعياً بأنها سببت ضرراً بالغاً للعراق خلال فترة حربه مع إيران من خلال إقامة مُنشآت عسكرية ومخافر حدودية على أراضي عراقية وإقامة منشآت نفطية ومزارع وسرقة النفط العراقي من خلال استنزاف حقل الرميلة[4] !!!، وإتهام دولة الإمارات كذلك جنباً إلى الكويت

---

1 - عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب، أزمات العراق والكويت - أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها -، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص 59 – 64.

2 - يحيي عقاب، العراق في زمن الاستثناء، دار الكتاب العربي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1999، ص 36.

3 - عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مملكة البحرين، 1997، ص 199.

4 - يقع حقل الرميلة النفطي شمال دولة الكويت وهو حقل كبير المساحة يفصله الحدود بين الدولتين، وإذا سلمنا بأن الكويت كانت تستنزف من حقل الرميلة التي يقع في أراضيها هل هذا يكون مُسوغاً للغزو؟ إن دولة

بإغراق السوق العالمية بمزيد من الإنتاج النفطي ومن خارج الحصة المقررة من منظمة الأوبك الأمر الذي أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من 18 دولار حتى 11 دولار مما سبب خسارة للعراق بلغت 89 مليار دولار في الفترة ما بين 1981 - 1990 [1]، فقد ذكرت الصحافة العراقية في 18 يوليو 1990 أن وزير الخارجية العراقي قد بعث للجامعة العربية رسالته المؤرخة في 6 يوليو 1990 متهماً فيها بكل وضوح دولة الكويت بسرقة ثرواته النفطية والاعتداء على أراضيه والتآمر ضده، كما تناولت المذكرة اتهام دولة الكويت ودولة الإمارات بتجاوز حصيتهما النفطية من الإنتاج مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وإلحاق بالغ الضرر بالمصالح العراقية، وتضمنت المذكرة العراقية كذلك وصفاً لما أعتبر بمثابة عدوان مسلح على العراق حيث تمثلت الانتهاكات الكويتية على امتداد الحدود الكويتية العراقية البالغة طولها 120 كلم، وطالب العراق في مذكرته الدول العربية لحث دولة الكويت لوقف عدوانها، كما طالبها بإسقاط ديونه التي تراكمت عليه بفعل الحرب الإيرانية بل وذهب إلى مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي بإعداد خطة تمويل أسوة بخطة مارشال الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ليتمكن العراق من وقف خسارته البالغة 102 مليار دولار[2].

لقد ظهرت إرهاصات غزو العراق لدولة الكويت منذ نهاية عام 1989 وبداية عام 1990، إذ نبهت بعض السفارات الغربية ومنها السفارة الفرنسية إلى نية العراق اتجاه الكويت خاصة بعد وساطة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

---

الكويت لها الحق في السيادة على أراضيها بصفة عامة وعلى ثرواتها بصفة خاصة. يمكن الرجوع إلى: عامر التميمي، الأبعاد الاقتصادية لغزو دولة الكويت، ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت: المقدمات - الواقع وردود الفعل- التداعيات، عالم المعرفة 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 237.

1 - مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو العراقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 102، 1أكتوبر1990، ص 18 - 22.

2 - محمد السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 253.

التي بدأها في يناير 1990 [1] والتي انتهت بالفشل في مارس من العام نفسه، وأتبعتها وساطة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والتي لاقت الفشل كذلك[2].

كان العراق يسوغ بعض المسوغات لتبرير غزوه لدولة الكويت ومنها:

1. المطالب الحدودية.
2. استغلال الثروة النفطية الممتدة عبر الحدود الدولية في حقل الرميلة وإتهام الكويت بسرقة نفطه في هذه المنطقة المتنازع عليها.
3. الحقوق التاريخية والمطالبة الإقليمية لكون الكويت دولة مصطنعة أقامها الاستعمار.
4. فكرة القومية وعدالة توزيع الثروة بين الشعوب العربية كهدف تسعى إليه الوحدة العربية.
5. العدوان الاقتصادي عن طريق إغراق السوق الدولية بالبترول الكويتي والإماراتي والتأثير على انخفاض الأسعار.
6. مساعدة الشعب الكويتي في التحرر من الأسرة الحاكمة.
7. تحرير فلسطين.

إضافة إلى مسوغات إيديولوجية مثل محاربة الإمبريالية ونهب الشعوب العربية من أجل تحريك عاطفة الشعوب العربية بأن ما يقدم عليه ليس لمصلحة العراق وحده بل لصالح كل الشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف[3].

في تلك الفترة كان العراق يمر بأوضاع اقتصادية سيئة ففي مستهل عام 1990

1 - بمجرد انتهاء اجتماع مجلس التعاون العربي (العراق، الأردن، مصر، اليمن) في 23 فبراير 1990 والتي عرض فيها الرئيس صدام حسين المشاكل التي يعاني منها العراق من حربه مع إيران وتراكم الديون على العراق وانخفاض أسعار النفط، شرع الملك حسين بن طلال في جولة مكوكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي محاولاً لإيجاد حلول للعراق. يمكن الرجوع إلى: سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص 79.

2 - بول بالطا، مرجع سابق، ص 54.

3 - حازم صاغية، بعث العراق: سلطة صدام قياما وحطاما، دار الساقي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص 167.

كان الوضع الاقتصادي يسير من سيئ إلى أسوأ بحيث حين قامت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 كان العراق يمتلك من المدخرات الكثير أي ما يقارب 30 مليار دولار وعندما انتهت الحرب في 8 أغسطس 1988 كان العراق مديوناً بحوالي 100 مليار دولار[1] إلى الخسائر المادية للحرب التي بلغت 300 مليار دولار وذلك بالنسبة للعراق وحده غير الدولة الثانية وهي إيران[2].

كان العراق يمتلك عشر فرق عسكرية من تشكيلة الجيش العراقي عام 1980 حين بداية حرب الخليج الأولى، ومع نهاية الحرب كان يمتلك خمسة وخمسون فرقة عسكرية بما يقارب مليون جندي[3]، فخرج العراق من حربه مع إيران كأقوى قوة عسكرية إقليمية ولكنه شبه منهار اقتصاديا في ظل ظروف اقتصادية بالغة الدقة حيث يقوم الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الذي يبلغ 90 % من مُجمل دخل الميزانية للدولة العراقية، إلا أن أسعار النفط شهدت انخفاض حاد في عام 1990 عكس ما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات، مما سمح له بناء اقتصاد العراق ومن ثم الترسانة العسكرية، فمن أجل سداد العراق لديونه كان عليه أن يدفع ما يعادل 7 مليارات دولار[4] كفوائد مترتبة على سعر يبلغ خمسة وعشرين دولار للبرميل، بينما كان السعر في تلك الفترة ما يقارب 18 دولار مما يعني أن تراكم الديون على العراق وعدم السداد سيرفع فوائد تلك القروض التي تبلغ 30 % في السنة[5].

أما على الصعيد السياسي فمما لا شك فيه أن عام 1990 هو نفس الفترة التي كان العالم بأسره يمر في حالة تغيير شامل من بداية انهيار حائط برلين في أوروبا

---

1 - بيار سالنجر وإريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العدد العكسي للازمة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص 11.

2 - غازي القصيبي، أزمة الخليج: محاولة للفهم، دار الساقي، لندن، 1991، الفصل الثامن.

3 - بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سابق، ص 21.

4 - عبد الوهاب عبد الستار قصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 151 - 155.

5 - بيار سالنجر وإيريك لوران، مرجع سابق، ص 17.

الشرقية وثوراتها الديمقراطية وانهيار الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى ميدان تيانانمن (Tiananmen) بالصين، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصدارة العالم والتي كانت في تلك الفترة تولى الاهتمام لأوروبا والتغيير السياسي في روسيا وغير مكترثة بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع العراق والنظر إليه كقوة إقليمية منتصرة، إضافة لذلك فإن الرئيس العراقي السابق صدام حسين هو من سعى لإنشاء مجلس التعاون العربي (العراق، الأردن، اليمن، مصر) الأمر الذي أعتقد من خلاله أنه أكتسب جمهورية مصر العربية في صفه[1]، ومما لاشك فيه أن العراق وجد نفسه القوة الوحيدة في شرق المنطقة بعد خروج إيران من صراع القوى مؤقتاً بعد حرب الخليج الأولى فسعى العراق إلى إبرام اتفاقية عدم اعتداء مشترك مع السعودية وعدم تلبية طلب الكويت بوضع الحدود النهائية في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية[2].

بدأ العراق مطمئناً من موقفه بسبب إحساسه أنه القوة الإقليمية البارزة في المنطقة ومن سير علاقاته الدبلوماسية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح ذلك من الخطابات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس صدام حسين وزيارة الوفود الأمريكية إلى بغداد ومنها عضو مجلس الشيوخ (روبرت دول) وتصريح جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط بشأن علاقات واشنطن وبغداد وآخرها كان لقاء الرئيس العراقي السابق صدام حسين في شهر يوليو 1990 مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق (إيريل غلاسبي) التي أعتبرها الرئيس العراقي مباركة له في ما كان ينوي له ومؤشر على عدم ممانعة واشنطن على التدخل بالمنطقة مع بروز النظام العالمي الجديد وانتهاء

---

1 - د. سليمان زيدان النداوي و د. عصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، الجمهورية العراقية، 1989، ص 32.

2 - تركي الحمد، دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1992، ص 13.

الحرب الباردة وانشغال أمريكا بترتيب وضع أوروبا الشرقية[1].

ألقى الرئيس العراقي السابق صدام حسين خطاباً للجماهير قال فيه "أنه إذا فشلت التسويات الدبلوماسية في حمايتنا فسنلجأ إلى وسائل أخرى لعودة حقوقنا" وفي نفس السياق بدأت طلائع القوات العراقية تتجه نحو الحدود العراقية الكويتية في 18 يوليو 1990 [2] ، حيث بدأ الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك أولى خطواته في محاولة تسوية الأزمة العراقية الكويتية حيث سافر إلى بغداد والسعودية والكويت وتم طرح عدة نقاط لتسوية الأزمة تمثلت في استبعاد العمل العسكري وتقريب وجهات النظر ووقف الحملات الدعائية بين البلدين حتى يتم عقد اجتماع مصالحة بين البلدين[3]، استجابت الدولتان للوساطات السعودية والمصرية وعقدت المباحثات بمدينة جدة في 31 يوليو 1990 إلا أن العراق لم يكن يملك إلا المماطلة وكان نوعاً من الإرضاء للوساطة المصرية والسعودية ولم يكن لديهم الجدية الكافية إلى حل النزاع ودياً وفي هذه الاثناء كان العراق قد أستكمل حشد قواته العسكرية على الحدود الكويتية[4].

## الفرع الثاني: غزو العراق للكويت

في يوم 2 أغسطس 1990 تفاجئت الحكومة الكويتية كما تفاجأ العالم بأسره بإعلان إذاعة بغداد في الساعة الثانية صباحاً أن القوات العراقية عبرت الحدود الكويتية واحتلت مواقع فيها وأنها زاحفة باتجاه العاصمة الكويت استجابة لنداء الشعب الكويتي الذي أطاح بالنظام القائم هناك وأن ما تم جاء استجابة لطلب الحكومة الحرة المؤقتة الجديدة في الكويت[5].

---

1 - بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سابق، ص 14 – 15، و33 – 35.

2 - الشاعري صالح، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 226.

3 - رضا هلال، الصراع على الكويت، القاهرة، 1995، ص 55.

4 - حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :102، 1أكتوبر1990، ص69 – 74.

5 - كانت نية العراق هي مواصلة الغزو غير مكترث بعواقبه، حيث أصدر بيان من مجلس قيادة الثورة الذي تضمن فيه أن القوات العراقية ستنسحب من الكويت في غضون عدة أيام بعد استعادة الأمن وأنه سيترك

دول مجلس التعاون الخليجي من جانبها لم تكن تتوقع أن يقدم العراق على غزو دولة الكويت رغم التطمينات التي أبداها الرئيس العراقي صدام حسين لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعدم استخدام القوة في حل الخلاف المفتعل حول الحدود العراقية وحقل الرميلة النفطي[1] والديون المستحقة على العراق وتبع ذلك مساعي رؤساء الدول العربية كالرئيس المصري والملك الأردني حتى أن أمير الكويت كان قد ألغى حالة الاستنفار في الجيش الكويتي كي لا يعطي ذريعة للعراق لتصعيد الموقف[2].

سعت دول المجلس في بداية الأمر لإيجاد حلول لتلك الأزمة من خلال الوساطات الهاتفية مع الرئيس العراقي، إلا أن تعنت القيادة العراقية لم يوجد صدى لتلك المساعي، وعلى أثر انهيار الجهود التي كان يجريها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود لحل الخلاف حول الغزو تكثفت على الفور الجهود السياسية العربية لمنع توسع الأزمة ومحاولة إيجاد حل سريع لها في الإطار العربي وتطويق نتائجها[3].

---

الشعب الكويتي يقرر شئونه الخاصة بيده. كما تضمن البيان إنذار كل من تسول له نفسه التحدي أن تتحول العراق والكويت إلى مقبرة للمعتدين. ومضي العراق في تشكيل ما سمى حكومة الكويت الحرة التي أذيع بيانها الأول من الكويت ويتضمن أن أهل الكويت يتطلعون للحرية والإسهام في تحقيق أهداف الأمة العربية وأنهم يأملون منذ الاستقلال بتحقيق هذه الأهداف وعزل الأمير جابر وولي عهده الشيخ سعد العبد الله وحل المجلس الوطني، وأعلن عن تشكيل أعضاء الحكومة المؤقتة التي ضمت 9 عسكريين يرأسهم العقيد علاء الدين حسين، يمكن الرجوع إلى: د. مصطفى عبد القادر النجار ونزار عبد اللطيف الحديثي، سقوط التجزئة دراسة تاريخية عن عودة قضاء الكويت للعراق، بغداد، 1990، ص21 – 25. أما الحكومة المؤقتة فقد أعلنت أن يوم 8 أغسطس 1990 هو يوم الوحدة بين العراق والكويت وعلى أثر ذلك ومن مقتضيات الوحدة طُلب من السفارات العاملة في الكويت إغلاقها قبل يوم 14 أغسطس 1990 لأن لم يعد هناك وجود قانوني للدولة الكويتية لكي تتمتع بحق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والاكتفاء بالتواجد السفارات في العاصمة بغداد، وكان يوم 30 أغسطس 1990 هو يوم الإعلان عن اندماج الكويت ضمن إقليم الدولة العراقية وإنهاء سيادتها الداخلية بجعلها المحافظة رقم (19) في التنظيم الإداري للجمهورية العراقية. يمكن الرجوع إلى: بنية الأصفهاني، وثائق خاصة بأزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية (ملف الغزو العراقي للكويت) العدد: 102، 1أكتوبر1990، ص 167.

1 - هانز كريستوف فون سونيك، تشريع العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: أحمد حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 310 –311.

2 - مذكرات نورمان شوارتزكوف، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص 99.

3 - د. غانم علوان الجميلي، العراق: التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، ضمن كتاب الخليج في عام 2014

أيقنت الدول العربية بضرورة عقد مؤتمر قمة عربي طارئ للرؤساء العرب في مقر الجامعة بالقاهرة، وهذا ما قام به الرؤساء في 8 أغسطس 1990 حيث قام الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك بدور كبير في هذه القمة والخروج بنتائج كان من أبرزها إدانة الغزو العراقي لدولة الكويت، فتلك المرة الثانية التي يكون فيها العراق طرفاً في أزمة تقضي إلى عمل عسكري بحيث تؤدي إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط، فحين دخل العراق أول مرة في حربه مع إيران وجد له الدعم العربي، أما في الثانية التي أحتل فيها الكويت وجد الإدانة من قبل الجامعة العربية[1].

إن عقد الجامعة العربية للاجتماع الطارئ قد أثبت عجزها عن القيام بوظيفتها المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء طبقاً لميثاقها وذلك مما خرجت به تلك القمة من تصويت وإدانة للغزو العراقي[2] وذلك من خلال الآتي[3]:

أ- عبرت قرارات القمة عن انقسام النظام الإقليمي العربي إلى جهتين متصارعتين بين مؤيد ومعارض.

ب- جاء اجتماع القمة متأخراً مقارنة باجتماع مجلس الأمن الدولي الذي أنعقد في 2 أغسطس 1990 وعبر بالإدانة الدولية الجماعية ضد الغزو.

كان رد فعل الحكومة الكويتية أنها تمسكت بالشرعية وأصبحت حكومة منفى من بعد انتقالها إلى مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية[4]، وأدان بيان لوزارة

---

- 2015 الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، جدة، الطبعة الأولى، 2015، ص 278.

1 - حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 69 - 74.

2 - شهدت اجتماعات القمة الطارئة تباين في إدانة الغزو مما يبين كمية الانشقاق العربي، أما الدول التي أدانت الغزو فهي: دول مجلس التعاون الست، مصر، المغرب، سوريا، لبنان، جيبوتي، الصومال. أما الدول التي أيدت الغزو فهي: العراق، ليبيا، منظمة التحرير الفلسطينية. بينما تغيبت الجزائر واليمن عن التصويت. وتحفظت الأردن والسودان وموريتانيا بينما تغيبت تونس عن القمة.

3 - ألين قريش، الخليج مفاتيح لحرب معلنة، باريس، 1991، ص 241.

4 - تمركزت الحكومة الكويتية في مدينة الطائف حتى تحرير دولة الكويت، وفي شهر أكتوبر 1990 عقد المؤتمر الشعبي في مدينة جدة بالسعودية حيث أكد المواطنون الكويتيون والأقطاب السياسية رفضهم للغزو العراقي للكويت والتمسك بثوابت العقد الاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع الكويتي وثوابت هذا العقد تستند إلى

الدفاع الكويتية يوم 2 أغسطس الغزو العراقي وطالب منه التوقف فوراً عن هذا العمل العدواني وسحب جميع القوات العراقية إلى داخل حدوده وأعلنت أنها تملك الشرعية دفاعاً عن الكويت بكل الوسائل والسبل[1]، ومن جهة أخرى اتجهت المملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون إلى عدم محاولة الزج بقواتها الصغيرة مقارنة بالحجم الكبير للقوات الغازية لدولة الكويت، ويرى الباحث أن خير ما عملته دول مجلس التعاون هو عدم الاشتباك في فترة أيام الغزو الأولى مع القوات العراقية بسبب تباين الحجم بن القوتين وعدم تحريك قوات درع الجزيرة المتواجدة في مدينة الملك خالد العسكرية بمنطقة حفر الباطن لأسباب منها:

أ- صغر حجم القوات المتواجدة بمنطقة حفر الباطن.

ب- لم يمضي على إنشاء تلك القوات غير سنوات قليلة وهي غير كافية من ناحية الخبرة القتالية مقارنة بخبرة القوات العراقية التي خاضت حرب مع إيران ولمدة ثمان سنوات.

ج- عدم وجود تنسيق واضح لتلك القوات إبان الغزو العراقي لدولة الكويت.

د- عدم الاعتماد على قوات درع الجزيرة لعدم إطالة الحرب وذلك راجع لقرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة واصطفاف مجموعة من الدول مع العراق وضد دول مجلس التعاون مما يوحي بتوسيع دائرة الحرب ودخول دول أو مجموعات مقاتلة لدائرة الحرب.

مثل الغزو العراقي لدولة الكويت أحد التحديات الكبرى في إثبات عدم قدرة المنظومة العسكرية الخليجية على مواجهة الغزو وتبعاته من الناحيتين السياسية والعسكرية وقد أثبتت تلك الأزمة عن عجز دول المجلس عن التصدي العسكري

---

استقلالية الدولة وشرعية القيادة والأسرة المالكة الكريمة وديمقراطية الحكم وهي ثوابت كانت في ضمير الشعب الكويتي وقيادته منذ ما قبل الاستقلال.

1 - لوسيان بيترلان، الحروب والسلام في الشرق الأوسط، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1997، ص 404.

للقوات العراقية الزاحفة بسبب التفاوت الكبير في حجم القوات[1]، فكانت الاستعانة بالقوات الدولية تحت مظلة الشرعية الدولية وهي الوسيلة الوحيدة التي جاءت لمعالجة الوضع الناتج عن غزو الكويت واحتلالها، وعكس الحدث ضآلة قدرات المنظومة الخليجية الدفاعية ومن بعدها المنظومة العربية المتمثلة في جامعة الدول العربية على مواجهة الغزو العراقي الغاشم دون الاستعانة بقوات خارجية وتحت غطاء شرعي دولي[2].

أيقنت دول مجلس التعاون الخليجي مدركة بأنها البوتقة التي تدور فيها الأحداث والتفاعلات العنيفة التي أطلقتها أزمة غزو العراق لدولة الكويت، ورأت دول المجلس أن الأزمة أكثر تعقيداً من أن تحل في إطار الجامعة العربية، فكان ذلك سبباً كافياً دفعها لتوثيق روابطها بالقوى الدولية التي أثبتت فعاليتها في تحرير دولة الكويت[3].

كان هدف دول مجلس التعاون هو عدم استمرارية الهجوم جنوباً ومنعه من الامتداد إلى المملكة العربية السعودية ومن ثم البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة لأنهم يقعون على امتداد الساحل الشرقي للسعودية ومنعه كذلك من الاستيلاء على آبار النفط المهمة بالمنطقة[4].

يعتبر موقف المملكة العربية السعودية هو المحرك الرئيسي لاسترداد دولة

---

1 - عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 45 - 46، شتاء وربيع 2015، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 116.

2 - عبد الرضا علي أسيري، دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي: الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 113.

3 - الجنرال متقاعد انطوني زيني: تأثير السياسة الأمريكية في أمن الخليج وجهة نظر عسكرية، الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 54.

4 - صلاح كامل مشرف، أسرار حرب الخليج في الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، خالد بن محمد القاسمي، ج1، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر، 1992، ص 2.

الكويت ويأتي ذلك خلافاً وخروجاً على التقاليد الدبلوماسية السعودية عبر ترحيبها بالتواجد العسكري العالمي الكثيف على أراضيها والذي يُعد هو الأكبر على مدى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية[1]، ويأتي ذلك بعد أن استنفذت جميع السُبل السلمية مع العراق ولحماية أراضيها وأراضي دول مجلس التعاون من عدم توقف القوات العراقية عند حدود دولة الكويت بل كان العراق يسعى إلى التوغل داخل الأراضي السعودية ووضع اليد والسيطرة على الحقول النفطية ومساومة دول الغرب عليها فيما بعد لولا يقظة وسرعة أخذ القرار الصائب من قبل قيادة المملكة العربية السعودية[2].

من جهتها أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي وهي المستهدفة من كل تلك الأحداث بيانا على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية المنعقدة في القاهرة في 3 أغسطس وكان هذا البيان كرد فعل دول المجلس مجتمعة وعبروا فيه عن:

1. المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية حتى حدود ما قبل 1 أغسطس 1990
2. عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي.
3. مطالبة الجامعة العربية لاتخاذ موقف عربي مُوحد اتجاه العدوان السافر.

كانت دول مجلس التعاون غير متحمسة لنتائج مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد بالقاهرة إذ أكدوا في بيانهم تفهمهم للفقرة السادسة من قرار الجامعة العربية الطارئ والذي يرفض التدخل الأجنبي في الشئون العربية، بأن ذلك لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في هيئة الأمم المتحدة بحفظ الأمن والسلم الدوليين[3].

حيث عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعهم الطارئ الثاني للمجلس

---

1 – عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير، مرجع سابق، ص 116.

2 - سيوم براون، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: فاضل جكتر، شركة الحوار العربي، بيروت، 2004، ص 47.

3 - يوسف الجهماني، الإسلام والغرب: السعودية وأمريكا نموذجا، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2003، ص 64.

الوزاري في مدينة جدة باليوم التالي لاجتماع القمة العربية الطارئ بالقاهرة مؤكدين ومتمسكين عن ما صدر عنهم بالقاهرة، حيث كانت أول المستجيبين لترحيب السعودية هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد يوم واحد من اجتماع جده لوزراء خارجية دول المجلس الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش أن الولايات المتحدة قد بدأت بإرسال طلائع القوات الأمريكية وإنزالها في المنطقة كجزء من القوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقي[1].

عقد رؤساء هيئة الأركان بجيوش دول المجلس لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس وتنسيقها مع الدول المتعددة الجنسيات وتبعها في 22 أغسطس 1990 اجتماع وزراء الدفاع الاستثنائي، لمناقشة الوضع والتعاون مع القوات الصديقة في دحر العدوان وتحرير دولة الكويت وتعزيز قوات درع الجزيرة بقطاعات من جيوش الدول الست في تلك الفترة الحرجة من أجل جعلها أكثر من رمز في عملية التحرير لتأكيد تضامن دول المجلس التي أثبتت الأزمة قدرتها الكبيرة على الحفاظ على وحدة الصف ولا سيما عند المحن والأزمات[2].

تم تشكيل قوات التحالف الدولي والقوات المتعددة الجنسيات بقيادة القائد العسكري الأمريكي نورمان شوارسكووف[3] ولكن المملكة العربية السعودية أصرت

---

1 - سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص427.

2 - د. محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، عالم المعرفة 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مارس 1995، ص 342.

3 - نورمان شوارسكووف خدم في الجيش الأمريكي بين عامي 1956 – 1991، خدم في فيتنام وأصبح مساعد لوزير الدفاع بين عامي1973 – 1974، وأستلم قيادة إقليم المحيط الهادئ في جزر هاواي بين عامي1978 – 1980، وفي عام1983 عين نائب قائد القوات الأمريكية التي قامت بالهجوم على جزيرة جرينادا، ثم أصبح قائداً للمنطقة الوسطى ورُقي إلى رتبة جنرال عام 1988، قاد قوات التحالف في الهجوم البري والبحري والجوي لتحرير دولة الكويت خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي عرفت بعاصفة الصحراء، وقام بإرسال القوات العسكرية إلى ما وراء خطوط الجيش العراقي ويكون بذلك قد نقل المعركة إلى قلب العراق خلف ألوية الجيش العراقي الموجود بالكويت ألأمر الذي مكنه من الاقتراب من حسم المعركة في أربعة أيام من بعد الهجوم البري، وتوفي في 27 ديسمبر2012 عن عمر يناهز78 عام.

على أن يتولى اللواء الركن الأمير خالد بن سلطان قيادة القوات العربية والإسلامية[1] حيث عينه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في 10 أغسطس 1990 قائداً للقوات الإسلامية والعربية وتعاون مع قوات التحالف المكونة من 37 دولة ومتمثلة في أكثر من 700 ألف منها 55 ألف من القوات الأمريكية والقوات الأخرى بنحو 100 ألف فضلاً عن القوات السعودية 200 ألف وكانت تلك القوات مقسمة بينه وبين الجنرال شوارسكووف حيث كانت قوات التحالف تتكون من[2]:

أ- 14 دولة من حلف الناتو (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، كندا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، بلجيكا، تركيا)

ب- 9 دول عربية (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عُمان، مصر، سوريا، المغرب).

ج- دول أخرى (باكستان، بنغلاديش، ساحل العاج، السنغال، النيجر) بالإضافة إلى تبرع اليابان ب 4 مليار دولار.

ومع قيام العراق بغزو دولة الكويت انضمت تركيا إلى المعسكر الغربي لإخراج القوات العراقية الغازية الأمر الذي أفضى بالنهاية إلى انتقال أنقرة من مرحلة الحياد السلبي اتجاه أمن دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحياد الإيجابي وذلك بعد ما دفعت لتأدية أدوار ملموسة لحفظ أمن الخليج واستقراره[3]، في هذا الأثناء حدد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأهداف الأمريكية في المنطقة في رسالة وجهها إلى القائد العسكري لقوات التحالف على النحو التالي[4]:

---

1 - اللواء الركن الأمير خالد بن سلطان آل سعود هو الابن الأكبر لوزير الدفاع النائب الثاني لمجلس الوزراء السابق ولد عام1948 وتخرج من أكاديمية ساندهرست العسكرية في بريطانيا وتدرج في المناصب العسكرية من 1968 حتى تعيينه نائب وزير الدفاع بعد حرب تحرير دولة الكويت عام1991 حتى إعفاؤه عن منصب نائب وزير الدفاع السعودي في 20إبريل2013.

2 - سعد الدين الشاذلي، الحرب الصليبية الثامنة، منشورات عيون للمقاولات، الدار البيضاء، ج1، 1991، ص 1.

3 - محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية-التركية، دراسات استراتيجية رقم:184، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013، الطبعة الأولى، ص 14.

4 - محمد عبد السلام، السلوك العسكري ومحدداته، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :103، 1 يناير1991،

1. خروج القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط.
2. ضمان سلامة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي.
3. الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين والغربيين وضمان سلامتهم.
4. قيام نظام دولي جديد يتسم بالتعايش بين دوله.

برز مصطلح "النظام الدولي الجديد" أثناء وبعد حرب الخليج الثانية في 2 أغسطس 1990 على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بهدف حشد التأييد العالمي ضد العراق، كما أستخدمه مراراً بعد ذلك خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي وتفككه، وكذلك أستعمل الرئيس بوش هذا المصطلح في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في 25 مارس 1991 قائلاً: "أن حرب الخليج الثانية كانت المحك الأول لنظام عالمي جديد"[1].

كما أستعمله مرة أخرى بعد نهاية الحرب في خطابه الذي ألقاه بالكلية الحربية بقاعدة ماكسويل الجوية بمدينة مونتغمري بولاية ألاباما حيث حدد أركان النظام الدولي الجديد وتتكون من تسوية المنازعات بالطرق السلمية، التضامن الدولي في مواجهة العدوان، والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة[2]. كانت آخر فرصة قدمها مجلس الأمن الدولي[3]

---

ص 123.

1 - مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص 29.

2 - علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد:23، العدد:3/4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، أبريل 1995، ص 12.

3 - أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات الخاصة بهذا الصدد ومنها:1-القرار 660 إدانة الغزو العراقي لدولة الكويت، 2-القرار 661 فرض مقاطعة اقتصادية على العراق وإنشاء لجنة للقيام بمهام محدودة بتطبيق القرار. 3-القرار 662 عدم شرعية ضم الكويت إلى العراق. 4-القرار 664 يتعلق بوضع الأجانب والبعثات الدبلوماسية في كل من العراق والكويت. 5-القرار 665 بشأن اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكيد على تطبيق القرار رقم 661 الخاص بالمقاطعة. 6-القرار 666 بشأن مراعاة الظروف الإنسانية في العراق والكويت في عملية المقاطعة وأن يتم تصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق للأطراف المصدرة لها. 7-القرار 667 يحب على العراق مراعاة اتفاقيتين فيينا لعامي 1961 و1963 بشأن معاملة البعثات الدبلوماسية. 8-القرار 669 تقديم مساعدات إلى العراق وفق نص المادة من ميثاق الأمم المتحدة. 9-القرار 670 امتداد إجراءات المقاطعة إلى جميع وسائل النقل بما في ذلك وسائل النقل الجوي 10-القرار 674 اتخاذ إجراءات إضافية في حالة عدم

هو إتاحة الفرصة للانسحاب العراقي قبل 15 يناير 1991، إلا أن العراق لم ينسحب من دولة الكويت حيث بدأت المعركة الجوية في 17 يناير 1991 بقصف جوي كثيف ولمدة 40 يوما ألحقت خسائر عسكرية كبيرة في الجانب العراقي حيث بلغت على المستوى القوة الجوية تدمير 33 طائرة عراقية مقاتلة وأربع طائرات عامودية (هيلوكوبتر) مع تدمير 70 طائرة أخرى في ملاجئها وفرار 147 طائرة إلى إيران، أما الخسائر التي الحقتها قوات التحالف على مستوى القوات البرية فكانت تتمثل ب3000 دبابة و925 عربة مدرعة و1485 مدافع الميدان بالإضافة إلى خسائر فادحة في 26 فرقة عسكرية من أصل 48 فرقة عسكرية يتكون منها الجيش العراقي[1].

كان الجيش العراقي يطلق بالونات اختبار لمعرفة مدى جهازية قوات التحالف حيث قام بمهاجمة مدينة الخفجي[2] التي تقع على الحدود الكويتية السعودية وكان ذلك في 31 يناير 1991 فكانت القوات المشتبكة في تلك المعركة هي القوات الخليجية التي أثبتت جدارتها في تطهير مدينة الخفجي، أراد العراق توسيع دائرة الحرب حين هاجم دول مجلس التعاون بصواريخ (سكود)، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قصف الكيان الصهيوني بتلك الصواريخ والتي كان يهدف إلى جر إسرائيل لحرب الخليج الثانية لتصبح حرب إسلامية صهيونية ومن ثم يكسب التأييد العربي والإسلامي في صفه ولكن إسرائيل أكتفت بما قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية

امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن والمساعي للأمين العام المتعلقة بوضع الكويتيين والأجانب في كل من الكويت والعراق. 11-القرار 677 إدانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وإتلاف السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت. 12-القرار 678 منح العراق فرصة أخيرة للامتثال لقرارات مجلس الأمن في موعد أقصاه 15يناير1991. 13-القرار 686 والذي يتعلق بإنهاء الحرب الدائرة في المنطقة الخليج وإلزام العراق بكل التدابير في هذا الشأن. يمكن الرجوع إلى: مصطفى عبد الله خشيم، علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب، مجلة المستقبل العربي، المجلد (15) العدد: 138، 1992، ص 86.

1 - جاك أندرسون، ترجمة: أحمد عبد الصمد وأميرة إبراهيم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1992، ص 27.

2 - مدينة الخفجي هي مدينة سعودية ملاصقة لمنفذ الحدودي النويصيب الذي يربط بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، حيث أخلت السعودية مدينة الخفجي من سكانها خوفاً على أرواحهم، واستدرجت القوات العراقية لتلك المدينة، إلا تكون أنه في خلال4ساعات حاصرت قوات درع الجزيرة المنطقة كلها وتم الاشتباك بينهم وتمكنت قوة درع الجزيرة من تدمير ثلاث فرق تماماً من مدينة الخفجي حتى داخل الكويت المنطقة المنتشرة فيها تلك الفرق داخل الكويت.

من نظام (البتريوت PAC-2) للدفاع الجوي[1].

أعلن العراق رسمياً في يوم 23 فبراير 1991 سحب قواته من دولة الكويت دون ربط الانسحاب بتسوية القضية الفلسطينية كما كان يردد أو بغير ذلك من الشروط على أن يصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار وتوفير من الضمانات الأمنية اللازمة للقوات العراقية عند الانسحاب، إلا أن ذلك قد جاء متأخراً حيث بدأت قوات التحالف بالهجوم البري الذي أدى إلى حالة الانتقام لدى الفلول العراقية المنسحبة لاتباع سياسة الأرض المحروقة بتدمير معظم آبار النفط الكويتية وإحراقها وكان يوم 26 فبراير يوم تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي[2].

قادت أزمة الخليج لبناء علاقات أمن جديدة بين دول المجلس من ناحية وبعض أهم الدول العربية الاستراتيجية في المنطقة (مصر وسوريا) بتحالفهم ضد العراق، إذ كانت تلك الدولتين قوتان فاعلتان في إدارة الأزمة حيث نشأ تعاون أمني استراتيجي جديد بين الدولتين في حرب تحرير دولة الكويت، وبعد تحرير الكويت تم توقيع (إعلان دمشق) بين دول مجلس التعاون وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية في 6 مارس 1991 حيث برز ذلك الحلف لفترة وجيزة فقط[3].

من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف حلف إعلان دمشق ثم انهياره هو إتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد جملة من الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بمدد لا تقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، والتي فضلتها دول المجلس على إعلان دمشق المحدود الإمكانية مقارنة بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها الضاربة وحاجة دول المجلس للأمن الإقليمي وكذلك أجازت

---

1 - نواف الزرو، من النيل إلى الفرات بين الحلم والحقيقة: هروب إسرائيل في العراق معطيات - حقائق، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 2005، ص 47 - 48.

2 - د. سمعان بطرس، الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية: المقدمات الواقع وردود الفعل، عالم المعرفة 195 سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مارس 1995، ص 553.

3 - مصطفى علوي، أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمني أم ترتيبات أمنية غير مرتبطة، بحث مقدم إلى ندوة بعنوان: مصر وأمن الخليج بعد الحرب، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 1991، ص 30 - 37.

الاتفاقيات العسكرية شرعية التواجد الأمريكي في القواعد البرية والجوية والبحرية في دول المجلس وحاجة دوله للأمن والسلم الدوليين[1].

كان تأثير غزو دولة الكويت وحرب الخليج الثانية كبيراً في تكوين رؤية دول مجلس التعاون الأمنية والعامل الرئيسي لتغيير نظرتها للحفاظ على أمنها حيث كان أمن الخليج بدوله ثم خليجياً وعربياً حتى تم الربط بين أمنها والأمن الدولي بعد حرب الخليج الثانية، بعدما كانت تمثل خطراً على الأمن في المنطقة أصبحت القوى الخارجية مصدر الاستقرار في منطقة الخليج مع تقلص للدور العربي وأصبح القبول بالوجود الأجنبي لضمان الأمن والاستقرار مع بروز النظام الدولي الجديد، وتزامن ذلك مع تقليص الدور العربي الذي يلعبه في أمن الخليج حيث فقدت دول المجلس ثقتها في الارتباط بالأمن القومي العربي الذي تجسد في إعلان دمشق[2].

ما إن وضعت الحرب أوزارها بدأت بلورة نظام شرق أوسطي جديد بمؤتمر مدريد للسلام التي حضرته معظم دول العالم وكان الهدف منه دفع عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل[3]، وأصبح هذا المؤتمر الأرضية لاتفاق أوسلو التي أعقبه توقيع معاهدة السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكا في 13 سبتمبر 1993 والذي بموجبه منحت منطقتا غزة وأريحا للسلطة الفلسطينية المركزية[4]، ومن ثم أتفاق وادي عربة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل في 25 يوليو 1994 وتبادل مكاتب الاتصال بين المملكة المغربية وإسرائيل وإقامة مكاتب لرعايا المصالح بين تونس وإسرائيل عن طريق بلجيكا في سبتمبر 1994، بالإضافة إلى احتضان خمسة عواصم عربية (الرباط، تونس، القاهرة، الدوحة، مسقط)

---

1 - حميد محمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،2001، ص147.

2 - مصطفى العاني، الخليج وبوادر تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد :10، 2005، ص16.

3 - محمد الأزعر، السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر محددات الاستمرارية والتغير، شؤون عربية، العدد: 109، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 151.

4 - محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994، ص 33.

لاجتماعات اللجان المتعددة الأطراف والتي تفرعت عن مؤتمر مدريد للسلام[1].

ويرى الباحث أن منطقة الخليج العربي تعاني من هشاشة النظام الأمني مما أدى إلى استخدام القوة من جانب العراق ونشوب حروب بالمنطقة، وأصبحت دول المجلس معتمدة كلياً على القوى الخارجية غير أن محاولة دول المجلس الأخيرة في بناء قوة ذاتية جاءت لتؤهلها للدفاع عن نفسها مستفيدة من درس الغزو العراقي لدولة الكويت.

1 - منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء وتسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد :19، مارس1995، ص20.

## المبحث الثاني: خلفية وتطور أزمة البحرين وآفاق إنشاء العملة النقدية الموحدة

شهدت بعض الدول العربية تحولات واحتجاجات شعبية أدت إلى تغيير في بنية الأنظمة العربية وهو ما أتفق اصطلاحا على تسميته "بالربيع العربي" ابتداء بثورة الياسمين في تونس في ديسمبر 2010، وفي مصر 25 يناير 2011 وفي ليبيا 17 فبراير وتلتها أحداث اليمن وسوريا، إلا أن الحالة البحرينية التي تعتبر مغايرة ومخالفة عن باقي الاحتجاجات سالفة الذكر والتي اندلعت في 14 فبراير، فكما ترددت مقولات من تفسير وضع الثورات العربية بأن ثورة تونس تختلف عن ثورة مصر وثورة مصر ليست ثورة ليبيا وثورة ليبيا كاليمن واليمن ليست كسوريا وأن سوريا تختلف عن البحرين والتي هي تختلف عن طبيعة باقي الثورات[1].

أصبحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين أقطار الدول هدفا استراتيجيا مهما لما تفرضه التطورات الاقتصادية المتسارعة في العالم الحديث وما صاحبه من منافسة العولمة وظهور الكيانات الاقتصادية الدولية التي تهمش كيانات الدول الصغيرة وتعطي الأهمية والأفضلية للتكتلات الاقتصادية التي بإمكانها الصمود في وجه التحديات الاقتصادية العالمية، والتي كان أكثرها وضوحاً هو مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى الإنجازات التي حققها في المسيرة الاقتصادية التكاملية التي تخللتها التحديات لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي وتنويع مصادر الدخل والمنافسة في عالم التكتلات السياسية والاقتصادية مع مواكبة عصر العولمة.

---

1 - محمد عز العرب، لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية استثناء في الربيع العربي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، إبريل 2011.

## المطلب الأول: خلفية وتطور أزمة البحرين ودور منظومة دول مجلس التعاون معها

لا يمكننا تصنيف ما حدث في البحرين بموجة الربيع العربي، ويرجع ذلك إلى تفاوت الأوضاع الداخلية في البلدان سالفة الذكر وتطورها السياسي والاجتماعي والتركيبة السكانية للمجتمع ولا يمكننا وصفها إلى حد التطابق، رغم أنه لم تكن الاحتجاجات الطائفية التي شهدتها البحرين منتصف فبراير 2011 بمعزل عن الربيع العربي إعلامياً إلا أن مضمونها أن يوصف ما حدث في مملكة البحرين على أنه ثورة(1)، أو انتفاضة أو هبة شعبية أو حتى أزمة لأن ذلك ينطوي على تعميم خاطئ ومبالغ فيه إلى حد كبير(2).

ولكن ما هو السبب الذي يميز مملكة البحرين عن باقي الدول العربية التي حصلت فيها الثورات الداعية لإسقاط الأنظمة والتعطش إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحالة الاقتصادية الصعبة؟ وهل تنطبق حالة البحرين مع تلك الدول؟

### الفرع الأول: مملكة البحرين إبان أحداث فبراير 2011

إن التطور السياسي في دول الخليج العربية بدأ مع نشأة هذه الدول ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت هذه الدول بتطوير قدراتها السياسية من خلال وضع التنظيمات والتشريعات الحديثة للمشاركة الشعبية بما تقتضيه الحاجة والظروف السياسية، إلا أن دول الخليج العربية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991 كانت محوراً لصراع أيديولوجيات ثلاث:

---

1 - مفهوم الثورة يشير إلى إحداث تغير جذري وصياغة عقد اجتماعي جديد بين السلطة الحاكمة والمحكومين عبر عمل شعبي واسع ومن ثم فإن السمتين الأساسيتين في الثورة هما السعي إلى إدخال تغييرات جذرية داخل المجتمع ومشاركة قطاعات واسعة من الشعب في هذه الثورة، فلا يمكن الحديث عن عمل فردي أو فئوي أو من جانب شريحة اجتماعية محددة باعتباره عملاً ثورياً وإلا اصطدمت مع أغلبية مكونات الشعب، ومن أمثلة الثورات البارزة في هذا الإطار الثورة الفرنسية عام 1789، وثورات أوروبا الشرقية عام 1989 بعد انهيار حائط برلين وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004

2 - محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 يونيو 2011.

الإسلامية التقليدية، اليسار الشيوعي، التيار القومي العربي، ولكل منهما له تفرعات وارتباطات بالقوى الإقليمية والدولية، وقد تراجع المد القومي العربي بعد هزيمة (1967) ومن ثم تراجع المد اليساري الشيوعي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ولذلك انهارت التنظيمات التي ارتبطت بهما، وبرز منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات حتى الآن التيار الإسلامي بشقيه السني والشيعي وكل منهما له فروعه ومؤيدوه، ومن هنا تحول محور العمل السياسي من الفكر (الشيوعي) أو (القومي) إلى (الإسلامي) بشقيه ومن النظم الثورية إلى النظم المحافظة[1].

لم تكن البحرين بمعزل عن تلك الأحداث بل أن البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية هم أكثر الدول الذين تأثروا بتلك الأفكار والحركات والمنظمات عن باقي دول المجلس، حيث بدايات الحركة الشعبية في البحرين تعود لعام 1923 وذلك بعد ما دعا وجهاء وأعيان البحرين لتأسيس ما أطلق عليه بالمجلس التشريعي الذي كان يهدف مساعدة شرعية نظام الحكم ممثلاً في الشيخ عيسي بن علي آل خليفة حاكم البحرين (1869 - 1932) والمشاركة الشعبية في وضع القرار السياسي في إدارة شئون البلاد ضد السلطات البريطانية التي كانت تفرض الحماية على البحرين، إلا أن هذه المطالبات ووجهت بتعنت من قبل سلطات الحماية وأدت إلى نفي زعمائها ومن بعدها تولى الشيخ حمد مساعدة والده الحاكم الشيخ عيسي بن علي آل خليفة في تدبير أمور الحكم والبلاد إلى أن وافاه الأجل عام 1932 [2].

شهدت البحرين في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حراك من نوع آخر حيث اجتمعت التيارات السياسية في البحرين تحت مسمى "هيئة الاتحاد الوطني" التي كانت لها وجهة نظر في طريقة الإصلاح ولا سيما أنها كانت واقعة تحت قيادة

---

1 - د. محمد نعمان جلال، نظرة على التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4465، 28 نوفمبر 2014.

2 - سوسن الشاعر ومحمد عبد القادر الجاسم، البحرين قصة الصراع السياسي (1904 - 1956) مطبعة الوطن، دولة الكويت، الطبعة الأولى، 2000، ص82.

القوميين العرب ومتزامنة مع الثورات العربية كثورة 23 يوليو بمصر[1] الأمر الذي أدى إلى المواجهة مع السلطات الإدارية التي كانت تدير الأمن من قبل السلطات البريطانية وعملت على إجهاض أعمال هيئة الاتحاد الوطني بعد أن ضاقت ذرعاً بسبب تصاعد مد القومية العربية الداعية لاستقلال الدول العربية، ففي أكتوبر 1956 دعت الهيئة إلى إضرابات وتظاهرات احتجاجا على العدوان الثلاثي ضد مصر بعد تأميم قناة السويس مما أدى إلى أحداث وشغب في البحرين الأمر الذي أدى لتصاعد الوضع الأمني الداخلي مما حدا بالسلطات باعتقال أبرز قادة الهيئة وتمت محاكمة قيادة الهيئة بالنفي والسجن لبعضهم[2].

قاد التيار اليساري في مارس عام 1965 [3] احتجاجات بسبب فصل شركة نفط البحرين المحدودة لعدد من العمال الوقت الذي كان فيه التيار اليساري أقوى المكونات بسبب الدعم الروسي لتنظيمات الجزيرة العربية، وتمت فيه مسيرات احتجاج ما لبثت أن هدأت بعد تعامل قوات الأمن لفرض السيطرة[4].

بعد انتهاء الحماية البريطانية عن البحرين في 14 أغسطس 1971 بدأت سنواتها الأولى بخطوات نحو إرساء دعائم الحكم الديمقراطي بإصدار الأمير الراحل

---

1 - هيئة الاتحاد الوطني كان اسمها الأول هي الهيئة التنفيذية العليا وتزامنت مع فترة قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر وكذلك تولي رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق رئاسة الوزراء في إيران، وطالبت الهيئة بالعديد من الأمور أهمها: سن دستور للبلاد. إنشاء مجلس تشريعي. السماح للعمال بتشكيل نقابة لهم. إصلاح القضاء. إصلاح قوات الشرطة. ورأت السلطات الإدارية البريطانية بأن مطالب الهيئة قد تجاوزت السقف المسموح به، فقد قام القائد البريطاني (هرمزلي) بإلقاء القبض على قيادة هيئة التنفيذ العليا وتم نفى قادتها إلى جزيرة (سانت هيلينا) التي تم نفي القائد الفرنسي نابليون بونابرت لها عام 1815 حتى وفاته عام 1821، وهم: عبد الرحمن الباكر، عبد العزيز الشملان، عبد علي العليوات. يمكن الرجوع إلى: صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1972، ص59. وكذلك إبراهيم شداد، نشاط المعارضة السياسية في البحرين 1954 – 1956، الدوحة، دولة قطر، 2000، ص 47 – 48.

2 - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر 1945 – 1971، معهد البحوث والدراسات، القاهرة 1974، ص127 – 128.وكذلك يمكن النظر للهامش بصفحة 27، من كتاب دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 في البحرين، للكاتب حسن طارق الحسن، دار مدارك للنشر، 2014.

3 - د. محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار أبن خلدون، ط1، بيروت، 1976، ص 242 – 247.

4 - أحمد الشملان - سيرة مناضل وتاريخ وطن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 213.

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور الدولة[1] وقد أقر المجلس يوم 9 يونيو 1973 دستور دولة البحرين فتم التصديق عليه من قبل أمير البلاد في 16 ديسمبر 1973 ويحتوي على 109 مادة[2].

انتخب البحرينيون عام 1973 أعضاء المجلس الوطني، وكانت أغلبية أعضائه من المنتخبين، وتمثل الحكومة ما نسبته 25 % ، غير أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، فقد صدر المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1975 بحل المجلس الوطني دون إبداء الأسباب التي دفعت الأمير إلى قرار الحل بشكل علني إلا أن بعض المحللين أرجعوا ذلك إلى عجز البرلمان عن تمديد مشاريع بقوانين مثل قانون أمن الدولة الذي اعتبرته الحكومة أساساً في ما يتعلق بالأمن الوطني[3]، الأمر الذي دعا الأمير الراحل لقرار الحل خوفاً من تعرض البحرين إلى فتنة داخلية ربما تتطور إلى حرب أهلية شبيهة بتلك التي اندلعت في لبنان عام 1975 حتى 1990 بسبب الانقسامات المذهبية والاستقطابات الحادة التي يتعرض لها المجتمع البحريني في ذلك الوقت، ومن جهة أخرى عدم ملاءمة تلك الانقسامات المذهبية[4] الحاصلة في المجلس الوطني

1 - جاء في مقدمة المرسوم أنه "رغبة منا في إرساء الحكم في البلاد على أسس قويمة من الديمقراطية والعمل في ظل نظام دستوري برلماني يوطد حكم الشورى ويتفق مع ظروف البلاد وتراثها العربي والإسلامي، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء رسمنا بالقانون التالي: المادة الأولى ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد. وقد انتخب البحرينيون 22 عضوا للمجلس التأسيسي المكلف بوضع الدستور وعين الأمير 8 أعضاء وانظم إليهم 12 وزيراً بحكم مناصبهم، حيث انعقدت الجلسة الأولى لهذا المجلس يوم 16 ديسمبر 1972، وفي الثلاثين من الشهر نفسه أقر المجلس لائحته الداخلية.

2 - الدستور البحريني أتسم بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني، فالأمير هو رئيس السلطة التنفيذية ويمارس سلطات سياسية، إذ يعين بأمر أميري رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم أميري، كما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، ويسأل الوزراء عن تنفيذ سياسة الحكومة وفي نفس الوقت فإنه ذات مصونة لا تمس فلا يسأل أمام المجلس الوطني الذي يختص بالتشريع والرقابة على أداء الجهاز الحكومي، ويحتوي الدستور البحريني على 109 مادة.

3- م.د. همسة قحطان خلف،الانتخابات البرلمانية البحرينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد:46، 2013، ص156.

4 - ربما كان اتجاه حل المجلس الوطني في البحرين يسير في الاتجاه الصحيح لأن بعد الحل بسنة تقريباً تم اغتيال عبد الله المدني زعيم كتلة الإسلاميين الشيعة في المجلس وهو بنفس الوقت أمين السر ورئيس تحرير مجلة المواقف الأسبوعية، حيث تم اغتياله من قبل أشخاص ذو اتجاهات قومية شيوعية.

البحريني بين اليساريين والإسلاميين التي قد تمتد تأثيرها إلى دول الجوار، ولذلك فقد فرض قانون أمن الدولة الذي يمنح الحكومة الكثير من الصلاحيات[1].

شهدت هذه الفترة من تاريخ البحرين انكفاء تيار الإسلام السني واكتفى العمل من خلال الجمعيات الدينية ذات توجه النفع العام، أما الإسلام الشيعي فإنه ما بين عام 1967 - 1979 تم تأسيس فروع له داخل وخارج البحرين وتمثلت في تيارين رئيسين: التيار الأول: التيار الحوزوي[2] النجفي[3] وكان امتداده من قم في إيران، أما التيار الثاني فكان يتمثل في التيار الرسالي الشيرازي وامتداده في كربلاء في العراق وينسب إليه تمدده في البحرين بشخصية هادي المدرسي الذي لجأ إلى البحرين عام 1971 فاراً من التعرض للاضطهاد على يد نظام البعث في العراق، وتم تأسيس بعض الجمعيات منها جمعية الإرشاد الإسلامي عام 1974، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عام (1976)[4] وحركة الوحدة الإسلامية عام (1980)، وحركة الشهداء

1 - أسامة الغزالي حرب، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة العدد 62، 1 أكتوبر1980.

2 - الحوزة: لفظ اصطلاحي على مدرسة تدرس المذهب الجعفري الاثني عشري الشيعي.

3 - هذا التيار يمثله عيسي أحمد قاسم الذي كان عضو في المجلس الوطني البحريني، وبعد حل المجلس ذهب إلى قم لمدة تسع سنوات من أجل تدارس التعليم الديني الحوزوي ومنح لقب آية الله، وكذلك مجيد مشعل الذي أمضي 20 سنة في حوزات إيران، وبعدهم علي أحمد سلمان الذي درس في قم في الفترة مابين1987-1992،وهؤلاء قادة التيار الشيعي في البحرين وتنطوي تحتهم الجمعيات التالية: جمعية التوعية الإسلامية (1967) والتي تم حلها عام 1981 ثم أعيد تأسيسها عام2001، وجمعية أحرار البحرين (1982) التي أسسها سعيد الشهابي في لندن بريطانيا، وتنظيم حزب الله البحرين (1996) حركة وفاء (2004) والمنشقة من جمعية الوفاق ويتزعمها قدامى أعضاء حزب الدعوة عبد الوهاب حسين وعبد الجليل مقداد، وكما تتبع لهذا التيار تنظيمات شبابية نشطة في المواقع الإلكترونية والمآتم والنقابات العمالية والصناديق الخيرية وكما تهيمن هذه الجماعة على عدد من المآتم تزيد عن ألف مأتم وتتمركز في القرى مثل سترة والدراز وجد حفص وبني جمرة.

4 - ومن الجمعيات التابعة للتيار الشيرازي هي: جمعية العمل الإسلامي عام 2001 التي ترأسها محمد محفوظ، جمعية الرسالة الإسلامية عام 2002 التي ترأسها جعفر علي، جمعية أهل البيت 2003 التي أسسها عبد العظيم المهتدي البحراني، وحركة خلاص عام2007 التي أسسها عبدالرؤوف الشايب في لندن، وكل تلك الجمعيات امتداداً تنظيمياً في مجموعة من المنظمات الحقوقية أبرزها: مركز البحرين لحقوق الأنسان 2001 المنحل من قبل الحكومة، وجمعية البحرين لحقوق الأنسان 2001، وحركة الحريات والديمقراطية حق عام 2005، وجمعية شباب البحرين لحقوق الأنسان 2005، والجمعية الأمريكية لحقوق الإنسان في البحرين عام2010، إضافة إلى الائتلاف العالمي للدفاع عن الشعب البحريني عام 2011. يمكن الرجوع إلى المقالات التي أعدها كل من الكاتبة سوسن الشاعر ود. بشير زين العابدين، بعنوان منظمات المجتمع المدني: جذورها الدينية وشبكاتها الدولية، تقديم يوسف الهزاع، جريدة إيلاف العدد 4707، 11 إبريل 2014.

الإسلامية عام (1980)[1].

شهدت الفترة ما بين 1975 وحتى مطلع التسعينيات هدوءاً حتى تم تقديم عريضة في 15 نوفمبر 1992 والتي تحتوي على مطالب مشروعة إلى أمير البلاد الراحل، وكان القائمون عليها نشطاء سياسيون من القوميين واليساريين وكذلك رجال دين من الطائفتين السنية والشيعية، وكانت تتضمن إلغاء قانون أمن الدولة وإرجاع الحياة الديمقراطية، وقد أستجاب الأمير الراحل إلى مطالب العريضة فأصدر أمراً أميرياً رقم (9) لسنة 1992 بإنشاء مجلس للشورى بنظام التعيين[2]، في حين بدأت دول الخليج بالعمل بنظام الشورى كما في المملكة العربية السعودية الذي تأسس في ديسمبر 1992، وفي سلطنة عُمان التي أخذت بالتجربة البرلمانية عام 1991، إلا أن للأسف تم تنحي جميع القيادات المطالبة بالعريضة وحصرها في فئة ضيقة من الطائفة الشيعية التي انحرفت عن السلمية في التعامل مع المطالب المشروعة التي كانت تنادي بها واتجاهها للعنف والتي أوجدت في الشارع البحريني حالة من الغليان باتخاذها أشكالاً متباينة من العنف والقتل وحالة من الفوضى والاضطرابات التي بلغت ذروتها ما بين عامي 1994 و1996 قام بها مجرمون يدعون المطالبة بحقوقهم المشروعة وقيادتهم تقبع في دولة أخرى[3]!!!!.

مع اعتلاء عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم خلفاً لوالده في 6 مارس 1999، أكد في خطابه الأول على الانفتاح السياسي والديمقراطي وإرجاع الحياة للمشاركة الشعبية والذي عُرف بالمشروع الإصلاحي ليلبي كافة التطلعات والنظر لآفاق المستقبل، وترجمة لكل ذلك فقد تم إرجاع المبعدين وإطلاق جميع المسجونين، وإلغاء قانون أمن الدولة والتوافق حول دستور جديد للبلاد مبنى على

---

1 - حسن طارق الحسن، دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 في البحرين، دار مدارك للنشر، أبو ظبي، 2014، ص23 - 42.

2- م.د. همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية، مرجع سابق، ص 158.

3 - حسام الدين جابر سالم، العلاقات البحرينية الإيرانية، الطبعة الأولى، 2013، ص 81.

دستور (1973)[1].

تم التوافق على تلك الآفاق من خلال التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي طرح الاقتراع عليه في 14 فبراير 2001، والذي صوت عليه كافة الشعب تقريباً بالموافقة حيث حصد 98.4 %[2] ومن تلك التوافقات تحول دولة البحرين إلى مملكة دستورية في فبراير 2002 وتمت الدعوة لانتخابات بلدية في 9 مايو 2002 وانتخابات المجلس النيابي في 24 أكتوبر، إلا أن كل تلك الايجابيات في التعاطي مع الشأن السياسي في البلاد لم تقنع بعض الجمعيات السياسية الشيعية وأكبرها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، فقد أعلنوا عن مقاطعتهم للانتخابات بدعوى اعتراضهم على دستور 2001 إلا أن جمعيات سياسية أخرى قد شاركت ومنهم تيار الشيخ سليمان المدني صفاً إلى الجمعيات السياسية السنية[3].

بعد أربعة أعوام من التعاطي الناجح للحياة البرلمانية ومع حلول انتخابات الفصل التشريعي الثاني في أكتوبر 2006 أدركت الجمعيات الشيعية خطأ أختيار المقاطعة للحياة الديمقراطية في البحرين على المدى الاستراتيجي بمقاطعة انتخابات 2002 [4] وقررت المشاركة في العملية السياسية مما أدى لوقوع خلافات داخل التيار الشيعي أفضى إلى خروج زعامات بارزة من نفس التيار بالتزامن مع الخلاف حول

---

1 - اندريه كافيزفسكي، الانتخابات والنشاط البرلماني في دول مجلس التعاون الخليجي في الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، تحرير عبد الهادي خلف - جاكوماتوتشني، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 114.

2 - مثلت وثيقة العمل الوطني التي طرحت من قبل برنامج الإصلاح الذي قاده ملك البحرين للتطور السياسي بمثابة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم والذي نادى به المفكران جان جاك روسو وجون لوك، وقد لاقى قبول من لدن الشعب الذي صوت عليه بالموافقة بنسبة 98.4 % وفي طياته تغيير مسمى الدولة إلى مملكة دستورية، وإنشاء مجلس وطني ذو غرفتين مجلس النواب بالانتخاب الحر المباشر ومجلس للشورى معين، وإنشاء دستور جديد، والسماح بالعمل السياسي العلني تحت قانون الجمعيات السياسية.

3 - د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص86.

4 - هبة رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في البحرين: "الجديد" في حركة المجتمع السياسي في البحرين التنازع على المكان والمكانة في: عمر الشوبكي (محررا) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص 250 - 253.

قانون الجمعيات السياسية الذي صدر عام 2006 وانضواء جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أكبر جمعيات التيار الشيعي تحت مظلة الجمعيات الأمر الذي أدى إلى انقسام في الحركة الشيعية إلى قسمين[1]:

- القسم الأول: جمعية الوفاق ومن معها من جمعيات صغيرة التي قرروا المشاركة في انتخابات عام 2006.
- القسم الثاني: تتكون من الزعامات التي انشقت من جمعية الوفاق، فقد قاموا بتأسيس حركات غير مرخصة كحركة حق وتيار الوفاء الإسلامي المتشددين، ولذلك سلكوا منهج العنف مع قوات الأمن أدى لوقوع إصابات لكلاهما.

شهد الفصل التشريعي الثالث من عمر التجربة البرلمانية البحرينية والتي كانت في أكتوبر 2010 سباقاً محموماً بين جمعية الوفاق التي حصدت 18 مقعداً نيابياً والجمعيات السياسية السنية التي تراجع شارعها تراجعاً كبيراً وكانت متمثلة في جمعية الأصالة (تيار السلفيين) وجمعية المنبر (تيار الإخوان المسلمين) بسبب فقدان الناخبين بتلك الجمعيات وبروز تكتل سياسي جديد عرف بالمستقلين[2].

كانت البحرين على موعد مع موجة احتجاجات تزعمها تنظيم حديث على الساحة السياسية من خلال خطب ووسائل التواصل الاجتماعي أطلق عليه (شباب 14 فبراير) وهو يوم ذكرى مرور 10 سنوات على استفتاء وثيقة العمل الوطني التي صوت عليها الشعب بالموافقة بنسبة 98.4 %، ولدى التنظيم مستوى ملحوظ من التفاعل مع شباب الثورات العربية وتواصل وثيق مع جهات حقوقية عالمية، وكانت دعواتهم للخروج بمسيرات كما يحصل في بلدان الربيع العربي واستمدوا قوتهم من الجمعيات الشيعية سواء الحاصلة على 18 مقعد بمجلس النواب أو الجمعيات

---

1 - أشرف العيسوي، البحرين تقدم المعارضة، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، القاهرة، العدد 25، يناير2007، ص 161.

2 - عبد الجليل زيد المرهون، أين يقف إسلاميو البحرين، مركز الجزيرة للدراسات، 5 ديسمبر 2010 .*www. Studies. aljazeera. net/report* تاريخ الاطلاع: 17 يناير 2015.

غير المرخصة[1]، فقد دعا المحتجون في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي البحريني القائم والتحول إلى "المملكة الدستورية" مع أمثلة عديدة كبريطانيا وغيرها، إلا أن سرعان ما رفعت شعارات إسقاط النظام أسوة بالبلدان العربية التي تصاحب الربيع العربي على أرضها مدعين بأنه حراك سلمي لا ينتهج العنف سبيلا لتحقيق مطالبهم الديمقراطية مع دعم الجمعيات والقوى السياسية الشيعية السبع وبعض المجموعات السياسية النخبوية إلى هذا الحراك الذي بدأ يتصاعد بشكل دراماتيكي وساعده في ذلك حركة الإعلام الدولي المصاحب للثورات العربية[2].

أخذت الاحتجاجات في يوم 14 فبراير 2011 طابع الاحتقان وذلك عبر مسيرات غير مرخصة تهدف إلى الإخلال بالنظام العام والاحتكاك مع قوات الأمن العام مما أدى إلى وقوع قتيل تبعه قتيل ثاني باليوم التالي من الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الاحتجاجات داخل المناطق والقرى الشيعية[3]، أبدى جلالة الملك أسفه على مقتل شخصين من أبناء الوطن وأمر بتشكيل لجنة تحقيق، وكان ذلك عبر شاشة القناة التليفزيونية البحرينية[4].

هذه الأجواء المضطربة سهلت تجمع المحتجين في دوار مجلس التعاون[5] في

---

1 - وقفت الجمعيات السياسية الشيعية بجانب تنظيم 14 فبراير وسمي بعد ذلك بتحالف الجمعيات السبع وهم: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (التيار الشيعي الرئيسي)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي (يسار)، وجمعية العمل الإسلامي (شيعة)، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي (بعث)، وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، وجمعية الإخاء الوطني (ليبراليون شيعة)، بالإضافة إلى حركتي حق ووفاء الغير مرخصتين والمنشقتين من جمعية الوفاق.

2 - بارعة علم الدين، جمعية الوفاق تدعو إلى ملكية دستورية، جريدة الحياة، لندن، العدد: 17485، 17 فبراير2011، الصفحة الأولى.

3 - علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أغسطس 2011، ص 115.

4 - سارة الرفاعي، ملك البحرين يأسف لوفاة متظاهرين ويشكل لجنة تحقيق وزارية، جريدة إيلاف، العدد: 3569، 15 فبراير 2011.

5 - دوار مجلس التعاون هو عبارة عن ميدان بين تقاطع من الطرق الحيوية في العاصمة المنامة وكان فيه رمز لدول مجلس التعاون الست ستة أضلاع تحمل مجسم لؤلؤة ويرمز لوحدة دول المجلس لحملهم الدر النفيس

العاصمة المنامة إذ أخذ هذا التجمع الطابع الفئوي الطائفي للشيعة فقط من دون مكونات المجتمع البحريني الأخرى مما يوهم بأن الطائفة الشيعية هي المحرك الوحيد في البحرين، وهذا مدلول خاطئ حيث أنها حركت مشاعر واستفزاز الطرف الآخر الذي لم يقبل بهذا النوع من الشعارات الاستفزازية مثل "يسقط النظام"، و"يا أهل الزبارة انتهت الزيارة" والتي كان يقصد بها الطائفة السنية وجنوح بعض خطباء الدوار في الخطابات اليومية نحو تجريح رمز الحكم والطائفة السنية، وما أطلق عليه قائمة العار للكتاب البحرينيين من السنة الذين يدعمون شرعية الحكم، بل ووصل الأمر إلى نصب المشانق الصورية لمحاكمة قادة البلاد والأسرة الحاكمة الذين تواعدوهم بتصفيتهم عن بكرة أبيهم.

على ضوء ذلك وتقديراً لحجم الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق فقد تداعى للاجتماع عدد من الشخصيات الدينية والوطنية بكل أطيافه خوفاً على مستقبل البلد الذي بدأ الانقسام الطائفي واضحاً فيه، وقد أفضت المشاورات إلى تشكيل قوة وطنية تحت مسمى (تجمع الوحدة الوطنية)[1] وذلك بتاريخ 21 فبراير 2011 وتشكلت لجنة عليا لقيادة الحراك برئاسة الشيخ عبد اللطيف المحمود بالإضافة إلى ثمانية عشرة شخصية والتي غلب على تلك التجمع الطيف السني وذلك بمركز جامع أحمد الفاتح الإسلامي[2] بالعاصمة المنامة[3].

أمهلت قوات الأمن المتظاهرين بسرعة إخلاء دوار مجلس التعاون، الإ أنهم

---

وهو مستخرج اللؤلؤ التي كان يمتهن به أهل البحرين قديماً.

1 - إيمان أحمد رجب، طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 186، أبريل، 2011، ص 66.

2 - يعتبر تجمع الفاتح نسبة إلى مركز أحمد الفاتح الإسلامي بالعاصمة المنامة وأحمد الفاتح هو الذي فتح البحرين في عام1783 وأسس الدولة البحرينية، وتجمع بتلك الليلة حوالي 300ألف شخص من البحرينيين الداعمين للحكم والشرعية ومخالفين لتجمع دوار مجلس التعاون الذي كان يضم الشيعة فقط، وهنا بدا الانقسام واضحاً في الشارع البحريني الذي ذهب في تجمعات يغلب عليها اللون الطائفي السني والشيعي، ومن مطالب تجمع الفاتح كان منها: التعديلات الدستورية، أطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي وانتهاءاً بالإصلاحات المعيشية.

3 - طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة 14 فبراير أكذوبة ثورة، البحرين، 2011، ص105.

رفضوا ذلك حيث داهمت قوات الأمن في صباح يوم 17 فبراير الدوار، مما أدى إلى مقتل أربعة من المتظاهرين وكذلك في صفوف الشرطة ووقوع إصابات من الجانبين[1]، في هذه الأثناء ركنت جمعية الوفاق الإسلامية الشيعية التي كانت يمثلها 18 نائباً في مجلس النواب إلى تعليق مشاركة أعضائها في البرلمان احتجاجا على انتهاج الحكومة سبيل العنف واتجهت نحو الاستقالة من مجلس النواب وذلك في مؤتمر عقدته في 16 فبراير 2011، ولكن يبقى السؤال لماذا فضلت جمعية الوفاق الاستقالة على الاستمرار؟

وللإجابة على ذلك فقد رأت جمعية الوفاق أن الفرصة مواتيه للانقضاض على الحكومة في هذه الفترة الصعبة والتحالف مع حركات سياسية معارضة غير مرخصة لا تعترف بالدستور ولا بالقوانين المعمول بها، كما أنها لا تعترف بشرعية النخبة الحاكمة المستمدة من التاريخ والدستور وميثاق العمل الوطني والتوافق الشعبي، بل ورأت جمعية الوفاق باعتبارها أكبر جمعية شيعية وأن عليها قيادة الحراك المطالب بإسقاط النظام من خلال عبث الشارع والمتواجد في دوار مجلس التعاون، فلو كانت تنشد الإصلاح فعلاً وأنها ممثلة عن الشعب البحريني بأسره لكانت احتكمت من تحت قبة البرلمان وإلى تمثيلها النيابي هناك[2].

في المقابل حرصت القيادة السياسية على تهدئة الوضع، فقد كُلف سمو ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة بوضع حلول لتلك الأزمة، لذلك دعا إلى انسحاب الجيش من موقع دوار مجلس التعاون والسماح بالاعتصام السلمي فيه والتحضير لحوار وطني جامع بدون شروط وبدون سقف محدد[3]، ولإبداء حسن النوايا بادرت الحكومة لإطلاق سراح سبيل عدد من المساجين ومنهم من قد حوكم بالسجن لفترات طويلة متعلقة بمحاولة قلب نظام الحكم الذين ألقي القبض عليهم

---

1 - البحرين تخلي دوار اللؤلؤة من المتظاهرين، جريدة إيلاف، العدد :3571، 17فبراير2011.

2 - أشرف محمد كشك، تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم.... نموذج البحرين، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، القاهرة، العدد :56، أكتوبر،2014، ص92.

3 - طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة 14 فبراير "أكذوبة ثورة"، مرجع سابق، ص 23.

في نهاية شهر أغسطس 2010 ومنهم محمد حبيب الصفاف وحسن مشيمع زعيم حركة حق المقيم في بريطانيا، وكذلك قامت الحكومة بإقالة كل من وزير الصحة، وإقالة وزير الإسكان[1] الذي وجهت له انتقادات كثيرة من قبل مطالب الدوار بتعطيل المشاريع الإسكانية وتعيين بدل منه وزير العمل الذي كان قبل سنوات بسيطة عضو بارز في جماعة أحرار البحرين المعارضة التي تتخذ من لندن مركزاً لها، الأمر الذي لاقى معارضة من تجمع الفاتح ورأت فيه أن الحكومة قدمت تنازلات للطائفة الشيعية[2].

ومن حسن النوايا كذلك ما دعت إليه وزارة الداخلية عن استيعابها وخلق فرص عمل في البحرين للانضمام في السلك العسكري، وإسقاط 25 % من القروض الإسكانية على المواطنين، ومنح مكرمة من جلالة الملك لكل رب أسرة بحريني مبلغ وقدره 3000 دولار أمريكي[3]، وتبقى المفارقة العجيبة أن المعتصمين بدوار مجلس التعاون أخذوا معهم الحواسيب الإلكترونية المحمولة للتسجيل عبر الموقع الإلكتروني لتلك المكرمة الملكية وفوق رؤوسهم شعار يسقط النظام!!!! علماً بأن مملكة البحرين لا توجد بها مشاكل اقتصادية كالتي قامت عليها الثورات الأخرى بالرغم من أنها ذات موارد محدودة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فقد بلغت نسبة النمو عام 2010 نحو 4.3 % في حين كانت البطالة متدنية حيث بلغت 3.7 % على الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم عام 2008 [4]، وأعلنت حكومة البحرين يوم 25 فبراير يوم حداد وطني على أرواح من سقطوا خلال الاضطرابات التي بدأت في 14 فبراير 2011.

وبعودة قادة الحركات الراديكالية إلى البحرين وكان منهم رئيس حركة حق غير

1 - قاسم كاظم، أحداث البحرين "أضواء على لجنة تقصي الحقائق في البحرين"، مجلة بلادي، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد: الأول، بغداد، 2012، ص 43.

2 - د. دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 184، أبريل، 2011، ص137.

3 - المرجع السابق.

4 - د. أشرف محمد كشك، المرجع السابق، ص 92.

المرخصة من لندن (حسن مشيمع) بعدما شمله العفو الملكي في 26 فبراير، فقد عرج في طريق عودته من لندن على لبنان للقاء زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله، الذي بدوره انتقد دول مجلس التعاون بسبب دعمها للبحرين، في حين أن حزب الله كان يدعم المتظاهرين وهو الذي قد أقر بدعمهم سياسياً ومعنوياً وكان ذلك فقط للاستهلاك الإعلامي، أما في حقيقة الأمر فقد كان يدعمهم بالتدريب العسكري وتصنيع وزرع القنابل والمتفجرات[1].

استطاعت المجموعات المعتصمة في دوار مجلس التعاون من حشد بعض جمعيات النفع العام للانخراط معهم في تعطيل الحياة العامة وشلها وضرب مفاصل الدولة وتمثلت في جمعية المعلمين البحرينية التي أعلنت عن إضراب عام وتعطيل التدريس والاعتصام مع الطلبة بالدوار، وأتبعتها نقابة عمال البحرين التي دعت إلى إضراب عام وعصيان مدني بهدف تعطيل الدولة بما فيها الكهرباء والماء والمنشآت النفطية[2]، بل وسعت كذلك لعسكرة الاحتجاجات عندما قامت جمعية الأطباء البحرينية وجمعية الممرضين باحتلال مستشفى السلمانية وهو المستشفى العام في العاصمة المنامة الذي يسع 1200 سرير ويضم 5000 موظف ويستقبل في اليوم الواحد 12 ألف شخص بين مريض ومراجع، وحولته إلى منشأة يتحكم فيها طائفة ناقمة على الدولة وهو الأمر الذي يشير إلى تسييس المرافق الصحية في باقي المناطق وتحويل مستشفى السلمانية من مكان علاج إلى مكان للتظاهر والاعتصام وتفرغ الأطباء والممرضين لإلقاء الخطب التحريضية بدلاً من العلاج وإنقاذ أرواح الناس[3]، الأمر الذي حدا بالمراجعين من الطائفة السنية الذين تم رفض علاجهم بالمستشفى إلى الذهاب إلى المستشفى العسكري هرباً من التأجيج الطائفي المتبع

---

1 - إدارة وزارة الداخلية البحرينية لأزمة الأعمال الإرهابية خلال الثلث الأول من عام 2013، د. عمر الحسن، جريدة أخبار الخليج، العدد: 12848، 27 مايو2013.

2- طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة 14 فبراير «أكذوبة ثورة»، مرجع سابق، ص 204.

3 - يمكن الرجوع إلى التوصية رقم: 697 حتى التوصية رقم: 787 من نص تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

في مستشفى السلمانية والذي تحول إلى ساحة اعتصام مع تحول سيارات الإسعاف إلى دوار مجلس التعاون الخليجي لعلاج المعتصمين من نفس الطائفة فقط[1].

ما يميز البحرين أيضاً عن باقي ثورات الربيع العربي هو التدخل الإيراني الواضح في سير الأحداث، حيث كانت الجموع المتظاهرة تستمد قوتها من قوة التدخل الإيراني إذ بدا الموقف الإيراني، الرسمي واضحاً في دعمه لاحتجاجات البحرين والدفاع عنها وتأكيد شرعيتها ومطالبها، وكان الدعم الإيراني بمثابة الوقود المحرك للاحتجاجات التي غلب عليها الطابع الفئوي الشيعي فقط، هذا الأمر الذي أوجد ردة فعل مضادة من قبل شعب البحرين وخاصة المكون السني الممثل بتجمع الوحدة الوطنية (تجمع الفاتح)، وذلك كان مفضي إلى تكريس العداوة والحساسية المفرطة بين الجانبين ولا سيما مع ترديد الدعوة الإيرانية القديمة بأن البحرين أرض إيرانية[2] من دون نفي أو استنكار من قبل الجمعيات السبع الشيعية التي بدت وكأنها راضية عن تلك الادعاءات، أما من الجانب الإيراني فقد مثلت لها احتجاجات البحرين فرصة تاريخية لإحياء ميلها التوسعي القديم ولكن بأيدي بحرينية موالية لها والذي أعتبره الشارع السني طابور خامس يهدف إلى قلب نظام الحكم الذي لا يوجد إجماع عليه لتغيره[3].

كان بروز البعد الطائفي حاضراً حين كان المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية يخطب في طهران لدعم الانقسام الحاصل في البحرين وللمعتصمين الشيعة بدوار مجلس التعاون وكذلك الرئيس محمود أحمدي نجاد وخطيب طهران أحمد جنتي الذين كانوا يوجهون خطاباتهم لمواصلة حالة الانقسام ومساندة من علي لاريجاني وصالحي وزير الخارجية الإيراني اللذان يسيران المسيرات في طهران دعماً لتجمع

---

1 - الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسخ الطائفية، محمد عز العرب، كراسات استراتيجية، دار الأهرام، عدد 1 يونيو2011.

2 - بهجت جودة، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد: 211، سبتمبر 1996، ص 63.

3 - أحمد أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية: رياح التغير 2010 – 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص75.

الدوار، ومن الأبعاد الطائفية لمساندة الإيرانيين للمعتصمين بالدوار دعم المرجعيات العراقية ورؤساء الأحزاب هناك مثل عبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر، وانظم إليهم رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي الذي كان يشن حرباً كلامية عن البحرين بينما ينفيه وزير خارجيته هوشير زيباري، وقد قدم الإيرانيون والأحزاب التابعة لهم في العراق كل الدعم والإسناد الإعلامي من وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإخبارية[1] التابعة لهم في خدمة المتظاهرين[2].

حرص المتجمعون بالدوار على إثبات شمولية حركتهم بأن رفعوا شعارات تعبر عن الوحدة الوطنية، نذكر على سبيل المثال: "لا شيعية ولا سنية وحدة وحدة بحرينية"، و "لا سنية ولا شيعية ثورة ثورة شعبية"، كما عمد المتظاهرون حملهم لرايات وأعلام مملكة البحرين بعد ما كانوا يحملون الرايات التابعة لحزب الله قبل ذلك بسنة تقريبا، والهدف منه كان لكاميرات التصوير الإعلامي فقط، ففي تصريح لوزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة ذهب إلى أن المشكلة ليست بين حكم ومعارضة بل هي مسألة طائفية بين السنة والشيعة، وأيده في ذلك التوصيف رموز دينية مثل رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي[3].

ذهب قادة الحركات الراديكالية المجتمعون بدوار مجلس التعاون إلى تشكيل ما يسمى "بالتحالف من أجل الجمهورية"، أي إلغاء الدستور القائم وتحويل البحرين إلى جمهورية، الأمر الذي أوجد استهجان لدى الشعب البحريني الذي اعتبر ذلك بمثابة خيانة للبحرين وللدستور ولميثاق العمل الوطني بأيدي حفنة تتكلم باسم الشعب وتنسب للطائفة الشيعية، وبسبب ذلك بلغ مستوى العنف في الشارع لمستوى قياسي

---

1 - من القنوات الداعمة للمعتصمين قناة العالم، وقناة المنار التابعة لحزب الله، وقناة أهل البيت، وقناة الكوثر والاتجاه وبلادي والفرات والميادين *press t.v*، التي باتت تتكلم بلسان المتظاهرين من دون وجهة النظر الأخرى وإنما وجهة النظر الإيرانية الرسمية أو المقربة منها.

2 - نظام طهران يقتنص الثورات العربية، بصيرة الداوود، جريدة الحياة، لندن، العدد :17517، 21مارس 2011.

3 - مقابلة وزير خارجية البحرين: نعاني من الاحتقان الطائفي بعدما كنا قصة نجاح، الكاتبة راغدة درغام، جريدة الحياة، لندن، العدد :17526، 30مارس 2011، ص 9.

أدى إلى استخدام العنف ضد قوات الأمن[1]، ووصل إلى حد دهسهم بالسيارات حتى الموت والتنكيل بجثثهم واختطافهم وتعذيبهم والتحقيق معهم واختطاف آخرين من بيوتهم في أوقات متأخرة من الليل وضربهم بشكل مبرح، فضلاً عن ذلك استغلت بعض القوى المحتجة الشعائر الحسينية في المملكة لتخزين الأسلحة والسيوف ورفع صور لقيادات دينية وزعامات سياسية إيرانية[2].

طوال الفترة من 21 فبراير حتى 13 مارس 2011 كانت الحكومة تسعى إلى التهدئة وذلك من خلال مبادرة سمو ولي العهد الذي طرح مبادرة الحوار بين الجمعيات السياسية السنية والشيعية[3]، في الوقت الذي عقد فيه تجمع الوحدة الوطنية تجمعه الثاني في مركز أحمد الفاتح الإسلامي الذي استطاع التجمع حشد ما يقارب 450 ألف شخص، وأسفر عنه وحدة الشارع البحريني تجاه المعتصمين بالدوار، وقد بدأ واضحاً وجلياً التنافس بين التجمعين من الانقسام المجتمعي[4]، واستطاع تجمع الوحدة الوطنية إفشال العصيان المدني ودعم الحكومة بكل القدرات ومنها عمل المتطوعين بخدمة التدريس والمواصلات والخدمات في تصاعد دعوات العصيان المدني الذي تبناه معتصمي الدوار ابتداءً من يوم الأحد 13 مارس في محاولة منهم لعرقلة الحياة العامة وتوسيع رقعة تواجدهم في دوار مجلس التعاون باتجاه المرفأ

1- م.د. همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية، مرجع سابق، ص 178.

2 - محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسخ الطائفية، مرجع سابق.

3 - كانت مبادرة سمو ولي العهد تتكون من نقاط أهمها: مجلس نواب كامل الصلاحية، حكومة تمثل إرادة الشعب، دوائر انتخاب عادلة، التجنيس ( وهو الأمر الذي تدعى فيه الجموع الشيعية بأن الحكومة تتبع التجنيس السياسي سعياً إلى تغيير ديمغرافية البلد)، ومحاربة الفساد المالي والإداري، أملاك الدولة، ومعالجة الاحتقان الطائفي، وغير ذلك من مبادئ الحوار إذا ارتأت الجمعيات والأطياف السياسية طرحه للتوافق، وناشد سموه الجميع إتاحة الفرصة للعقل البحريني الجماعي كي يعود إلى معنى المواطنة الكاملة للجميع لأن هذا الوطن ليس لفئة دون أخرى ولا لطائفة على حساب سواها مشدداً سموه على حث سموه الجمعيات السياسية وقادتها من دون تمييز على الاجتماع إلى طاولة الحوار الوطني دون شرط أو قيد معتبراً سموه أن استرداد أخلاق البحرين القائمة على التسامح والأخوة والمحبة أولويتنا القصوى وشدد سموه على أن الإصلاح مستمر وأن كل القضايا الوطنية يمكن تناولها بالتفصيل ومناقشتها في نطاق ما عرف عن البحرين من خُلق هادئ وما مثلته البحرين وما ستمثله من نقطة مضيئة في دول مجلس التعاون الخليجي ونشاطها في نطاق المحافل الدولية كافة.

4- م.د. همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية، مرجع سابق، ص 176.

المالي والمنطقة الدبلوماسية التي تمثل المباني الحكومية والشركات المالية ومصرف البحرين المركزي[1].

أبدت الحكومة امتعاضها من توسيع رقعة الاعتصام، كما أن القوات الأمنية خسرت العديد من الإصابات في صفوفها والكثير من الآليات وإصابة رجال الأمن الذين لم يكونوا مسلحين حين واجهوا حرب الشوارع بالآلات الحادة والأسياخ، وامتد ذلك العنف في نفس اليوم إلى جامعة البحرين ذلك أن المخربين أحرقوا مباني فيها مع محاولة قتل لبعض الطلبة[2]، مع تطور العنف في هذه الفترة كانت البحرين على موعد مع احتراب طائفي بغيض، وحملاً للأمانة فقد رفع مجلسا الشورى والنواب طلبهم إلى ملك البحرين بسرعة الاستجابة بما يراه مناسباً لوقف تدهور الوضع الأمني وتهديد السلم الأهلي[3].

**الفرع الثاني: تداعيات أحداث مملكة البحرين على السياسة الأمنية الخليجية.**

أصدر ملك البحرين الأمر رقم (18) لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية تطبيقاً لنص المادة (36) الفقرة ب من الدستور البحريني، استجابة لمناداة مجلسي الشورى والنواب وجاء في المرسوم[4]: نظراً للظروف التي تمر بها مملكة البحرين ولتأمين سلامة الوطن والمواطنين والسيطرة على الوضع القائم والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وبناءً على قرار مجلس الدفاع الأعلى وبعد موافقة مجلس الوزراء، تعلن السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبارا من

---

1 - غنية عليوي، البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية، من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، تم إخراج هذا الكتاب في مؤسسة درغام لحساب دار "شرق الكتاب" للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو، 2013، ص 201.

2 - عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010-2011 عقد جديد من الإصلاح، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مملكة البحرين، 2012، ص 282.

3 - إيمان رجب، ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 184، 1 إبريل 2011.

4 - مرسوم إعلان السلامة الوطنية، وكالة أنباء البحرين، www.bna.bh.com تاريخ الاطلاع 28 يناير 2015.

تاريخ صدور هذا المرسوم ولمدة ثلاث شهور[1].

قدرت القيادة السياسية في مملكة البحرين خطورة الموقف العسكري المهدد لكيان الدولة، وبما أنها عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطبيقا لاتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أقرت في الدورة

---

1 - المادة (1) تعلن حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتباراً من تاريخ صدور هذا المرسوم ولمدة ثلاث شهور. المادة (2) يتولى القائد العام لقوة دفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة والمواطنين. المادة (3) تنفذ الأوامر الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم من قبل قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني وأية قوة أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وعلى كل موظف عام تقديم المساعدة المطلوبة منه ضمن دائرة اختصاصه. المادة (4) يناط بالسلطة المكلفة تنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة السيطرة على الوضع القائم في موقع الحدث وتمارس هذه السلطة صلاحيتها بموجب أوامر مكتوبة ولها أن تفوض بعض صلاحيتها لمن يقوم بذلك بالشروط والقيود. المادة (5) للسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ كل أو بعض التدابير والإجراءات الآتية: 1-إخلاء بعض المناطق أو عزلها لحفظ الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين. 2-وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمعات إذا كان يخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلامة الوطنية. 3-تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجول في أماكن وأوقات معينة أو السفر خارج المملكة متى كان ذلك محققا لمصلحة المواطنين. 4-وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها وذلك لفترة مؤقتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك. 5-تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلفة بتنفيذه. 6-إذا شكل الأجنبي خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين يجوز إبعاده أو منعه من دخول المملكة. 7-إذا ظهرت دلائل على أن جمعية أو نادي أو نقابة أو غيرها من الأشخاص المعنية تمارس أعمالا من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو إنها تعمل لصالح دولة أجنبية أو تقوم ببث روح الفرقة بين المواطنين لإثارة الفتنة والعصيان في المملكة يجوز إيقاف نشاطها. 8-إذا تبين أن بعض ما تحتويه وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الشبكة العنكبوتية من شأنها الإخلال بالسلامة الوطنية أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة جاز ضبطها ومنع نشرها أو بثها. 9-تنظيم وسائل النقل البرية والبحرية والجوية واستخدامها بصفة مؤقتة مع تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضا عادلا. 10-القبض على المشتبه بهم والأشخاص من الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم. 11-تنظيم مواعيد وفتح وإغلاق المحلات والأماكن العامة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك. 12-إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان لوجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين. المادة (6) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر =يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أوامر السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا الدستور. المادة (7)- تختص المحاكم المُشكلة بموجب هذا المرسوم بنظر الجرائم التي أدت إلى اعلان حالة السلامة الوطنية والجرائم المرتكبة خلافاً للأوامر والقرارات الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية وما يرتبط بها من جرائم، وكذلك أية جرائم أخرى تقرر هذه السلطة إحالتها إليها وتختص النيابة العسكرية باتخاذ إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوي أمام هذه المحاكم. المادة (8)- تشكل محكمة السلامة الوطنية الابتدائية من ثلاث قضاة يصدر بتعينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية. المادة (9)- تشكل محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية من ثلاث قضاة يصدر بتعينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ الإجراءات.

الحادية والعشرين للمجلس الأعلى المنعقدة في المنامة في ديسمبر 2000 [1] ، استقبلت البحرين طلائع قوات دول مجلس التعاون المشتركة في مساء يوم 14 مارس 2011 حيث تشكلت من ألف عسكري من المملكة العربية السعودية و500 عسكري من دولة الإمارات العربية المتحدة، وشاركت دولة الكويت بقوة بحرية من أربعة زوارق حربية[2]، ولم يكن هدف هذه القوة القيام بمهام الأمن الداخلي ولكن بهدف مساعدة مملكة البحرين العضو بمجلس التعاون الخليجي في حماية المنشآت الحيوية وصد المخاطر المحتملة وتقديم المساندة للقوات البحرينية فيما كشفت لجان التحقيق فيما بعد عدم تعرض قوات دول مجلس التعاون المشتركة للمحتجين، والأهم من ذلك قطع الطريق على تدخل دولة إقليمية وهي إيران تحديدا في الشئون الداخلية لدول المجلس والاستغلال الطائفي لتلك الأحداث ومن ثم دخول هذه القوات إلى البحرين كان من شأنه توصيل رسالة إلى إيران مفادها أن أمن دول الخليج العربي جزء لا يتجزأ عن بعضهم البعض[3].

---

1 - نصت وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي التي وقعها وزراء خارجية الدول الست في 4 فبراير1981، على رغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التنسيق والتعاون في مختلف المجالات، كما أن الهدف الأول بين الأهداف الأربعة المنصوص عليها في وثيقة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يتمثل في: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وهو ما يعنى أن من الممكن إدراج قضايا الدفاع المشترك كواحد من مجالات التعاون الشامل بين الدول الأعضاء وكان نتيجة ذلك أن أنعقد الاجتماع الأول لرؤساء أركان دول المجلس بعد أقل من عام على تأسيسه في الرياض في 21 سبتمبر 1981 بناءً على طلب من المجلس الوزاري واتفقوا على توصيات محدودة بشأن تعزيز التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء وهو الأمر الذي صادق عليه القادة الخليجيين في القمة التالية في نوفمبر من العام نفسه بهدف دفع التعاون العسكري فيما بينهم أخذا في الاعتبار إمكانيات وقدرات دولهم ومع مراعاة متطلبات الدفاع عن كل منهم من خلال آليات عمل مناسبة، وكان ذلك بمثابة الأساس الذي استندت إليه جهود التعاون في مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس والتي حققت عدة خطوات رئيسية بدأت بالاتفاق على إنشاء قوة درع الجزيرة في أكتوبر1982 ثم حققت قفزة كبيرة بإقرار اتفاقية الدفاع المشترك عام 2000 انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي القائم على أن أي اعتداء على أي منهم هو اعتداء عليها مجتمعة فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري فيما بينهم ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك. يمكن الرجوع إلى: أحمد إبراهيم محمود، الدفاع المشترك الخليجي محدودية التعاون في ظل التدويل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :172، 1 أبريل 2008، ص156.

2 - د .عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010– 2011 وعقد جديد من الإصلاح، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2012، ص 282.

3 - وكالة أنباء البحرين، تقرير عن وصول قوات دول مجلس التعاون المشتركة، 15 مارس 2011، .www.bna

أيقنت دول مجلس التعاون الخليجي بأن الذي يحصل في البحرين قد تجاوز توصيفاً كأزمة داخل حدود مملكة البحرين إنما تعتبر تحدي إقليمي لكل دول المجلس، وأن البحرين تتعرض إلى محاولة انقلاب آثم على شرعية الحكم بالتدخل السياسي من إيران لدعم الشيعة الموالين لها، وإضافة إلى أن ذلك يعتبر تدخلا في الشئون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة[1]، فيما عبر مجلسي النواب والشورى عن ترحيبهم لوجود دائم لتلك القوات، وظهر ذلك جليا حينما صرح القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة بأن القوات ستبقى في البحرين بعد انتهاء فترة السلامة الوطنية تحسبا لمواجهة أي خطر خارجي. من جانبه أكد قائد قوات دول الخليج المشتركة أن القوات ستظل باقية في مملكة البحرين وأنها تستعد لبناء قاعدة لها لأداء مهامها لتكون مستعدة لتعزيز قواتها في أي دولة خليجية أخرى وفقا لما تقتضيه المصلحة الخليجية[2].

نصت المادة الثالثة من اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2000 على أن: عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة تلتزم الدول الأعضاء بالمبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدي عليها ضمن دول مجلس التعاون باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها، وتخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بوقوع الاعتداء والإجراءات التي اتخذت[3].

---

.bh.com

1 - احمد يوسف احمد وآخرون، حال الأمة العربية (2011 – 2012)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 184 – 185.

2 - معتز سلامة، درع الجزيرة في البحرين: بين المهام الدفاعية والأمنية، مجلة مختارات إيرانية، دار الأهرام، 1 أبريل2011.

3 - نص اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون www.gcc.sg.org.com، تاريخ الاطلاع 20 يناير2015.

نظمت تلك الاتفاقية عمل هذه القوات من خلال تحديد طبيعة عملها ومسئوليتها حيث قضت بعمل تلك القوات تحت سيطرة قوة دفاع البحرين، وفقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاقية تجنباً لتدخل هذه القوات لفرض سيطرتها على البلاد نصاً للاتفاقية: أن أي قوة خليجية تدخل إلى دولة من دول المجلس تنتقل قيادتها إلى الدولة نفسها[1]، لم تكن هذه المرة الأولى التي تم بمقتضاها تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك حيث سبق وأنها قد أمنت جزيرة بوبيان الكويتية إبان احتدام حرب الخليج الأولى عام 1986، والثانية كانت مشاركة قوات درع الجزيرة في حرب تحرير الكويت عام 1991، والثالثة كانت بالدعم الجوي من دول المجلس عام 1994 عندما حشد العراق جيشه على الحدود الكويتية في محاولة لفرض تعديل على لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن نظام التفتيش على الأسلحة وسرعان ما تراجعت القوات العراقية بعد تحذير الأمم المتحدة وتعزيز الولايات المتحدة الأمريكية قواتها بدولة الكويت، والرابعة كانت في عام 2003 بناء على طلب دولة الكويت تحسباً لأية تداعيات لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تم آنذاك نشر حوالي 8 آلاف مقاتل من قوات درع الجزيرة المجهزة بجميع أنواع الأسلحة من دبابات ومدفعية وحاملات جنود شاركت فيها المملكة العربية السعودية بـ 3300 عسكري[2].

إن تدخل قوات دول مجلس التعاون المشتركة لمساعدة مملكة البحرين يعتبر عملاً مشروعاً طبقاً لقواعد القانون الدولي ويمكن إيجازه في نقطتين رئيسيتين هما:

**النقطة الأولى:** كما جاء في البيان الرسمي الذي بثه تلفزيون البحرين: "إن استعانة البحرين بقوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي هي محاولة

---

1 - نص الاتفاقية، المرجع السابق.

2 - أحمد طاهر الضريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد:37، ابريل2014، ص105.

لنزع فتيل التوتر والمشاركة في حفظ الأمن والاستقرار في البلد نظراً لما تشهده المملكة من أحداث مؤسفة تهدف لزعزعة الأمن والاستقرار"، هذا التقدير إنما يأتي من الجهة المسئولة عن أمن واستقرار البحرين وفقاً لما توافق عليه الشعب البحريني من خلال التصويت على ميثاق العمل الوطني والذي حظى بنسبة تأييد ما نسبته 98.4 %[1]، ومن جهة أخرى أن النظام السياسي الحاكم في البحرين لم يفقد شرعيته في الحكم لأن الأغلبية العظمى من الشعب قد عزز شرعية الحكم وتجديد البيعة من خلال تجمع الوحدة الوطنية الأول والثاني، وحتى الجمعيات السبع بما فيها جمعية الوفاق الإسلامية الشيعية التي استقال أعضائها من مجلس النواب لم تصرح علانية بإسقاط النظام، وإنما دعا له ما سمي بالإئتلاف من أجل الجمهورية[2] وهم فئة لا تشكل الشارع البحريني وأتى ذلك من خلال شهادة الأمين العام لجمعية الوفاق ( علي سلمان) حينما شهد ضد رئيس حركة حق (حسن مشيمع) أثناء المحكمة الخاصة إبان السلامة الوطنية، مما يدل على أن القيادة السياسية الممثلة في الأسرة المالكة لم تفقد الشرعية بما يمنحها كل الحق في اتخاذ الإجراءات لحفظ الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي ومنها طلب المساعدة العسكرية في مواجهة أي أخطار داخلية تمس أمان وكرامة المواطن الذي منحها شرعية وجودها أو تهديدات خارجية تمس كيان الدولة[3] أو الإضرار بها وسلامة الإجراءات التي تتبعها كل حكومة شرعية معترف بها أن تطلب دخول قوات معززة لقدراتها[4].

---

1 - أ.د. السيد محمد السيد عمر و أ.د. محمد سعد أبو عامود، النظام السياسي البحريني، جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، 2012، ص 77.

2 - إيمان أحمد رجب، طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، مرجع سابق، ص 76.

3 - أوضحت الفقرة رقم 1585 من تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: أن حكومة البحرين أوضحت للجنة أن لديها معلومات أخرى تفيد تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين الا إنه لدواعي الأمن والسرية لم تشأ حكومة البحرين اطلاع اللجنة عليها.

4 - د. سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص89.

**النقطة الثانية:** إن شرعية تدخل قوات درع الجزيرة يأتي ضمن الدفاع الشرعي الجماعي طبقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على أن يتم التدخل الذي تقوم به دولتان أو عدة دول يكون بينهما معاهدة دفاع مشتركة تسمح بتدخلهم لحفظ أمن أحدى الدول المشاركة[1]، حيث يتم ذلك بسماح الدولة الداعية لتلك القوات وهي لها الحرية في الاستعانة بمن تشاء من الدول الأخرى دفاعاً عنها وعن استقلالها ضد أي أخطار خارجية تهددها، لذلك يعتبر تدخل تلك القوات من التدخلات المشروعة ومن ضمن الدفاع الشرعي الجماعي تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك وتؤكد على شرعية هذا التدخل ما صدر عنه البيان رقم 137 لسنة 2011 الصادر في 20 مارس 2011 عن مجلس الجامعة العربية في الدورة (135) بالتأكيد على دعم ومساندة الإجراءات التي يتخذها ملك البحرين في سبيل حفظ المكتسبات الوطنية، والبيان الآخر كان يحمل رقم (139) لسنة 2011 في 22 مارس 2011 عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية الذي أيد دخول قوات درع الجزيرة استنادا إلى الاتفاقية الأمنية والدفاعية الموقعة بينهم لحماية المنشآت الحيوية بالمملكة، أما البيان الثالث (149) لسنة 2011 الصادر في 13 سبتمبر 2011 عن الجامعة العربية في دورته (136) بالتأكيد الكامل للإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في استتباب الأمن، رغم معارضة الولايات المتحدة التي رأت بأن البحرين قد ذهبت إلى الطريق الخطأ بالسماح إلى قوات درع الجزيرة بالتمركز في البحرين مع إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بطائفية الاحتجاجات وأتى ذلك في تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة السيدة هيلاري كلينتون التي قالت فيه: "إن الحالة في البحرين معقدة وانتهجت طريق الطائفية" .

اعتبرت إيران ذلك تدخلا عسكريا واحتلالا سعوديا للبحرين، وأخذت إيران تتقاذف بالتصريحات من كل مستويات الدولة، إذ عبر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بقوله: "التدخل العسكري السعودي – الإماراتي في البحرين عمل

1 - ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975، مجلة دراسات دولية، العدد: السادس والخمسون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 80.

مشين محكوم عليه بالفشل وإنه من صنع الولايات المتحدة الأمريكية" ، كما صرح وزير الخارجية علي أكبر صالحي: "أن التدخل العسكري الخارجي غير مقبول ونحذر من أنه سيجعل الوضع أكثر تعقيدا"، أما وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي قال: "أن هذا التدخل سيدمر شرعية الحكومة البحرينية بدلا من تعزيزها ويعد خطأ استراتيجيا وسياسياً من شأنه زيادة التوتر وتخريب الأمن والاستقرار في المنطقة"، أما عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني حسين نجفي فقد أطلق التهديد التالي: "إذا لم يتم إخماد نيران السعوديين في البحرين فإن طهران وبدافع الحفاظ على استقرار المنطقة سوف تتحرك سريعا لخنق الدول المعتدية" .

أخلت قوات حفظ النظام البحرينية دوار مجلس التعاون الذي اعتبره الشعب البحريني رمزاً للانقلاب على الشرعية في البلد، وقد رأت القيادة السياسية وجوب إزالته لما أصبح يمثله من ذكرى سيئة لانقسام الشعب وتفككه ومحاولة طئفنة المجتمع البحريني إلى حسينيين ويزيديين وجعل البحرين محط للصراعات الإقليمية والطائفية ومن أهمها تصدير الثورة لمنطقة الخليج العربي، وتلك كانت من أولى الأهداف الاستراتيجية للإيرانيين، ففي حالة نجاح الجماعات الراديكالية في البحرين بالانقضاض على السلطة فإنها ستشجع شيعة الخليج وخاصة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقد أثبتت السلطات الأمنية في البحرين ذلك عندما تم ضبط القائم بأعمال السفارة الإيرانية في المنامة في 19 مارس 2011 أثناء محاولته تهريب جهاز استخباراتي بقيمة 25 ألف دينار بحريني قد سلمه إلى المتعاونين معه من المحتجين الذين كانوا بدوار مجلس التعاون .

التدخل الإيراني في الشأن البحريني يأتي بأشكال عديدة ومنها دعم الجماعات الشيعية الراديكالية والجماعات التي تتبع خط ولاية الفقيه وهي تتجاوز دعم طائفة إلى ما هو أبعد ليشمل اختراق منظومة مجلس التعاون الخليجي من خلال السعي لتغيير النظام السياسي في البحرين وتقوية نفوذ الحركات في دول الخليج الأخرى،

لذلك تحاول إيران أن تقنع شعبها ومجاميع الشيعة في العالم بأنها هي وحدها تحمل لواء الدفاع عنهم، وظهر ذلك بدعمها الخارجين عن القانون في البحرين، لذا ينظر إلى هذه الاضطرابات على أنها أداة للنفوذ السياسي الإيراني، ولذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي وجوب الوقوف ضد التوسع الإيراني للهيمنة على منطقة الخليج من خلال استغلال ورقة المذهب الشيعي والمنتمين له في إشعال الاضطرابات الأمنية، ومما يزيد الوضع سوءاً هو أن إيران ما تزال تعلن تأييدها لما يحدث في البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، ذلك الأمر يزيد من الإيمان بأن الاضطرابات في كل من البحرين والسعودية، تتلقى دعماً خارجياً إيرانياً مستمراً لحالة الصراع والتوتر حتى أصبحت أداة ضغط على دول المجلس من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر في سباق على سير برنامجها النووي، وهذا يضع موقف إيران في خانة التناقض من أنها تدعم البحرينيين وتعارض السوريين في ثورتهم بل وتقتلهم بأيادي حزب الله اللبناني في سوريا .

وصلت إيران إلى حد التمادي في التدخل في الشأن البحريني وذلك من خلال تقدمها بشكوى إلى منظمة الأمم المتحدة وغيرها كمنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية تنديدا بدخول قوات دول مجلس التعاون المشتركة لحمايتها من الأخطار الخارجية، من جانبها رأت المنامة فيه انتهاكا لسيادتها وهي دولة عضو في الأمم المتحدة وذات سيادة ومستقلة، واعتبرته تدخلاً سافرا في شأنها الداخلي، في حين لاقت مملكة البحرين تأييداً من دول مجلس التعاون وقوفها صفا واحدا في وجه هذه التهديدات، وعلى إثره تبنت مشروع الدعم الخليجي بتقديم مساعدات مالية عاجلة للبحرين وعُمان بمبلغ مليار دولار لكل سنة لكل منهما ولمدة 10 سنوات تنفذ فيها المشروعات التنموية لتخفيف حدة الأزمة، وإدراكا من دول المجلس بأن التنمية هي أساس الاستقرار الداخلي الذي ينعكس بدوره على نجاح التنظيم الإقليمي متخذة من مشروع مارشال لإعمار أوروبا مثالا يحتذى به في مساعدة دول المنظومة ليكون لها دور فاعل في تحقيق التنمية داخل الدول الأعضاء، وقد جاء

ذلك بعد إقرار المجلس الوزاري لدول الخليج العربية في اجتماعه الثامن عشر بعد المائة في مارس 2011.

في المقابل نشرت بعض المصادر الأمريكية العديد من التقارير والتحليلات المستندة إلى معلومات الاستخبارات الأمريكية والغربية عن دور التدخلات الإيرانية في دول مجلس التعاون والبحرين تحديدا، حيث نشر موقع (ستارتفور) الأمريكي تقارير وتحليلات عن أنشطة إيران السرية في البحرين وذلك في 15 مارس 2011، هذه التقارير قدمت معلومات محددة جدا نقلا عن مصادر الاستخبارات الغربية لدور إيران التخريبي في البحرين والمنطقة، ويبين ذلك أن الإيرانيين قضوا سنوات طويلة في تمتين العلاقات مع التجمعات الشيعية في دول المجلس واستطاعوا اختراق الجماعات الشيعية بعناصر مدربة حيث تمت الإشارة إلى عمل بعض العناصر التابعة للحرس الثوري الإيراني في دول المجلس تحت شعار أنهم عمال، وفيما يتعلق بالبحرين تحديداً تذكر التقارير أن لإيران "أكثر من رصيد" ويقصد بذلك أن إيران لديها رجال في البحرين تابعون لها يعملون وفق أجندتها من تصيد للوضع الأمني إلى التصادم مع قوات حفظ النظام .

إيمانا من لدن ملك مملكة البحرين للوقوف على تقصي حقائق الأحداث التي أدت إلى حدوث تلك الأزمة التي مرت بها البلاد أمر جلالته بتشكيل اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق استنادا للأمر الملكي رقم (28) لسنة 2011 برئاسة البروفيسور محمود شريف بسيوني ، وهي لجنة دولية مستقلة وحيادية ضمت شخصيات حقوقية بارزة ولها سمعتها العالمية المرموقة[1] ويحق لتلك اللجنة التوصية بمحاكمة أشخاص، واستنادا للمادة السادسة من مرسوم قرار التشكيل أنه يجب على الحكومة عدم التدخل بأي شكل كان في عمل اللجنة وعدم منع وصول أي

---

1 - ضمت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق عدد من الخبراء وهم: القاضي الكندي الدولي فيليب كيرش الذي كان عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، والبريطاني السيرنايجل رودلي عضو لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وبدرية العوضي إستاذ الشريعة الإسلامية في جامعة الكويت، وماهنوش أرسنجاني المحامي الإيراني. وقدمت اللجنة تقريرها لملك البحرين الذي تعهد بتنفيذ توصياتها وكان عددها 1725 توصية، قد وجهت اللوم إلى الطرفين الحكومة والمتظاهرين.

شخص لها وتقديم العون والمساعدة لها على أن تقدم تقرير مفصل لجلالة الملك قبل نهاية شهر أكتوبر 2011، وقد تخلل ذلك إغلاق مكتب اللجنة لعدة أيام بعد الاعتداء اللفظي والجسدي على أعضاء اللجنة على خلفية تصريحات صحفية نسبت إلى د. بسيوني أشار فيها إلى عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين من قبل مجاميع القوى الشيعية التي تقول إن البحرين قد انتهكت مبادئ حقوق الإنسان، قامت هذا اللجنة بإجراء آلاف من المقابلات واستمعت إلى آلاف الشهادات بهدف معرفة الحقيقة والوقوف الحيادي، وقد أعلنت مملكة البحرين قبولها بنتائج اللجنة وقامت على الفور بتشكيل فريق تنفيذ توصياتها وذلك من خلال لجنة وطنية مستقلة من 19 شخصا للإشراف على تنفيذ تلك التوصيات، وفي تصريح لافت لرئيس اللجنة د. بسيوني في مقابلة تلفزيونية أقر بأن حالة البحرين لا تستدعي قيام ثورة[1].

بالتوازي مع تشكيل لجنة تقصي الحقائق بدأت جلسات حوار التوافق الوطني الذي بدأ في 2 يوليو 2011 وقد شاركت فيه 300 شخصية من شرائح المجتمع البحريني وضمت تيارات فكرية وقوى سياسية وجمعيات معارضة بهدف التوافق بين التيارات الشعبية، على المبادئ المشتركة لعملية الإصلاح[2]، إلا أن جمعية الوفاق قد تحفظت على صيغة الحوار وزعمت أنه لا يعبر عن الإرادة الشعبية ومن جهة أخرى فقد سجل حوار التوافق الوطني نجاحا بحيث أسفر عن توافق بين القوى السياسية التي أفضت إلى التعديلات الدستورية في دستور مملكة البحرين بعد إقرارها من مجلسي النواب والشورى وتصديقها من قبل ملك البلاد منها:

أ. أعطى رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب المنتخب والذي بدوره أعطى رئاسة مجلس النواب سلطة البت في أي خلاف ينشب بين المجلسين.

ب. بإمكان عشرة أعضاء على الأقل من مجلس النواب التقدم بطلب عدم إمكانية

---

1 - د. أشرف محمد كشك، تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم، مرجع سابق، ص92.

2- د.عمر الحسن، مسار الحوار الوطني وتطورات المشهد السياسي في البحرين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر2013، ص4.

التعاون مع الحكومة.

ت. استحداث مادة يكون للنواب بموجبها حق استجواب الوزراء بطلب مرفوع من خمسة أعضاء، الأمر الذي دفع بالجمعيات السبع المقاطعة استصدار وثيقة مطالب أطلق عليها "وثيقة المنامة" منها: انتخاب الحكومة من جانب مجلس النواب وإلغاء مجلس الشورى، الأمر الذي رأت فيه القوى السياسية خلافا لميثاق العمل الوطني.[1] غير أن الحكومة ومن حرصها على منطق الحوار فقد أستأنف الحوار الثاني في 10 فبراير 2013 إلا أن جمعية الوفاق كبرى الجمعيات الشيعية قد عملت على تعطيل الحوار الثاني والسعي إلى تجميد كل القوى السياسية والضغط من أجل الاستفراد بمحادثات بينها وبين الحكم، الأمر الذي وجد معارضة من قبل جميع المشاركين بالحوار مما أدى إلى توقفه من دون إحراز تقدم ملحوظ، وهو ما دفع بسمو ولي العهد بإعادة الاتصال مع جميع الأطراف السياسية في يناير 2014 لإعطاء دافع للمزيد من الاستمرار[2].

انتهجت الجمعيات السبع ومن يدور في فلكها من الجماعات الراديكالية العنف سبيلا، لا المطالب السلمية التي بدورها تؤدي إلى الديمقراطية، ومع رفع حالة السلامة الوطنية بأسبوعين بدأ عنف الشارع يأخذ طابعه العام، وهذا يعكس ما تؤمن به تلك الجمعيات مصحوبة بفتاوى من المرجعيات الدينية الشيعية ودعم مباشر من منابر إعلامية إيرانية وصولاً لجرائد حزبية تابعة للخط السياسي المتبع، إذ أخذت الخطابات لبعض رجال الدين المحسوبين من جانب المعارضة التحريض على الخروج على طابع السلم الأهلي وشعارات أولئك الناشطين في إجراء المقابلات التلفزيونية وإصدار التصريحات وإلقاء الخطب الدينية المتشددة التي تدعو لاستخدام العنف ضد رجال الشرطة[3].

---

1- د. عمر الحسن، المرجع السابق، ص 5.

2 - الثقافة السياسية والانتخابات، معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين، سلسلة كتب 2014، ص68 - 69.

3 - البحرين ماضية في كسر شوكة المناوئين بترسيخ مسارها الديمقراطي، جريدة العرب، لندن، العدد :4730،

تحولت المسيرات الغير مرخصة وأعمال الشغب إلى حرق وتدمير للممتلكات العامة والخاصة بقنابل المولوتوف والأسياخ الحديدية والأسلحة المصنعة محلياً وقطع الطرقات بسكب الزيت عليها وحرق الإطارات وحرق حاويات القمامة بشكل يومي، بل وتطور الأمر إلى الاعتداء على رجال الأمن والمواطنين والمقيمين الأجانب وزرع العبوات الناسفة التي راح ضحيتها مواطنون ومقيمون آمنون كانوا يبحثون عن لقمة العيش باستخدامهم أسلحة جديدة من قبيل استخدام السلاح الانشطاري، كما استخدمت القنابل محلية الصنع بكثافة فضلاً عن ضبط العديد من مستودعات المتفجرات وبها الآلاف من قنابل المولوتوف المعدة للاستخدام إلى جانب طفايات الحريق التي تستخدم كقاذفات للأسياخ الحديدية القاتلة والموجهة ضد رجال الأمن والمواطنين.

لقد كان كل ذلك أدوات ضغط على الأجهزة الأمنية وعلى الحكومة بشكل أساسي لتقديم نوع من التنازلات من خلال إرهاب الشارع وفقاً لمصالح الجمعيات السبع المقاطعة أو من الأطراف الراديكالية التي دأبت الدفع من خلال منابرها إلى شكل جديد من التطرف الإرهابي داخل المجتمع البحريني وإساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الفضاء الافتراضي لشتم وسب والنيل من كرامة رموز ورجال الدولة المخلصين لها ولثوابتها الوطنية، وعملت على نشر نظرية تقف على ضرورة معاداة الدولة ومؤسساتها واستهدافها سياسياً من خلال النيل من سيادة الدولة وكذلك استهداف المقار السيادية للدولة كدار الحكومة ومقر وزارة الداخلية ومراكز للشرطة بقنابل المولوتوف واستهداف المركز المالي بالسيارات المفخخة[1].

تعرضت المنشآت التعليمية إلى سلسلة متكررة من الاعتداءات المنهجة بالتخريب والحرق، وامتدت الأعمال الإرهابية التخريبية إلى المنشآت العامة كمحطات شركات الاتصال وحرق أبراج الاتصالات ومراكز التسوق وإسقاط أعمدة الإنارة وإشارات

---

6 نوفمبر2014، ص7.

1 - وزارة الداخلية عام 2013 تحديات وإنجازات، د.عمرالحسن، جريدة أخبار الخليج، مملكةالبحرين، العدد :13059، 24 ديسمبر 2013.

المرور الضوئية وتخريب الأرصفة وتخريب المشاريع الإسكانية وسرقة محتوياتها وتفجير القنابل الموقوتة بالوحدات السكنية[1]، ووصل الأمر لدرجة استهداف استاد البحرين الوطني خلال بطولة كأس الخليج لكرة القدم (21) في الفترة من 5 - 18 يناير 2013 وكذلك حلبة البحرين الدولية لسباق السيارات في أبريل 2013 في تطور خطير للأعمال الإرهابية علاوة على تفجير سيارة في موقف إحدى المساجد بمنطقة الرفاع[2]، وذلك يأتي لمحاولة التأثير على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي في البلد حيث ألقت السلطات الأمنية القبض على أكبر خلية إرهابية في البحرين تسمي نفسها (جيش الإمام)[3].

سعت الجمعيات السياسية السبع والأطراف الراديكالية لتطوير نوعية الأعمال الإرهابية عبر استخدام المولوتوف إلى العمل على تكوين القنابل شديدة الانفجار مما يثبت أن هذه الأعمال مخططة وليست كما يصورونها على أنها أعمال يقوم بها صبية بسن المراهقة، حيث تبين نوعية الأسلحة التي تم استخدامها واكتشاف الخلايا الإرهابية أنها ذات ارتباطات إقليمية سواء بالحرس الثوري الإيراني أو

1 - د .عمر الحسن، إدارة وزارة الداخلية البحرينية الأزمة الأعمال الإرهابية خلال الثلث الأول من عام 2013، جريدة أخبار الخليج، مملكة البحرين، العدد :12828، 27 مايو 2013.

2 - البحرين تقبض على قيادات تنظيم جيش الإمام، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد : 16425، 13 يونيو 2013.

3 - أعلنت السلطات الأمنية البحرينية القبض على خلية إرهابية تسمى بجيش الإمام تسعى لاغتيالات ولديها مخزون من الأسلحة والورش لإعداد أسلحة محلية الصنع ومواد شديدة الانفجار، مع تزامن إعلان السلطات في البحرين إحباط أربعة مخططات إرهابية منها محاولة إدخال متفجرات وأسلحة إيرانية، وشحنة أسلحة عبر البحر قادمة من العراق، فضلا عن إحباط تهريب مطلوبين إلى إيران، وأكدت الحكومة أنها ستتعامل بحزم مع الجماعات الإرهابية وستحبط محاولة الإرهابيين الإخلال بالأمن والاستقرار، حيث كشفت وزارة الداخلية البحرينية أنها فككت سيارة مفخخة بعد أن اشتبهت دوريات إدارة العمليات في سيارتين في موقعين في منطقة الحورة بالعاصمة المنامة، وأكدت الجهات الأمنية على إحباطها المحاولة تهريب عدد من المطلوبين إلى خارج المملكة حيث تمكنت قوة خفر السواحل من رصد طراد على متنه عدة أشخاص وهو خارج من ساحل منطقة كرانة في البحرين باتجاه الشمال حيث تمت مطاردته وإيقافه بعد مطاردة بحرية في منطقة شرق الجارم البحرية داخل المياه الإقليمية للبحرين وتبين أنه يحمل 13 شخصاً من المطلوبين بقضايا أمنية وبحوزتهم جوازات سفر ومبالغ نقدية متنوعة، وكانت المحاولة الثانية هي تمكن الجهات الأمنية من إحباط محاولة إدخال متفجرات وأسلحة إيرانية إلى البحرين، أما الثالثة فكانت اكتشاف السلطات الأمنية مستودع ومتفجرات وذخائر في منطقة القرية، والعملية الرابعة محاولة التفجير بجسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية براً.

حزب الله في لبنان والعراق، واستهداف منشآت حيوية في أوقات متزامنة يؤكد وجود منظمات تقوم بتدريب هذه العناصر على مثل هذه العمليات الخطرة على المجتمع والتي كانت ستؤدي في حال وقوعها إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، وفي تصريح ملفت للنظر لوزارة الخارجية الأمريكية على موقعها للتواصل الاجتماعي (تويتر): «إن إيران مستمرة بتسليح وتدريب متشددين في البحرين ولكننا ملتزمون بالعمل مع حلفائنا وشركائنا لمواجهة هذا السلوك المزعج للاستقرار» [1].

تحت هذا التصعيد الأمني المتزايد طلبت السلطة التشريعية لانعقاد المجلس الوطني الذي يضم الغرفتين مجلس النواب ومجلس الشورى من خلال توقيع 24 نائباً التماساً لجلالة الملك لعقد جلسة المجلس الوطني لتدارس الوضع الأمني، وتنفيذاً لطلبهم المرفوع لجلالة ملك البحرين والذي أتبعه الأمر الملكي رقم (33) لسنة 2013 بدعوة المجلس الوطني للانعقاد يوم 28 يوليو 2013 والذي خرج بـ 22[2] توصية[3].

رغم توصيات المجلس الوطني التي رفعت لملك البحرين إلا أن البحرين مازالت

---

1 - صحيفة الوسط البحرينية، مملكة البحرين، العدد :4505، الأربعاء 7يناير2015.

2 - نصت توصيات المجلس الوطني بموجب المادة رقم (38) من الدستور البحريني بإصدار مراسيم بقوانين في فترة غياب البرلمان لتشديد العقوبات في قانون الإرهاب ومنها: إسقاط الجنسية البحرينية عن كل مرتكبي الجرائم الإرهابية والمحرض عليها، المعاقبة على التحريض على العنف والإرهاب بكافة صوره وأشكاله وتشديد العقوبة على المحرضين على ارتكاب الجرائم الإرهابية، فرض عقوبات متشددة على جميع جرائم العنف والإرهاب بكافة صورها وأشكالها، تجفيف كافة مصادر تمويل الإرهاب، منع الاعتصامات والمسيرات والتجمهر في العاصمة المنامة لعدم تعطيل الحركة التجارية والاقتصادية، اتخاذ كافة التدابير اللازمة لفرض الأمن والسلم الأهليين إذا ما حدث ما يعد خروجاً على القانون والمساس بأمن المواطنين والإضرار بالمصالح العامة والخاصة في ذلك وإن تطلب الأمر فرض حالة السلامة الوطنية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض الجمعيات السياسية التي تحرض وتدعم أعمال العنف والإرهاب، تعديل القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية لسد كل الثغرات التي تحرض على الإرهاب وتدعمه، منح الأجهزة الأمنية الصلاحيات الضرورية والمناسبة لحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية والترويج لها، ضرورة التنبيه على سفراء الدول الأجنبية وممثليها بعدم التدخل في الشئون الداخلية للبحرين واحتراما للقانون الدولي والأعراف الدولية، تشديد العقوبات ضد كل من يثبت تورطه في زج الأطفال واستغلالهم في الأعمال الإرهابية وتخريب المنشآت العامة والخاصة، الالتزام التام والكافي بتطبيق كافة القوانين العقابية المتعلقة بمكافحة العنف والإرهاب دون تهاون أو تفريط في ذلك، انتهاج خطاب وسطي معتدل للمحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمع البحريني.

3 - نص توصيات البرلمان البحريني، جريدة الشرق الوسط، لندن، العدد :12662، 29 يوليو2013.

تعاني من الأعمال الإرهابية والتخريبية والخارجة عن القانون والنظام مع تصاحب وجود إعلامي يمجد تلك الأعمال والخروقات التي اتخذت عدة مظاهر وأشكال ساهمت بزيادة وتيرة أعمال العنف والإرهاب على مدى أربع سنوات وصل فيها عدد وفيات رجال الأمن إلى 14 وفاة وإصابة 2867 وعدد 14275 عملية حرق جنائي و16221 عملية سد الطرقات[1].

1 - تجريم تمجيد الإرهاب كأوروبا وأمريكا، عمود كلمة أخيرة للكاتبة سوسن الشاعر، صحيفة الوطن، مملكة البحرين، العدد :3321، 13يناير2015 .

## المطلب الثاني: آفاق إنشاء العملة الخليجية النقدية الموحدة وتصوراتها

أيقنت دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية وسرعة الوصول إلى بناء الكيانات الاقتصادية الدولية، ومن أجل هذا الهدف كان لزاما على هذه الدول السعي نحو التكامل الاقتصادي، وقد ساهم في هذه الخطوة نحو التعاون الاقتصادي وجود حزمة من السمات والميزات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة، فهي تتشابه في جميع دول المجلس تشابهاً كليا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادية، حيث يشكل النفط مصدراً للدخل القومي لجميع الدول الخليجية ويشكل النسبة العظمى من صادراتها، حيث تحصل جميع دول المجلس وارداتها المالية من ذلك المصدر المهم.

### الفرع الأول: تطور السياسة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي

وفقا لأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لكي تضع الخطوات العملية لمشروع التنسيق والتكامل في المجال الاقتصادي الذي بدوره كان فاعلاً ما قبل قيام المجلس، إلا أن الدول الخليجية تسعى من خلال تكوين المجلس لمزيد من التنسيق وصولاً إلى وحدة اقتصادية واحدة تكون قوية[1]، لإيمانها بأن الاقتصاد هو حجر الزاوية لأي تجمع إقليمي، مثلما كانت اتفاقية لتنظيم إنتاج الفحم والصلب في العاصمة الفرنسية باريس عام 1951 وأخذت تتطور بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 التي ركزت على إزالة القيود التجارية وخلق سوق مشتركة وسياسية تجارية وزراعية مشتركة وصولاً إلى اتحاد أوروبي في عام 1992 الذي يضم الآن أكثر من 28 دولة وكان السبب اقتصادي[2]، لذلك كانت الاتفاقية الاقتصادية من أهم تحولات الدول الخليجية إلى مرحلة مهمة وهي التعاون ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون

---

1 - علي عبد الله المناعي، التكتلات الاقتصادية ودورها في تطوير التجارة البينية: تقييم تجارة مملكة البحرين البيئة مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، 2005، ص 91.

2 - ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد:157، 2004، ص 101 – 103.

ومزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء وكذلك تسعى الاتفاقية لمعالجة قضايا كثيرة تهم دول الخليج منها[1]:

1. التنسيق الإنمائي والتعاون الفني بين دول المجلس.
2. قطاع النقل والمواصلات.
3. التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
4. التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة.
5. التعاون المالي والنقدي والتعاون الجمركي والتنسيق في مجال الاتصالات.

تسعى بنود الاتفاقية الاقتصادية لترسيخ جوانب العمل الاقتصادي المشترك وصولاً التكامل الاقتصادي[2] حيث اعتمدت دول الخليج على المصدر الوحيد وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من مدخولها القومي، وبفعل ميزة تكامل السوق سوف تصبح الفرصة مواتية للقيام بمشاريع عديدة تعجز عنها الدول بحالة التجزئة فرادا.

---

1 - خالد شمس عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير2015، ص1.

2 - هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي. للمزيد يمكن الرجوع إلى: سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص28. أما بيلا بلاسا وهو الاقتصادي الهنغاري ولد في بودا بست عام 1928 وتوفى في عام 1991 وهو مكتشف نظرية التكامل الاقتصادي عام 1961، فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتجة إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه بالإمكان أن تتمثل في السعي نحو إلغاء مختلف صور التفرقة الاقتصادية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10. أما جان تنبرجين *J. Tinbergen* (ولد جان تنبرجين عام 1903 في مدينة لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد عام 1933) فيرى: أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها المفكر بيلا بلاسا، فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون. للمزيد يمكن الرجوع إلى: فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص7.

كانت الرؤية هي القيام بمشروعات إنتاجية تحقق أهدافاً منها: تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على المصدر النفطي الوحيد وخلق أسواق اقتصادية ليتم توظيف الأيادي العاملة وزيادة فرص العمل، وتطمح دول الخليج من تلك الاتفاقية إلى إتمام التكامل الاقتصادي[1] في المستقبل أسوة بقيام السوق الأوروبية التي كانت السبب في فتح الأسواق وزيادة التبادل التجاري مستفيدة من حجم السوق الأوروبي الكبير وتجاوز عرقلة ضيق الأسواق المحلية وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع وإلى رأس المال لمواكبة تطوير قطاع الصناعة التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بحيث يمكن للدول الأعضاء تصديرها خارج أسواق المنطقة[2].

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق دخول السلع الرخيصة مكان السلع المرتفعة الثمن بسبب زيادة عدد السلع المتاحة مع جودتها، وكذلك يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كل ما زاد عدد الدول الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول خارج المنظومة ومن ثم يكبر حجم الميزان التجاري الخارجي ويزيد معدل التبادل التجاري[3].

كانت دول مجلس التعاون الخليجي في حاجة لتلك الاتفاقية لأنه بدون التكامل الاقتصادي المنشود لا يمكن أن تقوم استثمارات ذات إنتاجية فاعلة بسبب ضيق السوق المحلي لكل دولة، ويرجع ذلك لعدد السكان الصغير في كل دولة والذي لا يتناسب مع التطورات التي يحصل بالاقتصاد العالمي الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية والصناعية الكبيرة، وبالتالي يتطلب صرف مبالغ مالية ضخمة عليها[4].

كما أن ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة

---

1 - عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ط1، 2008، ص 141.

2 - محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1978، ص 183.

3 - د. خالد بن راشد الخاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى، المركز العربي ودراسة السياسات، قطر، إبريل 2012، ص 5.

4 - د. خالد بن راشد الخاطر، المرجع السابق، ص 6.

والنافتا الأمريكية والآسيان بجنوب شرق آسيا التي بدورها أضعفت القوة التفاوضية لدى الدول الصغيرة[1]، كان لابد من التوجه الصحيح لدول المجلس لإقرار هذه الاتفاقية وتوجيه مواردها لخلق قاعدة إنتاجية ذاتية تكون قادرة على تسيير العجلة الاقتصادية وعدم الاعتماد على مصدر النفط، وتشابك السياسات الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتطوير الموارد البشرية الوطنية لتتولى إدارة وتشغيل كافة المرافق الاقتصادية[2].

تدرجت المراحل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عبر ثلاثة مراحل رئيسية هي:

- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- السوق الخليجية المشتركة.

إيمانا منها بأن الاقتصاد هو أحد مقومات التجمعات الناجحة سواء كان بشكل منطقة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد نقدي، سعت دول المجلس لتعزيز منطقة التجارة الحرة عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في نوفمبر عام 1981 وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس وكان أولها هي:

---

1 - سوق النافتا هي مجموعة التجارة الحرة في شمال أمريكا *North America Free Trade Area* وهي منظمة تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث أنشأت في عقد الثمانينيات من القرن الماضي وتسهم في ربط العلاقات مع دول القارة الأمريكية، حيث أبرمت تلك الدول اتفاقية بإقامة وإنشاء منطقة التجارة والحركة، وتسعى للأهداف التالية: 1-التحرير التصاعدي للتجارة الحرة. 2-إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية. 3-تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات. 4-الالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. 5-فتح أسواق للمشتريات الحكومية. أما رابطة دول جنوب شرق آسيا *The Association Of South East Asian Nations* فقد أنشئت في 8 أغسطس1967 في العاصمة التايلندية بانكوك من جانب الدول الخمس الأعضاء: (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلند)، وفي عام 1984 أنضمت سلطنة بروناي، وفيتنام في عام 1995، ولاوس وميانمار في 1997، وكمبوديا في 1999. وتحتل الرابطة مساحة جغرافية إجمالية تبلغ 45 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ مجموع الناتج المحلي 876 مليار دولار، حيث أن دول الآسيان تعتبر من أكبر المصدرين في العالم لسلعة الأرز، إذ تصدر تايلند وفيتنام ما نسبته 60 % من تجارة الأرز في العالم وتصدر اندونيسيا وماليزيا وتايلند أكثر من 80 % من تجارة المطاط في العالم.

2 - محمد هاشم خوجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، دولة الكويت، الطبعة الأولى، 1984، ص 313.

- **منطقة التجارة الحرة:** والتي تميزت بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة المنشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة[1]، واستمرت منطقة التجارة الحرة نحو عشرين عاما حتى نهاية 2002 حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس. وما يهمنا معرفته أن خلال هذه الحقبة كان حجم التبادل التجاري بين دول المجلس إبان إنشاء المجلس في عام 1981 أقل من 6 مليار دولار ولكن مع توقيع الاتحاد الجمركي في عام 2002 قفز الرقم إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002 [2].

- **مرحلة الاتحاد الجمركي:** أتت هذه المرحلة بعد المرحلة السابقة والتي تم العمل فيها من الأول من يناير 2003 لتنتقل بعدها دول مجلس التعاون إلى مرحلة مهمة من التنسيق الاقتصادي والتي تقوم على توحيد التعرفة الجمركية وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير واعتبار منطقة الخليج كمنطقة جمركية واحدة وتذليل المصاعب التي تواجه التبادل التجاري، وتأتي هذه الأهداف من الاتفاقية

---

1 - كانت اتفاقية التجارة الحرة تتكون من: أ-السماح لمواطني دول المجلس بممارسة العديد من الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ومجال المقاولات والخدمات الفندقية والمطاعم ومزاولة العمل فيها والصيانة والاستيراد والتصدير والفحص والمعاينة. ب-السماح للمستثمرين الخليجين بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الاعضاء. ج-السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات بالدول الاعضاء. د-مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية. و-إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات دول المجلس الوطنية الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية. ز-السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ. ح-السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة اعتبارا من 1 /3/ 1987 وتجارة الجملة اعتبارا من 1 /3/ 1990 في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة. ط-منح التسهيلات اللازمة بمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت) بين دول المجلس. ك-منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية. ل-السماح للمؤسسات الانتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري. م-الموافقة على إعفاء منتجات الحرف والصناعات الشعبية من تطبيق الإجراءات الحالية الخاصة بتأهيل منتجات الصناعة التمويلية ذات المنشأ الوطني. ن__ عدم ضرورة تصديق شهادات المنشأ والفواتير المصاحبة لها وشهادات صلاحية المواد الغذائية والخاصة بالبضائع ذات المنشأ الوطني من السفارات والقنصليات بدول مجلس التعاون.

2 - المسيرة والانجاز، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ط2، 2007، ص59.

الاقتصادية[1] التي وقعت عليها دول المجلس في قمة مسقط بسلطنة عُمان في ديسمبر 2001 [2].

- **أهداف إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:** رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي ولانسياب السلع بكل يسر وسهولة وتقليلا للعقبات الاقتصادية وتطبيقاً للاتفاقية، فقد تم تحديد تعرفة الجمرك الموحدة لجميع دول المجلس بواقع 5 % على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي الخليجي والعمل بها حيث تم إقرارها[3]، وتم تطبيق الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي دولة كانت من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بالتفتيش والمعاينة ومطابقتها للمواصفات المطلوبة وخلوها من الممنوعات ثم استيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وبموجب الاتفاقية الجمركية تتحرك السلعة بحرية داخل منظومة الاتحاد الجمركي حيث ألغت هذه الاتفاقية بنود الاتفاقية السابقة التي توجب (الترانزيت) للبضائع الأجنبية باعتبارها منطقة جمركية واحدة[4].

لقد حقق ميزان التبادل التجاري بين الدول الخليجية بفضل الاتحاد الجمركي مكاسب كثيرة خلال فترة زمنية قصيرة، بل انعكست تلك على تطوير وتشجيع التجارة البينية بين دول المجلس من خلال المنتجات ذات المنشأ الوطني أو بالنسبة

---

1 - من بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي: أ-توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي. ب-توحيد أنظمة وإجراءات الجمرك بين دول المجلس. ج-إنشاء نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية. د-انتقال السلع بين الدول الخليجية دون قيود جمركية أو غيرها. ه-معاملة السلع المنتجة في أي دولة خليجية معاملة المنتج الوطني.

2 - العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذج، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص 17.

3 - أحمد الكواز، السوق الخليجية المشتركة، سلسلة الخبراء: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد :34، 2009، ص 15 - 16.

4 - مدحت أيوب، مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود على إنشائه. رؤية مستقبلية، مجلة شؤون خليجية، جدة، العدد: 64، 2011، ص 82.

للسلع الواردة والصادرة والمتناولة ذات المصادر الخارجية والوطنية[1]، لذلك كانت اتفاقية الاتحاد الجمركي تدرك بأن حماية الصناعة الخليجية من الممارسة في التجارة الدولية من إغراق وزيادة في الصادرات والتي بدورها تتسبب بضرر في قطاع الصناعة الخليجية وتهدد بوقوعها أو حتى تعيق من استمراريتها، فكان لزاما دعم المنتج الوطني وتعزيز الدور الريادي للصناعات الوطنية ولا سيما غير النفطية بغية تشجيعها واعتبارها الرافد الأساسي لعملية التصدير وفتح الأسواق العالمية للصناعات الخليجية بغية انضمام دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية(*W. T. O*) [2].

يسعى الاتحاد الجمركي لدول المجلس كذلك لجعل دول المجلس وقوانينها التجارية بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي وكذلك لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما له من مردود اقتصادي للاتحاد الجمركي من خلال المساعدة على تحسين الإنتاج ونمو الصادرات، ويعزو هذا إلى القوانين والتشريعات الميسرة التي أتبعتها دول المجلس ووجود التسهيلات الحكومية لجذب الاستثمارات الأجنبية كتوفير الأراضي الصناعية وتوفير الكهرباء والغاز الطبيعي وعدم فرض ضرائب تعود للدولة مما شجع الاستثمار الأجنبي لعمل قاعدة صناعات ومن ثم تصدير منتجاته إلى الخارج[3].

- **السوق الخليجية المشتركة:** اتفقت الدول الخليجية على قيام السوق الخليجية المشتركة في العاصمة القطرية الدوحة من خلال اجتماع المجلس الأعلى في دورته

---

1 - العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، مايو 2007، ص 11.

2 - منظمة التجارة العالمية في عام 1995 وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أنها أتت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في الاتحاد السويسري مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، وتضم في عضويتها ما يقارب 160 دولة إضافة إلى 24 دولة مراقبة.

3 - د. محمد خيري الشيخ، تحليل كفاءة التكامل الاقتصادي والاستثماري والتجاري في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، السنة 23، العدد: 98، يناير 2013، ص 36.

(28) بتاريخ 4 ديسمبر 2007 في إطار مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس بعد مرحلتي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، وبعد سن القوانين والتشريعات الموحدة الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد المشترك مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية، وبموجب هذه الاتفاقية تتحول دول المجلس بأكملها إلى سوق مفتوحة واحدة دون عوائق أو حواجز جغرافية أو جمركية تعطل حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمال عبر حدود دول المجلس[1].

تأتي مبادرة السوق الخليجية المشتركة[2] التي تعد من أقوى أشكال التعاون الاقتصادي بين التكتلات السياسية لتكملة الخطط الاقتصادية المنشودة لدول المجلس، وكذلك تحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس بحيث تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى أن يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية بجميع المزايا التي تمنح للمواطنين في كل دولة والتي تتحقق من خلال ثلاث عناصر هي [3]:

1. استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون ومن ثم تقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع تقريرها للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى للبت فيه.

2. استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية، ويتم

---

1 - هيلة حمد المكيمي، واقع ومعوقات التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة بين دول المجلس، مجلة شؤون خليجية، بيروت، العدد:62، 2010، ص13.

2 - حددت اتفاقية السوق الخليجية المشتركة عشر مسارات هي: التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقارات وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. للمزيد مراجعة: حمدان علي الشمراني، السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2010، ص245.

3 - المسيرة والإنجاز: وصولا إلى وحدتها، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون قطاع المعلومات، الرياض، ط6، 2012، ص 152.

ذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بها قرارات من المجلس الأعلى أو صدرت بها قرارات تضمنت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة.

3. استكمال التشريعات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى من خلال:

أ. قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية.

ب. نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة.

ت. استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الأمنية بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات بتفسير مقومات المواطنة الاقتصادية.

تسعى دول مجلس التعاون لتأسيس السوق المشتركة بين دولها أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة، وفي مقارنة بسيطة بين تلك السوقين نرى أن السوق الأوروبية المشتركة سعت منذ البداية لنبذ الخلافات بينها إيماناً منها بأن الاقتصاد هو العامل المشترك الذي يجمع الدول الأوروبية[1]، وبدوره يشكل الأساس لبناء مصالح اقتصادية مشتركة ونسيان العداوة التاريخية والحروب الطويلة بينهم، لذلك كانت المرحلة الأولى من الاتفاقية الأوروبية هي بناء المصالح الاقتصادية وتعزيز الثقة بين الأعضاء فكانت السلطة الأوروبية الموحدة للفحم والحديد التي أنشأت في عام 1951 [2]، وإعطاء صلاحيات واسعة منها فرض حصص للإنتاج وتحديد الأسعار العليا والدنيا وتعزيز القوانين الوطنية الناشئة الحرة ومن ثم الانتقال للمرحلة الأخرى وهي السوق الأوروبية المشتركة عام 1992.

---

1 - د. عمر العبيدلي، الاتحاد الخليجي كمشروع اقتصادي، آراء الخليج، جدة، العدد: 96، يونيو 2015، ص 51.

2 - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 427.

حقق الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء (Intra–Industry Trade) ويعتبر ذلك تحقيق نجاح في التجارة البينية بين الدول الأعضاء ويمكن اعتباره اكتفاء ذاتي داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل إذا دعمت السوق الأوروبية[1] قطاع الزراعة وإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة من دول الاتحاد تنفق على البرامج الزراعية، وبذلك حصلت القطاعات الزراعية بدول الاتحاد الأوروبي على دعم مالي كبير، ولم يقف الدعم عند هذا الحد بل أتبعت دعم المنتوجات الزراعية وإعطاءها الأولوية ومن ثم الأفضلية داخل السوق الأوروبية على المنتج الزراعي أو حتى الصناعي المستورد من خارج منظومة السوق الأوروبية[2].

أما السوق الخليجية المشتركة فهي تسعى لتحقيق إنجاز ملموس في تعزيز التكامل بين دول المجلس وتنسيق وتعزيز الشراكة فيما بينها وتحقيق جميع الفوائد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[3]، ومن أهمها نمو الاقتصاد الخليجي والزيادة في ترابطه والقدرة التنافسية، وكذلك حسنت وضعها مع الشركاء التجاريين من خلال هدفين هما[4]:

1. الصعيد السياسي: يمثل الموقع الجغرافي لدول السوق الخليجية المشتركة وثرواتها الطبيعية مركزاً سياسياً لما تتمتع به من قوة اقتصادية ومالية كبيرة على مستوى العالم العربي مما يتطلب منها مواقف موحدة من القضايا السياسية الدولية

---

1 - هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 183.

2 - المرجع السابق، ص 184.

3 - تهدف دول المجلس لإكمال السوق الخليجية المشتركة وتحقيق التكامل من أجل التوجه عالمياً ففي الوطن العربي لا توجد محاولة تكاملية عربية استطاعت أن تصل إلى هذا الحد من التكامل والاندماج من أجل منافسة الكيانات الأخرى كالاتحاد الأوروبي والآسيان، فهي تهدف لتصبح قوة جديدة تستطيع التأثير من خلالها على السياسات الإقليمية والدولية وأن تصبح قوة جذب للدول العربية كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يجذب دولاً جديدة إلى منظومته. يمكن الرجوع إلى: د. محمد بن هويدن، دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :132، السنة 35، يناير2009، ص246.

4 - د. جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص3 – 16.

لكي تحمي مصالحها ونفوذها[1].

2. الصعيد الاقتصادي: أولت دول السوق الخليجية أولوية لحرية حركة السلع وكذلك حرية الخدمات ومنها السماح للبنوك والشركات المالية والبورصات وتحرير قطاع البنية الأساسية كالاتصالات والتعليم والصحة والخدمات السمعية والمرئية، ومن شأن ذلك تحرير هذه الأسواق وتقليل اعتماد دول السوق على مشاركة القطاع العام ومساهمته في بناء الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص لخلق بيئة تنافسية بالسوق الخليجية من قبل شركات الأفراد وتقليل مساهمات الحكومات[2].

## الفرع الثاني: مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بدأ حلم إصدار عملة موحدة لدول المجلس، متزامنا مع تكوين المجلس فقد أشارت وثيقتا النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981 إلى المعالم الأساسية والخطوط العريضة للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء،[3] فبالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وصولاً إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي وذلك حسب ما نصت عليه المادة (22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[4] "تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية

1 - منصور المرزوقي البقمي، الاتحاد الخليجي: الخلفية والتوقيت والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص 9.

2 - ستيفن هيرتوغ، التكامل الاقتصادي الخليجي: المشروعات القابلة للنجاح، مركز الخليج للأبحاث، جدة، 2014، ص 5.

3 - إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2010-2002، الأمانة العامة مجلس التعاون الخليجي، الشؤون الاقتصادية، الرياض، 2010، ص 9.

4 - جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت بمسقط في 31ديسمبر2001 خلال الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول المجلس حيث نصت المادة (4) من الفصل الثالث من الاتفاقية «تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسيات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الادعاء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار. يرجي مراجعة نص الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لدول

والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها"[1].

منذ ذلك الوقت المبكر من عمر مجلس التعاون والذي بدأ معه العمل لتحقيق التكامل بين أعضائه فقد أنشئت عام 1983 لجنة تسمى بلجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتهدف اللجنة لتنفيذ المادة المتعلقة بالعملة النقدية لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية[2] وتتفرع منها لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات في الفترة ما بين 1985 - 1987 أجرت فيها لجنة المحافظين مشاورات وعدة لقاءات بينهم بغية التواصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، فقد طرحت حقوق السحب الخاصة (*SDR*)[3] بين البنوك العاملة

---

الخليج العربية، الرياض، ط 2، 2004، ص14.

1 - المسيرة والإنجاز: وصولاً إلى وحدتها، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، ط6، 2012، ص84 .

2 - قتيبة عبد الرحمن العاني، تأثير الاتحاد النقدي الخليجي في السياسات المالية والنقدية، آراء حول الخليج، جدة، العدد: 26، نوفمبر 2006، ص109.

3 - حقوق السحب الخاصة *Special Drawing Rights* وهي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في أكتوبر1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة الدولية، وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب والدولار الأمريكي ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطات بالدولار الأمريكي، وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي تخصيصه للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة. وهناك العديد من الاقتراحات بالسماح للأفراد والشركات الخاصة، بالتعامل بحقوق السحب الخاصة إلا أنه حتى الوقت الحاضر فإن استخدامها وتبادلها مقصور فقط على البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي، وعلى عدد محدود من المؤسسات الدولية، ومن أهم الأهداف المستقبلية للصندوق في محاولة جعل حقوق السحب الخاصة بها إما مع بنوك مركزية أخرى أو مع صندوق النقد الدولي فعلى سبيل المثال يمكن للسعودية استخدام ما خصص لها من وحدات حقوق سحب خاصة لشراء دولارات أمريكية من بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية) وتعني عملية شراء الدولارات هذه انتقال وحدات السحب الخاصة من حساب المملكة إلى حساب الولايات المتحدة الأمريكية، أما عند انخفاض مستوى حقوق السحب الخاصة المملوكة لدولة ما عما خصص لها من الصندوق فإنه يتحتم عليها دفع فائدة، وفي حالة زيادة ما هو موجود لديها من حقوق السحب الخاصة عما خصص لها تحصل على الفوائد.

في دول المجلس، إلا أن الاختلاف كان واضحاً حول تحديد مثبت مشترك لعملات دول المجلس والتي لم تحصل على الإجماع في ما بينها.

يعتبر تحقيق الاتحاد الجمركي فيما بين دول المجلس والنجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي في استصدار العملة الموحدة،[1] (اليورو) من الدوافع الكافية لتشجيع دول المجلس على سرعة الوصول للعملة الخليجية الموحدة، فقد قررت القمة المنعقدة في المنامة في ديسمبر عام 2000 تبني الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس[2]، ولقد تم تكليف وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة[3].

1. **البرنامج الزمني للاتحاد النقدي الخليجي:** أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في مدينة مسقط بسلطنة عُمان في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس قبل نهاية 2002 [4] وهو ما تم تطبيقه فعلياً من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد ما عدا دولة الكويت التي فضلت ربط عملتها بسلة عملات مشتركة، كما نص البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية عام 2005، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير عام 2010 وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي

---

1 - عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 162.

2 - ارتبطت جميع دول المجلس بمثبت عملة الدولار الأمريكي لعملاتها الوطنية ما عدا دولة الكويت التي استثنت نفسها عن ذلك حيث اختارت أن تربط عملتها الدينار الكويتي بسلة العملات وذلك على الرغم السائد بأن الدولار الأمريكي هو العملة المسيطرة على سلة العملات ونتيجة لذلك تشهد العملة الكويتية حالة استقرار دائم وعدم التذبذب كثيراً مع انخفاض او ارتفاع الدولار الأمريكي.

3 - أ. د. محمد إبراهيم طه السقا، العملة الخليجية الموحدة، ندوات الموسم الثقافي الأول للعام الجامعي 2007 – 2008، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :16، الطبعة الأولى، 2008، ص68.

4 - عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 162.

والاقتصادي[1].

خلال السنوات الماضية عكفت اللجان المعينة لمتابعة الاتحاد النقدي على تذليل الصعوبات لاستكمال بحث معايير التقارب الاقتصادي بين دول المجلس وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها وكذلك النسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي[2] وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة مع الاستفادة من دراسات ونصائح البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي[3] بشأن هذا الموضوع، ولذلك أنشأت الأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة في إقامة العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث لتكون عملة ناجحة تحل مكان العملات المحلية للدول الأعضاء[4].

2. **الفوائد المترتبة على وجود العملة الخليجية:** هناك مجموعة من الإيجابيات والفوائد المترتبة على إقرار العملة الخليجية لدول مجلس التعاون وإقامة الاتحاد النقدي يمكن إجمالها في الآتي:

أ. ستساهم العملة الخليجية على تشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية في مجمل جوانبها كالتجارة البينية والاستثمار بين دول المجلس وفي مجال السياحة إضافة إلى ما ستشهده الأسواق المالية الخليجية وقطاع الخدمات المالية نمواً متسارعاً[5].

---

1 - رجا مناحي المرزوقي، العملة الخليجية الموحدة. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد: 6، 2009، ص 408.

2 - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 213.

3 - يرى صندوق النقد الدولي في تقريره الخاص باقتصاديات دول المجلس الصادر في 2011 أن المؤثرات على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي والتشغيل الضخم من أجل تحقيق الأهداف التي تؤدي لإضعاف القنوات الرئيسية لانتقال السياسة النقدية تتمثل في أربعة قنوات رئيسية وهي سعر الفائدة، والمجمعات النقدية، وأسعار الأصول، وسعر الصرف.

4 - أ. د. محمد إبراهيم السقا ود. مساعد عبد الله بن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البيئية والنشاط الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :132، السنة 35، يناير 2009، ص13.

5 - ناصر إبراهيم القعود، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، مجلة المسيرة (نشرة شهرية تعني بسيرة التعاون المشترك)، الأمانة العامة، الرياض، العدد الرابع، 2008، ص2.

ب. التقليل من المخاطر المتعلقة بشأن صرف العملات الخليجية وتساهم في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية من النواحي التشريعية والفنية والعملياتية وتساعد على تطوير وازدهار سوق الأسهم الذي بدوره يعزز حجم المبادلات التجارية والعمق والسيولة[1].

ت. زيادة قدرة الشركات الوطنية الخليجية على الاندماج والاستحواذ على شركات في دول المجلس الذي سوف ينمي الاقتصاد الخليجي والكفاءة الاقتصادية[2].

ث. تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وتحسين جودتها الأمر الذي يؤدي لاندماج الخدمات المصرفية ومنافستها على الصعيد الإقليمي من خارج نطاق إقليم الخليج[3].

ج. توحيد وتكامل الأسواق المالية بين دول المجلس مقرونة بالآثار الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والمالية والتي سوف تنعكس بالمردود الإيجابي على عملائها في دول المجلس لما له من استقرار نقدي ومالي في المنطقة سوف تجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية إلى دول المجلس[4].

3. **معايير التقارب للدخول في العملة الموحدة:** ويقصد بتلك المعايير مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على مستوى كل دول المجلس، ومنها على سبيل المثال: نمو الناتج والوضع المالي ومعدلات التضخم

---

1 - محمد ناجي التوني، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد :20، 2012، ص 8.

2 - عبد الرحمن بن محمد السلطان، مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي: ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاديين السعودية " التكامل الاقتصادي الخليجي.... الواقع والمأمول، الرياض، 2009، ص 9.

3 - فاطمة الزهراء خباز، النظام النقدي الدولي: المنافسة اورو - دولار، دار اليازوردي، الأردن، 2013، ص 286.

4 - أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، نشرة اقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص318 – 320.

ومعدلات الصرف والفائدة وغيرها[1] من المؤشرات التي تدل على مدى جاهزية مجموعة من الدول للدخول في اتحاد نقدي ناجح يضمن التناغم بين اقتصاديات الدول المشتركة في استصدار العملة الموحدة، وتعد معايير التقارب هي الأدوات التي توفر المعلومات حول مدى استعداد الدول الأعضاء للانخراط في الاتحاد النقدي دون أية مشاكل[2].

تعتبر المحافظة على تلك المعايير عند المستويات المرغوبة بعد الانضمام الضمانة الوحيدة التي تؤدي لإنجاح مشروع العملة الموحدة، إلا أن في حالة دول المجلس لم تتطرق جميع التشريعات عن الحديث عن أي عقوبة[3] يمكن أن تطبق على العضو المخالف أو أي حوافز يتمتع بها العضو الملتزم، معنى ذلك أنه يجب أن يكون هناك عقوبات محددة على العضو المخالف أو غير الملتزم بالمعايير أو حتى الذي لا يبذل جهداً مناسباً للحفاظ عليها بعد الانضمام[4].

استطاعت دول الاتحاد الأوروبي تحقيق الاتحاد النقدي من خلال وضع قيود صارمة حول المعايير التي يجب أن تتوافر في الدول الأعضاء المنطوية تحت مظلة العملة الواحدة والمعروفة معايير (ماسترخت)[5] للتقارب، وهذا ما ذهبت له دول

---

1 - هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 143.

2 - أ. د. محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص 120 – 121.

3 - هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عمل مثلى؟، أ/ عباس بلفاطمي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد: العاشر، 2011، ص 64.

4 - المرجع السابق، ص 65.

5 - تعتبر معاهدة ماسترخت هي المنشئة للاتحاد الأوروبي والتي سبقتها تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في خمسينيات القرن الماضي، فقد استطاعت معاهدة ماسترخت التغلب على الخلافات والمنازعات حتى لا تتأثر الوحدة الأوروبية بأي خلافات الأمر الذي مهد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (يورو) ومن قبلها السوق الأوربية المشتركة وتمكنت من ثلاث مراحل رئيسة. 1-المرحلة الأولى: بدأت في يونيو1990 أي قبل اتفاقية ماسترخت وتضمنت تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق الأوروبية المشتركة بنهاية عام 1992. 2-المرحلة الثانية: بدأت في عام1994 والتي تم فيها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية وفيها تم التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة. 3-المرحلة الثالثة: بدأت ما بين عامي1998 و1999 وتم فيها تحديات أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغيير على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة (يورو) مع احتفاظ المملكة المتحدة بحق

المجلس عندما أقرت معايير التقارب من خلال إقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين في مدينة أبو ظبي في ديسمبر 2005 من خلال المعايير التالية[1]:

1. معايير التقارب المالي والمتمثلة في نسبة عجز الميزانية ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. معايير التقارب النقدي المتمثلة في متوسط معدلات التضخم ومتوسط معدلات الفائدة ومدى كفاية الاحتياطات من النقد الأجنبي.

ويبين ذلك جلياً أن دول مجلس التعاون قد تبنت نفس المعايير التي نصت عليها اتفاقية ماسترخت المهدة للعملة المشتركة في أوروبا وهي[2]:

- ألا تزيد نسبة عجز الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 60 %.
- ألا يزيد عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 3 %.
- ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح +2 %.
- ألا يزيد سعر الفائدة في المتوسط عن متوسط أدنى ثلاث دول +2 %.
- ألا تقل الاحتياطات من النقد الأجنبي عن 4 شهور من إجمالي الواردات.

أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تخوفها من الجوانب السلبية للاتحاد النقدي التي منها ما يلي [3]:

أ. فقدان جزء من السيادة الوطنية بسبب التخلي عن السيطرة على السلطة النقدية المحلية وسياسات أسعار الصرف، حيث يترتب على الاتحاد النقدي

---

عدم الانضمام إلى العملة الموحدة، وشهدت الفترة ما بين 1999 – 2002 فترة انتقالية تم التعامل فيها باليورو بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو.

1 - محمد بن عبيد المزروعي، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002 – 2010، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2010، ص15 – 16.

2 - د. محمد إبراهيم السقا و د. مساعد بن عيد، مرجع سابق، ص 10.

3 - محمد ناجي التوني، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلة الاقتصادية الكويتية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، العدد:20، السنة 10، 2006، ص9.

وإصدار العملة الموحدة تخلي الدول الأعضاء عن عملية تصميم وتنفيذ سياسات نقدية تنسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

ب. فقدان الدولة وبدرجة أقل استقلال سياستها المالية، ويحدث ذلك نتيجة قصر عملية إصدار النقود على السلطة النقدية الإقليمية.

ت. فقدان الدولة لإيراداتها من إصدار العملة، وهذا ما صرحت به سلطنة عُمان من تخوفها من الانضمام إلى العملة الخليجية الواحدة، (فقد توصلنا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة وليست لدينا معايير فيما يتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنات)[1].

تسابقت دول مجلس التعاون الخليجي على استضافة المقر الرئيسي لمقر المصرف المركزي الخليجي، إذ تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2004 بشأن استضافة المقر وذلك كجزء من الترتيبات للدخول في الاتحاد النقدي الخليجي، تلتها دولة قطر في عام 2006 لاستضافة البنك المركزي الخليجي، كذلك أتبعتها مملكة البحرين في العام نفسه[2]، أما المملكة العربية السعودية فإنها قد أبدت نيتها باستضافة المقر الرئيسي للبنك المركزي في عام 2008، إلا أن سلطنة عُمان أعلنت عن انسحابها من المجلس النقدي الخليجي وذلك في عام 2006 بسبب أنها لن تكون مستعدة للوفاء بمتطلبات إصدار العملة الذي كان من المفروض عام 2010، الأمر الذي حدا بدولة الإمارات العربية المتحدة إعلان انسحابها كذلك بسبب الخلاف على مكان المقر الرئيسي للمصرف المركزي الخليجي[3].

يبقى السؤال إذن كيف لدول المجلس أن تبلغ الوحدة النقدية المفروض إتمامها

---

1 - خالد شمس عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير 2015، ص 5.

2 - عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، ص 164.

3 - دراسة مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعياته، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو2009.
www.economy.gov.ae.com.

عام 2010 وهي لم تؤسس بعد البنك المركزي الخليجي؟ وعلى افتراض تأسيس البنك المركزي الخليجي فإنه بحاجة إلى أربع سنوات على الأقل ليتمكن من ممارسة كامل سياساته على الأرض وبشكل فاعل، وهذا يعني أن قيام الوحدة النقدية الخليجية الفعلية قد يتأخر إلى أجل غير مسمى أو يمكن صرف النظر عنها وذلك يعتبر خسارة لدول المجلس إذا ما أخذنا التباين الحاصل في مواقف دول المجلس بشأن نقاط التباين في التشريعات اللازمة في المجال النقدي وصلاحيات البنك المركزي الخليجي[1] وإنشاء هيئة قضائية كإحدى منظمات مجلس التعاون تسمى "محكمة الاتحاد النقدي" خصوصاً بعد الخطوات التي قامت بها كل من دولة الكويت على صعيد فك ارتباط عملتها بالمثبت الرئيسي لعملات الدول الخليجية الأخرى وهو الدولار الأمريكي[2]، وسلطنة عُمان التي أعلنت انسحابها من الوحدة النقدية[3] لعدم القدرة على الوفاء بمستلزماتها في الوقت المحدد، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي أبدت اعتراضها على مكان ومقر البنك المركزي الخليجي[4].

من جهته يرى الباحث أنه ليس من الأهمية بمكان أن يتم إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي أو حتى توقيت هذا الإنشاء ولكن الأكثر أهمية هو ما إذا كانت دول المجلس تعمل على الوفاء بالمتطلبات الفنية المذكورة بالاتفاق في ما بينهم أم لا أثناء مسيرتها للتحول للعملة النقدية الواحدة، حيث لن تكون المكاسب التي ستعود على دول مجلس التعاون من الاتحاد النقدي الخليجي على المستوى السياسي والاقتصادي فقط، بل حتى على المستوى المؤسسي للدول الخليجية ذاتها حيث يتطلب الاتحاد النقدي الناجح تحقيق الانضباط والشفافية، والمسائلة والاستقلالية

---

1 - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ص 232.

2 - د. زايري بلقاسم، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار، المجلة الاقتصادية السعودية، الرياض، العدد: 33، صيف 2009، ص13.

3- أ.د. محمد البناء، منهج مقترح نحو العملة الخليجية الموحدة، آراء حول الخليج، جدة، العدد:101، نوفمبر 2015، ص 55.

4 - رجاء مناحي المرزوق، العملة الخليجية الموحدة... احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق، مرجع سابق، ص 408.

المؤسسية وقدرات تحليلية متطورة للغاية، فإذا تمكنت دول المجلس من تحقيق هذا النجاح فإنها بلا شك ستتمكن من القيام بدورها في تحقيق نمو طويل المدى واستقرار دائم في ظل وجود اتحاد نقدي خليجي قوي وفاعل.

## الفصل الثاني: آليات تطوير وتوحيد السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول المجلس (الدواعي والتحديات وآفاق المستقبل)

إن الفضاء الجيوسياسي الإقليمي في منطقة الخليج العربي بات يعج بالتحديات على كافة المستويات بل وتعدى منطقة الخليج وصولاً إلى العالم العربي الذي شهد بنهاية عام 2010 حتى يومنا هذا تحولات جذرية في أنماط الدول العربية، حيث نشهد دولاً كانت قوية إلا أنها انهارت، ومنها من اتجه إلى حرب أهلية ودول فاشلة. إن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبدا لله بن عبدالعزيز آل سعود إلى التحول من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد كانت لها بالغ التأثير في الإرادات الخليجية بفعل تسارع الأحداث السياسية والأمنية والتوازنات الجديدة التي عصفت بالعالم العربي من جهة، وبفعل تطور البيئة الهيكلية الداخلية للمجتمع الخليجي من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى أن تتسلح الإرادات الخليجية لدول المجلس برسم سياسة خارجية ودبلوماسية موحدة وسياسات أمنية متقاربة تجابه تسارع الأحداث في الوطن العربي وفي الجوار الإقليمي على حد سواء.

كما أن الطريق أمام دول المجلس مازال ممهداً والفرصة كبيرة لنمو التكتل والتحول نحو الوحدة التي تفضي إلى كيان موحد في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية التي قد لا تتحملها الدول فرادا، ولا يوجد أمامها سبيل سوى تقوية مجلس التعاون الحالي إلى اتحاد فاعل لبلوغ هذا الهدف حيث تتسم الأوضاع الدولية في منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتشابك والتحول المستمر وتخفي زخماً متداخلا ومتراكما ومتناميا من التحديات والمخاطر والتهديدات في منطقة الخليج العربي[1]، ومن الطبيعي أن تتأثر دول المجلس بجميع الأزمات المحيطة بالمنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية بدءاً من الصراع العربي-الإسرائيلي ومع سياسة التمدد الإيراني اتجاه دول الإقليم وصولاً إلى الخلاف الغربي-الإيراني حول البرنامج

---

1- د. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 68.

النووي الإيراني ونتائج التحولات التي فرضتها الثورات العربية وتحول بعض منها إلى دول فاشلة حاضنة للجماعات الإرهابية والجماعات الفاعلين من غير الدولة.

لذا فإن دول المجلس ومرورها بتجربة التعاون منذ إنشاء الكيان في عام 1981 قد اكتسبت خبرة كبيرة ونضوج في جميع المجالات التي تؤهلها لجني النتائج النهائية لتلك التجربة المتبعة من سياسات دول المجلس لتنفيذ خطة اتحاد حقيقي تنتهي بهم إلى ظهور "كيان جديد" موحد على جميع الأصعدة بحيث تقف في مواجهته التحديات الجديدة ككتلة موحدة وليس كدول متفرقة يربطها تعاون[1].

كما أن دول المجلس في حال تحولها إلى اتحاد سيكون لها من القوة التي سوف تبرز كقوة إقليمية لا يستهان بها، وتأتي تلك القوة كما عرفها المفكر الأمريكي جوزيف ناي[2] من رافدين مهمين هما القوة الصلبة التي تقوم على الإكراه وهي قوة صلبة مادية أو خشنة وتتضمن استخدام الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية.

أما القوة الناعمة فهي التي تقوم على توظيف الوسائل الإعلامية والمعلوماتية والثقافية لتشكل آلية ناعمة تتمثل في القدرة على التأثير في الآخرين بالإقناع والاستقطاب والجاذبية دون إكراه أوإعطاء مكانة لفعل ما[3]. والقوة الناعمة هي مصطلح يرى القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإغراء بدلاً من الإكراه أو دفع المال[4].

كما اكتسبت القوة الناعمة أهمية كبرى على المستوى الدولي بعد الحرب الباردة وتحديداً بعد أن تبين ذلك من خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق وأن القوة

---

1- جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، دار النفائس، دمشق، 2008، ص153.

2 – جوزيف ناي عمل مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي في حكومة بيل كلينتون وترأس مجلس المخابرات الوطني الأمريكي وهو مؤلف كتاب القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.

3- جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 30 – 35.

4– بنجامين جولد سميث ويوزاكو هوريوشي، في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 115، 2014، ص 53.

العسكرية والعقوبات لم تجد نفعاً، كما تشير الحالة الإيرانية إلى نفس المحصلة[1].

إن دول المجلس تمتلك مقومات كل من القوة الصلبة والناعمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الانتقال إلى صيغة الاتحاد كخيار استراتيجي ليجعل ذلك منها القوة الأكثر تأثيراً ليست على مستوى الإقليم فحسب بل على نطاق النظام العربي الذي بات محتاج إلى زعامة مختلفة.

ويمكن تغطية تلك المواضيع من خلال مبحثين هما:

**المبحث الأول: انتقال السياسة الخارجية والداخلية من التعاون إلى مرحلة الاتحاد- القوة الصلبة.**

**المبحث الثاني: آليات -القوة اللينة -لدى دول المجلس للعب دور أكبر من خلال التحول للاتحاد.**

---

1-حسين علي بحيري، القوة الناعمة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، أكتوبر 2008، ص4.

## المبحث الأول: انتقال السياسة الخارجية والداخلية من التعاون إلى مرحلة الاتحاد- القوة الصلبة.

إن ما يشهده العالم والمنطقة العربية بالخصوص من تغيرات في نظمها وهياكلها فهي تعتبر تغيرات جذرية وشاملة في جميع الأصعدة السياسية والأمنية والإعلامية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتلك التغيرات لها مردود على تأثير هذه التحولات على نهج العلاقات الدولية وتحدياته التي تنعكس على سياسات الدول ومجتمعاتها.

كما أن التوازن الاستراتيجي العالمي الحاصل بعد الحرب العالمية الثانية كان يدور حول محورين رئيسيين هما المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق ثم مرحلة القطبية الأحادية في عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي لم تدم طويلاً حيث برزت قوى متطلعة للقيادة والسيادة وفي مقدمتها الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا واليابان وتركيا والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، ومن الممكن كذلك أن نضيف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما تملكه من إمكانيات سياسية واقتصادية ولا سيما في مجال الطاقة والاقتصاد، بل ولا يقتصر مفهوم القوة كما كان في السابق في القوة العسكرية فقط إنما في الوقت الحالي يمتد إلى القوة المالية والاقتصادية بالإضافة إلى الموارد الطبيعية[1].

كما تسمح الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي إلى صوغ سياسة أمنية جديدة خاصة بدول المجلس بسبب الانفتاح الاقتصادي والتنموي والثقافي المتبع من قبل دول المجلس. إن دول المجلس ليست بمنأى عن التغيرات التي تحصل في العالم ولاسيما في منطقة الإقليم وعن حجم التنافس بين القوى العالمية والإقليمية على الاستحواذ والهيمنة على المنطقة.

---

1- شوكت سعدون، عناصر قوة الدولة: (الاستراتيجي-النظري -التطبيقي)، دار الرواد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص19.

## المطلب الأول: التطور في مجال السياسة الخارجية نحو العمل الجماعي

لقد حان الأوان لدول المجلس لوضع سياسات مغايرة عن تلك التي كانت متبعة سواء في السياسة الخارجية أو الأمنية الداخلية مقرونة بسياسات اقتصادية وثقافية للمستقبل بسبب التحديات الدولية والإقليمية مع النظر إلى التحديات الداخلية ولا سيما بعد موجة الربيع العربي، وأن لا تكتفي دول المجلس بسياسة الثمانينيات أو التسعينيات إبان تشكيل مجلس التعاون والتي سمحت بفترة من الاستقرار والنمو وبروز كيان دول المجلس، وأن لا تبقى دول المجلس رهينة لسياسات دولية قد تكون اليوم قوة عظمى ولكن لن تدوم تلك الفترة حسب المعطيات الدولية الحديثة وظهور منافسين على الساحة الدولية، بل يجب أن تكون ذات شخصية دولية بارزة وظاهرة بكيانها في جميع القضايا الدولية[1].

وبعد مرور 35 عاماً على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزم النظر والتأمل في أهدافه التي نشأ عليها وتطوير هذه المنظومة الحاضنة للتنسيق والتكامل بين دول المجلس بهدف الارتقاء بدور أكبر وأفضل وأجدر يتناسب مع دور المجلس الإقليمي والدولي الجديد، فما الذي يمنع من تطوير هذا المجلس وأن يصبح على غرار الاتحاد الأوروبي؟ وإلى أي مدى تتجه دول المجلس في تطبيق سياسة خارجية واحدة مشتركة؟ وما الذي يمنع من تطوير قوته العسكرية إلى قوة تكون نواة لجيش خليجي ذو قوة ضاربة؟

### الفرع الأول: تأثير وتأثر السياسة الخارجية لدول المجلس من قبل الدول الفاعلة بالخليج

لقد أتت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للانتقال من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد من خلال قمة مجلس التعاون الثانية والثلاثون في شهر ديسمبر 2011 بمدينة الرياض والذي قال فيها: "أطلب

---

1 - معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد:185، يوليو 2011، ص23.

منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر" مضيفاً "لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب ألا نقف ونقول أكتفينا ومن يفعل ذلك يجد نفسه في أخر القافلة وسيواجه الضياع وهذا الأمر لا نقبل به جميعا لأوطاننا واستقرارنا"[1].

كما أن دعوة الانتقال هذه تتطلب مراجعة لكل الدول الست المكونة لمجلس التعاون حيث أهم عقبة هي مسألة السيادة الوطنية التي إذا ما أخذت بمعناها التقليدي سوف تصبح عائقاً أمام تطوير ووحدة مجلس التعاون والتي لو بقي العالم متمسكاً بذلك المعنى لما نجح أي عمل جماعي، أما المسألة الأخرى فهي عدم السماح بفرض الآخرين خياراتهم علينا بحجة ضعف قدراتنا العسكرية والتي يجب تطويرها بأحدث الأسلحة والمنظومات العسكرية للذود عن المجلس.

كما مرت منطقة الخليج بثلاث حروب خلال الثلاثة عقود المنصرمة، فباتت الحاجة ملحة إلى تطوير العمل في مسيرة المجلس التي بكونها الوحيدة في العالم العربي كتكتل إقليمي متحد من أجل تحقيق وحدة القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية، كما أشارت المادة الرابعة من مجلس التعاون الخليجي الذي يدعو إلى الوحدة حيث جاء فيها: "تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها"[2].

كان لافتاً ظهور تطورات جيوسياسية إقليمية ودولية منذ نهاية عام 2010 وكانت مصاحبة مع ثورات الربيع العربي، فكانت منها تأثير الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على بناء الأمن الإقليمي الخليجي، حيث أنها لم تستهدف بناء وإقامة أمن إقليمي حقيقي قوي في منطقة الخليج العربي، إذ بقيت تلك السياسة لحماية إسرائيل وأمن الطاقة باعتبارها مرتكزين مهمين على برامج رؤساء الولايات المتحدة جميعاً بغض النظر عن انتمائهم الحزبي أي ديمقراطي أم جمهوري فكانت العلاقة بدافع تعزيز

---

1 - أنظر كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2011 على موقع مجلس التعاون الخليجي: *www.gcc.org*.

2 - أنظر نص ميثاق مجلس التعاون على الرابط التالي: *www.gcc.org*.

المصالح الاستراتيجية الأمريكية[1].

وفي المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غزو العراق عام 2003 بهدف وجود قوة إقليمية تهدد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وقد فشلت سياسة الاحتواء المزدوج التي تم بناؤها في فترة التسعينيات لاحتواء كل من العراق وإيران، إذ لم يكن لديها التصور الكامل لنتائج ذلك الغزو المشئوم، ليس فقط على أرض العراق بل على مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي كذلك [2].

إلا أن السياسة الأمريكية الجديدة شهدت تغيراً مهما مفاده هو عدم انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في النزاعات الإقليمية والنأي بنفسها عن التجاذبات الإقليمية وتركيزها على منطقة الشرق الأدنى لمواجهة القوة الصينية الصاعدة، وبالنظر إلى السياسة الأمريكية للأمن القومي لعام 2010 نجد أنها رسمت السياسة العسكرية الأمريكية الجديدة تقضي بإعادة نشر قواتها حول العالم وأن لا تختزل تواجدها في العراق وأفغانستان من جهة، ومن جهة أخرى خفض موازنة وزارة الدفاع الأمريكية، أي العودة إلى حقبة التسعينيات وبالاحتفاظ بقوات أمريكية بعدد أقل في أماكن وجودها العسكري المتقدم بقواعد عسكرية لحلفائها[3].

وعليه تعتبر السياسة الدفاعية الأمريكية التي قدمها وزير الدفاع الأمريكي السابق (ليون بانيتا) أمام المنتدى الأمني الأسيوي في يونيو 2012، تطبيقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، حيث بيّن فيها أنه بحلول عام 2020 ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها ما نسبته 60 % بين المحيط الهادئ و40 % في المحيط الأطلسي بما يشمل ست حاملات طائرات إضافة إلى تعزيزات أخرى من السفن

1 - د .جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج في التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 171 – 173.

2 - د. محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر "عشر سنوات على احتلال العراق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، في الفترة من 10 – 11 إبريل 2013.

3 - د. مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد :190، سبتمبر2012، ص 49.

والغواصات، وذلك لمواجهة القوة الصينية والتي أطلق عليها استراتيجية الدوران العكسي في إشارة إلى تدوير القوة العسكرية الأمريكية، وذلك يرمي إلى تركيز قواتها في الشرق الأدنى ومن ثم انسحابها تدريجياً من منطقة الخليج العربي والانتقال في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس من التحالف إلى الشراكة (From Alliance To Partnership)[1] والتي ستؤدي إلى فراغ عسكري كبير يمكن أن تستغله إيران، ولذلك وجوباً على دول المجلس ملء ذلك الفراغ بقوتها العسكرية[2].

إن مشروع الوحدة الخليجية بالرغم من أهميته وضروراته في هذه المتغيرات لجميع دول المجلس من أجل توازن القوى الإقليمية في عصر التكتلات والتجمعات وخلق حالة من توازن الردع الإقليمية، إذ بات من الضروري حسم موضوع الانتقال إلى الاتحاد الخليجي مستحقاً للتعامل والتصدي للمخاطر الإقليمية وبالأخص إيران التي تسعى لزعزعة أمن دول المجلس باستمرار من خلال عدة أوجه منها التدخل المباشر والسافر في شئونها

---

1 - ذكرت دراسة لمركز ( برنت سكوكروفت للأمن الدولي ) التابع للمجلس الأطلسي بعنوان» مستقبل الاستراتيجية الدفاعية والوجود العسكري الأمريكي في الخليج» بالإضافة إلى سياسة التوازن الأمريكي في إقليم آسيا والمحيط الهادي، كانت هناك التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه أوروبا خصوصاً بعد الأزمة الروسية - الأوكرانية عام 2014 والتي دفعت الولايات المتحدة إلى تعديل خططها تجاه أوروبا بعد أن كانت قد خفضت وجودها العسكري في القارة، مما جعلها الآن تعيد الدعم العسكري لحلفائها الأوروبيين بعدد من الألوية المسلحة وطائرات *F*35 المقاتلة الحديثة لمواجهة المد الروسي في تلك المنطقة المهمة. إن انتشار التكنولوجيا الدفاعية المدمرة للقوات الروسية التي باتت تتزايد في أوروبا بشكل ملحوظ إذ أن الاتجاهات المتسارعة في التطور التكنولوجي تؤثر بشكل متزايد على الولايات المتحدة والأمن العالمي خصوصاً أن تلك التكنولوجيات قد يكون لها تأثيرات غير متوقعة، فلذلك ومع هذا التطور المتزايد من الحشد العسكري والتنافس على الوجود الروسي أدى بخبراء التكنولوجيا إلى تحذير إدارة الرئيس باراك أوباما من خطورة هذا الأمر إذا لم يتم استغلاله بشكل جيد بدلاً من التركيز على الإنفاق العسكري، مع تخفيضات موازنة الدفاع الأمريكية من الإنفاق العسكري خلال السنوات المقبلة، وتكمن مشكلة هذا الخفض في أنه يتزامن مع تزايد التحديات على مستوى العالم خصوصاً في ثلاث مناطق رئيسية هي: الشرق الأوسط، آسيا والمحيط الهادي، أوروبا. للمزيد الرجوع إلى: سوسن الشاعر، نحن وأمريكا الجديدة ... دنيا القوي، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد :13287، 15 إبريل 2015.

2 - د. أشرف محمد كشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، نوفمبر 2014، ص 21 – 22.

الداخلية كالشأن البحريني[1]، وكذلك زرع شبكات التجسس من قبل الاستخبارات الإيرانية مستخدمة أفراد من أتباع حزب الله اللبناني الأصل في دول المجلس كالبحرين والكويت[2]، حيث ذكر دبلوماسي إيراني سابق أن الاستخبارات الإيرانية تقوم بتدريب شبكات سرية من العملاء في دول المجلس بهدف مهاجمة المصالح الغربية والخليجية والتحريض على إثارة الاضطرابات حال توجيه ضربة عسكرية ضد برنامجها النووي[3].

إن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عقود ونصف جاء في بيئة شديدة التوتر وتتميز بعدم الاستقرار الأمني بسبب غياب التوازن الإقليمي بوجود جيران يمتلكون القوة العسكرية الكبيرة مقارنة بدول المجلس الصغيرة، وكذلك لديها أجندات توسعية لترجع إلى عهد الإمبراطوريات القديمة. إن صعوبة الجيرة مع إيران أصبح أكثر تعقيداً مع سعيها نحو الاستمرار في برنامجها النووي غير السلمي واحتلالها للجزر الإماراتية الخليجية الثلاث والتدخلات الإيرانية في شئون دول مجلس التعاون وتهديدها علانية باستعمال القوة تجاه دول المجلس وبإغلاق مضيق هرمز الحيوي مستهدفة ملء الفراغ الأمني والاستراتيجي من بعد

---

1 - شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 – 2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص262.

2 - كشفت الأجهزة الأمنية في دولة الكويت في مايو2010 عن ضبطها خلية مؤلفة من 7 أشخاص، وذكرت أنها تتجسس لمصلحة الحرس الثوري في إيران، وفي إثر التحقيقات قامت الكويت بطرد عاملين في السفارة الإيرانية، كما أصدرت أحكاماً قضائية ضد أعضاء الخلية، وفي مقابلة مع قناة العربية الإخبارية في 21 أبريل2011 أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح أن دول المجلس ترفض محاولات التدخل الإيراني في الشئون الداخلية لدول المجلس، مشيراً إلى دور إيران في اضطرابات البحرين وفي إنشاء خلية التجسس الإيرانية المقبوض عليها، وذكر أن عمل الخلية لم يكن يقتصر على مراقبة وتسجيل الوجود العسكري الأمريكي ولكن دورها تجاوز ذلك، فقد كانت الخلية تمتلك متفجرات وكانت لديها النية لتفجير منشآت كويتية حيوية، مضيفا أن الرفض الإيراني للأحكام الكويتية القضائية الصادرة بشأن خلية التجسس والقول بأنها جاءت بتدخل أمريكي إنما يعكس نظرة طهران إلى دول المجلس كدول ضعيفة وهزيلة الأمر الذي ترفضه دول المجلس رفضاً قاطعاً.

3 - عبدا لله عبد الكريم، مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه ...رؤية مستقبلية المحور والأمن، مجلة شئون خليجية، بيروت، المجلد 13، العدد :64، ربيع 2011، ص70.

انسحاب الأمريكان وتقليل قوتهم العسكرية في المنطقة[1].

لذا فإن تنامي النفوذ الإيراني ومشروعها التوسعي والهيمنة ليست على مستوى منطقة الخليج العربي فقط بل على منطقة الشرق الأوسط بالكامل لتلعب فيه دور القوى الإقليمية الوحيدة المؤثرة، ويظهر ذلك جلياً من تواجدها في غرب أفغانستان ودعمها للأقلية الشيعية هناك[2]، وفي باكستان ممتدة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وهيمنتها على لبنان وسوريا واستعمارها العراق فعلياً من خلال المليشيات الشيعية المتطرفة والأحزاب الإرهابية مروراً بدول الخليج "الكويت والبحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية حتى اليمن" مما حدا بتصريح وزير الاستخبارات الإيراني السابق للتفاخر بسيطرة إيران فعلياً على أربع عواصم عربية[3]. إن تلك المواجهات بين إيران ودول المجلس تأخذ ملامح الحرب الباردة وأكثر من مكان، حيث دأبت إيران على استفزاز دول المجلس بإجراء مناورات عسكرية في الخليج العربي وبالقرب من سواحل دول المجلس، ومما تخشاه دول المجلس هو استعمال إيران للقوة التي تستهدف المنشآت النفطية والحيوية بما في ذلك إغلاق مضيق هرمز، مع التعامل المرتبك للولايات المتحدة مع موجة الربيع العربي وتخليها عن حلفائها في المنطقة وعدم وضوح الموقف الأمريكي، ويبقى التساؤل حول جدية

---

1 - د. عبدا لله خليفة الشايجي، تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي، سلسلة محاضرات الإمارات رقم:158، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2013، ص 8.

2 - Shazi Kamal Farook, Shia Sunni Sectarianism: Iran's role in the tribal region of Pakistan, Master Thesis, George Town University, Washington, 2015, pp 103.

3 - صرح حيدر مصلحي وزير الاستخبارات الإيراني السابق في حكومة محمود أحمدي نجاد "أن إيران تسيطر فعلياً على أربع عواصم عربية هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء"، وبحسب مصلحي فإن الثورة الإيرانية لا تعرف الحدود وهي لكل الشيعة ، مؤكداً أن جماعة الحوثيين في اليمن هي إحدى نتاجات الثورة الإيرانية، وقد سبقه في ذلك تصريحات مستشار الرئيس الإيراني لشئون الأقليات علي يونسي الذي أعتبر فيها العراق عاصمة إمبراطورية إيران الجديدة على حد وصفه، وكان نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني اللواء إسماعيل قائاني قال هو الأخر في وقت سابق أن إيران مستمرة بفتح بلدان المنطقة وأن الجمهورية الإسلامية بدأت بسيطرتها على كل من أفغانستان والعراق وسوريا وفلسطين وأنها تتقدم في نفوذها في بقية بلدان المنطقة، يمكن الرجوع إلى: تصريح وزير إيراني سابق على قناة العربية الإخبارية : www.alarabiya.net/ar/iran/، تاريخ الاطلاع 14 أبريل 2015. وكذلك فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص 101.

الالتزام الأمريكي بدعم وحماية حلفائها في المنطقة[1].

اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفاً معارضاً بشدة من إنشاء الاتحاد الخليجي الذي عارضته بشدة لكونها تراه موجها ضدها ومحاولة تمكين السعودية في البحرين وأنه سيقود إلى ابتلاع البحرين ويزيد الأزمة فيها، الأمر الذي عبر عنه الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، كما ندد مجلس تنسيق الدعاية الإسلامية الإيرانية بإنشاء الاتحاد الخليجي واصفاً إياه بالمؤامرة الخطيرة وهي نتيجة المثلث المشئوم الأمريكي-البريطاني-الصهيوني لمنع امتداد الثورات الشعبية والسيطرة على الأزمة في البحرين[2] !!!.

كما لم تقف دعاوي الرفض من الجانب الإيراني الرسمي فقط بل امتد إلى بعض المتهنين بالعمل السياسي في دول المجلس والمتبعين للنهج الإيراني، حيث أعلنت جمعية الوفاق الإسلامية الشيعية في مملكة البحرين رفضها مشروع الاتحاد الخليجي جملة وتفصيلاً بسبب توافق تلك الجمعية مع إيران أكثر من توافقها مع نظام مملكة البحرين وأن الرفض هو مسألة حياة أو موت لها، كما يمتلك شيعة الكويت والمملكة العربية السعودية تلك النظرة تقريباً، حيث يرى الشيعة لذلك الاتحاد من منظور طائفي وليس موضوع وطني، ويرجع ذلك الى الخوف من تذويبهم في كيان اتحادي كبير يؤدي إلى تهديد هويتهم ونسبتهم في كل دولة من إجمالي سكان دول المجلس[3].

وأتت مبادرة الاتحاد الخليجي بهدف التعامل مع تداعيات الربيع العربي على مستوى الشأن الخارجي والداخلي في دول المجلس وإن كانت الدول الخليجية أكثر تحصناً ونجاحاً في التعامل مع موجة الربيع العربي منذ اندلاعها في ديسمبر 2010،

---

1 - د. عبدا لله خليفة الشايجي، المرجع السابق، ص 22.

2 - د. أشرف كشك، العلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، مارس 2014، ص34.

3 - معتز سلامة، الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :189، يوليو2012، ص 138.

إذ لم يكن لها التأثير الكبير على دول المجلس (ماعدا البحرين التي تم شرحها في الفصل الثالث) وذلك راجع للعلاقة الوثيقة بين الأسر الحاكمة الخليجية وشعوبها والشرعية التي اكتسبتها منهم[1].

لذا فإن طبيعة أنظمة دول المجلس تختلف عن الجمهوريات العربية التي حصلت فيها ثورات الربيع العربي، ومن ذلك احترام الشرعية السياسية، وهو عدم تغيير العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع في دول المجلس، ونرى هنا البيعة من قبل أفراد الشعب للحاكم وكان آخرها الشعب السعودي حين تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة بعد وفاة أخيه الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز في يناير 2015، لذا فإن معظم المواطنين في دول المجلس يرغبون في أن يطول التغيير نمط حكوماتهم إلى الأفضل لا النظام بأكمله كالذي حصل في الجمهوريات العربية[2].

في المقابل عززت متانة العلاقة بين الأسر الحاكمة في دول المجلس مع المواطنين مما جعلها كتلة مجتمعة داعمة للشرعية الحاكمة ومقاومة لأية دعاوي لتغيرها أسوة بدول الربيع العربي، وذلك ظهر جلياً بتكرار الزيارات بين الحكام في دول المجلس ومجالس ودواوين شعوبها وذلك في الكويت والبحرين والإمارات، إضافة إلى سهولة وصول المواطن الخليجي سواء كبر في المركز أو صغر إلى متخذ القرار السياسي، مما جعل هذا الأمر تحصيناً للقيادات السياسية في دول المجلس وارتباطها الوثيق بشعوبها من أجل إيجاد طريق إصلاحي سياسي أشمل[3].

ومن ناحية أخرى يمثل تحقيق الإنجازات الحكومية أحد الملامح الرئيسية لأداء حكومات دول المجلس باتجاه شعوبها على مدى العقود الماضية بتحقيق مستويات

---

1 Bernard lewis "Monarchy in The Middle East" in Joseph Kostiner (ed) Middle East Monarchies: The Challenges Of Modernity, Boulder: Lynne Reiner, 2000, pp18-19.

2 - محمد عز العرب، التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مساراً مختلفة بعد الربيع العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :195، يناير 2014، ملحق السياسة الدولية، ص27.

3 - مارينا أوتاي ومروان المعشر، الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لما تحقق بعد، دراسات مركز كارينجي للسلام الدولي، قطر، ديسمبر2011، ص4.

متقدمة من التنمية البشرية والاقتصادية مما جعل دول المجلس تختلف عن الجمهوريات العربية التي يشعر فيها المواطن بالكره اتجاه حكومته والظلم، فنرى بدول المجلس الحال يختلف على النقيض وذلك جلياً من خلال المؤشرات الخاصة والرضا بحرية الاختيار، حيث يشير ذلك إلى أن مستوى الثقة بين الحكومات وشعوبها سوف يظل مرتفعاً خلال السنوات المقبلة والسبب راجع إلى إنفاق حكومات دول المجلس الكبير على رفاهية مواطنيها فيما يخص مجالات التعليم والصحة والتوظيف والإسكان والأهم في المجال الأمني[1].

من هنا يعتبر أن انتهاج دول المجلس بتوفير مستوى عالي من الرفاهية ونظام الدولة الريعية "Reinter State" التي مكنت حكومات دول المجلس وبدرجات مختلفة من تجاوز فترة الثورات العربية بحيث أن أداء الحكومات الخليجية كان أفضل من نظيراتها الجمهورية التي حصلت فيها الثورات ونجحت بتوظيف العائدات النفطية في نمو المجتمع الخليجي وتطوير خدماته المجانية لمواطنيه وهو ما يشير إليه تقارير التنمية البشرية[2]. إن الحكومات الخليجية وعدت شعوبها بالتطوير والازدهار فأوفت بالوعود في حين أن الجمهوريات وعدت ولم توف بوعدها لشعوبها بتحقيق تحسن أوضاعهم كمواطنين[3].

كما اتجهت دول المجلس إلى التمدد الإقليمي بهدف توسعة تحالف أمني يضم

---

1 - د. عبدا لخالق عبدا لله، الربيع العربي وجهة نظر من الخليج، المستقبل العربي، بيروت، العدد :131، سبتمبر2011، ص128.

2 - وفقاً لتقرير السعادة العالمي 2013 الذي يجريه معهد الأرض في جامعة كولومبيا وبالتعاون مع الأمم المتحدة ويغطي ما يقارب من 141 دولة حظيت دول المجلس على مراكز متقدمة في قائمة الشعوب الأكثر سعادة في العالم، فيما غابت بقية الدول العربية. إن أبرز ما أدركته دول المجلس هو أن مؤشرات قوة الدولة قد تغيرت وأن السعادة الوطنية الشاملة هي أهم ناتج قومي للبلاد، على نحو يجعل السعادة ثقافة وطنية. إن رفاهية الدولة مثل قدرتها على المنافسة مرهونة بخاصية ثقافية متغلغلة على مستوى الثقة المتأصلة في المجتمع، ومن هنا تولد إدراك لدى حكومات دول المجلس بأن واحدا من المداخل الرئيسية لقياس وتحقيق التنمية المستدامة هو ما يسمى بقياس مشاعر الرضا والسعادة التي تتمتع بها الشعوب وأن سعادة الفرد هي البداية لاستقرار المجتمع.

3 Laura El-katiri, Bassam Fattouh and Paul Segall. 'Anatomy Of The Oil based Welfare State: rent distribution in Kuwait', Kuwait Programme on development, governance and globalization in the Gulf State, Center for the study of global governance, No,13, January2011. Pp19.

كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ويبدو أن هاجس الثورات العربية لعب دوراً مهماً في دفع مجلس التعاون للتفكير في كيفية التعامل الإيجابي مع موجة الربيع العربي بتوسيع نطاق ومدى مجلس التعاون بضم المملكتين المغربية والأردنية، وجاء ذلك من خلال القمة التشاورية للمجلس الأعلى التي عقدت في مدينة الرياض بشهر مايو 2011 [1].

إن علاقة دول المجلس بتلك المملكتين العربيتين وطيدة للغاية وتشهد تطوراً مستمراً لأسباب عدة، منها أنهما نظامين ملكيين يطابق لما هو معمول به في دول المجلس وكلتا المملكتين[2] قد شاركتا دول المجلس بالكثير من المواقف السياسية وكذلك دعمهما العسكري[3].

فكانت خطوة دول المجلس بالاتجاه إلى محاولة لتأسيس منظومة توازن قوى إقليمية جديدة تنطلق من توسعة القدرات العسكرية والبشرية لدول المجلس، وجدية الخطر الإقليمي بسبب عدم وثوق دول المجلس بالحلفاء الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تخليها عن حلفائها الرئيسيين وكذلك نيتها تخفيض تواجدها العسكري بالمنطقة، مما قد يسبب فراغ أمني جديد قد تستغله القوة الأكبر بالإقليم حالياً وهي إيران[4].

فالدعوة التي وجهت إلى الأردن بالانضمام إلى منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاءت في مرحلة حساسة للغاية وهي بلا شك إلى جميع الإمكانات والطاقات المادية والبشرية لبلدان المنطقة في مواجهة التحديات القائمة، وأن دعوتها

---

1 - د. عبدا لله الشايجي، تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي، مرجع سابق، ص 23.

2 - المملكة المغربية قد شاركت بقوة عسكرية في حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت ويمكن الرجوع إلى الفصل الأول لمعرفة المزيد) أما المملكة الأردنية الهاشمية فإنها كذلك دعمت دولة الكويت إبان الاستقلال ومحاولة عبدا لكريم قاسم غزو الكويت، وكذلك دعمت مملكة البحرين من خلال تأمين الدرك الملكي مساندة القوة البحرينية بتأمين حدود المملكة بعد أحداث فبراير عام2011، حسب الاتفاقية الأمنية بين البلدين.

3 - معتز سلامة، الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، مرجع سابق، ص 139.

4 - محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية: دراسة في أنماط التفاعلات، كراسة استراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2011.

جاءت كذلك لأنها بلد عربي متجانس في الخصائص والعوامل السكانية والاجتماعية ومتقارب جغرافياً مما سيحقق نتائج إيجابية في بناء واستقرار المنطقة[1].

سعت دول المجلس للمحافظة على كيان الدولة الأردنية بعد موجة الربيع العربي باعتبار إن الأردن هو امتداد عربي استراتيجي لدول وشعوب منطقة الخليج العربي وأمنه القومي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الخليجي، ومن جانبه أقر الأردن التعديلات الدستورية الجديدة وعلى استقراره وبناء مؤسساته لما فيه مصلحة جميع الأطراف، وهذا الاستقرار سيدفع الأردن ودول المجلس لتطوير العلاقات بين الجانبين ومساهمة دول المجلس اقتصاديا، وبات من الضروري وقوف دول المجلس إلى جانب الأردن وتقديم كافة أشكال الدعم المادي له في إطار برنامج اقتصادي[2] يهدف إلى تقليل العجز في الموازنة العامة ورفع المعاناة عن كاهل الشعب الأردني[3].

من ناحية أخرى تأتي دعوة المملكة المغربية بالرغم مع بعدها الجغرافي عن محيط دول المجلس كإحدى خطوات تجديد التحالفات مع دول المجلس في ظل الوضع الإقليمي والدولي الراهن مع تحالفات عسكرية بشكل يتوازى مع قوتها الاقتصادية[4]، حيث أن المملكة المغربية لها دورها البارز ودولة مهمة في شمال أفريقيا على اعتبار أن القوة العسكرية المغربية الحليف الاستراتيجي للولايات

---

1 - معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :185، يوليو2011.

2 - تقوم دول المجلس بزيادة الاستثمارات التي يمكن من خلالها الدفع بالمملكة الأردنية نحو اقتصاد واعد من خلال دعم الصناعات الأردنية وتشجيع التجارة الخارجية من خلال دول المجلس وتقوم بدعم المادة الأساسية التي تعتمد عليها الصناعة والتجارة الأردنية وهي النفط ومشتقاته، وتخفيف القيود على العمالة الأردنية في الخليج لما لها من تأثير اقتصادي كبير على الأردن من خلال تحويلاتهم المالية، ويبلغ مجمل التحويلات إلى الأردن حالياً من العملات الأجنبية من دول المجلس يصل إلى ما يقارب 6 مليار دينار أردني عن طريق الصادرات والقروض والاستثمارات المباشرة والسياحة والتأمين ومردودات حوالات العاملين الأردنيين في دول المجلس والذي يصل عددهم ما يقارب 900 ألف نسمة تقريباً.

3 - باسم كريم سويدان الجنابي، دعوة انضمام الأردن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ما بين النجاح والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد :39 - 40، صيف وخريف 2013، ص 172 - 175.

4- بوالجدري فيصل، خصائص القوى الإقليمية واستراتيجيتها، مجلة السياسة الدولية،القاهرة السنة 52، العدد: 205، يوليو2016، ص28.

المتحدة الأمريكية من خارج حلف شمال الأطلسي[1]، ومن جانب آخر لقد نجحت المملكة المغربية في التكيف مع أحداث الربيع العربي، فقد أجرت إصلاحات دستورية هادئة وهو ما عرف "بدستور يوليو" ونظمت انتخابات جاءت بحكومة ذات توجه إسلامي في ظل توافق سياسي وهو ما مكن المغرب من التركيز على تطوير علاقات الشراكة التي تربطها بدول المجلس.

فقدمت دول المجلس مساعدات اقتصادية لكل من المملكتين المغربية والأردنية بقيمة خمس مليار دولار لكل منهما وذلك إبان زيارة العاهل المغربي الملك محمد السادس لدول المجلس في الفترة ما بين 15 - 24 أكتوبر 2012، بهدف حشد الدعم لاقتصاد المغرب[2] وطرح برنامج المغرب الأخضر، ولقد أبرز وزير الخارجية والتعاون المغربي صلاح الدين مزوار أن المغرب سيحدد طبيعة الدعم الذي سيقدمه في إطار عملية دعم دول المجلس التي تأتي على أثر العديد من اللقاءات والتنسيق الأمني[3]

---

1 - فؤاد فرحاوي، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :185، يوليو 2011.

2 - عرض المغرب على دول المجلس عدة مشاريع استثمارية في قطاعات جذابة وواعدة ذات القيمة المضافة والتي اكتسبت فيها كفاءة لا يستهان بها مثل التكنولوجيا الجديدة والطاقة البديلة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح والمائية) إضافة إلى الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعة الطيران وصناعة الأدوية والسياحة و (مشروع آزور) والمشروع الصناعي الجديد، هذا وقد أستطاع المغرب أن يستقطب الكثير من المشاريع الصناعية الأوروبية مثل صناعة سيارات رينو الفرنسية في مدينة طنجة ومجموعة شركات غذائية أوروبية، ومن جانبه أكد وزير التجارة والصناعة المغربي عبدا لقادر عمارة: أن الاستثمارات الخليجية في المغرب عرفت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة غير أنها لم ترق إلى مستوى الطموحات المغربية والإمكانيات الخليجية، فقد أوضح الوزير عمارة أن هناك فرصاً إضافية للاستثمار الخليجي خصوصاً في القطاع الصناعي والمشاريع المشتركة الموجهة للتصدير إلى السواق الخارجية . يمكن الرجوع للحوار الصحفي الذي أجراه الوزير مع جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد: 12588، الخميس 16 مايو 2013.

3 - أصدر جلالة العاهل المغربي الملك محمد السادس أوامره بتنفيذ بنود اتفاقية التعاون العسكري بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك على هامش الزيارة التي قام بها إلى المغرب ولي عهد أبو ظبي سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون العسكري لمدة خمس سنوات وتم تلقائية تمديدها لفترات متعاقبة مدة كل منها خمس سنوات، وقد سبق أن صادقت الحكومة والبرلمان المغربيان على هذه الاتفاقية والتي تتضمن التعاون على مستوى السياسة الأمنية والدفاعية وإقامة دراسات وبحوث مشتركة للصناعات العسكرية والمجالات الفنية. وفيما يتعلق بالشأن العسكري بين المغرب والبحرين فتم توقيع اتفاقية في 5 نوفمبر2012 بين القائد العام لقوة دفاع البحرين والسفير المغربي لدى المنامة في مبنى القيادة العامة لقوة دفاع البحرين والتي من شأنها زيادة أواصر التعاون العسكري وفتح آفاق أرحب في تبادل الخبرات العسكرية والعلمية المتصلة بها، والتي أتبعها زيارة الفريق أول (الجنرال دوكوردرامي عبد

بين المغرب ودول المجلس ويجري في سياق الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الطرفين منذ سنة 2011 [1].

## الفرع الثاني: تباين السياسة الخارجية لدول المجلس بعد أحداث الربيع العربي.

اتسمت سياسة دول مجلس التعاون الخارجية منذ إنشائه بالهدوء وعدم الإثارة باتجاه الآخرين وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والسعي لحل القضايا بأسلوب دبلوماسي عقلاني يحقق مصالح دولها، كان تعامل دول المجلس بجانب القضية الفلسطينية واسترداد حقوقهم التاريخية واستعادة دولتهم المغتصبة من قبل العدو الصهيوني، وبذل المجلس مساعي عديدة سواء على الصعيد الإقليمي والدولي لإيجاد حل عادل وشامل في المجالات السياسية والاقتصادية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني بدءاً من دورته الأولى التي عقدت بأول قمة خليجية في مايو 1981 [2]، وترحيبهم في معاهدة أوسلو للحكم الذاتي ومبادرة ولي العهد السعودي في عام 2002 [3]، وحتى توصل المملكة العربية السعودية لاتفاق مكة المكرمة لحل الخلافات بين الفصائل الفلسطينية ومن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية[4].

---

العزيز بناني) المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطقة الجنوبية في الجيش المغربي بزيارة للمنامة في 15 يناير2014 وتأتي هذه الزيارة تنفيذاً لمقتضيات اتفاقية التعاون بين البلدين. يمكن الرجوع إلى وكالة أنباء البحرين: www.bna.bh.com تاريخ الاطلاع في 17 أبريل 2015.

1 - المغرب ودول الخليج: أصدقاء في التنمية ورفاق في السلاح، فيشي ساكثيفل، دراسة من معهد واشنطون لدراسات الشرق الأدنى، نشرة بجريدة العرب، لندن، العدد :9771، 17 ديسمبر2014، ص6.

2- المسيرة والإنجاز، مرجع سابق، ص 22.

3 - تدعو مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدا لله بن عبدا لعزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية والتي أعلن عنها من خلال مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة منذ عام1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذان عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل، وكذلك دعمت دول المجلس بتبني مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (1515) في نوفمبر2007 القاضي بدعم خارطة الطريق الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

4- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،

كما نشطت السياسة الخليجية لاحتواء الحرب العراقية-الإيرانية مع بداية تأسيس المجلس فتم التعامل معها بشتى الوسائل السياسية والمعنوية والمادية لإيجاد حلول تنهي الصراع الذي يرضى الطرفين وأثرت على الأمن الإقليمي ولدول المجلس خاصة وقد أسهمت دول المجلس بالسعي لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم (598) في يوليو 1987 والذي ينص على وقف القتال بين البلدين[1].

إن نجاح مساعي دول المجلس وبالأخص المملكة العربية السعودية تحديداً لإنهاء الحرب الأهلية في الجمهورية اللبنانية قد توّجه إتفاق الطائف في عام 1990، إلا أن سياسة دول المجلس قد واجهت أكبر تحدي لها إبان غزو دولة الكويت فجاءت وحدة الصف الخليجي من أجل تحرير دولة عضو في مجموعة الدول الخليجية وقد نجحت بسياستها من خلال العمل الدبلوماسي مستندة إلى الشرعية الدولية[2].

أكدت دول المجلس وقوفها إلى جانب الشعب العراقي ومساندته لنيل حقوقه من خلال القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن بعد سقوط النظام العراقي في 2003، ولقد ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي في العراق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد بشرم الشيخ في مايو 2007 والتي تضمنت خطة خماسية تقدم لدعمه مالياً وسياسياً لاستعادة الأمن والبناء في العراق[3].

كما احترمت دول المجلس خيار الشعب المصري عندما قام بثورة 25 يناير، وكذلك عندما قامت ثورة 30 يونيو لأن الشعب المصري قادر على إدارة دولته، وتؤمن دول المجلس باحترام حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والشعب المصري قادر على اتخاذ ما يراه صائباً انطلاقا من تاريخه وحضارته، وهذا ما مكنها من محاولة تسوية لحل الأزمة اليمنية من خلال مبادرة دول المجلس التي وافق عليها

2010، ص 96.

1- محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص 96.

2- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى، 2014، ص 108.

3- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 542.

مجلس الأمن الدولي، وقد نجحت المبادرة في تنحي الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح عن الرئاسة في 23 نوفمبر 2011 [1].

مع الدعوة للتحول للاتحاد الخليجي بدأت تتعاظم الأدوار القيادية التي تقوم بها السياسة الخارجية لدول المجلس اتجاه الوطن العربي مقارنة بدورها في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبح اليوم لدول مجلس التعاون قيادة سياسية تؤمن بضرورة أداء دور فاعل وقيادي في مواجهة القضايا والمشكلات التي تواجه الإقليم من جهة وتعاظم مشاكل الوطن العربي من جهة أخرى [2]، فبعد أن كانت دول المجلس متأنية وتعتمد أسلوب الانتظار والاعتماد على ما يفعله الغير من قيادات الوطن العربي بدأت دول المجلس تأخذ زمام المبادرة وتقديم المشاريع والمبادرات ذات الطابع السلمي معتمدة على مجموع دول المجلس ونفوذها السياسي وتبوءها في المقدمة بعد أن كانت تجلس في المقعد الخلفي حيث كانت القيادة لدول عربية كبرى أخرى[3].

لذا فإن السياسة الأمنية لدول المجلس بعد موجة الربيع العربي تتطلب منها تحقيق الطموح لمستقبل لشعوبها والاستفادة من تراكم خبرة أكثر من أربعين عاماً من العمل التعاوني وأن تتحول نحو الاتحاد المنشود الذي لم يكن ذو طبيعة ظرفية أو آنية بل هو خيار استراتيجي بعيد المدى يبعث برسالة واضحة مفادها أن مشروع التعاون الخليجي قد تجاوز وقته المفروض له وتجاوز مرحلة الشك إلى مرحلة اليقين، فمجلس التعاون جاء ليبقى ويستمر ويتطور إلى الأفضل في حصيلته النهائية وهي الاتحاد مقترنة تطور دول المجلس ومصاحبة التطورات والمستجدات الخليجية حيث برزت دول المجلس كأكبر المستفيدين من التحولات السياسية من موجة الربيع

---

1- ندوة اتحاد دول الخليج العربية آفاق المستقبل، ملحق خاص لمجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :196، ابريل2014، ص5.

2- أحمد طاهر، مجلس التعاون الخليجي والقضايا العربية، آراء حول الخليج، جدة، العدد: 108، يونيو 2016، ص 45.

3- د. محمد بن هويدن، دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :132، السنة 35، يناير2009، ص238 - 239.

العربي[1].

وعليه فإن تفعيل الدعوة إلى الاتحاد يطمح للانتقال من الأحسن إلى الأفضل ومن سياسة خارجية وأمنية متكاملة إلى وضع الاتحاد الأكثر تماسكاً وتكاملاً، فلذلك يكون أكثر ملائماً لدول مجلس التعاون هو إنشاء هيئات فاعلة *Commissions* أسوة بالاتحاد الأوروبي مكونة من الوزراء المعنيين في السياسة الخارجية والأمن والدفاع والتجارة والإعلام لتنسيق الجهود وتوحيد السياسات والانتقال إلى مرحلة جديدة مهمة في الوقت الحالي وهذه الخطوة الانتقالية قد تولد الثقة المطلوبة لدى الأعضاء[2].

وتعتبر محاولة تخفيف وزير الخارجية السعودي السابق سمو الأمير سعود الفيصل في ختام الدورة 123 للمجلس الوزاري لمجلس التعاون المنعقد في مدينة جدة في 5 يونيو 2012 القفزة النوعية يريد من خلالها أن يحققها الاتحاد الخليجي الذي يختلف بطبيعته عن مجلس التعاون هو تغيير وتبديل اللجان إلى هيئات تعمل على تنفيذ الجوانب المهمة وهي السياسة والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وهذا هو التغيير الأساسي نحو الاتحاد، وفي هذا السياق يمكن البدء في تنفيذ الاتحاد التدريجي على مدد زمنية متباعدة بحسب احتياجات وظروف الإقليم، أو يكون على شكل اتحاد للراغبين على أن يبدأ بدولتين أو أكثر ثم ينفتح للآخرين بحسب ظروفهما وأوضاعهما حتى الوصول إلى اتحاد شامل[3].

تفاوتت الآراء حول الدعوة إلى التحول للاتحاد الخليجي بين دول المجلس بين مرحب ومعارض وبين من لم يحدد رأيه للمزيد من الدراسة، فقد رحبت مملكة

---

1- د. عبدا لخالق عبدا لله، تأثير التحولات الإقليمية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة الأمن الوطني الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية من الداخل) مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، يناير2012، ص77.

2 - أ.د. أنوشي رافان احتشامي، مجلس التعاون الخليجي: حانت لحظة قيام الاتحاد، آراء حول الخليج، جدة، العدد :96، يونيو2015، ص 79.

3 – عادل أبو طالب، لمواجهة إيران والمد الشيعي في المنطقة الشرقية: ولادة قيصرية لاتحاد السعودية والبحرين، تقرير الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 19 مايو 2012.

البحرين بالدعوة للتحول إلى للاتحاد الخليجي وذلك من خلال ما عبر عنه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على هامش القمة 34 المنعقدة في دولة الكويت في ديسمبر 2013 [1] بقوله: «إن المواطنة الخليجية الكاملة ستهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التكامل والاتحاد المنشود في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله ويثبت أمننا الجماعي المشترك ويحمي مصالحنا و مكتسباتنا ويحافظ على سيادة دولنا وعدم التدخل في شئونها»[2].

فيما رفضته سلطنة عُمان على لسان الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية لسلطنة عُمان يوسف بن علوي عبدالله معتبراً أنه غير مناسب للجيل الحالي وأن سلطنة عُمان وإن حصل ذلك الاتحاد فإنها لن تكون عضواً فيه وتكتفي بما هو موجود حالياً أي صيغة التعاون، وترى أن تلك الدعوة أتت متسرعة وبدون دراسة كاملة لجميع الجوانب، ولظروف آنيه وهي التداعيات الكبيرة على النظام الإقليمي العربي والتي قد تمتد على النظام الإقليمي الفرعي الخليجي وفي حال زوال تلك التداعيات لا يوجب العمل بتلك الدعوة[3]، فيما ارتأت دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر النظر في الدعوة والمزيد من الدراسة.

أما عن موقف دول الإقليم فكان الموقف الإيراني معارضاً وبشدة عن قيام الاتحاد الخليجي لكونه - كما تراه- موجهاً ضدها ومحاولة من السعودية للهيمنة على دول الخليج العربي الصغيرة وضم البحرين بالقوة إلى السعودية وأن ذلك الاتحاد سيقود إلى أزمة جديدة ليست في البحرين وحسب وإنما في المنطقة ككل، وذلك ما عبر عنه الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية (رامين مهما بناراست)، كما ندد مجلس تنسيق الدعاية الإسلامية الإيراني بإنشاء الاتحاد الخليجي واصفاً إياه (بالمؤامرة الخطيرة وهي نتيجة المثلث المشئوم الأمريكي- البريطاني - الصهيوني)

---

1 - د. محمد السعيد إدريس، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.

2- وكالة أنباء البحرين على الموقع: www.bna.com (تاريخ الاطلاع 16 إبريل 2015).

3- معتز سلامة، مرجع سابق، ص 141.

ودعا مجلس الدعاية الشعب الإيراني إلى التظاهر في جميع أنحاء البلاد تنديداً بالاتحاد الخليجي[1].

أما مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيمكن أن نرصده بأنهم كانوا مقتنعين بأهمية وحدة دول مجلس التعاون الخليجي واتجاهه نحو الاتحاد وعلى وحدة دوله لتعمل بشكل جماعي وليس فردي مع التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه دولهم، واعتبارهم لاعباً إقليمياً مؤثراً في محاولات عديدة وشريكاً لا يمكن للولايات المتحدة التي لديها كثير من المصالح في النظام العالمي في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة سوى التعامل مع دول المجلس بشكل جدي وفعال، وأتى الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي الذي عقد في الرياض في مارس 2012 والذي ترأسته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) حيث أكدت على صلابة التزام أمريكا بأمن دول وشعوب الخليج كالصخر (RockSolid and Unwavering)[2].

غير أن دول المجلس، لم تكتفي بالعلاقات الأمريكية والأوروبية الداعمة لها بل اتجهت سياستها الخارجية وخصوصاً بعد موجة الربيع العربي لمزيد من الانفتاح على دول الشرق كالصين وروسيا الاتحادية واليابان والهند وكوريا الجنوبية من أجل تعميق السياسة الخارجية لدول الخليج، وإن كانت كل على حدة إلا أنها تعبر عن توجه دول المجلس مجتمعة حيال القوى الصاعدة ولا سيما الآسيوية وهناك ارتباط وثيق بين أمن منطقة الخليج العربي وأمن غرب آسيا في المحيط الهندي[3] وهو ثالث أكبر محيطات العالم بعد المحيطين الهادئ والأطلسي وكذلك إلى مجموعة من المضايق التي تربط المحيط الهندي بالمحيط الهادئ[4].

---

1- د. عبدالله خليفة الشايجي، مرجع سابق، ص 33.

2- الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي الخليجي الأمريكي، صحيفة الرياض، العدد: 15986، 31 مارس 2012.

3 - تبلغ مساحة المحيط الهندي 74 مليون كيلومتر مربع بما يعادل حوالي 20 % من إجمالي المساحة المائية في العالم فضلا عن ارتباطه بالكثير من الممرات والمضايق والقنوات ذات الأهمية الاستراتيجية لحركة التجارة العالمية مثل البحر الأحمر وقناة السويس والخليج العربي وخليج البنغال وبحر أندمان ومضيق هرمز.

4 - محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في المحيط الهندي: نحو سياسة

أصبحت الصين شريكاً تجارياً مع كافة دول الخليج حيث وصل حجم عوائد التجارة إلى 300 مليار دولار وتستثمر حوالي 120 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية في الخليج العربي في الوقت الذي تعمل فيه الصين على تطوير خط الحرير البحري الذي يربط المحيط الهادي بالمحيط الهندي، وهذا المشروع يقوم بمد خط للسكك الحديدية وسيربط الصين بأوروبا عن طريق منطقة الخليج[1].

أتت زيارة قادة دول المجلس كل على حدة للشرق بسبب وجود توجه لدى دول المجلس لتعزيز عمقها الاستراتيجي في آسيا وهذا له دلالاته العميقة انطلاقا من رؤية تهدف لوجود توازن بين القوى المحلية على الساحة الدولية، وهذا يعكس الواقعية الخليجية التي تتطلب الاستعداد لكل الاحتمالات المستقبلية[2].

شهدت العلاقات الثنائية بين دول المجلس مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات التعاونية وأخرى على صعيد العلاقات التنافسية والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى مرحلة صراع على الزعامة بين دول المجلس وذلك بعد موجة الربيع العربي وأداء الوظائف الجماعية، وهذه التفاعلات بإيجابياتها وسلبيتها كانت مؤشراً مهماً وكاشفاً للتفاعلات الجماعية للمجلس وقراءته لمستقبل الأحداث السياسية على مستوى الخليج والوطن العربي ومن بعده الإقليم[3]، كان من المفترض أن يبادر المجلس بتبني استراتيجية خليجية فعالة لمواجهة التحديات وأن يجعلها قراءة عملية لسياسته الخارجية لزيادة فاعلية دول المجلس خارجياً، ولكن ردود دول المجلس جاءت محدودة وقاصرة بسبب أن بعض دول المجلس غير منسجمة في سياستها الخارجية مع باقي دول المجلس وكان ذلك واضحاً جلياً بحالة التنافس الذي حصل

---

خليجية جديدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد: 111، 2005، ص 9 – 10.

1- عبدا لله صادق دحلان، الشرق هو الشريك الاقتصادي الأمثل لدول الخليج، صحيفة عكاظ، الرياض، العدد :4802، 10 أغسطس 2014.

2- بحث عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بعنوان التوجه نحو قارة آسيا - خيار استراتيجي لدول الخليج العربية، جريدة أخبار الخليج، البحرين، العدد: 13135، 10 مارس 2014، ص11.

3- د. محمد السعيد إدريس، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، مرجع سابق.

بين السعودية وقطر في مجمل الأحداث التي صاحبت ثورات (الربيع العربي) في عام 2011 [1]، حيث دعمت السعودية والكويت والإمارات والبحرين ثورة 30 يونيو المصرية وعارضتهم بذلك دولة قطر التي ترى بأنه انقلاب عسكري وأيدت جماعة الإخوان المسلمين بل وآوتهم لديها بالدوحة وعارضتها باقي الدول واعتبرت جماعة الإخوان المسلمين خطراً قومياً مع بروز الإسلام السياسي[2].

وصل حال التنافس بين الدولتين وعلى جميع الأجندات الخارجية بما فيها الأوضاع في مصر وسوريا ودول الربيع العربي إلى سحب سفراء كل من السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة في 5 مارس 2014 احتجاجا على سياستها الخارجية التي ترى فيها الدول الثلاث أنها شاذة عن إجماع دول المجلس، حتى رأى المراقبون أن ذلك خطراً يهدد كيان المجلس ويهدد بتفككه، وكانت لدولة الكويت مبادرة في وساطة بين دول المجلس حتى تم إرجاع السفراء بعد تعهد الدوحة بالعمل الجماعي مع باقي دول المجلس، وكان ذلك من خلال قمة مجلس التعاون 35 في الدوحة في شهر ديسمبر 2014 [3].

أثبتت السياسة الخارجية لدول المجلس مرة أخرى جدارتها وقوة تماسكها حينما قادت دول المجلس (عاصفة الحسم) في 26 مارس 2015 لإعادة الشرعية في الجمهورية اليمنية بعد اغتصابها من قبل مليشيات الحوثي، وتشكيل حلف دولي يتصدى للتمدد الإيراني الذي بات يهدد جميع دول المجلس من خلال دعمها لانقلاب جماعة الحوثي على شرعية الرئيس المنتخب في اليمن وبمشاركة جميع دول المجلس بالموقف السياسي والعسكري ما عدا مشاركة سلطنة عُمان التي فضلت الحياد

---

1 - مجموعة من الكتاب، العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية: الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، دولة الكويت، 2014، ص 265.

2- د. عبدا لخالق عبدا لله، التنافس المقيد للسياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، ندوة الحصاد الهزيل للثورات العربية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 192، إبريل 2013، ص 31.

3- مجموعة من الكتاب، العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية، مرجع سابق، ص 267,

على المشاركة العسكرية[1]، فيما استطاعت السياسة الخليجية من تكوين تحالف عربي[2] بهدف تطويق سياسي لموقف إيران المعادي لسياستهم والداعم للانقلابيين في اليمن.

يمكن القول مما سبق أن التعاظم التدريجي في الأدوار الإقليمية لدول المجلس فضلاً عن تنام واضح لتأثيرها في عملية صنع القرار العربي أمنياً وسياسياً واقتصاديا الأمر الذي شجع على انعقاد القمة العربية في شرم الشيخ في 30 مارس 2015، وكان أهم أهدافها هو طرح مشروع القوة العسكرية للجامعة العربية، وقد رحبت جميع الدول العربية بذلك الطرح ماعدا (الجزائر والعراق). ويبقى السؤال ما هي آليات عمل تلك القوة وهل ستصبح على غرار الناتو العربي[3]؟

بالإضافة إلى نجاح الدبلوماسية الخليجية في وضع اليمن تحت البند السابع من خلال القرار رقم (2216) الصادر من مجلس الأمن الدولي و الذي صوت عليه 14 عضواً وامتناع روسيا الاتحادية[4]، سيضع السياسة الخارجية تحت مجهر الاختبار بتعاون جميع دول المجلس وتنسيق سياستهم الخارجية، وهذا ما نراه في السياسة الخارجية الأوروبية، حيث يمثلها شخص ينوب عن جميع دول الاتحاد الأوروبي مع أن لكل دولة أوروبية سفارات بالخارج ولها مصالح استثمارية وأمنية وسياسية إلا أنها تجتمع على نهج سياستها الخارجية، وهذا ما نحب أن نراه متبعاً في نهج السياسة الخارجية لدول المجلس قبل الانتقال لمرحلة الاتحاد.

---

1- عبدا لباقي شمسان، اليمن ما بعد عاصفة الحزم 2015، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد: 14، مايو 2015، ص 101.

2 - التحالف العربي ضم كل من: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، مصر، المغرب، الأردن، السودان، وموريتانيا ولبنان وجيبوتي الذين دعموا العملية بقوات عسكرية. وهناك دول دعموا العملية سياسياً وتأييداً مثل تركيا وباكستان وماليزيا.

3- يوسف الديني عاصفة الحزم ليست حرباً بل ردع، مجلة المجلة، لندن، العدد: 1606، أبريل 2015، ص12. وكذلك د. أشرف محمد كشك، مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات، دورية دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، المجلد الثاني، العدد:1، 2015، ص 20.

4- عبدا لله الفقيه، مستقبل الاستقرار في الخليج بعد عاصفة الحزم، مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد: 97، يونيو، ص34.

## المطلب الثاني: توحيد السياسة الأمنية من أجل تفعيل الاتحاد.

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتطوير المنظومة الأمنية ولا سيما بعد دعوة التحول من التعاون إلى الاتحاد والتي تهدف لحماية طبيعة الحياة وكيان دولها الست واتباع صيغة جديدة لسياسة أمنية تحفظ الأمن والاستقرار من خلال طرح مشاريع مختلفة تصب في حفظ الأمن والاستقرار من أجل توحيد خياراتها المستقبلية الأمنية.

لذلك سعت دول المجلس إلى ترسيخ سياسة أمنية مع حقبة الانتقال إلى مرحلة الاتحاد من خلال فهم البيئة الداخلية لدولها والتعامل الحذر والاستعداد لأي طارئ مع البيئة الخارجية، ولأننا في عصر الانفتاح والتطور التكنولوجي اتجهت دول المجلس نحو مفاهيم جديدة في التعامل مع الواقع الأمني الذي يراد منه تحقيق الاستقرار وإبعاد دول المجلس عن المعضلة الأمنية "Security Dilemma"[1].

إن الكثير من المخاطر والتحديات تواجه دول المجلس أمنياً، حيث بدأت تحديات بالبروز وتصبح تهديدات وتتفاقم درجة حدتها وأصبحت وطأتها أعلى من أن تتعامل معها الدول فرادا، ومن ثم بات أمن دول المجلس يحتاج إلى قوة دفاعية فاعلة ودرجة أعلى من التنسيق العسكري ليصبح اتحاد سياسي يعقبه اتحاد عسكري وأمني.

### الفرع الأول: تفعيل السياسة الأمنية الدفاعية في سبيل الاتحاد الخليجي

تواصل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطوير قدراتها العسكرية والأمنية مع بقاء تحقيق تكامل هذه القدرات وتبادلها تحدياً وأولوية في نفس الوقت ومن ثم تكوينها في منظومة عمل واحدة تقف في وجه التحديات الإقليمية والدولية، ولكن ما هي مجالات التطوير العسكري في ظل الاتحاد الخليجي؟ وكيف تعتمد دول

---

1- John Baylis and N.J. Rengger,ed, Dilemmas of World Politics: International Issues in a changing world, Oxford, Clarendon Press: new York, Oxford University Press,1992.

الاتحاد الخليجي على قدراتها الذاتية في تحقيق الأمن؟ وهل تتجه دول المجلس نحو رسم عقيدة أمنية مشتركة متطورة متزامنة مع التغييرات الإقليمية والدولية؟

مع التسليم بأهمية الجهود التي تبذلها دول المجلس كل على حدة نحو بناء القوة الإقليمية الرائدة الذي يعكسه الجهد المشترك على الصعيد الدفاعي العسكري، فإن الإسراع من وتيرة تلك الجهود بات أمراً ملحاً وضرورة استراتيجية، وينطلق هذا التصور من المعطيات التاريخية وأهمها الحروب الثلاث التي شهدتها منطقة الخليج العربي والتي لم تكن دول المجلس راغبة في اندلاعها، حيث تمكنت دول المجلس من إدارة الحروب الثلاث بما يحفظ أمنها القومي وأتت النتيجة الرئيسية التي رتبتها تلك الحروب بأنها لم تحافظ على توازن القوى في المنطقة بل كرست الخلل لصالح إيران التي أصبح لديها نفوذ إقليمي تهدد به دول المجلس كما في العراق وسوريا ولبنان واليمن[1].

إن توسع دول المجلس في اتصالاتها الدبلوماسية والعسكرية أتاح لها بناء شبكة عالمية في العلاقات الدولية قائمة على المصالح المتبادلة، مع إدراك عالمي لضرورات الحفاظ على هدوء المنطقة واستتباب أمنها الخارجي والداخلي بحيث يترابط أمنها واستقرارها مع أمن العالم كله[2].

إن مفهوم جماعة الأمن أو مجتمع الأمن (Security Community)[3] يؤسس حالة التكامل الإقليمي في أي إقليم، فدرجة التكامل تعتمد بشكل كبير لدى أصحاب

---

1- د. أشرف محمد كشك، دول الخليج والضرورات الاستراتيجية لتحقيق القوة الموازنة، أخبار الخليج، البحرين، العدد :13558، 7 مايو2015، ص 19.

2- عبدا لله يعقوب بشارة، لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي: الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية للطاقة، مملكة البحرين، يناير 2012، ص 28.

3 - عرفها المفكر كارل دويتش (Karl Deutsch) بأنها مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها. للمزيد يمكن الرجوع إلى:
Karl W. Deutsch, The Analysis Of International Relations, Engle wood Cliffs,NJ: Prentice Halledlege, 1968.

هذا الفكر على مدى وجود ممارسة واضحة للأمن الجماعي بحيث يصبح الإقليم جماعة أمن واحدة، فالإقليم يصبح خالياً من التهديدات بين دوله وهذا شرط أساسي من شروط تحقيق التكامل الإقليمي ووجود فرص تشابك المصالح وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وضيق هامش التمييز بين ما هو وطني ودولي تعزيزاً للجهود الرامية لمواجهة المخاطر والتحديات الآخذة في التطور[1].

فلا يمكن لأي تكامل إقليمي أن ينجح في حالة انعدام الثقة بين الأطراف في أمنها وعلاقتها مع بعضها البعض، وخير دليل على ذلك الدول الأوروبية التي أعطت المثال الأبرز في تكاملها الإقليمي من خلال اتحاد أوروبي أستطاع أن ينقل أوروبا من منطقة صراع ودول صغيرة لا تستطيع أن تجابه الخطر لوحدها إلى منطقة تنعم بأعلى درجات الأمن والاستقرار[2].

تلعب دول المجلس حالياً دوراً قيادياً ليس على مستوى الإقليم فحسب بل تمتد للعالم العربي وبذلك يتحتم عليها تطوير صيغة تحالف عسكري بينها يختلف عن السابق. إن تقوية كيان دول المجلس ببنيان عسكري قوي يصب في مصلحة الجميع خليجياً وعربياً[3].

لقد أثبتت تجربة دول المجلس خلال 35 عاماً المنصرمة أنها تحتاج للقوة العسكرية المستقلة للدفاع عن ذاتها وهو الأمر الذي تأكد من خلال الأوقات والظروف الخليجية والعربية الراهنة. إن التحالف العسكري وتعزيز القدرات العسكرية لدول المجلس أمراً بات ضرورياً لإعطاء درجة أعلى من الاستقلالية الدفاعية والأمنية المشتركة لدول المجلس، وهناك تجارب دولية حول صيغ التعاون العسكري والأمني

---

1- إدريس لكريني، السلم والأمن في عالم متغير، مجلة درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة: 44، العدد: 520، 1 مايو 2015، ص 68.

2- محمد بن هويدن، جماعة الأمن والتكامل الخليجي، مجلة درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة: 42، العدد: 503، 1 ديسمبر 2013، ص 73.

3 - مقابلة للقائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، صحيفة الوطن الكويتية، العدد: 14621 - 9067، السنة 53، بتاريخ: 7 سبتمبر 2016، الصفحة الأولى.

أبرزها وأنجحها هو حلف شمال الأطلنطي (NATO)[1] فأي تعاون عسكري يأتي ثمرة للتعاون السياسي أولاً، ولهذا يمكن تطوير المنظومة العسكرية إلى درجة مشابهة لحلف (NATO) وذلك مبني على أسس منها[2]:

- **الاتفاق على مصادر التهديد:** إن إنشاء مجلس التعاون قبل 35 عاماً كان مبنياً على تحديات أمنية لدول المجلس، فلذلك كان الاتفاق والإجماع على طبيعة تلك التهديدات التي تواجها دول المجلس، وكان التحدي الأبرز هو دخول قوات دول المجلس المشتركة "قوات درع الجزيرة" إلى البحرين على إثر تهديدات خارجية لها بعد الربيع العربي[3].

- **الاتفاق على هيكل القيادة والسيطرة:** تمكنت دول المجلس مؤخراً من اعتماد مقر القيادة والسيطرة في المملكة العربية السعودية، وأتاح مشروع الاتصالات المؤمنة في كل دول المجلس إمكانية تبادل المعلومات في حال وجود تهديداً واحداً موجهاً لعدة دول في نفس الوقت.

- **الاتفاق على توزيع الأعباء:** الذي يعتبر من أكبر تحديات أي تحالف عسكري، فليس هناك تحالف عسكري يتحمل أعضاؤه تكلفة متساوية فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية، البشرية، العسكرية، التقنية وغيرها، ودائماً ما تبقى هذه القضية مطروحة للجدال بين الدول المتحالفة وربما تؤدي للتوتر والصراع حيناً آخر.

ويعتبر إنشاء مقر القيادة والسيطرة خطوة مهمة في اتجاه توحيد اتخاذ القرار

---

1 - إذا نظرنا إلى مقر حلف الناتو في بروكسل فإننا نرى أنه قيادة عسكرية مشتركة تعمل في السلم والحرب وتكون تحت هيكل القيادة العسكرية المتكاملة، ولها أمين عام ومساعدون ومجلس خاص مؤلف من جميع دول حلف الناتو، ولدى الحلف هيئات ومنظمات تابعة لحف شمال الأطلسي تمثل آلية حيوية لتوفير القدرات الجماعية وتختص بالمجالات الفنية التي تكمل وتشكل جزءاً لا يتجزأ من أعمال الحلف.

2 Anthony Cordsman, Moving Toward Unity: Making Effective use of Arab Gulf Force and Resources in Future of Warfare in the 21st Century, The Emirates Center For Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014, pp 216-225.

3 - د. ظافر محمد العجمي، الهياكل العسكرية الخليجية خطوة للإتحاد الخليجي، آراء حول الخليج، جدة، العدد :96، يونيو2015، ص 42.

العسكري بسهولة ويسر[1]، غير أن ذلك من المفروض أن يصاحبه إرادة فاعلة يناط بها تنفيذ القرارات والسياسات والتوجهات الصادرة من مجلس أعلى لمجلس الدفاع ومجلس الدفاع المشترك[2]، ويتفرع منه جهات لإعداد وتنسيق الخطط على جميع المستويات العسكرية والاستراتيجية متضمنة قواعد الاشتباك والعقيدة العسكرية أو الاستراتيجية العسكرية أو السياسة العسكرية لمواجهة التهديدات اتجاه دول المجلس.

يجب ألا تنحصر الرؤية الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس في منطقة دول المجلس ذاتها بل تتعداها إلى مناطق خطوط إمدادات النفط في بحر العرب والبحر الأحمر، كما يستلزم ذلك إعداد تصور لحجم القوات العسكرية[3].

لذا ينبغي وجود قيادة فاعلة مركزية لتجمع القوات العسكرية لجميع دول المجلس تحت إمرة قائد مباشر يمنحها مزيداً من التنسيق والاحترافية في جميع الجوانب وصولاً للتكامل الدفاعي بين دولها، وكذلك وضع سيناريوهات من شأنها تقوية وضعية دول المجلس في استتباب أمنها واستقرارها[4].

إن معرفة القيادة المركزية لتجمع قوات دول المجلس من شأنه رفع توصياتها إلى قادة دولها لاطلاعهم على التهديدات المحتملة والمستقبلية التي تهدد دولهم، كما أن من شأن تخطيط القيادة المركزية مواجهة أكثر من خطر في مسارح العمليات في آن واحد، ومثال على ذلك إذا كان هناك تهديد في مجال الجو فيكون للقوات المنتشرة في جميع دول المجلس وكذلك القوات البحرية، أما إذا كانت للقوات البرية

---

1- العميد مهندس. علي علواني، دور أنظمة القيادة والسيطرة في الحروب الحديثة، درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد: 480، السنة 41، يناير 2012، ص60.

2 - أصدر مجلس الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته 13 في 12 نوفمبر 2014 توصية إلى المجلس الأعلى بالموافقة على إنشاء القوة البحرية المشتركة استكمالا لقوة درع الجزيرة التي تهدف إلى صيانة الأمن البحري لدول الخليج، حيث وافق المجلس الأعلى لقادة دول المجلس في دورته 35 المنعقدة في العاصمة القطرية الدوحة إنشاء قوة الواجب البحري الموحدة 81، ومن المتوقع أن تكون قيادتها في مملكة البحرين.

3- علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 8 يونيو 2014.

4- العميد ركن حمزة الفتلاوي، القيادة الناجحة للقوات العاملة في مسرح العمليات، مجلة بلادي الفصلية البحثية العسكرية الصادرة عن وزارة الدفاع العراقية، السنة التاسعة، العدد: 57، يونيو 2014، ص 22.

فإنها قد تحتاج إلى تجهيزات أكبر للانتشار والتمركز[1].

إن زيادة الإنفاق العسكري وحالة اللا أمن نابعة من شعور دول المجلس جميعاً بالخطر المحدق بها بسبب التهديد الإقليمي لها، حيث أصدرت دراسات كثيرة بذلك الشأن منها (Jane's defense) حيث أن مجموع ما أنفقته دول مجلس التعاون على برامج التسلح عام 2012 فقط قد بلغ 130 مليار دولار أمريكي وبذلك فالدراسة[2] تؤكد أن دول المجلس من أكثر دول العالم إنفاقاً على التسلح كأعلى نسبة من دخلها القومي[3] نظرا لكون أغلب الدلائل والدراسات المستقبلية تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد في المدى القصير إلى المتوسط حروباً لا متماثلة تندلع بين الدول من خلال استخدام أسلحة المشاة الحديثة وعمليات تنفذها طائرات بدون طيار وصولاً إلى الصراع في الفضاء الإلكتروني الآخذ في التوسع سريعاً[4].

ولكي نصل إلى إحدى صور التعاون التي تقوم على شكل اتحاد أو تحالف لا بد من أن تكون هناك استراتيجية شاملة للسياسية التسليحية والصناعة العسكرية، إلا أن هناك غياب مطلق أو نسبي للصناعة العسكرية في دول المجلس حيث لم تقم بتشييد أي مشروع للصناعات العسكرية، أو حتى لم تقم بتطوير مجال الصناعات الخفيفة التقليدية كتصنيع وإنتاج قطع الغيار للمنظومات العسكرية العاملة في دول المجلس، أو حتى لم تتخذ بشأنه أي مبادرة لوجود مراكز للبحث والتطوير العلمي

---

1- محمد فتحي أمين، العلم العسكري: مفهومه.. تطبيقاته .. علم الحروب والصراعات ... نظرية الحرب وقوانينها الاستراتيجية، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2005، ص 134 - 135.

2- وهو ما أكدته وزارة الدفاع الأمريكية متمثلة بشخصية وزير الدفاع الأمريكي (جاك هيجل) من خلال مؤتمر الأمن الإقليمي في حوار المنامة (Manama Dialogue ) في ديسمبر 2013 بالتزام واشنطن الكامل بأمن دول المجلس بما في ذلك تزويدهم بأحدث الأنظمة العسكرية والأسلحة المتطورة مصحوبة بالتمارين المشتركة بين قوات دول المجلس على أن تكون مبيعات الأسلحة ككتلة واحدة متضمنة أسلحة دفاعية ووضع سيناريوهات للدفاعات الصاروخية لدول المجلس كمجموعة واحدة. ينظر إلى: كلمة وزير الدفاع الأمريكي من خلال حوار المنامة ....مناخ من ضعف الثقة، أخبار الخليج، مملكة البحرين، العدد: 13050، 15 ديسمبر2013، ص 29.

3- سام بيرلو فريمان وكارينا سوليرانو وهلن ويلاند، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، سبتمبر 2013، ص 180.

4- مجموعة من الباحثين، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2014، ص 103.

والتكنولوجي (Research Development)[1].

وفي المقابل نرى أن دول المجلس ترصد استثمارات مالية ضخمة وكذلك ترصد موازنات كبيرة لقواتها المسلحة، وإذا كانت دول المجلس لاتمتلك أرضية للصناعات العسكرية لديها فما المانع من أن تستثمر دول المجلس أموالها واستثماراتها لدى مصانع حربية تقع خارج نطاق دول المجلس؟ ويأتي ذلك في سبيل التحرر من الضغوط التي تمارسها الدول المصدرة لتلك المنظومات العسكرية لدول المجلس، وكذلك التخلص من التبعية والهيمنة التي بموجبها تنتهك تلك الدول اقتصاديات وميزانيات دول المجلس في مبيعاتها للسلاح[2].

حيث نجد دول كانت تابعة في مجال التصنيع الحربي، أما الآن فهي تمتلك التكنولوجيا الحربية وأصبحت مصنعة للتقنية العسكرية المتطورة [3] مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وماليزيا وإندونيسيا وتركيا، حيث تتصدر[4] قائمة أكبر 10 دول مصدرة للسلاح لثلاث دول خليجية هي السعودية، الإمارات، البحرين، وتخطط تركيا كذلك لزيادة الإنفاق على عقود توريد السلاح لدول المجلس لتبلغ نحو 8 مليار

---

1- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2009، ص 21.

2- هياء السهلي، السعودية تتجه للتوسع في التصنيع العسكري، على الموقع الإلكتروني: www.aljazra.net، تاريخ الاطلاع 14 يوليو 2015.

3- هذه الدول السابق ذكرها ليس لديها مانع من أن تطرح أسهم شركاتها الصناعية العسكرية للبيع بحيث تستثمر أموال دول المجلس وثرواتها بالصناعات العسكرية أو أن تنشئ فروع لها في دول المجلس وبذلك عندما تنتقل تلك التقنية تصبح دول المجلس مساهمة فيها وفي قرارها السياسي أي لن يتم بيع تلك الأسلحة أو قطع غيارها دون الرجوع إلى المساهمين أو المستثمرين، المرجو الاطلاع على: تقرير عن الصناعات العسكرية في الإمارات ... مؤشرات وأبعاد استراتيجية، مجلة درع الوطن، الصادرة من التوجيه المعنوي للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد: 493، 1 فبراير 2013، ص 47.

4 - تشارك تركيا في المعارض الدولية الخاصة بتكنولوجيا التسلح والتي تقام في منطقة الخليج ومنها معرض إيدكس *IDEX* في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بهدف الترويج لمنتجاتها العسكرية ولا سيما بعد ما حققت الصناعات العسكرية التركية تطوراً كبيراً من شأنه أن يؤهلها للتعاون مع دول المجلس في المجال العسكري والتي تعد من أكثر الدول إنفاقاً على التسلح، حيث تنتج تركيا ما إجماله 41 % من حاجات الجيش التركي وتتطلع إلى مضاعفة هذه النسبة خلال السنوات المقبلة، وبلغت صادرات تركيا من الأسلحة حتى عام 2010 نحو مليار دولار لدول المجلس.

دولار بحلول 2016 [1].

بالإضافة إلى أن العامل الإقليمي لدول المجلس لم يشهد استقرارا منذ حرب الخليج الأولى بل امتدت الصراعات بعد موجة الربيع العربي تشمل محيط أكبر من قبل فيشمل العراق وما يشهده من صراعات كثيرة ممتدة إلى سوريا واليمن جنوباً مع ازدياد الخطر الإيراني اتجاه دول المجلس التي تراها المنطقة الهشة في وجه سياستها الإقليمية التوسعية للهيمنة على دول المنطقة، وتعد التهديدات الإيرانية المتماثلة (Asymmetric) من أكثر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن دول المجلس وتشمل العمليات المسلحة المنخفضة أو متوسطة المستوى وحرب التخويف والهجمات الإرهابية، وفي هذا الخصوص يشار إلى التهديدات التي تمثلها أذرع الحرس الثوري[2].

أن مكاسب التحول إلى الاتحاد الخليجي في الشق العسكري والأمني الانتقال إلى مفهوم القوة الموازنة التي يمكن ضبط مسار التحدي الحاصل في الإقليم، كذلك ففي حال وجود قوة خليجية عسكرية يدور في حدوده المقبول من دون بلوغه حالة الحرب نظراً إلى الدور الذي ستلعبه القوة الخليجية من معادلة الكفة وعمل نوع من التوازن العسكري، حيث قدرت قوات الجيش الإيراني (532) ألف جندي في مقابل (363.6) ألف جندي هو عدد قوات جيوش دول المجلس مما يعني أنه في حال اتحاد دول المجلس فإن ذلك يعد مقدمة لإحداث التوازن العسكري المطلوب مع إيران، مع الأخذ في الاعتبار أن الحروب الحديثة لا تعتمد على عدد أفراد الجيوش بقدر ما تعتمد على نوعية التسليح والتدريب ودرجة الجهازية القتالية[3].

تلعب التقنية العسكرية دوراً كبيراً ومتسارعاً، فمن لا يملكها لا يمكن أن يجاري

---

1- محمد عبدا لقادر خليل، الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية - التركية، دراسات استراتيجية رقم: 184، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 34.

2 - Helem Chapin Metz,ed. Persian Gulf States: A country study, Washington, DC: The Library of Congress, 2009, pp25-28.

3- وليد دياب، دراسة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، نشر في أخبار الخليج، البحرين، العدد :13112، 15 فبراير 2014، ص 9.

المتغيرات وخصوصاً في الوقت الذي تتغير فيه تقنيات المجال العسكري والأمني كل فترة قصيرة بسبب الطفرة الكبيرة في عالم ذو إيقاع متسارع، ومع إيجابيات التقنية العسكرية المتطورة في الشأن العسكري إلا أن دور العامل البشري مازال كبيراً، ولكن هل عدد القوات الحالية لدول المجلس كافٍ؟

استشعاراً من خطورة التهديدات العسكرية المتزامنة اتجاه دول المجلس، فلا مفر من الأخذ بالتجنيد الإلزامي لزيادة عدد قواتها العسكرية للحفاظ على أمنها ووحدتها في بناء جيش وطني خليجي لتوفير الحد الأدنى من الدفاع الذاتي في أوقات الطوارئ والأزمات مع السعي لتسليحها بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة، ونظراً لعدم امتلاك دول المجلس نظاماً إلزامياً للتجنيد فإنها لا تمتلك قوات احتياطية احترافية، وبذلك فهي لا تمتلك نظاماً للتعبئة العامة لقوات الاحتياط في مواجهة الأزمات والحروب المحدقة بها والتي من شأنه أن يخل بتوازن القوى في الإقليم وعلى رأسها إيران[1].

رغم امتلاك دول المجلس قدرات تسليحية حديثة إلا أنها مازالت تعاني من ضعف القوة البشرية في عدد القوات العسكرية، تشير المعطيات إلى أن الدول الصغيرة أكثر دول العالم حاجة للأخذ بنظام التجنيد الإلزامي[2] في صفوف قواتها المسلحة وتتزايد هذه الحاجة في حالة دول المجلس لكونها تمتلك اقتصاديات كبيرة وثروة نفطية مماثلة[3].

---

1- عبدا لجليل زيد مرهون، سباق التسلح في الخليج والجوار، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2011، ص 5.

2- اتجهت دولتي الإمارات وقطر إلى سن تشريعات تجعل من الخدمة في صفوف قواتها إلزامية وخاصة للشباب، فقد أصدر أمير دولة قطر الشيخ تميم آل ثاني نظام التجنيد الإجباري الإلزامي في 11 مارس 2013 بهدف توفير قوة ذاتية، وفي الإمارات صدر قانون اتحاديا في يونيو 2014 بشأن تطبيق الخدمة الوطنية والاحتياطية يلزم الذكور بالتجنيد لمدة عامين، وكانت دولة الكويت أول من طبق نظام التجنيد ولكنها علقت العمل به منذ عام 2001 ولكن من المحتمل مناقشته في مجلس الأمة الكويتي ومن ثم إقراره، مملكة البحرين أعلنت أنها بصدد إنشاء قوات احتياط من العسكريين السابقين، المملكة العربية السعودية رأت بأنه لا داعي لذلك لأن الالتحاق بالقطاعات العسكرية يفوق الاحتياجات الفعلية للقوات المسلحة السعودية، أما سلطنة عُمان فلا توجد مؤشرات آنية ملموسة تشير أخذها بالتجنيد الإجباري.

3- محمد بدري وجمال عبدا لله، الخليج في سباق استراتيجي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة

وقد يتعلل البعض بأن هناك معوقات أمام دول المجلس لتكون قوة رادعة في الإقليم وذلك بسبب قلة عدد السكان، إلا أن ذلك قد لا يكون صحيحاً والسبب في ذلك أن الحروب في الوقت الحاضر لا تقتصر على القوة العددية بقدر اعتمادها على وسائل الحروب الحديثة بالإضافة إلى القوة الاقتصادية لدول المجلس سواء بالنسبة لأسواق النفط العالمية والاستثمارات في الدول الغربية[1].

إن الحاجة الخليجية ماسة لترتيب العلاقات العسكرية والأمنية الإقليمية من أجل بناء مشروع كتلة عسكرية وأمنية تخص دول المجلس في إطار خطط جيوستراتيجية جديدة وسياسات الأمن القومي، وإذا كانت إحدى العقبات هي قلة إمكانيات العناصر البشرية حالياً في جيوش دول المجلس فمن المهم أن يكون التوجه نحو إنشاء تحالف استراتيجي حقيقي[2]. لذا فإن البعد العسكري يضمن رسم وصياغة السياسة الخليجية المشتركة لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه هذه الدول مجتمعة من خلال توسيع أحلافها مع قوى كالهند وباكستان شرقاً وتركيا شمالاً ومصر غرباً، مع التركيز على المزيد من المشاركة مع حلف الناتو والذي تشارك فيه أربع دول خليجية (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات)، فبذلك هناك دولتان هما السعودية وعُمان لم يشاركا بعد؟ فتوسيع نطاق حلف الناتو يجب إن يشمل جميع دول المجلس من أجل قيام الحلف بكامل واجباته دون دولة عن أخرى من أجل التعاون البناء[3].

في هذا الإطار تأتي أهمية العلاقات العسكرية والأمنية بين دول المجلس والفاعلين الإقليميين وحتى الدوليين الذين يرتبطون بمصالح متشابكة وتهديدات مشتركة لتكوين منتدى أمني (Security Forum) يكون لهذا المنتدى منظمة دائمة،

الأولى، 2014، ص12 – 15.

1– أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، سياسات عربية، الدوحة، العدد: 10، سبتمبر 2014، ص54.

2– ورقة عمل قدمها مايكل هدسون، حلقة نقاشية في مقر دراسات الوحدة العربية، بيروت، 22 مايو 2013.

3– سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي، دراسة جيوستراتيجية رقم: 85، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 82.

أو مجرد عمليات محدودة تشمل اجتماعات ودوريات بحيث لا يمثل هذا التجمع الأمني بديلاً عن الدور الأمني الوظيفي لدول المجلس وإنما يعتبر مكملاً له في مجمل التهديدات الآخذة بالزيادة في المحيط الإقليمي[1].

إن تراجع دول الخليج في ثقة ضمانات القوى الحليفة يفرض عليها الولوج في مشروعهم القومي العسكري الكامل من خلال التقليل من اعتمادهم على حلفائهم وتقوية دائرة الأمن الجماعي الخليجي. لقد بدأت دول المجلس في إعادة هيكلة قواتها وهو ما يسهل طرح مشروع الوحدة العسكرية، حيث بدأت دول المجلس باتباع نظام الدوائر الأمنية التي بدأت بدائرة الدفاع الذاتي لكل دولة وصولاً إلى دائرة الأمن الجماعي بين دول المجلس[2].

في إطار الاستراتيجية الأمنية الطموحة في المجال العسكري والدفاعي التي ستشهد تطوراً مهماً لا يقف عند حدود تنمية القوة وتعزيز الحضور الخليجي لخلق مزيداً من التأثير في الفضاء الإقليمي والدولي بل ستكون منظومة أكثر وعياً، وسلوكاً يمثل فكر سياسي ثابت باعتبارها إحدى إفرازات تطور السياسة الأمنية الدفاعية للأمن القومي الخليجي وانطلاقا من الناحية الجيوستراتيجية فهو يمثل مشروعاً سياسياً وأمنياً[3].

إن طموح مواطني دول المجلس يدفع نحو العمل الكثير الذي يحفظ لهم أمنهم واستقرارهم، فإذا تعذر اندماج دول المجلس الست في منظومة عسكرية واحدة فما المانع أن يكون الانضمام اختياريا؟ إذ ليس من الضرورة دخول دول المجلس الست معاً، ولو رأت دولة أو دولتان أن الوقت ليس ملائماً أو أنه ليس مهماً لأمنها حالياً،

---

1- محمد عبدا لقادر خليل، الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية - التركية، مرجع سابق، ص 80.

2- معتز سلامة، الملف الحرج: التحديات الأمنية للاتحاد الخليجي في ظل بيئة مضطربة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 192، ابريل 2013، ص 52.

3- محاضرة ألقاها اللواء الركن متقاعد د. صالح المعايطة، عضو هيئة التوجيه بكلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات، بعنوان: مشروع القوة العسكرية العربية المشتركة: الأبعاد الاستراتيجية، وذلك في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أخبار الساعة الصادرة من نفس المركز، العدد: 5788، السنة الثانية والعشرون، السبت 8 أغسطس 2015.

فلنتعلم من التجمعات الدولية التي سبقتنا كحلف الناتو وتجاربهم في خلق نواة التحالف العسكري، حيث أن حلف الناتو لم يشمل جميع دول الحلف الـ 28 كلهم في المجال العسكري إلا بعد أن تداركوا أهمية الحلف السياسي والعسكري والاقتصادي لهم[1].

يرى الباحث أن هناك تهديدات أمنية خطيرة تواجه دول المجلس تستدعي رفع درجة الاستعداد العسكري والأمني في وجه زيادة حجم ونوع المخاطر من جهة ومن جهة أخرى هي المتغيرات في السياسة العسكرية لدول الحلفاء وتراجع الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تمثل وثيقة تأمين لدول المجلس لسنوات طويلة وتحولها نحو الشرق الأدنى والتي تدفع دول المنطقة لتقليل اعتمادها عليها والسعي للاحتفاظ لنفسها بأداة أمنية وعسكرية مستقلة عن الأطراف الدولية.

من الصعب في الوقت الحالي مقارنة دول المجلس بالاتحاد الأوروبي من الناحية العسكرية والأمنية إلا أن دول المجلس قد حققت درجة عالية من الاندماج في ما بينها وقد تعتبر أنها من الدول القليلة التي بها إرادة سياسية جادة لمواجهة المخاطر الأمنية، إن ملء الفراغ الأمني الذي حصل بغياب دور العراق أوجد مخاوف كبيرة ومتنامية لدى دول المجلس من زيادة دور الهيمنة الإيرانية في الإقليم، إلا أن بمشروع الوحدة الخليجية يكون أحد أبعاده هو مزيداً من التعاون العسكري بين دول المجلس للوصول إلى تكوين جيش خليجي لحماية دوله وردع الأطماع الإقليمية.

## الفرع الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية من أجل بلورة الاتحاد الخليجي

تواجه دول المجلس عدداً من التحديات التي يكون من الصعب معالجتها فرادا بحيث لا تتم المعالجة إلا بالعمل الجماعي في سبيل الوصول إلى بلورة سياسة أمنية خليجية أكثر تماسكاً تكون شاملة لكافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في

---

1- مجموعة مؤلفين، التسلح نزعة السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن صن، القاهرة، 2004، ص 124.

ضوء التقلبات الأمنية التي تعصف بالمنطقة منذ فترة، حيث إن دول المجلس ليست في معزل عن المخاطر المتربصة التي تزداد حدتها خاصة مع حالة الفوضى التي تشهدها دولاً قريبة جداً منها[1].

لذلك سعت دول الخليج لتنفيذ المعاهدة الأمنية لتشمل كل دولها والتي أتت مصاحبة لها البدء في مشروع إنشاء جهاز للشرطة الخليجية ليكون بمثابة "إنتربول خليجي" يكون مقره أبو ظبي[2]، والذي من شأنه تعزيز العمل الأمني المشترك وتحقيق الأهداف التي تسعى لها دول المجلس بهدف حماية أمنها الداخلي وصيانة مكتسباتها القومية والإنجازات التي حققتها وكذلك يؤدي لمزيد من التنسيق حول مكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين[3].

لذا فإن أشد الأخطار التي تحدق بدول المجلس حالياً هو خطر الفاعلين من غير الدول (Non Stat Actors) وهذا التهديد يندرج في إطار التهديدات المتمثلة في الصراعات بالوكالة بين الدول (*Proxy War*)[4]. وهذا ما تدعمه إيران من وجود شبكات إرهابية مرتبطة بها في دول المجلس تتألف من مليشيات وخلايا وشبكة تخابر وتجسس ورجال دين وشركات مالية ومؤسسات أعمال[5]. وإذكاء للصراعات المذهبية والقومية مما يخلق مناخ لتمدد تنظيمات تدعمها مالياً وأيدلوجيا وسياسياً

---

1- س. جون ديوك أنتوني، الأهمية المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: التطورات الاستراتيجية العالمية، رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 104.

2-عبدا لله بن أحمد آل خليفة، الاتحاد الخليجي ... ضرورة استراتيجية في ظل تحولات المشهد الإقليمي، مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد: 96، يونيو 2015، ص 38.

3 - يُعرف الأمن الوطني بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تبعد عن الرضاء العام في المجتمع. للمزيد يمكن الرجوع إلى علي الدين هلال، الأمن القومي العربي، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد: 35، يناير 1984، ص 35.

4- Cordesman, Moving towards Unity: Making Effective use of Arab Gulf Forces and Resources, Ibid, p 236.

5- Mohammed Abdul-Ghaffr, Regional and International Strategy for Gulf Security: A Perspective on the Driving Force of Strategic Conflict and the Regional Response, Bahrain Center For Strategic & International and Energy Studies, Manama, Bahrain 16- 28.

وبروزها على أسس طائفية لإحياء مشروع إسلامي (حزب الله والحوثيين وداعش وغيرها من التنظيمات التي تتبع المذهب الشيعي) بهدف خلق حالة من الفوضى المسلحة يراد لها أن تنتهي إلى القضاء على الدولة الوطنية وإعادة تقسيم دول المجلس على أسس طائفية وقومية عرقية وجهوية وهو ذلك الخطر الذي يهدد أمن الوطن لدول المجلس[1].

تتركز هذه التهديدات في الوقت الحالي على دول المجلس في بروز ظاهرة "الثيوقراطيين"[2]، وسعيهم للهيمنة السياسية مستفيدين من وضعهم الاجتماعي ووجود مريدين ومتابعين لهم تقود المجتمعات الخليجية نحو التأويل الخاطئ للدين[3]، ومن ثم وجود استقطابات سياسية تؤدي لاضطراب المجتمعات بين مذاهب وتشيع الانقسامات بين طوائفه يؤدي بالنهاية لمزيد من العنف، لذلك يجب التصدي لتلك الظاهرة[4]، من خلال الشراكة الأمنية بين أجهزة دول المجلس والمزيد من الاستراتيجيات الوقائية لتحسن كفاءة الأداء في تطبيق هذه السياسات، مما يستلزم تطوير الأشكال الاتصالية الكفيلة بصناعة التأثير الملائم والمحقق للأهداف المرجوة، حيث لم تعد الوسائل التقليدية مجدية في بعض الأمور مع تطور الاتجاهات الحديثة الأكثر نجاحاً كما أن المسئولية في الجهاز الأمني لدولة واحدة لم يعد يحقق التغطية الكاملة والمطلوبة في عصر التكتل الإقليمي[5].

---

1- تحديات ممتدة تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، بحث منشور في جريدة أخبار الخليج، البحرين، العدد: 13443، 12 يناير 2015، ص 11.

2 - ازدادت في الآونة الأخيرة بعد الربيع العربي مجموعات وتنظيمات تتبع الفكر الثيوقراطي الإرهابي للوصول للهدف النهائي وهو تدمير المجتمعات مثل: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش، وتنظيم القاعدة، وحزب الله، والحوثيين، وحركة الشباب الصومالية، وبوكو حرام في نيجيريا) تلك التنظيمات التي تقوم على فكر الثيوقراطية الدينية لم يتم القضاء عليها حتى الآن مع ازدياد خطرها على الدول والمجتمعات، فإذا تمعنا في القرن الماضي فسنرى أن العالم قد واجه سلسلة من الأيديولوجيات المختلفة كالفاشية والشمولية والاستبدادية والشيوعية وما صاحبها من خلال الحرب الباردة والتصدي لها بدراستها وتشخيصها كأيديولوجيات هدامة.

3 - مقال نشر في جريدة الديلي تلغراف البريطانية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين، جريدة الوطن البحرينية، المنامة، العدد: 3356، 17 فبراير 2015، الصفحة الأولى.

4- علاء الأسواني، التطرف الديني والدكتاتورية، أكست سودر، فرنسا، 2014، ص 37.

5- أحمد سالم مبارك، الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، دراسات استراتيجية رقم: 160،

وإنما أصبح ينظر لموضوع الأمن من منظور الدولة المركزية للسلامة الترابية والمفهوم التقليدي للأمن، وفي حالة الاتحاد يجب أن تعمل على ضرورة أن تعتمد السياسة الأمنية على المجتمعات الخليجية لتحقيق أمن الإنسان الخليجي ومجتمعه[1].

يجب أن يتخطى الاندماج الكامل المفهوم الشرطي ليكون هناك مفهوماً يصل إلى تبني شراكة أكبر تعزيزاً للأمن الخليجي ووجود استراتيجية أمنية يمكن أن تكون موحدة المعالم بين دول المجلس، من خلال إنشاء جهاز استخباراتي مركزي يخدم دول المجلس وهذا ليس بالجديد في أي تكتل إقليمي فالأوروبيون لديهم (Enfopol)[2] والولايات المتحدة الأمريكية لديها (Echelon)[3].

في المقابل فإن دول المجلس بإنشائهم لجهاز استخباري عالي المستوى ليخدم مصالحها خارج وداخل الإقليم يستلزم تقنية عالية تصل إلى استخدام التكنولوجيا بواسطة الأقمار الصناعية الخاصة بها وهذا الأمر ليس بالأمر المستحيل[4].

كما من المهم وجود وكالات استخباراتية تتعدى مجال دول المجلس لدرء الخطر ولا شك أن الحياة العصرية تدار من خلال نظم المعلومات بالحواسيب الإلكترونية وشبكة الإنترنت ومنها الهجوم الإلكتروني كالذي حصل في أجهزة شركة أرامكو للنفط السعودية في يوليو 2012 [5] من تدمير أكثر من 30 ألف جهاز حاسوب وأتبعتها

---

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص 8.

1- د. يايو لاي هوي، الأمن الإقليمي: مجموعة الآسيان والاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة، آراء حول الخليج، جدة، العدد: 96، يونيو 2015، ص 60.

2 - الاتحاد الأوروبي أصدر وثيقة أطلق عليها اسم انفوبول والتي تحتوي على كافة المتطلبات التي تستخدم بتسهيل عملية التصنت للجهات الأمنية عبر أوروبا وخارجها.

3- شبكة أيكيلون (*Echelon*) أسستها وكالة الأمن القومي الأمريكية ناسا (*NASA*) للتجسس على كافة وسائل الاتصال، وتعمل من خلال نظام عالمي لرصد البيانات حيث تم تشغيلها من قبل مؤسسات استخباراتية تتبع للدول الخمس الناطقة باللغة الإنجليزية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، أستراليا، ونيوزلندا، وذلك وفق اتفاقية تعاون استخباراتي يعود تاريخه إلى عام 1947.

4- عبدا لرحمن عزي، نظرية الحتمية القيمية في الإعلام، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الأولى، تونس، 2011، ص 11.

5 - في يوليو 2012 تعرضت شركة البترول العملاقة ارامكو السعودية لهجوم في أنظمة الحاسب الآلي للشركة وبعد أيام قليلة تعرضت شركة رأس غاز القطرية لهجوم الكتروني مماثل وجاءت الهجمات بعد أن حذر خبراء

شركة رأس غاز القطرية من تدمير للبنية المعلوماتية وسرقة المعلومات الإلكترونية[1].

يعد التركيز على العوامل البشرية في المجال الأمني أمراً ذو أهمية بالغة وبالخاصة في الجانب الاستخباراتي، فالاستخبارات الحديثة وجدت لتبقى في وظيفتها المساهمة في الأمن المحلي والإقليمي ثم الدولي بكونها أداة قوية للدول بشتى طرق العمل الاستخباراتي ذو الحرفة المتخصصة، إذ تقوم منظومة الدول الحديثة على ركيزتين أساسيتين هما[2]:

**أولاً**: مواصلة القوة التقليدية من شراء أسلحة متطورة ومناورات مشتركة وفردية لأغراض الردع.

**ثانياً**: التركيز على البعد اللا متماثل على أساس العمل الاستخباراتي الأوسع.

يستخدم البعض مصطلح حرب المعلومات للدلالة على الحرب الإلكترونية ويُراد به تخريب المعلومات أو تدميرها أو سرقتها أو تخريبها أو إساءة استخدامها أو المنع من الوصول إليها أو تقليل موثُوقيتها أو استخدامها ضد أصحابها، كاستخدام المعلومات ضد المعلومات وقلب المعلومات ضد أصحابها وحرمان الطرف الآخر (العدو) من استخدام معلوماته أو منعه من استخدام تقنياته ومعلوماته وتحويل الطرف المستهدف إلى أصم أبكم وأعمى معلوماتياً[3].

---

من احتمال استهداف قراصنة لقطاع الطاقة والبترول، وقالت الشركة التي تعد من أكبر منتجي الغاز السائل إن الإنتاج لم يتأثر بالهجوم حيث لجأت إلى إغلاق خدماتها الإلكترونية منذ بداية الأسبوع حتى يتم التعامل مع الفيروس ، وجاءت هذه التقارير بعد ما تمكنت شركة أرامكو من السيطرة على الهجوم الإلكترونية الذي تعرضت له نحو 30000 من أجهزة الحاسب الآلي لديها، وكان الخبراء قد حذروا من فيروس «شامون» و«ديسترك» المصممين لاستهداف شركات الطاقة والبترول، وعلى غير العادة لا يقوم هذان الفيروسان بسرقة البيانات بل بمسحها نهائياً وبلا رجعة وهما ينتقلان بين الأجهزة التي ترتبط بشبكات داخلية بحسب الخبراء.

1- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 565.

2- وسام بلول، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 9، يناير2015، ص 13.

3- إريك شميدت وجاريد كوين، العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 137.

تهدف كل تلك الإجراءات والأفعال إلى تحقيق تقدم على جيش العدو وأعماله الأخرى الداعمة للمجهود الحربي، وتمثل حرب المعلومات صراعاً على امتلاك المعلومات والسيطرة عليها، ويتم ذلك بوسائل مختلفة كالنبضات الكهرومغناطيسية، والفيروسات والديدان، والمكروبات، والتشويش، والإعاقة، والتخريب، والعمليات النفسية[1].

يقسم بعض الباحثين نطاق الحرب الإلكترونية إلى عدة مجالات وهي[2]:

- **مجال الدفاع الإلكتروني**: ويعني بالدفاع عن أنظمة وأجهزة الدولة والجيش والمخابرات والمجتمع.

- **الهجوم الإلكتروني**: ويرتبط بالعمليات التي تهدف إلى التشويش على مصادر المعلومات وتدميرها وحرمان العدو من استخدامها لصالحه خلال أوقات الأزمات أو الحروب العسكرية.

- **التجسس الرقمي**: ويهدف ذلك لشل حركة الطرف المعادي من حيث معرفة كل معلوماته.

تساعد هذه الخلفية النظرية على تحديد مفهوم الحرب الإلكترونية التي تقودها أجهزة الاستخبارات باعتبارها أداة من أدوات الحرب المعلوماتية الشاملة التي تستهدف المنصات الرقمية التي لا ترضى محاور أطراف الصراع عبر إجراءات تناسب الأثر المرغوب إحداثه في تلك المنصات من تحوير المعلومات أو تشويش الرسالة أو استغلال المنصة أو تعطيلها أو تخريبها وتدمير المعلومات[3]، وتقوم بهذه الحرب مؤسسات أو جهات رسمية أو فاعلين غير رسميين مما يعني أن هذا

---

1- ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق، دار الشروق، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2006، ص 154 - 155.

2- عباس بدران، الحرب الإلكترونية في عالم المعلومات، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، بيروت، 2010، ص 30.

3 - ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2012، ص 37.

النشاط الهجومي الإلكتروني يتطلب التخطيط له مثل أي هجوم آخر ويهدف إلى خدمة الفكرة أو الهدف التي اندلعت من أجلها الحرب أو انطلقت بسببها العمليات العسكرية، الأمر الذي يجعل الحرب الإلكترونية استمرارا للسياسة وصدى لتلك العمليات لتحقيق الفكرة أو الانتصار للقيم والمصالح والأهداف[1].

تمثل الحرب الإلكترونية صراعاً على امتلاك المعلومات والسيطرة عليها ويحدث هذا الصراع على ثلاث مستويات هي[2]:

1. **الصراع الفكري للخصم**: ويشمل الآليات النفسية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية المؤثرة في عقل الخصم سواء كان الخصم قائداً عسكرياً أو مجتمعاً بأكمله.
2. **السيطرة المعلوماتية**: ويشمل هذا المستوى السيطرة على شؤون الصراع المادي.
3. **الدفاع عن التدفق ألمعلوماتي**: يشمل التصدي للهجوم على أي بناء معلوماتي عسكري أو مدني بما في ذلك مواجهة الدخلاء والمتطفلين والتدمير المادي للأبنية المعلوماتية والخداع والعمليات النفسية قبل إبراز أهمية الحرب الإلكترونية الإعلامية وسياقها الثقافي والرمزي المدارة من قبل أجهزة الاستخبارات وعلاقتها بالجيل الرابع من الحروب، ويبدو أن المدخل المناسب لمعالجة هذا الموضوع هو تحديد مفهوم الحرب الإلكترونية.

عرف ريتشارد كلارك خبير أمن المعلومات وكبير مستشاري البيت الأبيض سابقاً مصطلح "الحرب الإلكترونية" بالإجراءات التي تقوم بها أي دولة لاختراق أجهزة أوشبكة دولة أخرى بلا ضرار بها أو تعطيلها[3]، وهي إجراءات متعمدة لتغيير وتشويش وتظليل وتلويث وتدمير منظومة الحاسوب أو الشبكة والمعلومات والبرامج

---

1 Richardson John, Analyzing news papers An Approach from Critical Discourse Analysis, Palgrave Macmillan, New York, 2007, PP 181.

2- ذياب البداينة، المرجع السابق، ص 55.

3 RICHARD . A . CLARKE, Cyber War, Publisher: Ecco, New York, U.S.A, 2011, pp 217.

التـي تحملهـا[1].

يعد هـذا النشـاط مـن الإجـراءات التـي يتـم اتخاذهـا اسـتمراراً للسياسـة في الفضاء الإلكترونـي والـذي قـد تقـوم بـه الدولـة أو الفاعلـين غيـر الرسـميين ويشـكل ذلـك تهديـداً جديـداً لأمـن الدولـة المسـتهدفة رداً علـى تهديـد محتمل[2].

تصنـف الحـرب الإلكترونيـة ضمـن الجيـل الرابـع التـي تسـتخدم فيهـا كل الشـبكات المتاحـة (السياسـية، الاقتصاديـة، الاجتماعيـة، العسـكرية)، فالجيـل الأول كان هـو الحـروب التقليديـة[3]، والجيـل الثانـي كان هـو حـروب العصابـات[4]، والجيـل الثالـث هـو الحـروب الوقائيـة أو الاسـتباقية[5]، أمـا الجيـل الرابـع مـن الحـروب فهـو مـا يسـمى بـ (Four Generation War Fare)، وتمتـاز حـروب الجيـل الرابـع بأنهـا فائقـة الـذكاء وبـأدوات في منتهـى الخطـورة ومنهـا " الطابـور الخامـس" الـذي تسـتعمله المخابـرات للدولـة المعاديـة مسـتخدمة فيهـا قـوات غيـر نظاميـة مـن الرجـال والنسـاء والأطفـال مـن المواطنـين ومتعـددي الجنسـيات بهـدف إضعـاف الدولـة وخلـق حالـة مـن عـدم الاسـتقرار

---

1 Caplan Nathalie, Cyber War The Challenge of National Security, Global Security Studies, Volume 4, Issue 1, Winter 2013, PP94.

2 Shakarian Pavlo, Shakarian Jana, Rvef Andrew, Introduction to Cyber – War fare, A multidiscipline Approach, Elsevier, U.S.A. 2013. P 2.

3 – ففـي مراحـل التطـور الأولـى للبشـرية كانـت الحـروب عبـارة عـن الحجـارة والحـراب وهـي أدوات الصـراع المتاحـة للعـراك القائـم بـين الشـعوب وكانـت تعتمـد علـى الاسـتمرارية والتكافـؤ والتماثـل (Asymmetry) الـذي ينتهـي بفـوز أو انتصـار جيـش أو مجموعـة علـى الأخـرى. كانـت هـذه المرحلـة تمثـل الحـروب التقليديـة التـي يطلـق عليهـا حـروب الجيـل الأول والتـي كان قوامهـا الاعتمـاد علـى حشـد القـوات البشـرية (Massed Man Power). للمزيـد يمكـن مراجعـة كتـاب فيكتـور ديفنـر هانسـون، صانعـو الاسـتراتيجيات القديمـة مـن الحـروب الفارسـية إلـى سـقوط رومـا، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي، الطبعـة الأولـى، 2014، ص 35– 43.

4 – عرفـت حـروب الجيـل الثانـي بحـروب العصابـات (Insurgency) والهـدف مـن هـذا الجيـل هـو جعـل القـوات المسـلحة الضخمـة والمـزودة بالآليـات أكثـر ملائمـة في مواجهـة قـوات العصابـات المقاتلـة مثـل التـي قادهـا الزعيـم الشـيوعي (مـاو تسـي تـونج) و (فيديـل كاسـترو) في كوبـا وكذلـك المتمردين القلبيـين والمقاتلـين الفيتناميـين والكثيـر مـن قـوات المقاومـة الآسـيوية الذيـن قاتلـوا ضـد الإمبراطوريـة اليابانيـة في الحـرب العالميـة الثانيـة.

5 – الجيـل الثالـث مـن الحـروب وهـو مـا عُـرف (Preventive War) حيـث طـور الألمـان هـذا النـوع مـن الحـروب خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة والتـي تميـزت بالمرونـة والسـرعة في الحركـة واسـتخدام عنصـر المفاجـأة وأيضـاً الحـروب مـن خلـف خطـوط العـدو، وكذلـك أسـتخدمها الإسـرائيليون في حـرب 1967.

(Destabilization) أو الفوضى الخلاقة[1]. مع إقناع صانعي القرار السياسي للعدو بأن أهدافهم الاستراتيجية غير قابلة للتحقيق أو مكلفة للغاية وقد نتج عنها خسائر اقتصادية وعسكرية كبيرة، وخلافاً لأجيال الحروب الثلاثة السابقة فإن الجيل الرابع لا يستهدف أساساً الانتصار عبر هزيمة القوات المسلحة للعدو بل مهاجمة عقول صناع القرار وتحطيم الإرادة السياسية للعدو[2].

تفقد الدولة في حروب الجيل الرابع احتكارها للعمليات العسكرية وتتم العودة إلى عالم الثقافات عوضاً عن حرب السياسات والكيانات الدولية، وهنا يستخدم الفاعلون في الصراع وسائل الإعلام لتأطير فهم الناس والتلاعب بالوعي ودعم روايتهم للحرب أمام العالم ومن ثم تشكيل التصورات وسلوك الجمهور لتحقيق الاستجابة التي تعزز القصد المطلوب من الدعاية[3].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير نظرية حروب الجيل الرابع التي برزت في عام 1989، فوفقاً لهذه النظرية بدأ مفهوم "جبهة القتال" يصبح غير محدد جغرافياً وإنما تشمل مجمع العدو بالكامل، وتتقلص فيها أدوار الوحدات العسكرية الكبيرة التي لن تعطي ميزة وإنما ستشمل نقاط ضعف وبالتالي يتم الاعتماد على وحدات صغيرة للغاية مرنة في التحرك والتفاعل مع العدو وتستهدف حروب الجيل الرابع إحداث انهيار داخلي للعدو بدلاً من تدميره مادياً وذلك بالهجوم على ثقافته ووحدته الداخلية[4].

---

1- بيتر سينجر، الحرب عن بعد ودور التكنولوجيا في الحرب، مركز الإمارات للدراساتوالبحوثالاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010، ص 137.

2- Shantanu Chakrabarti, Evdving Insurgency and Indies Counterinsurgency Options Entering into the age of Fourth-Generation War Fare, the Quarterly Journal, Volume 9, Issue 2, 2010, PP 65-78.

3-Lind William, Understanding Fourth Generation War, Military Review, September-October,2004, P 13.

4 William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, W. Stulton, and Gary I Wilson. The Changing Face Of War: Into the Fourth Generation Marine Corps Gazette, Vol73, No10, October 1989, PP22-26.

فجدار برلين لم تسقطه الدبابات والمدفعية والطائرات المقاتلة بل أسقطه "المارك الألماني" وهذا النوع أحد أنواع حروب الجيل الرابع الذي استعملت فيه وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة والعمليات الاستخباراتية ونفوذها من أجل تحقيق هدفها لإسقاط الأنظمة وتغيرها وتسليم إدارتها الكاملة إلى الخارج بدون غزو عسكري خارجي[1].

إن الصراع اللامتماثل وحروب الجيل الرابع تجعل من الصعوبة بمكان الحكم على الفاعلية في إدارة الصراع وفقاً لموازين القوى العسكرية التقليدية، ويمكن أن يوفر هذا التحول في الصراعات أدوات لتضيق الفجوة بين القوى الكبرى عسكرياً والقوى الأضعف منها، بطبيعة الحال فإن التميز التقني والثقافي لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن يؤدي هذا التحول إلى الحصول على مزايا أكبر لها مما يتيح لها إدارة الصراع بتكلفة بشرية أقل بكثير من الصراع العسكري التقليدي مما يخفف عليها الضغط الداخلي والخارجي من المعارضين[2].

ومع تحديات الأمن الداخلي بين دول المجلس وتعدد الرؤى حول أساليب العمل الجماعي ووضع استراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء العمل الجماعي في البيئة الأمنية ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بعده العسكري ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك الأمن الإنساني والاقتصادي والبيئي والغذائي، فاهتمام دول المجلس من أعلى المستويات السياسية بتلك التهديدات يؤمنها للوصول إلى تصور شامل من خلال التعاون الوثيق في طور اتحاد أمني فاعل متعدد الأطراف في شتى المجالات الأمنية الإقليمية والدولية[3].

---

1 Thomas, X. Hammes "Insurgency: Modern warfare evolves into a fourth generation" in: Stephen, S. Evans "U.S. Marines and irregular warfare 1898-2007: Anthology and selected biography", Virginia: Marine Corps University. 2008, p10

2 William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, W. Stulton, and Gary I Wilson, Ibid. P 26.

3- بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،

يرى الباحث في مجمل القول أن منطقة الخليج العربي التي كانت ولم تزل مثار اهتمام العديد من الدول والمنظمات يجب أن يكون في طور ترتيبات مستقبلية للأمن الداخلي والاستخباراتي لضمان واستقرار دول المجلس ولن يتحقق إلا بمفهوم متكامل للأمن الداخلي الذي يسبقه الأمن الوقائي الاستخباراتي المعلوماتي، ويمكن استثمار ذلك من خلال إطار صلب للتعاون السياسي أمام كافة الأزمات التي شهدتها المنطقة منذ تأسيس منظومة المجلس لتكوين مفهوم القوة الأمنية والداخلية والاستخباراتية لدول المجلس.

لذلك من المهم الحفاظ على الأمن لدول المجلس وتوحيد الجبهة الداخلية وتوحيد الأنظمة الأمنية للحفاظ على المجتمعات المتماسكة وتفعيل الاتفاقية الأمنية التي من شأنها ستضع دول المجلس على المسار الأمني الصحيح، وستساعد دول المجلس للوصول إلى ركيزة أمنية موحدة فاعلة وأن ذلك التعاون سيكون عاملاً مهماً في تحقيق الأمن ليس في دول المجلس فحسب إنما قد يمتد إلى أبعد من دول الإقليم إلى الدول العربية والتي لها مصالح في دول المجلس.

كما أن الاستقرار الأمني أصبح في غاية الأهمية لإحداث التنمية على جميع الأصعدة لأي مجتمع والذي يؤدي بدوره لرقي المجتمع وأكثر استقرارا وأمناً ويستطيع المواطنون تحصين مجتمعهم وحماية أنفسهم بفعل الأمن الشامل.

---

فريق الترجمة فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 226.

## المبحث الثاني: آليات -القوة اللينة- لدى دول المجلس للعب دور أكبر من خلال التحول للاتحاد

تشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبصورة متفاوتة عملية تحول سياسي يمكن أن توصف بأنها تطور نحو بناء المؤسسات والمشاركة السياسية والتوجه نحو الديمقراطية والتي تعتبر إحدى أدوات القوة اللينة، فالإصلاح السياسي في دول المجلس أصبح أمراً بدأت شعوب المنطقة تتعاطى معه وتفهمه حيث بدأت حكومات دول المجلس ببذل المزيد من العمل الجاد لصالح شعوب المنطقة ولمزيدٍ من المشاركة الشعبية والتحول نحو الدول الحديثة القادرة على البقاء والاستمرار.

بالإضافة إلى أن مسألة الإصلاح في دول المجلس ليست بالحديثة وإنما هي قديمة مع الأخذ بأن مسألة الإصلاح لن تكون على أساس الأمر الواقع فحسب، بل على مرتكزات وإعادة فهم واستيعاب الواقع المعاصر في ضوء التحولات والتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، لذلك شهدت دول المجلس منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي خطوات فعلية نحو الحياة الديمقراطية والدستورية مع الأخذ في الاعتبار أن تجربة الحياة الديمقراطية والبرلمانية تأخذ سنوات طويلة بالتدرج ولا تتم بين ليلة وضحاها.

حرصت دول المجلس على تقديم المساعدات إزاء التغيرات التي شهدها الفكر التنموي ومفهوم فلسفة المساعدات الإنمائية والإنسانية بكونها إحدى القوى اللينة التي تتبناها دول المجلس في رسم سياستها، وبذلك فهي لم تتردد في استقطاع جزء كبير من دخلها القومي لمساعدة الدول الأخرى بهدف تثبيت أقدامها على مسيرة التنمية وفي سياستها بتقديم المساعدة والعون الإنمائي بقصد زيادة كفاءتها وفاعليتها.

وتتم المساعدات الإنمائية والإنسانية عن البعد التنموي التي تقدمها دول المجلس للدول المحتاجة لتلك المساعدات والتي تعاني الأزمات والصراعات والكوارث، والمتتبع لجهود دول المجلس في هذا المجال لا بد من أن يرصد الآثار الايجابية التي تخلفها

المساعدات المقدمة من دول المجلس في تحقيق استقرار المجتمعات مما يصب في مرحلته النهائية في دعم الأمن والاستقرار الدولي.

شهد العالم تطورات في شتى المجالات وأهمها الاقتصاد فسعت العديد من الدول لتبني سياسات اقتصادية مثمرة، لذلك تطمح الدول المتقدمة للمحافظة على الريادة والتنافسية العالمية وكذلك الدول الصاعدة والنامية تجتهد بأن تتقدم اقتصاديا بفضل ما تملكه من مقومات اقتصادية.

إن التطورات والتغيرات في بنية النظام المالي العالمي من بعد الحرب العالمية الثانية سمحت ببروز قوة لينة فاعلة جديدة تتمثل في الصناديق السيادية للبلدان الصاعدة والنامية، وإن الدول المالكة لتلك الصناديق ناتجة عن فوائض مالية ضخمة راجعة لعائدات تصدير المواد الأولية كالنفط أو الغاز الطبيعي وهذا ما ينطبق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيكون تفصيلاً من خلال مطلبين هما:

**المطلب الأول: الإصلاح السياسي والديمقراطي نحو مستقبل الاتحاد والمساعدات الإنمائية وتفعيل ثروة الصناديق السيادية.**

**المطلب الثاني: تفعيل استخدام قوة النفط وتوحيد دور الإعلام والثقافة الخليجية.**

## المطلب الأول: الإصلاح السياسي والديمقراطي نحو مستقبل الاتحاد والمساعدات الإنمائية وتفعيل ثروة الصناديق السيادية

تعيش دول مجلس التعاون الخليجي فترة إصلاح وتطوير سياسي مستمر، فمنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي دخلت دول المجلس في طفرة وحالة انتقال جديدة تختلف عن سابقاتها، وواقع الحال يؤكد أن التحديث السياسي والإصلاح والمشاركة لم تنقطع وإن تفاوتت في وتيرتها بين دولة وأخرى بسبب الواقع السياسي والمعطيات الاجتماعية ودرجة والنضج السياسي المجتمعي.

تختلف كل دولة من دول المجلس في درجة الحقوق السياسية وسعيها في عملية التحديث السياسي والديمقراطي، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً يتمثل في وجود الإرادة السياسية للتطوير بما يحقق الموائمة بين وتيرة الإصلاح من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى لتوحيد المسار السياسي الخليجي باتجاه وحدة التشريعات والمشاركة الشعبية لدول المجلس.

### الفرع الأول: الإصلاح السياسي والديمقراطي نحو مستقبل الاتحاد

أيقنت دول المجلس بمبدأ الإصلاح السياسي منذ أمد طويل ويعود ذلك إلى صلابة البناء المؤسسي لتلك الدول النابع من حقيقة ترسيخ شرعية الأنظمة السياسية عبر عقود طويلة، فقد انتقلت المجتمعات الخليجية من مجتمع بسيط إلى دولة حديثة بفعل الدور القيادي لتلك الدول اهتمامها وتوحيدها ومؤازرة البناء المجتمعي في دول المجلس الذي يميزه الترابط الأسري والعائلي والقبلي ضمن الدولة الواحدة والذي يساند الدور القيادي والشرعي للوجود السياسي ويمنحه القدرة على الاستمرار[1].

لقد شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنذ استقلال معظم دولها ثلاث حقب من الإصلاح كانت **المرحلة الأولى:** التي بدأت في فترة السبعينيات حتى

---

1- عبد الرحمن بن حمد العطية، نحو مزيد من التحديث السياسي في منطقة الخليج: التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشراقيه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 32.

عقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث أولت جميع الدول اهتمامها للإصلاحات الاقتصادية وبناء الدولة بناء حديث وإنشاء البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن والعيش الكريم من خلال وجود شبكات الطرق والمياه والكهرباء والإسكان مع التركيز على التعليم والتنمية الاقتصادية بشكل عام[1].

**المرحلة الثانية:** كانت إعادة للحياة البرلمانية[2] في جميع دول المجلس تقريباً بدءاً من الكويت التي أجرت أول انتخابات برلمانية بعد تحريرها من الغزو العراقي عام 1992، وتأسيس مجلس للشورى في المملكة العربية السعودية، وفي نفس العام كذلك إنشاء مجلس للشورى في البحرين، وأتى مجلس الشورى بسلطنة عُمان متزامناً مع تلك الفترة وإصدار تشريعات وأنظمة سياسية بالسلطنة عام 1996، وقد ذهبت دول المجلس بالأخذ بنظام مجالس الشورى حيث يؤكد بعض المفكرين أن نظام الشورى في الإسلام يقترب إلى حد كبير من الإصلاح الديمقراطي في العصر الحديث[3]، مصداقاً لقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"[4].

لأول مرة عام 1999 جرت انتخابات بلدية في دولة قطر، وقد تعاني تلك المجالس من ضآلة الصلاحيات التشريعية إلا أنه تم إدخال ثقافة الانتخابات على الحياة

---

1- مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 28 - 29.

2 - شهدت فترة التسعينيات نحو التحول إلى الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية وليس على مستوى دول المجلس حيث سبقت تطبيقها في بعض الدول العربية التي كانت سباقة حتى قبل حرب الخليج الثانية، حيث بادرت جمهورية مصر العربية بتجربة الانتقال إلى نظام التعددية المقيدة والانفتاح السياسي منذ عام 1978، وتحققت جرعات أكبر من الحريات العامة سواء المدنية أو السياسية كما في تونس عام 1989، والمملكة الأردنية الهاشمية عام 1989 كذلك، غير أن من الملاحظ هو اتساع قاعدة التحول إلى الانفتاح السياسي الداخلي والتعددية بعد حرب الخليج الثانية والتحول الليبرالي السياسي في كل من الجزائر عام 1991، وموريتانيا عام 1991، والكويت عام1992، والمغرب واليمن عام 1993، وتعمقت التجربة الديمقراطية في الأردن عام 1993، غير أن تجربة الانتقال إلى التعددية قد انتكست بحكم عوامل داخلية في كل من السودان عام 1989، وكذلك الجزائر عام 1992، للمزيد الرجوع إلى: د. محمد سعيد، النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص703.

3- محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار أبن كثير، دمشق، سوريا الطبعة الثانية، 1997، ص 77.

4- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية رقم 38.

السياسية لدول المجلس بعد أن ظلت حالة من الركود مسيطرة على مجتمعات دول المجلس باستثناء دولة الكويت[1].

**المرحلة الثالثة:** هي مع دخول القرن الجديد، فكانت الخطوة سريعة باتجاه الاقتراع كآلية لتشكيل المجالس التشريعية في بعض دول المجلس التي كانت تتشكل فيها مجالس للشورى بالتعيين، فكانت مملكة البحرين أول دول المجلس آخذة بزمام المبادرة بعد تصويت الشعب البحريني على مبادئ ميثاق العمل الوطني الذي حاز على 98.4 %[2] من موافقة الشعب للتصويت على الانتقال للحياة البرلمانية بالاقتراع المباشر للمجلس النيابي لاختيار 40 عضواً ونفس العدد للمجلس البلدي، و40 عضواً بالتعيين للمجلس الشورى[3].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد جرت أول مرة انتخابات لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المكون من 40 عضواً في العام 2006، مما أدى لدخول المرأة الإماراتية ولأول مرة في المجلس الوطني الاتحادي واستحداث وزارة تعنى بشؤون تطوير العمل البرلماني، وبعد سنتين من تاريخه صادق المجلس الأعلى للاتحاد على تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس وتمكينه كسلطة تشريعية ورقابية من الاستمرار في ترسيخ العملية الديمقراطية وتطويرها[4].

أما سلطنة عُمان فقد بدأت منذ العام 2000 بإلغاء الدور الحكومي التدريجي وذاك بعدم تعيين أعضاء مجلس الشورى[5] (الغرفة الثانية من البرلمان) الذي يكون

---

1- عبدا لرحمن بن حمد العطية، مرجع سابق، ص 31.

2 - مفيد الزيدي، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الإمارة إلى المملكة الدستورية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 270، أغسطس 2001، ص 14 - 15.

3- أ. د. السيد محمد السيد عمر وأ.د محمد سعيد أبو عامود، النظام السياسي البحريني، سلسلة كتب العلوم السياسية (4)، جامعة العلوم التطبيقية مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2012، ص 77 – 99.

4- تقرير وزارة الخارجية في دولة الإمارات بمناسبة اليوم الوطني الثالث والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 10، على الموقع: www.mofa.gov.ae.com.

5 – يتكون مجلس عُمان من نظام الغرفتين مجلس الشورى الذي ينتخب بالاقتراع الحر المباشر ويتألف من 48 عضواً، ومجلس الدولة بنفس عدد الأعضاء غير أن أفراده معينين من قبل سلطان عُمان.

رديفاً لمجلس الدولة المعين من قبل السلطان بنفس عدد أعضاء مجلس الشورى المنتخبين والذي تأسس عام 2001 ويضم 48 عضواً ليكون مع مجلس الشورى المنتخب جسم العملية الديمقراطية بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في العملية السياسية العُمانية المكونة لمجلس عُمان[1].

كما حدث خلال هذه الفترة ولأول مرة انتخابات بلدية في المملكة العربية السعودية وإدخال إصلاحات سياسية على مجلس الشورى السعودي، كما شهد عام 2013 دخول المرأة السعودية مجلس الشورى بحصولها على 30 مقعداً للمرة الأولى في تاريخ المملكة، بالإضافة إلى السماح لها بالترشح في الدورة المقبلة للانتخابات البلدية نهاية عام 2015 [2].

لذا فإن مسألة الإصلاح السياسي لدول المجلس سيبقى ملفاً حذراً لا يمكن حسمه بسهولة حتى وإن تم الدخول في مساراته فإنه سيكون على شكل مراحل متدرجة لأن أي تغيير سياسي أو تحولات ديمقراطية واسعة النطاق وبشكل مفاجئ يمكن أن تخلق بيئة غير مستقرة أيضاً، حيث أدركت دول المجلس مبكراً أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد من أن تواكبها عملية تحديث سياسي وضرورة إيجاد صيغ للتشاور والتواصل والانفتاح بين مكوناته المجتمعية[3].

يتضح مما سبق أن دول المجلس تتجه بحراك سياسي يتمثل في المضي نحو إصلاح المؤسسات التشريعية في دولها بحيث تكون مؤسسات منتخبة ذات صلاحيات تشريعية، فجميعها عقدت العزم على ذلك وإن اختلفت حدتها في كل دولة إلا أن من الملاحظ من المرحلة الأولى حتى الثالثة المستمرة حالياً أن هناك نقلة نحو تهيئة لدخول مرحلة جديدة من المشاركة السياسية الواعدة، ولا يتحقق ذلك لولا أن هناك

---

1- محمد عز العرب، الانتخابات البرلمانية والإصلاح السياسي في سلطنة عُمان، ملف الأهرام السياسي، مؤسسة الأهرام للصحافة، القاهرة، 1 ديسمبر2007.

2- صالح المانع، الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية: الخليج في عام 2005 - 2006، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006، ص 67 - 72.

3- يوسف البنخليل، دول الخليج بين نهاية الأيديولوجيات واستقرار الفوضى، جريدة الوفد، القاهرة، الأربعاء 6 أغسطس 2013.

عوامل مساعدة مثل:

**الاستقرار السياسي:** الذي لعب دوراً مهماً في دفع الإصلاحات والتعديلات التشريعية والدستورية في دول المجلس لأنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الداخلي، بالرغم من مرور المنطقة بثلاث حروب وأزمات أمنية وكان آخرها موجة الربيع العربي إلا أن دول المجلس حافظت على كياناتها وأمنها واستقرارها مما أتاح لها الظروف الحالية وقيادة الدول العربية، ويرجع الاستقرار السياسي في دول المجلس إلى أسلوب انتقال السلطة سلمياً في النظام الأساسي أو الدساتير، في حين تتم عملية انتقال السلطة في بعض الدول بطريقة يشوبها نوع من الغموض والتوجس والريبة[1].

ولذا تعتبر السلطة هي المصدر والهدف من تنظيم المجتمع وتنمية العمران البشري وتحقيق تقدمه، ويصبح الحاكم أو الخليفة أو إماماً أو رئيس الدولة معنياً باحترام إرادة الأمة في تطبيق العدل والمساواة وصيانة الحرية وحماية المصالح العامة، ومن هنا يكتسب الحاكم الرضا والقبول لما يقوم به، وهذا يرسخ شرعية الحاكم[2].

يسهب المفكر العربي ابن خلدون في ذلك الأمر بمفهومه: «إعلم البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر في المنشط والمكره وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد» [3].

يمكن القول أن أنظمة الحكم في دول المجلس وراثية ملكية (وإن اختلفت تسميتها)

---

1- محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2002، ص 113.

2- عدنان السيد حسين، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد: 207، مايو 1996، ص 67 - 88.

3- أبو ريد عبدا لرحمن بن محمد أبن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، الفصل 29، 1981، ص 209.

إلا أنها في جميع الأحوال سهلة وميسرة وهذا ما ظهر في جميع دول المجلس، فعلى سبيل المثال أعتلى الملك حمد بن عيسى آل خليفة عرش مملكة البحرين بعد وفاة أبيه في 6 مارس 1999، وتمت مبايعته من قبل الأسرة المالكة والشعب بموجب المادة (1 فقرة ب) من الدستور البحريني[1].

في دولة الإمارات العربية المتحدة تم انتخاب سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد إمارة أبو ظبي رئيساً للدولة خلفاً لوالده الشيخ زايد، من قبل أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي عام 2004 وحسب الدستور الاتحادي[2]، أما في دولة الكويت فقد تولى سمو الشيخ صباح الأحمد آل صباح بعد تنازل سمو الشيخ سعد العبدالله آل صباح عن مقاليد الحكم بسبب مرضه.

في المملكة العربية السعودية، فقد تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدا لعزيز آل سعود مقاليد الحكم بالمملكة على إثر وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في يناير 2015، بعد مبايعة الأسرة المالكة والشعب السعودي[3].

يشير ذلك إلى أن عملية انتقال السلطة تُعد يسيرة لا تأخذ منحى العنف وسفك الدماء بسبب الرجوع إلى الدستور والمبايعة الشعبية، وقد يكون الاستثناء الوحيد هو انتقال السلطة في دولة قطر في شهر يونيو 1995 الذي كان بانقلاب سلمي وغير دموي قاده ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر (1995 - 2012) وهو ما تم التوافق عليه فيما بعد خارجياً ويصب في مصلحة الشعب القطري داخلياً من خلال تعديلات وإصلاحات ما كانت تتم في عهد سلفه[4].

---

1 EMILE NAKHLEH, BAHRAIN Political Development in a Modernizing Society, Published by Lexington Books, Washington D.C, March 2011, Preface to the 2011 Edition xv.

2- قائد استثنائي سبق عصره، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، المجلد :22، العدد: 5762، الأربعاء 8 يوليو 2015، ص 2.

3- الملك سلمان بن عبدا لعزيز ... ملك العزم والإنسانية، مجلة آراء حول الخليج، مرجع سابق، ص 9.

4- د. محمد بن هويدن، دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد: 132، السنة: 35، يناير 2009، ص 234 - 237.

كل تلك الخطوات من قبل دول المجلس صاحبتها نيات صادقة لإنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف المشاركة وزيادة رقعة التشاور والحوار بين أبناء دول المجلس وبين متخذي القرار في دولهم، وتكون من الروافد المؤسسية للقادة في تقديم المشورة وإبداء توصياتهم في صور مرئيات يتم رفعها للمجلس الأعلى ليتم دراستها واعتمادها وإحالتها إلى اللجان المختلفة لتنفيذها، وقد اتخذ ذلك من خلال انعقاد القمة للمجلس الأعلى في دورته الثامنة عشر في دولة الكويت[1] في الفترة ما بين 20 - 22 ديسمبر 1997 [2].

ويعتبر تشكيل الهيئة الاستشارية التي تمثل مرجعية استشارية والتي بدورها تعتبر من المشاركة في توسيع رقعة صناعة القرار بالمشاركة الشعبية، وهي كذلك تعبر عن حجم التقدم الذي حققه مجلس التعاون في الإصلاحات السياسية والاجتماعية المحلية وأوجد الهاجس الوحدوي الخليجي عند مؤسسات المجتمع المدني الخليجية السياسية وصولاً للسياسة الخليجية والاهتمام بها وإلى الدفع الدائم نحو تحقيقها حتى ولو كانت تدريجيا[3].

كما أن توسيع المشاركة الشعبية في دول المجلس والأخذ برأي الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون تؤدي إلى تكوين أداة برلمانية شعبية مستقبلية لتكوين مجلس شورى خليجي أو مجلس للنواب خليجي أسوة بالبرلمان الأوروبي[4].

---

1 – أقر قادة دول المجلس في الدورة الثامنة عشر المنعقدة بدولة الكويت عام 1997 تشكيل الهيئة الاستشارية والتي تتكون من خمسة أشخاص عن كل دولة من دول المجلس، ويتكون النظام الأساسي للهيئة من مواد يكون تشكيلها وأخذ صلاحياتها وقواعد إجراءاتها وفقاً للنظام الأساسي، وقد أقرت اللائحة الداخلية في الاجتماع الثاني من الدورة الثانية للهيئة الاستشارية المنعقدة في مدينة جدة في 14 يونيو 2000 والتي تضمنت آليات عمل الهيئة الاستشارية كاختيار رئيس للهيئة ونائبه ومهام رئيس الهيئة وآليات عمل اللجان، كما تحدد اللائحة الداخلية عمل سكرتارية الهيئة وجداول الأعمال وكيفية إدارة الجلسات وآليات التصويت والإجراءات المنظمة وتنص اللائحة على القوانين المنظمة لتعديلات اللائحة الداخلية.

2 - نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 - 2005، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 289.

3– عدنان محمد الهياجنة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (59)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 135.

4 – البرلمان الأوروبي هو مؤسسة برلمانية منتخبة بطريقة مباشرة وتتبع التحاد الأوروبي بحيث يشكل البرلمان

ويعـزز وجـود سـلطة برلمانيـة واحـدة تشـريعية للـكل وعلـى مسـتوى دول المجلـس العمليـة التشـريعية والمشـاركة الشـعبية باختيـار ممثلـين أو مندوبـين بالفعـل عـن دول المجلـس يقـرون التشـريعات والسياسـة الخارجيـة ولا يمكـن للحكومـات أن تقـف أمـام رغبـة مندوبـين الشـعوب، ومـن شـأنه تعزز الإيجابيـات الموجودة نحو الاتحـاد الخليجي[1].

لـذا فـإن إنشـاء برلمـان خليجـي مـن شـأنه دفـع عمليـة العمـل الخليجـي المشـترك وتعزيـز وتحقيـق التكامـل والوحـدة بـين دول المجلـس ووضـع العمـل البرلمانـي الخليجـي في إطـار مؤسسـي فعـال ضمـن منظومـة مجلـس التعـاون الخليجـي وتحقيـق أهـداف برلمانيـة خليجيـة مشـتركة وتوحيـد المواقـف وتطويـر التنسـيق والتواصل بـين دول المجلس وتقويـة العلاقـات مـع البرلمانـات التكتليـة والمنظمـات الحقوقيـة[2].

**الحكم الرشيد:** يعـد مفهـوم الحكـم الرشـيد (Good Governance)[3] مـن أكثـر المفاهيـم

---

الأوروبـي مـع مجلـس الاتحـاد الأوروبـي السـلطة التشـريعية، وتوصـف بأنهـا واحـدة مـن أقـوى الهيئـات التشـريعية في العالـم، ويتألـف البرلمـان الأوروبـي مـن 626 عضـواً يتـم انتخـاب البرلمـان الأوروبـي بطريقـة مباشـرة كل خمـس سـنوات بالاقتـراع العـام منـذ العـام 1979، على الرغـم من أن البرلمـان الأوروبـي يمتلك السـلطة التشـريعية إلا أنـه لا يمتلك المبـادرة التشـريعية التـي تمتلكهـا البرلمانـات الوطنيـة للـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبـي. ومـن مهـام البرلمـان الأوربـي الرئيسـية: يشـترك البرلمـان مـع مجلـس الاتحـاد الأوروبـي في ممارسـة السـلطة التشـريعية، أي التصديـق على القوانـين الأوروبيـة، وتدخلـه في العمليـة التشـريعية يعطـي شـرعية ديمقراطيـة للقوانـين، ويشـترك البرلمـان مـع مجلـس الاتحـاد الأوروبـي في السـلطة الماليـة والميزانيـة، ويمكنـه أن يقـوم بتغييـرات على الإنفـاق العـام للاتحـاد الأوروبـي، وهـو الـذي يعطـي الموافقـة النهائيـة على الميزانيـة، وكذلـك يقـوم البرلمـان الأوروبـي بالإشـراف على أعمـال مجلـس الاتحـاد الأوروبـي ويصـدق على ترشـيح المفوضـين ويمتلـك حـق كسـب الثقـة مـن مجلـس الاتحـاد ويمـارس إشـراف سياسـي أيضـا على كل مؤسسـات الاتحـاد.

1 - مقابلـة صحفيـة مـع د. أنـور ماجـد عشـقي، رئيـس مركـز الشـرق الأوسـط للدراسـات الاسـتراتيجية في المملكـة العربيـة السـعودية، جريـدة أخبـار الخليـج، مملكـة البحريـن، العـدد: 13182، 26 أبريـل 2014.

2- د. أحمـد عبـدا لملـك، دول الخليـج مـن التعـاون إلـى الاتحـاد: الفـرص والتحديـات، مجلـة آراء حـول الخليـج، جدة، العـدد :92، مايـو 2012، ص 26. وكذلـك دراسـة مقتـرح أمانـة مجلـس التعـاون بإنشـاء برلمـان خليجـي مشـترك، جريـدة الأيـام البحرينيـة، المنامـة، العـدد: 8641، 6 ديسـمبر 2012،

3 – يعـود أصـل اسـتخدام مفهـوم الحكـم الصالـح أو الحكـم الرشـيد إلـى تعابيـر كانـت تسـتخدم للدلالـة على قيـادة السـفن في العصـر اللاتينـي واليونانـي القديمـين، غيـر أن المفهـوم قـد أنتقـل إلـى حـالات ذات العلاقـة بالوسـائل الدسـتورية والقانونيـة المتعلقـة بتسـيير شـؤون الدولـة المعرفيـة وإعـادة بعـض المؤسسـات المهنيـة، وقـد تبنـى البنـك الدولـي هـذا المصطلـح ولأول مـرة عـام 1992 في تقريـره السـنوي تحـت عنـوان (Governance and Development) وقبلـه كانـت منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والثقافـة والعلـوم (UNESCO) التـي قـد اسـتعملت مصطلـح التيسـير الديمقراطـي، أمـا برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي (UNDP) فقـد أسـتعمل مصطلـح التيسـير السـليم والبنـك الدولـي (World Bank) قـد وضـع معاييـر للحكـم الراشـد خاصـة بمنطقـة شـمال أفريقيـا والشـرق الأوسـط وهـي الضمنيـة

الاجتماعية والسياسية تداولاً، وهو أوسع من مفهوم الحكومة بتعدد وتنوع المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتختلف أولوياتها باختلاف الجهات ومصالحها، إضافة إلى ما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية من أعمال إلى جانب ممارسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية فإنه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني[1].

تبنت دول المجلس منذ حقبة التسعينيات عملية الإصلاح التدريجي من أجل تهيئة المواطن الخليجي وتوعيته وإعداده لممارسة أدواره المختلفة بوعي ورشد، وذلك عبر إنشاء أجهزة حكومية وغير الحكومية من أجل المشاركة الشعبية، فاتباع الحكم الرشيد يستوجب من دول المجلس أن تنطلق من عدة اتجاهات هي[2]:

1. **الدولة والمؤسسات الرسمية:** إن الدولة هي المحرك الرئيسي والطرف الأول في تحقيق الحكم الرشيد وذلك من خلال مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك عبر توفير التشريعات التي تؤدي بالمشاركة الشعبية بحيث بدون تشريع لا يمكن المضي قدماً في إصلاحات الحكم الرشيد وإعطاء السلطة التشريعية صلاحيات في التشريع والرقابة من أجل أن يمارس ممثلو الشعب دورهم الرقابي. إن سماح السلطة التنفيذية إعطاء المجال للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إنما يعتبر إرساء دعائم وأركان الحكم الرشيد[3] وصولاً إلى التمثيل

---

والمساءلة، للمزيد يمكن الرجوع إلى : حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، لبنان، نوفمبر 2004، ص 41.

1- حسن علي إسماعيل، الحكم الرشيد وعناصره الرئيسية، سلسلة إصدارات التنمية السياسية رقم: 7، معهد التنمية السياسية، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2008، ص 4.

2- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص97.

3 - أتاحت دول المجلس لعمل بعض المنظمات الغير حكومية (NGOs) في داخل مجتمعاتها بهدف تشجيع المشاركة المؤسسية في المجتمع المدني والقيام بدورها في التنمية والرقابة مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع دول المجلس ولجان الشفافية واللجان الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والجمعيات النسائية، بل واتجهت مملكة البحرين إلى إنشاء المفوضية لحقوق السجناء والمحتجزين والأمانة العامة للتظلمات بهدف إشراك الجمعيات ذات الشأن الإنساني في متابعة العمل الحكومي.

النيابي الذي يعد حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والشعب والتي تأخذ في صورة مجالس نيابية منتخبة انتخابا حراً ونزيهاً سواء مجالس نيابية أو شورية أو برلمانية لتأخذ الدور الرئيسي في مراقبة أداء الحكومات ووضع القواعد القانونية في ضبط إيقاع أداء الحكومة في جميع النواحي.

2. **نمو المجتمع المدني:** يعتبر المجتمع المدني هو المحرك الرئيسي للمشاركة الشعبية وإن فاعلية المجتمعات المدنية تكمن في قدرتها على تشجيع المواطنين للعمل التطوعي في جميع مناحي العمل سواء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبالنظر إلى المجتمعات الخليجية فإن دول المجلس قد أخذت وسهلت العمل في تلك الحقول بالرغم من وجود بعض العوائق المجتمعية التي قد تؤثر في الحراك المجتمعي كطغيان الروابط التقليدية أو العائلية أو الجهوية في سبيل تذليل العقبات للعمل في المجتمع المدني، وهذا ما قد يلاحظ من خلال تراجع الحركات النقابية والمهنية[1]، حيث أن بعض دول المجلس تدعم بعض الجمعيات السياسية بالدعم المادي والمعنوي بهدف خلق مجتمع متعدد بغية المشاركة السياسية التي تقتضي المساواة والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية[2].

3. **دور القطاع الخاص:** يتضمن مفهوم الحكم الرشيد دوراً يجب أن يلعبه القطاع الخاص بحيث تتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسئولية الاجتماعية التي تلقى على كاهله، فالقطاع الخاص يستطيع من خلال اشتراكه مع منظمات المجتمع المدني أن يدعم نشاطاته ونشاط المجتمع المدني[3].

4. في ذات الوقت حيث تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة

---

1- د. مصطفى كامل السيد، الديمقراطية والدولة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد: 56، أكتوبر 2014، ص 15.

2- عبدا لمحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 2004، ص113.

3- زهير عبدا لكريم الكايد، الحكمانية *Governance*: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 8.

الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين، عملت دول المجلس لإتاحة الفرص للقطاع الخاص للعب دوراً كبير في المجتمع بالإضافة إلى مقدرته على توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، كما أنه من الضروري أن تكون هناك سياسة ترابط وتفاعل ونوع من التفاهمات بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني فيما يخص النهوض بالعملية التنموية للمجتمع بحيث يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن قدراً كبيراً من الشفافية وقدرته على نشر المعلومات والإحصاءات وتسهيل الحصول على المعلومات مما يعزز دور المسائلة والرقابة في ظل الحكم الرشيد[1].

5. **حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** يعتبر موضوع حقوق الإنسان[2] من المواضيع التي أولتها الأمم أهمية كبرى عبر تاريخها الطويل حيث عملت الدول على تكريس هذه الأهمية بتعديل بنود الدساتير والتصديق على المواثيق التي تعنى بحقوق الإنسان واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم وضمان المساواة والمسئوليات والحريات التي تلعب أدواراً ريادية في النهوض بسيادة القانون، ومدى ملائمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بغية تحقيق المساواة وإقرار المسئولية والخضوع للشرعية القانونية وإقرار الشفافية والنزاهة لتحقيق الحماية لحقوق الإنسان، وقد نفذت دول المجلس التزامها بالصكوك القانونية الرئيسية للأمم

---

1- د. نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 16.

2 - الحديث عن نشأة الديمقراطية كلفظة يونانية يعود إلى أثينا وما وضعه المصلح الأثيني سولون (640 ق.م - 594 ق.م) من أسس الديمقراطية الأثينية في إدخاله إصلاحات دستورية كان أهمها توزيع الحقوق والواجبات، وإنشاء محاكم شعبية يختار قضائهم من جميع طبقات الأمة (وإن كلمة الديمقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية Demos والتي تعني الشعب وكراتوس بمعنى السلطة أو الحكم. وعرفها جون ديوي (John Dewey) هي أسلوب في الحياة الاجتماعية وفي الخبرة المشتركة القابلة للأثقال ( جون ديوي، الديمقراطية والتربية، ترجمة: نظمي لوقا، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة/ الطبعة الأولى، 1978، ص 13.وعرفها إبراهيم ناصر: هي نظام إنساني يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية ويقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤونهم الحياتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، يمكن الرجوع إلى: إبراهيم ناصر، المواطنة، دار مكتبة الرائد العلمية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص 8.

المتحدة بتحديد وضمان حقوق الإنسان وهي[1]:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 [2].
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 [3].
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 [4].
- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1977 [5].

تدرك دول المجلس أهمية الاستمرار في مسيرة الإصلاح والتحديث السياسي التي بدأتها منذ سنوات طويلة، فوجود مجتمع مدني يمتاز بالقوة والاستقلال يساعد في تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وقد تميزت السنوات الماضية بإنشاء عدد من المؤسسات التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان[6].

فالقيادات السياسية باتت تدرك تمام الإدراك طموحات المجتمعات الخليجية لتلك التطورات الاجتماعية والإنسانية وبالتالي أصبحت لديها قناعة بحق صون الحريات ومن ثم المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار، إلا أن عملية الإصلاح والتحديث يتعين أن تكون وفق خصوصية وتدرج خليجي جماعي بما يتلاءم مع

---

1- د. أمينة أكحل العيون، الأمن على اختلاف أبعاده، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 148.

2 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الإعلان الدولي الأساسي لجميع أعضاء الأسرة البشرية من حقوق غير قابلةللتصرف ولها حرمتها.

3 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فهو الحق لكل إنسان في الحياة وفي الحرية وفي الأمن على شخصه وفي حياته الخاصة وفي التحرر من المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهنية والتحرر من التعذيب ومن الرق وفي الحصانة من الاعتقال التعسفي وفي المحاكمة العادلة وفي الاعتراف للإنسان بالشخصية القانونية وفي حرية الفكر.

4 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص للحق لكل إنسان بالعمل وفي حرية اختياره وفي الأجور العادلة وفي تكوين النقابات والانضمام إليها وفي الضمان الاجتماعي وفي التحرر من الجميع وفي الصحة والتعليم.

5 - البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والثقافية لعام 1977: وبموجب ذلك البروتوكول يجوز للأفراد في ظروف معينة التقدم بالشكاوي من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول المصادقة على العهد.

6 - سعت دول المجلس لتشجيع العمل الرسمي والخاص المعني بحقوق الإنسان ومنها: المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان، الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية العُمانية لحقوق الإنسان.

خصوصية مجتمعاتنا ومن منطلق وطني بعيداً عن أي أجندات خارجية[1].

من المعروف أن خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته يندرج في السابق ضمن الاختصاص الداخلي للدول، غير أنه مع مرور الوقت وتنامي الاهتمامات الدولية بحقوق الإنسان أصبح للفرد أهمية كبرى ضمن اهتمامات القانون الدولي[2].

في سياق التجاذب بين الخصوصية والكونية فإن الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق بلورة مفاهيم غربية دولياً يصطدم أحياناً بالخصوصيات المحلية حتى أصبح موضوع حقوق الإنسان آلية جديدة فيما يعرف بالقانون الدولي الإنساني وفي نفس الوقت يمكن أن يقال بصدد التدخلات باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي غالباً ما تكشف بدورها خلفيات سياسية، ومن هنا تبدو سياسة الكيل بمكيالين واضحة في هذا الصدد، وذلك أن العديد من الخروقات والاعتداءات على الحقوق والحريات البشرية في مناطق من العالم كفلسطين والعراق وسوريا وإيران تواجه بالصمت وكأن حقوق الإنسان تعني بطائفة بشرية دون أخرى، فالتدخل باسم حقوق الإنسان أو الديمقراطية أصبح يثير مخاطر وإشكاليات عديدة في عدم المساواة والإنصاف بل تستعمل كأداة ضغط سياسية ضد دول بهدف الابتزاز السياسي[3].

تتويجاً لمسيرة دول المجلس في مجال حقوق الإنسان فقد فازت مملكة البحرين بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2006 حيث حصدت ما مجموعه (142) صوتاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال الانتخابات التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[4]، مما يؤكد تعزيز واحترام المبادئ السامية لحقوق

---

1 - د. محمد عبدا لغفار، آفاق التعاون الاستراتيجي بين الدول المحورية في منطقة غرب آسيا في ظل التحولات الراهنة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، 2013، ص 23.

2- د. إدريس الكريني العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن، العدد: 1600، يوليو 2005، ص 9. (للمزيد الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.ahewor.org.com).

3- بيير هاسنر، من الحرب والسلام إلى العنف والتدخل: ترجمة محمد سيف، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد: 98، يناير - فبراير 2000، ص 23.

4 - أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة استعراض تقريرها لحقوق الإنسان في الدورة الأولى في ديسمبر 2011-2008، والاستعراض الثاني في 2016-2012. أما المملكة العربية السعودية فقد أجرت استعراض تقريرها الأول في 6 فبراير 2009، والثاني في 21 أكتوبر 2013. أما دولة قطر فقد جرت مراجعة تقريرها في الدورة

الإنسان التي تتبعها دول المجلس[1].

أعتمد مجلس حقوق الإنسان مراجعة شاملة لتقارير حقوق الإنسان بدول المجلس، ففي يونيو 2008 تمت مناقشة التقرير الوطني الأول الذي قدمته مملكة البحرين طواعية في المراجعة الشاملة لها في حقوق الإنسان، وقد قبلت البحرين بجميع التوصيات الصادرة من المجلس وعددها تسع توصيات كما تعهدت بـ 37 تعهداً طوعيا، وبذلك فقد بذلت البحرين منذ اعتماد تقريرها الأول حتى تاريخ تقديم التقرير الثاني في 8 مارس 2012 جهوداً في تنفيذ تلك التوصيات والتعهدات وذلك من خلال إشراك جميع ذوي العلاقة سواء كانت جهات حكومية أو مؤسسات رسمية أو منظمات المجتمع المدني[2].

أصدرت دول المجلس إعلان حقوق الإنسان التابع لها في القمة الخامسة والثلاثون المنعقدة في الدوحة في 8 ديسمبر 2014 [3]، بالإضافة إلى أن دول المجلس بصدد دراسة إنشاء مفوضية خليجية عليا لحقوق الإنسان داخل مجلس التعاون لوضع استراتيجية خليجية في العمل الحقوقي بهدف تنسيق السياسات ذات الصلة وتعزيز ودعم مكتب حقوق الإنسان بمجلس التعاون[4]، وتفعيل استثمار مراكز

---

الأولى في 8 فبراير 2010، والثاني في أبريل 2014. أما دولة الكويت فقد جرت استعراض تقريرها في الدورة الأولى في 12 مايو 2010، والثانية في فبراير 2015. سلطنة عُمان فقد استعرضت تقرير في الدورة الأولى بتاريخ 26 يناير 2013 والثانية في أكتوبر 2015، كما انتخبت السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثالثة على التوالي في نوفمبر 2013.

1- التجربة البحرينية: المرجعية والإنجازات، سلسلة كتب معهد البحرين للتنمية السياسية بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مملكة البحرين، 2007، ص 6.

2- للمزيد يمكن الاطلاع على تقرير البحرين الوطني المقدم بموجب الفقرة 5 من مرفق قرار حقوق الإنسان 16/21 بمجلس حقوق الإنسان: الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الدورة الثالثة عشرة جنيف 21 - 4 يونيو 2012) الجمعية العامة، الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني: www.ohehr.org.com. تاريخ الاطلاع 2 مايو 2015.

3- إعلان حقوق الإنسان الخليجي، صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد: 16970، 10 ديسمبر 2014.

4 - انطلاقا من إيمان دول المجلس بكرامة الإنسان واحترامها لحقوقه والتزامها بحمايتها التي كفلتها الشريعة الإسلامية وتجسيداً للقيم والمبادئ النبيلة الراسخة في ضمير مجتمعاتها، كما أكدت فيه على حق كل إنسان في الحياة ووجوب الحماية من كل اعتداء عليه وأن الناس متساوون في الكرامة والإنسانية والحقوق والواجبات،

البحوث والدراسات وخبراء حقوق الإنسان بدول المجلس لتقديم رؤاهم ومن ثم والأهم إصدار تقرير خليجي يتضمن الإنجازات الحقوقية على أرض الواقع وباللغات الرئيسية وتوزيعه على البعثات الدبلوماسية الأجنبية وسفارات دول المجلس في الخارج للتعاون مع الآليات الدولية[1].

كما طرحت مملكة البحرين مشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان لتضيف بعداً جديداً للعمل العربي المشترك في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لتؤكد اهتمام دول المجلس بتعزيز العمل الحقوقي عربياً وإقليمياً ودولياً، حيث جاء قرار مجلس الجامعة العربية بالموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان إبان انعقاد القمة الرابعة والعشرين في 24 مارس 2013 من أجل النهوض بحقوق الإنسان وتكريس مفاهيمها والعمل على حمايتها التي تبلورت في العديد من الأصعدة الدولية منها والإقليمية والوطنية[2].

في المقابل تقوم بعض المنظمات غير الحكومية برصد ما تعتبره انتهاكات في مجال حقوق الإنسان من قبل مراقبين لها تابعين لها في هذه الدول إذ أنها عادة ما تفتقر إلى الحياد من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بالتقييم وفقاً للمنظومة الغربية متجاهلين الفجوة في التطور السياسي بين المجتمعات الغربية والعديد من الدول التي تصدر بشأنها تلك التقارير وأغلبها دول جديدة لم يتأصل فيها بعد مفهوم المواطنة والدولة الوطنية، ومازالت الانتماءات دون الدولة كالانتماء العشائري والقبلي أو الديني أو المذهبي منتشرة[3].

---

وتأكيداً والتزاما بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام لمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ويتضمن إعلان حقوق الإنسان الخليجي من ديباجه و47 مادة ملزمة بها جميع دول المجلس.

1- ورقة بحثية قدمها وزير حقوق الإنسان البحريني السابق د. صلاح علي عبدا لرحمن في ندوة حقوق الإنسان برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المقامة في مملكة البحرين في 4 فبراير 2014، صحيفة السياسة، الكويت، العدد: 16288، 2 مارس 2014.

2- مشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقدم من مملكة البحرين، وكالة أنباء البحرين: www.bna.com تاريخ الاطلاع 11 مايو 2015.

3- تقرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بعنوان: تقرير الخارجية البريطانية لحقوق الإنسان لعام 2015،

في المقابل تتجاهل الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس في مجال حقوق الإنسان والتي تضمنت الإصلاحات في النظام القضائي وحرية ممارسة العبادات وحقوق العمالة الوافدة وحقوق الطفل وحريات التعبير والصحافة والمرأة وفي نفس الوقت فإن جميع دول المجلس قد صادقت على غالبية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان كما تتجاهل تلك التقارير الخصوصية الثقافية والدينية[1].

لذلك فإن العمل الجماعي الخليجي بات ضرورة ملحة في مجال حقوق الإنسان وصون كرامته من أجل أن يكون الركيزة المهمة في المجتمعات الخليجية وأن تنطوي منظمات المجتمع المدني بدول المجلس في بوتقة واحدة من شأنها رفع مجال حقوق الإنسان الخليجي على أن تتضمن خطط سنوية وبرامج وأنشطة في ذلك المجال سواء في جوانب الوقاية أو الحماية، مع التنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ضماناً لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في هذا المضمار[2].

## الفرع الثاني: المساعدات الإنمائية وتفعيل ثروة الصناديق السيادية

### أ-المساعدات الإنمائية المقدمة من دول المجلس

حظيت المساعدات الإنمائية[3] باهتمام عدد كبير من دول العالم منذ فترة ليست بالقصيرة وأهمية المساعدات الإنمائية بوصفها تمثل مصدراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها تمثل نوعاً من أنواع التعاون

---

على الموقع الإلكتروني: www.gulfpolices.com تاريخ الاطلاع: 10 إبريل 2015.

1- محمد إبراهيم ديتو، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني، ورقة مطروحة في المؤتمر (12) لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بعنوان: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي. التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

2- د. علي أحمد الطراح، العولمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت، العدد: 25، 2002، ص 54.

3- يقصد بالمساعدات الإنمائية هي القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة من قبل مصادر رسمية بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدف عموماً إلى عدة أمور أهمها تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإزالة أسباب إعاقته واحتواء العنف الذي يضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجية، وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مناسبة للمقترض من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق الدولي.

الاقتصادي بين الدول تساهم في تعزيز العلاقة بين الدول المانحة والدول المستفيدة من المساعدات.

وقد قدمت دول المجلس منذ عقد الستينات من القرن الماضي حزمة من المساعدات الإنمائية للدول النامية ومد يد العون لتلك الدول للمساعدة في تحقيق الأهداف والمتطلبات التنموية والاقتصادية والاجتماعية عبر ثلاثة أبعاد منها:

- القروض والمساعدات الاقتصادية.
- الإعانات المالية.
- الاستثمار المالي الخارجي.

يمكن القول أنه وبشكل عام كانت دولة الكويت أول الدول الخليجية التي تستخدم المساعدات الاقتصادية بشكل منظم تبعتها بذلك دول المجلس التي قامت بتقديم المساعدات والمعونات للدول النامية بما يفوق ما قدمته الدول المتقدمة في كثير من الأزمات الدولية والكوارث الإنسانية[1]، وتنقسم المساعدات الإنمائية إلى قسمين رئيسيين هما[2]:

- **المساعدات الثنائية** (Bilateral Assistance)[3]: تتمثل في المساعدات التي تقدمها

---

1 - عبدا لرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، تحديات، مطابع القبس التجارية، دولة الكويت، 1993، ص 91.

2- نواز عبدا لرحمن إلهيتي، المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة تحليلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية رقم: 118، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص 9.

3 - من أشكال المساعدات هو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما عرف بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية وهو المشروع الاقتصادي لإعادة إعمار أوروبا وكان وقتها أضخم مشروع مساعدات في التاريخ الحديث، خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 13 مليار دولار أمريكي في ما سميت منظمة التعاون والاقتصاد الأوروبي، وقد ساهمت هذه المبالغ في إعادة أعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوروبية، وتعترف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات قد ساهمت في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة وفي فتح أسواق للصادرات الأمريكية وبناء المؤسسات الرأسمالية في محاربة الاشتراكية. للمزيد يمكن مراجعة: محمد الحسن مكاوي، دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، مع إشارة خاصة للحالة السودانية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2001، ص117. وفي المقابل قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) 1949، رداً على مشروع مارشال،

دولة لدولة أخرى حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وفنية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب اتفاقيات ثنائية، وهو ما يعتبر إذعان للمساعدات السياسية والأمنية والعسكرية.

- **المساعدات متعددة الأطراف** (Multilateral Assistance): تتمثل في قيام المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية، ومن هذه المؤسسات على سبيل الذكر البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي بدورها تمنح هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض.

تعتبر دول المجلس من أكثر الدول المانحة للمساعدات في العالم وشريكاً في تحقيق التنمية العالمية، حيث يعتبر موضوع الشراكة العالمية في التنمية[1] من أهم الموضوعات التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام المجتمع الدولي ولا سيما بعد الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر 2000 والذي يتضمن هدفاً خاصاً بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث بلغت مساعدات دول المجلس الإنمائية نحو 140.1 مليار دولار، واستفادت من تلك المساعدات أكثر من 100 دولة نامية في

وإشراف هذا المجلس العمل على التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المعسكر الاشتراكي وبناء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق، ولقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي في إطار هذا المجلس دوراً هاماً في دعم خطر التكامل بين الدول الأعضاء وحافظت على تماسكه طوال فترة الحرب الباردة. للمزيد يمكن مراجعة: سيف الدين عبد الفتاح، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي إسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2001، ص 117.

1-يرجع مفهوم الشراكة في التنمية إلى أواخر عقد الستينات من القرن الماضي عندما كلف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك رئيس وزراء كندا الأسبق (ليستر بيرسون) مراجعة الإنجاز المحقق في عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية (1960-1970) وقد قام بيرسون بإعداد تقارير (شركاء في التنمية -Partners Development) الذي أشار فيها أن السبب الرئيسي في عدم تحقيق الإنجاز التنموي في الدول النامية يرجع إلى عدم وجود مصادر التمويل الكافية لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية والاستثمارية، وقد أوصى بيرسون بتوصيته الشهيرة التي لا يزال صداها قائماً في أروقة القمم والمؤتمرات العالمية حتى يومنا هذا والمتمثلة في ضرورة قيام الدول المتقدمة بتخصيص ما نسبته 0.7 % من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات للدول النامية.

آسيا وأفريقيا[1].

كما قامت دول المجلس بتنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى محاربة الفقر والجوع، منها مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم برنامج الغذاء العالمي، حيث أولت المملكة العربية السعودية من مبادئها الإنسانية والدينية اهتماما كبيراً لمحاربة الفقر وتأمين الغذاء للفقراء في الدول النامية، كما قامت وفي ذروة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عام 2002 بتقديم نصف مليار دولار لبرنامج الغذاء العالمي الذي تمكن من الوصول إلى ملايين الجياع في مناطق العالم المختلفة، وقد استفادت 60 دولة من تلك المنحة السعودية[2].

لا تختلف في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة عن نظيرتها المملكة العربية السعودية، فقد قدمت الإمارات خلال السنوات من 2009 حتى 2014 مساعدات للاجئين في 71 دولة في العالم بلغت قيمتها 2.60 مليار درهم إماراتي و858 مليون درهم لدعم حملات مكافحة شلل الأطفال في البلدان الفقيرة، وكذلك إسهامها في تشييد مشاريع إمدادات وتوفير المياه الصحية في 61 دولة حول العالم بتكلفة مليار درهم وأسهمت خلال السنوات الثلاث الماضية في دعم الجهود الدولية بمبلغ 8.9 مليار درهم للقضاء على الفقر في مختلف العالم[3].

تقدر إجمالي ما قدمته دول المجلس من مساعدات إنمائية وإنسانية بمختلف الأشكال من منح وهبات وقروض ميسرة في الفترة الممتدة ما بين عامي 1970 وحتى 2012 بحوالي 158.6 مليار دولار، وتعتبر هذه المبالغ ضخمة جداً إذا ما قورنت بالمساعدات من الدول الغربية والصناعية، على الرغم من أن هذه المساعدات لم تقدم للدول العربية فقط بل كان لها النصيب الأكبر، كما أن هذه المساعدات لم تقدم للدول المحتاجة نظير مواقف سياسية أو تنمية لنفوذ سياسي[4]، وذلك لأن دول

---

1 Economides Spyros and Witson Peter, the Economic in International Relation, I.B. Tauris. London, 2001, PP 93.

2- نواز عبدا لرحمن إلهيتي، المرجع السابق، ص 58.

3- تقرير وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 24 - 26.

4 - كانت دولة الكويت من أوائل دول الخليج مساعدة للدول العربية المحتاجة للمساعدات كالجمهورية اليمنية

المجلس منذ السبعينيات من القرن الماضي اتخذت مبدأ أن الثروة النفطية هي ثروة قومية إسلامية إنسانية هدفها التنمية والمساعدة[1].

تستخدم الدول المانحة ثلاثة أساليب عند تخصيص المساعدات تتمثل بالآتي[2]:

- **منح المساعدات بطريقة آلية** (Automatic Attribution): ويتم هذا الأسلوب بناء على احتياجات الدول المتلقية وهو لا يحقق بصورة دائمة استخدام المساعدات.
- **منح المساعدات بطريقة مشروطة** (Corditional Attribution): يستخدم هذا الأسلوب بوجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة.
- **منح المساعدات بطريقة انتقائية** (Selective Attribution): يستخدم هذا الأسلوب حالياً بعد القيام بدراسات متكاملة لكيفية رفع كفاءة استخدام المساعدات.

- المرحلة الأولى من المساعدات المالية المقدمة من قبل دول المجلس تتسم بطابع الاستمرارية، حيث أن المساعدات لم تتوقف منذ أن شرعت فيها وأقرتها دول المجلس، ولم تقتصر على مجال محدد بل جميع المجالات التي تساعد الدول الفقيرة في تنمية اقتصادها والنهوض بها لتواكب التطورات الدولية والإقليمية، فقد كانت بداية ظهور المؤسسات التمويلية في سنة 1973 وذلك عائد للطفرة الاقتصادية التي حصلت بالمنطقة جراء زيادة عائدات النفط ومن ثم ارتفاع الموارد المالية، فانتشرت المؤسسات والهيئات المتخصصة بتقديم المساعدات والإعانات للدول النامية العربية

---

على سبيل المثال، فمعظم البني التحتية أنشئت بمساعدات مالية كويتية وإشراف كويتي، إلا أن اليمن مباشرة بعد الغزو العراقي للكويت أعلن تأييده للغزو العراقي والأسوأ من ذلك هو أن منظمة التحرير الفلسطينية بالرغم من كل المعونات الكويتية المباشرة وغير المباشرة واحتضان أكثر من نصف مليون فلسطيني للإقامة والعمل في الكويت إلا أن المنظمة أعلنت تأييدها للغزو وبذلك فقد فشلت المساعدات الخليجية في تحقيق أي تأثير في المواقف السياسية العربية.

1 - محاضرة بعنوان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن القومي العربي، ألقاها د. الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس أمناء مركز عيسى الثقافي بمملكة البحرين، بقاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، بتاريخ 12 مايو 2015، على الموقع الإلكتروني: www.ecssr.ar.com. تاريخ الاطلاع 17 مايو 2015.

2- د. مصطفى كامل السيد، مصر ما بعد المعونات (نحو مزيد من الاعتماد على الذات) في مصطفى كامل السيد و د. صلاح سالم زرنوقة (محرران) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 18 - 25.

وتوسعت فيما بعد إلى الدول غير العربية[1].

المرحلة الثانية كانت من عام 1985 حتى 1999، فقد شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظا في حجم المساعدات الإنمائية الخليجية نتيجة انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى احتياجات الدول الخليجية المتاحة لتوجيه القسم الأكبر من عوائدها النفطية نحو التنمية الداخلية لديها واستكمال بنيتها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية، إذ انخفضت قيمة المساعدات الإنمائية الخليجية من 13 مليار دولار للفترة ما بين 1985 -1989 إلى 6.8 مليار دولار[2].

المرحلة الثالثة كانت مع دخول القرن الواحد والعشرين وحتى الآن والذي تميز بالنمو والدور الحيوي في دعم المسيرة التنموية في الدول النامية، فقد عملت دول المجلس على تحسين فاعلية تدفق المساعدات الإنمائية المقدمة عن طريق زيادة حصة الدول المتلقية الأقل نمواً، وكذلك زيادة نسبة المنحة في القروض المقدمة إليها والتركيز على دعم مشروعات التنمية الاجتماعية، وزيادة العمل على رفع مستوى التنسيق مع الشركاء الدوليين في تقديم المنح وخصوصاً المؤسسات الدولية والإقليمية والدول الصناعية[3].

تتميز المساعدات الإنمائية لدول المجلس بشكلها الثابت عامة في الجزء الأكبر منها وتتركز في خاصية التعاون الاقتصادي إجمالاً، ويعود ذلك ليس للشروط التي تتبعها دول المجلس بل لنوعية المساعدات الإنمائية لدول المجلس وبروزها بشكل كبير كأحد النماذج المهمة للتعاون الإنمائي بين الدول[4].

لقد أنشأت دول المجلس العديد من الصناديق المهتمة بتقديم العون والمساعدة

---

1- عبدا لرضا أسيري، مرجع سابق، ص 104.

2- عبدا لله حمد المحارب، الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، دولة الكويت، 2009، ص 282.

3 - نواز عبدا لرحمن إلهيتي، مرجع سابق، ص 25.

4 - السياسات الاقتصادية الكلية مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، سالم توفيق ألنجفي وأحمد فتحي عبدا لمجيد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 46، ربيع 2009، ص 147.

للدول النامية والتي تقدم من خلالها المساعدات المالية أو القروض أو المنح التي لا تقتصر على الدول العربية بل امتدت إلى دول العالم، وتأخذ تلك الصناديق شكل المؤسسات العامة وتمتعها بالشخصية القانونية ذات المسئولية المالية المستقلة باعتمادها على سياسة كل دولة من دول المجلس على تغطيتها لذلك الصندوق من الخزانة العامة للدولة، علاوة على ما تحققه تلك الصناديق من إيرادات استثمارية من عملياتها الاستثمارية وامتلاكها حصص كبيرة في سوق الأوراق المالية العالمية، لذلك كانت الرؤية من إنشاء تلك الصناديق للمساعدات الإنمائية وللعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية لكل دولة على حدة والتي كانت منحصرة بين دوافع اقتصادية وسياسية[1]، ومن تلك الصناديق الخليجية:

1. **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:** أنشئ هذا الصندوق بهدف المساعدة في برامج التنمية العربية عام 1961 وبذلك يعد أقدم صناديق التنمية لدول الخليج، وبدأ نشاطه الإنمائي عام 1962، واستمر في تقديم قروضه ومساعداته الإنمائية حتى عام 1974 ، وتأسست بعده صناديق أخرى بدول المجلس، في حين توسع نشاط الصندوق الكويتي في مساعداته ليشمل كل دول العالم وتضاعفت مساعداته لتصل إلى 100 مليون دينار كويتي[2].

2. **صندوق أبوظبي للتنمية:** أنشئ الصندوق كمؤسسة وطنية ذات كيان مستقل ويقدم المعونة الاقتصادية إلى الدول العربية والآسيوية وغيرها من الدول لدعم تنميتها اقتصادياً، ويأتي ذلك في شكل قروض أو مشاركة في رؤوس مال المشاريع وتقديم الاستثمار المباشر في مشاريع ذات أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستفيدة[3].

---

1- محمد الهياجنة، مبادئ العلوم السياسية، المكتبة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2000، ص 401.

2-للمزيد يمكن الاطلاع على موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الموقع الإلكتروني: www. kuwait-found-org.com. تاريخ الاطلاع 2 مايو 2015.

3- حسين عبدا لمطلب الأسرج، تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى، 2013، ص 37.

3. **الصندوق السعودي للتنمية:** تأسس بمرسوم ملكي كمؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة في عام 1974، وبدأ نشاطه في عام 1975 ومن أهدافه المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض الميسرة وذلك في سبيل تحقيق أهداف الصندوق التي يسعى لها ومنها المساعدة في تمويل المشاريع التي من شأنها تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية سواء العربية والإسلامية أو غيرها[1].

يسعى الصندوق السعودي للتنمية إلى توزيع فعال لما هو متاح لديه من موارد مالية ومنح القروض الميسرة للدول النامية لتمويل المشاريع الإنمائية فيها وتقديم المنح للدول الأقل نمواً وذات الدخول المنخفضة وتقديم قروض وتسهيلات مالية لمنظمات دولية تعنى بالتنمية وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها، وقد بلغت قيمة المساعدات من خلال الصندوق من عام 1990 حتى 2013 أكثر من 75 مليار دولار أمريكي[2].

4. **دولة قطر:** يوجد فيها أول جمعية عرفها المجتمع القطري وهي جمعية قطر الخيرية بعد جمعية الهلال الأحمر القطري، وكان تركيزها داخل دولة قطر حتى تشعب عملها التطوعي والخيري بسبب كثرة الجمعيات الخيرية وتوجهها خارج حدود الدولة لتقديم العون والمساعدة للدول الفقيرة والمحتاجة للمساعدات المالية والطبية وخصوصاً بعد الحروب والكوارث والمتضررين من القحط والجفاف والفيضانات والمجاعات انطلاقا من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المساعدات الدولية تجاه الدول النامية[3].

---

1- التقرير السنوي لعام 2013 للصندوق السعودي للتنمية، على الموقع الإلكتروني: www.sidf.gov.sa.com تاريخ الاطلاع 21 مايو 2015.

2 Sultan Barakat and Steven A. Zyck, Gulf State assistance to conflict – affected environment, London School of Economics, London, 2010, PP 137.

3- طرفة بنت علي بن بدر السادة، تاريخ العمل التطوعي بدولة قطر، دار الشروق والنشر والتوزيع، الدوحة، 2000، ص 70 - 80.

5. **سلطنة عُمان:** شكلت الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بهدف تقديم خدماتها داخل السلطنة وخارجها من دعم وتمويل برامج الرعاية الاجتماعية ومساعدة الجهات والأفراد في حالة الكوارث أو الحوادث أو حين تفشي الأوبئة، ودعم وتمويل المشروعات التي ترعى الطفولة والأيتام والعجز ورعاية وتأهيل المعاقين[1].

6. **مملكة البحرين:** أنشئت المؤسسة الخيرية الملكية بأمر ملكي في 14 يوليو 2001 لتولي القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنهوض بالدور الإنساني والاجتماعي، وتهدف كذلك لكفالة الأيتام من البحرينيين من الأسر المحتاجة والأرامل ورعاية المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في أعمال التنمية المستدامة كدعم برنامج إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتخصيص الأراضي للمشاريع الاجتماعية والخيرية والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المكلفة بتنفيذ برامج في هذه المشاريع[2].

شهدت الخيرية الملكية التوسع نحو المساعدة الخارجية في بعض الدول وبدرجة أقل من دول المجلس الأخرى، إلا أنها قد شرعت في بناء مدارس في قطاع غزة بفلسطين المحتلة والصومال وكذلك المستشفيات في السودان، وقد دعمت النازحين السوريين وشرعت في بناء ألف بيت جاهز لمحنتهم في مخيم الزعتري في المملكة الأردنية الهاشمية بكلفة 480 ألف دولار أمريكي[3].

سعت دول المجلس إلى وضع استراتيجية عمل من أجل تنسيق ما تقدمه من مساعدات إلى مختلف دول العالم النامية، وكان مرجع هذه الاستراتيجية هي الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تم التوقيع

---

1- سامي بن محمد عبد العزيز عبدا لقادر، خليج الخير، كتاب تعريفي بالمؤسسات الخيرية في دول الخليج والتي لها نشاط بالخارج، سلسلة تعريفية بالمؤسسات الخيرية، مكتبة الإمام فيصل بن تركي الخيرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003، 135 - 143.

2- للمزيد من أهداف وبرامج المؤسسة الخيرية الملكية يمكن مراجعة موقعها الإلكتروني على الموقع: www.orphans.gov.bh.com تاريخ الاطلاع 19 مايو 2015.

3- الخيرية الملكية البحرينية تقدم ألف بيت للاجئين السوريين بالأزرق، صحيفة الدستور، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد: 17052، السنة 49، الثلاثاء 20 يناير 2015.

عليها وإقرارها في الدورة 22 لاجتماع المجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عُمان في ديسمبر 2001، واستنادا للمادة السادسة من الفصل الثالث من الاتفاقية التي تنص: أن تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي[1] في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية[2].

فقد سعت دول المجلس لاستعمال تلك القوة الناعمة بدعم بعض الدول العربية التي تواجه موجة الربيع العربي، فقد دعمت جمهورية مصر العربية وليست من خلال الربيع العربي بل منذ زمن بعيد بسبب العلاقات السياسية بين دول المجلس ومصر، حيث يمثل استقرار الجمهورية المصرية ركن أساسي لاستقرار المنطقة العربية ودول المجلس خاصة[3].

ضخت دول المجلس المزيد من الدعم المادي بعد ثورة 25 يناير 2011 [4]، وتصحيح

---

1 – حاولت دول المجلس التنسيق بين المساعدات الإنمائية من أجل تنسيق جهودها وعملياتها الإنمائية من أجل توزيع المهام بين الصناديق الخليجية الوطنية التي تقدم العون والمساعدة للدول العربية والإسلامية والصديقة على رفع مستوى التنسيق بينها بهدف الرقى بمجهود المساعدات الإنمائية، وقد تم في ذلك الإطار عمل مجموعة تنسيق تضم كلاً من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة.

2 - الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، الطبعة الثانية، 2004، ص 15.

3 - ففي نفس العام الذي انطلقت فيه الثورات العربية بدأت دول المجلس بتبني سياسة الوقاية من الاضطرابات والمساهمة في استقرار الدول العربية التي عانت من تأثير الثورات والتحولات الراديكالية التي ألمت بها والحيلولة دون تفاقم الأوضاع مما ينعكس على الوضع إقليميا والأمن الخليجي، لذلك فإن التعامل فيها مع مصر واليمن سياسياً واقتصادياً يبين لنا الأهمية الاستراتيجية لتلك الدولتين لأمن الخليج، فمصر صاحبة العمق الاستراتيجي العربي للمشرق والمغرب العربيين، وأما اليمن فحدودها مع دول المجلس من جنوب شبه الجزيرة العربية والتغلغل الإيراني فيها يجعل استقرارها ذا أهمية قصوى للتصدي للتمدد الإيراني في الدول العربية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: عزمي خليفة، موقف دول الخليج من ثورة يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، العدد: 187، يناير 2012 ص 50 – 51.

4 – إن المساعدات التي تقدمها دول المجلس لها عدة أبعاد، منها الإنمائي والاقتصادي والإنساني، إلا أن بعد موجة الربيع العربي أضافت دول المجلس البعد الأمني الذي يحفظ كيان بعض الدول العربية دون الانزلاق نحو غياهب الفوضى والانقسام وعدم تمكين الجماعات الإرهابية من زعزعة الأمن، ومنها جمهورية مصر العربية التي مدت لها يد العون بكونها العمق الاستراتيجي لدول المجلس عن طريق تفعيل عجلة الاقتصاد من خلال تحسين الحالة الاقتصادية التي ستنعكس إيجابياً على الحالة الأمنية والاجتماعية مما سيشجع المزيد من

الثورة في يوليو 2013 فكانت سياسة دول المجلس هي دعم الدول وليس بدعم أشخاص في سدة الحكم، وكان آخرها مؤتمر شرم الشيخ لدعم الاقتصاد المصري في 15 مارس 2015، وبموجبه قدمت كل من السعودية[1] والكويت والإمارات 4 مليار دولار لكل منهما ونصف مليار من سلطنة عُمان[2]، فكان ذلك خير استعمال لقوة المساعدات الاقتصادية الخليجية حيث بلغ قيمة العون الإنمائي على مستوى دول المجلس لعام 2013 حوالي 13.7 مليار دولار[3].

في تحرك إنساني لافت استطاعت دولة الكويت أن تعقد على أرضها ثلاث مؤتمرات ناجحة للمانحين للشعب السوري وأن تقود عمل إنساني برعاية الأمم المتحدة[4]، وقدمت دول المجلس إلى جانب القروض والمنح الرسمية مساعدات غير رسمية في صورة منح ومساعدات لتقوية البني التحتية وعينية ونقدية سواء من حكومات دول المجلس أو من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية الخليجية[5].

الاستثمارات الخارجية لمصر. للمزيد يمكن الرجوع إلى: العقيد الركن مطر الطنيجي، المساعدات الخارجية الإماراتية لخدمة الأهداف الوطنية، مجلة الدفاع الوطني، ابوظبي، العدد: 1، 2014، ص 105.

1 – إن المساعدات المالية المباشرة المقدمة للدول العربية التي رصدتها المملكة العربية السعودية بلغت 22.7 مليار دولار خلال الفترة من يناير 2011 حتى أبريل 2014، إذ تأتي مصر في مقدمة الدول المتلقية للمساعدات المالية المباشرة حيث بلغ إجمالي المساعدات المالية السعودية المرصودة لمصر 65 مليار دولار، تأتي بعدها اليمن في المركز الثاني حيث بلغ إجمالي المساعدات المالية المرصودة للجمهورية اليمنية 3.8 مليار دولار، وجاءت الأردن في المرتبة الثالثة في الدول العربية المتلقية للمساعدات المالية السعودية المرصودة للأردن 3.0 مليار دولار وفي المرتبة السادسة جاءت الضفة الغربية وقطاع غزة ب 14.4 % من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وحلت المملكة المغربية في المرتبة السابعة بمساعدات مالية بلغت 1.6 مليار دولار تمثل نحو 1.5 % من الناتج المغربي المحلي الإجمالي المغربي، ثم السودان حيث بلغت نصف مليار دولار أمريكي تليها جيبوتي بمبلغ 68 مليون دولار أمريكي تمثل 4.5 % من الناتج الإجمالي لجيبوتي. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السعودي على الموقع الإلكتروني: www.imf.org.com تاريخ الإطلاع 15 مايو 2015.

2– د. إيمان رجب، أبعاد الانفتاح الخليجي على مصر بعد سقوط حكم الإخوان، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2013.

3– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، الدائرة الاقتصادية والفنية، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 252. يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae.com تاريخ الاطلاع 15 مايو 2015.

4 – استطاعت دولة الكويت في 15 يناير 2015 من عقد مؤتمر المانحين لمساعدة الشعب السوري ولثلاث مؤتمرات متتالية وقدمت الكويت لوحدها مليار وثلاث مائة مليون لمساعدة الشعب السوري وخمسة ملايين لإنشاء قرية للنازحين في مخيم الزعتري بالأردن.

5– مؤتمر المانحين الثالث في الكويت، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، على

غير أن بعض مساعدات دول المجلس أثبتت عدم جدواها أو فاعليتها في مناطق بسبب الفساد الإداري في الدول المتلقية للمساعدات ومنها الجمهورية اليمنية، إذ استمرت السعودية بدورها الإيجابي لتخفيف الأزمة الحادة التي يمر فيها اليمن وتخفيف الآثار الضارة الناجمة عن تزايد مستويات العنف في أنحاء كثيرة من اليمن التي بدأت في مارس 2011 [1].

تمثلت مساعدات دول المجلس والسعودية بالأخص في تزويد اليمن ب 300 ألف برميل يومياً من النفط مجاناً وهي تقارب نسبة إنتاج اليمن من النفط يومياً قبل توقفه بسبب أعمال العنف، وكان الهدف من المبادرة السعودية من شقين: الأول إبطاء وتيرة الانجراف نحو سفك المزيد من الدماء المصاحب للاضطرابات، والشق الآخر وقف ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية الأساسية والمياه والكهرباء والوقود والسلع الأساسية الضرورية[2]، هذا فضلاً عن ما تقدمه السعودية على مدار العشرين سنة الماضية إذ بلغ متوسط المساهمات المالية السعودية لليمن مليار دولار سنوياً وتمثلت في دعم تطوير البنية التحتية المباشرة وغير المباشرة والأمن وتوفير المساعدات الحكومية للمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الحاكمة في اليمن فضلاً عن دعم العدد الكبير من القبائل القوية الموجودة في جميع أنحاء مناطق اليمن العديدة والمتفاوتة[3].

إن اتباع دول المجلس لفلسفة التنمية المستدامة (Sustainable Development) مكنتها من تركيز اتجاهاتها إلى ارتباط المشروعات الإنمائية بالتنمية الإنسانية والمحافظة

الموقع الإلكتروني: www.ashrqalarabi.org.uk.com تاريخ الاطلاع 14 أغسطس 2015.

1- صافيناز محمد أحمد، مهمة إنقاذ نحو إنقاذ استراتيجية خليجية موحدة تجاه اليمن ومشكلاته، مجلة مدارات، العدد: 4 - 5، مركز سبأ للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجمهورية اليمنية، أكتوبر 2010، ص 4 - 5.

2- د. فارس السقاف، ما هو مستقبل الدولة اليمنية، اتجاهات الأحداث، تصدر من مركز المستقبل للأبحاث المتقدمة، أبو ظبي العدد: الأول، المجلد الأول: أغسطس 2014، ص 25 - 27.

3- تقرير البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية لعامي 2012 - 2014، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يوليو 2012، ص 94. للمزيد يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.mpic-yemen.org.com تاريخ الاطلاع 26 مايو 2015.

على البيئة جنباً إلى جنب في الدول المتلقية للمساعدات من أجل الارتقاء بالدخول ورفعها وتحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل، وتمتاز هذه القروض أنها غير مشروطة وتتيح للدول المستفيدة شراء احتياجاتها من أي جهة أو دولة كيفما تختارها بدون فرض الشراء من دول المجلس، فضلاً عن أن القروض لا ترتبط بأية توجيهات سياسية أو أيديولوجية أو ثقافية[1].

كما تم تحديد أولويات القطاعات المستفيدة من قبل دول المجلس في إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر وتوفير مياه الشرب لأعداد كبيرة من السكان في الدول النامية ومحاربة الأمية وحماية البيئة والنهوض بقطاعي الصحة والتعليم بهدف تحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة وتقوية البنية الأساسية في هياكل معظم الدول المستفيدة والتركيز في استراتيجيتها على تطوير الزراعة أو تنمية القطاع الصناعي[2].

إن وجود استراتيجية للتنمية من قبل دول المجلس اتجاه الدول المتلقية في توجيه المساعدات جهة قطاعات ضرورية كالتعليم والصحة والبنية التحتية لا يحقق وحدة الفاعلية في استخدام المساعدات بنتائج إيجابية، ولكن بفضل دخول المساعدات كعنصر دائم وفق سياسية الدولة المستفيدة أو برنامج إنمائي عام يهدف إلى خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في تلك البلدان خلال مشاريع إنمائية تدار من قبل القطاع الخاص أو العام في الدول النامية[3].

---

1- الطفرة النفطية الثالثة -قراءة أولية في دواعي حجم الطفرة حالة أقطار مجلس التعاون في الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنسيق وتحرير: علي الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 55 - 90.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 253، للمزيد يمكن الرجوع إلى موقع الصندوق الالكتروني: www.amf.org.ae.com تاريخ الاطلاع 20 مايو 2015.

3 - هشام عبد الله الغريري، نظرية المنظمة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 2010، ص 93.

### ب-صناديق الثروة السيادية لدول المجلس

تهدف دول المجلس من إنشاء صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds)[1] إلى تحقيق استقرار مالي داخل كل بلد خليجي وحماية الاقتصاد الوطني ولا سيما في حالة حدوث تراجع في الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتكون تلك الصناديق أداة استثمارية فاعلة تستخدمها دول المجلس في التوسع الاقتصادي من خلال استثمار عائدات تلك الصناديق في الدول الصديقة والدول النامية، وكذلك تستخدم دول المجلس الصناديق السيادية في الاستثمار المستقبلي لصالح الأجيال القادمة.

لذا فإن استمرار نمو صناديق الثروة السيادية على دول المجلس على المدى المتوسط سوف يمكنها من توطيد مركزها أكثر باعتبارها من اللاعبين الفاعلين إن لم تكن من اللاعبين المهيمنين في عالم المال، وفي هذه الأثناء من المحتمل أن يتزايد الاعتماد الدولي على الصناديق السيادية[2] ومنها صناديق دول المجلس بإيجابية

1 - عرفها صندوق النقد الدولي: صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن صناديق استثمارات ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها إلى تحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات وصناديق التنمية وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة.
وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها «وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: صناديق الثروة السيادية: المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008، ص 23. كما تُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها آلية أو أداة ينشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض في الميزان التجاري أو بسبب ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بهدف ادخار أو استثمار هذا الفائض داخلياً أو خارجياً في الأسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، القاهرة، العددان: 48 - 49، خريف 2009 - شتاء 2010، ص 99.

2 – ماجد المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون

أكثر من ذي قبل، ففي العقدين الماضيين نظرت كثير من دول العالم إلى دول المجلس على أنها تملك كمية كبيرة من الصناديق السيادية الفاعلة على المستوى العالمي ومن تلك الصناديق[1]:

**جهاز أبوظبي للاستثمار:** يعتبر واحد من أكبر صناديق الثروات السيادية في العالم والذي تم تأسيسه عام 1976 حيث تقدر أصوله ما بين 400 - 450 مليار دولار أمريكي، وقد اتبع هذا الصندوق السيادي أفضل الممارسات للتطوير بهدف تحسين الشفافية والحوكمة، وقد تم تبني تلك المبادئ من قبل عدد من الصناديق السيادية الرئيسية والتي ضخت الكثير من السيولة خلال الأزمة المالية في عام 2008 [2].

**شركة مبادلة للتنمية:** وهو الصندوق السيادي المملوك بالكامل لحكومة أبوظبي وهي الشركة الأم لمبادلة البترول، وهو يعد القوة الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي بحيث يعمل وفق استراتيجية عمل تجارية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية تنافسية، ويشمل صندوق مبادلة للتنمية العديد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية التي تقدر أصول بعشرات مليارات من الدولارات إلى جانب العديد من المشاريع والمبادرات المتنوعة والموزعة على مجموعة واسعة من القطاعات بما فيها الطاقة والصناعة والرعاية الصحية والعقارات والبنية التحتية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[3].

**مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما):** توظف المملكة العربية السعودية ما يقارب 80 % من احتياطاتها المالية في العالم في هذه المؤسسة التي تتولى مسئولية إدارة الصندوق السيادي للمملكة في حين تستثمر 20 % منها في تنفيذ المشاريع داخل

---

لدول الخليج العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 256.

1- سفين بيرينت وآخرون، إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، العدد: 16، أبريل 2009، ص 6.

2- إيمان عطية، جهاز أبو ظبي للاستثمار يعزز الشفافية، جريدة القبس، دولة الكويت، العدد: 13219، 19 مارس 2010.

3- يمكن الرجوع إلى موقع شركة مبادلة للتنمية على الموقع الالكتروني: www.mubadala.com تاريخ الاطلاع 18 أغسطس 2015.

مناطق المملكة وتطوير البنية التحتية المتنوعة، تصل أصول مؤسسة النقد العربي السعودي إلى 740 % مليار دولار بحيث تجعلها تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم بين أكبر الصناديق السيادية، بينما تستثمر الحصة الباقية في استثمارات خارج المملكة والتي تتنوع في مشاريع استثمارية وزراعية وبنى تحتية وعقارات وأصول مالية ودعم اقتصاديات دول شقيقة وصديقة[1].

**جهاز قطر للاستثمار:** يعتبر هذا الجهاز هو الصندوق السيادي لدولة قطر حيث بلغ قيمته بنهاية عام 2014 ما يقارب 170 مليار دولار، وقد ازدادت قيمة صناديق الثروة السيادية في المنطقة لا سيما بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، مؤكدة على أن أصول صناديق الثروة السيادية وحجمها الضخم حول القطاع الحكومي إلى مجموعة استثمارية دولية هامة[2].

احتل الصندوق السيادي لجهاز قطر للاستثمار المركز العاشر عالمياً ضمن تصنيف الأصول التي تمول عن طريق القطاعات السلعية كالنفط والغاز، ويستثمر الصندوق داخل الدولة وخارجها كقطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات وقد شهدت أكبر زيادة في الاستثمارات خلال عام 2012 من خلال توظيفه في قطاع السلع الاستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات والمواد الخام والعقارات، بينما شهدت قطاعات الإعلام والترفيه والاتصالات موجة من الانخفاضات بحيث أن الحجم الضخم والسيولة المرتفعة لأصول الصناديق السيادية حولت القطاع الحكومي إلى مجموعة استثمار دولية وذلك راجع إلى أن الصناديق السيادية تمتلك آفاقاً استثمارية طويلة الأمد[3].

**الهيئة العامة للاستثمار الكويتي:** وهي صندوق الثروة السيادي الأقدم بين

---

1- محمد البيشي، تصنيف الأصول السعودية كثالث أكبر صندوق سيادي في العالم، الشرق الأوسط، لندن، العدد: 12846، 29 يناير 2014.

2- جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية. الواقع والتحديات، ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الثالث يوليو سبتمبر 2012، ص 6.

3- أحمد الوكيل، الصناديق السيادية تعزز دورها بعد الأزمة المالية، جريدة العرب، الدوحة، العدد: 9042، الخميس 14 مارس 2013.

دول المجلس فقد تم إنشاؤه في العاصمة البريطانية (لندن) عام 1953 لاستثمار الفوائض النقدية نتيجة زيادة عوائد مبيعات النفط ولتقليل اعتماد دولة الكويت على مصدر النفط، وتدير أموالها كمستثمر عالمي وتتوزع استثماراته في جميع دول العالم ومتنوع الأصول الاستثمارية، منها للبنى التحتية والنفط والغاز والأسهم والسندات والخزينة والعقار[1].

جاء المرسوم الأميري رقم 106 لسنة 1976 بشأن احتياطي الأجيال القادمة بحيث تقطع ما نسبته 10 % من الإيرادات العامة للدولة اعتبارا من السنة المالية 1976 - 1977 ليصبح رافداً ويضيف عائداً استثمارياً لهذا الحساب، ثم رفعت النسبة عام 2010 ليصبح 25 %، علماً بأن دولة الكويت قد مولت جزء من عملية عاصفة الصحراء عامي 1990 -1991 [2] لتحرير ترابه الوطني من الاحتلال العراقي من تلك العائدات وكذلك إعادة إعمار الكويت[3].

**صندوق الاحتياطي العام العُماني:** وهو صندوق الثروة السيادي لدى سلطنة عُمان إذ تبلغ أصوله 13 مليار دولار حسب تقدير معهد صناديق الثروة السيادية، ويهتم بالاستثمار على الساحة العالمية، ويمارس حالياً نشاطه داخل السلطنة في شراء الأسهم بالسوق المحلية، ويعتبر مستقل عن الحكومة إدارياً، ويستثمر الصندوق جزءاً من السيولة المتاحة في الاستثمارية العقارية[4].

**شركة ممتلكات البحرين القابضة:** وهي صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، وتتوزع استثمارات هذا الصندوق في تسع دول، كما تمتلك محفظة ممتلكات الاستثمارية حصصاً في 38 شركة حول العالم تتركز في قطاعين رئيسين هما

---

1- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، 2000، ص 137.

2- عبدا لله محمد العبيدان، الاقتصاد الكويتي. المسار وتحديات الألفية الثالثة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :111، السنة التاسعة والعشرون، أكتوبر 2003، ص 40.

3- محمد محمود ربيع، النظام السياسي في دولة الكويت، الطبعة الأولى، 2005، ص 375.

4- للمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة صندوق الاحتياطي العام العُماني على الموقع الإلكتروني: www.sqrf.gov.om.com تاريخ الاطلاع 25 مايو 2015.

الصناعات والخدمات[1]. تنتهج ممتلكات البحرين لتنفيذ استراتيجية استثمارية حول تحقيق النمو المستدام وتنوع المحفظة الاستثمارية من خلال استثماراتها الجديدة في البحرين بما فيها المعادن والتصنيع والخدمات المالية والتكنولوجيا والاتصالات والعقارات والسياحة[2].

لقد استفادت دول المجلس من الزيادة الهائلة والمفاجئة في أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الماضية، وقد وفرت هذه الإيرادات المصدر الرئيسي لتمويل صناديق ثروتها السيادية الكبيرة الحجم للغاية وتنمو على شكل غير اعتيادي، ولذلك تعتبر الصناديق السيادية لدى دول المجلس قلب التحول الكبير الذي تشهده الأسواق المالية العالمية بفعل نمو وصعود تلك الصناديق بحيث تعمل دول المجلس على خلق وتكوين صناديق عديدة غير مكتفية بعدد معين[3].

كما ارتفع حجم صناديق الثروة السيادية لدول المجلس بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودي عام 2012 إلى حوالي 2.2 تريليون دولار بمتوسط سعر النفط بحدود 100 دولار للبرميل، و1.8 تريليون دولار، إذا بلغ متوسط سعر البرميل 75 دولار، ويزيد على 1.4 تريليون دولار، إذا بلغ متوسط سعر البرميل 50 دولار، وسوف تدخر في صناديقها مجتمعة ما يتراوح بين 42 % أو 46 % من الزيادة في سعر النفط عندما يتجاوز 50 % وهو السعر اللازم لتغطية تكلفة ميزانيات دول المجلس[4].

إن القوة المتزايدة للعديد من تلك الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية الحكومية لدول المجلس تعتبر أدوات جديدة لم تعهدها دول المجلس لتنفيذ سياستها ورؤيتها الخارجية مما أسهم في التدفق المستمر لرأس المال الأجنبي

---

1- للمزيد من المعلومات الاطلاع على موقع ممتلكات البحرين على الموقع الإلكتروني: www.bmhc.bh.com تاريخ الاطلاع 26 /5/ 2015.

2- عبيد السهيمي، ممتلكات البحرين واستثماراتها الخارجية، الشرق الوسط، لندن، العدد: 13226، 12 فبراير 2015.

3- سامح راشد، الخليج في البيئة... التوجيهات والسياسات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، العدد: 171، يناير 2008، ص 78.

4- ماجد المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 200.

والذي صاحب معه الإدارة والتسويق والخبرات إلى دول المجلس بصفة شركاء في الأعمال المشتركة، وبذلك يتحقق الاستقرار شبه الدائم في السياسة المالية العامة والوضع الاقتصادي كله، كما أن وجود هذا النوع من الصناديق جاء ليحد من فرص الفساد والضبابية[1].

يقدر مجموع ما تديره صناديق الثروة السيادية في دول المجلس بأكثر من تريليون دولار، وإذا ما شمل ذلك الأصول التي تديرها البنوك المركزية والتي تقدر بحوالي 460 مليار دولار حيث تبلغ قيمة المحفظة مجتمعة بأكثر من 1.5 تريليون دولار، وهذه قوة اقتصادية تبشر بالاستمرار على مدى السنوات المقبلة[2].

لذا تفعل دول المجلس استخدام صناديق الثروة السيادية مفهوم القوة اللينة اتجاه سياستها الخارجية، وكذلك من المحتمل أن تستمر الدول التي تستفيد من الدعم المادي من ذلك الاتجاه في تعاونها مع دول المجلس طالما أن ذلك لا يضر بأمنها القومي ومصالحها السيادية، وفي المقابل ستقوم تلك الدول بدعم دول المجلس جيوسياسياً وصولاً للدعم عسكرياً، وذلك راجع إلى أن في العالمين العربي والإسلامي ككل تعتبر دول المجلس هي الوحيدة التي لديها القدرة حالياً على امتلاك وإدارة صناديق الثروة السيادية وبنماء وأكثر تطوراً عن ذي قبل[3].

كما يمكن القول أن صناديق الثروة السيادية في دول المجلس كان لها دوراً في حماية الاقتصاد الوطني وتمويل دول المجلس المالكة لتلك الصناديق ضد تقلبات أسواق النفط العالمية وتكون مسئولة وتحل محل عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار المواد الكهروبونات العالمية، وتنمو إيرادات الصناديق السيادية عندما تكون الأسعار مرتفعة بحيث توظف هذه الإيرادات في الاستثمارات بمختلف

---

1- مرضي عبدا لسلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية)، سلسلة دراسات استراتيجية رقم: 138، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2008، ص 31 - 32.

2- سفين بيرينت وآخرون، إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، مرجع سابق، ص 7.

3- توماس ديفورد، النتائج السياسية للأزمة المالية العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم:172، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2014، ص 22.

أشكالها لكي ينتج عنها عوائد من جراء تلك الاستثمارات[1].

يبرز الاعتقاد بأنه من المقدر لدول المجلس أن تحقق المزيد من الإنجازات الاقتصادية والمالية في العقود القادمة وعلى تنامي نفوذها ذي الأهمية الاقتصادية والمالية العالمية بخلاف المنظور الأمني، فإن الهدف الاستراتيجي الآخر هو زيادة النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن دول المجلس ومن خلال الصناديق السيادية استطاعت الحفاظ على مستويات النمو وهي من بين إحدى الكتل الدولية القليلة التي حافظت على ثبات النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية[2].

إن اختلال السوق العالمي في تلك الفترة أكد لدول العالم الكلفة الاقتصادية لدول المجلس وكذلك فرص النمو والازدهار الاقتصادي المتاح، ويمكن لها أن تكون مساهماً رئيسياً في هذا الازدهار، فقد اتخذت الصناديق الخليجية أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أزمة الائتمان والسيولة[3] التي تسببت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2007 والتي استمرت حتى عام 2008 أو ما عرفت بأزمة الرهن العقاري[4].

هبت الأطراف الفاعلة في صناديق الثروة السيادية لدول المجلس بالمسارعة لإنقاذ الأسواق المالية ومنها العملاق المالي المضطرب حتى النخاع وهو الاقتصاد

---

1- جون فرانسوا سيزنيك، صناديق الثروات السيادية في منطقة الخليج، التقرير الموجز رقم: 3، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون، فرع دولة قطر، 2012، ص 7.

2- يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت المجلد :32، يناير 2004، ص 21.

3- د. عماد الدين إبراهيم أبو شعبان، الأزمة المالية: مدخل في الأسباب، دار المسيرة للطباعة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2009، ص 197.

4 - عرفت أزمة الرهن العقاري والتي كانت تسيطر على قروض الرهن العقاري على تمويل الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها شكل من الأشكال التقليدية للقروض الاستهلاكية، ولكنها تحتوي على مخاطر كثيرة ومن بينها القروض التي صنفت على أساس أنها قروض رهن عقاري عالية المخاطر، لذلك بلغت قروض الرهن العقاري ذروتها في أواخر عام 2006 وكانت انفجار قروض الرهن العقاري والتي كانت سببها الزيادة الهائلة في المديونيات الأمريكية مصاحبة لانخفاض مفاجئ لمعدلات الادخار وما نتج عن ذلك هو إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم، ولأن العالم يعيش عصر العولمة فإن تلك الأزمة امتدت لتطال دول العالم كلها.

الأمريكي وإنقاذاً للسمعة العالمية والنزاهة الدولية، وبضخ عاجل للأموال دعماً للاقتصاد العالمي والحفاظ عليه من الانهيار لتجنب خسارة رئيسية وشيكة آنذاك[1]. إذ يمكننا القول أن صناديق الثروة السيادية لدول المجلس تؤدي دوراً متميزاً في تمويل الاقتصاديات الدولية من خلال منحها هامش أمان يُمكنها من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق امتصاص الفوائض المالية التي تزيد عن الحاجة التمويلية للاقتصاد الوطني وتوظيفها خارجياً لتجنب تداعيات مختلفة من الأزمات الاقتصادية العالمية[2].

الجدير بالذكر هنا أنه لما تقرر في العام 1999 تأسيس ثاني مجموعة عالمية بغرض اتخاذ إجراءات واقتراحات سياسية جديدة للتصدي بفاعلية لأهم القضايا الاقتصادية والمالية في العالم، فقد دُعيت المملكة العربية السعودية إلى الانضمام للمجموعة الجديدة التي تضم في عضويتها أهم 20 بلداً يتمتع بأقوى الأوضاع الاقتصادية والمالية بالعالم[3].

قد وقع الاختيار على هذه المجموعة بسبب تنوع الأعضاء فيها حيث تشمل بلداناً متقدمة وأخرى نامية إلى جانب نفوذها الاقتصادي العالمي النابع من حقيقة أن أعضاءها يمثلون ثلثي سكان العالم ويسيطرون على حوالي 40 % من الناتج الإجمالي العالمي، فقبول المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين (G20) جاء بصفة عضو مؤسس مكلف بتمثيل المصلحة الاقتصادية والمالية الدولية بمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية[4] وكذلك بما يتماشى مع المكانة الاقتصادية

---

1- سيمون جونسون، صعود صناديق الثروات السيادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد: 3، المجلد: 44، سبتمبر 2007، ص 56.

2- د. سليمان جاسم الجمعان، صناديق الاستثمار الخليجية والتحديات الراهنة الواقع والتنظير المستقبلي، مجلة الاقتصاد الخليجي، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، العدد:3، السنة الثالثة عشر، 2010، 27.

3- جيرامي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، رؤى تنافسية للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 137.

4 - تضم مجموعة العشرين G20 دول صناعية ومتقدمة وذات أسواق واسعة موزعة على قارات العالم، حيث تمثل جنوب أفريقيا القارة السمراء، وآسيا تضم: الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند واندونيسيا والسعودية،

العالمية والنفوذ المالي لدول المجلس على الساحة الإقليمية والدولية[1].

وأود هنا الإشارة إلى أنه على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست عضواً في مجموعة العشرين إلا أنها قد دعيت عام 2011 إلى المشاركة في اجتماعات المجموعة تقديراً لمساهمتها في نمو الاقتصاد[2]. يشار إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل وجهات هامة للاستثمار في الخارج بالنسبة إلى صناديق الثروة السيادية لدول المجلس، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي أصولها في أوروبا تتراوح ما بين 800 مليار وتريليون دولار أمريكي[3].

أدت مشاركة دول المجلس الواسعة في النطاق التجاري في السوق الأوروبية إلى إثارة المخاوف لدى صانعي السياسة في الاتحاد الأوروبي بعد أن استحوذت صناديق السيادية الخليجية على حصص في الصناعات الاستراتيجية مثل مجالات الطيران وشركات الهندسة الكهربائية، حيث أبدى صانعوا السياسة الأوروبية خوفاً من الإستحواذات الخليجية بتلك الصورة المهولة وخوفاً على نقل الأصول الاستراتيجية بعد أن تجددت المخاوف على إثر تقديرات غير رسمية أن أسهم استثمارات صناديق السيادة لدول المجلس في الاتحاد الأوروبي تبلغ 400 مليار يورو مما يجعلها من بين أكبر أصحاب المصلحة والمنفعة الأجانب في أوروبا[4].

إن تعزيز ودعم دور صناديق الثروة السيادية لدى دول المجلس في الأسواق

---

وتضم أوروبا: روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا ويضاف إليها الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية تضم: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأمريكا الجنوبية تضم: البرازيل والأرجنتين بالإضافة إلى أستراليا. وأعلن عن قيام تلك المجموعة في قمة كولونيا الألمانية في يونيو1999، والهدف منها هو التعاون فيما بينها والتشاور حول المسائل المتعلقة بالنظام المالي الدولي ومن أجل دراسة ومراجعة مسائل السياسات المتصلة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي وتشجيع النقاش بين الدول الصناعية والدول ذات السواق الكبيرة.

1 - د. جون ديوك أنتوني، الأهمية المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 119.

2- سلطان بن ناصر السويدي، المؤسسات المالية والدولية والاستقرار الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 296.

3- بهجت جودت، صناديق الثروة السيادية في الخليج، دراسة بحثية رقم: 16 لبرنامج الكويت لدى جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، يوليو 2011، ص 5.

4- هيرتوج ستيفن، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في عصر الطفرة النفطية الثانية، ورقة عمل مركز التحليل والاقتراح الأوروبي، 2007.

العالمية ومنها الأوروبي ولا سيما إذا تزامن مع ارتفاع أسعار النفط يُولد فائضاً ضخماً من شأنه أن يزيد من قدرة دول المجلس الاستثمارية في أماكن أوسع من العالم، ومن جهة أخرى تدعم دول المجلس التوجه نحو استثمارات صناديق الثروة السيادية بسبب تنويع مصادر اقتصادياتها[1].

يرى الباحث أن دول المجلس تمتلك القوة اللينة التي تؤهلها لتتبوأ أدواراً مستقبلية في الريادة والزعامة وتغطية صناديق الثروة السيادية الكبيرة التي لديها والتي تنمو باستمرار بفعل صعود أسعار النفط عالمياً، فاستخدام تلك الصناديق في تقوية نفوذ دول المجلس إقليمياً ودولياً سواء للدول الشقيقة أو الصديقة إنما يعطي دافعاً لزيادة النهوض القيادي الجماعي لدول المجلس وزيادة وتنوع استثماراتها في حين موجة الركود الاقتصادي.

---

1- سفين بيرنيت Sven Behrendt، عندما يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في محادثات السياسة العالمية، تقارير مركز كارنيغي، رقم:12، بيروت، 2008.

## المطلب الثاني: تفعيل استخدام قوة النفط وتوحيد دور الإعلام والثقافة الخليجية

تمتلك دول المجلس ثروات طبيعية ومنها وأهمها النفط والغاز إذ تحتل منطقة الخليج العربي أهمية قصوى حول إمدادات النفط والغاز، حيث تستحوذ منطقة الخليج العربي على واحدٍ من أضخم احتياطات الطاقة في العالم وصل حجمها في عام 2012 إلى 489.4 مليار برميل من النفط أي ما يقارب 36 % من الاحتياطات العالمية، وتشير أحدث أرقام الإنتاج لعام 2012 إلى أن المنطقة تنتج مجتمعة 17.3 مليون برميل يومياً[1].

وفي إطار مساعي دول المجلس للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي، ونظراً للأهمية الكبيرة التي يمثلها القطاع النفطي جرى التنسيق بين دول المجلس لاستعمال تلك الأداة التي تمثل أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة إذ بلغ تصاعد نصيبها الإنتاجي من 20.9 % في عام 2001 إلى 23.9 % في عام 2011 [2].

أسست دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوة إعلامية حديثة مكونة من القنوات سواء منها المقروءة أو المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإخبارية، وهي تعتبر إحدى الأدوات السياسية للعمل الخليجي المشترك، وفي هذا الشأن تعلق الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي آمالاً وطموحاً كبيراً على قوة الإعلام المحلية الخليجية كما ترسم لها مساراً موحداً يعكس أهداف المجلس الذي بدأت مسيرته في عام 1981 من أجل التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع المجالات وصولاً

---

1 Justin Dargin, Oil Production and Consumption for the UAE, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014, PP 5.

2- د. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 374.

إلى وحدتها من أجل التصدي لمواجهة التحديات الخارجية جماعياً[1].

## الفرع الأول: تفعيل استخدام السياسة النفطية من أجل الاتحاد

إن القوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب بل بمدى أهميتها لحاجة المجتمع الدولي لها، فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمته الاستراتيجية على التنافس الدولي والاستحواذ الدولي على الموارد[2]، ومن شأن الاتحاد الخليجي إن يتحكم في تحديد الأسعار وتشجيع الصناعات والخدمات التي تلبي احتياجات صناعة النفط وتطوير الأنشطة الصناعية التحويلية، وأما في قطاع الغاز فإنها تمتلك المخزون الكبير من الغاز الطبيعي التي بإمكانها تحديد سعره عالمياً[3].

### أ-تطور الصناعات النفطية

بدأت الاكتشافات النفطية في دول المجلس في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي وهو ما أعطاها الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية وباتت تعتمد على الصناعة النفطية بعد ما كانت تعتمد على حرف تقليدية ورعي الماشية والإبل واستخراج اللؤلؤ، حتى أصبحت دول المجلس تزود دول العالم بالمنتجات النفطية والغازية بما نسبته 40 % من السوق العالمي من احتياجاته النفطية[4].

تميزت العلاقات النفطية منذ اكتشافها وحتى عقد الخمسينيات والستينات من القرن الماضي بأنها علاقة غير متكافئة بين الشركات النفطية وحكومات الدول

---

1- شيخه غانم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1997، ص 150.

2 - د. خديجة عرفة، تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات، المجلد الثاني، العدد: 1، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، 2015، ص 129.

3- د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب رقم: 52، دولة الكويت، 1982، ص 26.

4- هانز بلكس، مصادر الطاقة النووية، نظرة عالمية وإقليمية في: الطاقة النووية في الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 9.

المنتجة للنفط، حيث كانت تلك الشركات[1] تسيطر على سوق النفط العالمي وهي التي تقوم بتحديد هياكل الأسعار واقتصر دور الدول المنتجة بالحصول على حصتها من بيع هذه المادة الخام مما حدا بدول الإقليم إلى تأميم شركات النفط[2]، والتي لا تقارن بما تحصل عليه شركات النفط حتى إنشاء منظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبك)[3].

تمثلت أهداف منظمة الأوبك بوضع سياسة بترولية وتحديد هياكل الأسعار والإنتاج وتقليص دور الشركات المنتجة في تحرير الأسعار وحجم الإنتاج، الأمر الذي أتاح لدول المجلس وبكل نجاح استعمال النفط كسلاح مؤثر في دعمهم لحرب أكتوبر 1973 [4]، حيث توفرت لها الظروف السياسية الملائمة لاستعماله بتقليص الإنتاج ومن ثم قطعه الدور الذي كان له فاعلية في حينه، ومن جهة أخرى ارتفعت أسعار النفط

---

1 – تمثلت الشركات العالمية الكبرى المهيمنة على الصناعات النفطية وهي الشركات الأمريكية: موبيل (Mobil) وإكسون (Exon) وشيفرون (Chevron) وجيلف (Gelf) والشركات البريطانية كانت أكبرها ببي (PB) وهولندا شيل (Shell) وفرنسا توتال (Total).

2 – قاد رئيس وزراء إيران السابق محمد مصدق الحركات الشعبية التي تعبر عن الاستياء الإيراني للاستعمار البريطاني حتى استطاع تأميم قطاع النفط، وقد لاقت الحركة شعبية موآزره كبيرة من الشعب بحيث شكل الحكومة عام 1951، وصادق البرلمان على التأميم، وكرست حكومة مصدق نفسها ذات الـ 27 شهراً على تحرير قطاع النفط وامتلاكه بالكامل، أما في العراق فقد استطاع الرئيس العراقي السابق صدام حسين حين كان نائب الرئيس آنذاك تأميم قطاع النفط في عام 1972 وزيادة الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الأرباح العراقية، وذلك عندما فتح الباب أمام الدولة العراقية لشراء حصص هولندا في 2 أكتوبر 1973 وحصة البرتغال في 20 ديسمبر 1973 ولم تتبقى إلا حصة بريطانيا في شركة نفط البصرة حيث لم يجري تأميمها الا في 8 ديسمبر 1979 حتى أصبح قطاع النفط بالكامل ملك للدولة العراقية. للمزيد يمكن مراجعة عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 132.

3 - د. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، جمهورية العراق، العدد:43، 2011، ص 2.

4– بعدما قامت حرب أكتوبر 1973 وعبور الجيش المصري خط بارليف عقدت دول المجلس اجتماع طارئ في دولة الكويت وقرروا رفع سعر النفط «العربي الخفيف» من 2.40 دولار للبرميل إلى 5.11 دولار، وبعد ذلك بدأت الأسعار في الصعود بسبب قطع الإمدادات النفطية وانعكاسات ذلك التخفيض على المستهلكين حتى وصل سعر البرميل إلى 11.65 دولار في ديسمبر 1973 انظر: حسين عبدا لله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 234.

عالمياً بشكل كبير[1].

وحين بدأت بوادر الثورة الإيرانية عام 1978 كانت إيران في تلك الفترة تنتج حوالي 5.5 مليون برميل أي ما يقارب 10 % من الإنتاج العالمي، حيث كان 80 % من الإنتاج الإيراني يصدر للأسواق العالمية، إلا أن قيام الثورة في إيران واحتلال الإيرانيين للسفارة الأمريكية في طهران أدى للحظر الاقتصادي ومن ثم الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي قفز بسعر النفط ليصل إلى حوالي 42 دولار للبرميل في أواخر عام 1980 [2].

وبذلك حققت دول المجلس نجاح متواصل في الحفاظ على الثروات النفطية وتطويرها المستمر لتصبح إلى حد كبير سباقة في ذلك المجال وإبقاء استحواذها النفطي من السوق العالمي ابتداءاً من التنقيب والاكتشافات مروراً بالإنتاج والنقل والانتهاء بتسويق المنتجات النفطية بأنواعها، والنجاح المقصود به هنا هو أن تتمكن دول المجلس من إدارتها للسوق النفطي بما يحقق لها إيراداً عادلاً ومستقراً[3].

تخطط دول المجلس لاستخدام ثروة النفط كأداة ضغط لا أداة سلب[4]، على اعتبار أن العالم سيشهد زيادة في حجم استهلاك الطاقة تتجاوز نسبتها 50 % بحلول عام 2030، وكذلك مع نمو التوقعات التي تشير إلى أن يكون نصيب البلدان النامية من تلك الزيادة بنحو 70 % من الطلب العالمي[5].

---

1- كولن كامبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليز ينبورغ، وفيرنر تسيتيل، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، سبتمبر 2004، ص 167 - 169.

2- Leonardo Maugerik the Age of Oil the Mythology History and Future of the World's Most Controversial Resource, London, Praeger, 2006, pp130.

3- ديفيد هويل وكارول نخلة، مأزق الطاقة والحلول البديلة، الدار العربية للعلوم، بيروت، مع التعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2008، ص 120 -121.

4 - يمتاز النفط المستخرج من دول المجلس أو ما يسمى بالنفط العربي الخفيف بجودته وانخفاض تكاليف الإنتاج النفطي في هذه المنطقة مقارنة ببقية مناطق العالم بحيث يتحدد ويتركز في المناطق والحقول النفطية ذات التكلفة الإنتاجية المتدنية سواء من حيث سهولة استخراج النفط من الأعماق أو من حيث توافر عناصر العملية الإنتاجية من تجهيزات مناسبة وكفاءات متخصصة في المنطقة.

5- علي عبدا لله العويس، إمدادات الطاقة المستقبلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في: المصادر

وعليه فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المبرمة عام 1981 على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بالتنسيق في سياساتها المتبعة في مجال الصناعة النفطية بجميع المراحل بما فيها استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة والعمل على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم[1].

وضعت دول المجلس استراتيجية بترولية طويلة المدى طبقاً لإحدى قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة بالعاصمة البحرينية المنامة ديسمبر 1988، وتم إعداد الاستراتيجية انطلاقا من السمات المشتركة لدول المجلس والتي اشتملت على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في المجال النفطي وما تبع ذلك من لوائح وتنظيمات ومؤتمرات وقرارات واتفاقيات موحدة على مستوى دول المجلس والاتفاقيات والسياسات التفاوضية بين دول المجلس والمجموعات والتكتلات الاقتصادية الدولية[2].

كانت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 الموقعة في العاصمة العُمانية مسقط محور التعاون بين دول المجلس حيث نصت المادة التاسعة على ما يلي[3]:

- تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال

---

المستقبلية للطاقة في الخليج العربي... هيدروكربونية أم نووية أو متجددة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 24.

1- للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1981، على الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الموقع الالكتروني: www. gcc-sg.org.com تاريخ الاطلاع 24 أغسطس 2015.

2- المسيرة والإنجاز، قطاع شؤون المعلومات: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، الطبعة السادسة، 2012، ص 155.

3- الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، الطبعة الثانية، 2004، ص 17.

مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي.

- تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز.

تمكنت دول المجلس من استمرار تدفق الاحتياجات النفطية إلى الأسواق العالمية وذلك في أصعب الأوقات حين احتلال دولة الكويت عام 1990 وما ترتب عليه من فقدان السوق لكميات كبيرة من النفط خلال تلك الفترة قدرت على نحو 420 مليون برميل[1].

فقد سارعت دول المجلس بالتعويض الفوري لنقص الإمدادات في السوق من النفط من خلال توظيف كامل طاقتها الإنتاجية، وقد لعبت المملكة العربية السعودية الدور الكبير في ذلك الحين بما عُرف ب "المنتج المتمم" (Swing Producer) في السوق، الأمر الذي أدى إلى احتواء النقص الذي حصل في إمدادات السوق العالمية[2].

هنا نجد المفارقة العجيبة بحيث أنه حين توقفت صادرات النفط السوفيتي إلى دول شرق أوروبا (بلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا) مع انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، كانت دولة الكويت وحدها تقريباً من بين الدول الأخرى التي سدت الفراغ النفطي لتلك الدول حيث وفرت معظم الإمدادات النفطية لتلك الجمهوريات[3].

تستحوذ السوق العالمية للنفط على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة فهو يؤثر كذلك في اقتصاديات البلدان المنتجة، فعند بدء موجة الربيع العربي في دول العالم

---

1- ادوارد. ل مورس، هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط من كتاب: النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، أربيل، الجمهورية العراقية، 2007، ص 36.

2- لهب عطا الله، أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2012، ص 25.

3- د. جون ديوك أنتوني، الأهمية المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 79.

العربي كانت ليبيا التي تعتبر من أكبر منتجي النفط[1] بشمال أفريقيا تقوم بإنتاج يبلغ 1.6 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 2 % من الإمدادات النفطية، وقد أنخفض الإنتاج ما دون 500 ألف برميل مع الأحداث الدامية في ليبيا وعززت مخاوف السوق من احتمال حدوث شح في الإمدادات[2].

إضافة إلى النقص الحاصل لدى كل من اليمن وسوريا مع الإنتاج القليل لديهم إلا أن ذلك أدى إلى زيادة الطلب العالمي ومع تزامن الحظر الدولي على المنتجات النفطية الإيرانية والخلاف الدائر بين الحكومة المركزية في العراق وحكومة كردستان التي تتمتع بالحكم الذاتي في توزيع حصة النفط، الأمر الذي أدى لتوقف بعض إمدادات النفط[3].

شكلت تلك الظروف السياسية في المحيط الإقليمي الحافز لدى دول المجلس ودفعهم للتعويضات اللازمة في السوق العالمية بسبب النمو المتزايد الاقتصادي في شرق آسيا (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية) وبعض الاقتصاديات الناشئة في شرق آسيا مما دفع المملكة العربية السعودية إلى رفع إنتاجها من النفط الخام (*Crude Oil*)[4] لتعزيز حصتها في الأسواق الآسيوية، فقد بلغ إنتاجها في أبريل 2015 (10.308) مليون برميل يومياً[5].

اتجهت دول المجلس لاستخدام ثروة النفط كأداة القوة اللينة من خلال اتجاهين هما:

---

1- محمود علي الغدامسي، النفط الليبي «دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي»، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 173.

2- لهب عبدا لوهاب، مرجع سابق، ص 30.

3 - خورشيد دلي، كردستان ومعركة النفط، موقع الجزيرة الالكتروني: www.aljazeera.net.com تاريخ الاطلاع 26 أغسطس 2015.

4 – يتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة ويمتاز لونه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساساً من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

5- ارتفاع إنتاج المملكة العربية السعودية النفطي، أخبار الساعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد: 5715، السنة: 22، الخميس 14 مايو 2015، ص 8.

1. **تكرير النفط:** استثمرت دول المجلس عائدات النفط بإنشاء مصانع لتكرير النفط الخام إلى النفط ومشتقاته وهي كثيرة وتدخل في صناعات متعددة، ومن أهمها البنزين الذي يستخدم في محركات السيارات والديزل الذي يستخدم في النقل والمعدات الثقيلة والزراعية، والكيروسين الذي يستخدم وقوداً للطائرات[1].

تصاحب عملية التكرير إنتاج مواد أخرى كالنافتا التي تستخدم في صناعات البتر وكيماويات والمشتقات الأخرى كزيوت التشحيم والإسفلت وغيرها، وكلما كانت مصافي التكرير حديثة وذات مواصفات عالية من الجودة ازدادت المنتوجات المصاحبة أو المستخلصة من النفط الخام لتعود بالنفع على الدولة المنتجة[2].

وعملية تكرير النفط هي عبارة عن عمليات مختلفة تفصل الجزئيات الهيدروكربونية الموجودة في النفط الخام وتحولها إلى منتجات بترولية مختلفة ذات قيمة أكبر، ويتم تصنيف المنتجات البترولية إلى ثلاث فئات[3]:

- نواتج التقطير الخفيفة (Light Distillates) ومنها غاز البترول المسال والبنزين والنافتا.
- نواتج التقطير المتوسطة (Middle Distillates) ومنها الكيروسين والديزل.
- المقطرات الثقيلة والبواقي (Heavy Distillates & Residuum) ومنها زيت الوقود الثقيل وزيوت التشحيم والشمع والإسفلت، ويستند هذا التصنيف على كيفية تقطير النفط الخام وفصله إلى أجزاء مختلفة.

---

1- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 74 - 83.

2 Maugeri, Age of Oil, Ibid, PP 235 -236.

3 E. VEITH, Releasing the value of heavy oil and Bitumen: HTL Upgrading of Heavy to Light Oil, Ivanhoe Energy Inc Bakersfield, California, USA, 2006, PP87.

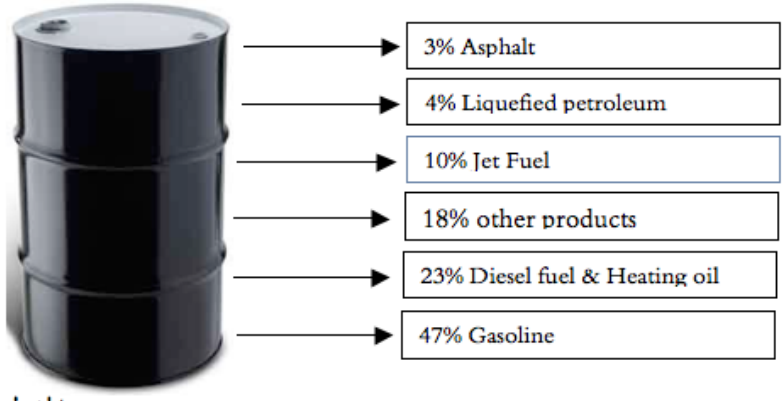


(الجدول من عمل الباحث[3])

جعلت المواد المستخرجة من مصانع التكرير السابق ذكرها من دول المجلس رائدة في مجال تكرير النفط في المنطقة، وقيام دول المجلس بتصدير إنتاجهم وصادراتهم بهدف خلق سوق عالمي لتلك المنتجات، وذلك يسهم في المزيد من التكامل في تحقيق التوجه خارجياً في إدارة أسعار المنتجات النفطية[1].

تسعى دول المجلس حالياً للاحتفاظ بسلعة البنزين والديزل والكيروسين على مستوى الإقليم بسبب فقدان دول الجوار لمصافٍ فاعلة ومتطورة، ومن ثم فإن زيادة التكامل بين دول المجلس تكون فرصة لتحقيق أسعار تعكس تكلفة المنتجات النفطية المحلية وتوجهها خارجياً، وتكون دافعاً لارتفاع أسعار تلك المنتجات بشكل موحد في الوقت ذاته مما يسمح بالريادة في تلك المنتجات دولياً[2].

اتجهت بعض دول المجلس إلى التوسع في مجال الاستثمار في مصانع تكرير النفط[3] لخارج منطقة الخليج العربي وذلك بالاستثمار في تلك المصافي في الدول

---

1- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، إدارة الشؤون الفنية التابعة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ابوظبي، 21 ديسمبر 2014، ص 37.

2- مصافي النفط أوان التحديات للحاق بالنمو، مجلة القافلة الصادرة من شركة أرامكو النفطية، المملكة العربية السعودية، العدد: 18، يناير - فبراير 2006، ص 13.

3 - دخلت المملكة العربية السعودية في المشاركة بامتلاك أجزاء من مصافي التكرير في بعض الدول الصناعية من بينها مصفاة فوجيان في الصين مع شركة أكسون موبيل وتشينا بترو ليوم أند كميكال كوربوريشن لتوسعة

الغربية لاكتمال الهيمنة على صناعة النفط ولما لها من مردود سياسي واقتصادي كبير بالإضافة إلى أن تلك المصافي في حاجة إلى دعم اقتصادي كبير أدى إلى إرهاق الحكومات الأجنبية والغربية[1].

2. **البتروكيماويات:** تأتي هذه الصناعة من ضمن مخرجات عملية التكرير، وتعد بدورها من أنها أهم المدخلات للكثير من الصناعات الأخرى، ومن أهمها مادة النافثا[2] التي تستخرج من النفط من خلال مصانع التكرير، وتعتبر صناعة البتروكيماويات آلية مهمة في عملية التنمية للدول النفطية وللصناعات المتعددة والمتشعبة ومنها عمليات التشييد والبناء والزراعة والنقل، وتتصف بتنوع منتجاتها واستخداماتها، حيث تدخل تلك المواد في حوالي 80 % من تلك المنتجات من إنتاج البلاستيك والمطاط الصناعي والألياف البصرية[3].

اهتمت جميع دول المجلس بصناعة البتروكيماويات واستثمرت فيها أموال طائلة بهدف المنافسة في الأسواق الدولية بحيث تصف أن تلك البضاعة لها قيمة مضاعفة عالية مقارنة بالتكرير، فيما لا تضيف عملية التكرير مردود مالي كبير مقارنة بصناعة البتر وكيمياويات التي تتفاوت قيمتها المضافة ما بين 36 دولار للمنتجات

---

تلك المصفاة الحالية وإنشاء مجمع متكامل للبتروكيماويات، ويهدف إلى زيادة الطاقة التكريرية للمصفاة من 80 ألف برميل في اليوم إلى 240 ألف برميل في اليوم مع تحسين الجودة، وكذلك ساهمت المملكة في مشروعات مشتركة مع الهند لإنشاء مصافي جديدة مع إمكانية الاستثمار لإقامة تخزين تجارية للزيت الخام في الهند بما أنها تتشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع بعض المصافي في أمريكا من أجل تخفيف الاختناقات في الطاقة التكريرية، بالإضافة لامتلاك حصصاً جزئية أو كاملة في العديد من المصافي المحلية والدولية.

1- د. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 144.

2 - النافثا أو النافتا هي إحدى منتجات النفط وتسمى أحياناً البنزين الخام أي البنزين قبل معالجته اللاحقة كيميائياً أو قبل إضافة مواد أخرى إليه، وهي مادة هامة في الكيمياء والبترول، وهي أخف المنتجات البترولية التي تنتج عن عملية التقطير باستخدام الضغط الجوي والتي تتبخر في دراجات حرارة من 165-25 درجة مئوية، لا تعتبر النافتا مادة نقية بعينها بل تحتوي على عدة مركبات مثل البنزين الخفيف والثقيل، وتنقسم أنواع النافتا إلى قسمين: النافتا الخفيفة والنافتا الثقيلة، وتستخدم في المقام الأول في إنتاج بنزين السيارات، كما تستخدم في الصناعات الكيماوية مثل تحضير الأثيلين والبوبيلين، وتستخدم تلك المنتجات في صناعة البلاستيك مثل بولي .

3- يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص 145.

الأساسية كالأثلين، وحوالي 260 دولار للمنتجات المعدة للاستهلاك النهائي[1].

لقد سارعت دول المجلس بتأسيس مشروعات مشتركة في تلك الصناعة، ومنها شركة الخليج لصناعة البتر وكيماويات المملوكة بحصص متساوية لكل من السعودية والكويت والبحرين، وتتخذ من البحرين مقر لها منذ عام 1979 وبدأت الإنتاج عام 1985 [2]، ولقد حققت عام 2013 أعلى معدل إنتاج يومي من مادة (الأمونيا واليوريا والميثانول)[3].

بلغ إجمالي إنتاج دول المجلس من البتروكيماويات (127.8) مليون طن في عام 2012 أي أنه يزيد عن 13 % من الإنتاج العالمي من المواد الكيماوية، وبهذا تبلغ حصة دول المجلس ما لا يقل عن 80 % إلى الأسواق العالمية[4].

إن مردود التعاون في المجال النفطي ومشتقاته بين دول المجلس قد أتى بثماره من خلال إنشاء مشاريع واستغلال أفرع المنتجات الوسيطة الأصغر حجماً، وتميل صناعة البتر وكيماويات عموماً إلى التكامل جغرافياً بسبب فوائده الناتجة عن تجمع المواد الخام أو بعض المرافق المشتركة[5]، وفيما تتصدر السعودية دول المجلس في هذا المجال من حيث حجم الإنتاج حيث تنتج المملكة ما يقارب من 86.4 مليون طن سنوياً[6].

---

1- حسن عبدا لله، مستقبل النفط العربي، ص 269.

2 - ترجع طريقة تصنيع اليوريا إلى الأمونيا + ثاني أكسيد الكربون والذي يؤخذ من الهواء الجوي عن طريق التبخر والضغط بالماء، واليوريا عبارة عن سماد كيماوي منتج على شكل حبيبات بيضاء لامعة تستعمل في أغراض عدة. أما الميثانول فهو مركب هيدروكربوني يتألف من الكربون والهيدروجين والأكسجين الذي ينتمي إلى صنف الكحوليات بحيث يعتبر أحد العناصر المكونة للكثير من المركبات الكيميائية والمنتجات ذات الاستعمالات الصناعية العديدة.

3- فاضل جمعة جبر العقابي، واقع صناعات التكرير والبتر وكيماويات في دول الخليج العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بيسان، الجمهورية العراقية، 2010، ص 5.

4- المشاريع النفطية المشتركة، نشرة المستثمرون، وزارة النفط الكويتية، دولة الكويت، العدد: 103، أبريل 2014، ص 28.

5- نشرة جويك، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، الإصدار: 3، العدد: 14، سبتمبر 2011، ص 15.

6- قاسم شاكر محمود الفلاحي، دور التكامل السياسي والاقتصادي في تحقيق أهداف دول مجلس التعاون، آراء

تأتي باقي دول المجلس من بعد الإنتاج السعودي، فدولة قطر يبلغ إنتاجها 16.8 مليون طن سنوياً وسلطنة عُمان 9,5 مليون طناً سنوياً ودولة الإمارات العربية المتحدة 6.1 مليون طن سنوياً، في حين يبلغ إنتاج شركة الخليج لصناعة البتر وكيماويات 400 طن من مادة الميثانول سنوياً، وفي الوقت ذاته تسعى دول المجلس للانتقال نحو كتلة أوسع تضم جميع دول المجلس من خلال تأسيس جمعيات صناعية على نطاق دول المجلس مثل جمعية الخليج للبتر وكيماويات والكيميائيات (*GPCA*) التي تم تأسيسها عام 2006 لتمهيد الطريق لمزيد من التكامل الإقليمي نحو العالمية في هذه الصناعة[1].

عززت بعض دول المجلس منذ عقد التسعينيات على تنمية بعض شركاتها لتصبح رائدة في المجال الصناعي الدولي، حيث حققت شركة سابك (*SABIC*)[2] أهم النجاحات الدولية في المجال الصناعي، إذ استحوذت على 5 % من حصة الأسواق العالمية للبتروكيماويات[3]، إذ يبلغ إنتاج وحدة الكيماويات أكثر من 40 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية للشركة.

تحتل شركة سابك المركز الرابع عالمياً من بين الشركات العالمية المنتجة للبولي وأوليفينات، والثالث عالمياً في إنتاج الإثيلين والبروبان على مستوى العالم ويتفرع منها صناعات أخرى كالحديد والصلب والصناعات الأساسية الأخرى، ويعد أكبر مصنع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[4].

---

حول الخليج، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد: 92، مايو 2012، 73.

1- د. جيا كومولوتشياني، الخليج في عام 2014 - 2015، مركز الخليج للأبحاث، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015، ص 88.

2 - الشركة السعودية للصناعات الأساسية (*SABIC*) تأسست عام 1976 وبدأت باكورة إنتاجها عام 1983 وتتمركز في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بالسعودية، وتصدر سابك منتجاتها ل 23 موقع في الأمريكيتين و15 موقع في آسيا و15 موقع في أوروبا وموقع في تركيا، وتمتلك 16 معمل للأبحاث والتطوير في منطقة الشرق الأوسط والأمريكيتين وأوروبا وآسيا والباسيفيك، ويوجد لها زبائن أكثر من 100 دولة.

3- محمد بن خميس بن راشد المخيني، هيكل قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، تصدر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، دولة قطر، العدد: 113، يونيو 2015، ص 14.

4- د. عمر العبيدلي، التحديات: الاقتصادية الخليجية، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الأول، العدد: 1، 2014، ص 106.

**ب-تطور طاقة الغاز الطبيعي**

ازداد الاهتمام العالمي في العقود الأخيرة بالغاز الطبيعي[1] كمصدر للطاقة، وذلك راجع إلى وفرة الاحتياطات والعوامل الاقتصادية والمزايا البيئية التي تصاحب استخداماته حتى أصبح استهلاكه يشكل أكثر مصادر الطاقة التقليدية نمواً، ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي تزايد الاهتمام العالمي لتلك السلعة المهمة التي تعد صلب العمل الصناعي سواء من الدول المنتجة أو الدول المستهلكة على حد سواء[2].

أصبح الغاز الطبيعي كسلعة ذات نمو مستمر مع التوقع بأن يظل ذلك الارتفاع بكونه أحد أهم مصادر الطاقة وتوليد الكهرباء الدافعان لهذا النمو، علاوة على نمو الاحتياطات وتوزيعها العالمي وربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك سواء في طريق خطوط الأنابيب أو ناقلات الغاز الطبيعي المسال[3]. لقد ساعد تراجع التكلفة على امتداد سلسلة صناعة الغاز الطبيعي في جعله منافساً لمصادر الطاقة الأخرى في العالم وخاصة في مجال توليد الكهرباء، وأضحت صناعة الغاز المسال ميداناً متقدماً للسباق بين دول وشركات عملاقة حول العالم، بحيث بدأت أسواق الغاز تكون واعدة بسبب تنامي الطلب العالمي عليها[4].

---

1 – يمتاز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة ما يساهم به من تلوث بيئي، ولذلك يعتبر وقوداً مثالياً من الناحية البيئية وبخاصة في الاستعمالات المنزلية فيما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لا يتجاوز 0,63 كربون عند اشتعال ما يعادل طن نفط من الغاز، وفي المقابل فإن طن من النفط يطلق نحو 0.82 كربون بينما يطلق الفحم المحترق 10.5 طن كربون. من جهة أخرى تتميز صناعة الغاز بانخفاض التكلفة، حيث ساعدت الجهود التي بذلتها صناعة الغاز من أجل خفض التكلفة في كافة مراحل الاستخراج والإنتاج على إمكانية المنافسة في الأسعار. للمزيد يمكن الرجوع إلى: ماريفر انسواز مارينيلي، الغاز الطبيعي الوقود المختار لعقود قادمة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، دولة الكويت، العدد: 115، خريف 2005، ص 38.

2– دراسة تحليلية تقيميه لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (*aoad*)، الخرطوم، السودان، 2009، ص 15 - 49.

3– حسام سويلم، مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني - الأمريكي، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد:82، مايو 2007.

4– مختار اللبابيدي، صناعة الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، دولة الكويت، العدد: 117، ربيع 2006، ص 83.

تحتل منطقة الشرق الأوسط ومناطق الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا الاتحادية) على 72 % من الاحتياطي والمخزون العالمي، إذ تأتي روسيا في المرتبة الأولى عالمياً على صعيد الاحتياطات في الغاز الطبيعي بواقع 448 تريليون متر مكعب، تليها إيران في المركز الثاني بواقع 29.6 تريليون متر مكعب، ثم دولة قطر في المركز الثالث بنحو 25.3 تريليون متر مكعب، ثم السعودية في المركز الرابع 8 تريليون متر مكعب[1].

تستحوذ دول المجلس على احتياطات ضخمة وموارد كبيرة غير مكتشفة من الغاز الطبيعي، وتشمل ذلك كلاً من كبار منتجي الغاز ومستهلكيه، كما تمتلك المنطقة نحو 42 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 23 % من الاحتياطي العالمي، حيث بدأت دول المجلس مؤخراً من زيادة حصتها في سوق الغاز العالمي من أجل الاضطلاع بدور متنامي في تصدير الغاز الطبيعي، إلا أن ذلك المخزون يتفاوت بين دول المجلس ففي الوقت التي تتصدر فيه بعض دول المجلس، بدأت دول أخرى تعاني من نقص في مخزونها من الغاز الطبيعي[2].

وبذلك فإن تصاعد الطلب على الغاز الطبيعي في دول المجلس يتزايد باستمرار وذلك راجع إلى استخدام الغاز كوقود في عدد من المشاريع الحيوية والأساسية في دول المجلس مثل توليد الطاقة وتحلية مياه الشرب وصناعة البتروكيماويات والأسمدة وإعادة تدوير المكثفات، مما يجعل زيادة على ضغط مكامن النفط[3].

ويقع الاستنزاف الكبير في مخزون الغاز الطبيعي بهدف توليد الطاقة وتحلية المياه بنحو نصف إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في دول المجلس، في حين يستوعب قطاع الصناعة ما يقارب من 35 % ويستعمل الباقي في العمليات البترولية

---

1- عبدا لجليل زيد المرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر،2011، ص 2.

2- Justin Dargin, Oil Production and Consumption for the UAE, Ibid, PP 5.

3- محمد قيصرون ميرزا، الطاقة النووية في السلم والحرب، عالم الفكر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد: 3، المجلد: 41، مارس 2013، ص 37.

لأجل المحافظة على الضغط في آبار النفط، ومن المتوقع أن يستمر في الطلب على سلعة الغاز الطبيعي في الخليج من دون تصديره في المستقبل، وذلك راجع لما تشهده دول المجلس من نمو اقتصادي وديموغرافي كبير[1].

في المقابل نجد أن المشاريع المشتركة بين دول المجلس قليلة جداً وتكاد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، ومن هذه المشاريع المشتركة مثلاً مشروع (دولفين) لتوريد الغاز من قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة[2]، فقد وصلت أول دفعة إمدادات الغاز القطري للإمارات عام 2007 [3] وتهدف شركة دولفين إلى نقل ما يبلغ مليارى قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي للإمارات بينما يصل إجمالي طول الأنبوب بين الدولتين لنحو 370 كيلومتر وبقطر 48 بوصة لعملية الضخ[4].

ثمة إدراك اليوم على مستوى دول المجلس بأن معظم دول المجلس باتت تعاني عجزاً في تلبية احتياجاتها المحلية من الغاز الطبيعي على الرغم من الاحتياطات الكامنة لديها، وذلك ناجم في الغالب عن تأخرها النسبي في اعتمادها لمشاريع الاستكشاف والتصنيع[5]، كما دخلت بعض دول المجلس في عقود طويلة الأجل مع

---

1- د. ناجي أبي عاد، الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون: الاتجاه إلى الداخل، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد: 101، نوفمبر 2015، ص 69.

2 - مشروع دولفين الذي تأسس عام 1999 وتتوزع ملكية أسهم المشروع على ثلاثة شركاء هم: حكومة أبو ظبي متمثلة بشركة مبادلة للتنمية التي تملك 51 % من مجموع أسهم الشركة، وشركة توتال الفرنسية التي أصبحت شريكاً في مشروع دولفين للطاقة في العام 2000 إذ تمتلك حصة بمقدار 24.5 %، وشركة أوكسيدينتال بتروليوم الأمريكية التي أصبحت شريكاً في دولفين للطاقة. يعد مشروع دولفين للغاز الذي بلغت قيمته 6.2 مليار دولار أول شبكة غاز طبيعي عابرة للحدود بين دول المجلس. تقوم الشركة بإنتاج الغاز الخام من منطقة التطوير المخصصة للمشروع في حقل (الشمال) القطري ومعالجته في محطة المعالجة الضخمة للشركة في مدينة رأس لفان الصناعية ومن ثم إمداد الغاز المعالج والخالي من الشوائب عبر خط أنابيب تصدير بحري إلى محطة استقبال الغاز في الطويلة في أبو ظبي.

3- د. ناجي أبي عاد، الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 70.

4- د. محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، العدد: 168، يوليو 2007، ص 112.

5 - أ. م. د. يحيي حمود حسن البوعلي، دور المواد الهيدروكاربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز وأثرها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصادي، جامعة البصرة، الجمهورية العراقية، العدد: 27، مايو 2016، ص 38.

شركات أجنبية لإسالة الغاز وتصديره دون أن تلحظ حركة نمو الطلب المحلي بين دول المجلس[1].

تواجه دول المجلس تحديات كبيرة في مجال إمدادات الغاز الطبيعي والتي تتمثل في الزيادة المتسارعة في الطلب على الكهرباء لمواكبة النمو الاقتصادي والسكاني الذي تشهده دول المجلس، فقد شهد قطاع الكهرباء نمواً في الاستهلاك يفوق 7 % سنوياً في العقود الثلاثة الماضية، ولذلك يتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف خلال 30 عاماً المقبلة، وفي مواكبة ذلك تزداد أنشطة تشييد المحطات الحرارية لتوليد الطاقة عن طريق حرق الغاز الطبيعي أو الوقود السائل وحتى النفط الخام في بعض الأحيان[2].

وفي موازاة ذلك تواجه بعض دول المجلس معضلة تأمين الوقود اللازم لتوليد الطاقة وبالأخص الغاز الطبيعي الذي يستخدم كذلك في العديد من المشاريع الصناعية كوقود في صناعة البتروكيماويات والألمونيوم والصلب والأسمدة والميثانول، وبالمتوسط يتم توليد 50 % من إنتاج الكهرباء باستخدام الوقود السائل مثل الديزل وزيت الوقود والنفط الخام[3].

قد يكمن الحل لدى دول المجلس للتغلب على مشكلة الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي والاستنزاف الكبير من المخزون الاستراتيجي وهو إنشاء شبكة موحدة للغاز الطبيعي تربط دول المجلس، ولا شك أن الشبكة المرجوة سوف تؤدي في حال استكمالها إلى توسع مستوى الموارد المتاحة للاقتصاديات الخليجية المحلية، وتسهم في تطوير أكبر للمنطقة وتعزز التعاون في مجال الطاقة بين دول المجلس، ويمكن لها أن تتمتع بموارد الطاقة المنتجة لديها بمختلف أشكالها من داخل دولها[4].

---

1- عبدا لجليل زيد المرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مرجع سابق، ص 5.

2- د. محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، 123.

3- سليمان الخطاف، أمن الطاقة الخليجي في مواجهة نقص موارد الغاز الطبيعي، مركز الخليج لسياسات التنمية، الدوحة، دولة قطر، 2013، ص 35.

4- د. ناجي أبي عاد، الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 70.

فقد شرعت دول المجلس من ربط شبكاتها الكهربائية من أجل تخفيض الهدر في الغاز الطبيعي المستعمل في توليد محركات مصانع إنتاج الكهرباء، ولقد كانت مبادرة الربط الكهربائي قد أكملت المرحلة الأولى التي ربطت كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر، وذلك حين قام أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد آل صباح بتشغيل مرحلة الربط الأولى بين دول المجلس على هامش مؤتمر القمة لدول المجلس في ديسمبر 2009 على أن تستكمل فيما بعد كل من الإمارات وعُمان[1].

تعتبر مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الأجل، إذ يتم فيها ربط معامل الغاز المسال بعدد معين من الناقلات التي تُبنى خصيصاً لنقله ولا تصلح لغيره ثم يقام في الدولة المستوردة للغاز أجهزة لإعادة تخزينه في حالة الإسالة وذلك فضلاً عن شبكات الأنابيب المحلية التي يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك[2]. لذلك نجد في عقود الغاز الطبيعي عقود طويلة الأجل تتراوح بين 20 -30 سنة وهي بذلك تختلف عن تجارة النفط[3].

خلافاً لدول المجلس الأخرى فقد استطاعت دولة قطر في عام 2011 من رفع صادراتها من الغاز المسال إلى 77 % مليون طن سنوياً، وبذلك تعد هذه الكمية ما نسبته 30 % من الطلب العالمي على الغاز المسال متزامنة افتتاحها مشروعاً

1- د. جون ديوك أنتوني، التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص 100.

2- د. محمود أحمد الزهيري، الطاقة الأحفورية بين الاستنزاف والترشيد والأثر على التنمية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان: البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات أمة في الفترة من 2 - 3 إبريل 2008، قاعة السنهوري، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2008، ص 29.

3- يمكن سرد أهم الفروق بين تجارة النفط والغاز فيما يلي: 1-أنها تستلزم إقامة معامل لإسالة الغاز وناقلات متخصصة لنقله عبر البحار ولا تصلح لنقل غيره من السوائل، ثم وجود أجهزة خاصة في ميناء الوصول لاستقبال الغاز المسال وتخزينه مرة ثانية وضخه في شبكة أنابيب الدولة المستوردة. 2-تستلزم تنظيم العلاقات التي تربط بين المُصدر والمستورد في إطار عقود يمتد سريانها إلى آجال طويلة تصل إلى 25 سنة 3-تعتمد في تحديد الأسعار على التفاوض بين الطرفين المصدر والمستورد بحيث يمكن أن تتفاوت الأسعار تبعاً لظروف وموقع كل مشروع وتفتقد إلى وحدة السوق كما الحال في (أوبك). للمزيد من المعلومات حول النظام القانوني للعقود، يرجى الاطلاع على: د. عبدا لكريم محمد السروي، النظام القانوني لعقود الطاقة، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، المنعقدة في الفترة 20 -21 مايو 2013، ص 731 - 750.

جديداً لتحويل الغاز إلى سوائل بطاقة إنتاجية تبلغ 360 ألف برميل يومياً، هذا يعكس حجم الإنتاج الكبير يومياً على الصعيد العالمي، فيما تكرس السعودية الغاز الطبيعي لرفد الصناعات الداخلية التحويلية لديها، ومن جهة أخرى تستخدم الغاز لحقن حقول النفط لديها لزيادة الإنتاج النفطي[1].

وعليه فإن المملكة العربية السعودية ودولة قطر تتصدران دول المجلس المصدرة للغاز الطبيعي وبيعه عبر الناقلات للمستهلكين للسوقين الأوروبي والشرق الأدنى، فبالنسبة لأوروبا فقد عكست الأزمة الأوكرانية الحالية التباين الواضح من ضم روسيا الاتحادية لشبه جزيرة القُرم مما يهدد أوروبا التي تستورد 30 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية[2].

كما أن الأزمة بين روسيا الاتحادية والدول الأوروبية دعتهم إلى البحث عن مُصدرين للغاز بخلاف روسيا التي تمارس ورقة ضغط اتجاه أوروبا للتخلي عن دعمها لحكومة كييف، فقد أبدت دول المجلس استعدادها للتصدير في مجال الغاز الطبيعي لتغطية الاحتياجات في أوروبا التي مقدر لها أن تكون كبيرة، بحيث تضخ الجزائر ونيجيريا عبر اسبانيا بعض الإمدادات من الغاز الطبيعي[3].

في الوقت الذي تشهد فيه دول الشرق الأقصى حركة نمو اقتصادي متسارع في كل المجالات وأهمها الصناعية، فقد قامت كل من كوريا الجنوبية واليابان والصين واندونيسيا وماليزيا ببناء مصانع مهولة وبالأخص في مجال الحديد والصلب وباتت صناعة الغاز الطبيعي ضرورة قصوى لإدارة تلك المصانع[4].

فمنذ عام 2006 ازداد استهلاك دول الشرق الأقصى والصين تحديداً من الغاز

---

1- عبدا لجليل زيد المرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مرجع سابق، ص 6.

2- إبراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الأوروبية - الروسية في ضوء أزمة القرم، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، مايو 2014.

3- تقرير عن الغاز الطبيعي ثقل استراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، يونيو 2014، ص 3.

4- تقرير وكالة الطاقة الدولية الموجز التنفيذي، باريس، فرنسا، نوفمبر 2012، ص 3. يمكن الرجوع كذلك لموقع الوكالة الالكتروني على: www.worldenergyoutlook.org.com تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر 2015.

الطبيعي وبشكل مطرد بهدف المزيد من النمو في الطلب للاحتياجات الصناعية المتزايدة[1]، حيث يعتبر السوق الصيني[2] أكبر الأسواق في الشرق الأقصى، وبلغت احتياجاته من الغاز في عام 2011 حوالي 4.6 % من إجمالي مزيج الطاقة في الصين[3].

لقد قامت دولة قطر ببناء البنية التحتية من أجل تسهيل تجارة الغاز الطبيعي المسال إلى زيادة الاعتماد بين الجانبين، ففي عام 2011 قامت قطر ببناء أول محطة لها في الصين بعد أن وقعت مؤسسة البترول الوطنية الصينية على أول عقد طويل الأمد (25 عاماً) لتوريد الغاز الطبيعي المسال من قطر بنسبة 3 مليون طن سنوياً، وفي العام نفسه وصلت أكبر سفينة مخصصة لنقل الغاز حيث بلغت حمولتها 266 ألف متر مكعب، مما يعني مزيداً من الاهتمام الصيني بدول المجلس وأمنها واستقرارها، كما يوفر في المقابل هامش من المناورة السياسية لدول المجلس في تحركاتها الدولية[4].

لذا أيقنت دول المجلس بأن الطاقة بمختلف صورها تلعب دوراً هاماً في عالمنا الحديث، فهي عماد وسائل الإنتاج والتوزيع ومحرك السياسة والسلم والحرب ونظراً للدور الفعال للنفط والغاز الطبيعي التي تعتبرها دول المجلس من أدوات القوة اللينة لديها، وأداة استراتيجية سياسياً، فضلاً عن أنها تمثل مصدر للدخل القومي في الدول التي تمتلك تلك الثروات الطبيعية، وكذلك لا يخفى دور النفط والغاز في الدول المستوردة لها من حيث استخدامها كمصدر من مصادر الدخل القومي لها، ودورها الفعال في إدامة الطاقة لديها من حيث استخدامها كمصدر للطاقة والحرارة والإضاءة وتوليدها ومصدر للصناعات المتشعبة وغيرها.

---

1- تشاولينغ ننغ، قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط، معهد بروكنجز، الدوحة، قطر، أبريل 2015، ص 1.

2- تأتي الواردات من الغاز الطبيعي في الصين من دول المجلس وبالأخص من دولة قطر التي أصبحت ثاني أكبر مورد للصين في عام 2010 للغاز الطبيعي المسال، وتعد الصين كذلك حالياً خامس أكبر عملاء دولة قطر من الغاز الطبيعي حيث بلغ مستوى التصدير إلى 6.4 % من الصادرات للغز الطبيعي المسال. تقرير وكالة الطاقة الدولية الموجز التنفيذي، مرجع سابق، ص 4.

3- أ.م.د. يحيي حمود حسن البوعلي، دور الموارد الهيدروكاربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز الدولية، مرجع سابق، ص 41.

4- تشاوينغ ننغ، قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 2.

## الفرع الثاني: السياسة الإعلامية والثقافية الخليجية أداتين من أجل الانتقال إلى الاتحاد الخليجي

إن قوة الإعلام تعتبر من القوى الناعمة التي كانت في الماضي ذات تأثير محدود، إلا أنها أصبحت فاعلة ومؤثرة على نحو كبير في عالم اليوم بسبب الثورة الإلكترونية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والطفرة الرقمية في نظام (الديجيتال) التي تجاوزت كل الحدود الجغرافية والسيادية بين الدول والتي حطمت الكثير من الأسوار والسدود التي تحد من الحركة والاتصال بالناس في أي مكان وزمان، إذ يصف الفيلسوف الفرنسي فولتير الصحافة بأنها آلة يستحيل كسرها وستعمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشئ عالماً جديداً[1].

كما أن الحروب تبدأ وتنتهي أحياناً بالقوة الناعمة أي باستخدام وسائل غير عنيفة أو غير عسكرية لتحقيق الهدف وخصوصاً التأثير في سلوك الخصم ليتم تقويضه من الداخل وهذا يعني حسم المعركة بخصائص قد تفوق أحياناً استخدام القوة الصلبة وهو ما يطلق عليه بالعولمة الثقافية التي تسبقها العولمة السياسية والاقتصادية وربما تصل إلى العولمة الاجتماعية التي تشمل العولمة القيمية التي تمتد لتغير قيم الشعوب بمرور الزمن[2].

لقد وضعت وسائل الإعلام والاتصال على اختلاف تعددها وتنوعها البشرية في مواجهة عصر جديد يستحق أن يطلق عليه بكل جدارة تسميته بـ (عصر سيادة الإعلام) بسبب أبعاد الدور الإعلامي والاتصال الذي أثر في عقول الناس ومشاعرهم عن طريق الإثارة والتحريف وتشويه الحقائق وتزويرها بطريقة تنسجم مع المقاسات المطلوبة محلياً وإقليمياً ودولياً[3].

---

1- د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الإصدار التاسع سلسلة الكتب الثقافية الشهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، سبتمبر 1978، ص 78.

2- عماد الدين الرشيد، أثر أفلام الكرتون في تربية الطفل، سلسلة الباء والترشيد رقم 61، دار القمة، الطبعة الأولى، حمص، الجمهورية السورية 2007، ص 73.

3- د. محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية «دراسة تحليلية»، قسم الإعلان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد: الأول والثاني، 2011، ص 689.

**أ-تطوير الأداة الإعلامية.**

شكلت الصحافة أهم وسائل الإعلام المؤثرة في النصف الأول من القرن العشرين، كما أنها تعد من أقدم وسائل الاتصال، حيث كانت ولادة الصحافة اليومية في عام 1660 في ألمانيا على يد لايبزيغر زايتونغ (Leipziger zeitung)[1].

لقد آمنت دول المجلس بقوة الإعلام ولا سيما في حقل الصحافة، وذلك كان في (الحجاز) عام 1883، إلا أن الإصدار كان متقطع بسبب قلة الوعي بأهمية الصحافة آنذاك، ثم بدأت صحيفة (أم القرى) في مكة المكرمة عام 1924 وبعدها ظهرت في دولة الكويت (مجلة الكويت) التي أنشأها الأستاذ عبدا لعزيز الرشيد عام 1928 [2]، تلتهم البحرين عام 1939 (جريدة البحرين) متميزة على غيرها من الصحف الخليجية بنكتها المحلية ومشاركة القراء فيها مشاركة فعلية ثم باقي دول المجلس تباعاً.

يرتبط ظهور الإذاعة الصوتية[3]باعتبارها وسيلة اتصال جماهيرية تُعنى بالوظيفة الإخبارية وهي من وسائل الاتصال الهامة التي يمكن أن تصل إلى جميع السكان بسهولة متخطية كل الحواجز والحدود الجغرافية والسياسية والنفسية كالأمية ولا تحتاج إلى أي مجهود من قبل المستمعين، إذ يقول أحد العلماء الغربيين " إن قدرة المذياع تعادل قدرة القنبلة الذرية من حيث ما تنطوي عليه من سلاح ذو حدين هما الخير والشر، ويذهب إلى أنه في غياب الرقابة الكاملة يحتمل أن يبرز الحد الشرير لهذا السلاح أكثر مما يحتمل استخدام حده الخير[4]، فهي وسيلة سهلة

---

1- فرانسيس بال، الميديا، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 11 - 13.

2- د. عايد عتيق جريد، الصحافة الكويتية ودورها في غرس القيم الإسلامية في المجتمع الكويتي في الفترة ما بين عامي (1928 - 1955) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، دولة الكويت، العدد: 158، المجلد: 41، يوليو 2015، ص 288.

3 - بدأ البث الإذاعي التجاري عام 1922 حين استعملت شركة ماركوني في بريطانيا البث ثم احتكرت الإذاعة البريطانية بعد ذلك تابعت شبكات الإذاعة البث في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- عبدا لعزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989، ص 230.

تبقي المستمع على علم بما يحدث " [1].

تعتبر إذاعة المملكة العربية السعودية أول المحطات التي أنشئت في دول المجلس عام 1949 والتي أذيعت من مدينة جدة، ثم كانت إذاعة الكويت هي ثاني الإذاعات الخليجية في دول المجلس التي بدأت أول إرسال إذاعي عام 1951، تلتها إذاعة البحرين باعتبارها ثالث إذاعات دول المجلس من حيث النشأة حيث بدأت إرسالها في 21 يوليو 1955 ثم تأتي باقي دول المجلس[2].

كما عرفت دول المجلس التلفزيون كوسيلة إعلامية من خلال القطاع الخاص مخالفاً لما سبق من الإذاعة والصحافة الحكوميتين، حيث عرفت الكويت التلفزيون في نهاية الخمسينيات من قبل مستثمر كويتي اتفق مع شركة أمريكية على إدارة تلفزيون خاص يشمل الرسوم المتحركة والأفلام الترفيهية، قبل أن تشرع الحكومة بإنشاء تلفزيونها الوطني عام 1961 [3].

أ- أما في المملكة العربية السعودية فقد أسست شركة النفط العربي (أرامكو) في المنطقة الشرقية محطة تلفزيونية مقتصرة على العاملين بالشركة، وهذا يبين أن محطات الإرسال كانت ضعيفة وعدد المشاهدين كذلك بسبب أن مدى الإرسال القصير والسبب الآخر كان يعود إلى أن انتشار أجهزة الاستقبال التلفزيوني في تلك الفترة قليلة وغير منتشرة وذلك راجع إلى الحالة الاقتصادية المتواضعة[4].

كما تزامن عقد السبعينيات من القرن الماضي مع تطور محطات التلفزيون لدول المجلس تطوراً كبيراً بحيث تم التوسع في إنشاء محطات البث التلفزيوني ونقل البرامج التي تتولى وزارات الإعلام إدارتها وتطويرها، وقد عقد الاتفاق بين دول المجلس حتى قبل قيام منظومة مجلس التعاون الخليجي على إنشاء مجموعة من

1- د. جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 367.

2- للمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع وزارة الإعلام الكويتية على الموقع الإلكتروني: www.media.gov.kw.com تاريخ الاطلاع 6 سبتمبر 2015.

3- وليد الداود، تلفزيون الكويت بين الأمس واليوم، وزارة الإعلام الكويتية، دولة الكويت، 2011، ص 21.

4- د. محمد أحمد صبحي، تلفزيون المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره، شركة المدينة المنورة للطباعة، جدة، 1987، ص 27.

المؤسسات الإعلامية الخليجية المشتركة ومنها[1]:

أ- جهاز تلفزيونات الخليج، الذي يضم محطات تلفزيونات دول المجلس والذي أنشأ عام 1977 بهدف تحقيق أهداف اتحاد الإذاعات العربية ودعم التعاون في إطاره ويتولى تنسيق التعاون بينها وتطويرها وتشجيع الإنتاج التلفزيوني الخليجي وتنسيق البث التلفزيوني المشترك والتعاون مع المؤسسات الإعلامية الخليجية والعربية والعالمية.

ب- مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، والتي بدأت إنتاجها بإنتاج برامج تلفزيونية وسينمائية وإذاعية متميزة، والتي مقر مركزها دولة الكويت في عام 1977 وتسعى لتوثيق الجوانب الحضارية والتنموية بمنطقة الخليج وإنتاج كل ما من شأنه الارتقاء بمستوى المنطقة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية.

ج- وكالة أنباء الخليج، التي تم أنشاؤها في المنامة عام 1978 بهدف بث الأخبار والتقارير والتحقيقات الصحفية المتعلقة بدول الخليج.

لقد شهدت وسائل الإعلام تطوراً متسارعاً ومذهلاً زاد من أهميته وعظم أثره وأصبحت المادة الإعلامية واحدة من أهم وسائل التطوير والنهوض بالمجتمع وسلاحاً من أشد الأسلحة تأثيراً في كف من يتقن استخدامه[2].

لم يكن الإعلام الخليجي بمنأى عن ذلك، فهو جزء من الظاهرة الإعلامية العالمية وله آثار واضحة على مستوى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فقد أسهم في نقل المعرفة الحديثة ونشر الثقافة حتى أصبحت المعرفة جزءاً من ثقافة المجتمع[3].

---

1- د. محمد معوض، دراسات في الإعلام الخليجي، دار الكتاب الجديد، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 10.

2- حسن عماد مكاوي وليلي حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002، ص 65 - 66.

3- علي أبو زيد، الإعلام الخليجي، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، عدد يونيو 2015، السنة السادسة، ص 102.

كما فرضت العولمة نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة وأفرزت نظاماً عالمياً يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا وزيادة التقارب على مستوى الاتصالات بين الدول، وكان من ميزات هذا النظام الثورة الاتصالية التي رافقتها حركة اجتماعية دولية وأصبحت تستخدم بموجبها أشكالاً جديدة من وسائل النقل والتكنولوجيا[1].

وبذلك خلقت الاتصالات المرئية نوعاً من التلقي الأممي، ويرى بعض المفكرين المعاصرين من أمثال (فرانسيس فوكوياما) أن العولمة واعدة التحديث وبقدر كبير من الشفافية والانفتاح وتعليم أفضل وبدافع التقدم في التقنية المعلوماتية الذي لا يمكن مقاومته، والأمم التي ترفضها محكوم عليها بأن تكون أمم متخلفة[2].

ومع بروز التطور التكنولوجي والاتصالات الحديثة، لم تعد القنوات الأرضية ذات فاعلية للإعلام بل اتجهت دول العالم إلى القنوات الفضائية التلفزيونية ومنها دول المجلس التي باتت تمتلك أكثر من نصف عدد القنوات الفضائية التلفزيونية العربية وكانت بداياتها في عقد التسعينات من القرن الماضي، فاتجهت دول المجلس إلى التوسع في مجال القنوات الفضائية سواء الحكومية أو الخاصة في محاولة للمنافسة[3]، وبهدف نشر المواد الإخبارية سواء للمشاهد في دول المجلس أو المشاهد العربي والإسلامي في البلاد العربية والمهجر، حيث أنشئت القنوات الفضائية الدولية وفق أهداف وأنماط متعددة، فكان هناك قنوات أنشئت بغرض نقل بث المحطات الغربية غير المفتوحة للجمهور العربي وفق نظام الاشتراك، كما كانت هناك قنوات خاصة جاءت على نمط غربي في الغالب (سواء في مجال الأخبار أو الإعلام أو الأغاني أو الرياضة) كما استفادت التيارات الأخرى والاتجاهات الإسلامية في إطلاق

---

1- حسن عماد مكاوي وليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، مرجع سابق، ص 62.

2- بدرية البشر، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي (دبي - الرياض) نموذجان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 62.

3- محمد شكري سلام، ثورة الاتصال والإعلام من الإيدلوجيا إلى الميديولوجيا «نحو رؤية نقدية»، مجلة عالم الفكر، القاهرة، العدد:1 يوليو-سبتمبر، المجلد 32، 2003، ص 89.

قنوات خاصة بها كالقنوات الدينية[1]، وكان واضحاً أثر المستثمرين السعوديين في إنشاء القنوات الفضائية العربية المعروفة[2]

ومنها تلفزيون الشرق الأوسط (*MBC*)[3] والذي بدأ بثه في سبتمبر 1991، ثم قنوات راديو وتلفزيون العرب (*ART*) التي بدأت إرسالها في أكتوبر 1993، وشبكة أوربت (*Orbit*) التي بدأت أولى قنواتها من روما في مايو 1994 [4].

كما اتجهت دول المجلس إلى إنشاء القنوات الإخبارية التي تعتبر ذات أثر كبير على الرأي العام ومن ثم على سياسات الدول، فالقنوات الإخبارية تسعى لإبراز

---

1- د. محمد المسفر، تحليل الرسالة الإعلامية تأثير الفضائيات العربية على الشباب العربي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الفكر، العدد: الثالث، الجمهورية الجزائرية، 2008، ص 32.

2 – تمتلك شركة المملكة القابضة حصة كبيرة من المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق إحدى أكبر المؤسسات الإعلامية في الشرق الأوسط، وتشمل اهتمامات المجموعة النشر والتوزيع والإعلان والعلاقات العامة والوسائط المتعددة والتعليم ووسائل الإعلام الحديثة، وتعتمد المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق على سمعتها كمصدر موثوق للمعلومات وجسر التواصل بين الشرق والغرب، وتستمر إيراداتها في الارتفاع لا سيما في الطباعة والنشر اللذين تدرك شركة المملكة القابضة أنهما سيظلان محرك النمو في المستقبل. ولقد بدأت المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق في عام 1963 بمثابة منشأة صغيرة للطباعة في المدينة المنورة، وأسهمت بدور كبير في تطور الصحافة الورقية في ذلك الحين، هذا وقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدا لعزيز آل سعود رئيس المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق على أن النجاح المستمر الذي حققته المجموعة إنما يرجع إلى الفكر الإبداعي المتطور الذي تسير به أعمالها ومبادراتها، وتتكون المجموعة من العديد من الشركات مثل الشركة السعودية للأبحاث والنشر صاحبة امتياز إصدار ست صحف يومية وأربع مجلات أسبوعية، والشركة السعودية للتوزيع وهي التي تعنى بتوزيع الصحف اليومية والمجلات والمواد الدعائية والخليجية للإعلان والعلاقات العامة، وشركة مصانع هلا والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، وقد تحولت من شركة محدودة إلى مساهمة في عام 2000،ومنها جريدة اليوم والبلاد والرياض والمدينة والاقتصادية والشرق الأوسط والحياة ومجلة سيدتي والرجل والجميلة وسيدتي للأزياء، يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني: www.kingdome.com. تاريخ الاطلاع 20 يونيو 2015.

3 – بدأت بثها في العاصمة البريطانية لندن لتصبح أول مجموعة قنوات فريدة من نوعها في العالم العربي، ومنذ عام 1991 التي تأسست فيه MBC وهي تستمر في سجلها الحافل والمتميز الذي يمتد على مدى عالمية تثري حياة ملايين المشاهدين من خلال التواصل والتفاعل معهم، فقد بدأت بقناة واحدة وتشتمل اليوم على 18 قناة تلفزيونية غير الإذاعية، وتتخذ من مدينة دبي للإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة موقع لها، وتتنوع قنوات MBC بين الترفيهية والعائلية والأفلام والأطفال والمغامرة والتشويق والهندية والمدبلجة. للمزيد يمكن الرجوع لموقع المجموعة الإلكتروني: www.mbc.net.com تاريخ الاطلاع 25 يونيو2015.

4- د. محمد معوض، القنوات التلفزيونية الفضائية الخليجية ومستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، دولة الكويت، العدد: الثاني، السنة الحادية والعشرين، مايو 1997، ص 2 -9.

نفسها كناقل للأنباء وفي نفس الوقت محلل لها ويتم تصنيف القنوات الفضائية عبر تصنيفات عدة أبرزها التصنيف الذي يتخذ من الإقليم المستهدف بالبث إطار له، فمع عقد التسعينيات بدأت القنوات الإخبارية الأجنبية تغزو العالم العربي بالكم الهائل من القنوات الإخبارية والتي تبث باللغة العربية مستهدفة المشاهدين في المنطقة العربية[1].

ومنذ انطلاق قناة الجزيرة الإخبارية[2] في دولة قطر عام 1996 [3] أعطت صياغة جديدة للبرامج السياسية والإخبارية التي غلبت عليها الصبغة النقدية للأنظمة العربية والقوى الغربية التي كانت مخالفة لطريقة العمل الإعلامي الحكومي السائد بالمنطقة، حيث كان تناول القناة للمواضيع المستجدة تناولاً دون حدود وبذلك شدت المشاهد العربي الذي كان متعطشاً لذلك النوع من العرض الإخباري والنقاشات والتحليلات[4].

وبهذا تعتبر قناة الجزيرة اليوم من القنوات الإخبارية الرائدة ليست على مستوى منطقة الخليج العربي بل على مستوى العالم ككل، حيث تتمتع بشعبية واسعة النطاق لدى الشعوب العربية وكذلك الغربية بسبب بثها باللغة الإنجليزية، ويرجع ذلك كله لمعالجتها لقضايا تكون اهتماما عقدياً لدى تلك الشعوب وكأنها

---

1- سامي الشريف، الفضائيات العربية: رؤية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 176 - 177.

2 - تعريف النشرة الإخبارية في معجم المصطلحات الإعلامية بأنها اصطلاح إذاعي يُطلق على فترة زمنية تخصصها محطات الإذاعة والتلفزيون لتقدم فيها أهم ما وقع فيها من أخبار وأحداث. للمزيد يمكن الرجوع إلى: كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987، ص 603.

3 - أهتم أمير قطر السابق سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ( 1995 - 2012) بوسائل الإعلام في قطر أشد الاهتمام وبشكل كبير وبدعم حرية الإعلام والصحافة، فتم إنشاء قناة الجزيرة الفضائية عام 1996 وبعد أكثر من عشر سنوات أصدر قراراً يقضي بإنشاء المؤسسة القطرية للإعلام لتجمع تحت سلطتها كل أجهزة الإعلام في دولة قطر، ونص القرار على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة القطرية للإعلام تكون لها شخصية معنوية وموازنة تلحق بموازنة مجلس الوزراء وتدار على أساس تجاري وتهدف المؤسسة إلى تحقيق رسالة مضمرة عبر الإعلام المسموع والمرئي. يمكن الرجوع إلى:
Christine Florie and Other's, Cultures of the World: Qatar Marshall Cavendish Benchmark, China, 2008, PP 07.

4- انتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2005، ص 509.

تتكلم بما يجيش في خواطرهم[1].

وفي المقابل أنشأت قناة العربية الإخبارية مرادفة لقناة الجزيرة التي كانت مهيمنة على الساحة الإخبارية العربية والتي واجهت انتقادات من قيادات دول عربية بالتدخل في شئون بلادهم، فأتت قناة العربية بتغيير نمط الخطاب الإخباري حيث تزامن افتتاحها مع الغزو الغربي للعراق في 2003 [2]، واستطاعت خلال فترة قصيرة من أن تفرض نفسها كأحد مصادر الأخبار وأهم اللاعبين على المشهد الإعلامي بسبب تغطيتها الموضوعية والأسلوب الصحافي المتوازن حيث تتابعها مجموعة واسعة من الشبكات الإخبارية[3].

تمثل القنوات الفضائية الإخبارية لدول المجلس إحدى الواجهات للعمل المشترك من خلال القوة الناعمة وأنها عقدت العزم على ملء فراغ القوى التقليدية وسعت جدياً نحو قيادة المنطقة لمستقبل أفضل متسلحة بمقومات عوامل تدعو إلى تشكيل اتحاد خليجي وعلى رأسها القوة المالية والاقتصادية والاستقرار السياسي والدبلوماسية الناعمة التي منها القوة الإعلامية متمثلة في قناتي الجزيرة والعربية الإخباريتين[4].

تتجه دول المجلس إلى بذل المزيد من الاستثمار في تنمية وتطوير القطاع الإعلامي الإخباري لخلق مناخ ملائم يدعم جهود الدبلوماسية الخليجية، وهكذا تعتبر القنوات الفضائية لدول المجلس وسيلة دعم للسياسة الدولية لتحقيق أهدافها

1- د. عبدا لخالق عبدا لله، التنافس المُقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 192، السنة الثامنة والأربعون، إبريل 2013، ص 82.

2 - بدأت قناة العربية الإخبارية وهي أحد فروع مجموعة *MBC* بثها في 3 مارس 2003، متخذة من مدينة دبي للإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة موقع لها، وتبنت القناة قائمة من التغيرات المختلفة عن تلك التي تستخدمها وسائل الإعلام العربية الأخرى خصوصاً وقد تزامن وقت إطلاقها مع الغزو الأمريكي البريطاني على العراق، واهتمت قناة العربية بالأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية، وتولى إدارتها حين ولادتها وزير الإعلام الأردني السابق صالح القلاب.

3 - ياس خضير البياتي، الغزو الإعلامي والانحراف الاجتماعي في دراسة تحليلية لبرامج الفضائيات العربية، كلية المعلومات والإعلام والعلاقات العامة، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 285.

4- سامي الشريدة، الفضائيات العربية رؤية نقدية، مرجع سابق، ص 177.

ناهيك عن دورها في إبراز قضاياها وتوضيحها وخدمة أهدافها وأغراضها كما تؤثر في صناعة القرارات السياسية الخليجية الخارجية[1].

وبالتالي يؤدي إلى ريادتها إقليمياً وعربياً وتزيد من تفاهم دول المجلس نحو قضايا باتت مهمة لاطلاع المجتمع الدولي عليها لأن الصورة بحد ذاتها خبر وقد تغُني عن مئات المقالات والتحليلات حيث أنها تترك انطباعا لدى المشاهد سلباً أو إيجاباً، فمثلاً أحداث الربيع العربي العنيفة والمؤلمة وصور عمليات الذبح التي قام بها تنظيم داعش الإرهابي أحدثت تأثيراً مرعباً لدى أوساط غير قليلة من المشاهدين[2].

إن تعدد البواعث والأسباب لإنشاء القنوات الفضائية الإخبارية الخليجية يعزو إلى أن تياراً إعلامياً قوياً حقيقياً فرض قواعده باستقلاليته، بل حتى على تلك القنوات الرسمية كذلك التي اضطرت إلى مجاراة عصر العولمة ودخول حقل التحديث، وتعتبر الفضائيات الخليجية الحديثة تغيراً في الشكل والمضمون مما أسهم لاستحواذها على غالبية عظمى من المشاهدين العرب وشغلتهم عن متابعة القنوات الدولية الأخرى وذلك راجع للعوامل التالية[3]:

- استعمالها للغة الأم، حيث سهلت عملية التلقي والفهم.
- تعددها، حيث وفرت خيارات للمشاهد الخليجي والعربي.
- تنوع برامجها وتعدد تخصصاتها في مجال الحياة والعلم والفكر.

لقد أحدثت الفضائيات الخليجية تغيراً مهماً بتقديمها أدوات تمثل نقلة إعلامية جديدة للفرد والجماعة ولا سيما في المجال السياسي وخاصة القنوات الفضائية الإخبارية التي تفوقت على الإعلام الحكومي التي جسدت وحدة الفكر إزاء قضايا

---

1- رفيق نصر الله، دور الميديا في إدارة الأزمات والحروب، بيروت، بيسان، الطبعة الأولى، يناير 2011، ص 37.

2- د. خالد الصوفي و د. علي البريهي، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو «الربيع العربي»: دراسة ميدانية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، المجلد الثاني، يناير 2014، ص 32.

3- د. ياس خضر البياتي، المجتمع الخليجي وإشكاليات تأثير الصورة المتلفزة، الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد: الثامن، مارس 2010، ص 76.

دول المجلس والوطن العربي حتى أصبحت تلك الفضائيات جزء من السياسة ومن حياة الناس كذلك والتي تشكل آراءهم وأفكارهم ومواقعهم[1].

لقد لعبت الفضائيات الخليجية دوراً مهماً في مواجهة النفوذ الإعلامي، حيث استطاعت أن تواجه الآلة الإعلامية الغربية منها وكذلك الإقليمية، بحيث أصبحت مصدراً إعلامياً وخبرياً أثناء الأزمات ولا سيما موجة الربيع العربي، فقد كانت القنوات الغربية (CNN و FOX و BBC) تقدم واقع مغاير لأحداث تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا[2].

في حين تزامن هجوم قنوات إقليمية تدعم فئات معينة محددة في موجة الربيع العربي وتعتبر الذراع الإعلامي لإيران في سعيها للهيمنة على المنطقة بوسيلة الإعلام وفي سعيها لقسيم المجتمعات الخليجية التي نشطت في هجومها الإعلامي[3] على السعودية والبحرين من خلال قنوات مثل (العالم والمنار والميادين)[4].

لقد أسهمت الفضائيات الخليجية في ارتقاء مستوى الأداء الإعلامي والمهني وابتكرت أسلوبا جديداً في قنوات الصحافة الفضائية العربية المعاصرة وبخاصة في مجال النشرات الإخبارية وتقارير المراسلين في الحوادث والأزمات التي تعصف

---

1- عبدا لقادر عراضة ومحمد الفاتح حمدي، إنتاج النشرات الإخبارية التلفزيونية، دار أسامة، عمان، الأردن، 2013، ص 74.

2- صباح ياسين، الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 414، السنة السادسة والثلاثون، أغسطس 2013، ص 65.

3 - لقد قامت إيران بدعم واستغلال القنوات التابعة لها، وتعتبر ذراعها الإعلامي الناطقة بالعربية والفارسية والإنجليزية في بث مواد إعلامية مسيئة تتضمن التحريض الطائفي والكراهية والعنف والإرهاب وإشاعة الأكاذيب بحق القيادات السياسية والمجتمعية في دول المجلس وبالأخص السعودية والبحرين، وكانت مملكة البحرين قد رصدت أكثر من 40 قناة عربية تبث عبر القمر عربسات مدعومة من إيران ولها مواقف ضد دول المجلس والبحرين. وبحسب تقارير إعلامية فإن هذه القنوات قد انتشرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتبنت منذ البداية الخطاب الإيراني فأصبحت القوة الإيرانية الناعمة ضد دول الخليج متجاهلة مصلحة الشعوب العربية وأمنها القومي، وسبق أن نشرت تحذيرات منذ سنوات ضد هذه القنوات من جهات إعلامية ودبلوماسية عربية عديدة، ومن القنوات التي تم التحذير من خطابها السياسي المشحون بالطائفية هي العالم والمنار والأنوار والكوثر والغدير والميادين والدعاء والفرات وآفاق وبلادي.

4- جريدة الرياض، بعد تهديد البحرين: هل سيتم إيقاف القنوات الإيرانية المُعادية للخليج ؟، العدد: 16044، 28 مايو 2012.

بالوطن العربي السياسية منها أو الفكرية، الأمر الذي أدى إلى إسهامها في توسيع الحوار السياسي والاجتماعي الذي أدى بدوره إلى خلق حماسٍ متجددٍ للنهوض بالعمل الجماعي الإعلامي لدول المجلس واستعماله كأداة لنشر القوة الناعمة لها[1].

**ب-استخدام أداة الإعلام كأداة خليجية واحدة**

حققت المسيرة الإعلامية لدول المجلس إنجازات كبيرة من خلال 35 عاماً المنصرمة ومنها تطوير التنسيق الإعلامي الخليجي في التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية في ضوء الاستراتيجية الإعلامية الخليجية[2]باعتبارها إطاراً مرجعياً لدول المجلس في تفعيل لجان العمل الإعلامي المشترك، فالاستراتيجية الإعلامية الخليجية (2010 - 2020) تم اقرارها في الدورة الحادية والثلاثون للمجلس الأعلى والتي عقدت في ديسمبر 2010 [3].

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس من خلال ترسيخ الهوية الخليجية والعربية والإسلامية لدول المجلس وتعميق المواطنة الخليجية لدعم وترابط المجتمع الخليجي وأمنه واستقراره بهدف تنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين ودعم لمسيرة المجلس وتمحورت في الآتي[4]:

أ-التعريف بدول المجلس وثقافتها وحضارتها ومنجزاتها من خلال تنظيم

---

1- ياس خضير الباتي، المجتمع البياتي وإشكاليات تأثير الصورة المتلفزة، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، العدد: 8، مارس 2010، ص 77.

2 - الاستراتيجية الإعلامية الخليجية تعمل على تقديم إعلام متطور يخدم مصالح دول المجلس وشعوبها ويرسم صورة إيجابية عنها وتمتلك الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، وقد قدمت هذه الاستراتيجية عدداً من الأهداف الفرعية والبرامج والمبادرات التي يمكن أن تساعد في بلورة العمل الإعلامي الاستراتيجي بما يحقق أهداف مجتمعات دول المجلس والتي تراعي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة والتلفزيون والصحافة ووكالات الأنباء والمطبوعات والإعلام الخارجي، وكانت هذه الاتفاقية أتت في إطار مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدا لله بن عبدا لعزيز آل سعود طيب الله ثراه حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك وطرحت أول مرة في الدورة التاسعة والعشرون للمجلس الأعلى بمسقط عام 2008.

3 - وكالة أنباء البحرين (بنا): www.bna.bh.com تاريخ الاطلاع 21 يونيو 2015.

4- يمكن مراجعة الاستراتيجية الإعلامية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الموقع الإلكتروني: www.gcc.sg.org.com تاريخ الاطلاع 11 سبتمبر 2015.

حملات وبرامج إعلامية موجهة إلى الخارج عن ثقافة دول المجلس وقيمها الحضارية والإنسانية في مختلف المجالات.

ب ـــ التركيز على الأهداف التنسيقية والتعاونية في المجال الإعلامي بين دول المجلس من خلال تبادل الخبرات بين أجهزة الإعلام وتبادل المواد والبرامج بين المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية وزيادة حجم الإنتاج الإعلامي المشترك وتسهيل توزيع الصحف والمطبوعات بين دول المجلس.

ج ـــ الارتقاء بمستوى الإعلام في دول المجلس وتحديد الأهداف والبرامج من خلال تطوير صناعة الإعلام والإعلان في دول المجلس عبر التوسع في إشراك القطاع الخاص في الإذاعة والتلفزيون وتشجيع ودعم مؤسسات الإنتاج الإعلامي والتوسع في استخدام تقنيات الاتصال والإعلام الحديثة ومنح المؤسسات الإعلامية الحكومية الاستقلال المادي والإداري.

د ـــ دعم ترابط المجتمع الخليجي وأمنه واستقراره من خلال إنتاج مضامين إعلامية تحض المجتمع الخليجي ضد كل ما يهدد تماسكه وأمنه واستقراره وإبراز المشتركات العامة بين شعوب دول المجلس الثقافية والاجتماعية والتاريخية وترسيخ احترام أنظمة الدول الأعضاء ودساتيرها وقوانينها ورموزها وخصوصيتها والسعي إلى توعية المواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية والتعريف بحقوق الإنسان.

على ضوء ذلك فقد شجعت الاستراتيجية الإعلامية الخليجية على انتشار البرامج التي تهتم بإبراز ونشر التراث الخليجي والموروث الشعبي (الفلكلور) خارج نطاق دول المجلس والتي تعتمد على منظومة من الركائز التي تستهدف تكريس القيم الإيجابية المستندة إلى عراقة التراث الخليجي الشعبي وتقاليده وأخلاقياته المستمدة من أصالة المجتمع العربي الخليجي، فقد أدت القنوات الفضائية الخليجية إلى نشر الموروث الشعبي الخليجي، ومثال على ذلك انتشار الأغنية الشعبية الخليجية على مستوى العالم العربي متزامنة مع تقنية (الفيديو كليب)[1].

1- نعيم فاعور، الأغنية الشعبية من سفح المجتمع إلى قمته، أفق نشرة تصدر عن مؤسسة الفكر العربي، لبنان، العدد: الخامس والعشرون، أكتوبر، 2013، ص 5.

اهتمت دول المجلس في المجالات الفنية والأدبية والإعلامية والفكرية الخليجية حيث أصبحت المدن الخليجية محطات للثقافة كما هي (مدينة دبي للإعلام والمنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي)[1] بوجود كبرى الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وأصبحت تضاهي العواصم الأدبية العربية الكلاسيكية والتي أدت القوة الإعلامية وانتشار الفضائيات الخليجية فيها لزيادة النهضة الدرامية والفكاهة[2].

كل ذلك أدى لتوسع انتشار القنوات الخليجية إلى خارج حدود الإقليم وصولاً إلى المشاهدين في أرجاء العالم العربي، وهذا راجع إلى الطفرة الإنتاجية وانتشار الفضائيات المخصصة لذلك فضلاً عن تنبه المنتجين إلى تأسيس قفزة فنية خليجية تنافس الدراما العربية من جهة ومن جهة أخرى مواجهة المد الدوبلاجي للمسلسلات غير العربية[3].

لقد أدى انتشار الفضائيات الخليجية إلى وصول اللهجة المحلية إلى الجمهور العربي بسهولة ومن ثم عشق المواطن العربي إلى تلك الدراما والمسلسلات الخليجية، وتعتبر القفزة الإنتاجية لدول المجلس بسبب توفر شركات الإنتاج الواعية لأهمية الفن والثقافة في تاريخ شعوب الخليج[4].

---

1 – مدينة دبي للإعلام هي منطقة حرة تملكها شركة دبي القابضة مخصصة للعمل الإعلامي بكافة صوره وأشكاله تأسست عام 2001، واستطاعت استقطاب وجود كبريات الشركات الإعلامية العربية والعالمية مثل: *CNN,BBC,Show Time* أما المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي فهي تتبع مدينة دبي للإعلام وتأسست عام 2003، وهي منطقة تختص للإنتاج الإعلامي بأنشطته المختلفة ويعتبر المشروع الأكبر من نوعه على امتداد المنطقة ويهدف إلى خدمة التوجيه العام كمركز إعلامي إقليمي من خلال الاهتمام بتطوير بنية أساسية عالمية المستوى وتوفير بيئة عمل مثالية قادرة على مواجهة المنافسة العالمية والتي وفرت للمنطقة مزيجاً من التكنولوجيا بالغة التطور وكذلك البنية الأساسية عالمية المستوى مع عدم إغفال الوسائل التقليدية الفاعلة بهدف رفع كفاءة صناعة الإعلام الإقليمية.

2– عبدا لرحمن محمد الشامي، الإعلام الجديد والإعلام القديم: التحديات والفرص، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، كلية الإعلام، جامعة الكويت، العدد: 125، المجلد: 32، شتاء 2014، ص 137.

3– عبدا لرزاق محمد الدليمي، الإعلام العربي: ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص 107.

4– ا. د. محمود خليل، إنتاج اللغة في النصوص الإعلامية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 20.

لقد أصبحت الأعمال الخليجية التي تنفذ بقدر عال من الإمكانات الإنتاجية فضلاً عن تميز الفكرة والقصة والسيناريو وصولاً إلى مواقع التصوير، وباتت تلك الأعمال تحقق نجاحاً كبيراً وانتشارا عربياً مهماً منافسة فيه الأعمال العربية والأجنبية، وهذا أحسن استعمال للقوة الناعمة من خلال الإعلام[1].

لقد أعطت الأعمال المشتركة الخليجية الدراما والمسلسلات والفضائيات الخليجية رونقاً أكبر من خلال استحواذها على رصيد أكبر من السيطرة الإعلامية بحيث تم توظيف الأعمال بعناية من أجل المنافسة مما ينعكس على جودة الأعمال الدرامية بشكل عام نظراً للتمازج الخليجي والنهوض بالإعلام اتجاه خارج الإقليم[2].

تنفيذاً لمفهوم القوى الناعمة وتأثيرها الفاعل إعلاميا وباعتبار الرياضة في المجتمعات الحديثة نشاطاً واسعاً وتدخل معها في علاقات شاملة في التأثير لدى المتابعين والمشاهدين، يعتبر النشاط الرياضي حالياً صناعة تتضمن مجالات متعددة بدءاً من بناء المنشآت وشراء التجهيزات والمعدات وإعداد وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية وما يرتبط بذلك من مؤسسات أكاديمية وعلمية[3].

لقد أسهمت وسائل الإعلام في تغير عالم الرياضة بشكل كبير، حيث حولته من مجرد منافسات ترفيهية إلى وسيلة تجارية مربحة بحيث تتفوق القنوات الفضائية بقوتها التأثيرية على وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية (كالصحافة والإذاعة) بامتلاكها مميزاتها وإمكاناتها جميعاً[4].

وقد أتاحت التقنية التكنولوجية الحديثة مزيداً من الخيارات، إذ يمكن من خلال الشاشة تقديم المعلومات التي تنقل بالاتصال الشخصي أو عن طريق الكلمة

---

1- نهوند القادري عيسى، قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 157 - 158.

2- نهوند القادري عيسى، المرجع السابق، ص 158.

3- د. عمار طاهر، التغطية الإخبارية للأحداث الرياضية، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العراق، العدد: 6 - 7، سبتمبر 2009، ص:152.

4- ديفيد روي، الرياضة والثقافة ووسائل الإعلام - الثالوث الصعب: ترجمة: هدى فؤاد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص 37.

المكتوبة أو الصورة الثابتة وكذلك الاقتران بجوانب تتعلق بالدعاية والتسويق، فقد أصبحت الإعلانات التجارية صنواً للرياضة بمختلف مراحلها بدأ بممارستها (ملابس اللاعبين) مروراً بمتابعة الإعلان في الملاعب والفضائيات[1].

لقد سيطرت القنوات الفضائية وأصبحت مهمينة على الدورات والبطولات الرياضية حتى أصبح النقل الفضائي من أهم مفردات السياسة التسويقية ولا سيما مع بروز المنافسة بين المحطات الرياضية المتخصصة والمشفرة والتي تعتمد على دفع المشاهد مبلغاً من المال فصلياً أو سنوياً مقابل الاشتراك، في حين أن الرياضة لم تعد قادرة على الاستغناء عن الفوائد المالية الكبيرة التي تجنى من وراء حقوق البث[2].

كما اتجهت دول المجلس إلى الاستثمار في المجال الرياضي بوصفه قوة مؤثرة على المستوى التجاري وعلى مستوى النفوذ كقوة ناعمة، فقد أسست قنوات رياضية فضائية حديثة مثل (أبوظبي الرياضية ودبي الرياضية و*ART* و*beIN sport*)[3] واستطاعت من خلالها النجاح في التجربة وكذلك على فرض واقعها وحضورها بين كل المحطات الرياضية وفي مختلف الأحداث والميادين الرياضية[4].

وفي المقابل اتجهت القنوات الرياضية الخليجية إلى احتكار حقوق البث من خلال تقنية تشفير القنوات التي لم تؤثر على نسبة المشاهدين، بل أدت إلى حفظ حق القناة الناقلة للحدث والمشاهد الذي يشترك بهذه القنوات أسوة بالقنوات

1- ديفيد روي، المرجع السابق، ص 38.

2- عبدالناصر فتاح الله، التلفزيون العربي والرياضة - ضبط العلاقة، مجلة إذاعات الدول العربية، تونس، العدد: 4، 2000، ص 38.

3 -beIN sport هي مجموعة قنوات رياضية ناطقة باللغة العربية تأسست في 1 أغسطس 2003 باسم الجزيرة الرياضية كأحد فروع قناة الجزيرة، وتحولت في يناير 2014 إلى بي إن سبورت، وتبلغ عددها 16 قناة مشفرة، وتمتلك الحقوق الحصرية والبطولات الرياضية في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا وتمتلك حق نقل بطولات كرة القدم الكبرى، مثل كأس العالم ودوري أبطال أوروبا والدوري الإنجليزي والإيطالي والإسباني والألماني، وقد قامت في 24 نوفمبر 2009 بشراء قنوات *ART* التي كانت مالكة حقوق البث لنهائيات كأس العالم في 2006.

4- د. نصير الدين العياض، البرمجة التلفزيونية في القنوات (دراسة تحليلية للأسس والدلالات )، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكة، الجزائر، العدد: 5، مارس 2010.

العاملة في كل من أوروبا وأمريكا والتي يشترك بها عدد كبير من المشاهدين[1].

لقد استثمرت دول المجلس في الدبلوماسية الرياضية من خلال رعايتها المنافسات الرياضية المحلية والدولية في الوقت الذي لا تنحصر في القنوات الرياضية الخليجية في نقل الأحداث المحلية والخليجية والعربية والآسيوية فقط بل اشتملت البطولات الأوروبية والأمريكية والعالمية، وإيماناً منها بأن الاستثمارات الرياضية تلبى حاجات عقلانية بعيدة المدى كالحاجة إلى تنويع الاقتصاد[2].

لقد عززت الاستثمارات الخليجية في المجال الرياضي إلى تحقيق بعض الأهداف التي تتعلق بالمجتمعات الخليجية كاستضافة مملكة البحرين سنوياً منذ عام 2004 سباق (*Formulla One*) الدولي وتبعتها أبوظبي عام 2008، كما حققت دولة قطر سبقاً على مستوى الدول العربية بتحقيق أحد أكبر النجاحات من خلال فوزها باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022، فهذه البطولة العالمية هي أكثر الأحداث الرياضية جذباً للاهتمام الإعلامي العالمي حيث تعتبر كرة القدم أكثر الألعاب الشعبية في العالم[3].

لم تكتفي دول المجلس بقوة الإعلام فقط من خلال الفضائيات، بل أولت للمجال الثقافي دوراً كبيراً، ويتمثل ذلك بالصعود الأدبي والفكري، فتمتلئ قاعات ومسارح ومراكز الفنون والأكاديميات الفنية والعلمية والمتاحف في هذه المدن المطلة جميعاً على مياه الخليج العربي بالندوات والمؤتمرات والمعارض الفنية والسينمائية والمسرحية على امتداد العام، وهو ما جعل نموذج القوة الناعمة لدول المجلس بالغ التأثير على المستوى الإقليمي التي أصبحت بحيرة ثقافية تنتج المعرفة والفكر

---

1- beIN Sport تظهر على الشاشة بديلة عن الجزيرة الرياضية، مطر عبيد، جريدة إيلاف، لندن، العدد: 4613، 7 يناير 2014.

2- محمد صاحب سلطان، إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 235 - 240.

3- باسكال بونيفاس، الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أكتوبر 2013، ص 4.

وإبرازه للعالم العربي[1].

تقدم دول المجلس أكبر دعم وتمويل للمجالات الفكرية والأدبية، فعلى سبيل المثال تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من الجوائز والتكريم والتشجيع وتحفيز العمل في مجالات العلم والفنون والآداب من خلال تقديم جائزة الشيخ زايد للكتاب[2] وجائزة شاعر المليون، بينما في مملكة البحرين نجد جائزة عيسى لخدمة الإنسانية تمنح لكل من يكافح ويسعى من أجل تحسين ظروف البشرية[3].

فيما عرفت المملكة العربية السعودية بتميزها منذ عقود بأصالة جوائزها المساندة والداعمة للبحث العلمي والدراسات الإسلامية والأدب العربي والطب والعلوم، فقد قدمت جائزة الملك فيصل العالمية التي تمنح لصاحب أكبر إسهام علمي مسلم، وكذلك جائزة الملك عبدا للّه بن عبد العزيز للترجمة[4].

تأتي جائزة عبد العزيز سعود البابطين في دولة الكويت في مجال الإبداع الشعري والأدبي لتهتم بالأدب العربي في مجال الشعر[5]، بينما تقدم دولة قطر أكبر جائزة عربية في مجال العلوم الاجتماعية المعروفة باسم الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية، إضافة إلى اهتمام دول المجلس قاطبة بجوائزها المحلية والعالمية للقرآن الكريم، ولقد تكون حددت بعض دول المجلس يوماً وطنياً للاحتفال بالعلم والعلماء يسمى "عيد العلم"[6].

كل ذلك أدى لتحقيق طفرة ثقافية في دول المجلس كما حققته في مجالات

---

1- خالد بن سالم الغساني، الثقافة جزء أصيل في تنمية كياننا، مجلة المسرة، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، العدد: 66، السنة السادسة، سبتمبر 2013، ص 3.

2- الموقع الإلكتروني لجائزة الشيخ زايد للكتاب: www.zayedaward.ae.com تاريخ الاطلاع 14 سبتمبر 2015.

3- الموقع الإلكتروني لجائزة عيسى لخدمة الإنسانية: www.isaaward.org.com تاريخ الاطلاع 14 سبتمبر 2015.

4- د. عبدا للّه العثيمين، جائزة الملك فيصل العالمية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، العدد: 7، يونيو 2009، ص 15.

5- الموقع الإلكتروني لجائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري: www.albabtainprize.org.com تاريخ الاطلاع 15 /9/ 2015.

6- مجلة جامعة قطر للبحوث، جامعة قطر، الدوحة، العدد: الثالث، مايو 2014، ص 9.

الصناعة والبناء والسياسة من خلال غذاء العقول والسعي لانتشار مراكز البحث العلمي من خلال الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية والفنية والمكتبات العامة إيماناً بمبدأ لا نهضة بلا علم[1].

إن تزايد حجم النفوذ والقوة القومية والخارجية لدول المجلس يستوجب إنشاء مراكز بحثية وثقافية وعلمية خارج حدود دول المجلس بهدف زيادة قوتها ونفوذها الخارجي مما يصب في مصلحتها القومية بالأساس ومصلحة الأمة العربية، إلا أن ذلك لم تراعيه دول المجلس وأدى إلى غيابها عن بيوت ومراكز الدراسات الاستراتيجية في الشرق والغرب[2].

تأمل دول المجلس في أن يكون العائد من وراء حالات النمو الاقتصادي والتنموي متزامنة مع القوة السياسية والدبلوماسية هي لتحقيق أهدافها القومية والوطنية الشاملة، وذلك لا يتم إلا بمصاحبة مراكز بحثية تؤهلها للقيام بذلك، فالأمر ذاته ينطبق على موضوع التأليف والنشر العلمي باللغات الأجنبية، فلا تكاد تجد باحثاً خليجياً ينشر ورقة بحثية رصينة تلقي الضوء على الجوانب السياسية والثقافية لدول المجلس في المراكز البحثية الغربية والأجنبية[3].

تمتلك دول المجلس المقومات السياسية الاقتصادية الكافية لإيصال صوتها وموقفها بقوة إلى دول العالم، ولا يتم ذلك إلا عبر مراكز بحثية منفتحة ومنتشرة في دول غربية وصديقة تحتضن ثلة من أبناء دول المجلس التي سوف تصدر عنها بحوث علمية ذات رؤية صادقة نابعة من فكر أبنائها من أجل إيصال صورة انجازات دول المجلس للحكومات الصديقة من خلال البحوث والمجلات العلمية والمطبوعات

---

1- د. علي بن عبدا لخالق القرني، التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.. الواقع...المشكلات...وجهود الإصلاح، مركز الخليج للأبحاث، الخليج في عام 2014 - 2015، جدة، 2015، ص 158.

2- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي. الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 33.

3- م. د. حسين علاوي خليفة، مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الإقليمية: دراسة في برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية، 2014، ص 411.

العلمية[1].

وتعتبر المراكز البحثية وما يصدر عنها من نتاج بحثي يخدم مصالح الدول المؤسسة لها، لذلك بات الأمر حتمياً على دول المجلس لضمان حضورها في المحافل العلمية وإبرازها ويضمن وصول الصوت الخليجي بهدف تصحيح المفاهيم الخاطئة أو المضللة بفعل الدور الإقليمي المضاد الذي تلعبه دول الجوار ومن ثم من تلك وتوسيع دور المراكز البحثية. إن إنشاء مراكز البحوث العلمية لدول المجلس بلا شك أنها تؤثر في التوجهات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسات المتبعة بسبب وجود مخازن للعقول (Think Tank)[2].

يرى الباحث أن القوة الإعلامية باتت تستعمل كسلاح قوي وكقوة ناعمة خارقة في أيدي الدول وما دونها كالمنظمات والجماعات الإرهابية، وتنبع أهمية المؤسسات الإعلامية من أنها أصبحت الصوت المسموع لدى جميع أفراد المجتمع، والأثر الذي تتركه المؤسسات الإعلامية لا يقتصر فقط على ما تبثه خلال ساعات اليوم والليل، بل يتعدى ذلك إلى ممارسة دور الموّجه، حيث تحاول كل جهة غرس قيمها ومفاهيمها وأفكارها ونظرياتها في عقول المتلقين وصولاً إلى أهداف مبرمجة سلفاً، وليس غريباً أن يكون من بين تلك الأهداف الإضرار ببعض الأنظمة والدول عبر برامج سافرة أو مستترة تسعى إلى تقويض الأمن والأمان والاستقرار الاجتماعي بها.

تمتلك دول مجلس التعاون تلك المقومات والإمكانيات، إلا أن ذلك لم يتحقق بالصورة المأمولة التي تليق بمكانة دول المجلس كدول داخل منظومة واحدة تسعى

---

1- د. جمال سند السويدي، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار (دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، من أبحاث المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة ما بين 25 - 26 مايو 2009.

2- بسمة خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير (Think Tank) ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية، العدد: الثاني، المجلد: الثاني، جامعة القادسية، الجمهورية العراقية، ديسمبر 2009، ص 133.

للوحدة وتعمل بنفس النمط المهني من أجل استثمار الثورة الإعلامية على أكمل وجه، فقد واجهت تحديات كبيرة في هذا المجال ولا سيما الإعلام الخارجي المشكك في قدراتها بحيث تواجه إعلام إقليمي وغربي يستغل جميع الأدوات الإعلامية من صحافة وتلفزيون وقنوات فضائية ومطبوعات يومية بعدة لغات، وهذا ما تحتاجه دول المجلس إلى مثل تلك القنوات الفضائية الإخبارية والحوارية الاحترافية الناطقة بعدة لغات مختلفة مقترناً بصحافة مكتوبة بتلك اللغات لنقل أهداف وسياسات دول المجلس.

**خلاصة القسم الثاني:**

إن أثر المتغيرات على السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون أصبح بالغاً بسبب الأهمية الكبيرة لدول المجلس، ولقد رأينا كيف كانت هي العلاقات ما قبل قيام منظومة مجلس التعاون وما هي العقبات التي واجهتها دول المجلس، وهنا نشيد بالعزم الكبير من قبل دول المجلس في السعي للتغلب على تلك المشاكل في سبيل تطوير مجلس التعاون إلى اتحاد منشود بين دولهم، حيث مازالت هناك دول كبيرة في عالمنا المعاصر حتى يومنا هذا تقف مشاكل الحدود عائقاً في تطوير العلاقات الثنائية بين الدول أو حتى بين منظومة دول.

أما الغزو العراقي لدولة الكويت، فلقد رأينا كيف جسدت دول المجلس مثالاً في وحدة الصف والعمل في اتجاه واحد من أجل تحرير دولة عضو في مجلس التعاون استنادا إلى الشرعية الدولية، وكيف تعاطت دول المجلس لمرحلة تغير النظام الدولي بعد انهيار القطبية الثنائية العالمية.

ومع تأثر دول العالم العربي بموجة (الربيع العربي) ومحاولة تمدده إلى دول مجلس التعاون، فإن دول المجلس قد تعاملت مع رياح (الربيع العربي) بمبدأ الإصلاح السياسي والديمقراطي الذي ينشده مواطنو دول المجلس، ولقد سعت دول المجلس كذلك إلى تطوير طموحهم في بناء قاعدة أوسع من التعاون وذلك من خلال محاولة إنشاء العملة الخليجية الموحدة وتطوير قواعد السياسة النقدية الموحدة لدول المجلس.

بعد تحديد آليات انتقال دول المجلس من التعاون إلى الاتحاد، سواء باستعمال آليات (القوة الصلبة) في مجال السياسة الخارجية والداخلية أو آليات (القوة اللينة) في مجال السياسة النفطية أو الإعلامية، يبقى السؤال هنا ما هو الشكل الذي ترغب فيه دول المجلس للاتحاد؟

نجد بعض الدعوات تنادي بالتحول من صيغة التعاون الخليجي إلى مرحلة الاتحاد الخليجي على نسق الاتحاد الأوروبي الأكثر نجاحاً لتؤكد الثقة مجدداً في

المشروع الاتحادي الخليجي المنشود، والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي كانت حريصة على تحقيق شكل مهم من أشكال الوحدة ولكنها مصرة في الوقت نفسه على أن تحافظ على خصوصيتها، وبالتالي فالوحدة التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها ليست نوعاً من التجانس بل هي وحدة في إطار التنوع، أما تجربة الوحدة الخليجية فلها طابع مميز مقارنة بالتجربة الأوروبية، وذلك بأن دول المجلس تتمتع بتجانس واضح ينعكس في وحدة التاريخ واللغة والدين والنسب فضلاً عن الثقافة والعادات والتقاليد المتجانسة، إلا أنه يتعين القول من باب الإنصاف أن التجربة الأوروبية على الرغم من معضلة عدم التجانس بين الدول المشاركة فيها إلا أنها قد حققت نجاحات كبيرة لم تصل إليها خطوة الانتقال للاتحاد الخليجي بعد، وجسدت نموذجاً ثرياً لقيم الوحدة والتكامل متنوع المجالات، وهذا مما قد يسهل التجربة الاتحادية لدول مجلس التعاون إذا التزمت بما قامت به الدول الأوروبية في سبيل الاتحاد.

إن الأهم والأكثر تعقيداً في مشروع الاتحاد الخليجي هو عدم وضوح مفهوم الاتحاد الخليجي منذ طرحه عام 2011 حتى الآن، وهل هو آخذ نفس أنواع الاتحادات التي حصلت بين دول العالم سابقاً؟

**الخاتمة:**

لا شك أن منطقة الخليج العربي تستمد أهميتها الاستراتيجية من واقع مكانتها الجغرافية والاقتصادية التي ساهمتا بشكل أساسي في زيادة التنافس السياسي والعسكري والاقتصادي على دولها، فجغرافية منطقة الخليج العربي تعتبر حلقة وصل بين القارات الثلاث الكبيرة في العالم، الأمر الذي أهلها لمزيد من المكانة من حيث الاتصال بالعالم الخارجي عبر بحاره فساهم في تعاقب الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية الماضية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد جاء اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في بداية القرن الماضي ليعطي الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه المنطقة نظراً لتزايد الطلب العالمي عليه وانتعاش الصناعة العالمية على مادة النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتباط اقتصاد دول منطقة الخليج العربي بالاقتصاد العالمي، كما أعطى في الوقت نفسه أهمية قصوى للمنطقة سياسياً وعسكرياً من حيث ازدياد المنافسة بين الدول الكبرى والصناعية للحصول على امتيازات نفطية وتأمين وصوله إلى مصانعها وأراضيها عبر ترسيخ العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول الخليج العربية.

من خلال هذه الظروف كلها يمكننا القول أن لهذه المنطقة وضع خاص في حسابات السياسة العالمية والإقليمية ولا سيما مع ظروف انتهاء اتفاقية الحماية البريطانية نهاية ستينات القرن الماضي، وترك دول الخليج تواجه تحدي البقاء في إقليم يعج بدول إقليمية كبيرة لها مطامع توسعية على حساب الدول الصغيرة بالخليج العربي، ومن هذا المنطلق فقد سعت دول الخليج العربية لإنشاء منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 سعياً منها لرسم سياسة أمنية جديدة في المنطقة في ظل التهديدات المتكررة من دول الإقليم الساعية للمس بسيادة دول المجلس ووحدة ترابهم الوطني.

لذا فإن قيام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تلك الفترة كانت بمثابة ولادة شاقة في ظل ظروف سياسية حرجة، ومع ذلك تم التوافق بين الدول الخليجية الست على ضرورة الوصول بحالة التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية إلى الوحدة، وكان قادة الدول الخليجية من خلال اتفاقهم على بند في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يراهنون على قدرتهم على إنضاج هذا المجلس عبر السنين ليشكل فيما بعد اتحادا شاملا بين دولهم.

وبالإضافة إلى التحديات الإقليمية والداخلية والدولية والاقتصادية على دول الخليج إلا أن الباحث يعتبر أن العامل الأمني من أهم وأبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخليجية، وذلك راجع إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة ولا سيما بعد الثورة الإيرانية والغزو الأمريكي - البريطاني للعراق عام 2003، فمن جهة سعت إيران إلى تصدير الثورة إلى دول المنطقة وأصبحت تتدخل في الشؤون العربية من خلال إثارة النزعات الطائفية، ومن جهة أخرى أصبح العراق مرتعا للعنف الطائفي الذي ساهم في نشوب حرب أهلية كان مخططا لها تقسيم العراق إلى دول طوائف وملل سيجعل منه نموذجاً لن يخدم الدول المجاورة للعراق بل سيجعلها في حالة من التوتر الدائم بسبب الانقسامات الطائفية أو العرقية أو المذهبية، الأمر الذي استفادت منه إيران بشكل كبير بزيادة نفوذها السياسي والعسكري في العراق مما أدى إلى خروجه من معادلة التوازن الإقليمية الذي كان قائم عليها الخليج العربي، ويعتبر رهن العراق في أيدي إيران هو الطريق لتوسعة نفوذها في سوريا ولبنان وأصبحت في مواجهة (بالحرب بالإنابة) مع دول المجلس من خلال دعمها وتحريكها إلى شريحة المواطنين الشيعة في دول المجلس من خلال تزعمها للمذهب الشيعي الذي تعدى حدود دول المجلس وصولاً إلى اليمن وشمال أفريقيا.

ومن هنا فإن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وسياستها الأمنية تفرض عليها الوقوف في مواجهة الإرهاب الذي بات يعصف بالمنطقة ومن خلال عقول أبنائها وبأيديهم وذلك عبر استراتيجية أمنية تمنع وصول الإيديولوجيات أو

الأفكار الهدامة التي تهدم ولا تبني، فإذا انتقلنا من تحدي الإرهاب نجد تحدي آخر مما يجري في إيران ويتمثل فيما لديها من طموح لامتلاك السلاح النووي الذي يمكنها بالانتقال مستقبلاً من مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى مجال الاستخدام العسكري، وهو ما يجعل دول المجلس في قلق وترقب خصوصاً وأن المنطقة قد عصفت بها ثلاث أزمات حادة نتجت عنها حروب أثرت سلباً على سياسة أمنها ومقدراتها، كما أن هناك مساعي إيرانية حقيقية نحو تعزيز نفوذها وهيمنتها في منطقة الخليج العربي والعالم الإسلامي.

ويتضح مما سبق أن الباحث حاول من خلال هذه الدراسة التعرف على التحديات الأمنية التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه جميع أطماع الدول الكبرى، ومحاولة بلورة سياسة خليجية مشتركة بين جميع الدول الخليجية لمواجهة هذه التدخلات العراقية من قبل والإيرانية حاليا، وتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج لمواجهة تلك التحديات الأمنية، ومن خلال فصول الدراسة التي حاولت الإجابة على التساؤلات الرئيسية التي أثارتها فرضية الدراسة وأهدافها فقد تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات يمكن تناولها على الشكل التالي:

1. سيطر الدافع الأمني على إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مطلع ثمانينات القرن الماضي، وفرضت معطيات البيئة الإقليمية والدولية آنذاك أن تكون قضايا الدفاع والأمن على رأس أجندة عمل المجلس طوال أكثر من عقدين من الزمن، ومع ذلك لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته -وما تزال- المقومات والخصائص المشتركة بين دول المجلس الست على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تحفيز المسيرة التكاملية فيما بينها خلال المراحل السابقة، وكون هذه المقومات تمثِّل عاملا قويا لتطوير هذه المسيرة خلال السنوات المقبلة.

2. أمن دول الخليج العربي يعتبر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ومن

نتائجه وقوفها إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال عقد ثمانينات القرن الماضي.

3. مشكلات تسوية المنازعات الحدودية بين الدول الأعضاء كانت من بين أسباب التدخلات الخارجية مما أفقد المجلس أهم وظائفه كمنظمة إقليمية والتي نص عليها النظام الأساسي للمجلس وهي هيئة تسوية المنازعات التي تنشأ بين أعضائه كالخلاف البحريني القطري.

4. الغزو العراقي لدولة الكويت، وهو ما يعتبر امتداد لمشكلات الحدود من جهة ومن جهة أخرى اختلال في ميزان القوى لمنطقة الخليج العربي، بحيث كانت دول المجلس تمتلك قوة عسكرية ضئيلة بالنسبة إلى حجم القوات الغازية، فلم تستطع الدفاع عن دولة عضو ومعالجة الأمر الذي جر المنطقة إلى صراع عالمي، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 1991 المسئول الأول عن حماية أمن الخليج العربي ومن ثم تزعمها للعالم بأسره وبروز القطبية الواحدة.

5. نجحت دول الخليج في الانتقال مؤخرا من مرحلة إدراك المخاطر إلى مرحلة إيجاد آليات لمواجهتها، وذلك بفعل التحديات الأمنية التي أصبحت تواجهها في المنطقة (العراق، إيران، اليمن)، ومع ذلك يبقى أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي ممثلا في إلغاء اعتقاد لدى صانع القرار الخليجي بأن أمن الخليج مصلحة دولية، ولابد من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق نظام أمني أكثر استقراراً، من شأنه تقليل اعتماد الدول الخليجية على الوجود العسكري الأميركي وخلق توازن قوى في المنطقة أكثر ملاءمة لمصالح الولايات المتحدة، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى فقد ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير سياساتها في المنطقة من خلال النقاط التالية:

أ. أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على الحدّ الأدنى من المشاركة الضرورية لتأمين مصالحها الجوهرية في المنطقة، والحفاظ على هذه المشاركة على المدى

الطويل، مع الحدّ من المخاطر.

ب. تشجع الولايات المتحدة الأمريكية بلدان منطقة الخليج العربي أن تتحمّل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن نفسها، وذلك بهدف الحدّ جزئياً من الأعباء الأمنية الثقيلة التي تقع على كاهل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

ت. التحدّيات التي تواجه دول الخليج العربي تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون متعدّد الأطراف، وخاصة إيران.

ث. يجب ألّا تنحاز أمريكا إلى أي طرف في التنافس الطائفي والجيوسياسي بين إيران والمملكة العربية السعودية، بل أن تعمل على إقامة توازن جديد بين البلدين، كما تمثل الضغوط الداخلية المتصاعدة وليس العدوان الإيراني المباشر أكبر تحد طويل الأمد لاستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك ساهمت إيران بصورة مباشرة في مفاقمة هذه التحدّيات الداخلية، وأدّى تدخّلها في المنطقة إلى إذكاء التطرّف السنّي.

ج. ينبغي على الولايات المتحدة تشجيع الإصلاحات الداخلية بدول الخليج العربية من أجل توفير أمن أكثر، والحدّ من جاذبية الإيديولوجيات المتطرّفة، وتقليص فرص التدخّل الإيراني.

6. إن تشكيل دول المجلس لقوة درع الجزيرة تبقى ضرورة أمنية وعسكرية ودفاعية لسياسة دول المجلس الأمنية والسعي لتطويرها لتعطي دفعة لجهود العمل العسكري المشترك مع شريطة مراعاة العمل المشترك في كل جوانبه والعمل على إنجاز القوات الجاهزة للتدخل وأماكن تمركزها في دول المجلس وتطوير عملياتها والتدريب والمناورات المشتركة بين كافة القطاعات وأيضاً العمل على السرعة المطلوبة لاستدعاء وحدات القوة في الفترة الزمنية المحددة مع تأمين وسائل النقل والدعم اللوجستي اللازمة لتلك العمليات.

7. بناء استراتيجية أمنية أكثر شمولا، حيث تقوم في جوهرها على بناء توازن

إقليمي جديد للقوى في منطقة الخليج العربي لكي يكون لها القدرة الفعلية على فرض إرادتها وعلى مواجهة التهديدات والأخطار وحماية الأمن القومي، وبالنظر إلى التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها المجلس في هذه المرحلة فقد أصبح الاتحاد الخليجي ضرورة ستخلق كياناً جديداً قوياً يمكن له أن يتحمل العبء عن كل دولة منفردة وأن يفضي في النهاية إلى وحدة قومية أكبر وأقوى.

8. استطاعت دول المجلس توسيع دائرة تحالفاتها مع دول عربية مهمة كالمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، وأتى ذلك من خلال القمة الخليجية المغربية التي عقدت بالرياض في 20 أبريل 2016 حيث أكد العاهل المغربي الملك محمد السادس بأن أمن دول مجلس التعاون واستقرارها هو أمن واستقرار المغرب، ومن جانبها أكدت دول المجلس بمغربية الصحراء ودعمهم للمغرب.

9. استطاعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من صياغة رؤية استراتيجية أمنية في ظل الثورات العربية، وهي رؤية لها أبعادها وأهدافها وإيجابياتها، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، واستطاعت مؤسسات صناعة القرار فيها أن تتصدى للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وحالة مملكة البحرين خير مثال على ذلك.

10. تعتبر الطائفية السياسية والإرهاب اللذان يعصفان بدول الجوار، من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من أن خطر الإرهاب لا يشكل خطرا في دول المجلس إلا أن بذور الطائفية بدأت تظهر في بعض دوله، وتتمثل خطورة ذلك في كون الطائفية والإرهاب توأمين متداخلين لا يمكن معالجة الأول دون ترك الآخر، كذلك فهما متشابهان في السلوك الخارجي، الأمر الذي يستدعي توفير معالجات سريعة وناجعة للمسببات الحقيقية لهاتين الظاهرتين، على مختلف المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

11. لكي تحافظ دول الخليج على وحدتها الوطنية وتصون استقرارها السياسي والاجتماعي من مخاطر الإرهاب والطائفية، يستلزم اتخاذ حزمة من التدابير،

أهمها:

أ. بناء دولة المواطنة بما تعنيه من تعزيز الهوية الوطنية والخليجية الجامعة، من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين دون تمييز لطائفة أو قبيلة.

ب. تسريع خُطى الوحدة والتكامل للوصول إلى النموذج الاتحادي المأمول، باعتباره الدرع الذي يصد الطائفية ويقضي على الإرهاب.

ج. مواصلة الجهود الإصلاحية الداخلية، وتحقيق التوافق السياسي والمجتمعي في دول الجوار؛ لمعالجة النزاعات الطائفية الموجودة فيها، وبخاصة في كلٍّ من: العراق، واليمن .

ومن خلال النتائج السابقة تتجلى لدى الباحث التحديات التي تواجه دول المجلس مما يفرض عليها العمل بسياسة أمنية مغايرة تعي كافة المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية والارتقاء إلى مستوى التحدي من خلال السعي لتكوين الاتحاد الخليجي، حيث يبقى هذا هو التحدي الأكبر لدول المجلس الذي سوف يعزز الأمن والأمان ومن ثم تعزز التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تضيف مصداقية إلى العمل الخليجي المشترك نحو الاتحاد لأنه سوف يعبر بحق عن طموحات المواطن الخليجي.

وهكذا وتأسيسا على ما سبق يتضح لنا أن دول المجلس عازمة على تطوير السياسة الأمنية وصولاً إلى التكامل فيما بينها، وذلك راجع إلى ما تتميز به من قوة صلبة وقوة لينة لقيادة المنطقة إلى وضع أفضل وآمن، وتأسيسا على ما توصلنا إليه من خلال هذه الاستنتاجات حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الدراسة تستوجب طرح مجموعة من التوصيات التي يجدر العمل بها من قبل صناع القرار السياسي في دول الخليج العربية والمتمثلة فيما يلي:

1. في ظل صعوبة تحقيق دول مجلس التعاون لمفهوم الأمن الذاتي في الوقت الراهن، ومع زيادة حدة المخاطر الإقليمية، فإن هناك حاجة لاستمرار التحالفات الدولية، إلا أنها تظل مرتبطة بموازين القوى الإقليمية، وخاصة أن التحالفات لا تدوم في العلاقات الدولية التي تقوم على المصالح الدولية، ومن ثم يتعين على دول مجلس التعاون تنويع خيارات التحالفات الدولية، وتقدم الدول الآسيوية الصاعدة - وبخاصة الهند- خيارا مهما في هذا الشأن، انطلاقا مما حققته من معدلات تنموية، بالإضافة إلى الارتباط الجيوستراتيجي بين دول المجلس والدول الآسيوية عموما.

2. الحديث عن الأمن الجماعي المشترك بدلا عن موقف وأمن وطني منفرد، الأمر الذي حدا بدول المجلس وبزعامة المملكة العربية السعودية تكوين تحالف عربي من خمس دول عربية بقيادة عاصفة الحزم لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية، وتبعها تكوين التحالف الإسلامي العسكري في 15 ديسمبر 2015 المكون من 39 دولة مسلمة لمحاربة الإرهاب، ويعتبر هذا الاستيعاب الجديد للسياسة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية منها لدول المجلس مغايراً عن السابق والتي تتصرف على أساس موقع القوة والأمن والاستقرار.

3. يتعين أن يكون هناك حوار خليجي -غربي بشكل صريح تحدد من خلاله دول الخليج مخاوفها لما آلت إليه العلاقات بن الجانبين، وما الذي يتعين القيام به من الجانب الأمريكي للحفاظ على تلك المصالح، فعلى الرغم من تعهد الولايات المتحدة بأمن دول المجلس -وهو ما يعكسه دوما الخطاب الأمريكي- فإنه لوحظ في بعض الأحيان تناقض بين الأقوال والأفعال.

4. أهمية استمرار دول مجلس التعاون في دعم الدول العربية المحورية، ومنها مصر لتحقيق التوازن الاستراتيجي في ظل السياسات الجديدة لإيران وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، فضلاً عن ترسيخ العلاقات الخليجية المصرية من شأنه أن يمثل نواة مهمة لإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي مجددا في مواجهة

أي تصورات لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح دول الخليج ومصر، بمعنى آخر أن تلك التطورات التي تشير بمعدلات جديدة ستكون حافزا لكل من مصر ودول مجلس التعاون لإعادة صياغة علاقاتها بما يتلاءم وتلك المستجدات، ولكن بشكل تكاملي حيث أن لدى الجانبين مقومات ذلك التكامل.

5. حتمية أن يكون لدى دول مجلس التعاون تصورات استراتيجية لإعادة رأب الصدع في دول الجوار الإقليمي، وبخاصة اليمن والعراق للحيلولة دون نجاح مساعي دول إقليمية، تهدف وضع أمن الخليج بين شقي رحى، من خلال السيطرة على الممرات الاستراتيجية المهمة، لتصدير النفط الخليجي للدول الغربية.

6. ضرورة اتفاق دول مجلس التعاون على مصادر تهديد الأمن القومي، حيث أن ذلك سيكون معياراً مهما لمواجهة تلك التحديات بآليات جامعة، سواء من خلال منظومة مجلس التعاون أو آليات جديدة يتم استحداثها لهذا الغرض.

7. تعزيز القدرة العسكرية الواحدة من خلال تزويد القوة العسكرية بأحدث تقنية السلاح المتطور في ظل التهديدات الإقليمية، حيث يجب تطوير قدرات دول المجلس الصاروخية والبالستية ضد إمكانية استخدام إيران أسلحة الدمار الشامل ضد دول المجلس مع التركيز على القوات البرية والجوية والبحرية استنادا إلى أن الهجمات البحرية الإيرانية هي الأكثر احتمالا والأكثر خطورة.

8. تحصين الجبهة الداخلية التي تتطلب أموراً كثيرة في مقدمتها التعامل بحزم مع الإرهاب الفكري أو من يريد إشعال الفتن الطائفية وشق صف النسيج المجتمعي مع عدم الإغفال عن إجراء الإصلاحات الضرورية لتحقيق الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

9. القدرة على التكيف اتجاه تسارع الأحداث بالشرق الأوسط في التغيير الذي يحرك الدول العربية والجوار الإقليمي وفرض نفسها كلاعب جديد في السياسة ليس على مستوى الإقليم بل يكون في العالم.

10. ضرورة العمل على تعزيز إجراءات بناء الثقة على المستوى البيت الخليجي بحيث لا يمكن الحديث عن بناء سياسة أمنية خليجية مشتركة لمواجهة التحديات السياسية والأمنية دون تعزيز حماية الأمن القومي الخليجي، ودون حل جل الخلافات الخليجية-الخليجية وعدم ترحيلها إلى الأجيال المقبلة.

11. ضرورة منح الأمانة العامة الصلاحيات والموارد المطلوبة لتفعيل القرارات.

12. تنسيق خليجي استراتيجي وسياسي في بعض الأمور الفرعية كالتعليم والنقل والسياحة، أما في المجال الاقتصادي فيجب الإسراع بالإعلان عن السوق الخليجية المشتركة وذلك من خلال قانون موحد للنقل البري والإسراع بإجراءات تأسيس قضاء خليجي موحد للتعامل مع القضايا التجارية مع ضرورة تأسيس مراكز بحوث خليجية متخصصة بالشؤون الخليجية ومعتمدة على جهود فكرية لمواطنين خليجيين.

تلك أهم المقترحات والتوصيات، وهي مستمدة من استقراء وفهم للسياسة الأمنية والتوازنات الإقليمية لدول المجلس التعاون العربي، كما أن الدراسة تخص منطقة عربية مهمة في العالم العربي والدولي، ففيه تتشابك القضايا السياسية مع القضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لهذا فإن هذه الدراسة سلطت الضوء على جزء بسيط من هموم وآمال شعوب منطقة الخليج العربي وآمال النهوض بالاتحاد الخليجي المبارك.

## الملاحق

الملحق 1: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون

الملحق 2: اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الملحق 3: الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## ملحق 1: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون

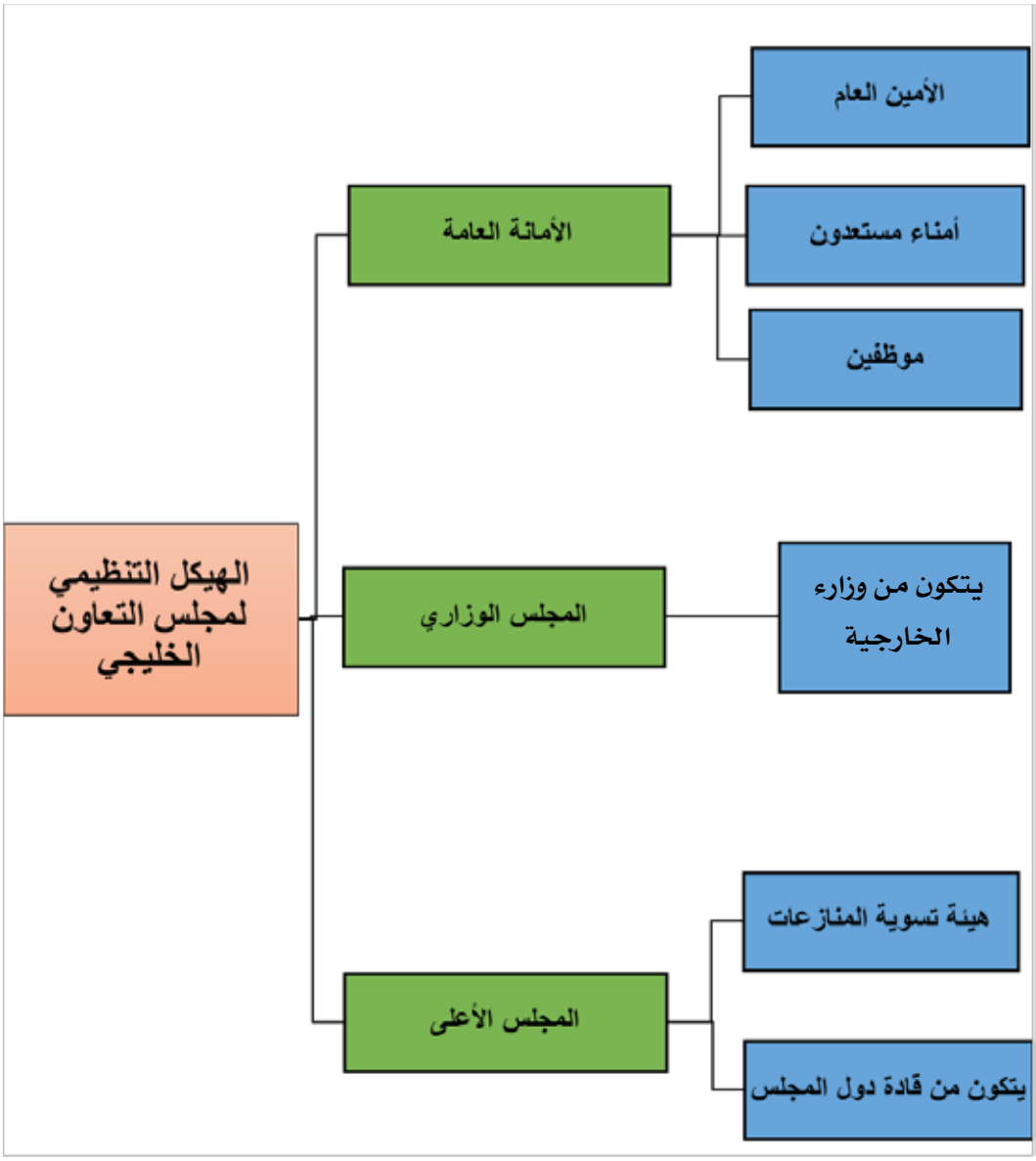

## ملحق 2: اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

## نص الاتفاقية

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وانطلاقا من السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل معتمدة في ذلك على الله ثم على الإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

وإيماناً منها في تقوية روابط وتوثيق التعاون بينها حرصاً على استقلالها وسيادتها، ومحافظة على تراثها، وتحقيقاً للتكامل وضمن الصفوف وتوحيد الجهود لتحقيق الدفاع المشترك وصيانة الأمن والسلام فيها وفقاً لمبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة في بلادها بما يحقق طموحات شعوبها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها. لذا اتفقت الدول الأعضاء على ما يلي:

### المادة 1: تعهدات

تؤكد الدول الأعضاء احترامها والتزامها بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وتأخذ على عاتقها فض جميع المنازعات بالطرق السلمية سواءً في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد بها على أي وجه لا يتفق وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

### المادة 2: العدوان والتهديد

تعتبر الدول الأعضاء أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً.

### المادة 3: رد العدوان والتهديد

عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً للمادة (51) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تلتزم الدول الأعضاء بالمبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ضمن دول مجلس التعاون باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها وتخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بوقوع الاعتداء والإجراءات التي اتخذت.

### المادة 4: التشاور

تجتمع الدول الأعضاء للتشاور كلما رأت دولة أو أكثر أن سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي يواجهان خطراً خارجياً لتقييم التهديد واتخاذ الإجراءات المناسبة.

### المادة 5: الأغراض الاتفاقية

تعمل الدول الأعضاء على إعطاء أهمية متزايدة لبناء وتطوير الطاقة البشرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر الوطنية وتوافق النظم وتبادل المعلومات بما يخدم تطوير مفهوم الدفاع المشترك لمواجهة التهديدات والاعتداءات بمختلف أشكالها وأنواعها (بما في ذلك البرية -الجوية -البحرية-الصاروخية -أسلحة الدمار الشامل).

### المادة 6: قوة درع الجزيرة

تلتزم الدول الأعضاء بتطوير قوة درع الجزيرة وفق ما تم الاتفاق عليه سابقاً وتعمل على تطويرها مستقبلاً وفقاً لإمكانية كل دولة من الدول الأعضاء بما يخدم دورها في مفهوم الدفاع المشترك عن دول المجلس.

### المادة 7: التمارين المشتركة

تعمل الدول الأعضاء على تأمين التعاون العسكري بين قواتها بإجراء التمارين المشتركة من أجل رفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق وفقاً لمفهوم الدفاع المشترك.

## المادة 8: الصناعة العسكرية

تعمل الدول الأعضاء على إعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة الصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال لتوفير احتياجاتها الأساسية من العتاد والمعدات العسكرية.

## المادة 9: مجلس الدفاع المشترك

يشكل بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلس للدفاع المشترك من الدول الأعضاء يعمل تحت توجيه وإشراف المجلس الأعلى ويختص بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وبأية مهام واختصاصات أخرى يكلفه بها المجلس الأعلى.

## المادة 10: اللجنة العسكرية العليا

تشكل بقرار من مجلس الدفاع المشترك لجنة عسكرية عليا ويحدد القرار مهامها واختصاصاتها.

## المادة 11: اللجان العسكرية

تشكل بقرار من اللجنة العسكرية العليا لجان عسكرية، وينسق اجتماعاتها الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويحدد القرار مهامها واختصاصاتها.

## المادة 12: عدم التعارض

مع عدم الإخلال بالاتفاقيات أو المعاهدات السارية وبحق كل من الدول الأعضاء في إبرام اتفاقيات مع دول أخرى، تتعهد الدول الأعضاء بألا تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وأهدافها.

## ملحق 3: الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويشار إليها فيما بعد ب (الدول الأطراف) إيمانا منها بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، وانطلاقا من روح الأخوة الصادقة والروابط الوثيقة التي تجمع فيما بينها، واقتناعا منها بأواصر الروابط التي تجمع بين أبنائها ووحدتها الإقليمية ومصيرها الواحد ومصالحها المشتركة، وتأكيدا للأسس والمبادئ التي أرساها مجلس التعاون لدول

الخليج العربية.

وتحقيقا للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس هو مسئولية جماعية يقع عبؤها على هذه الدول، وحرصا منها على تحقيق أكبر قدر من التعاون من أجل المساهمة الفاعلة في مكافحة الجريمة بكافة أشكالها وصورها ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتعزيزاً لعلاقات التعاون بينها بما يخدم المصالح المشتركة، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم أهدافها ومصالحها العليا وإدراكا منها بخطورة الجريمة وآثارها الضارة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ووصولاً بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس إلى مستوى أمثل وأشمل، فقد اتفقت على ما يلي:

## الفصل الأول: أحكام عامة

المادة (1): تتعاون الدول الأطراف في إطار هذه الاتفاقية وفقاً لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

المادة (2): تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لملاحقة الخارجين على القانون أو النظام أو المطلوبين من الدول الأطراف أياً كانت جنسياتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

المادة (3): تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية فيما يعد جريمة وفقا للتشريعات النافذة لديها عند تدخل مواطنيها او المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى.

## الفصل الثاني: مجالات التعاون والتنسيق الأمني

المادة (4): تتعاون كل دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى - عند الطلب-بالمعلومات والبيانات الشخصية عن مواطني الدولة الطالبة أو المقيمين بها في مجال اختصاصات وزارات الداخلية.

المادة (5): لا يجوز توظيف مواطن أي دولة طرف سبق له العمل في أحد الأجهزة الأمنية بدولته للعمل في جهاز أمني بدولة طرف أخرى إلا بموافقة وزارة الداخلية بدولته وفقاً لقوانينها (أنظمتها) وإجراءاتها المرعية.

المادة (6): تعمل الدول الأطراف قدر الإمكان على الآتي:

أ-تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف أشكالها وأنواعها لا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمستجدة وتقديم الدعم الفني في كافة الشئون الأمنية بما يحقق التكامل المنشود.

ب-توحيد القوانين (الأنظمة) والإجراءات بما يكفل مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها تحقيقا لأمن الدول الأطراف.

ج-تبادل القوانين (الأنظمة) واللوائح المتعلقة بعمل وزارات الداخلية وأجهزة الأمن الأخرى ذات الصلة وكذلك الأبحاث والكتب والمطبوعات والنشرات التي تصدرها الوزارات والأجهزة المماثلة ووسائل الإيضاح والأفلام التدريبية الموجودة لديها.

د-تقديم التسهيلات اللازمة في مجالات التعليم والتدريب لمنتسبي وزارات الداخلية والأجهزة المماثلة في الدول الأطراف في المعاهد والكليات والمؤسسات المتخصصة لديها.

ه-إنشاء مراكز تدريب أمنية متخصصة في الفروع المختلفة التي تحتاج إليها أجهزة الأمن في الدول الأطراف.

و-تزويد الدول الأطراف ببرامج المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعقدها في مجال اختصاص وزارات الداخلية وأجهزة الأمن.

ز-دعم الأجهزة الأمنية بأحدث التقنيات وتدريب العاملين من خلال دورات تدريبية مشتركة.

ح-عقد اللقاءات الدورية وتبادل الزيارات الميدانية بين العاملين في وزارات الداخلية وأجهزة الأمن على كافة المستويات وفي مختلف الأنشطة بهدف تعميق الصلات وتوثيق التعاون والاطلاع على النظم المطبقة.

المادة (7): تتشاور وزارات الداخلية وأجهزة الأمن المماثلة في الدول الأطراف مسبقاً ويتعاون ممثلوها لتنسيق وتوحيد مواقفهم تجاه المواضيع المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية.

المادة (8): تتبادل الدول الأطراف أسماء المبعدين وأصحاب السوابق الخطرة والبيانات والمعلومات المتعلقة بهم والإبلاغ عن تحركاتهم.

المادة (9): تتبادل الدول الأطراف المعلومات المتعلقة بالجرائم التي تم ارتكابها أو يتم الإعداد لارتكابها على إقليم دولة طرف أخرى والتي لها علاقات بالعصابات الإجرامية وما تم اتخاذه من إجراءات لتعقبها ومكافحتها.

المادة (10): تعمل الدول الأطراف بشكل جماعي أو ثنائي على تحقيق التكامل الفعلي للأجهزة الأمنية والتعاون الميداني فيما بينهم وتقديم الدعم والمساندة - في حالة الطلب - لأي دولة طرف وفقاً لظروف الدولة أو الدول الأطراف المطلوب منها وذلك لمواجهة الاضطرابات الأمنية والكوارث.

المادة (11): تعمل الدول الأطراف وفقا لكل حالة وبناءً على طلب دولة طرف بالسماح للمختصين في الدولة الطرف الطالبة بحضور مرحلة جمع الاستدلالات التي تجري في جرائم وقعت فيها ولها صلة بأمنها أو بجرائم مماثلة وقعت في إقليمها، أو كان مرتكبوها ممن يتمتعون بجنسيتها أو كان لهم شركاء يقيمون فيها أو من المقرر أن تترتب نتائجها في إقليمها.

## الفصل الثالث: ضبط الحدود

المادة (12): تتعاون الدول الأطراف على منع الدخول أو الخروج غير المشروع للأشخاص ومكافحة التهريب والتسلل عبر حدودها وتتخذ الإجراءات القانونية (النظامية) المناسبة بحق من يقوم بهذه الأعمال أو يثبت له دور فيها.

المادة (13): تقوم السلطات المختصة في الدول الأطراف بالقبض على من يدخلون إقليمها بطريقة غير مشروعة وتتخذ الإجراءات المناسبة بحقهم وإعادتهم وفقاً لما يلي:

أ-الداخلون بطريقة غير مشروعة إلى إقليم إحدى الدول الأطراف الذين كانوا قد دخلوا حدود إحداها بطريقة مشروعة يعادون إلى مركز أمن حدودي أو منفذ الدولة التي دخلوها بطريقة مشروعة ما لم يكونوا من مواطني الدولة التي دخلوا إقليمها.

ب-مجهولو الهوية ومن لا يحملون وثائق ثبوتية وكذلك الداخلون بطريقة غير مشروعة الذين كانوا قد دخلوا إقليم إحداها بطريقة غير مشروعة بعد أن دخلوا إقليم دولة أخرى أو أكثر بطريق غير مشروع تتولى الدولة إعادتهم إلى الدولة التي قدموا منها ما لم يكونوا من مواطني الدولة التي دخلوا إقليمها.

المادة (14): تعمل الدول الأطراف على إيجاد آلية لتنظيم سلطات الحدود تكون ثنائية بين كل دولتين من الدول الأطراف يتم في ضوئها التعاون في مجال ضبط الحدود المشتركة من حيث:

1. عقد اجتماعات دورية.
2. تنظيم وتنسيق دوريات تلاقي ودوريات مشتركة.
3. تنظيم عمليات المطاردة البرية والبحرية.
4. تقديم المساعدة والإسعافات الأولية اللازمة على الحدود عند الطلب.
5. تنظيم الاتصالات المشتركة في المراكز الحدودية
6. التنسيق بشأن فتح المنافذ الحدودية بين الطرفين.

في حال عدم وجود اتفاق ثنائي وفقا لما ورد في (1) لا يجوز لدوريات المطاردة التابعة لأي دولة من الدول الأطراف اجتياز الحدود البرية للدولة المجاورة ويجوز لدوريات المطاردة البحرية اجتياز الحدود حتى نقطة تلاقي الدوريات بحراً والتي يتفق عليها بين الدولتين المتجاورتين، وتتولى دوريات الدولة التي دخل المطاردون إلى حدودها - بعد إبلاغها بذلك - مطاردتهم وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم وجميع ما في حوزتهم ووسائط نقلهم إلى أقرب مركز أو دورية تابعة للدولة التي بدأت المطاردة في إقليمها متى كانت القوانين (الأنظمة) المعمول بها في الدولة التي تم إلقاء القبض فيها تسمح بذلك.

## الفصل الرابع: التعاون في مجال عمليات إنقاذ الأشخاص في الحوادث

المادة (15): أ-تتعاون الدول الأطراف على تسهيل إجراءات هبوط الإسعاف الجوي أو دخول الإسعاف البري والبحري لإقليمها لإنقاذ المصابين في الحوادث.

ب-يتم نقل المصابين وطاقم الإسعاف المصاحب بدون انتظار إجراءات الدخول أو الخروج الرسمية لدى أي دولة طرف مع مراعاة استيفائها لاحقاً.

## الفصل الخامس: تسليم المتهمين والمحكومين

المادة (16): تعمل الدول الأطراف وفقاً لما تقضى به التشريعات الوطنية والاتفاقيات التي تلتزم بها الدولة الطرف المطلوب منها التسليم على تسليم الأشخاص الموجودين في إقليمها الموجه

إليهم اتهام أو المحكوم عليهم من السلطات المختصة لدى أي منها.

## الفصل السادس: أحكام ختامية

المادة (17): تعقد الدول الأطراف الاجتماعات والمشاورات اللازمة لتدعيم فاعلية التعاون وتطويره وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة (18): تتخذ الدول الأطراف الإجراءات الضرورية للمحافظة على سرية المعلومات والمواد والوثائق والمستندات المتبادلة بينها بموجب هذه الاتفاقية ولا يتم استخدامها في غير الأغراض التي طلبت من أجلها أو تسليمها أو الإفصاح عنها أو إفشائها لطرف ثالث دون موافقة كتابية من الطرف الذي قدمها.

المادة (19): لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الثنائية المرتبطة بها بعض الدول الأطراف فيما بينها وفي حالة تعارض أحكام هذه الاتفاقية مع أحكام إحدى هذه الاتفاقيات الثنائية تطبق الدولتان في علاقاتهما المتبادلة الأحكام الأكثر تحقيقاً للتعاون الأمني الشامل.

المادة (20): أ-تقر هذه الاتفاقية من المجلس الأعلى وتخضع لإجراءات المصادقة المعمول بها لدى كل دولة طرف وتدخل حيز النفاذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق تصديق ثلثي الدول الموقعة وتحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة بتاريخ: 25 جمادي الآخرة 1415ه الموافق 28 نوفمبر 1994م.

ب-يجوز لكل دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإخطار كتابي ترسله إلى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولا ينتج الانسحاب أثره إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار مع عدم الإخلال بتنفيذ الطلبات السابقة على استلام الإخطار.

ج-يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى ويخضع التعديل للإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في مدينة الرياض بتاريخ 28 /12 / 1433ه - الموافق 13 /11/ 2012م، من أصل واحد يودع لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتسلم نسخة منه مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

وإثباتاً لما تقدم تفضل أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتوقيع هذه الاتفاقية.

# المراجع


- القرآن الكريم.

1. **الكتب باللغة العربية**

- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971، دار ذات السلاسل للنشر، الطبعة الأولي، الكويت، 1985 .
- وليد حمدي الأعظمي، ترسيم الحدود بين البحرين وقطر في الوثائق البريطانية، الناشران: عبد اللطيف الخاجة ووليد حمدي الأعظمي، لندن، 1992 .
- إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة علم السياسة، جامعة الكويت، الكويت، 1994 .
- محمد عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994 .
- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995 .
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996 .
- جراهام فولر، الشرق الأوسط في التقييم الاستراتيجي، ترجمة زلي خليل زاده، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997 .
- عبد الله الأشعل، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة، القاهرة، 1997 .
- علي بن حسين القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1997.
- يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، المجلد الثاني، 1997.
- محمد أحمد العدوي، حرب الخليج وأمن الخليج، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولي، 1998.
- بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000 .
- رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس

للكتب والنشر، 2000، بيروت، الطبعة الأولى.

- سوسن الشاعر ومحمد عبد القادر الجاسم، البحرين قصة الصراع السياسي (1904 - 1956) مطبعة الوطن، دولة الكويت، الطبعة الأولى، 2000 .
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 .
- مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 .
- منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (1945 -1973)، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000.
- ميمونة الخليفة العذبي آل صباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، الطبعة الثالثة، 2000 .
- محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002 .
- نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002 .
- أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100)، بيروت، 2012.
- عبد الرضا علي أسيري، دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي: الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2003 .
- جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، بيروت، دار الساقي، 2004 .
- مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دراسات استراتيجية، العدد: 96، 2004.
- جاريث إفانز، تغير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين في الخليج: تحديات المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
- كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد

الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.

- ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، دار الرواق، لندن، 2005.
- محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد: 111، 2005 .
- هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، بيروت،2005 .
- هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005 .
- يوسف فالح خضر أبو الشيح، نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلاليته السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: 1971 – 1997، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، 2005 .
- ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق، دار الشروق، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2006 .
- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوائل، الطبعة الأولى، دمشق، 2006.
- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
- محمود أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، ابوظبي،2006 .
- نواز عبد الرحمن إلهيتي، المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة تحليلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية رقم: 118، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006 .
- جوزيف. س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007 .
- جيمس نويز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، البرنامج النووي الإيراني: الواقع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007 .

- سايمون وايزمان، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي: في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007 .
- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيما، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007 .
- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا معاصرة النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007 .
- عبد الجليل المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مملكة البحرين،2007 .
- محمود عرابي، الإرهاب، مفهومه، أنواعه، أسبابه، آثاره، أساليبه، مواجهته، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2007 .
- ممدوح أنيس فتحي، الحركات الإسلامية والتطرف والإرهاب بين دول مجلس التعاون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007 .
- نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 - 2005، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007 .
- نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، 2007 .
- أنتوني كورد زمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008 .
- جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008 .
- حسين علي بحيري، القوة الناعمة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، أكتوبر 2008 .
- خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف «مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي (محور المجتمع والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2008 .
- ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني، الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو

ظبـي،2008 .

- عبـد القـادر زهيـر النقـوزي، المفهـوم القانونـي لجرائـم الإرهـاب الداخلـي والدولـي، منشـورات الحلبـي الحقوقيـة، 2008 .
- عبـد المنعـم السـيد علـي، الاتحـاد النقـدي الخليجـي والعملـة الخليجيـة المشـتركة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، ط1، 2008 .
- عدنـان محمـد الهياجنـة، مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة قضايـا الراهن وأسـئلة المسـتقبل، سلسـلة كتـب المسـتقبل العربـي (59)، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، الطبعـة الأولـى، 2008 .
- علـي بـن فايـز الجحنـي، أثـر الإرهـاب في مجتمعاتنـا ووسـائل مكافحتـه في النظـام الأمنـي في منطقـة الخليـج العربـي التحديـات الداخليـة والخارجيـة، أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، 2008 .
- علـي يوسـف الشـكري، الإرهـاب الدولـي، دار أسـامة للنشـر والتوزيـع، الأردن، الطبعـة الأولـى، 2008 .
- مرضـي عبـدا لسـلام علـي، اقتصاديـات اسـتثمار الفوائـض النفطيـة (دراسـة مقارنـة وتطبيقيـة علـى المملكـة العربيـة السـعودية)، سلسـلة دراسـات اسـتراتيجية رقـم: 138، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ابوظبـي، 2008 .
- منصـور حسـن العتيبـي، السياسـية الإيرانيـة تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجـي (1979 - 2000)، مركـز الخليـج للأبحـاث، دبـي، الإمـارات العربيـة المتحـدة، 2008.
- يوهانـس رايزنـر، المنظـور الأوروبـي لأمـن الخليـج العربـي في النظـام الأمنـي في منطقـة الخليـج العربـي: التحديـات الداخليـة والخارجيـة، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي، 2008.
- أحمـد منيسـي، التحـول الديمقراطـي في مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة: دراسـة لحـالات البحريـن وسـلطنة عُمـان وقطـر، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي، الطبعـة الأولـى، 2009.
- عاطـف سـليمان، الثـروة النفطيـة ودورهـا العربـي الـدور السياسـي والاقتصـادي للنفـط العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، الطبعـة الأولـى، 2009.
- موسـى حمـد القـلاب، شـؤون الدفـاع في دول مجلـس التعـاون: الخليـج في عـام 2008-2009، مركـز الخليـج للأبحـاث، دبـي، 2009 .
- هانـز بلكـس، مصـادر الطاقـة النوويـة، نظـرة عالميـة وإقليميـة في: الطاقـة النوويـة في الخليـج،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.

- أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها، سلسلة محاضرات الإمارات 130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2010.
- بيتر سينجر، الحرب عن بعد ودور التكنولوجيا في الحرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد شوقي عبد العال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، دراسات استراتيجية العدد :157، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- هشام الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي، دار الانتشار العربي، بيروت، 2010.
- أحمد أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية: رياح التغير 2010 - 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011.
- س. جون ديوك أنتوني، الأهمية المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: التطورات الاستراتيجية العالمية، رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
- شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة 14 فبراير أكذوبة ثورة، البحرين، 2011.
- محمد السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- احمد يوسف احمد وآخرون، حال الأمة العربية (2011 - 2012)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- السيد محمد السيد عمر وأ.د محمد سعيد أبو عامود، النظام السياسي البحريني، سلسلة كتب العلوم السياسية (4)، جامعة العلوم التطبيقية مملكة البحرين، الطبعة الأولى، 2012.
- خالد المشوح، التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات، مركز الدين والسياسة للدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية،

2012.

- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2012.
- حسام الدين جابر سالم، العلاقات البحرينية الإيرانية، الطبعة الأولى، 2013.
- توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ترجمة: أمين الأيوبي، مراجعة: سعود السويدا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.
- صباح الموسوي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- عبد الله خليفة الشايجي، تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي، سلسلة محاضرات الإمارات رقم:158، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2013.
- بنجامين جولد سميث ويوزاكو هوريوشي، في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 115، 2014.
- حسن طارق الحسن، دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 في البحرين، دار مدارك للنشر، أبوظبي، 2014 .
- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى، 2014.
- ناجي أبي عاد، الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، جدة، الطبعة الأولى، 2015.

**2. الأطروحات والرسائل الجامعية**

- عبد الله بن إبراهيم الشويعر: الأمن الوطني الأمن الوطني: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات الأمنية والتدريب المملكة العربية السعودية سنة 1990 .
- سعد سرور القثامي، دور التخطيط في مهام قيادة أمن المنشآت رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997.
- مثني حمد الثويني، العلاقات الأمريكية -الإيرانية للمدة 1989 - 1999، رسالة دكتوراه غير

منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

- مي مجيب عبد المنعم مسعد، بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة (دراسة حالة الشيعة في العراق 2003 - 2005)، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
- سلام سفاف، دور إيران الإقليمي في المشرق العربي في سوريا ولبنان، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2005.
- أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، يناير 2005.
- ربيع خالد الفرجات، النزاع حول واحة البريمي بين عامي 1949 - 1974، رسالة ماجستير قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، 2010.
- حمد بن محمد آل رشيد: السياسة الخارجية للسعودية والأمن في منطقة الخليج، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2011.

3. **المجلات باللغة العربية**

- وحيد رأفت، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد: 26، 1970 .
- محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد: الثامن، السنة الثانية، 1 أكتوبر 1976.
- أسامة الغزالي حرب، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة العدد 62، 1 أكتوبر1980 .
- عبد الحميد المواني، الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي، مجلة السياسات الدولية، السنة 116، العدد 60، أبريل 1980.
- محمد هاشم خوجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، دولة الكويت، الطبعة الأولى، 1984.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، دار المستقبل العربي، القاهرة، الجزء الثاني، 1986.
- وليد محمود عبد الناصر، الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية والإيرانية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 95 يناير 1989.

- وليد الياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، ابريل 1989.
- بنية الأصفهاني، وثائق خاصة بأزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية (ملف الغزو العراقي للكويت) العدد: 102، 1 أكتوبر 1990.
- حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :102، 1 أكتوبر 1990.
- مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو العراقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 102، 1 أكتوبر 1990.
- عبد الحميد الموافي، مجل التعاون لدول الخليج العربية، وإطار التعامل الخليجي في التسعينات، مجلة التعاون، مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 22 يونيو 1991.
- محمد عبد السلام، السلوك العسكري ومحدداته، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 103، يناير 1991.
- مراد إبراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991.
- يواقيم رزق مرقص، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دار الأهرام، القاهرة، العدد: 66، مارس، 1991.
- رشيد حمد العنزي: تحديات الحدود البرية بين الكويت والعراق طبقاً لقواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، العدد: 4-3، جامعة الكويت، 1992.
- مصطفى عبد الله خشيم، علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب، مجلة المستقبل العربي، المجلد (15) العدد: 138، 1992.
- أحمد حسن الرشيدي: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.
- حسن حمدان العليكم، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، صيف-خريف 1993.
- محمد أبو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 111، 1 يناير 1993.
- محمد مصطفى شحاتة، الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،

العدد: 111، 1 يناير 1993.

- محمد مصطفى شحاتة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 111، 1 يناير1993.
- علاء طاهر، تسيس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 22 يونيو 1994.
- بسام العسلي، أمن الخليج والقدرة الذاتية، مجلة الدفاع العربي، أبريل 1995.
- صادق سعيد محروس، منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة النزاع القطري البحريني والنزاع القطري السعودي، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 8، العدد:1، 1995.
- منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء وتسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد :19، مارس 1995.
- علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد :23، العدد :3/4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، أبريل 1995.
- عدنان السيد حسين، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد: 207، مايو 1996.
- محمد بدر الدين مصطفى نحو إطار لدراسة المفاوضات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 125، القاهرة، 1 يوليو 1996.
- بهجت جودة، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد: 211، سبتمبر 1996.
- أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟ مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 218، أبريل 1997.
- عويضة الجهني، التنافس السعودي البورسعيدي في جنوب غرب الخليج العربي، مجلة الدارة، العدد: الثاني، السنة الثالثة والعشرون، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997.
- عبد الله يوسف مهر، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار، السياسة الدولية، السنة 35، أكتوبر 1999.
- بيير هاسنر، من الحرب والسلام إلى العنف والتدخل: ترجمة محمد سيف، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد: 98، يناير - فبراير 2000.

- نزيره الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 141، يوليو 2000.
- أحمد منيسي، الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني، الأهرام، القاهرة، العدد :41740، السنة 125، 18 مارس 2001.
- أحمد الرشيدي، التسوية القضائية للنزاع القطري - البحريني صفحة جديدة في العلاقات المشتركة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :145، 1 يوليو 2001.
- أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :146، أكتوبر2001.
- جاسم محمد كرم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، المجلد رقم30، العدد 2، دولة الكويت، 2002.
- عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، مجلة الأمن والحياة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد: 235، 2002.
- علي أحمد الطراح، العولمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت، العدد: 25، 2002.
- إبراهيم نوار، مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، أبريل 2003.
- جلال دهقاني، السياسة الخارجية الإيرانية التوجهات والانعكاسات، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد :35، يونيو 2003.
- جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 111، السنة 29 أكتوبر 2003.
- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار في احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل، المستقبل العربي، العدد: 293 يوليو 2003.
- عبد الله محمد العبيدان، الاقتصاد الكويتي. المسار وتحديات الألفية الثالثة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :111، السنة التاسعة والعشرون، أكتوبر 2003.
- شاهين علي الشاهين، التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته،مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد: الرابع، 2004.

- ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي، مجلة الساسة الدولية، القاهرة، العدد :157، 2004.
- نبيل علي صالح، الإعلام الخليجي مهام ومستويات، آراء الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 3، 2004.
- يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت المجلد :32، يناير 2004.
- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.
- مظفر نذير طالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقيع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد، مايو 2005.
- أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 62، 2005.
- سعيد باديب، العلاقات بين دول المجلس وإيران والاختبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 14، نوفمبر 2005.
- عبد الله الأشعل، العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد : 58 2005.
- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد : 160، السنة الأربعون، 2005.
- عطا السيد فتوح، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة شئون خليجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 43، خريف 2005.
- محمد حسن القاسمي، حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري - البحريني وانعكاساته على قضية الجزر الإماراتية المحتلة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد : 3، السنة 29، سبتمبر 2005.
- محمد سعيد باديب، العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 24، 2005.
- محمد شحات عبد الغني، توطين العُمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون هل آن الأوان لأعتبارها قضية أمن قومي؟، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2005، العدد :.41

- مصطفى العاني، الخليج وبوادر تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد :10، 2005 .
- مصطفي العاني، الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 10، 2005 .
- نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، الإمارات العربية المتحدة، العدد 54، 2005 .
- محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد :121، شتاء 2006 .
- فتوح صادق هيكل، واقع التركيبة الطائفية في دول الخليج العربي، شؤون خليجية، الرياض، العدد :74، خريف 2006 .
- قتيبة عبد الرحمن العاني، تأثير الاتحاد النقدي الخليجي في السياسات المالية والنقدية، آراء حول الخليج، جدة، العدد: 26، نوفمبر 2006 .
- محمد صفوت الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربعة حول إيران النووية، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد 20، 2006 .
- محمد ناجي التوني، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلة الاقتصادية الكويتية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، العدد :20، السنة 10، 2006 .
- نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006 .
- محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية - السعودية (1979 - 2001) «دراسة سياسية»، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد : 7، السنة :4، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، يناير 2007 .
- أشرف العيسوي، البحرين تقدم المعارضة، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، القاهرة، العدد 25، يناير2007 .
- أشرف سعد العيسوي ن قراءة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007 .
- حسام سويلم، مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني - الأمريكي، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد :82، مايو .2007
- حميد الراوي، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، العدد 12.

- رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، مجلة العلوم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 14، ربيع 2007.
- سعيد رفعت، حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد :132، ربيع2007.
- سيمون جونسون، صعود صناديق الثروات السيادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد: 3، المجلد: 44، سبتمبر 2007.
- صابر محمد السويدان، الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل، آراء حول الخليج، العدد: 42، جدة، 2007.
- عادل عبد الونيس، مجلس التعاون الخليجي وإيران...25 عاما من الحذر والترقب مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد(30)،2007.
- عبد الحسن شعبان، الإسلام في السياسة الدولية وحوار الحضارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 15، صيف 2007.
- عماد الدين الرشيد، أثر أفلام الكرتون في تربية الطفل، سلسلة الباء والترشيد رقم 61، دار القمة، الطبعة الأولى، حمص، الجمهورية السورية 2007.
- محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :165، يوليو 2007.
- محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، العدد: 168، يوليو 2007.
- محمد عز العرب، الانتخابات البرلمانية والإصلاح السياسي في سلطنة عُمان، ملف الأهرام السياسي، مؤسسة الأهرام للصحافة، القاهرة، 1 ديسمبر 2007.
- سامح راشد، الخليج في البيئة... التوجيهات والسياسات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، العدد: 171، يناير 2008.
- إياد عايد وإلى البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي (دراسة جيوبوليتكية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، الجمهورية العراقية، العدد :3، المجلد 11، 2008.
- جو دين ديار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة: بسام شيحا - قراءة لمى مضر الأمارة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 358، ديسمبر 2008.
- محمد إبراهيم طه السقا، العملة الخليجية الموحدة، ندوات الموسم الثقافي الأول للعام

الجامعي 2008-2007، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :16، الطبعة الأولى، 2008.

- محمود أحمد الزهيري، الطاقة الأحفورية بين الاستنزاف والترشيد والأثر على التنمية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان: البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات أمة في الفترة من 3-2 أبريل 2008، قاعة السنهوري، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2008.

- مصطفى عبد العزيز مرسي، تحديات العمالة الوافدة في الخليج: مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية؟ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، يونيو 2008.

- ناصر إبراهيم القعود، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، مجلة المسيرة (نشرة شهرية تعني بسيرة التعاون المشترك)، الأمانة العامة، الرياض، العدد الرابع، 2008.

- حسام سويلم، إيران بين السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي، مختارات إيرانية، العدد 102 يناير 2009.

- علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، مملكة البحرين، العدد: 17، شتاء 2009.

- محمد إبراهيم السقا ود. مساعد عبد الله بن عيد، العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البيئية والنشاط الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :132، السنة 35، يناير 2009.

- محمد بن هويدن، دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :132، السنة 35، يناير 2009.

- فوزي درويش، إيران: محاولة فك الأزمة النووية (1/2) مختارات إيرانية، العدد 103، فبراير 2009.

- ماد ويس، خمسة مؤشرات على نجاح إيران في العراق، مختارات إيرانية، العدد 105، أبريل 2009.

- محمد سعد أبو عامود، إيران ودول الخليج العربية، علاقات متوترة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 176، أبريل 2009.

- زايري بلقاسم، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار، المجلة الاقتصادية السعودية، الرياض، العدد: 33، صيف 2009.

- محمد خلفان الصوافي، قراءة في ديناميات العلاقات ... لماذا لا تؤسس محكمة للخلافات

الخليجية.... الخليجية ؟، مجلة آفاق المستقبل، العدد: 2، أبو ظبي، نوفمبر، 2009.

- جوني منصور وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل: تاريخ-واقع-استراتيجيات-تحولات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، سبتمبر2009.
- رجا مناحي المرزوقي، العملة الخليجية الموحدة. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد: 6، 2009.
- عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
- مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، 2009.
- سليمان جاسم الجمعان، صناديق الاستثمار الخليجية والتحديات الراهنة الواقع والتنظير المستقبلي، مجلة الاقتصاد الخليجي، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، العدد:3، السنة الثالثة عشر، 2010.
- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، القاهرة، العددان: 48 - 49، خريف 2009 - شتاء 2010.
- ياس خضر البياتي، المجتمع الخليجي وإشكاليات تأثير الصورة المتلفزة، الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد: الثامن، مارس 2010.
- ياس خضير الباتي، المجتمع البياتي وإشكاليات تأثير الصورة المتلفزة، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، العدد: 8، مارس 2010.
- عدنان أبو ناصر، التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد: 101، السنة التاسعة، مايو 2010.
- عبد الله سيد هدية ود. حامد حافظ العبد الله ود. عبد الله يوسف سهر، وسائل تسوية المنازعات داخل الاتحاد الأوروبي مقارنة بمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية: 30، يونيو2010.
- صافيناز محمد أحمد، مهمة إنقاذ نحو إنقاذ استراتيجية خليجية موحدة تجاه اليمن ومشكلاته، مجلة مدارات، العدد: 5-4، مركز سبأ للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجمهورية اليمنية، أكتوبر 2010.
- فاضل جمعة جبر العقابي، واقع صناعات التكرير والبتر وكيماويات في دول الخليج العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بيسان، الجمهورية العراقية، 2010.

- محمد السيد المليجي، الأمن في الإسلام حاجة إنسانية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 532، بتاريخ 3 /9 /2010.
- هيلة حمد المكيمي، واقع ومعوقات التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة بين دول المجلس، مجلة شؤون خليجية، بيروت، العدد :62، 2010.
- وجدان فالح حسن، البرنامج النووي لإيران وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، الجمهورية العراقية، العدد: 2-1، المجلد: 42، 2010.
- بلال عبد الله، دلالات التوتر الحدودي بين الإمارات والسعودية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 183، 1 يناير 2011.
- سليمان عبد الله الحربي، كلية دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 140، السنة 37، يناير 2011.
- عبد الوهاب القصاب، النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والتحديات والتداعيات على دول الجوار العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر، يناير 2011.
- إيمان أحمد رجب، طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :186، أبريل، 2011.
- إيمان رجب، ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 184، 1 أبريل .2011
- دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 184، أبريل، 2011.
- عبد الله عبد الكريم، مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه ...رؤية مستقبلية المحور والأمن، مجلة شئون خليجية، بيروت، المجلد 13، العدد :64، ربيع 2011.
- معتز سلامة، درع الجزيرة في البحرين: بين المهام الدفاعية والأمنية، مجلة مختارات إيرانية، دار الأهرام، 1 أبريل .2011
- محمد عز العرب، لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية استثناء في الربيع العربي؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل .2011
- محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 يونيو .2011
- معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :185، يوليو .2011

- محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، العدد 29، أبريل 2011.
- فؤاد فرحاوي، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :185، يوليو 2011.
- علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أغسطس 2011.
- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية: دراسة في أنماط التفاعلات، كراسة استراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2011.
- محمد برهومة، التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد:186، أكتوبر 2011.
- عبد الخالق عبد الله، الربيع العربي وجهة نظر من الخليج، المستقبل العربي، بيروت، العدد :131، سبتمبر 2011.
- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، جمهورية العراق، العدد :43، 2011.
- عبد الجليل زيد المرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر،2011.
- فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- فراس هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية «دراسة تحليلية»، قسم الإعلان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد: الأول والثاني، 2011.
- مدحت أيوب، مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود على إنشائه. رؤية مستقبلية، مجلة شؤون خليجية، جدة، العدد: 64، 2011.
- ميثاق خير الله جلود، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3304، 2011.
- عزمي خليفة، موقف دول الخليج من ثورة يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية مؤسسة

الأهـرام الدوليـة، القاهـرة، العـدد: 187، ينايـر 2012.

- علـي علوانـي، دور أنظمـة القيـادة والسـيطرة في الحـروب الحديثـة، درع الوطـن، مديريـة التوجيـه المعنـوي للقـوات المسـلحة لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، أبـو ظبـي، العـدد: 480، السـنة 41، ينايـر 2012.
- وائـل محمـد القيسـي، دول مجلـس التعـاون بـين النفـوذ الأمريكـي والتحديـات الإيرانيـة، مجلـة آراء حـول الخليـج، مركـز الخليـج للأبحـاث، جـدة، العـدد :90، مـارس 2012.
- قاسـم شـاكر محمـود الفلاحـي، دور التكامـل السياسـي والاقتصـادي في تحقيـق أهـداف دول مجلـس التعـاون، آراء حـول الخليـج، جـدة، المملكـة العربيـة السـعودية، العـدد: 92، مايـو 2012.
- محجـوب الزويـري، العلاقـات الإيرانيـة السـعودية في ضـوء الملفـات السـاخنة بالمنطقـة، مركـز الجزيـرة للدراسـات، دولـة قطـر، مايـو 2012.
- عـادل أبـو طالـب، لمواجهـة إيـران والمـد الشـيعي في المنطقـة الشـرقية: ولادة قيصريـة لاتحـاد السـعودية والبحريـن، تقريـر الأهـرام العربـي، مؤسسـة الأهـرام، القاهـرة، 19 مايـو 2012.
- معتـز سـلامة، الطمـوح المبكـر: دوافـع وفـرص قيـام الاتحـاد الخليجـي، السياسـة الدوليـة، القاهـرة، العـدد :189، يوليـو 2012.
- مصطفـى علـوي، معضلـة خـروج القـوى الكبـرى مـن مناطـق التدخـل: الولايـات المتحـدة نموذجـاً، مجلـة السياسـة الدوليـة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، القاهـرة، العـدد :190، سـبتمبر 2012.
- ابتسـام محمـد عبـد، التطـورات السياسـية في البحريـن بعـد العـام 1975، مجلـة دراسـات دوليـة، العـدد: السـادس والخمسـون، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة، جامعـة بغـداد، 2012.
- جهـات الترويـج للاسـتثمار في الـدول العربيـة. الواقـع والتحديـات، ضمـان الاسـتثمار، المؤسسـة العربيـة لضمـان الاسـتثمار وائتمـان الصـادرات، السـنة الثلاثـون، العـدد الفصلـي الثالـث يوليـو سـبتمبر 2012.
- سوسـن صبيـح حمـدان، الحـدود البصريـة العراقيـة-الكويتيـة وإشـكالية ميناء مبـارك، مركـز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، بغـداد، 2012.
- محمـد خيـري الشـيخ، تحليـل كفـاءة التكامـل الاقتصـادي والاسـتثماري والتجـاري في دول مجلـس التعـاون الخليجـي، مجلـة التعـاون، الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون الخليجـي، الريـاض، السـنة 23، العـدد: 98، ينايـر 2013.
- محمـد قيصـرون ميـرزا، الطاقـة النوويـة في السـلم والحـرب، عالـم الفكـر، المجلـس الأعلـى للثقافـة والفنـون والآداب، دولـة الكويـت، العـدد: 3، المجلـد: 41، مـارس 2013.

- محمد سعد أبو عامود، خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد:192، أبريل 2013.
- معتز سلامة، التحديات الأمنية للاتحاد الخليجي في ظل بيئة مضطربة، مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة، العدد :192، أبريل 2013.
- معتز سلامة، الملف الحرج: التحديات الأمنية للاتحاد الخليجي في ظل بيئة مضطربة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 192، أبريل 2013.
- عبد الخالق عبد الله، التنافس المُقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 192، السنة الثامنة والأربعون، أبريل 2013.
- أحمد محمد أبوزيد، معضلة الأمن اليمني-الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلآت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2013.
- صباح ياسين، الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 414، السنة السادسة والثلاثون، أغسطس 2013.
- باسم كريم سويدان الجنابي، دعوة انضمام الأردن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ما بين النجاح والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد :40-39، صيف وخريف 2013.
- نعيم فاعور، الأغنية الشعبية من سفح المجتمع إلى قمته، أفق نشرة تصدر عن مؤسسة الفكر العربي، لبنان، العدد: الخامس والعشرون، أكتوبر، 2013.
- هيفاء يوسف الكندري، دوافع السلوك الإرهابي لدى الشباب في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 151، السنة 39، أكتوبر 2013.
- إيمان رجب، أبعاد الانفتاح الخليجي على مصر بعد سقوط حكم الإخوان، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر .2013
- خالد بن سالم الغساني، الثقافة جزء أصيل في تنمية كياننا، مجلة المسرة، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، العدد: 66، السنة السادسة، سبتمبر 2013.
- صالح السعد، خصائص جريمة غسيل الأموال وأنماطها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة الحادية والعشرون، المجلد الحادي والعشرون، العدد: الثالث، المملكة الأردنية الهاشمية، سبتمبر 2013.
- سليمان الخطاف، أمن الطاقة الخليجي في مواجهة نقص موارد الغاز الطبيعي، مركز الخليج

لسياسات التنمية، الدوحة، دولة قطر، 2013.

- خالد الصويغ وعلي البريهي، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو «الربيع العربي»: دراسة ميدانية، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، المجلد الثاني، يناير 2014.
- محمد عز العرب، التصدع العصي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مساراً مختلفة بعد الربيع العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد :195، يناير 2014، ملحق السياسة الدولية.
- محمد البيشي، تصنيف الأصول السعودية كثالث أكبر صندوق سيادي في العالم، الشرق الأوسط، لندن، العدد: 12846، 29 يناير .2014
- عبد الرحمن محمد الشامي، الإعلام الجديد والإعلام القديم: التحديات والفرص، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، كلية الإعلام، جامعة الكويت، العدد: 125، المجلد: 32، شتاء 2014.
- أحمد طاهر الضريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد :37، أبريل 2014.
- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الخيار الذاتي: الردع الخليجي في مواجهة القدرات النووية الإيرانية، الساسة الدولية، العدد 196، أبريل 2014.
- فارس السقاف، ما هو مستقبل الدولة اليمنية، اتجاهات الأحداث، تصدر من مركز المستقبل للأبحاث المتقدمة، أبو ظبي العدد: الأول، المجلد الأول: أغسطس 2014.
- محمد الأنوار، حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد :148، أكتوبر2014.
- مصطفى كامل السيد، الديمقراطية والدولة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد: 56، أكتوبر 2014.
- أشرف محمد كشك، تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم.... نموذج البحرين، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، القاهرة، العدد :56، أكتوبر،2014.
- أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد :10، دولة قطر، سبتمبر2014.
- حسين علاوي خليفة، مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الإقليمية: دراسة في برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية، 2014.

- دعم نوعي للتعاون الخليجي المشترك، درع الوطن، مجلة عسكرية واستراتيجية تصدر عن التوجيه المعنوي في القوات المسلحة بدول الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، العدد: 515، ديسمبر 2014.
- عماد خدوري، مستقبل الطاقة النووية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 430، 2014.
- عمر العبيدلي، التحديات: الاقتصادية الخليجية، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الأول، العدد: 1، 2014.
- وسام بلول، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 9، يناير 2015.
- جلال الدين عز الدين علي، كيف فهم العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، دولة الكويت، فبراير 2015.
- أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد: 434، بيروت، أبريل 2015.
- إدريس لكريني، السلم والأمن في عالم متغير، مجلة درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة: 44، العدد: 520، 1 مايو 2015.
- عبد الباقي شمسان، اليمن ما بعد عاصفة الحزم 2015، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد: 14، مايو 2015.
- شحاتة عوض، السودان و»عاصفة الحزم»: ضرورات واستحقاقات التموقع الإقليمي الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، يونيو 2015.
- جلال خشيب وآمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 201، أكتوبر 2015، المجلد: 50.
- عبد الله بن أحمد آل خليفة، الاتحاد الخليجي ... ضرورة استراتيجية في ظل تحولات المشهد الإقليمي، مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد: 96، يونيو 2015.
- علي أبو زيد، الإعلام الخليجي، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، عدد يونيو 2015، السنة السادسة.
- عمر العبيدلي، الاتحاد الخليجي كمشروع اقتصادي، آراء الخليج، جدة، العدد: 96، يونيو 2015.
- محمد بن خميس بن راشد المخيني، هيكل قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون

الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، تصدر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، دولة قطر، العدد: 113، يونيو 2015.

- عايد عتيق جريد، الصحافة الكويتية ودورها في غرس القيم الإسلامية في المجتمع الكويتي في الفترة ما بين عامي (1928-1955) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، دولة الكويت، العدد: 158، المجلد: 41، يوليو 2015.
- عبد الله السناوي، خروج مصر إلى الإقليم. السؤال الإيراني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015.
- عبد المنعم سعيد، ما بعد «الربيع العربي». الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد: 201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015، القاهرة.
- قائد استثنائي سبق عصره، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، المجلد: 22، العدد: 5762، الأربعاء 8 يوليو 2015.
- محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 201، السنة الحادية والخمسون، يوليو 2015.
- محمد أنيس سالم، الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: 201، يوليو 2015.
- مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر، سبتمبر 2015.

### 4. الندوات والمحاضرات


- جمال سند السويدي، مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغير، ورقة قدمت الي: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغير، ج2، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000، ج1.
- ندوة الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
- أحمد يوسف، التوجهات العربية للأمن القومي بين المفهوم والخبرة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2005.
- عوض وداعة الله حسين، أثر النزاعات الحدودية على الأمن القومي ورقة علمية قدمت في جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005.
- محاضرة بعنوان الطائفية في الخليج لم تعرف ولن تعرف الحرب الطائفية، عبد الله بن إبراهيم العسكر، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.
- ميتشيل بيلفر، رئيس قسم العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية في جامعة ميتروبوليتان، براغ، في محاضرة ألقاها في منتدى حوار المنامة 2012.
- محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر «عشر سنوات على احتلال العراق»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، في الفترة من 11-10 إبريل 2013.
- عمر الحسن، حلقة نقاشية نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2012-2011 بعنوان: مستقبل النظام السياسي في إيران.. إلى أين؟، القاهرة، 24 مارس 2013.
- عبد الكريم محمد السروي، النظام القانوني لعقود الطاقة، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، المنعقدة في الفترة 20 -21 مايو 2013.
- ندوة اتحاد دول الخليج العربية آفاق المستقبل، ملحق خاص لمجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد :196، أبريل 2014.
- محاضرة بعنوان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن القومي العربي، ألقاها د. الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس أمناء مركز عيسى الثقافي بمملكة

البحرين، بقاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، بتاريخ 12 مايو 2015.

### 5. التقارير


- محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
- عبد المؤمن محمد السعيد، إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الاستراتيجي العربي، 1994، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الأهرام، 1995.
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001.
- العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذج، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، 2009.
- جمال سند السويدي، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار (دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، من أبحاث المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة ما بين 25-26 مايو 2009.
- دراسة مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعياته، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2009.
- سفين بيرينت وآخرون، إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، العدد: 16، أبريل 2009.
- عبد الوهاب القصاب، معضلة الحوار بين طهران وواشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.
- محمد جمال مظلوم، القرصنة في خليج عدن، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، يناير 2009.
- جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي،أبوظبي، 2011.
- تقرير البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية لعامي 2012 - 2014، الجمهورية اليمنية وزارة

التخطيط والتعاون الدولي، يوليو 2012.

- جون فرانسوا سيزنيك، صناديق الثروات السيادية في منطقة الخليج، التقرير الموجز رقم: 3، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون، فرع دولة قطر، 2012.
- باسكال بونيفاس، الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أكتوبر 2013.
- حسام سويلم، صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر 2013.
- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي. الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.
- ظافر محمد العجمي، قراءة كويتية للاتفاقية الأمنية الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، مارس 2013.
- عبد الوهاب محمد الجبوري، عروبة الخليج العربي وأمنه، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المملكة الأردنية، 5 فبراير 2013.
- عمر الحسن، التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية البحرينية، التصريحات الرسمية وشبه الرسمية منذ 14فبراير2011 وحتى 31 مايو 2011، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2013.
- إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، نوفمبر 2014.
- أحمد الأزدي، الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، 2014.
- تعزيز التعاون الأمني الخليجي، أخبار الساعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد: 5294، السنة العشرون، 6 يناير 2014.
- تقرير عن الغاز الطبيعي ثقل استراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، يونيو 2014.
- عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية/ مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، أكتوبر 2014.

- محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي... ماذا بعد درع الجزيرة، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مارس 2012.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، الدائرة الاقتصادية والفنية، ابوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- أمل عالم، الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية، مركز الجزيرة للدراسات، دولة قطر، يونيو 2015.
- تقرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بعنوان: تقرير الخارجية البريطانية لحقوق الإنسان لعام 2015.
- خالد شمس عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير 2015.
- فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية والسياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز لمجموعة العمل التابعة لمركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون،دولة قطر، 2015.
- البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد :443، السنة 38، بيروت، يناير 2016.
- يمنى سليمان، الأزمة السعودية الإيرانية التطورات والتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2016.


### 6. المواقع الالكترونية:


- موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية www.kuwait-fund.org.com
- موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net.com
- موقع قناة العربية www.alarabiya.net
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: www.gcc.sg.org.com
- مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية www.asharqalarabi.org.uk.com

- مؤسسة الإمارات للطاقة النووية www.ar.enec.gov.ae
- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) www.sipri.org.com.


### 7. الكتب باللغة الإنجليزية


- Zahlan Rosemarie said, The Making of the Modern Gulf State: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Revised and updated ed, Reading, PA: Ithaca, 1998.
- Bernard lewis "Monarchy in The Middle East" in Joseph Kostiner (ed) Middle East Monarchies: The Challenges Of Modernity, Boulder: Lynne Reiner, 2000.
- Cordesman, Anthony, Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century, West Port, CT, 2003.
- Kenneth Waltz, acritical rationalist between International Politics and Foreign Policy in The Future of International Relations Masters in The Making? ed, Iver B. Neumann and Ole Weaver , Rutledge, London, New York, 2005.
- John Mearcheimer, Strategies for Survival in Perspectives on World Politic, 3rded Richard Little and Michael, London and New York, Routledge Taylor, 2006.
- Christopher M, the United Arab Emirates; A study in Survival; Boulder co, 2008.
- Paul. D. Williams, Security Studies: an Introduction, Published in the USA and Canada, Rutledge, 2008.
- Scott Kaufman, Plan Unraveled; The Foreign Policy of the Carter Administer, DeKalb. IL, Northern Illinois University Press, 2008.
- W. Taylor Fain, American Ascendance and British Retreat in the Gulf Region, Palgrave MacMillan, First Published, New York, 2008.
- Frederic Wehrey and Other, Saudi-Iranian Relation since Fall of Saddam: rivalry, Cooperation, And Implications for US policy, CA, Santa Monica, Rand, 2009.
- Matteo Legrenzi, the Gcc and the International Relations of the Gulf, I, B.Tauris, London, 2012.
- Anthony Cordesman. Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources in: The Future Of Warfare in the 21 Century, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014.

### 8. المجلات باللغة الإنجليزية


- Robert W, Tucker. American Power And The Persian Gulf. Commentary, vol70, No5, November 1980.
- Sharif M. Shja, Islamic Revolution in Iran and its Impact on Iraq, Islamic Studies, vol.19, no,3.(Autumn) 1980.
- Ramazani, R, K, Iran Islamic revolution & The Persian Gulf, Current History, vol.8, January 1985.
- William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, W. Stulton, and Gary I Wilson. The Changing Face Of War: Into the Fourth Generation Marine Corps Gazette, Vol73, No10, October 1989.
- Charles Tripp, The Gulf State And Iraq, Survival, vol, 34, no.3, Autumn, 1992.
- John Baylis and N.J. Rengger,ed, Dilemmas of World Politics: International Issues in a changing world, Oxford, Clarendon Press: new York, Oxford University Press,1992.
- Gregory F. Giles, "The Islamic Republic of Iran and Unconventional Weapons", in Peter R. Lavoy et al. (eds.), Planning the Unthinkable, Ithaca, Cornell University Press, 1998.
- Ali Abotalebi, The Struggle For Democracy in the Islamic (Republic Of Iran) Middle East Review Of International Affairs (MERIA) vol4,no.3,septemper, 2000.
- Gawdat Bahgat, Saudi Arabia and the War on Terrorism: Arab Studies Quarterly, vol, 26, no:1, 2004.
- F.Gregory Gause, Saudi Arabia and the War on Terrorism in: Adam Garfinkle, ed., A Practical Guide to Winning the War on Terrorism, Hoover Institution Press Publication: no. 530, Stanford, CA: Stanford University, Hoover Institution Press, 2004.
- Lind William, Understanding Fourth Generation War, Military Review, September-October,2004.
- Michael D Yaffe, The Gulf and a New Middle East Security System Middle East Policy, Vol, XI, no.3 2004.
- Thomas, X. Hammes "Insurgency: Modern warfare evolves into a fourth generation" in: Stephen, S. Evans "U.S. Marines and irregular warfare 1898-2007: Anthology and selected biography", Virginia: Marine Corps University. 2008.
- Rodger Shanahan, Perspectives: The Gulf State and Iran Robust Competitors or Interested by standers? Lowly Institute for International Policy, Sydney, Australia, November 2009.

- Shahram Chubin, Iran's Power in Context, Survival Journal, vol. 51, no.1, Feb. – March 2009.
- Patrick Clawson, Much Traction From Steps, The Washington Institute, 2010.
- Shantanu Chakrabarti, Evdving Insurgency and Indies Counterinsurgency Options Entering into the age of Fourth-Generation War Fare, the Quarterly Journal, Volume 9, Issue 2, 2010.
- The Islamic Republic and Soft War, see Naima Adel Khan, Iran Integrates the Concept of the War Into its Strategic Planning, Terrorism Monitor 8, no. 23, 12 June 2010.
- Guzansky,Y, The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge; In The Line Of Fire, MERIA, Journal, Vol 14, no 4, 2011.
- Laura El-katiri, Bassam Fattouh and Paul Segall. 'Anatomy Of The Oil based Welfare State: rent distribution in Kuwait', Kuwait Programme on development, governance and globalization in the Gulf State, Center for the study of global governance, No 13, January 2011.
- Yoel Guzansky, Made in Iran, The Iranian Involvement in Iraq, Strategic Assessment 13, no4, January 2011.
- Fred Lawson, Transformation of Regional: Economic Governance in the Gulf cooperation Council Occasional Paper 10: Center for International and Regional Studies at Georgetown University in Qatar, 2012.
- Michael Knight, Iran Influence in Iraq Washington Institute near east, April 2012.
- Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs, U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 3rd edition, 2013).
- Caplan Nathalie, Cyber War The Challenge of National Security, Global Security Studies, Volume 4, Issue 1, Winter 2013.

9. **المواقع الالكترونية:**

- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) www.sipri.org.com.

# الفهرس


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | 8 |
| **القسم الأول: التعاون الخليجي بين النشأة والوجود** | 17 |
| **الفصل الأول: تحديات ونشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | 21 |
| **المبحث الأول:** تداعيات الأمن في الخليج العربي قبل إنشاء مجلس التعاون | 24 |
| المطلب الأول: خلفية التطورات الأمنية في منطقة الخليج العربي | 25 |
| الفرع الأول: مفهوم الأمن والسياسة الأمنية | 25 |
| الفرع الثاني: خلفية التطورات الأمنية في منطقة الخليج العربي | 34 |
| المطلب الثاني: التنافس الدولي والمتغيرات الإقليمية والدولية أساس قيام مجلس التعاون الخليجي | 54 |
| الفرع الأول: التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي | 54 |
| الفرع الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت لقيام مجلس التعاون | 69 |
| **المبحث الثاني:** إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحاجة والوجود | 74 |
| المطلب الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التأسيس والأهداف | 75 |
| الفرع الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 75 |
| الفرع الثاني: أهداف وتوجهات مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 80 |
| المطلب الثاني: تطور الأمن الخليجي الخارجي والداخلي | 84 |
| الفرع الأول: الأمن الخليجي الخارجي | 85 |
| الفرع الثاني: الأمن الخليجي الداخلي | 103 |
| **الفصل الثاني: مصادر تهديد الأمن لدول الخليج العربية** | 115 |
| **المبحث الأول:** اختلال توازن القوى في المنطقة والطائفية | 117 |
| المطلب الأول: اختلال توازن القوى في منطقة الخليج العربي | 118 |
| الفرع الأول: دور العراق في اختلال توازن القوى | 118 |
| الفرع الثاني: دور إيران في اختلال توازن القوى | 126 |
| المطلب الثاني: الطائفية آثارها وتهديداتها على منطقة الخليج العربي | 140 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: الصراع الطائفي في العراق وآثاره على دول الخليج العربية | 141 |
| الفرع الثاني: تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج العربية: الصراع المذهبي في اليمن (نموذجاً) | 155 |
| **المبحث الثاني:** ظاهرة الإرهاب وخطر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل | 168 |
| المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب: السني - الشيعي - بدايته ومواجهته | 169 |
| الفرع الأول: بدايات ظاهرة الإرهاب - السني الشيعي - بدول الخليج العربية | 170 |
| الفرع الثاني: مكافحة ظاهرة الإرهاب من قبل دول مجلس التعاون الخليجي | 183 |
| المطلب الثاني: الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل وتأثيرهما على دول المجلس | 193 |
| الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي وأزمة التهديد النووي الإيراني | 194 |
| الفرع الثاني: الصواريخ الإيرانية وتأثيرها على دول مجلس التعاون والإقليم | 208 |
| **خلاصة القسم الأول** | 217 |
| **القسم الثاني: تأثير المتغيرات على السياسة الأمنية والحاجة للتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي** | 221 |
| **الفصل الأول: تقييم مسيرة دول مجلس التعاون ومعرفة أسبابها وعلاجها** | 223 |
| **المبحث الأول:** تأثير مشاكل الحدود وغزو دولة الكويت على أمن دول الخليج | 225 |
| المطلب الأول: مشكلات الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون وآلية تسوية المنازعات | 226 |
| الفرع الأول: مشكلات الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون | 227 |
| الفرع الثاني: آلية تسوية المنازعات في مجلس التعاون | 244 |
| المطلب الثاني: تأثير غزو دولة الكويت على تطور مجلس التعاون الخليجي | 252 |
| الفرع الأول: الصراع الحدودي بين العراق والكويت من أهم معوقات قيام الاتحاد | 252 |
| الفرع الثاني: غزو العراق للكويت | 268 |
| **المبحث الثاني:** خلفية وتطور أزمة البحرين وآفاق إنشاء العملة النقدية الموحدة | 281 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: خلفية وتطور أزمة البحرين ودور منظومة دول مجلس التعاون معها | 282 |
| الفرع الأول: مملكة البحرين إبان أحداث فبراير 2011 | 282 |
| الفرع الثاني: تداعيات أحداث مملكة البحرين على السياسة الأمنية الخليجية | 298 |
| الفرع الأول: تطور السياسة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي | 314 |
| الفرع الثاني: مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 324 |
| **الفصل الثاني: آليات تطوير وتوحيد السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول المجلس (الدواعي والتحديات وآفاق المستقبل)** | 334 |
| **المبحث الأول:** انتقال السياسة الخارجية والداخلية من التعاون إلى مرحلة الاتحاد- القوة الصلبة | 337 |
| المطلب الأول: التطور في مجال السياسة الخارجية نحو العمل الجماعي | 338 |
| الفرع الأول: تأثير وتأثر السياسة الخارجية لدول المجلس من قبل الدول الفاعلة بالخليج | 338 |
| الفرع الثاني: تباين السياسة الخارجية لدول المجلس بعد أحداث الربيع العربي | 350 |
| المطلب الثاني: توحيد السياسة الأمنية من أجل تفعيل الاتحاد. | 359 |
| الفرع الأول: تفعيل السياسة الأمنية الدفاعية في سبيل الاتحاد الخليجي | 359 |
| الفرع الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية من أجل بلورة الاتحاد الخليجي | 370 |
| **المبحث الثاني:** آليات -القوة اللينة- لدى دول المجلس للعب دور أكبر من خلال التحول للاتحاد | 381 |
| المطلب الأول: الإصلاح السياسي والديمقراطي نحو مستقبل الاتحاد والمساعدات الإنمائية وتفعيل ثروة الصناديق السيادية | 383 |
| الفرع الأول: الإصلاح السياسي والديمقراطي نحو مستقبل الاتحاد | 383 |
| الفرع الثاني: المساعدات الإنمائية وتفعيل ثروة الصناديق السيادية | 398 |
| المطلب الثاني: تفعيل استخدام قوة النفط وتوحيد دور الإعلام والثقافة الخليجية | 421 |
| الفرع الأول: تفعيل استخدام السياسة النفطية من أجل الاتحاد | 422 |
| الفرع الثاني: السياسة الإعلامية والثقافية الخليجية أداتين من أجل الانتقال إلى الاتحاد الخليجي | 440 |

| | |
|---|---|
| خلاصة القسم الثاني | 460 |
| الخاتمة | 462 |
| الملاحق | 472 |
| المراجع | 482 |
| الفهرس | 512 |

# السياسة الأمنية
# في دول مجلس التعاون الخليجي
# التحديات وآفاق المستقبل

ملخص : يهدف هذا الكتاب إلى تحليل ودراسة المحددات والمتغيرات المؤثرة على أمن منطقة الخليج العربي وتسليط الضوء على فاعلية الدور الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حفظ واستقرار منطقة الخليج، ودراسة طبيعة الدور الذي يقوم به مجلس التعاون في أمن واستقرار دوله مع تسليط الاهتمام على التهديدات التي طرأت على السياسة الأمنية الخليجية، إن التحديات التي تواجه دول المجلس تفرض عليها العمل بوعي شديد لكافة المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية والارتقاء إلى مستوى التحدي، ويبقى أن التحدي الأكبر في دول المجلس هو تحدي الأمن الذي من شأنه أن يضيف مصداقية إلى العمل الخليجي المشترك نحو اتحاد يحقق طموحات المواطنين الخليجيين في ما يملكه الاتحاد من قوة صلبة وكذلك قوة لينة تؤهله لقيادة المنطقة بشكل فاعل ومؤثر.

## نبذه عن الكاتب :

- مواليد الرفاع الغربي 1965
- حاصل على الثانوية العامة مدرسة الرفاع 1983
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية
- **Master in International Relations, Security and Strategic Studies from UNIVERSITY OF READING ( UK )**
- شهادة الدكتوراه في القانون العام تخصص العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط ( المملكة المغربية).

© مركز عيسى الثقافي – 2017